

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فروع الفقه وأصوله
شعبة الفقه

النهر الفائق بشرح كنز الدقائق

تصنيف / سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم

... ١٠٠٥ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
من أول باب إحياء الفريضة إلى نهاية كتاب الصلاة
دراسة وتحقيقاً

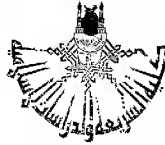
إعداد الطالبة :

وفاء بنت إبراهيم بن عبد الرحمن الغملاس

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور :

عبدالله بن مصلح الشمالي

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
المجلد الأول



نموذج رقم ((٨))

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراءات التعديلات

الاسم راعي	وفاء بنت إبراهيم عبد الرحمن الغملاس	كلية	الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم	الدراسات العليا الشرعية	التخصص	فقہ
الأطروحة المقدمة لنيل درجة	ماجستير .		

عنوان الأطروحة / النهر الفائق بشرح كثر الدقائق . . من أول باب إدراك الفريضة إلى نهاية كتاب الصلاة

((دراسة وتحقيقاً)) تأليف / سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجم (ت ١٠٠٥)

الحمد لله رب العالمين والسلام والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه تمت مناقشتها بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٤٢٥

بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكور أعلاه .

والله الموفق ، ، ،

أعضاء اللجنة :

المقرر :	المناقش :	المناقش :
الاسم د/ عبد الله بن مصلح الثعالبي	الاسم : أ. د. / أحمد عبد العزيز عرابي	الاسم : د. محمد محمد عبد الحفيظ
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

١٤٣٥/٩/٢٧
د. علي بن صالح الحمادي

((يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة))

ع . قطاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى وجه أُمِّي الطاهر

إلى نبع الحنان الذي نضب

إلى أُمِّي الحبيبة التي رحلت وتركت فراخها هائلا في قلبي

أُمِّي :

لست أنسى أبداً صباحاً كثيراً حان فيه الفراق وأزف الرحيلُ
شأنها الليلُ سوداءُ وارتمى الحزنُ معربداً جارحاً مهجتي تسيلُ
لا أدري كيف سأقطعُ الغمرَ دونك أُمِّي أم كيف حُزني سيؤولُ
وكنتُ أمتي النفسُ أُمِّيَّةً أنْ أُخِلَ بشري نجاها بعدَ فذاك المأمولُ
والأمانِيُّ مشرقةٌ تُؤدِّنُ بإقبالِها أطيافَ دُبٍّ فيها الخمولُ
الموتُ واحدٌ وبعْدُكَ موتٌ آخرُ والذكرى المُنوِّقةُ تزيدُ الحمولُ
غَيْرُ أَنِّي أرجو الصبرَ النَّديَّ باردَ السماتِ ذاكَ المسمى الجميلُ
وأدعورُ بأروفاً رحيماً أنْ يمنحك واسعَ الرحمتِ والقَبولُ

أُمِّي :

أهديك عصارة جهدي ، وخلاصة عملي ، فأرجو من الله العليّ القدير أن يتقبله ويثقل به موازينك .

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وأخراً ، الذي ثبت خطواتي بعد الزلزل ، وأزال هم والكرب والعلل ، وأتار لي طريق العلم بعد العطل .

ثم الشكر لشرفي السابق فضيلة الأستاذ الدكتور : محمد نبيل فناني ، الذي صبر على قلة جهدي وتأخيري ، ولم يكفني مالا أطيق .

والشكر أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة : الدكتور عبد الله مصلح الشمالي المشرف التالي المعين من القسم لحضور المناقشة ، والدكتور أحمد عبد العزيز العربي ، والدكتور محمد محمد عبد الحي .

كما أشكر الأخ الأستاذ حسن محمد شاويش الشكر الجزيل لما قدمه لي من عظيم الإهتمام والمساعدة .

ورسالة امتنان وشكر أبغتهما لكل أسرة الشريف وأخص منهم الأخت وفاء وابنها محمد ، ولأخت مشاعل باقاسي وزوجها عبد الله باخضر ، الذين كانوا لي أهلاً وسنداً طوال وجودي في مكة ، وادعوا الله أن يجزل لهم عظيم الثواب ، بما منحوني من حفاوة وود .

كما أشكر كل من ساهم في إخراج هذا البحث ، كما أشكر المراكز والمكتبات والجامعات التي أمدتني بالمراجع والمخطوطات ، وأخص بالشكر مكتبة الملك فهد الوطنية ، ومكتبة الرشد ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وجامعة الملك سعود لما قدموه لي من عظيم الإهتمام والمساعدة .

التمهيد

المقدمة

أسباب اختيار الموضوع

خطة البحث

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح للأمة ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين هم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً كثيراً^(١) .

أما بعد :

فالتراث الفقهي نوع وشكل للوجه الحضاري لأمة الإسلام ، الذي يميزها عن سائر الأمم ، ويصبغها بصبغة خاصة ، لما يتميز به من الشمول والسعة ، وتعدد المدارس ، واختلاف المناهج ، مع ضبط الأدوات والأصول للتأسيس والتأصيل دون المساس بأصول الشريعة الإسلامية بالتبديل والتغيير الذي هو سمة الأمم الأخرى ، عاكساً التصور الإسلامي الداعي للفكر الإنساني بالانطلاق والبحث والتنقيب بآلاته ودلالاته وضوابطه ، التي تحفظ خطواته من الزلل ، وتصور إنتاجه الفكري من التخطيط ومجانبة الصواب ، ويمده بمبادئه وضيائه لتكون له منارات وإرشادات ودلائل وميزاناً للإبداع والتقوم .

ومرجعيتنا هذه لا تشمل الغث في تراثنا الذي ظهر نتيجة لظروف معينة ، ولا يقدر في أصالته ، ولا في مقدرته بأن يكون له دورٌ محوريٌّ في حياة الأمم ، كما لا تنفي أن هناك بعض التعقيد الذي وسم بعض أوجه التراث بعدم الوضوح حيناً ، وبالصعوبة حيناً آخر ، وكل هذا بسبب عوامل ليس هنا مكانها .

ومذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة - رحمه الله - حاز قَصَبَ السَّيِّق في الاتساع ، وتعدد الروايات ، واختلاف الآراء ، فضلاً عن السمات التي تميزت بها هذه المدرسة ، من التشدد في قبول أخبار الآحاد ، والتوسع في القياس والاستحسان ، والتوسع في الحيل الفقهاء ، والفقه التقديري ، مما يجعل المرء يقف

(١) هذه المقدمة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - في خطبة الحاجة رواها جابر بن عبد الله رضي الله عنه . انظر صحيح مسلم (١)

٥٩٣/ (٧) كتاب الجمعة ، (١٣) باب تخفيف الصلاة والخطبة ، رقم الحديث [٤٠ - (٨٦٥)] .

حاتراً أمام البنية الفلسفية لهذه المدرسة ، ويعجز عن تصورها ، والإلمام بمجموعها ليدرك المنظومة الفكرية وأدوات التكيف التي يتبنى عليها الفقه الحنفي .

ولعل انتشاره في بلدان مختلفة وبيئات متنوعة ومتباينة ، مع امتداد عمقه التاريخي ، وتطور مراحلہ ، وتعدد رجالاته ، لم يثر المذهب الحنفي فحسب ، وإنما صهر هذا التنوع في البيئات والرجال والظروف في مزيج أكسبه طابعاً وشكلاً مختلفاً عن المذاهب الأخرى ، كما أضفى عليه شيئاً من الصعوبة .

وكتاب «النهر الفائق بشرح كثر الدقائق» ، يمثل حلقة تاريخية متأخرة للمذهب ، ويحمل سماته العامة ، وأهميته لا تكمن في شرحه أحد التون الأربعة المعتمدة في المذهب «كثر الدقائق» فحسب ، وإنما لخصائص ذاتية في الكتاب ومؤلفه ، فالمؤلف محقق محرر مدقق ، مناقش فحري ، ذو باع في اللغة وأساليبها ، أما الكتاب حوى تحريراته وتدقيقاته ومناقشاته ، فضلاً عن أنه نحا في تصنيفه منحى جديداً فهو شرح على «الكثر» وتعليقه على «البحر الرائق» .

وخلاصة الأمر ، وزبدة القول : أدعو الله الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، أن يفقهنا في الدين ، ويسهل علينا كل أمر عسير ، ويغفر لنا ولوالدينا يوم الدين ، وآتجر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أسباب اختيار الموضوع :

١. رجاء الثواب من الله سبحانه وتعالى بالاشتغال في تحصيل العلم والبحث في أبوابه ، والنصر على تحصيله .
٢. المساهمة في إخراج كنوز تراثنا الإسلامي ، الذي ظل حبيساً في مطويات قديمة يصعب مطالعتها والاستفادة منها .
٣. اكتساب الخبرة في تحقيق المخطوطات ، أملاً في تحقيق المزيد منه ؛ خدمة لتراثنا الفقهي بخاصة وتراثنا الإسلامي بعامة .
٤. اكتساب الفائدة العلمية لكونه شرحاً مختصراً ، ويجوي كثيراً من الموضوعات مما من شأنه أن يزيد من بحثي وإطلاعي .

٥. مكانة الكتاب ومؤلفه العلمية ، مما يجعل الفائدة أكبر ، من حيث غزارة معلومات الكتاب وتعدد مصادره واختلافها ، وتميز مؤلفه وطول باعه في العلوم وقدرته اللغوية ودقة نظره ، كل هذا من شأنه أن يضيف إلى الكثير ويفتح أمامي آفاقاً ويكسبني مدارك جديدة ومواهب عديدة .

أهم الصعوبات :

١. عدم توافر مصادر الكتاب ، وهي إما مطبوعة في دول أخرى من الصعب الحصول عليها ، وإما أنها طبعات نفدت ، وإما أنها مخطوطة ، وقد استغرق التفتيش على المصادر وخاصة المخطوطة جل الوقت ، واستهلك كل الجُهد .
٢. صعوبة الكتاب لكونه شديد الاختصار ، مما ضاعف الجُهد ، ولقد حاولت أن يكون مفيداً قدر الإمكان وحسبي أنني اجتهدت فإن أصبت فهو من الله وإن أخطأت فهو مني ومن الشيطان .
٣. أما الطامة الكبرى والنازلة العظمى أنه عندما أوشكت على الانتهاء من الرسالة قدر الله أن يتلف الحاسوب الشخصي فضاعت الرسالة فأعدتها ثانية مقابلة وتحقيقاً من الألف إلى الياء ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، فاستعنت بالله صاحب الحول والطول ، فوصلت الليل بالنهار فأنجزت الرسالة فالله الحمد والمنة .

خطة الدراسة والتحقيق

وتتكون من تمهيد وقسمين وخاتمة :

• التمهيد : ويشتمل على :

- المقدمة .
- أسباب اختيار الموضوع ، أهم الصعوبات .
- خطة البحث .^(١)

• القسم الأول : الدراسة :

ويشتمل على ثلاثة فصول :

■ الفصل الأول : نبذة في المذهب الحنفي : ويحتوي على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : طبقات الفقهاء .
- المبحث الثاني : درجات المسائل .
- المبحث الثالث : الكتب المعتمدة .
- المبحث الرابع : ضوابط ومصطلحات الترجيح .

■ الفصل الثاني : التعريف بصاحب المتن ، وصاحب الشرح : ويحتوي على مبحثين :

- المبحث الأول : التعريف بصاحب المتن المشروح :

١. حياته وعصره .
 ٢. اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ، ونسبته .
 ٣. شيوخه .
 ٤. تلاميذه .
 ٥. أقوال العلماء فيه .
 ٦. مصنفااته .
 ٧. وفاته .
- المبحث الثاني : التعريف بالشارح :
١. عصره .

(١) انظر : الصفحات (٧ ، ٨ ، ٩) .

٢. اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ، ونسبته .
٣. مولده وموطنه ، أسرته ونشأته .
٤. أقوال العلماء فيه ومكانته العلمية .
٥. شيوخه .
٦. وتلاميذه .
٧. مصنفاته .
٨. وفاته .

■ الفصل الثالث : دراسة الكتاب (النهر الفائق) : ويحتوي على سبعة مباحث :

- المبحث الأول : توثيق الكتاب :

١. عنوان الكتاب .
٢. نسبته إلى مؤلفه .
٣. تاريخ تأليفه .
٤. سبب تأليفه .
٥. تأمل في عنوان الكتاب .
٦. موقف العلماء منه .
٧. أثره فيما بعده من المصنفات .
٨. أهمية الكتاب .

- المبحث الثاني : منهج المؤلف في تنظيم وأسلوب الكتاب :

١. ترتيب الأبواب الفقهية .
٢. التمهيد .
٣. طريقة الشرح .
٤. الإنجاز والاختصار .
٥. التنظيم ووضع العناوين .
٦. كثرة النقول .
٧. العزو .
٨. الإحالة .

- ٩ . الإشارة .
- ١٠ . الإيماء .
- ١١ . التقرير .
- ١٢ . التغير في المتن .
- ١٣ . الزيادة والإضافة .
- ١٤ . الجمل الاعتراضية .
- ١٥ . الاستطراد .
- ١٦ . التنوع في الموضوعات .
- ١٧ . الخاتمة .

- المبحث الثالث : أهم الخصائص العلمية :

- ١ . ذكر الخلاف بين أئمة المذهب ، واختلاف الرواية عنهم .
- ٢ . الإشارة إلى القول الراجح والمختار .
- ٣ . إيراد قول واحد في المسألة ويكتفي به أحياناً .
- ٤ . مناقشة الأقوال في الغالب والإجابة عليها .
- ٥ . الاستدلال والتعليل .
- ٦ . الإجماع ، وألفاظه المختلفة .
- ٧ . القياس والاستحسان .
- ٨ . الاستدلال بالقاعدة الفقهية .
- ٩ . ندرة التطرق إلى المذاهب الأخرى .

- المبحث الرابع : مصطلحات الكتاب :

أولاً : مصطلحات الأئمة والعلماء :

- ١ . الآخرين .
- ٢ . أبو جعفر .
- ٣ . أصحابنا .
- ٤ . الإمام .
- ٥ . الإمام الأعظم .
- ٦ . برهان الشريعة .
- ٧ . الثاني .

٨. الحسن .
٩. الحلبي .
١٠. حميد الدين .
١١. خواهر زاده .
١٢. الدقاق .
١٣. الشارح .
١٤. شرف الأئمة .
١٥. شمس الأئمة .
١٦. الشهيد .
١٧. شيخ الإسلام .
١٨. صدر الأفاضل .
١٩. صدر الشريعة .
٢٠. عامة العلماء .
٢١. العامة ، عامة المشايخ .
٢٢. علمائنا الثلاثة .
٢٣. عنده .
٢٤. عندهما .
٢٥. فخر الإسلام .
٢٦. الفقيه .
٢٧. المحقق .
٢٨. المشايخ .
٢٩. المصنف .

ثانياً : مصطلحات الكتب :

١. الأجناس .
٢. الأسرار .
٣. الأصل .

- ٤ . التجنيس .
- ٥ . التحفة .
- ٦ . التقويم .
- ٧ . الجامع .
- ٨ . جمع التفاريق .
- ٩ . الخاوي .
- ١٠ . الحقائق .
- ١١ . الخواشي .
- ١٢ . الخزانة .
- ١٣ . الدراية .
- ١٤ . الروضة .
- ١٥ . الشرح .
- ١٦ . شرح الجامع .
- ١٧ . شرح التمرتاشي .
- ١٨ . شرح الرسالة .
- ١٩ . شرح الطحاوي .
- ٢٠ . شرح الجمع .
- ٢١ . شرح المنية .
- ٢٢ . ضياء العلوم .
- ٢٣ . العملة .
- ٢٤ . الغاية .
- ٢٥ . الفوائد .
- ٢٦ . القنية .
- ٢٧ . الكافي .
- ٢٨ . الكتاب .
- ٢٩ . كشف الأسرار .

٣٠ . الكشف الكبير .

٣١ . المبتقى .

٣٢ . المبسوط .

٣٣ . المجتبى .

٣٤ . المجرد .

٣٥ . المحيط .

٣٦ . المسيرة .

٣٧ . المستقصى .

٣٨ . المصفى .

٣٩ . المضمرات .

٤٠ . المعراج .

٤١ . المغرب .

٤٢ . المفيد .

٤٣ . المنتقى .

٤٤ . المنظومة .

٤٥ . منية المفتي .

٤٦ . النهاية .

٤٧ . النوازل .

٤٨ . الوقعات .

٤٩ . الينايع .

ثالثاً : غير ذلك من المصطلحات :

١ . قال الإسيبحاني .

٢ . قال العيني .

٣ . قال السرخسي .

٤ . قال القدوري .

٥ . قال ابن أمير حاج أو الحلبي .

٦ . قال الزاهددي .

٧. عن ، وعند .
٨. قالوا .
٩. وفي كلامه ، وسكت عن ، فُيِدَ ، ونحو ذلك من الألفاظ .
١٠. لا بأس .
١١. ينبغي ، لا ينبغي .
- المبحث الخامس : مصادر المؤلف :
- المبحث السادس : تقويم الكتاب :
١. محاسن الكتاب .
٢. مآخذ الكتاب .
- المبحث السابع : مقارنة بين النهر الفائق والبحر الرائق :

• القسم الثاني : التحقيق :

- وصف النسخ الخطية .
- منهج التحقيق .
- النص الخقق .
- الخاتمة ، أهم النتائج .
- الفهارس ، وهي كالتالي :
- ١. فهرس الآيات القرآنية .
- ٢. فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣. فهرس الآثار .
- ٤. فهرس الأشعار .
- ٥. فهرس تراجم الأعلام والمترجم لهم .
- ٦. فهرس الأماكن والبلدان والبقاع والأزمنة ونحوه .
- ٧. فهرس الأقبام والجماعات والقبائل والعشائر والبطون والأمم ونحو ذلك .
- ٨. فهرس الكتب الواردة في النص .
- ٩. فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة .

- ١٠ . فهرس المسائل الفقهية .
١١ . فهرس القواعد والضوابط الفقهية .
١٢ . فهرس المسائل والقواعد الأصولية .
١٣ . فهرس المصادر والمراجع المخطوطة .
١٤ . فهرس المصادر والمراجع المطبوعة .
١٥ . فهرس الموضوعات .

وبالله التوفيق

القسم الأول :

الدراسة

الفصل الأول : نبذة في المذهب المنفي .

الفصل الثاني : التعريف بمصاحبه المتن ومصاحبه الخرج .

الفصل الثالث : دراسة الكتاب .

الفصل الأول

نبذة في المذهب الحنفي

- المبحث الأول : طبقات الفقهاء .
- المبحث الثاني : درجات المسائل .
- المبحث الثالث : الكتب المعتمدة .
- المبحث الرابع : ضوابط ومصطلحات المذهب .

المبحث الأول

طبقات الفقهاء

اشتهر لدى الحنفية تقسيم لعلماء المذهب ، وضعه شمس الدين أحمد بن سليمان الفقيه الحنفي الشهير بابن كمال باشا^(١) . وقسم فيه علماء المذهب إلى سبع طبقات^(٢) :

١. طبقة المجتهدين في الشرع : كأبي حنيفة^(٣) ومن سلك مسلكه من الأئمة ، في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة الكتاب والسنة والإجماع والقياس .

٢. طبقة المجتهدين في المذهب : كأبي يوسف^(٤) ومحمد^(٥) وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة الأربعة على مقتضى القواعد التي قررها أساتذهم أبو حنيفة ، وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول .

٣. طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن أبي حنيفة وأصحابه الكبار : وهي تمثل أكابر المتأخرين ، كأبي بكر الخصاص^(٦) ، وأبي جعفر الطحاوي^(٧) ، وأبي الحسن الكرخي^(٨) ،

(١) توفي سنة ٩٤٠ هـ .

(٢) انظر هذا التقسيم في : الطبقات السنية (٣٤ ، ٣٣/١) ؛ رد المختار (٥٢/١ ، ٥٣) ؛ عقود رسم المفتي (١١/١ ، ١٢) ؛ النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير (٢٨٧/٣ - ٢٨٩) .

(٣) ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ .

(٤) ولد سنة ١١٣ هـ ، وتوفي سنة ١٨٣ هـ .

(٥) ولد سنة ١٣١ هـ ، وتوفي سنة ١٨٩ هـ .

(٦) أبو بكر الخصاص : هو أحمد بن عمر ، وقيل : بن عمرو بن مهنر . وقيل : مهرا بن شيبان ، المعروف بالخصاف . فرضي حاسب فقيه ، أخذ عن أبيه ، وأبي عاصم النبيل ، وأبي داود الطيالسي وغيرهم . كان يأكل من كسب يده ورعاً . كان مقدماً عند الخليفة المهدي بالله ، فلما قتل المهدي نهب فذهب بعض كتبه منها "كتاب المناسك" لم يخرج إلى الناس . ومن مصنفاته : "كتاب الخراج" ، و "كتاب الحيل - ط" و "كتاب الوصايا" ، و "كتاب المحاضر والمسجلات" . توفي ببغداد سنة ٢٦١ هـ .

• الخصاف : يفتح الحاء وتشديد وفتح الصاد ، نسبة إلى حرفه ، وهو يقال لمن يخصف النعل أو غيره . الشيبان : يفتح الشين وسكون الياء ، نسبة إلى شيبان : وهي قبيلة معروفة في بكر بن وائل ، وهو شيبان بن دُعلج

انظر ترجمته في : الجواهر النضية (٢٣٠/١ - ٢٣٢) ت (١٦٠) ؛ تاج التراجم (٩٧ ، ٩٨) ت (١٨) ؛ الطبقات السنية (٤٨/١ ، ٤٩) ت (٢٧٢) ؛ الفوائد البهية (٥٦) ت (٤٣) ؛ الأعلام (١٨٥/١) . وانظر نسبه في : الأنساب (١٦٥/٢) / ٣ (١٦٥) .

(٧) ولد سنة ٢٢٩ هـ ، وتوفي سنة ٣٢١ هـ .

(٨) ولد سنة ٢٦٠ هـ ، وتوفي سنة ٣٤٠ هـ .

وشمس الأئمة الحلواني ^(١) ، وشمس الأئمة السرخسي ^(٢) ، وفخر الإسلام البزدوي ^(٣) ، وفخر الدين قاضي خان ^(٤) وغيرهم ، فإنهم لا يقدرّون على مخالفة الإمام لا في الأصول ولا في الفروع ، لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها . ^(٥)

٤ . طبقه أصحاب التخرّيج ^(٦) من المقلّدين : كأبي بكر الجصاص الرازي ^(٧) وأضرابه ، فإنهم لا يقدرّون على الاجتهاد أصلاً ، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين ، وحكم مبهم محتمل لأمرين ، بنظرهم في الأصول والمقايضة على أمثاله ونظائره من الفروع .

٥ . طبقه أصحاب الترجيح من المقلّدين : كأبي الحسين القدوري ^(٨) ، وصاحب " الهداية " ^(٩) وأمثالهما ، وشأنهم تفصيل بعض الروايات على بعض آخر ، بقولهم : هذا أولى ، وهذا أصح رواية ، وهذا أوضح ، وهذا أرفق للقياس ، وهذا أرفق للناس .

(١) توفي سنة ٤٤٨ هـ .

(٢) توفي في حدود ٥٠٠ هـ ، وقيل غير ذلك .

(٣) ولد في حدود ٤٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ .

(٤) توفي سنة ٥٩٢ هـ .

(٥) وهذه الطيقة هي التي خدمت الفقه الحنفي ، ووضعت الأسس للنمو والتخريج فيه ، والبناء على أقواله ، وهي التي وضعت قواعد الترجيح والمقايضة بين الآراء وتصحيح بعضها وتزيف الآخر . انظر : أبو حنيفة حياته وعصره (٣٨٦) .

(٦) التخرّيج : استنباط أحكام الوقائع التي لم يعرف لأئمة المذهب آراء فيها ، وذلك بالبناء على الأصول العامة التي بني عليها الاستنباط في المذهب . أبو حنيفة حياته وعصره (٣٩٥) .

(٧) ولد سنة ٣٠٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٧٠ هـ .

(٨) ولد سنة ٣٦٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ .

(٩) هو برهان الدين المرغيناني ولد سنة ٥٣٠ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٣ هـ .

٦. طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف ، وظاهر الرواية ، وظاهر المذهب ، والرواية النادرة ، كأصحاب المتن المعترة من المتأخرين كصاحب « الكثر » (١) ، وصاحب « المختار » (٢) ، وصاحب « الوقاية » (٣) ، وصاحب « المجمع » (٤) ، وشأنهم لا ينقلون في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة .

٧. طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على التخريج ولا على الترجيح ، ولا قدرة لهم على الاختيار بين المرجّحين ، ولا يفرّقون بين الغث والسمين ، بل يجمعون ما يجلبون كحاطب ليل .

وهذا التقسيم عليه مأخذ :

- الإفراط في عدد التقسيمات إلى حد التفيت محل الذي من شأنه أن يوجد الإعتراض على المدرّجين تحته ، وفي أمر كهذا يحتاج إلى كثير من النظر والتأمل ؛ على اعتبار أنها محاولة لتنظيم تاريخ المذهب ورجالاته ، وتقويم آرائهم من خلاله .
- اعتبار أصحاب أبي حنيفة - ولا سيما الكبار منهم كأبي يوسف ومحمد - من الطبقة الثانية ، والناظر في واقعهم ، والدارس لحياقتهم ، من حيث اختلاف مشايخهم ، وواقعهم العلمي ، واجتهادهم وتبنيهم لأراء وأقوال تخالف إمام المذهب لا يُسَلِّمُ إلا أنهم أئمة مجتهدون مستقلون ، فالأحرى أن تكون الطبقة الأولى والثانية طبقة واحدة . (٥)

(١) هو أبو الركات النسفي توفي سنة ٧١٠ هـ .

(٢) صاحب المختار : هو عبد الله بن محمود بن مؤثود بن محمود ، أبو الفضل مجد الدين المؤصلي . ولد بالموصل سنة ٥٩٩ هـ ، أخذ مبادئ العلوم عن أبيه ، ثم أخذ عن جمال الدين الحصري ، وسمع منه الحافظ الدمشقي . وفي قضاء الكوفة ثم عُزل ، استقر ببغداد واشتغل بالإفتاء والتدريس إلى أن مات بها سنة ٦٨٣ هـ . من تصانيفه : « المختار للفتوى - ط » وشرحه « الاختيار لتعليل المختار - ط » .

• المؤصلي : نسبة إلى الموصل ، من بلاد الجزيرة ، وقيل لها الجزيرة لأما بين هري دجلة والفرات .

انظر : ترجمته في (الجواهر المنيرة (٣٤٩/٢ ، ٣٥٠) ت (٧٣٨) تاج التراجم (١٧٦ ، ١٧٧) ت (١٢٤) ، الطبقات السنية (٢٣٩/٤) ت (١١٠٤) ، الفوائد البهية (١٨٠) ت (٢٢٦) ، الأعلام (١٣٥/٤ ، ١٣٦) . وانظر نسبته في : الأنساب (٤ / ٣٧٠) .

(٣) هو برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد ، توفي في حدود ٦٧٣ هـ .

(٤) هو مظفر الدين الساعاتي ، توفي سنة ٦٩٤ هـ .

(٥) ذكر اللكوي : إن الاجتهاد على أقسام ثلاثة : ١- الاجتهاد المطلق المستقل ، وينسب إليها الأئمة الأربعة ومن بعدهم . ٢- الاجتهاد المطلق للنسب ، وهو أن ينسب إلى إمام من الأئمة المجتهدين ، ولا يقلده لا في المذهب ولا في الدليل لاتصافه بالآلات الاجتهاد ، وإنما انتسب إليه أسلوبه طريقة في الاجتهاد ، ويتصف بها أبو يوسف ومحمد وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة . ٣- المجتهدين في المذهب =

- التقسيم في محل اعتراض كثير من علماء الحنفية من حيث عدم انطباق التقسيمات على الأفراد المندرجين تحته ^(١) ، وهذا من شأنه أن يسقط اعتباراً فضلاً عن أن يكون قاعدة عامة .
- ما هو المقياس الدقيق الذي يضبط ويفصل ما بين الطبقات الثلاثة والرابعة ، والرابعة والخامسة ؟ ، فالتداخل بينها حلي ، الموازنة الأولى : انخبط للأصول والضابط للمآخذ والقادر على التفصيل ، فهذا من شأنه القدرة على الاجتهاد في المسائل كالثالثة تماماً ، فالملكة واحدة . والموازنة الثانية : من يملك القدرة على الترجيح بين الروايات ، يملك القدرة على الترخيع فكلاهما يفتقر إلى الإحاطة بالأصول وضبط المآخذ ، وإلا على أساس ماذا يكون الترجيح ؟ .
- إيراد الطبقة السابعة وعدها من الفقهاء ، وليت شعري من كانت هذه صفته هل يعد فقيهاً ، إذا كان الفقه "الفهم" "أين الفقاها فيمن ذكر ؟ ! .

= ، وهو أن يكون مقيداً بمذهب إمام مستقل بقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يجازي في أدلته أصول إمامه وقواعده ، ويتصف به كثيرون من الأصحاب الحنفية . انظر : رسالة النافع الكبير (٢٩٧/٣ - ٣٠٠) .

وقال أيضاً في التعليقات السنية على الفوائد (٢٦٨) ، في حال الصاحبين : " فإن مخالفتها للإمام في الأصول كثيرة غير قليلة ، فالحق أنهما من المجتهدين المنتسبين " .

(١) ذكر النووي في " رسالة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير " (٢٨٩/٣ - ٢٩٢) : إن في التقسيم أنظاراً شتى من جهة إدخال من في الطبقة الأعلى في الأدنى قد أبدعها الفاضل هارون بن هاء الدين بن شهاب الدين المرحاني الحنفي ، وهي : ((ليت شعري ما معنى قوهم : إن أبا يوسف ومحمداً وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة في بعض الأحكام ، لكنهم يقلدونه في الأصول ما الذي يريد به . فإن أراد منه الأحكام الإجمالية التي يبحث عنها في كتب الأصول ، فهي قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث إنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر ، سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ، ولا تعلق لها بالاجتهاد قط ، وتأن الأكمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوا لها ، كما هو اللازم من تقديمهم غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيسة ، وحاشم في الفقه وإن لم يكن أرفع من مالك والشافعي ، فليسوا بدوئهما ... ، ولكل واحد منهم أصول مختصة تفردها بها عن أبي حنيفة ، وخالفوه فيها ، بل قال الغزالي : إنهما خالفاً أبا حنيفة في ثلثي مذهبه ، ونقل النووي في " تهذيب الأسماء " ، عن أبي المعالي الجويني : أن كل ما اختاره المزي رأى أنه تخريج ملحق بالمذهب ، لا كأبي يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما ... ، ثم أن قوله في الخصاص والطحاوي والكرخي أنهم لا يقدرون على مخالفة أبي حنيفة لا في الأصول ولا في الفروع ليس بشيء ، فإن ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى ، ولهم اختيارات في الأصول والفروع ، وأقوال مستنبطة بالمقياس والسموع ، واحتجاجات بالمقول والمقول على مالا يخفى على من تتبع كتب الفقه والمخالفات ، ثم إنه عذأ أبا بكر الرازي الجصاص من المقلدين الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً وهو ظلم عظيم في حقه وتزويل له عن رفيع عمله ، ومن تتبع تصانيفه والأقوال المنقولة عنه علم أن الذين عددهم من المجتهدين من شمس الأكمة ومن بعده كلهم عيال لأبي بكر الرازي ، ومصادق ذلك دلائله التي نصيبها لاختياراته ، وبراهينه التي كشف بها عن وجوه استدلالاته ... ومعلوم أن السرخسي من تلامذته وقاضيهان من أصحاب أصحابه فعله نظر في قوهم : " كذا على تخريج الرازي " فظن أن وظيفته في الصناعة هي الترخيع فحسب ... ، ثم أنه جعل القدوري وصاحب " الهداية " من أصحاب الترجيح ، وقاضيهان من المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأكمة زماناً وكونه أعلى منه كعباً وأطول بابعاً فكيف من قاضيهان ، وأما صاحب الهداية .. أقر له أهل عصره بالفضل والتقدم ... وقالوا إنه فاق على أقرانه حتى على شيخه في الفقه فكيف يزل شأنه عن قاضيهان بل هو أحق منه بالاجتهاد وأكبت في أسبابه)) .

الخلاصة :

هيكلية التقسيم قد تكون مفيدة في بيان فصول ومراحل الفقه الحنفي ، وترتيباً لذهن الناظر فيه ^(١) وخصوصاً اتساع وثراء هذه المدرسة ، لكن التقسيم ذاته يحتاج إلى التمهيد العلمي الدقيق ، والأوّل إعادة صياغته ليشمل الفقهاء الذي شهد تراثهم بعلو منزلتهم ، وطول باعهم وصنّفوا في الطبقات الدنيا إنصافاً لهم . ويمكن اختزال هذه الطبقات إلى أربع أو خمس طبقات إذا أردنا التوسع . ويحتاج أيضاً إلى تحديد الضوابط التي تُعتمد في تصنيف الفقهاء ، مع اعتبار التقارب والتشابه ، والتجاوز عن التفاوت اليسير عند تصنيفهم ^(٢) .

(١) في الفقه الحنفي .

(٢) وقد أجاد د/ محمد إبراهيم علي في بحثه " المذهب عند الحنفية " عندما طرح منهجاً يقسم فيه تاريخ المذهب إلى ثلاثة أدوار :
١- دور النشوء والتكوين . ٢- دور التوسع والنمو والانتشار . ٣- دور الاستقرار . حيث أبرز من خلال هذه الأطوار الكثير من العوامل التي مجموعها شكلت المذهب وحددت معالمه وبيّنت ملامحه بتوفيق تام بين التقسيم الزمني والعلمي ، ولعل المساحة العريضة لكل دور أكسبها حسن التأليف بين العامل الزمني التاريخي والتقويم العلمي الذين تضافرا معاً في الوصول إلى تحديد مفاهيم ومصطلحات وضوابط المذهب . أحيلك إلى هذا البحث .

المبحث الثاني

درجات المسائل

للموازنة بين آراء وأقوال المذهب ، واعتماد الرأي الراجح منها ، قسم الحنفية مسائل المذهب إلى ثلاث درجات ^(١) :

الدرجة الأولى : مسائل الأصول أو مسائل ظاهر الرواية :

وهي المسائل التي رويت عن أصحاب المذهب ، أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، ويلحق بهم زفر ^(٢) والحسن بن زياد اللؤلؤي ^(٣) ، والغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الأئمة الثلاثة أو بعضهم

وسميت بظاهر الرواية ؛ لأنها رُويت عن محمد بروايات النقات ، فهي ثابتة عنه ، إما متواترة أو مشهورة عنه ، وهي ما وجدت في الكتب السنة المشهورة لـ محمد ^(٤) :

١ . المبسوط ، ويسمى بـ (الأصل) . ^(٥)

٢ . الجامع الصغير . ^(٦)

٣ . الجامع الكبير .

٤ . الزيادات .

٥ . السير الصغير .

٦ . السير الكبير . ^(٧)

(١) انظر هذه الدرجات في : الطبقات السنية (٣٥ ، ٣٤/١) ؛ كشف الظنون (١٢٨١/٢ ، ١٢٨٢) ؛ رد المختار (٤٧/١) ؛ رسالة

عقود رسم المفتي (١٧ ، ١٦/١) ؛ رسالة النافع الكبير (٣٠٠/٣ - ٣٠٢) .

(٢) ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٨ هـ .

(٣) توفي سنة ٢٠٤ هـ .

(٤) وذكر الطحطاوي في « حاشيته » (١٥) : « واعلم أن الأحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهر الرواية المسماة بالأصول ، وهي ... ، وبعضهم لم يعد السير بقسميه من الأصول » .

(٥) انظر : مفتاح السعادة (٢٣٧/٢) ؛ عقود رسم المفتي (١٩/١) . وفي العقود أيضاً : « سمي الأصل أصلاً ؛ لأنه صنف أولاً ثم الجامع الصغير ، ثم الكبير ، ثم الزيادات » .

(٦) جمع فيه ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة ، ويشتمل على ألف وحسمائة واثنين وثلاثين (١٥٣٢) مسألة . عقود رسم المفتي (١/١٩) .

(٧) قال ابن عابدين في « رد المختار » (٣٥/١) : « كل تأليف لـ محمد وصف بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف عن الإمام ، وما وصف بالكبير فروايته عن الإمام بلا واسطة » . وانظر أيضاً حاشية الطحطاوي (١٥) .

الدرجة الثانية : مسائل النوادر أو مسائل غير ظاهر الرواية :

- وهي المسائل المروية عن أصحاب المذهب المذكورين ، لا في الكتب المذكورة بل :
- في كتب آخر محمد كـ « الكيسانيات »^(١) ، و « الهارونيات »^(٢) ، و « الجرجانيات »^(٣) ، و « الرقيات »^(٤) .
- وسميت بذلك ؛ لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى .
- أو تروى هذه المسائل في كتب غير محمد ، كـ « الجرد » للحسن بن زياد و « الأمالي »^(٥) لأبي يوسف .
- أو تكون رواية مفردة ، كرواية محمد بن سماعة^(٦) ، ومُعَلَّى بن منصور^(٧) وغيرهما في مسائل معينة مخالفة للأصول ، وتعد من النوادر ، كما يقال : نوادر ابن سماعة ، ونوادر ابن رستم^(٨) .

....

-
- (١) الكيسانيات : إملاء الكيساني وهو أبو عمرو سليمان بن شعيب ، من أصحاب محمد ، ومنه قوهم : ذكر محمد في الكيسانيات ، أو في إملاء الكيساني . انظر : حاشية سعد الله (١٣٦/١) . وقال الطحطاوي في « حاشية » (١٥) ((الكيسانيات : مسائل أملاها محمد على أبي عمر ، وسليمان بن شعيب الكيساني ، نسبة إلى كيسان - فتح الكاف - فسبت إليه)) . ولعل ما في حاشية الطحطاوي تحريف ، ربما أبو عمر هذا هي كنية سليمان بن شعيب . وفي مفتاح السعادة (٢٣٧/٢) أنها : ((الكيسانيات : جمعها لرجل يسمى « كيسان » ، وقد يوجد في بعض الفرواش « الكيسانيات » ، وقالوا جمعها بكيسان : وهي بلدة ، لكن هذا غير صحيح ، والصحيح ما ذكرناه أولاً)) . وذكر ابن النديم في « الفهرست » (٢٥٤) : ((كتاب أمالي محمد في الفقه ، وهي الكيسانيات)) . تأمل الظاهر من قوله أنهما كتاب واحد ، وقد يكون تفسيراً للكيسانيات بأنها إملاء وليست تأليفاً .
- (٢) الهارونيات : مسائل جمعها لرجل مسمى هارون . مفتاح السعادة (٢٣٧/٢) . وفي حاشية الطحطاوي (١٥) : ((الهارونيات : مسائل جمعها محمد في زمن هارون الرشيد)) .
- (٣) الجرجانيات : مسائل جمعها محمد بجرجان . مفتاح السعادة (٢٣٧/١) ؛ حاشية الطحطاوي (١٥) .
- (٤) الرقيات : مسائل جمعها محمد حين كان قاضياً بالرقعة ، وهي واسطة ديار ربيعة . حاشية سعد الله (١٣٩/١) وانظر أيضاً مفتاح السعادة (٢٣٧/٢) . رواها عنه محمد بن سماعة . حاشية الطحطاوي (١٥) .
- (٥) الأمالي : جمع إملاء ، وهو أن يملئ الشيخ على تلاميذه بما فتحه الله عليه من ظهر قلبه ، ثم يجمع هذه الإملاءات التي كتبت في الخالص فيصير كتاباً فيسمونه بالإملاء والأمالي . انظر : الطبقات السنية (٣٥/١) ؛ رد المحتار (٤٧/١) ؛ عقود رسم المفتي (١٧/١) .
- (٦) توفي سنة ٢٣٣ هـ .
- (٧) توفي سنة ٢١١ هـ .
- (٨) توفي سنة ٢١١ هـ ، وقيل ٢١٠ هـ .

الدرجة الثالثة : الفتاوى ^(١) أو الوقاعات أو النوازل :

وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ، ولم يجدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب ، وهم أصحاب أبو يوسف ومحمد ، وأصحاب أصحابهما ، وهلم جرا ، وهم كثيرون ... وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم . ^(٢)

تقسيم اللكنوي ^(٣) :

أورد اللكنوي تقسيماً آخر للمسائل حيث قال : « الفروع المذكورة في الكتب على طبقات : الأولى : المسائل الموافقة لأصول الشرعية المنصوصة في الآيات ، أو السنن النبوية ، أو الموافقة لإجماع الأمة ، أو قياسات أئمة الملة ، من غير أن يظهر على خلافها نص شرعي جلي أو خفي .
والثانية : المسائل التي دخلت في أصول شرعية ، ودلت عليها بعض آيات أو أحاديث نبوية ، مع ورود بعض آيات دالة على عكسه ، وأحاديث ناصة على نقضه ، لكن دخولها في الأصول من طريق أصح »

(١) الفتاوى : جمع فتوى ، وهو اشتقاق من (الفتح) ، وهو الشاب القوي ، لأنها جواب في حادثة ، أو إحداث حكم ، أو تقوية لبيان مُشْكِل . والمراد بالاشتقاق فيها ملاحظة ما أتى عنه الفتح من القوة والحدوث لا حقيقة . انظر : المغرب في ترتيب المغرب (١٩٥) ؛ رد المختار (٤٩/١) .

(٢) قال ابن عابد بن « رد المختار » (٤٧ / ١) : « وأول كتاب جمع في فتاواه فيما بلغنا كتاب « النوازل » للفتية أبي الليث السمرقندي ، ثم جمع المشايخ بعده كتاباً آخر كـ « مجموع النوازل » و « الوقاعات » للناظمي ، و « الوقاعات » للصدر الشهيد ، ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة كما في « فتاوى قاضي خان » و « الخلاصة » وغيرها ، وميز بعضهم كما في كتاب « المحيط » لرضي الدين السرخسي ، فإنه ذكر أولاً مسائل الأصول ، ثم النوازل ، ثم الفتاوى . ونعم ما فعل . » وانظر أيضاً : رسالة عقود رسم المفتي (١٧/١) .

(٣) اللكنوي : هو الشيخ أبو الحسنات محمد عبد الحفي بن عبد الحليم بن أمين الله الأنصاري السهالوي المكنى المهندي . ولد في بلدة (باندا) في الهند سنة ١٢٦٤ هـ ، كانت قراياته الأولى على والده الشيخ محمد عبد الحليم ، ثم تتلمذ على كثير من علماء الهند والحجاز ، منهم : خاله والده الشيخ محمد نعمت الله ، والشيخ أحمد بن زين دحلان مفتي الشافعية بمكة المكرمة ، والشيخ محمد ابن عبد الله بن حميد مفتي الحنبلية بمكة أيضاً . اشتغل منذ نشأته بالتدريس والتأليف ، وكان - رحمه الله - موسوعي المعرفة غير الإنتاج ، بلغت مؤلفاته نحو مائة وعشرة (١١٠) كتب . من مؤلفاته : « الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - ط » و « الفوائد البهية في تراجم الخفئية - ط » و « الإفادة الخطرة - ط » في الهيئة و « الرفع والتكسيل في الجرح والتعديل - ط » و « مجموعة الفتاوى - ط » و « عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية - ط » . توفي في بلدة (لكنو) سنة ١٣٠٤ هـ .

• السهالوي : نسبة إلى (سهالي) ، بكسر السين ، قصة من قصبات لكنو . اللكنوي : نسبة إلى (لكنو) : بفتح اللام وسكون الكاف وفتح النون وسكون الواو ، وقد يواد الحمرة المضنومة بعد النون ، وقد يواد الهاء الساكنة بعد الكاف الساكنة : بلدة في الهند . الأنصاري : نسبة إلى أبي أيوب الأنصاري الصحابي - رضي الله عنه - لكونه من نسله .

انظر ترجمته في : مقدمة مجموعة رسائل اللكنوي (٢٧ - ٥/١) بقلمه وبقلم الشيخ عبد الحفي الحسيني الندوي ، والشيخ عبد الفتاح أبي غدة - رحمه الله - ؛ ومقدمة الفوائد البهية (٩ - ١٦) ؛ الأعلام (١٨٧/٦) ؛ معجم المطبوعات العربية (١٥٩٥/٢ - ١٥٩٧) .

وأقوى ، وما يخالفها وروده من سبيل أضعف وأخفى ، وحكم هذين القسمين هو القبول كما دل عليه المعقول والمنقول .

والثالثة : التي دخلت في أصول شرعية مع ورود ما يخالفها بطرق صحيحة قوية ، والحكم فيه لمن أوتي العلم والحكمة اختيار الأرجح بعد وسعة النظر ودقة الفكرة ، ومن لم يتيسر له ذلك فهو مجاز في ما هنالك .

والرابعة : التي لم يستخرج إلا من القياس ، وخالفه دليل فوّه غير قابل للانداس ، وحكمة ترك الأدن واختيار الأعلى ، وهو عين التقليد في صورة ترك التقليد ^(١) .

والخامسة : التي لم يدل عليها دليل شرعي ، لا كتاب ، ولا حديث ، ولا إجماع ، ولا قياس مجتهد جلي أو خفي ، لا بالصراحة ، ولا بالدلالة ، بل هي من مخترعات المتأخرين الذين يقلدون طرق آباءهم ومشايخهم المتقدمين ، وحكمه الطرح والجرح ^{(٢) (٣)} .

(١) لذا قال الكتوري في الفوائد البهية (١٩٦) : « (إن الخفي لو ترك في مسألة مذهب إمامه لقوة دليل خلافه لا يخرج به عن رتبة التقليد ، بل هو عين التقليد في صورة ترك التقليد ، ألا ترى إلى أن عصاماً بن يوسف ترك مذهب أبي حنيفة في عدم الرفع [رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه] انظر المسألة : المبسوط (٦٤/١) ، فتح القدير (٣٠٩/١) [ومع ذلك هو معدود في الحنفية] » .

(٢) رسالة النافع الكبير (٣٠٥/٣ ، ٣٠٦) .

(٣) ولا يخفى أن هذا التقسيم أكثر تفصيلاً وعمومية ومنهجية ، فهو يصلح أن يكون منهجاً للترجيح لعامة المدارس الفقهية ، وميزاناً دقيقاً لتفويم التراث الفقهي بأكمله .

المبحث الثالث

الكتب المعتمدة^{(١) (٢)}

- كتب ظاهر الرواية^(٣) : "المبسوط - ط" ، و "الجامع الصغير - ط" ، و "الجامع الكبير - ط" ، و "الزيادات - ط" ، و "السير الكبير - ط" ، و "السير الصغير" . فهذه الكتب تعد الأصول للمذهب ، ومنها تفرعت المؤلفات والمصنفات في المذهب .
- كتب غير ظاهر الرواية ، كـ "الرقيات" ، و "الكليات" ، و "الهارونيات" ، و "الجرجانيات" ، و "الأمالى" ، و "النوادر" ، و "الحجة على أهل المدينة - ط" ، وغيرها من كتب محمد بن الحسن الشيباني . وكذلك "الأمالى" و "النوادر" لأبي يوسف .^(٤)

(١) لا نعي هذا العنوان المطلق إحصاء كتب المذهب المعتمدة ، وإنما نعي الكتب التي اشتهرت ، ونالت استحساناً ، وكثر الاعتماد عليها ، وإلا فمصنفات المذهب من الكثرة مما يجعل من الصعوبة إمكان الإحاطة بها واستقراؤها .

(٢) لقد حذر العلماء من الإفتاء من بعض الكتب أو اعتمادها ، إلا إذا علم للقول عنه وأخذ منه وذلك : إما لشدة إيجازها واختصارها ، كـ "أنهر الفائق" ، و "شرح الكو" للعبسي ، و "الدر المختار" ، و "الأشباه والنظائر" . وإما لعدم الإطلاع على حال مؤلفيها ، كـ "شرح الكو" خلا مسكين ، و "شرح النقاية" للقهستاني . وإما لنقل الأقوال الضعيفة والروايات الشاذة فيها ، كـ "فتية النية" للإزهدى ، و "السراج الوهاج" ، و "مشتمل الأحكام" لفخر الدين الرومي . وإما لنقل المسائل الواهية والأحاديث الموضوعة كـ "كز العباد" لعلي بن أحمد الغوري ، و "مطالب المؤمنين" لبدر الدين اللاهوري ، وغيرها . وأيضاً من الكتب غير المعتمدة : "فتاوى الصوفية" لفضل الله محمد بن أيوب ، و "فتاوى الطوري" ، و "فتاوى ابن نجيم" . انظر : عقود رسم المفتي (١٣ / ١) ؛ رد المختار (٤٨ / ١) ؛ رسالة الشافعي الكبير (٣٠٩ / ٣ - ٣١٣) .

(٣) إن اعتماد الروايات الظاهرة والإفتاء بها مقدم مالم يصرح أو ينص المشايخ على أن الفتوى على غيرها . وسيأتي بيان ذلك في مبحث ضوابط الترجيح .

(٤) انظر : مفتاح السعادة (٢٣٦ / ٢ ، ٢٣٧) .

● المتون المعتمدة: (١) (٢)

١. مختصر الطحاوي (لأبي جعفر أحمد بن محمد ت ٣٢١ هـ - ط) . (٣) (٤)
٢. كتاب الكافي (للحاكم الشهيد محمد بن محمد ت ٣٣٤ هـ - خ) . (٥) (٦)

(١) يختلف مفهوم المتون حسب التقدم والتأخر الزمني : فقديماً المتون هي ((المختصرات التي صنفها حلق الأئمة وكبار الفقهاء الأجلة المعروفين بالعلم والزهد والفقه والثقة في الرواية ، كأبي جعفر الطحاوي ، وأبي الحسن الكرخي ، والحاكم الشهيد المروزي ، وأبي الحسن القندوري ، ومن في هذه الطبقة من علمائنا ، فهي موضوعة لضبط أقوال صاحب المذهب ، وجمع فتاواه المروية عنه ، فهي ملحقات بمسائل الأصول ، وظواهر الروايات في صحتها وثقة رواتها ، ومن ذلك اشتهر أن المتون كالتنصوص ، وإنها متقدمة على ما في الشروح ، وما فيها على الفتاوى)) . رسالة النافع الكبير (٢٩٣/٣) .

وأما عند المتأخرين ((لم يربطوا بالمتون كل المتون بل المتون التي مصنّفوها يميزون بين الراجح والمرجوح ، والمقبول والمردود ، والقوي والضعيف ، فلا يوردون في متونهم إلا الراجح والمقبول والقوي)) . التعليقات السنية على الفتاوى البهية (١٨٠) .
والمتون المعتمدة عند ابن عابدين ((كالبديهة ، ومختصر القندوري ، والمختار ، والبقاية ، والوقاية ، والكفر ، والملتقى ، فإنها الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية)) . عقود رسم المفتي (٣٦/١ ، ٣٧) .

وقد كثر اعتماد المتأخرين على الكتب الأربعة وسموها بالمتون الأربعة : المختار ، والكفر ، والوقاية ، وجمع البحرين . ومنهم من يعتمد على الثلاثة : الوقاية ، والكفر ، ومختصر القندوري . الفتاوى البهية (١٨٠) ، وانظر أيضاً رسالة النافع الكبير (٣٠٦/٣) .
وقالوا العبرة لما فيها عند تعارض ما فيها وما في غيرها ، لما عرفوا من جلالة قدر مؤلفها ، والبراهين يبرر مسائل ظاهر الرواية ، والمسائل التي اعتمد عليها المشايخ ((رسالة النافع الكبير (٣٠٦/٣) . وإذا أطلقوا المتون الأربعة : أرادوا هذه الثلاثة والمختار أو المجموع . المذهب عند الحنفية (٩٤) نقلاً عن مقدمة الرعاية للكنوي .

(٢) ومن المفيد بيان ((أن المتون موضوعة لنقل المذهب ومسائل ظاهر الرواية إما هو حكم غالبي لا كلي ، فإنه كثير ما يذكر أرباب المتون مسألة هي من تخرجات المشايخ المتقدمين مخالفة لمسلك الأئمة)) . المذهب عند الحنفية (٩٥) نقلاً عن مقدمة الرعاية للكنوي .

(٣) كشف الظنون (١٦٢٧/٢) .

(٤) قال الطحاوي في مقدمة ((المختصر)) : ((جمعت في كتابي هذا أصناف الفقه التي لا يسع جهلها ولا يتخلف عن علمها ، وبيت الجوابات عنها من قول أبي حنيفة النعمان بن ثابت ، ومن قول أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم .. ومن قول محمد بن الحسن الشيباني)) . مقدمة مختصر الطحاوي (١٥) . وقال أبو الوفا الأفعلي في المقدمة أيضاً (٤) : ((فهذا كما ترى أول المختصرات في مذهبنا وأبداعها ، وأحسنها تقييداً ، وأصحها رواية عن أصحابنا ، وأقواها دراية ، وأرجحها فتوى ، ترى المسائل فيه على وجهها معروفة معزوة إلى من رواها عن الأئمة ، أئمة المذهب .. فإن كانت المسألة فيها أقوال تراه يرجح بعضها على بعض ويختاره بقوله : " وبه نأخذ " ، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم . وهذا مسلكت لم يسلكه أحد غيره من أصحاب المتون إلا قليلاً ... تراه يرجح قول الإمام في مسأله ، وتارة قول أبي يوسف ، وتارة قول محمد ، وتارة يخالف ثلاثهم ويرجع قول زفر مرة ، والحسن بن زياد مرة أخرى ، وتارة يخالف الكل ويرجع رأيه ويقول بما يؤدي إليه اجتاده كإجابة الضب ونحوها ... وهو مرتب بترتيب مختصر المزني))

(٥) جمع (اختصر) فيه كتب ظاهر الرواية ، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب . انظر : عقود رسم المفتي (٢٠/١) ؛ كشف الظنون (١٣٧٨/٢) .

(٦) نقل شهيداً سنة ٣٣٤ هـ .

٣. كتاب المتقى (للكاظم الشهيد- مفقود) .^(١)
٤. مختصر الكرخي (لأبي الحسين عبيد الله بن الحسين الكرخي ت ٣٤٠ هـ - خ) .^(٢)
٥. مختصر القدوري (لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري ت ٤٢٨ هـ - ط) .^(٣)
٦. كتاب المنظومة في الخلافات (لأبي حفص عمر بن محمد النسفي ت ٥٣٧ هـ) .^(٤)
٧. تحفة الفقهاء (لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي ت ٥٥٢ هـ - ط) .^(٥)
٨. بداية المبتدي (لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني الفرغاني ت ٥٩٣ هـ - ط) .^(٦)

(١) جمع فيه مؤلفه نواذر من المذهب ، وقال : ((نظرت في ثلثة أجزاء مثل الأمالي والنواذر حتى انتفيت كتاب المتقى)) . كشف الظنون (١٨٥١/٢ ، ١٨٥٢) . ((وكتاب الكافي والمتقى أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد ، ولا يوجد المتقى في أعصارنا)) . الفوائد البهية (٣٠٥) .

(٢) كشف الظنون (١٦٣٤/٢ ، ١٦٣٥) .

(٣) ((وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب ، وهو من متين معتر متداول بين الأئمة الأعيان ، وشهرته تعني عن البيان)) . كشف الظنون (١٦٣١/٢) .

(٤) مفتاح السعادة (٢٥٧/٢) . وهو أول كتاب نظم في الفقه ، ورتبه على عشرة أبواب ، وعدد أبوابها (٢٦٦٩) . انظر : كشف الظنون (١٨٦٧/٢) ؛ الفوائد البهية (٢٤٣) . قال في مقدمته : ..

هذا كتاب في الخلافات مُنَظَّمٌ فِي التَّيْمُونِ لَا النَّكَاتِ

....

أَوَّاهَهُ عَلَى النِّظَامِ عَشْرَهُ فَأَوْدَعُوهُا مُحْصَفًا مُشْتَرَهُ
أَوَّلُهَا مَقَالَةُ السُّعْمَانِ ثُمَّ مَقَالَاتُ الْإِمَامِ الثَّانِي
ثُمَّ الَّذِي تَتَارَعُ الشَّيْخَانِ ثُمَّ اخْتِلَافُ الْأَخْبَرِينَ فَافْتَحِمُ
ثُمَّ الَّذِي يَحْتَضُّ كُلُّ وَاحِدٍ فِيهِ يَقُولُ بَعْدَ جَهْدٍ جَاهِدِ
ثُمَّ فَتَاوَى زُفَرٍ وَبُعْدَهُ مَاهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَحَدُّهُ
ثُمَّ فَتَاوَى مَالِكٍ ثُمَّ أَنْسَى وَهُوَ لِأَمَلِ الْعِلْمِ خَيْرُ مَوْنِسِ

.. منظومة النسفي في الخلاف ، مخطوط (ل ١/١) .

- (٥) زاد فيها على مختصر القدوري ، ورتب أحسن ترتيب . كشف الظنون (٣٧١/١) . قال في مقدمته : ((اعلم أن "المختصر" المنسوب إلى الشيخ أبي الحسين القدوري - رحمه الله - .. ولما عمت رغبة الفقهاء إلى هذا الكتاب ، طلب مني بعضهم .. أن أذكر فيه بعض ما ترك المصنف من أقسام المسائل ، وأوضح المشكلات منه ، بقوي من الدلائل ...)) . تحفة الفقهاء (٥/١) .
- (٦) قال في أول البداية : ((كان ينظر ببالي عند ابتداء حالي أن يكون كتاب في الفقه فيه من كل نوع ، صغير الحجم ، كبير الرسم .. وحددت "المختصر" المنسوب إلى القدوري .. ورأيت كبراء الدهر يرغبون الصغير والكبير في حفظ "الجامع الصغير" فهمت أن أجمع بينهما ولا أتجاوز فيه عنهما ، إلا ما دعت الضرورة إليه ..)) . الفوائد البهية (٢٣١) .

٩. وقاية الرواية في مسائل الهداية (لرهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد ت في حدود ٦٧٣ هـ - ط) .^(١)
 ١٠. المختار في فروع الحنفية (لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية ت ٦٨٣ هـ - ط) .^(٢)
 ١١. مجمع البحرين وملتقى النهرين (لمظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب الساعدي ت ٦٩٤ هـ - خ) .^(٣)
 ١٢. الوافي في الفروع (لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ت ٧١٠ هـ - خ) .^(٤)
 ١٣. كثر الدقائق (لأبي البركات النسفي - ط) .^(٥)
 ١٤. النقاية مختصر الوقاية (لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ت ٧٤٧ هـ - ط) .^(٦)
 ١٥. ملتقى الأبحر في فروع الحنفية (للإمام إبراهيم بن محمد الحلبي ت ٩٥٦ هـ - ط) .^(٧)
-
- (١) مفتاح السعادة (٢٥٦/٢) ؛ كشف الظنون (٢٠٢٠/٢) .
 - (٢) مفتاح السعادة (٢٥٥/٢) ؛ كشف الظنون (١٦٢٢/٢) . قال في مقدمته : ((.. فطنب إلي من وجب حوايه علي أن أجمع مختصراً على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة .. مقتصراً على مذهبه معتمداً على فتواه ...)) . مقدمة المختار الفتوى (١٤) .
 - (٣) مفتاح السعادة (٢٥٥/٢) ؛ كشف الظنون (١٥٩٩/٢ ، ١٦٠٠) ؛ الفوائد البهية (٥١) . قال في مقدمته : ((.. يجري مختصر الشيخ أبي الحسين القدوري ، ومنظومة الشيخ أبي حفص النسفي .. أحدهما يهدي إلى فقه المذهب .. والآخر يُعرف الخلاف بين المذاهب ، فجمعت بينهما .. مع زيادات شريفة ، وقبوض ومسائل مُنظَّمة كالعقود ، وإشارة إلى الأصح والأقوى ، وتبنيه على المختار للفتوى ..)) . وقد وضع في صدر كتابه تمهيد يتضمن منهجه في إيراد المسائل . راجع المخطوط (ل ٢ ، ٣ ، ٤) .
 - (٤) قال في مقدمته : ((كان بخط بيالي إبان فراغي أن أؤلف كتاباً جامعاً لمسائل الجامعين والزيادات ، حاوياً لما في المختصر ونظم الخلافات مشتملاً على بعض مسائل الفتاوى والواقعات ...)) . كشف الظنون (١٩٩٧/٢) .
 - (٥) كشف الظنون (١٥١٥/٢) . قال في مقدمته : ((لما رأيت المهمل مائلة إلى المختصرات ، والطباع رغبة عن المطولات ، أردت أن أخص الوافي بذكر ما عمّ وقوعه ، وكثر وجوده لتكرر فائدته ... وسميته « بكثر الدقائق » ، وهو وإن خلا عن الغريبات والعضلات ، فقد تحلى بمسائل الفتاوى والواقعات)) . مقدمة كثر الدقائق (٣ ، ٤) .
 - (٦) كشف الظنون (١٩٧١/٢) . قال في مقدمته : ((لما ألفت حدي .. برهان الشريعة لأجل حفظي « كتاب وقاية الرواية في مسائل الهداية » .. فأنذرت منه هذا المختصر مشتملاً على ما لا بُدَّ منه ...)) . مقدمة النقاية مع شرح فتح باب العناية (٣٨/١ ، ٣٩) .
 - (٧) كشف الظنون (١٨١٤/٢) . قال في مقدمته : ((.. يشتمل على مسائل القدوري ، و « المختار » ، و « الكثر » ، و « الوقاية » بعبارة سهلة غير معقدة .. ، وأضفت إليه بعض ما يحتاج إليه من مسائل « الجمع » ، ونيز من « الهداية » ، وصرحت بذكر الخلاف بين أئمتنا ، وقدمت من أقوالهم ما هو الأرجح ، وأخرت غيره إلا أن قيده بما يفيد الترجيح ...)) . مقدمة ملتقى الأبحر مع مجمع الأثر (١٣/١) .

• الشروح :

١. المبسوط (لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠ هـ - ط) .^(٦)
٢. بدائع الصنائع (لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ت ٥٨٧ هـ - ط) .^{(٦) (٣)}
٣. الهداية في الفروع (لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني الفرغاني ت ٥٩٣ هـ - ط) .^(٥)
٤. الاختيار لتعليل المختار (لأبي الفضل محمد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي ت ٦٨٣ هـ - ط) .^(٦)

(١) الحلبي : هو برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي . ولد بحلب وتوطن القسطنطينية . تفقه على علماء عصره في حلب ومصر . كان ماهراً في العلوم العربية والشرعية ، تولى الإمامة والخطابة بجامع السلطان محمد الفاتح ، ودرس بدار القراء التي بناها سعدى حلي المفتي . من مصنفاته : "ملفتي الأنهر - ط" و "غنية المتسلي في شرح منية المتسلي - ط" . توفي سنة ٩٥٦ هـ . -
- انظر ترجمته في : الطبقات السنية (٢٢٢/١ ، ٢٢٣) ت (٦٨) ؛ كشف الظنون (٢٦٨/١ ، ١٨١٤/٢) ؛ خذرات الذهب (٣٦٣/٨) ؛ إضاح المكنون (٤٦١/١) ؛ هدية العارفين (٢٧/١) ؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة (١٣/١) ؛ الأعلام (٦٦/١ ، ٦٧) .

(٢) مفتاح السعادة (٢٤٦/٢) ؛ كشف الظنون (١٥٨٠/٢) . فهو من أشهر كتب المذهب وأكثرها اعتماداً ، ((لا يعمل بما يخالفه ولا يركن إلا إليه ، ولا يفتي ولا يعول إلا عليه)) رد المختار (٤٧/١) . قال في مقدمته : ((... فرأيت الصواب في تأليف شرح المختصر [الكافي للحاكم الشهيد] لا أزيد على المعنى المؤثر في بيان كل مسألة اكتفاء بما هو المعتمد في كل باب ، وقد انظم إلى ذلك سؤال بعض الخواص من أصحابي زمن حبيسي .. أن أملي عليهم ذلك فأجبتهم إليه ...)) . مقدمة المبسوط (٣/١ ، ٤) .

(٣) مفتاح السعادة (٢٤٧/٢) ؛ كشف الظنون (٣٧١/١) . قال في مقدمته : ((... إذ الغرض الأصلي والمقصود الكلي من التصنيف في كل فن من فنون العلم ، هو تيسير سبيل الوصول إلى المطلوب على الطالبين ، وتقريبه إلى أفهام المقتضبين ، ولا يلتم هذا المراد إلا بترتيب تقضي الصناعة ، وتوجيه الحكمة ، وهو التصفح عن أقسام المسائل وفصولها وتخريجها على قواعدها وأصولها .. فصرفت العناية إلى ذلك وجمعت في كتابي هذا جملاً من الفقه مرتبة بالترتيب الصناعي والتأليف الحكمي الذي ترتضيه أرباب الصناعة وتقتضيه له أهل الحكمة مع إيراد الدلائل الجلية والنكت القوية بعبارات المباني مؤدية المعاني ...)) . مقدمة بدائع الصنائع (٢/١ ، ٣) .

(٤) توفي سنة ٥٨٧ هـ .

(٥) وهو شرح على كتابه بداية المبتدي ، ((ولكنه في الحقيقة كالشرح لمختصر القلنوري ، وللجامع الصغير محمد ، وعادته أن يجر كلام الإمامين من المدعي والدليل ، ثم يجر مدعى الإمام الأعظم ويسلط دليلاً يثبت بخرج الجواب من أدلتها ، فإذا كان تقريره مختلفاً بهذا العادة يفهم منه الميل إلى ما ادعى الإمامان ، ووظيفته أن يشرح مسائل «الجامع الصغير» و «القلنوري» ، وإذا قال : قال في الكتاب : أراد القلنوري)) . كشف الظنون (٢٠٣١/٢) . وانظر : مفتاح السعادة (٢٣٧/٢ ، ٢٣٨)

(٦) مفتاح السعادة (٢٥٥/٢) ؛ كشف الظنون (١٦٢٢/٢) . قال في مقدمته : ((فكت جمعت .. مختصراً في الفقه .. وسميته بـ "المختار للفتوى" .. واشتغل به بعض الفقهاء طلبوا مني أن أشرحه شرحاً ، أشر فيه إلى علل مسائله ومعانيها ، وأبين صورها وأتبعه على مبانيها ، وأذكر فروعاً يحتاج إليها ويعتمد في النقل عليها ، وأقل فيه ما بين أصحابنا من الخلاف ، وأعلله متبعياً موجزاً في الإنصاف .. وزدت فيه من المسائل ما تعم به البلوى ، ومن الروايات ما يحتاج إليه في الفتوى ..)) . مقدمة الاختيار (٨/١) .

٥. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق (لأبي محمد فخر الدين عثمان بن محسن الزيلعي ت ٧٤٣ هـ - ط) .^(١)
 ٦. شرح الوقاية (لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ت ٧٤٧ هـ - ط) .^(٢)
 ٧. غاية البيان ونادرة الأقران (شرح الهداية) (لقوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الإتياني ت ٧٥٨ هـ - خ) .^(٣)
 ٨. العناية شرح الهداية (لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرقي ت ٧٨٦ هـ - ط) .^(٤)
 ٩. جامع الفصولين في الفروع (لبدر الدين محمود بن اسرائيل الشهير بابن قاضي سمانه ت ٨١٨ هـ - ط) .^(٥)
 ١٠. فتح القدير للعاجز الفقير (لمحمد بن عبد الواحد الشهير بابن الحمام ت ٨٦١ هـ - ط) .^(٦)
 ١١. الترجيح والتصحيح شرح لمختصر القدوري (لقاسم بن قطلوبغا ت ٨٧٩ هـ - خ) .^(٧)
 ١٢. درر الحكماء شرح غرر الأحكام (لمحمد بن فراموز الشهير بملا خسرو ت ٨٨٥ هـ - ط) .^(٨)
-
- (١) كشف الظنون (٣٤٢/١) (١٥١٥/٢) . قال في مقدمته : ((فإني لما رأيت هذا المختصر المسمى بـ " كثر الدقائق " أحسن مختصر في الفقه حاولت ما يحتاج إليه من الواقعات .. أحببت أن يكون له شرح متوسط يحل القاطع ، ويعمل أحكامه ، ويزيد عليه بسيراً من الفروع ..)) مقدمة تبين الحقائق (٢/١) .
 - (٢) كشف الظنون (٢٠٢١/٢) .
 - (٣) مفتاح السعادة (٢٤١/٢) ؛ كشف الظنون (١١٩١/٢ ، ٢٠٣٣) .
 - (٤) مفتاح السعادة (٢٤٣/٢) ؛ كشف الظنون (١١٧٣/٢ ، ٢٠٣٥) . قال في مقدمته : ((فإن كتاب " الهداية " لمنتهى الهداية ، لاحتوائه على أصول الدراية وانطوائه على متن الرواية .. فلذلك تصدى الشيخ .. حسام الله والدين السعفاقي .. فشرحه شرحاً وافياً .. وسماه " النهاية " .. وكانوا يقترحون عند المذاكرة أن أختصره على ما يحتاج إليه حل ألفاظ الهداية .. وأقدمت على هذا الخطب الخطير .. وجمعت منه ومن غيره ما شروحه ما ظننت أنه مما يحتاج إليه .. وأوردت مباحث لم أظفر عليها في كتاب ..)) .
 - مقدمة العناية (٥/١ ، ٦) .
 - (٥) ((وهو كتاب مشهور متداول في أيدي الحكماء والمفتين لكونه في المعاملات خاصة ، جمع فيه بين " فصول العمادي " و " فصول الاسروشي " .. وضم إليهما ما تيسر له من " الخلاصة " ، و " الكافي " ، و " لطائف الإشارات " وغيرها ، وأثبت ما سنخ له من النكت والفوائد ...)) كشف الظنون (٥٦٦/١) .
 - (٦) مفتاح السعادة (٢٤٤/٢) ؛ كشف الظنون (١٢٣٤/٢ ، ٢٠٣٤) . وهو من أوسع الشروح وأشهرها .
 - (٧) كشف الظنون (١٦٣٤/٢) .
 - (٨) نفس المربع (٧٤٧/١) (١١٩٩/٢) .

١٣. البحر الرائق شرح كثر الدقائق (لزين العابدين بن نجيم ت ٩٦٩ ، ٩٧٠ هـ - ط) .^(١)
١٤. مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر (لعبد الرحمن بن محمد بن الكيولي المعروف بشيخي زاده ت ١٠٧٨ هـ - ط) .^(٢)
١٥. رد المختار على الدر المختار (محمد أمين بن عمر بن عابدين ت ١٢٥٢ هـ - ط) .^(٣)

• الفتاوى :

١. النوازل في الفروع (لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي المعروف بإمام الهدى ت ٣٧٥ هـ - ط) .^(٤)
٢. عيون المسائل في فروع الحنفية (لأبي الليث السمرقندي - ط) .^(٥)
٣. الأحناس في الفروع (لأبي العباس أحمد بن محمد الناطفي ت ٤٤٦ هـ - ط) .^(٦)
٤. فتاوى خمس الأئمة الحلواني (عبد العزيز بن أحمد بن نصر ت ٤٤٨ ، ٤٤٩ هـ - خ) .^(٧)
٥. فتاوى خواهر زاده (لأبي بكر محمد بن الحسين البخاري ت ٤٨٣ هـ - خ) .^(٨)
٦. حاوي الحصري (محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري ت ٥٠٥ هـ - خ) .^(٩)

-
- (١) نفس المرحع (٢٢٤/١) (١٥١٥/٢) . قال في مقدمته : ((وإن كثر الدقائق)) فأجبت أن أضع عليه شرحاً ينفع عن منطوقه ومفهومه ، ويرد فروق الفتاوى والفتوح إليها مع تنقيح كثيرة ، وشريرات شريفة)) . مقدمة البحر الرائق (١٠ ، ١/١) .
 - (٢) كشف الظنون (١٨١٥/٢) ؛ هداية العارفين (٥٤٩/٢) .
 - (٣) غير من أشهر كتب الشافعيين ، وأكثرها اعتماداً من الماصري ، قال في مقدمته : ((وقد التزمت فيما يقع في الشرح من المسائل والضوابط ، مراجعة أصله المنقول عنه وغيره ؛ خوفاً من إسقاط بعض الغيوب والشرايط ... وبذلك الجهد في بيان ما هو الأقوى ، وما عليه الفتوى ، وبأن الرابع من المرحوح مما أطلق في الفتاوى أو الشروح ، معتمداً في ذلك على ما حرره الأئمة الأعلام من المتأخرين العظام)) .
 - (٤) مفتاح السعادة (٢٥١/٢) . ((ذكر فيه أنه جمع من كلام محمد بن شجاع الطنجي ومحمد بن مقاتل الرزي ، ومحمد بن سلمة ، ونصير بن يحيى ، وأبي بكر الإسكافي ، وعلي بن أحمد الفارسي ، والفتية أبي جعفر محمد بن عبد الله ، فإنهم وقفوا النظر فيما وقع لهم من النوازل . قال وصنف كتابين من أقاويلهم أحدهما " عيون المسائل " ، والآخر " النوازل " ، وأوردت في العيون من أقاويل أصحابنا ما ليست عنهم برواية في هذه الكتب ، وفي النوازل من أقاويل المشايخ وشيئاً من أقاويل أصحابنا مالا رواية عنهم أيضاً في الكتاب ليسد على الناظر فيها طريق الاجتهاد)) . كشف الظنون (١٩٨١/٢) .
 - (٥) مفتاح السعادة (٢٥١/٢) ؛ كشف الظنون (١١٨٧/٢) .
 - (٦) كشف الظنون (١١/١) ؛ الفوائد البية (٦٥) .
 - (٧) مفتاح السعادة (٢٥٧/٢) ؛ كشف الظنون (١٢٢٤/٢) .
 - (٨) كشف الظنون (١٢٢٣/٢) .

٧. الفتاوى الكبرى (تجنيس الوقعات) (لحسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة ، المعروف بالصدر الشهيد ت ٥٣٦ هـ - خ) .^(٦)
٨. الفتاوى النسفية (لنجم الدين عمر بن محمد النسفي ، صاحب المنظومة ت ٥٣٧ هـ - خ)^(٧) .
٩. الفتاوى الولولجية (لعبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق الولولجي ت ٥٤٠ هـ - خ)^(٨) .
١٠. خلاصة الفتاوى (لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري ت ٥٤٢ هـ - خ) .^(٩)
١١. الملتقط في الفتاوى الحنفية (لناصر الدين أبي القاسم محمد الحسيني السمرقندي ت ٥٥٦ هـ - ط) .^(١٠)
١٢. الفتاوى السراجية (لسراج الدين علي بن عثمان بن محمد التميمي الأوشني الفرغاني ت ٥٧٥ هـ - ط) .^(١١)
١٣. الفتاوى قاضي خان (لفخر الدين حسين بن منصور الأوزجندي ت ٥٩٢ هـ - ط) .^(١٢)

-
- (١) « وهو أمثل من أصول كب الحنفية ، وفيه شيء كثير من فتاوى المشايخ يرجع إليه ويعتمد عليه » . كشف الظنون (٦٢٤/١) .
 - (٢) قال في مقدمته : « لما سئلت عن الفتاوى .. حملني لسان صدق في الآخرين على تصنيف جامع بين ما أوردعه الفقيه أبو الليث في نوازلهم وبين ما أورد أبو العباس الناطلي في واقعاته وبين فتاوى الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ، وفتاوى أهل سمرقند » . كشف الظنون (١٢٢٨/٢ ، ١٢٢٩) .
 - (٣) « وهي فتاوى التي أحباب لها عن جميع ما سئل عنه في أيامه دون ما جمعه لغيره » . كشف الظنون (١٢٣٠ / ٢) .
 - (٤) الفوائد البية (١٦٠) . قال في مقدمته : « .. وكان للشيخ .. الشهيد الشهر حسام الدين .. لا سيما كتاب الجامع » نوازل الأحكام التي نعم به بلوى الأنام » ، فاتفق لخادمه .. أن يفصل ما أورد في كتابه تفصيلاً ، ويسهل إلى حفظه وفهمه سبيلاً ، ويضم إليه ما سواه من الوقعات المهمة القرينية دون ما ينذر وقوعه من النوازل الغريبة ، وأن يضم إليه ما اشتملت عليه كتب الإمام محمد ابن الحسن - رحمه الله - مما لا بد من معرفته لأهل الفتوى من قضايا الدين وأحكام الهدى ليكون كتاباً جامعاً لأصول الفقه وقواعده ، مفيداً لأوابده وشوارده .. » . مقدمة الفتاوى الولولجية ، مخطوط (ل ١/١) .
 - (٥) كشف الظنون (٧١٨/١) . « (لخصه من "الوقعات" و "الحزانة" ، وهو كتاب مختصر عند العلماء معتمد عند الفقهاء » الفوائد البية (١٤٦) .
 - (٦) كشف الظنون (١٨١٣/٢) . قال في مقدمته : « هذا ما اصطفيته من البراهين الشرعية ، من مصطفيات الأولين والآخرين من أحكام الحوادث الشاملة الوافرة ، مما لم يذكر في الأصول تقريراً على فصل الخطاب ، ومأل الجواب » . مقدمة الملتقط (٣) .
 - (٧) كشف الظنون (١٢٢٤/٢) . قال في مقدمته : « هذا ما اختصرته من كتاب سبق من جمعه وتصنيفه ونظمه وتأليفه في نفائس أحجاس الوقعات ، المنتقاة من الجامعين والزيادات ، للنتيجة من فوائد أئمة الأمصار في موائل الدور والأعصار إلى غير ذلك من نسخ يكرر عندها وإحسانها ، ويعصر حدها واستقصاؤها على حسب كفاية المتصدين لأمر الفتوى في حوادث أهل البلوى .. » . مقدمة الفتاوى السراجية (٢) .

١٤. الحاوي القدسي في الفروع (جمال الدين أحمد بن محمد القابسي ت في حدود سنة ٥٩٣ ، ٦٠٠ هـ - خ) .^(٦)
١٥. المحيط البرهاني (محمود بن تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بن مازة البخاري ت ٦١٦ هـ) .^(٣)
١٦. الذخيرة ، ذخيرة الفتاوى ، الذخيرة البرهانية (للمؤلف السابق - خ) .^(٤)
١٧. الفتاوى الظهيرية (لظهر الدين محمد بن أحمد بن عمر ت ٦١٩ هـ - خ) .^(٥)
١٨. الفتاوى الطروسية (لنجم الدين إبراهيم بن علي الطروسى ت ٧٥٨ هـ - ط) .^(٦)
١٩. الفتاوى التتار خانية (لعالم بن علاء الحنفى ت ٨٠٠ هـ - ط) .^(١)

- (١) ((وهي مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء ، وكانت هي نصب عين من تصدر للحكم والإنشاء)) كشف الظنون . (٢ / ١٢٢٧) . قال في مقدمته : ((ذكرت في هذا الكتاب من المسائل التي يغلب وقوعها ، ونس الحاجة إليها وتدور = عليها واقعات الأمة ، وتقتصر عليها رغبات الفقهاء والأئمة ، وهي أنواع وأقسام ، فمنها : ما هي مبررة عن أصحابنا المتقدمين ، ومنها : ما هي منقولة عن المشايخ المتأخرين .. ورتبه ترتيب الكتب المعروفة وجعلت كل جنس فصلاً وبينت لكل فرع أصلاً ، وفيما كثرت فيه الأفاويل من المتأخرين اختصرت على قول أو قولين ، وقدمت ما هو الأطهر وانفتح بما هو الأشهر ..)) . مقدمة الفتاوى قاضي خان (٢ / ١) .
- (٢) وقيل : إن مؤلفه الإمام محمد الغزوي . كشف الظنون (١ / ٦٢٧) .
- (٣) مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٦) ؛ كشف الظنون (١ / ٨٢٣) (٢ / ١٦١٩) ؛ الفوائد البهية (٣٣٦) . قال في مقدمته : ((وجمعت مسائل المبسوط والجامعين والسير والزبادات ، وألفت فيها مسائل النوادر والفتوى والواقعات ، وضمت إليها من الفوائد التي استفدتها من والذي ومن مشايخ زماني)) . مقدمة المحيط البرهاني ، مخطوط (ل ٢ / ب) .
- (٤) مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٦) ؛ الفوائد البهية (٣٣٧) . قال في مقدمته : ((وقد جمعت وأنا في حداثة سني .. في إثناء ما رفع إلي من مسائل الواقعات أيضاً ، وضمت إليها أجناسها من الحادثات ، وجمعت أيضاً جمعاً آخر استفيق مني مدة مقامي بسمرقند ، وقد ذكرت فيها جواب ظاهر الرواية ، وأضفت إليها من واقعات النوادر ، وما فيها من أفاويل المشايخ ، وكان يقع في قلبي أن أجمع بين هذه الأصول الثلاثة ، وأنها لها أساساً ... فشرعت في هذا الجمع ، وأوضحت أكثر المسائل بالدلائل ، وسويت الجميع في الذخيرة)) . كشف الظنون (١ / ٨٢٣ - ٨٢٤) .
- (٥) مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٢) ؛ الفوائد البهية (٢٥٧) . ذكر فيها أنه جمع كتاباً من الواقعات والنوازل مما يشتد الافتقار إليه فوائده غير هذه . كشف الظنون (٢ / ١٢٢٦) .
- (٦) كشف الظنون (٢ / ١٢٢٦) ؛ الفوائد البهية (١٩٧) . قال في مقدمته : ((لما رأيت المسائل الواقعات في المحاكمات منفردة في الكتب ، ويحصل في الكشف عنها غاية التعب ، ورأيت العمل في بعضها على غير القول الصحيح ، والتلويع أنسب من التصريح ، وربما وقع بعض القضاة في مسائل خارجة عن المذهب بالكلية ، والمتخصص فيها على خلاف ما حكم به في القضية ؛ استعرت الله في جمع المسائل لشار إليها وترتيبها على ترتيب كتب الفقه ... فأخذت في جمع ذلك وتحريده وإيضاحه وتقريره ، وجعلت الابتداء في كل مسألة بعد ترجمتها بعبارة الأصحاب فيها إلى آخر ما اتفق لي من الوقوف على عباراتهم في ذلك وابتعت الكلام عقيبها بما تحرر واتضح من كشف معنى تلك العبارة ...)) . الفتاوى الطروسية (٣ ، ٤) .

٢٠. الفتاوى البزازية (محمد بن محمد الكردي البزازي ت ٨٢٧ هـ - ط) . (٢٧)

٢١. الفتاوى القاسمية (للشيخ قاسم بن قطلوبغا ت ٨٧٩ هـ - خ) . (٢٨)

٢٢. الفتاوى الخيرية (لخير الدين بن أحمد بن نور الدين علي ت ١٠٨١ هـ - ط) . (٢٩)

٢٣. الفتاوى الهندية ، فتاوى عالمكير - ط . (٣٠)

٢٤. الفتاوى الحامدية (لحامد بن علي العمادي ت ١١٧١ هـ - ط) . (٣١)

(١) كشف الظنون (٢٦٨/١) ؛ واسم الكتاب " زاد المسافر " . هدية العارفين (٤٣٥/١) . قال في مقدمته : ((... فقد أشار إلى من إشارته حكم ، وطاعته غنم .. القهرمان العظيم " تاتارخان " ... أن أشعر بجمع كتاب جامع الفتاوى والوفعات ، حاوي الروايات ، معنى الناس عن الرجوع إلى المطولات والمختصرات ...)) . مقدمة التاتارخانية (٦٦/١ ، ٧٦) .
(٢) ويسمى بالجامع الوجيز . كشف الظنون (٢٤٢/١) ؛ الفوائد البهية (٣٠٩) . ذكر فيه ((خلاصة نوازل الأيام ، وغتارات المشايخ الكرام على رأي بعمان بن ثابت الإمام وأصحابه الغر الكرام ؛ ليكون عوناً لمن تصدى للإفتاء باللسان والأقلام ..)) مقدمة الفتاوى البزازية (٢/٤) .

(٣) كشف الظنون (١٢٢٧/٢) ؛ التعليقات السنية (١٦٧ ، ١٦٨) .

(٤) هدية العارفين (٣٥٨/١) . وهي ((أجوبة عن أسئلة سئل عنها .. فأجاب عنها بما هو الصحيح المتيقن به من مذهب أبي حنيفة ، أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر ، أو لتغير أحوال الناس .. وعلى طريق الهداية رتبته .. ولم أؤسم غالباً إلا ما قل وجوده في الأسفار ، وكثر وقوعه في غالب الديار ، أو لم يصرح به في الأبواب ، وإن فهم من كتب الأصحاب)) . مقدمة الفتاوى الخيرية مع الفتاوى تنقيح الحامدية (٢/١ ، ٣) .

(٥) أمر السلطان أبو المظفر يحيى الدين محمد أورتك زيب هادار عالم كبير ، ت ١١١٨ هـ ، وإليه تنسب الفتاوى . [انظر الأعلام (٦/ ٤٦)] مجموعة من علماء الهند (أن يؤلفوا كتاباً جامعاً لظاهر الروايات التي اتفق عليها ، وأقن بها الفحول ، وبجموعاً فيه من النوادر ما تلقفها العلماء بالتبول ، كيلا يفوت الاحتياط في العمل ، والاحتساب عن الخطأ والزلل ... واختاروا في ترتيب كتبها ترتيب الهداية ... ، واقتصرنا في الأكثر على ظاهر الروايات ، ولم يلتفتوا إلا نادراً إلى النوادر والدرايات ، وذلك فيما لم يجدوا جواب المسألة في ظاهر الروايات ، أو وجدوا جواب النوادر موسوماً بعلامة الفتوى ، ونقلوا كل رواية من المعترضات ببارقها مع انتفاء الحوالة إليها ، ولم يغفروا العبارة إلا لداعي ضرورة عن وجهها .. وإذا وجدوا في المسألة جوابين مختلفين كل منهما موسوم بعلامة الفتوى وسمة الرحمان ، أو لم يكن واحد منهما معلوماً بما يعلم به قوة الدليل والبرهان أثبتوها في هذا الكتاب)) . مقدمة الفتاوى العالمكيرية (٣/١) .

(٦) هدية العارفين (٢٦١/١) .

المبحث الرابع

ضوابط ومصطلحات الترجيح بين الآراء

ضوابط الترجيح :

- إذا اتفق أئمة المذهب في الروايات الظاهرة :

((إن كانت المسألة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة ، بلا خلاف بينهم ، فإنه يميل إليهم ، ويفني بقولهم ، ولا يخالفهم برأيهم ، وإن كان مجتهداً متقناً ؛ لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم ، واجتهاده لا يبلغ اجتهداهم ، ولا ينظر إلى قول من خالفهم ، ولا تقبل حجته لأنهم عرفوا الأدلة ، وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده)) .^(١)

ويعدل عنها في حالة :

١. إذا رجح المشايخ رواية أخرى ، من غير كتب ظاهر الرواية : فـ ((إن القاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر الرواية ، لا بالرواية الشاذة ، إلا أن ينصوا على أن الفتوى عليها)) .^(٢)

٢. و ((إذا اتفق أبو حنيفة وصاحبا على جواب لم يجز العدول عنه ، إلا لضرورة))^(٣)

- إذا اختلفت أقوال أصحاب المذهب :

١. إذا وافق أحد الصاحبين أبا حنيفة ، فلا خلاف في الأخذ ((بقول الإمام ومن وافقه ؛ لو فور الشرائط ، واستجماع أدلة الصواب فيها)) .^(٤)

٢. إذا خالف أبا حنيفة صاحبا ، ففيه ثلاثة أنظار :

■ الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة ؛ لأنه رأى الصحابة ، وزاحم التابعين في الفتوى ، فقوله أسد وأقوى .^(٥)

(١) الفتاوى القاضي خان (٢/١) ؛ عقود رسم المفتي (٢٥ ، ٢٤/١) . وانظر : معين الحكم (٢٧) .

(٢) عقود رسم المفتي (١٦/١ ، ٢٨ ، ٢٩) .

(٣) نفس المرجع (٢٦/١) .

(٤) الفتاوى القاضي خان (٢/١) ؛ عقود رسم المفتي (٢٧/١) .

(٥) انظر : معين الحكم (٢٧) ؛ رد المحتار (٤٨/١) ؛ عقود رسم المفتي (٢٦/١ ، ٢٧) .

ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلا « لضعف دليل الإمام وإما لضرورة التعامل كترجيح قولهما في المزاورة والمعاملة ، وإما لأن خلافهما له بسبب اختلاف العصر والزمان ، وأنه لو شاهد ما وقع في عصرهما لوافقهما كعدم القضاء بظاهر العدالة »^(١) ، « وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما »^(٢) .

- التخيير مطلقاً بين أبي حنيفة وقول صاحبيه .
- التفصيل بين المجتهد وغيره : فإن كان المفتي مجتهداً اختار بين القولين ، وإن كان المفتي غير مجتهد لا يستطيع الترجيح بين الأقوال ، فإنه يتبع قول الإمام .^(٣)

• إذا اختلفت الروايات عن أبي حنيفة :

يؤخذ بأقواها حجة .^(٤)

• إذا لم يوجد في المسألة رواية عن أبي حنيفة :

١. يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف ، ثم بظاهر قول محمد ، ثم بظاهر قول زفر والحسن ، وقيل زفر ثم الحسن .
٢. وغير هؤلاء الأكبر فالأكبر إلى آخر من كان من كبار الأصحاب .^(٥)
٣. التفصيل في « أن هذا في حق غير المجتهد ، أما المفتي المجتهد فيتخير بما يترجح عند دليله نظير ما قبله »^(٦) .

• إذا لم توجد رواية في كتب ظاهر الرواية :

« إذا لم تكن المسألة مروية في ظاهر الرواية ، وإنما ذكرت في كتب غير ظاهر الرواية تعين الأخذ بما جاء في غير ظاهر الرواية إذا كانت توافق أصول أصحابنا »^(٧) .

(١) عقود رسم المفتي (٢٧/١) .

(٢) الفتاوى الحيرية في هامش تنقيح الحامدية (٥٣/٢) ؛ رد المختار (٤٩/١) .

(٣) عقود رسم المفتي (٢٧ ، ٢٦/١) وصحح ابن عابدين هذا القول . وانظر : الفتاوى القاضي خان (٢/١) ؛ معين الحكام (٢٧) .

(٤) رد المختار (٤٨/١) ؛ عقود رسم المفتي (٣٦/١) .

(٥) عقود رسم المفتي (٢٦/١ ، ٣٣) .

(٦) نفس المرجع (٢٧/١) .

(٧) رد المختار (٤٩/١) ؛ عقود رسم المفتي (٣٣/١) . وانظر أيضاً فتاوى القاضي خان (٣/١) .

• إذا لم يوجد رواية للأصحاب :

١. إذا اتفق المشايخ على قول واحد يؤخذ به .
٢. وإذا اختلفوا « يؤخذ بقول الأكثرين ، ثم الأكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون ، كأبي حفص ^(١) ، وأبي جعفر ^(٢) ، وأبي الليث ^(٣) ، والطحاوي ^(٤) وغيرهم ممن يعتمد عليهم » .
(٥) « والمجتهد يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده » . ^(٦)
٣. وإذا لم يوجد للمشايخ جواب البتة نصاً : ينظر المفتي المجتهد فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليجد فيها المخرج . ^(٧) ، والمفتي المقلد غير المجتهد يأخذ بقول أئمة الناس عنده ، ويضيف الجواب إليه . ^(٨)

• إذا اختلف تصحيح المشايخ :

١. إذا صحح المشايخ أحد القولين : فإن كان التصحيح بصيغة أفعال التفضيل خير المفتي بين الروايتين ، وإن لم يكن بأفعال التفضيل يفتي بالمصحح فقط .
٢. وإذا صحح المشايخ كلا القولين : إن كان التصحيح بأفعال التفضيل ، فإنه يفتي بالأصح ، وقيل بالصحيح ، وإن كان التصحيح بغير أفعال التفضيل فإنه يحذر المفتي بين القولين . ^(٩)

• إذا لم يصحح المشايخ شيئاً :

فالمفتي المقلد يعتبر الترتيب بقول أبي حنيفة ، ثم بقول أبي يوسف ... ، والمفتي المجتهد يعتبر قوة الدليل . ^(١٠)

(١) أبو حفص الكبير ، توفي سنة ٢١٧ هـ ، وقيل غير ذلك .

(٢) أبو جعفر المنذواني ، توفي سنة ٣٦٢ هـ ، وقيل : ٣٩٢ هـ .

(٣) أبو الليث السمرقندي ، توفي سنة ٣٩٣ هـ ، وقيل غير ذلك .

(٤) أبو جعفر الطحاوي ، ولد سنة ٢٢٩ هـ ، وقيل غير ذلك ، وتوفي سنة ٣٢١ هـ ، وقيل : ٣٢٢ هـ .

(٥) رد المختار (٤٨/١) ؛ عقود رسم المفتي (٣٣/١) .

(٦) رد المختار (٤٨/١) .

(٧) نفس المرجع (٤٨/١) ؛ عقود رسم المفتي (٣٣/١) .

(٨) عقود رسم المفتي (٣٣/١) .

(٩) رد المختار (٥٠/١ ، ٥١) .

(١٠) انظر : رد المختار (٤٨/١) .

• قواعد (استقرأها المتأخرون) في الفتوى :

١. الفتوى على قول أبي حنيفة في العبادات مطلقاً ، ما لم يكن عنه رواية ، كقول المخالف .
 ٢. الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء والشهادات ؛ لحصول زيادة العلم له بالتحربة .
 ٣. وعلى قول محمد في مسائل ذوي الأرحام . (١)
 ٤. وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة ، رجح فيها المتأخرون رأيه .
- ((وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتصحيح ، وإلا فالحكم بما في المتون كما لا يخفى ؛ لأنها صارت متواترة)) . (٢) (٣)

مصطلحات الفتوى والترجيح :

تكمن أهمية الإحاطة بمصطلحات الترجيح وعلامات الإفتاء في تمييز الرواية الراجحة ، ومعرفة القول المعتمد في المذهب ، والموازنة بين الأقوال المتعارضة ، والمفاضلة بينها من حيث القبول والرد . وأهمها وأكثرها استعمالاً هي (٤) :

١. وعليه الفتوى .
٢. وبه يفتى .
٣. وبه نأخذ .
٤. وعليه الاعتماد .
٥. وعليه عمل اليوم . (٥)
٦. وعليه عمل الأمة .
٧. وهو الصحيح .
٨. وهو الأصح .

(١) انظر : عقود رسم المفتي (٣٥/١) ؛ رد المختار (٤٩/١) .

(٢) رد المختار (٤٩/١) .

(٣) قال د/ محمد إبراهيم علي في كتابه « المذهب عند الحنفية » (٨٨) : ((ويلاحظ أن نتيجة هذا الاستقراء لم تتعرض للمقود عامة بما يوحى بأن القول المفتي به أو المرجح يختلف من مسألة إلى أخرى)) .

(٤) انظر : الفتاوى الحيرية في هامش تنقيح الحامدية (٣٥٧/٢) ؛ الدر المختار للحصكفي (٤٩/١) ، ٥٠ ، عقود رسم المفتي (٣٨/١) .

(٥) المراد باليوم / مطلق الزمان و (آل) فيه للحضور ، والإضافة على معنى (في) ، وهي من إضافة المصدر إلى زمانه كصوم رمضان ، أي عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر . رد المختار (٤٩/١) .

٩. وهو الأظهر .
١٠. وهو المختار في زماننا .
١١. وفتوى مشائخنا .
١٢. وهو الأشبه .^(١)
١٣. وهو الأوجه .^(٢)
١٤. وبه جرى العرف .
١٥. وهو المتعارف .
١٦. وبه أخذ علماؤنا .

• وبعض هذه الألفاظ أكد (أقوى) من بعض :

- فلفظ (الفتوى)^(٣) أكد من لفظ الصحيح ، والأصح ، والأشبه ، والأحوط ، والأظهر ، والمختار .^(٤)
- ولفظ (وبه يفتى) أكد من الفتوى عليه .^(٥)
- والأصح أكد من الصحيح .
- والأحوط أكد من الاحتياط .^(٦)

(١) معناه : الأشبه بالمصوص رواية والراجح دراية ، فيكون الفتوى عليه . الفتاوى البرازية (٢٠٩/٥) والدراية تستعمل بمعنى الدليل . رد المختار (٤٩/١) .

(٢) الأوجه : أي الأظهر وجهاً من حيث أن دلالة الدليل عليه منجزة ظاهرة أكثر من غيره . رد المختار (٥٠/١) .

(٣) فلفظ الفتوى : أي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى الأصلية ، بأي صيغة عبر بها . رد المختار (٥٠/١) .

(٤) لأن مقابل الصحيح أو الأصح ونحوه ، قد يكون هو المفتى به ؛ لكونه هو الأحوط أو الأرفق بالناس أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المرجحون في المذهب داعياً إلى الاتباع به ، فإذا صرحوا بلفظ الفتوى في قول علم أنه المأخوذ به ويظهر من ذلك أن لفظ (وبه تأخذ) و (عليه العمل) مساوٍ للفظ الفتوى ، وكذا بالأولى لفظ (عليه عمل الأمة) ؛ لأنه يفيد الإجماع عليه . رد المختار (٥٠/١) .

(٥) والفرق بينه وبين لفظ (الفتوى) ، أن (الفتوى) يفيد الحصر ، بمعنى أن الفتوى لا تكون إلا بذلك ، أما (وبه يفتى) يفيد الأصحية . انظر : رد المختار (٥٠/١) .

(٦) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر فيه بأفعل التفضيل . والاحتياط العمل بأقوى الدليلين . رد المختار (٥٠/١) .

• إذا صح قولان من إمامين أو في كتابين معتبرين :

١. إذا صحح كل من الروائين بلفظ واحد ، كأن ذكر في كل واحدة منهما هو الصحيح ، أو الأصح ، أو به يفتى تخير المفتي .

٢. وإذا اختلف اللفظ :

أ - فإن كان أحدهما لفظ الفتوى ، فهو أولى ؛ لأنه لا يفتى إلا بما هو صحيح ، وليس كل صحيح يفتى به .

فما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئين أحدهما الأذن بالفتوى به والآخر صحته ؛ لأن الإفتاء به تصحيح له .

ب - وإن كان لفظ الفتوى في كل منهما ، فإن كان أحدهما يفيد الحصر مثل : (به يفتى) أو (عليه الفتوى) فهو الأولى ، وأولى منه لفظ (عليه عمل الأمة) ؛ لأنه يفيد الإجماع .

ج - وإن لم يكن لفظ الفتوى في واحد منهما ، فإن كان أحدهما بلفظ الأصح والآخر بلفظ الصحيح ، فعلى الخلاف التالي :

١. « فللمشهور عند الجمهور أن الأصح أكد من الصحيح » .^(١)

٢. وذهب بعضهم إلى « الأخذ بقول من قال : « الصحيح » أولى من الأخذ بقول من قال : « الأصح » ؛ لأن الصحيح مقابلة المفسد ، والأصح مقابلة الصحيح ، فقد وافق من قال : الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح ، وأما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد ، فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد » .^{(٢) (٣)}

• إذا صح قولان من إمام واحد أو في كتاب واحد :

((أما لو كانا في كتاب واحد من إمام واحد فلا يتأتى الخلاف في تقدم الأصح على الصحيح ؛ لأن إشعار الصحيح بأن مقابله فاسد لا يتأتى بعد التصريح بأن مقابله أصح إلا إذا

(١) فالصحيح يقتضي أن يكون غيره صحيح ، ولفظ الأصح يقتضي أن يكون غيره صحيحاً . قال ابن عابدين : ((وينبغي أن يقد ذلك بالغالب ؛ وأنا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة)) . عقود رسم المفتي (١ / ٣٨ ، ٣٩) .

(٢) انظر : عقود رسم المفتي (١ / ٣٨ ، ٣٩) .

(٣) ولا ينبغي أن الأولى الأخذ بما فيه زيادة صحة ، وهو الأصح .

كان في المسألة قول ثالث يكون هو الفاسد . وكذا لو ذكر تصحيحين من إمامين ، ثم قال : إن هذا التصحيح الثاني أصح من الأول مثلاً فلا شك أن مراده ترجيح ما عير عنه بكونه أصح
.. وإن كان كل منهما بلفظ الأصح أو الصحيح ، فلا شبهة في أنه يتخير بينهما إذا كان الإمامان المصححان في رتبة واحدة .

أما لو كان أحدهما أعلم فإنه يختار تصحيحه ، كما لو كان أحدهما في " الخانية " ، والآخر في " البرازية " مثلاً ، فإن تصحيح قاضي خان أقوى

وكذا يتخير إذا صرح بتصحيحه إحدهما فقط بلفظ الأصح أو الأحوط أو الأولى أو الأرفق ، وسكت عن تصحيح الأخرى ، فإن هذا اللفظ يفيد صحة الأخرى ، لكن الأولى الأخذ بما صرح بأنها الأصح لزيادة صحتها ، وكذا لو صرح في أحدهما بالأصح ، وفي الأخرى بالصحيح ، فإن الأولى الأخذ بالأصح ^(١) .

• المرجحات عند التعارض بين قولين : ^(٢)

» إذا كان في المسألة قولان مصححان ، فالمتي بالخيار ليس على إطلاقه ، بل ذاك إذا لم يكن لأحدهما مرجح قبل التصحيح أو بعده « . » وكذا إذا لم يصرح بتصحيح واحد من القولين فيقدم ما فيه مرجح من هذه المرجحات : «

١ . إذا كان تصحيح أحدهما بلفظ الصحيح والآخر بلفظ الأصح ، وتقدم أن المشهور ترجيح الأصح على الصحيح .

٢ . إذا كان أحدهما بلفظ الفتوى والآخر بغيره ، فإنه يقدم ما كان بلفظ الفتوى .

٣ . إذا كان أحد القولين المصححين في المتن [المعتبر] والآخر في غيرها ، يقدم ما في المتن ؛ لأنها الموضوعية لنقل المذهب ، ما لم يصحح المشايخ الآخر . فكذا إذا تعارض التصحيحان .

٤ . إذا كان أحدهما قول الإمام الأعظم ، والآخر قول بعض أصحابه ؛ لأنه عند عدم الترجيح لأحدهما يقدم قول الإمام ، كما مر بيانه ، فكذا بعده ، [أي بعد التصحيح] .

٥ . إذا كان أحدهما ظاهر الرواية فيقدم على الآخر .

٦ . إذا كان أحد القولين المصححين ، قال به جل المشايخ العظام ، فالعبرة بما قاله الأكثر .

(١) عنود رسم الفتى (٣٩/١) .

(٢) هذه المرجحات هي عبارة عن قواعد عامة وخلاصة مما سبق ذكره في حالة إذا كان للسلفي الخبر في الاختيار .

٧. ما إذا كان أحدهما الاستحسان والآخر القياس ، يرجح الاستحسان على القياس إلا في بعض المسائل .

٨. إذا كان أحدهما أنفع للوقف يقدم .

٩. إذا كان أحدهما أوفق لأهل الزمان ، فإن ما كان أوفق لعرفهم أو أسهل عليهم فهو أولى بالاعتماد عليه .

١٠. إذا كان أحدهما دليلاً أوضح وأظهر ، فالترجيح بقوة الدليل .^(١)

١١. إذا كان في المسألة قولان ، وعملوا أحدهما دون الآخر ، كان التعليل ترجيحاً للمعلل .^{(٢) (٣)}

(١) انظر : عقود رسم الفقهي (٤٠/١) .

(٢) رد المختار (٤٩/١) .

(٣) لبعض المصنفات مصطلحات خاصة بها ، ويذكرها المؤلف عادة في مقدمة الكتاب ، فنقلنا ((أن الأقوال الواقعة في "فتاوى" الإمام قاضي خان له مزية على غيره في الرجحان ؛ لأنه قال في أول "الفتاوى" : ((وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اختصرت على قول أو قولين وقدمت ما هو الأظهر وانفتح بما هو الأشهر ..)) [الفتاوى القاضي خان (٢/١)] ، وكذا صاحب "ملئقي الأخير" التزم تقدم القول المعتمد [مجمع الأنهر (١٤/١)] . وما عداهما من الكتب التي تذكر فيها الأقوال بأدلتها ، كـ "الهداية" وشروحها ، وشروح "الكفر" و "كافي" النسفي و "البدائع" وغيرها من الكتب المبسطة ، فقد جرت العادة فيها عند حكاية الأقوال أنهم يؤخرون قول الإمام ثم يذكرون دليل كل قول ثم يذكرون دليل الإمام متضمناً للجواب عما استدل به غيره ، وهذا ترجيح له إلا أن ينصوا على ترجيح غيره)) . عقود رسم الفقهي (٣٧/١) .

الفصل الثاني

التعريف بصاحب المتن

وصاحب الشرع

المبحث الأول : التعريف بصاحب المتن المذروح .

المبحث الثاني : التعريف بالخارج .

المبحث الأول

التعريف بصاحب المتن المشروح

(أبي البركات النسفي)

• حياته وعصره :

لم يُنقل إلينا من حياته الخاصة إلا شيء يسير لا يذكر ، سوى أنه من أهل إيدج^(١) من كُور أصبهان^(٢) ، وأنه كان ببغداد سنة عشر وسبعمائة (٧١٠ هـ)^(٣) .

كما لم يرد ذكر - فيما بحثت في كتب التراجم - تاريخ مولده .

أما عصره فقد كان في القرن السابع الهجري ، وعلى التقدير في النصف الثاني منه ، وبقينا في حمايته على أساس أنه توفي في مطلع القرن الثامن .

شهد هذا القرن أخطر الحوادث وأكثرها جسامة في التاريخ الإسلامي ، ففي الوقت الذي بدأ ينحسر فيه المد الصليبي في بلاد الشام ، ويتقلص وجوده في كثير من المناطق التي سيطروا عليها ، وبدأت بوادر رحيلهم ، كانت جحافل التار تهدد المشرق الإسلامي وتحتاج ممالكه ومدنه .^(٤) يتقدمها الدمار وخراب العمران وهلاك الحرث والنسل ، وضياح الدين^(٥) .

(١) إيدج : بكسر الالف وسكون الياء المنقوطة وفتح الذال ثم جيم ، وهو موضعان : أحدهما : كورة وبلدة بين خوزستان وأصفهان ، وهي أجل مدن هذه الكورة ، وبها قنطرة من عجائب الدنيا . والآخر : قرية من قرى سمرقند . انظر : الأنساب (١٦٥/١) ؛ معجم البلدان (٢٨٨/١) ؛ الطليقات السنية (١٥٥/٤) .

(٢) الأعلام (٦٧/٤) .

(٣) أصبهان : بكسر الالف أو فتحها وسكون الصاد وفتح الياء الموحدة والهاء ثم النون بعد الالف ، مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها ، وهي من نواحي الجبل ، وتسمى بالعجمية سيهان ، وسماه : العسكر ، وهان : الجمع ، وكان جموع عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت هم واقعة في هذا الموضع مثل عسكر فارس وكرمان وكور الأهواز والجبال فغرب وقيل : أصبهان . انظر : الأنساب (١/١) ؛ معجم البلدان (٢٠٦/١) .

(٤) انظر : تاج التراجم (١٧٥) ؛ مفتاح السعادة (١٦٨/٢) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) .

(٥) انظر : التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية) (٣٢٨/٦ - ٣٣٦) .

(٦) قال ابن الأثير في الكامل (٣٩٩/١٠) : ((لقد بقيت عدّة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظاماً لها كارتها لذكرها ، فانا أقدم إليه رجلاً ولؤخر أخرى ، فمن الذي يسأل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين ، ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك ، فإليت أُمي لم تلدني ، وبإليتني تم قبل هذا وكنت نسباً نسبياً ...)) . وانظر الصفحات (٤٠١ - ٤٢٤) .

وبعد إن دان معظم المشرق الإسلامي للغزو المغولي الوثني ، بدأ الزحف نحو الغرب ، وعلى الخصوص بغداد والشام ^(١) ، ففي (سنة ٦٥٦ هـ) قاد هولاكو ^(٢) جيشاً يقدر بمائتي ألف مقاتل ^(٣) ، يحتاج به المدن حتى وصل بغداد ، فأحاطوا بها وقتلوا جميع من قَدَرُوا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان ^(٤) ، وأنهى الخلافة العباسية بقتل المستعصم بالله ^(٥) آخر خلفاء بني العباس ^(٦) . وكان وراء هذه النكبة العظيمة الوزير ابن العلقمي ^(٧) ^(٨) .

وفي (سنة ٦٥٧ هـ) قصد الشام بجنوده وعساكره فامتنت عليه ، فسير إليها ولده أشموط فدخلها قسراً ، ^(٩) ووضعوا السيف في أهلها ، وجرى عليهم ما جرى على أهل بغداد ، واستمرت محنة

(١) الشام : هي من أرض فلسطين ، فصار إليها متحدر العرب ، ومنها كانت مبرقهم ، واسم الشام سورية ، وحدها من الفرات إلى العريش الشامخ للديار المصرية ، وأما عرضها فمن جبلتي طيء من نحو القبلة إلى بحر الروم . انظر : الأنساب (١٠٢/٣) ؛ معجم البلدان (٣/ ٣١٢) .

(٢) هولاكو خان بن تولي خان بن جنكيز خان ، ملك التتار ابن ملك التتار ، وهو والد ملوكهم ، كان ملكاً جباراً قتل من المسلمين شرقاً وغرباً ما لا يعلم عددهم إلا الله ، وسيجازيه الله على ذلك ، كان لا يتقيد بدين من الأديان ، مات بعلّة الصرع سنة ٦٦٤ هـ ، وقيل سنة ٦٦٣ هـ ، ودفن في مدينة تلا . انظر : البداية والنهاية (٢٦٢/١٣) ؛ شذرات الذهب (٤٥٦/٥) .

(٣) انظر : البداية والنهاية (٢١٣/١٣) .

(٤) البداية والنهاية (٢١٥/١٣) .

(٥) المستعصم بالله : هو الخليفة الشهيد أبو أحمد عبد الله بن المستنصر بالله منصور بن الظاهر محمد الشافعي العباسي ، ولد سنة ٦٠٩ هـ ، واستخلف سنة أربعين ، وكان فاضلاً تالياً لكتاب الله متديناً ، متمسكاً بالسنّة كآبيه وحده ، ولكنه لم يكن في حزم أبيه وتيقظه وإقدامه ، وقيل سنة ٦٥٦ هـ .

انظر : تهذيب سير أعلام النبلاء (٢٧١ ، ٢٧٠/٣) ت (٥٨٢٨) ؛ شذرات الذهب (٤٠٣/٥ ، ٤٠٤) .

(٦) البداية والنهاية (٢١٧/١٣) ؛ شذرات الذهب (٤٠٣/٥) .

(٧) ابن العلقمي : هو محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب ، الوزير مؤيد الدين ، أبو طالب ابن العلقمي الرافضي ، وزير المستعصم البغدادي ، وزير سوء على نفسه وعلى الخليفة وعلى المسلمين ، مع أنه ذو شأن كبير في الأدب والإنشاء ، أقسى الرفض فعارضه أهل السنة فاشتد حقه فكتب هولاكو وحسره على قصد العراق لينمكن من أغراضه ، فدير للإسلام وأهله مكيدة ، ومات بعدها ذليلاً سنة ٦٥٦ هـ .

انظر : تهذيب سير أعلام النبلاء (٣١٧/٣) ت (٥٩٨٣) ؛ البداية والنهاية (٢٢٥/١٣) ؛ شذرات الذهب (٢٧٢/٥) .

(٨) انظر : البداية والنهاية (٢١٤/١٣) ؛ شذرات الذهب (٤٠٣/٥) ؛ التاريخ الإسلامي (العهد العباسي) (٣٣٧/٦) .

(٩) البداية والنهاية (٢٢٨/١٣) ؛ شذرات الذهب (٤٢٢/٥) .

المسلمين إلى أن وصل جيش الإسلام وعليه الملك المظفر قطز^(١) فلقبهم في عين جالوت^(٢) غربي بيسان وأنزل بهم هزيمة نكراء في (سنة ٦٥٨ هـ) .^(٣)

وبعد أن قضى هولاكو (سنة ٦٦٤ هـ) خلفه ابنه أبغا^(٤) الذي عاود حملات المغول على الشام ، وباءت بالفشل ، وموته (سنة ٦٨٠ هـ) انتهى العهد المغولي الوثني .

وفي السنة التي تلتها حدث تحولٌ جديدٌ ، وذلك أن ملك التتار أحمد بن هولاكو أرسل رسله إلى الشام ومصر يطلب المصالحة وحقن الدماء فأجيب إلى ذلك ، وأمر ببناء المساجد والجوامع وإقامة الشرع على ما كان في زمن الخلفاء .^(٥) وفي (سنة ٦٨٣ هـ) اختلف عليه التتار فقتلوه ، وملكوا عليهم أرغون بن أبغا^{(٦) (٧)}

وفي (سنة ٦٩٤ هـ) حكم فازان بن أرغون ، الذي أسلم وسمي محموداً ، وسار على طريقة السنة ، وانتشر بإسلامه الدين الحنيف في ممالك التتار ، وفي (سنة ٧٠٣ هـ) تولى الحكم خربندا محمد ابن أرغون ، ولقب بالملك غياث الدين ، وخطب له على المنابر في العراق^(٨) وخراسان وغيرها .^(٩) وقد حدثت في عهده فتن عظيمة ، واستمر حكمه إلى (سنة ٧١٦ هـ) .

-
- (١) الملك المظفر قطز سيف الدين ، أحد مماليك المعز أيك التركماني صاحب مصر ، كان بطلاً شجاعاً حازماً ، صالحاً ، كسر التتار كسرة جبرها الإسلام ، قتل شهيداً سنة ٦٥٨ هـ . انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٢٣٤ - ٢٣٦) ؛ شذرات الذهب (٤٢٨ / ٥ ، ٤٢٩) .
- (٢) عين جالوت : اسم أعجمي لا ينصرف ، وهي بلدة لطيفة بين نيسابن ونابلس من أعمال فلسطين ، كان الروم قد استولوا عليها مدة ثم استنقذها منهم صلاح الدين الملك الناصر يوسف بن أيوب في سنة ٥٧٩ هـ . معجم البلدان (١٧٧ / ٤) .
- (٣) البداية والنهاية (١٣ / ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤) ؛ شذرات الذهب (٤٢٥ / ٥ ، ٤٢٥) .
- (٤) أبغا ملك التتار بن هولاكو خان ، كان بعيد الفؤاد رأي وتدبير ، مدة ملكه ١٨ سنة . انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٣١٤) ؛ شذرات الذهب (٢٢ / ٦) .
- (٥) انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٣١٧) ؛ شذرات الذهب (٢٨ / ٦) .
- (٦) أرغون بن أبغا ملك التتار كان سفاكاً للدماء ، قتل عمه السلطان أحمد بن هولاكو ، مات مسموماً سنة ٦٩٠ هـ . انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٣٤٣) .
- (٧) انظر : البداية والنهاية (١٣ / ٣٢١) .
- (٨) العُراق : البلد المشهور ، وسميت بالعراق من عراق القرية ، وهو الخَزَر المتَّي الذي في أسفله ، والجمع العُرُق ، أي إنها أسفل أرض العرب ، ويقال : بل العراق شاطئ البحر ، والعراق من الأرض : السَّيْحَةُ تُثْبِت العُرَاق . ويقال : بل العراق مأخوذ من عروق الشجر ، والعراق من نبات الشجرة . الأنساب (٣ / ٣٣١) ؛ معجم البلدان (٩٣ / ٤) .
- (٩) انظر : البداية والنهاية (١٤ / ٣٠ ، ٣١) .

- اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته : ^(١)
- اسمه ونسبه : هو عبد الله بن أحمد بن محمود . ^(٢)
- وكنيته : أبو البركات .
- ولقبه : حافظ الدين .
- ونسبته : النسفي : نسبة إلى «نَسَف» . ^(٣)

-
- (١) انظر : ترجمته في : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥) ت (٦٩٢) ؛ تاج التراجم (١٧٤) ت (١٢٢) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ت (٢١١٨) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٧) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤ ، ١٥٥) ت (١٠٣٧) ؛ كشف الظنون (١ / ١١٩) (٢ / ١١٦٨ ، ١٢٧٤ ، ١٥١٥ ، ١٦٤٠ ، ١٦٧٥ ، ١٨٢٣ ، ١٨٤٩ ، ١٨٦٧ ، ١٩٢٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٣٤) ؛ الفوائد البهية (١٧٢ ، ١٧٣) ت (٢١٨) ؛ إيضاح المكنون (١ / ٩٨) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٧ ، ٦٨) ؛ معجم المؤلفين (٦ / ٣٢) ؛ معجم المطبوعات العربية والمصرية (٢ / ١٨٥٤ ، ١٨٥٥) .
- (٢) في مفتاح السعادة «محمد» . انظر : ص ١٦٧ . ولعله تحريف .
- (٣) نَسَف : بفتح أوله وثانيه ثم فاء تكسر عند النسبة ، وقيل : نَسَف بكسر السين وتفتح عند النسبة . وهي مدينة كبيرة بين نهر جيحون وسمرقند ، خرج منها جماعة كبيرة من أهل العلم في كل فن اشتهروا بالنسبة إليها . انظر : الأنساب (٤ / ٤١٩) ؛ معجم البلدان (٥ / ٢٨٥) ؛ الفوائد البهية (١٧٢) .
- وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان ، إلى الجنوب من مدينة بخارا .

• شيوخه :

تلمذ الإمام النسفي - رحمه الله - على عدد من العلماء ، منهم :

١. شمس الدين أبو الوجود محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي الكردري^(١) .
٢. نجم العلماء علي بن محمد بن علي ، حميد الدين الضريز ، الرامثي البخاري .^(٢) (٣)
٣. محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردري ، بدر الدين خواهر زاده .^(٤) (٥)

- وروي أن النسفي روى « الزيادات »^(٦) عن أحمد بن محمد العتاي^(٧) .^(٨) (٩)

وقال صاحب الفوائد البهية : « وقال الكفوي في ترجمة العتاي : قد نص في « الجواهر » أن العتاي مات سنة ٥٨٦ هـ ، وأن تصح رواية شخص [أي النسفي] مات سنة ٧١٠ هـ عن شخص مات سنة ٥٨٦ هـ » .^(١٠)

(١) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ الفوائد البهية (١٧٢) .

(٢) ولد برهقن سنة ٥٥٩ هـ ، وقيل سنة ٥٩٩ هـ . قرأ على الرهان الدين ناصر المظري صاحب « المغرب » ، تفقه على برهان الدين المرغناني صاحب « الهداية » ، وعماد الدين الزنجري وغيرهم . تفقه عليه خلق كثير ؛ منهم : ابن أخته بدر الدين خواهر زاده ، وسراج الدين الزاهد ، حميد الدين الضريز . من مصنفاته : « شرح مختصر الشيخ حسام الدين الأحيكي » ، و « تأسيس القواعد في عصمة الأنبياء » ، « كتاب في حل مشكلات القدوري » . توفي بحاراً سنة ٦٤٢ هـ ، وقيل ٦٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٣ / ٢٢٨ - ٢٣٠) ت (١٣٧٧) ؛ تاج التراجم (٢٦٧ - ٢٦٨) ت (٢٤٤) ؛ شذرات الذهب (٥ / ٣٣٨) ؛ الفوائد البهية (٢٩٠ ، ٢٩١) ت (٣٧٠) ؛ هدية العارفين (٢ / ١٢٢) .

(٣) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٥٩٨) ؛ تاج التراجم (٢١٥) ؛ الفوائد البهية (١٧٢) .

(٤) توفي سنة ٦٦٦ هـ ، وقيل ٦٦٧ هـ .

(٥) انظر : الفوائد البهية (١٧٢) .

(٦) ابن أخت شمس الدين الكردري ، وتفقه على يديه وعلى عمود صاحب كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي . توفي سنة ٦٥١ هـ .

انظر في ترجمته : الجواهر المضية (٣ / ٣٦٣ ، ٣٦٢) ت (١٥٣٥) ؛ الفوائد البهية (٣٢٧ ، ٣٢٨) ت (٤١٨) .

(٧) كتاب محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله .

(٨) توفي سنة ٥٨٦ هـ . سأنى ترجمته في صفحة (١٤١) .

(٩) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٥) .

(١٠) انظر : صفحة (١٧٣) .

• تلاميذه :

لا شك أن من وصف في مصادر ترجمته بأنه إمامٌ كاملٌ عديمُ النَّظَر في زمانه ، ورأسٌ في العلوم الشرعية ، لابد أن يكون محط أنظار الطلاب ، وتلمذ عليه الكثيرون ، ولكن لم تنقل لنا المصادر سوى القليل ولعلمهم أشهر طلابه ؛ منهم :

١. الحسن بن علي بن الحجاج بن علي ، حسام الدين السغناقي . (١) (٢)

٢. مظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي . (٣) (٤)

٣. علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري . (٥) (٦)

٤. محمد بن محمد الجيلي . (٧) (٨)

- (١) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) .
(٢) وبعض المصادر ذكرت أنه الحسين ، ونسبته الصَّغْنَاقي . تفقه على : حافظ الدين الكبير محمد البخاري ، وفخر الدين محمد المائِزِيَّي .
وتفقه عليه : قوام الدين الكاكي صاحب معراج الدراية ، والسيد جلال الدين الكرلاي صاحب الكفاية . من مصنفاته : " النهاية شرح اخذاية - خ " ، " شرح التمهيد في قواعد التوحيد " ، " والكاكي شرح أصول البزدوي - ط " .
وشرح المنتخب للأخميني ، " وشرح المعضل " في النحو . توفي بحلب سنة ٧١١ هـ ، وقيل : ٧١٤ هـ .
• السَّغْنَاقي : بكسر السين ، وسكون الغين ؛ نسبة إلى سِغْنَاق : بلدة في تركستان .
تنص جمهورية أوزبكستان حالياً .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢ / ١١٤ - ١١٦) ت (٥٠٧) ؛ تاج التراجم (١٦٠ ، ١٦١) ت (٩٦) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٦٠) ت (١٦٠٠) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٠) ؛ الطبقات السنية (٣ / ١٥٠ - ١٥٢) ت (٧٥٨) ؛ كشف الظنون (١ / ١١٢ ، ٤٠٣ ، ٤٨٤) (٢ / ١٧٧٥ ، ١٨٤٩ ، ١٩٢٩ ، ٢٠٣٢) ؛ الفوائد البهية (١٠٦ ، ١٠٧) ت (١١٨) ؛ الأعلام (٢ / ٢٤٧) .

- (٣) انظر : رسالة النافع الكبير (٣ / ٣٠٨) .
(٤) توفي سنة ٦٩٤ هـ ، سنائي ترجمته في صفحة (٤٧٢) .
(٥) انظر : مقدمة فتح القدير (١ / ١٠) .
(٦) تفقه على عمه محمد الميرغزي ، وأخذ عن حافظ الدين الكبير محمد البخاري . تفقه عليه : قوام الدين محمد الكاكي ، وجلال الدين عمر بن محمد البخاري وغيرهما . من مصنفاته : " كشف الأسرار شرح أصول البزدوي - ط " ، " وشرح المنتخب الحسامي - ط " ، وشرح الهداية إلى كتاب النكاح فاختارته المنية سنة ٧٣٠ هـ .
انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢ / ٤٢٨) ت (٨٢٠) ؛ تاج التراجم (١٨٨) ت (١٤١) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٥) ؛ الطبقات السنية (٤ / ٣٤٥) ت (١٢٤٢) ؛ كشف الظنون (١ / ١١٢ ، ١٨٤٩) ؛ الفوائد البهية (١٦١) ت (٢٠١) ؛ الأعلام (٤ / ١٣) ؛ معجم المطبوعات (١ / ٥٣٧ ، ٥٣٨) .
(٧) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) .
(٨) من تلاميذ عبد العزيز البخاري صاحب الكشف ، ومن تلامذة حافظ الدين السفي ، له جامع الأسرار من شروح المنار كما ذكر في ذيل بعض نسخ هذا الشرح .
انظر : مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) .

• أقوال العلماء فيه :

كان الإمام حافظ الدين النسفي -رحمه الله- مثال العالم العامل ؛ فقد وصفه المترجمون له بأنه : أحد الزهاد المتأخرين ، والعلماء العاملين .

صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول ^(١)

وقال ابن حجر العسقلاني : « علامة الدنيا أبو البركات » . ^(٢)

وقال أكمل الدين البابري فيه : « .. الشيخ الكبير ، السالك الناسك ، البارع الورع ، التقى النقي ، أستاذ العلماء » . ^(٣)

وقال حاجي خليفة نقلاً عن الإيتاني : « .. هو إمام كامل ، فاضل تحرير مدقق » ^(٤) .

وقال اللكنوي فيه : « .. كان إماماً كاملاً ، عديم النظر في زمانه ، رأساً في الفقه والأصول ، بارعاً في الحديث ومعانيه . » ^(٥) ... كل تصانيفه نافعة معتبرة عند الفقهاء مطروحة لأنظار العلماء » . ^(٦)

وقال الزركلي فيه : « ... فقيه حنفي مفسر » . ^(٧)

وقال عمر رضا كحالة فيه : « ... فقيه ، أصولي ، مفسر ، متكلم » . ^(٨)

— وعده ابن كمال باشا من طبقة المقلدين القادرين على التميز بين القوي والضعيف الذين شأغهم أن لا ينقلون في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة ، وهي أدنى طبقات المتفقهين منحطة عن درجة المجتهدين والمخرجين والمرححين . ^(٩)

وعده غيره من المجتهدين في المذهب ، وقال أنه اختتم به ولم يوجد بعده مجتهد في المذهب . ^(١٠)

(١) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٤) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤) .

(٢) الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) .

(٣) العناية (١ / ٦) .

(٤) كشف الظنون (٢ / ١٩٩٧) .

(٥) الفوائد البهية (١٧٢) .

(٦) الفوائد البهية (١٧٣) .

(٧) الأعلام (٤ / ٦٧) .

(٨) معجم المؤلفين (٦ / ٣٢) .

(٩) انظر : هذه الطبقات في الفصل الأول ، المبحث الأول ؛ صفحة (٢٠) .

(١٠) التعليقات السنية على الفوائد البهية (١٧٢) .

● مصنفاته :

له تصانيف معتبرة في الفقه ، والأصول ، والتفسير والعقائد :
في الفقه :

- ١ . الوافي في الفروع . (١) (٢)
- ٢ . الكافي شرح الوافي . (٣) (٤)
- ٣ . كثر الدقائق (ط) . (٥) (٦)
- ٤ . المستصفي في شرح المنظومة : (٧) وهو شرح بسيط (٨)
- وفي الفوائد وهدية العارفين : المستصفي شرح الفقه النافع . (٩) (١٠)
- ٥ . المصفي شرح المنظومة : وهو مختصر المستصفي السابق . (١١)

-
- (١) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٧) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤ ، ١٥٥) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٩٩٧) ؛ الفوائد البهية (١٧٢) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٧)
 - (٢) انظر : البحث الثالث من الفصل الأول في المتن المعتمدة ، صفحة (٣٢) .
 - (٣) انظر : المراجع في هامش (١) . وأيضاً معجم المؤلفين (٦ / ٣٢) .
 - (٤) وهو شرح على أسلوب كتاب الهداية . انظر : كشف الظنون (٢ / ١٩٩٧) .
 - (٥) وهو تلخيص للوافي ، وأحد المتن الأربعة المعتمدة في المذهب الحنفي .
 - انظر : البحث الثالث من الفصل الأول ، المتن المعتمدة ، صفحة (٣٢) .
 - (٦) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٥١٥) ؛ الفوائد البهية (١٧٢) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٧) ؛ معجم المؤلفين (٦ / ٣٢٠) ؛ معجم المطبوعات (٢ / ١٨٥٥) .
 - (٧) انظر : البحث الثالث من الفصل الأول في المتن المعتمدة ، صفحة (٣١) .
 - (٨) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٧) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٨٦٧) .
 - (٩) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٧) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) ؛ وهدية العارفين (١ / ٤٦٤) .
 - (١٠) النافع في الفروع للشيخ ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني المدني السمرقندي ، المتوفي سنة ٦٥٦ هـ . انظر : كشف الظنون (٢ / ١٩٢١) .
 - وفي مفتاح السعادة (٣ / ٢٥٧) . النافع : لقاسم بن يوسف المدني .
 - (١١) انظر : تاج التراجم (١٧٥) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٧) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٨٦٧) ؛ الفوائد البهية (١٧٢) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٧) .

٦. المنافع في شرح النافع .^(١)

٧. المستوفي في الفروع .^(٢)

في أصول الفقه :

٨. منار الأنوار : وهو متن متين جامع مختصر نافع .^(٤) مطبوع مع شروحه .^(٥)

٩. كشف الأسرار شرح المنار (ط) .^(٦)

١٠. شرح المنتخب في أصول المذهب .^(٧)

١١. شرح آخر على المنتخب .^(٨)

١٢. العطف من الكشف ، وهو شرح على المنار ألطف من الكشف .^(٩)

في علم الكلام :

١٣. عمدة العقائد (ط) : وهو مختصر يحتوي على أهم قواعد علم الكلام .^(١٠)

(١) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٧) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤) .

(٢) النافع : من فروع الحنفية لحمد الدين علي بن محمد بن علي الغضير الراشدي البخاري المتوفى سنة ٦٦٦ هـ . انظر : إيضاح المكنون (٤ / ٦١٦) .

(٣) انظر : كشف الظنون (٢ / ١٦٧٥) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) .

(٤) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٤) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٨٢٣) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٧) .

(٥) من شروحه المطبوعة :

- شرح المنار لعبد اللطيف بن ملك ت سنة ٨٨٥ هـ .

- فتح الغفار ، للعلامة زين الدين ابن نعيم المصري ت سنة ٩٧٠ هـ .

- نور الأنوار ، للشيخ أحمد المعروف بملاحيون بن أبي سعيد ت ١١٣٠ هـ .

(٦) انظر : تاج التراجم (١٧٥) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٥) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٨٢٣) ، (١٨٢٤) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٧) ؛ معجم المطبوعات (٢ / ١٨٥٥) .

(٧) المنتخب في أصول المذهب ؛ لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأحمسيكي ت سنة ٦٤٤ هـ .

انظر : الطبقات السنية (٤ / ١٥٥) ، كشف الظنون (٢ / ١٨٤٨) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) .

(٨) انظر : الفوائد البهية (١٧٣) .

(٩) انظر : الطبقات السنية (٤ / ١٥٥) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) .

(١٠) انظر : الجواهر المضية (٢ / ٢٩٥) ؛ تاج التراجم (١٧٥) ؛ الدرر الكامنة (٢ / ٢٤٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ الطبقات السنية (٤ / ١٥٥) ؛ كشف الظنون (٢ / ١١٦٨) ؛ هدية العارفين (١ / ٤٦٤) ؛ الأعلام (٤ / ٦٨) ؛ معجم المطبوعات (٢ / ١٨٥٥) .

١٤. الاعتماد شرح العمدة ، وهو شرح العمدة المذكور آنفاً .^(١)

١٥. المنار في أصول الدين : وهو غير المنار في أصول الفقه .^(٢)

في التفسير :

١٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (ط .) .^(٣)

غير ذلك :

١٧. فضائل الأعمال .^(٤)

١٨. اللآلئ الفاخرة في علوم الآخرة .^(٥)

• وفاته :

اختلف في سنة وفاته رحمه الله .

فقيل : توفي سنة ٧٠١ هـ في شهر ربيع الأول ، ليلة الجمعة ، ودفن في بلدة إيدج .^(٦)

— وقيل : توفي سنة ٧١١ هـ .^(٧)

— والذي ذهب إليه الأكثرون ممن ترجموا له أنه توفي سنة ٧١٠ هـ ودفن في بلدة إيدج .^(٨)

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته

(١) انظر : تاج التراجم (١٧٥) ؛ مفتاح السعادة (١٦٨ / ٢) ؛ الطبقات السنية (١٥٥ / ٤) ؛ كشف الظنون (١١٦٨ / ٢) ؛ هدية العارفين (٤٦٤ / ١) ؛ معجم المؤلفين (٣٢ / ٦) .

(٢) انظر : الطبقات السنية (١٥٥ / ٤) .

(٣) انظر : الطبقات السنية (١٥٥ / ٤) ؛ كشف الظنون (١٦٤٠ / ٢) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) ؛ هدية العارفين (٤٦٤ / ١) ؛ الأعلام (٦٧ / ٤) ؛ معجم المؤلفين (٣٢ / ٦) ؛ معجم المطبوعات (١٨٥٥ / ٢) .

(٤) انظر : كشف الظنون (١٢٧٤ / ٢) ؛ هدية العارفين (٤٦٤ / ١) .

(٥) انظر : هدية العارفين (٤٦٤ / ١) .

(٦) انظر : الدرر الكامنة (٢٤٧ / ٢) ؛ كشف الظنون (١١٩ / ١) ؛ الطبقات السنية (١٥٥ / ٤) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) .

(٧) انظر : كشف الظنون (١٦٧٥ / ٢) .

(٨) انظر : كشف الظنون (١٥١٥ / ٢) ؛ الفوائد البهية (١٧٣) ؛ هدية العارفين (٤٦٤ / ١) ؛ الأعلام (٦٧ / ٤) ؛ معجم المؤلفين (٣٢ / ٦) .

المبحث الثاني

التعريف بالشارح

(سراج الدين بن نجيم)

● عصره : (١)

تنازع العالم الإسلامي في أواخر القرن التاسع وبداية القرن العاشر الهجري ثلاثة قوى تحابه بعضها بعضاً ، الدولة العثمانية التي بلغت في القرن العاشر ، وخاصة في عهد سليم الأول أوج قوتها وتوسعتها وامتدادها في كثير من أقطار العالم الإسلامي .

والدولة المملوكية في الشام ومصر التي بدأ الضعف يدب في أوصالها من جراء المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك ، والاضطراب الاقتصادي نتيجة تحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح .

والدولة الصفوية في فارس التي اشتد عودها وتبنت عقيدة التشيع وأخذت على فرضه بالقوة . هذه هي القوى الثلاث التي أدت مجموعة من العوامل إلى صدامها وانحيار الدولة المملوكية وامتداد الدولة العثمانية على كافة أملاكها .

بعد الفتح العثماني لمصر (سنة ٩٢٣ هـ) على يد السلطان سليم الأول ، حدثت تحولات كبيرة وخطيرة في المجالات السياسية والإدارية والتشريعية في مصر من ذلك :

- عمل السلطان سليم على الاستفادة من قوى المماليك المتبقية في إدارة البلاد لما هم من خيرة في هذا المجال . كما جعل منهم قوة عسكرية للقضاء على التمرد في بعض نواحي مصر .
- كما عين (سنة ٩٢٣ هـ) والياً على مصر الأمير المملوكي ((خير بك)) الذي انقلب على بني جلدته وعمل على استقرار الحكم العثماني في مصر .
- كما وضع نظاماً للحكومة يقتضي بأن يكون هناك سلطات ثلاث بيدها مقاليد الحكم : السلطة الأولى : الوالي ، ومن اختصاصاته تنفيذ أوامر السلطان .

(١) انظر : الفتح العثماني للشام ومصر (٢٣١) تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبل الوقت الحاضر (٥٩ ، ٦٠ ، ٦٥) ؛ الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث (٥٥ - ٦٤) (٩٧ ، ١٠٣) ؛ تاريخ العرب الحديث والمعاصر (٧ - ٢١) ؛ التاريخ الإسلامي العهد العثماني (٨ / ٩٧ - ١٠٣) ؛ مقدمة محقق كتاب رسائل ابن نجيم الاقتصادية (١٢ - ١٥) .

السلطة الثانية : الديوان ، وهو مجلس إداري يساعد الوالي في إدارة شؤون البلاد ، وجعل لهذا الديوان الحق في رفض مشروعات الوالي إذا لم يرفيها مصلحة .

السلطة الثالثة : السناحق : وهم المماليك الذين يرأسون المديرية التي تتكون منها البلاد .

وكان موقف المماليك من الحكم العثماني إما موالياً لهم انطوى تحت حكمهم وتولى الوظائف العليا في الدولة ، منهم خير بك الحاكم المعين من قبل السلطان سليم . وإما يكن العداء لهم ويظهر موالاته انتظاراً لفرصة مواتية للانقضاض عليهم وإعادة السلطة المملوكية منهم .

وبعد وفاة السلطان سليم (سنة ٩٢٦ هـ) ، تولى الخلافة بعده ابنه السلطان سليمان القانوني .

وفي عهده بلغت الدولة أوج قوتها واتساعها ، وقد اشتهر سليمان بالتسامح والعدالة ، فأقام القانون ، وأعاد تنظيم الإدارة والمحاكم ونظم الضرائب ، كما أنشأ مجلسين يعرفان بالديوان الأكبر والأصغر ، الأول يجتمع عند التحدث في الشؤون الخطيرة ، وأعضاؤه من رجال الجيش والعلماء ، والثاني يجتمع كل يوم ، وليس فيه أحد من العلماء ونحوهم ، كما أضاف فرقة سابعة إلى الجيش ضم إليها عتقى المماليك .

ومن أعماله الحرية فتح بلغراد (سنة ٩٢٨ هـ) عاصمة الصرب ، وفتح جزيرة رودوس (سنة

٩٢٩ هـ) ، وطرد رهبان هذه المدينة الذين كانوا يحاربون المسلمين و أسر عدد منهم ، وفتح بلاد المجر (سنة ٩٣٢ هـ) ؛ وفتح اليمن .

وخلف السلطان سليمان بعد وفاته (سنة ٩٧٤ هـ) ، السلطان سليم الثاني ، واستمر في الحكم

إلى إن توفي (سنة ٩٨٢ هـ) . ومن أهم أعماله فتح جزيرة قبرص (سنة ٩٧٨ هـ) .

وفي (سنة ٩٨٢ هـ) تولى السلطان مراد الثالث الحكم خلفاً لأبيه ، واستمر في الحكم إلى أن توفي

(سنة ١٠٠٣ هـ) . ومن أهم أعماله دخول العثمانيين تبريز (سنة ٩٩٣ هـ) .

وفي (سنة ١٠٠٣ هـ) تولى السلطان محمد الثالث الحكم بعد وفاة أبيه واستمر في الحكم إلى أن

توفي (سنة ١٠١٢ هـ) ، ومن أهم أعماله : انتصاره على جيش المجر (سنة ١٠٠٣ هـ) .

وعلى خلاف التقدم العسكري في العصر العثماني ، كان هناك تراجع في الحركة العلمية في هذا

العصر من القرن العاشر والحادي عشر الهجريين وساد الركود والجمود الفكري وفشى التقليد الذي من صورته شيوع مصنفات الشروح والحواشي . ونادراً ما تجد من نحا نحو الاجتهاد في هذا القرن .

كما أحل العثمانيون العمل بأحكام المذهب الحنفي محل التعدد المذهبي السائد في أيام المماليك ، والتمزم القضاة في مصر عند نظرهم فيما يعرض عليهم من قضايا بتطبيق أحكام هذا المذهب ، بالإضافة إلى القوانين التي نشطت الدولة العثمانية في إصدارها في هذه الفترة .

كما احتشد القرن العاشر بكثير من العلماء البارزين بشتى العلوم والفنون في مصر وغيرها .

أما حياته فقد شحت المصادر عن ذكر ولو القليل منها ، بل المعلومات التي نقلتها المصادر محدودة للغاية . سوف نذكرها في هذا البحث .

● اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ولقبه ، ونسبته : (١)

هو عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد (٢) بن نجيم (٣) سراج الدين ، الشهير بابن نجيم المصري ، الحنفي .

كنيته : ابن نجيم ، وهو اسم لبعض أجداده .

لقبه : سراج الدين .

نسبته : المصري نسبة إلى مصر ، والحنفي نسبة إلى مذهبه ؛ لأنه كان على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله .

(١) انظر ترجمته في : معجم المؤلفين (٢٧١ / ٨) ؛ خلاصة الأثر (٢٠٦ / ٣ ، ٢٠٧) ؛ الأعلام (٣٩ / ٥) ، طَرْبُ الأمثال (٥٠٩ / ٥١٠) ت (٢٤٦) ؛ الطبقات السنية (٢٧٥ / ٣) ؛ شذرات الذهب (٤٢١ / ٨) ؛ الخطط التوقفية (٤٦ / ٥) ؛ مقدمة البحر

الرائق (٥ / ١) ؛ اختار (١٨ / ١) ، كشف الظنون (١٥١٦ / ٢) ؛ إيضاح المكنون (٢٥ / ١) ؛ هدية العارفين (٧٩٦ / ١) .

(٢) في الطبقات السنية (٢٧٥ / ٣) : وقع نسبه إلى محمد بن محمد بن محمد بن محمد .

(٣) في بعض كتب التراجم : عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر .

انظر : مقدمة البحر الرائق (٥ / ١) .

● مولده وموطنه ، أسرته ونشأته :

— مولده وموطنه :

لم تذكر المصادر القليلة التي ترجمت له شيئاً عن مولده أو أسرته أو نشأته ، وبالإمكان أن نرجح أن ولادته كانت قبيل منتصف القرن العاشر ؛ وذلك لأنه تتلمذ على أخيه زين الدين الذي توفي في أواخر القرن العاشر سنة ٩٧٠ هـ ، وهذا يفيد أنه كان شاباً عندما درس على يد أخيه . والله أعلم .
أما موطنه فقد جزمّت المصادر والمراجع التي ترجمت له أنه "مصري" وهذا يفيد أن مصر موطنه الذي ولد ونشأ به ، ونرجح أنه من القاهرة لأنه دفن فيها بجوار أخيه زين الدين .

— أسرته ونشأته :

غالب الظن أن أسرته أسرة ذات علم ودين وفضل ، وأنهم من سُرّة القوم وفضلائهم ، حيث أُنجبت أحد أعلام العلم في مصر زين الدين بن نجيم ^(١) .
فاتسبب عمر بن نجيم إلى هذه الأسرة وتلمذه على أخيه زين الدين لايد أنه صاغ توجهه العلمي ، وأثر على نشأته وتكوينه إنما تأثير ، ودل على ذلك رسوخه في كثير من العلوم ولا سيما علوم العربية والفقه والتفسير والناظر في كتاب النهر الفائق يلمس طول باعه في كثير من العلوم واتساع اطلاعه في المذهب الحنفي وغيره .

(١) قال عنه تقي الدين في الطبقات السنية (٢٧٦/٣) : « كان من مفاحر الديار المصرية » .

• أقوال العلماء فيه ، ومكانته العلمية :

قال المحيي ^(١) : « .. الفقيه المحقق الرشيق العبارة ، الكامل الاطلاع ، كان متبحراً في العلوم الشرعية ، غواصاً على المسائل الغريبة ، محققاً إلى الغاية ، سيال البراع نديه في التحرير ، جامعاً لأدوات التفرد في حسن أسلوبه جم الفائدة ، وجيهاً عند الحكام في زمنه معظماً عند الخاص والعام .. » . ^(٢)

وقال ابن عابدين ^(٣) : « العلامة الشيخ عمر » . ^(٤)

وقال تقي الدين : « الشيخ الفاضل عمر » . ^(٥)

وقال عمر كحالة : « فقيه ، مشارك في بعض العلوم » . ^(٦)

وقال الزركلي : « .. فقيه حنفي من أهل مصر » . ^(٧)

هذه الأقوال تظهر مكانته العلمية ووجاهته ، وقوة شخصيته ومهافته ، فهو :

- ١ . وجهه عند الحكام معظم عند الخاص والعام .
- ٢ . اثنى عليه العلماء وعددوا مآثره ، وهذه شهادة له وتركه لعلمه .
- ٣ . امتلأت مصنفات المتأخرين من المذهب الحنفي بأقواله وآرائه ، وهذا يدل على قوة علمه واعتبار رأيه ، والاحتجاج بأقواله التي ضاهت أقوال أخيه زين الدين .
- ٤ . قيامه بالتدريس في الجامع الأزهر بالقاهرة ^(٨) وتلمذ العديد من طلاب العلم على يديه .
- ٥ . الآثار العلمية التي تركها رحمه الله بعد وفاته . التي ستكلم عنها في هذا المبحث .

(١) هو محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحيي ، ولد في دمشق سنة ١٠٦١ هـ . مؤرخ أديب ، من مصنفاته : « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - ط » ، « ونفحة الرحمة وروحة طلي الحانة - خ » ، و « الأمثال - خ » . ولي القضاء في مصر . وتوفي بدمشق سنة ١١١١ هـ .

انظر ترجمته في : سلك الدرر (٨٦ / ٤ - ٩١) ؛ والأعلام (٤١ / ٦) .

(٢) خلاصة الأثر (٢٠٦ / ٣) . وانظر أيضاً : طرب الأمثال (٥٠٩) ؛ المخطط التوفيقية (٤٦ / ٥) .

(٣) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين . ولد بدمشق سنة ١١٩٨ هـ . إمام الحنفية في عصره . من مصنفاته : « رد المختار على الدر المختار - ط » ، و « العقود الدرية في تنقيح الحامدية - ط » ، و « الرحيق المختوم - ط » ، و « مجموعة رسائل - ط » . توفي بدمشق سنة ١٢٥٢ هـ . انظر ترجمته في : الأعلام (٤٢ / ٦) ؛ معجم المطبوعات العربية (١٥٠ / ١) .

(٤) رد المختار (١٨١ / ١) .

(٥) الطبقات النسبية (٢٧٦ / ٣) .

(٦) معجم المؤلفين (٢٧١ / ٨) .

(٧) الأعلام (٣٩ / ٥) .

(٨) وقد ذكر ما يفيد هذا في كتابه النهر الفائق ، حيث قال : « .. ثم بعد مدة عُنِّي لي حين إقراء هذا المجل الجامع الأزهر .. » . انظر : صفحة (٢٢٥) من هذا البحث .

• شيوخه :

بيننا في أكثر من موضع أن كتب التراجم قد ضنّت بما يشفي العليل من حياة الشيخ الجليل سراج الدين عمر بن نجيم .

فلم نذكر كتب التراجم من شيوخه سوى أخيه زين الدين بن نجيم .^(١)

وقد نص الشيخ عمر في مقدمة "النهر الفائق" عليه ؛ حيث قال : « لا سيما شيخنا زين الدين ... » .

وذكر ابن عابدين ما يدل على أن من شيوخه : العلامة أحمد بن يونس الشليبي^(٢) ، شهاب الدين أبو العباس ؛ حيث قال : « .. عن مشايخ الإسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر ، والشمس الخانوتي صاحب الفتاوى المشهورة ، والنور علي المقدسي شارح نظم الكثر ، عن ابن الشليبي .. » .^(٣)

(١) انظر : خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) ؛ طرب الأمثال (٥١٠) ؛ الحفظ التوفيقية (٤٦/٥) ؛ رد المختار (١٨/١) .

(٢) هو زين (زين الدين) بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن المشهور بابن نجيم . ولد سنة ٩٢٦ هـ . أخذ عن الشيخ أمين الدين ابن عبد العال الحنفي ، وشيخ الإسلام بن الخليلي ، والعلامة قاسم بن قطلوبغا وغيرهم . من تلاميذه : أخيه عمر بن نجيم ، والشيخ محمد العملي . من مصنفاته : « البحر الرائق بشرح كثر الدقائق - ط » ، ولم ينم ، و « شرح المنار في أصول الفقه - ط » ، و « الأشباه والنظائر - ط » ، و « الرسائل الزينية - ط » ، و « الفتاوى الزينية - ط » . توفي بالقاهرة سنة ٩٧٠ هـ ، وقيل ٩٦٩ هـ .

• نجيم : اسم لبعض أجداده .

انظر ترجمته في : الطبقات السنية (٢٧٥/٣ ، ٢٧٦) ت (٨٩٤) ؛ الكواكب السائرة (١٣٧/٣ ، ١٣٨) ت (١٤٢٢) ؛ شذرات الذهب (٤٢١/٨) ؛ كشف الظنون (٩٨/١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٩٦٥) ؛ (١٨٢٣ ، ١٥١٥/٢) ؛ الأعلام (٦٤/٣) ؛ معجم المؤلفين (١٩٢/٤) .

(٣) المشهور بابن الشليبي . من شيوخه : سري الدين بن الشحنة ، وبرهان الدين الطرابلسي . من مصنفاته : « حاشية على شرح الزيلعي للكو - ط » ، و « الفتاوى - خ » ، و « الدرر المفوائد - خ » . توفي بالقاهرة سنة ٩٤٧ هـ .

انظر ترجمته في : الكواكب السائرة (١١٦/٢) ت (٨٩٠) ؛ شذرات الذهب (٣١٨/٨) ؛ الأعلام (٢٧٦/١) .

(٤) انظر : رد المختار (٤/١) .

● تلاميذه :

- لم يذكر لنا المترجمون سوى اثنين من تلاميذه ، هما :
- ١ . أحمد بن أحمد الخطيب الشوبري المصري .^(١)
 - ٢ . محمد بن يوسف بن عبد القادر الدمياطي المصري .^(٢)

● مصنفاته :

- ١ . إجابة السائل باختصار أنفع الوسائل .^(٣)^(٤)
- ٢ . عقد الجواهر في الكلام على سورة الكوثر .^(٥)^(٦)
- ٣ . تنمة كتاب الفروق من كتاب الأشباه والنظائر .^(٧)^(٨)
- ٤ . الكشف واليقين في حلقه " إن كان الله يعذب المشركين " .^(٩)^(١٠)
- ٥ . النهر الفائق بشرح كثر الدقائق . وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثالث .

-
- (١) شيخ الخنيفة في زمانه ، تبحر في كثير من العلوم ، لقب بأبي حنيفة الصغير . أخذ عن الإمام علي بن غانم المقدسي ، وعبد الله النحري ، وعمر بن نجيم وغيرهم . وأخذ عنه : إسماعيل بن عبد الغني النابلسي . توفي بالقاهرة سنة ١٠٦٦ هـ . انظر ترجمته في : خلاصة الأثر (١٧٤/١ ، ١٧٥) طرب الأمائل (٤٢٧) ت (٣) .
 - (٢) البارع في أهل زمانه مقدم على أقرانه ، أخذ عن الشيخ زين الدين بن نجيم ، والشيخ عمر بن نجيم ، والشيخ علي بن غانم المقدسي وغيرهم . توفي بمصر سنة ١٠١٣ هـ . انظر ترجمته في : خلاصة الأثر (٢٧٠/٤) طرب الأمائل (٥٥٨) ت (٣٧٣) .
 - (٣) انظر : معجم المؤلفين (٢٧١/٨) ؛ الأعلام (٣٩/٥) طرب الأمائل (٥١٠) ؛ رد المختار (١٨/١) ؛ هدية العارفين (٧٩٦/١) ؛ إيضاح المكنون (٢٥/١) .
 - كما صرح بنسبة الكتاب إلى نفسه في كتاب النهر الفائق . انظر نهاية باب إدراك الفريضة في هذه الرسالة .
 - (٤) كتاب في الفقه ، اختصر فيه كتاب " أنفع الوسائل " لنجم الدين الطرسوسي ت ٧٥٨ هـ .
 - (٥) انظر : كشف الظنون (١١٥١/٢) ؛ معجم المؤلفين (٢٧١/٨) ؛ هدية العارفين (٧٩٦/١) .
 - (٦) رسالة صغيرة في تفسير هذه السورة .
 - (٧) انظر : شرح الأشباه والنظائر (٣٤٨/٣) .
 - (٨) وهي رسالة أكمل فيها ما وقف إليه أخوه زين الدين في كتابه " الأشباه والنظائر " ، حيث وصل إلى كتاب العتق ، فلم يكمل الفن إلى آخر كتب الفقه ، فأكماله أخوه الشيخ عمر إلى آخر الفقه .
 - (٩) انظر : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (١١٢/٢) .
 - (١٠) وهي رسالة صغيرة جداً ؛ قال في أولها : « وبعد فقد تنازع بعض الأخوان في توجيه الفرع المُسَطَّر في قاضي خان : رجل قال : إن كان الله يُعَذِّب المشركين فأمراته طائى ، قالوا : لا تطلق .. » .

• وفاته :

توفي سنة ١٠٠٥ هـ في يوم الثلاثاء ، السادس من شهر ربيع الأول ^(١) بدرب الأتراك بالقاهرة ،
ودفن بجوار أخيه وشيخه زين الدين بمقبرة الحمص بجوار قبر السيدة سكينة .
وقيل : مات مسموماً من بعض نساائه ؛ لكثرة تزوجه من النساء . ^(٢)

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

(١) انظر : خلاصة الأثر (٢٠٧/٣) ؛ كشف الظنون (١٥١٦/٢) ؛ طرب الأمثال (٥١٠) ؛ الخطط التوفيقية الجديدة (٤٦/٥) ؛
إيضاح المكنون (٢٥/١) ؛ هدية العارفين (٧٩٦/١) ؛ الأعلام (٣٩/٥) ؛ معجم المؤلفين (٢٧١/٨) ؛ رد المحتار (١٨/١) .
(٢) انظر : خلاصة الأثر (٢٠٧/٣) .

الفصل الثالث

دراسة الكتاب

- المبحث الأول : توثيق الكتاب .
- المبحث الثاني : منهج المؤلف في تنظيم وأسلوب الكتاب .
- المبحث الثالث : أهم الخصائص العلمية .
- المبحث الرابع : مصطلحات الكتاب .
- المبحث الخامس : مصادر المؤلف .
- المبحث السادس : تقوية الكتاب .
- المبحث السابع : مقارنة بين النهر الفائق والبحر الرائق .

المبحث الأول

توثيق الكتاب

١. عنوان الكتاب :

عنوان الكتاب "النهر الفائق بشرح كثر الدقائق"

- صرح عمر بن نجيم - رحمه الله - بهذا العنوان في مقدمة كتابه ، كما ظهر هذا العنوان على غلاف بعض المخطوطات التي اعتمدت عليها في التحقيق مع اختلاف يسير ^(١).
- اتفقت المصادر التي ترجمت لابن نجيم وبينت مؤلفاته على اسم النهر الفائق . ^(٢)

٢. نسبته إلى مؤلفه :

- من المؤكد أن عمر بن نجيم هو مؤلف هذا الكتاب بناءً على ما يأتي :
- تصريح المؤلف بذلك في مقدمة كتابه ؛ حيث قال في معرض مقدمته : "وسميته النهر الفائق بشرح كثر الدقائق" . ^(٣)
- نسب هذا الكتاب إلى ابن نجيم في جميع مصادر ترجمته . ^(٤)
- اتفاق النسخ الخطية على نسبته إلى عمر بن نجيم .

٣. تاريخ تأليفه :

على التقريب ألف كتابه بعد سنة (٩٧٠ هـ) .

كما هو معلوم أن زين الدين بن نجيم مؤلف كتاب "البحر الرائق" توفي في هذا التاريخ ^(٥) ولم يكمل كتابه ، وبين عمر بن نجيم في مقدمة "النهر الفائق" أنه نبه على أوهام وقع بها صاحب البحر

(١) كأن يكون العنوان في نسخة كما ذكر أعلاه ، وفي نسخة أخرى : النهر الفائق في شرح كثر الدقائق ، أو النهر الفائق شرح كثر الدقائق .

(٢) انظر : كشف الظنون (١٥١٦/٢) ؛ خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) ؛ طَرْبُ الْأَمَائِل (٩٠٥ ، ٥١٠) ت (٢٤٦) ؛ الخطط التوفيقية الجديدة (٤٦/٥) ؛ هدية العارفين (٧٩٦/١) ؛ الأعلام (٣٩/٥) ؛ معجم المؤلفين (٢٧١/٧) .

(٣) انظر : مخطوط النهر الفائق ، رقم (٤٦٦٧) (١/٢) ؛ ورقم (٢٧٧) (١/٢) .

(٤) انظر المصادر السابقة .

(٥) انظر : الطبقات السنية (٢٧٥/٣) ت (٨٩٤) ؛ شذرات الذهب (٩٧٠/٨) ؛ الأعلام (٦٤/٣) ؛ معجم المؤلفين (٤) /٤

(١٩٢) .

، وكما بين بعض من ترجم له بأنه ضاهى بكتابه كتاب صاحب البحر كما سيأتي ، لذا فأغلب الظن أنه ألف النهر في نهاية القرن العاشر . والله أعلم .

٤ . سبب تأليفه :

- رغبة المؤلف بشرح مختصر كثر الدقائق .^(١)
- وهناك سبب افتراضي ذكره بعض المترجمين له بأنه ألف كتابه النهر الفائق ضاهى به كتاب أخيه البحر الرائق^(٢) ، ويدل عليه ما ذكره في مقدمة كتابه ، حيث قال : " .. منها على أوهام وقعت لبعض الناظرين ، ولا سيما شيخنا الأخ زين الدين .. " ^(٣)
- ويبدو هذا أيضاً في التركيز على مناقشة آراء البحر الرائق ، حتى أنه في بعض المواقع يأتي بالمناقشة دون أن يأتي بالقول المناقش من البحر وكأن هذا معلوم مسبقاً بأنه يناقش آراء البحر .
- استعمال الحدة أحياناً في مناقشاته على البحر كأن يقول : ادعى صاحب البحر ، تبجح بإبداء ذلك السر المكتون . مالا يكون مع غيره .

٥ . تأمل في عنوان الكتاب :

- عنوان الكتاب : "النهر الفائق بشرح كثر الدقائق" .
- المؤلف سجع العنوان على غرار "تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق" ، و "البحر الرائق شرح كثر الدقائق" .
- إلا أنه سماه النهر موافقة ومضاهاة للبحر .
- ويبدو أيضاً أن المراد بتسميته النهر الفائق الإشارة إلى سير أغوار المسائل الغريبة ، وعمق التحقيق ودقة العبارة ورشاقة الأسلوب ، كما يشير أنه قد يوجد في النهر مالا يوجد في البحر ؛ هذا إذا علمنا أن تبيين الحقائق شرح متوسط للكثرة محل ألفاظه ويعمل أحكامه ويزيد عليه يسيراً من الفروع مناسبة له .^(٤)
- وفي البحر الرائق بين أن أفضل الشروح للكثرة التبيين ، إلا أنه أطل في ذكر الخلافات ، ولم يفصح عن منطقته ومفهومه ، ثم ذكر أنه اشتغل بالكثرة فأحب أن يضع عليه شرحاً يفصح عن منطقته ومفهومه ، ويرد فروع الفتاوى والشروح إليها مع تفاريع كثيرة وتحريرات شريفة^(٥) .

(١) انظر : مخطوط النهر الفائق ، رقم (٢٧٧) (ل ٢/١) ؛ ورقم (٤٦٦٧) (ل ٢/١) .

(٢) انظر : خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) ؛ طرب الأمائل (٥١٠) ؛ مخطوط التوفيقية (٤٦/٥) .

(٣) انظر : مخطوط النهر الفائق ، مخطوط رقم (٢٧٧) (ل ٢/١) ؛ ورقم (٤٦٦٧) (ل ٢/١) .

(٤) انظر : مقدمة تبيين الحقائق .

(٥) انظر : مقدمة البحر الرائق .

إذن هو بحر رائق في السعة وسهولة التناول ، والنهر الفائق فاقه في التنقيح والتحقيق وسبك العبارات .

٦. موقف العلماء منه :

قال عنه المحي : « .. ألف كتابه الذي سماه « بالنهر الفائق شرح كثر الدقائق » ضاهى به كتاب أخيه « البحر الرائق » لكنه أرى عليه في حسن السبك للعبارات والتنقيح التام .. » .^(١) وقال : « وله فيه مناقشات على شرح أخيه ؛ منها قوله في « باب التيمم » بعد نقل كلام أخيه : وأقول : هذا ساقط جداً » .^(٢)

- وهو أيضاً من الكتب غير المعتمدة في الفتری ؛ لشدة الإيجاز والاختصار المخل ، و « لا يجوز الإفتاء من الكتب المختصرة : كالنهر ، وشرح الكثر للعبني ، والدّر المختار ، وشرح تنوير الأبصار .. وينبغي إلحاق الأشباه والنظائر بها ؛ فإن فيها من الإيجاز في التعبير مالا يفهم معناه إلا بعد الاطلاع على مأخذه ، بل فيها مواضع كثيرة الإيجاز المخل » .^(٣)

٧. أثره فيما بعده من المصنفات :

لعل من أبرز السمات العامة في مصنفات الفقه الحنفي النقل عن علماء المذهب والعزو إليهم ، وهذا مما حفظ أقوال كثير من العلماء الذين اندرست كتبهم وضاعت .^(٤) وهذا الطابع ظهر في كتب المتأخرين جداً من علماء المذهب ، حيث نقلوا عن كتب من سبقوهم أقوالهم وآراءهم ومناقشاتهم . ومن المصنفات التي نقلت عن النهر :^(٥)

- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر .^(٦)
- الفتاوى الهندية .
- حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح .^(٧)
- حاشية رد المختار على الدر المختار .

(١) خلاصة الأثر (٢٠٦/٣) .

(٢) خلاصة الأثر (٢٠٧/٣) .

(٣) رد المختار (٤٨/١) ؛ رسالة النافع الكبير (٣٠٩/٣ - ٣١٣) . وانظر : عقود رسم المقتي (١٣/١) .

(٤) مثل كتاب المنتقى للصدر الشهيد ، وأقوال محمد بن الفضل الكماري رحمه الله .

(٥) وليس هذا إحصاءً وعداً ، وإنما بحسب ما وقع تحت يدي وأمكنتني النظر فيه .

(٦) لعبد الرحمن بن محمد المعروف بشيخي زاده ، ت ١٠٧٨ هـ .

(٧) لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي ، ت ١٢٣١ هـ .

- حاشية منحة الخالق على البحر الرائق .
- الفتاوى تنقيح الحامدية .^(١)
- كشف الحقائق شرح كثر الدقائق .^(٢)

٨. أهمية الكتاب :

١. يَتَجَلَّى مما سبق ذكره في موقف العلماء من كتاب النهر ، وأثره فيما بعده من المصنفات قيمة الكتاب وأهميته وإن كان من الكتب غير المعتمدة للفتوى لشدة إيجازه واختصاره فلا ينقص من قيمته العلمية ، ونوجزها :
١. شَرَحَ مِن الكثر ؛ وهو أحد المتون المشهورة والمعتمدة في الفقه الحنفي ، وأهميته امتداداً لأهمية هذا المتن .
٢. اطلاع المؤلف على شروح الكثر المشهورة كالبحر والتبيين وشرحي العيني وملا مسكين يفيد أنه استخلص زبدة هذه الكتب في كتابه وفاق عليها بحسن الشذب والتنقيح لذا يُعد من أفضل شروح الكثر .
٣. هذا الكتاب من كتب المتأخرين من علماء الحنفية ، وكما هو معلوم فكتب المتأخرين أكثر ضبطاً واختصاراً وتنقيحاً وجمعاً للمسائل^(٣) فهو يعد خلاصة كتب المذهب .
٤. حفظ الكتاب كثير من أقوال ونصوص علماء المذهب المتقدمين وخصوصاً الذين لا تعرف لهم مصنفات أو فقدت كابن الفضل الكماري والحاكم الشهيد .
٥. وتكمن أهمية الكتاب أيضاً من اهتمام المتأخرين من علماء المذهب به ونقلهم عنه كما ذكرت آنفاً ، واهتمامهم أيضاً بوضع الحواشي عليه كحاشية ابن عابدين على النهر^(٤) .

(١) والكتب الثلاثة جميعها لمحمد أمين بن عمر بن عابدين ، ت ١٢٥٢ هـ .

(٢) لعبد الحكيم الأفغان ، ولد ١٢٥١ هـ - ت ١٣٢٦ هـ .

(٣) انظر : رد المختار (٢٠/١) .

(٤) انظر : تكملة حاشية ابن عابدين (٦/٦) .

المبحث الثاني

منهج المؤلف في تنظيم وأسلوب الكتاب

١. ترتيب الأبواب الفقهية :

النظم في النهر الفائق ترتيب الأبواب الفقهية لكثرة الدقائق ، وإن كان يعترض أحياناً على ترتيب بعض الأبواب أحياناً ، مثلاً قال في باب سجود التلاوة : "حق هذا الباب أن يقرن بالسهر ؛ لأن كلا منهما فيه بيان السجود" .

٢. التمهيد :

يأتي بتمهيد للباب قبل أن يشرع في شرح المتن ، ويحتوي غالباً على مناسبة الباب ، وعلاقته بما قبله من الباب أو الأبواب ، كما يذكر التعاريف (التعريف اللغوي والشرعي) ومناقشتها أحياناً وغير ذلك من الأمور .

٣. طريقة الشرح :

الكتاب في مجمله شرح ممزوج ، يعتمد على تقطيع المتن ومزجه بالشرح بحيث تبدو عبارة تامة ، وأحياناً يشرح المتن شرحاً تفسيرياً ، يبدأ عادة بكلمات مثل : أي ، يعني ، اعلم .

٤. الإيجاز والاختصار :

أسلوب المؤلف رصين قوي ، ذو مقدرة فائقة على الإيجاز والاختصار ، واختزال المعاني في عبارات موجزة ، وإن كان يفتقر في بعض المواضع إلى الترابط وحسن التأليف بين الكلام ، معتمد على إلغاز المعنى فلا يتضح المراد منه . وطابع الاختصار يبدو ليس فقط في اختصاره الأقوال والآراء ، وإنما في أسماء الكتب ، والأعلام حيث يذكر لقبه أو نسبته فقط ، وفي الأحاديث والآثار .

٥. التنظيم ووضع العناوين :

يتمثل ذلك ، في التمهيد قبل الشرح ، والاستغناء عن التكرار بالإحالة والإشارة ، ووضع (إلى آخره) بدل الإعادة ، ووضع العناوين مثل : الباب ، والفصل ، ورتبة ، وتكميل ، وفروع ، وخاتمة .

٦. كثرة النقول :

- أكثر المؤلف من النقل بصفة عامة وهي على الوجه التالي :
- هيكل الكتاب بشكل عام قائم على كتاب فتح القدير ^(١) ، فقد حوى مقاطع كبيرة من الفتح فضلاً عن النقول التي نسبها إليه .
 - يبدو أحياناً من بعض النقول أنه نقلها من البحر الرائق وليس من مصادرها الأصلية ؛ مثل ذلك ، في باب صلاة الجمعة نقل قولاً من الحائية ، ويعقبه قولاً آخر نقله ونسبه للحائية ، وفي البحر نسب القول الآخر للحائية ثم أعقبه بقول آخر لم ينسبه لأحد .
 - ينقل المعاني اللغوية في الغالب من غاية البيان ، والمغرب في ترتيب المغرب ، شرح الكثر للعيني ، وضياء الحلوم .
 - ينقل أقوالاً وتعقيبات لا يعزوها لأحد ^(٢) ، انظر مثلاً قوله في باب سجود التلاوة عندما قال : « وتعقب بأنه كونه محجوراً يقتضي أن لا حكم لتصرفه .. » . هذا التعقيب نقل من غاية البيان ^(٣) .
 - ينقل من المصدر مباشرة ، وأحياناً ينقل عنه بواسطة مصدر آخر نقل هذا القول .
 - أما منهجه في نقل الأقوال :
 - حرقي : وهذا قليل جداً .
 - بالمعنى : وهذا قليل أيضاً وطريقة عزوه عادة كأن يقول : كما في المحيط ، أو كذا في السراج . وإن كان أحياناً يختصره ويعزوه بهذه الطريقة .
 - الاختصار والتلخيص :
 - المختصر : يحذف الحروف والضمائر ، وأحد شطري الإضافة غالباً ونحو ذلك .
 - الملخص : بإعادة صياغة القول بالتقدم والتأخير بالزيادة والنقصان ، وحذف ما يستغنى عنه ، وتبديل بعض الألفاظ وهكذا .
 - والاختصار والتلخيص هو الأسلوب الغالب في نقله للأقوال ، وعزوه للمشايخ .

(١) يعرف هذا بمعارضة الكتاب على فتح القدير ، وقد تسنى لي معارضة الكتاب على فتح القدير والبحر الرائق في أثناء تعقيق الكتاب لفهم المسائل المهمة في الكتاب والبحث عن مصادر النقول والآراء . وقد وجدت أن المؤلف اعتمد كثيراً على فتح القدير مستخدماً عباراته مختصراً لها في كتابه .

(٢) ويعرف هذا بالنظر في مصنفات الشروح والفتاوى التي اهتمت بنقل المناقشات والتعقيبات وعزوها إلى قائلها والمصدر الذي نقلت عنه .

(٣) وغير هذا كثير ذكرت مصدريها في الهامش في مواضعها .

٧. العزو :

- المتبع للنهر يجد أن المؤلف وضع مصادر أساسية يعزو إليها غالباً ؛ لذا هو يعزو للكتاب مجرداً عندما ينقل عنها .
- إذا كان من المصادر كتابان لمؤلف واحد ينسب الأقوال في المصدر الأساسي ^(١) لاسم الكتاب وغيره إلى اسم المؤلف أو نسبته أو لقيه ؛ مثل كتابي البناية وشرح الكثر للعيني ، إذا أراد أن ينسب إلى الأول قال في البناية ، وإذا أراد أن ينسب إلى الثاني قال : قال العيني وهكذا .
- وقد يعزو إلى لقب المؤلف أو نسبته مثل : قال ابن أمير حاج ، وقال الحلبي ، المراد به حلية المحلي .

٨. الإحالة :

- يكثر من الإحالات دون توضيح أماكنها في الغالب .
- ويحيل إلى مواقع بعيدة ، كأن يحيل إلى أبواب سابقة أو إلى أبواب لاحقة .
- كما يحيل إلى مواقع قريبة ، كأن يحيل إلى أماكن في نفس الباب أو في فقرة سابقة أو لاحقة .
- يستخدم في الإحالة عبارات : كما سبق ، كما مر ، كما سيأتي .

٩. الإشارة :

- الإشارة في الكتاب على نوعين :
- الأول : أن يوضح إشارات صاحب المتن وغيره أحياناً بأن يقول أشار بذلك .
- الثاني : أسلوب ضمني عمد إليه المؤلف ، كأن يشير إلى الدليل أو الأدلة دون أن يذكرها ، كأن يقول : للأمر به ، أو النهي عنه ، أو يقول جرى التوارث على ذلك وهكذا . أو يشير إلى مسألة دون ذكرها ؛ كقوله في مطلع باب الشهيد : « أخرج عن صلاة الجنائز موباً له مع أن المقتول ميت بأجله » . أو يشير إلى الخلاف ولا يذكره .

١٠. الإيماء :

- لا يكتفي الشارح ببيان منطوق المتن ، بل يبين مفهومه وإيماءاته وإشارات ، وينبه على ما لم يتضح من عبارات المتن .

(١) حسب ما ظهر لي أن هناك مصادر أساسية للمؤلف مثل كتاب البناية .

١١. التقرير :

احتوى الكتاب على كثير من المناقشات والتحقيقات على الأقوال والآراء ، وخاصة أقوال وآراء البحر الرائق .
وأحياناً المؤلف يذكر القول والرأي ولا يناقشه مقررأ له موافقاً عليه .

١٢. التغيير في المتن :

- بالرجوع إلى بعض نسخ مخطوط كثر الدقائق تبين أن المصنف ترك عبارات من المتن لم يوردها في كتابه ولم يشرحها .^(١)
مثل ذلك : في باب سجود التلاوة ترك بعد إيراده : « وكيفيته أن يسجد بشرائط الصلاة بين تكبيرتين » : « بلا رفع يدٍ وتشهدٍ وتسليم » .
- وفي بعض المواضع ترك بعض الكلمات ، مثل ذلك في باب العيد : أسقط بعد قوله : « هنا يؤخر الأكل » كلمة : « عنها » .
وفي باب صلاة الكسوف ترك بعد قوله : « حتى تتجلي » كلمة : الشمس ، وبعد كلمة : « والريح » ترك كلمة : « والفرع » .
وفي باب صلاة الخوف ترك بعد قوله : « وجاءت الأولى وأتموا بلا قراءة سلموا » كلمة : « ومضوا » .
وفي باب صلاة الجنائز ترك بعد قوله : « ولا يقصّ ظفره » كلمة : « وشعره » ، وترك بعد قوله : « ويهال التراب ويسنم » : « ولا يربع » .
وفي باب الشهيد ترك : بعد قوله : « فيكفن ويصلى عليه » : « بلا غسل » .
- وفي بعض المواضع تقدم وتأخير في الكلمات والعبارات ، مثل ذلك في باب صلاة الجنائز ، عبارة « وكفته ضرورة ما يوجد » تأخرت عن عبارة : « ولف من يساره ثم من يمينه وعقد إن حيف اتشاره » .
وفي قوله : « واجعله لنا أجراً » ، واجعله لنا ذخراً شافعاً مشفعاً » جاءت « واجعله لنا أجراً وذخراً واجعله لنا شافعاً مشفعاً » .
وفي باب الجمعة تقدم وتأخير في كلمتي : أو تسيحة أو تحليلة .

(١) وأيضاً هذه العبارات تركت في شروح الكثر : تبين الحقائق ، البحر الرائق ، شرح العيني .

وفي باب صلاة الجنائز تقدمت وتأخرت بعض الألفاظ بعد قوله : وكفنها سنة درع : وإزار
ولفافة وحمار .

١٣. الزيادة والإضافة :

لا يقتصر المؤلف على شرح المتن ودلالاته وبيان منطوقه ومفهومه ، بل يزيد عليه ما يحتاج إليه
المقام ، كما أضاف كثير من الفروع الفقهية ، والفوائد ، فضلاً عن النقول لأئمة وعلماء المذهب
، ومناقشاته وتحقيقاته .
وعادة يصدر الإضافة بكلمة اعلم ، ويصدر مناقشاته بكلمة أقول .

١٤. الجمل الاعتراضية :

من أساليب المؤلف استخدام الجمل الاعتراضية في ثنايا الكلام ، مثل ذلك في باب كيفية قضاء
الفوائت عند قوله : بين الفوائت القليلة - على ما سيأتي - مستحق .
وفي باب سجود السهو عند قوله : واختلف في معناه : وأكثر المشايخ - كما في الخلاصة
وغيرها - على أنه أول ما عرض له ...

١٥. الاستطراد :

كثيراً ما يستطرد المؤلف في أثناء شرح المتن ، بحيث يطول الفصل بين مقاطع المتن ، ذاكرًا مسائل
وفروعاً ومناقشات طويلة في بعض الأحيان .

١٦. التنويع في الموضوعات :

لا يقتصر المؤلف على إيراد المسائل الفقهية ، وما يناسبها من مسائل أصولية ، بل نجد في الكتاب
اهتماماً بالمسائل اللغوية ، ومسائل العقيدة ، وأحياناً نجد ذكر الفوائد المختلفة وغير ذلك .

١٧. الخاتمة :

عادة ما يختم الباب بعبارات دعاء ؛ نحو : والله أعلم ، والله الموفق وغير ذلك .
وختم كتاب الصلاة بعبارة : فנסأل الله الفتح أن يفتح لنا الباب ، وأن يسلك بنا طريق الصواب
آمين . والحمد لله رب العالمين .

المبحث الثالث

أهم الخصائص العلمية

١. ذكر الخلاف بين أئمة المذهب :
 - غالباً ما يذكر الخلاف بين أئمة المذهب ، واختلاف الروايات عنهم .
 ٢. الإشارة إلى القول الراجح والمختار :
 - كأن يذكر ترجيحات المشايخ باختلاف عبارات الترجيح والتصحيح والاختيار والاعتماد والتصريح ... وهكذا .
 ٣. إيراد قول واحد في المسألة ويكتفي به أحياناً .
 ٤. مناقشة الأقوال في الغالب والإجابة عليها .
 ٥. الاستدلال والتعليل :^(١)
- اهتم بالاستدلال والتعليل ، وإن لم يكن اهتمامه به كاهتمامه ببيان الروايات ونقل الآراء والأقوال عن أئمة المذهب ومشايخه .
 - يستدل بالقرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة ، والآثار .
 - في الغالب يصدر الحديث الضعيف أو لم تثبت صحته بكلمة (الخير) ، أو يقول : لما روينا من قوله ، ونحو ذلك .
 - إذا كان في الباب أو المسألة أحاديث كثيرة أشار إليها بعبارة (بذلك جرى التوارث) .
 - الحديث إذا كان له طرق متعددة وألفاظ مختلفة متباينة ينسبه إلى عبارة شهيرة تدل عليه مثل قوله : « حديث ليلة التعريس » ، أو يحكيه دون ذكر نص الحديث ، مثل قوله في باب الجمعة : « قال البخاري : فلما كثر الناس في زمن عثمان ... » حكى الأثر ولم يأت بنصه .
 - يشير إلى الأدلة بقوله : للأمر به ، أو للنهي عنه ، أو تبركاً بالمأثور .
 - أو أن المسألة تتضمن الدليل كقوله : « تأخير العبادة عن وقتها لا يجوز إلا لعذر كخوف عدو » وهذا حكم شرعي ينص فيه بالتحريم ، والمشايخ يستدلون على جواز تأخير العبادة عن وقتها لخوف عدو بحديث يوم الخندق التي شغل فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أربع صلوات .

(١) الكتاب له طابع الاختصار ، وقد تجلّى هذا الطابع أيضاً في استدلاله ؛ فمثلاً لا يكمل الآية ، أو يختصر الحديث ، أو ينقله بالمعنى ، أو يشير إليه .

٦. الإجماع والفاظه المختلفة :

- الإجماع لغة : الإعداد والعزيمة على الأمر ^(١) ، وأُجْمِعَ الأمر إذا عَزَمَ عليه . ^(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَمِعُوا لِرُكْبَةٍ ﴾ . ^(٣)

والاتفاق . ^(٤) أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا عليه ^(٥) ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهَا وَاجْتَمَعُوا أَن يَجْمَعُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ ﴾ . ^(٦)

والعزم والاتفاق مأخوذان من الجمع ، فإن العزم فيه جمع الخواطر ، والاتفاق فيه جمع الآراء . ^(٧)

- واصطلاحاً : اتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - على أمر شرعي . ^(٨)

- الكتاب في الجملة كتاب مذهبي ، أي يعني بتحرير المذهب ، ولا يتطرق إلى خلاف غير المذهب إلا نادراً ؛ لذا صيغ الإجماع في الكتاب لا تخرج عن هذا الإطار ، وهي كالتالي :

• الإجماع : المراد به في الغالب إجماع محصور في المذهب الحنفي ، أو إجماع مشايخ المذهب .

• أجمعوا : المراد به إجماع مشايخ المذهب .

• الاتفاق : المراد به اتفاق الأئمة الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه ، أو اتفاق أبي حنيفة وأحد صاحبيه ، أو اتفاق الصاحبين أبي يوسف ومحمد رحمهم الله جميعاً .

• اتفقوا ، كلمتهم متفقة : المراد بهما اتفاق مشايخ المذهب .

• بلا خلاف : المراد به نفي الخلاف في المذهب أو بين المشايخ ، أو بين أئمة المذهب الثلاثة .

٧. القياس والاستحسان :

مما اشتهر به المذهب الحنفي التوسع في العمل بالقياس والأخذ بالاستحسان ^(٩) .

وهذا الكتاب لا يخرج عن هذا الخط العام للمذهب ، لذا نجد فيه كثيراً من المسائل التي فيها حكمان قياس واستحسان . ^(١٠)

(١) لسان العرب (٥٧/٨) مادة (جمع) .

(٢) مختار الصحاح (١١٠) مادة (جمع) .

(٣) سورة يونس ، الآية (٧١) .

(٤) القاموس المحيط (٩٥٤/٢) مادة (جمع) .

(٥) التقرير والتحجير (١٠٢/٣) .

(٦) سورة يوسف ، الآية (١٥) .

(٧) انظر : فواتح الرحموت (٢١١/٢) .

(٨) التقرير والتحجير (١٠٢/٣) ؛ فتح الغفار بشرح المنار (٣/٣) . وانظر أيضاً : التلويح على التوضيح (٤١/٢) .

(٩) انظر : المدخل الفقهي العام (٨٧/١) ؛ أبو حنيفة حياته وعصره (٢٨٥ ، ٣٠١) .

(١٠) انظر : المدخل الفقهي العام (٨٧/١) ؛ أبو حنيفة حياته وعصره لخمد أبي زهرة (٢٨٥ ، ٣٠١) .

١. القياس لغة : التقدير ؛ من قاس الشيء يقيسهُ قياساً وقياساً . يقال : قست الشيء بالشيء إذا قَدَّرْتَه على مثاله .^(١)

واصطلاحاً : هو إلحاق أمر بآخر في الحكم الشرعي لاتحاد بينهما في العلة .^(٢)

٢. الاستحسان في اللغة : عَدَّ الشيء حسناً^(٣) من الحسن ، وهو ضدُّ القبح يقال : فلان يستحسن الشيء ، أي يعدّه حسناً .^(٤)

واصطلاحاً : هو العدول بالمسألة عن حكم نظرنا لها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول .^(٥)

٨. الاستدلال بالقاعدة الفقهية :^(٦)

القاعدة في اللغة : أصل الأس ، و القَوَاعِدُ : الإِسَاسُ ، وقواعد البيت إِسَاسُهُ ؛ من قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يُرِيدُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَيَسْتَاعِلُ رَبَّهُ بِثَلَاثِينَ آيَةً...﴾^(٧) ، ومن قوله : ﴿فَأَنبَأَ اللَّهُ نَبِيَّهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾^(٨)

(١) انظر : مادة (قيس) ، مختار الصحاح (٥٥٩) ؛ لسان العرب (١٨٧/٦) ؛ القاموس المحيط (٧٧٨/١) ؛ التعريفات الفقهية (٤٣٧) .

(٢) المدخل الفقهي العام (٦٧/١) . وانظر أيضا تعريفات قريبة من هذا التعريف في : أصول الشافعي (٣٢٥) .

(٣) التلويح (٨١/٢) .

(٤) انظر : مادة (حسن) ، مختار الصحاح (١٣٦) ؛ لسان العرب (١١٤/١٣) ؛ القاموس المحيط (١٥٦٤/٢) .

(٥) هذا تعريف الإمام أبو الحسن الكرخي ، ولعله أفضل التعاريف للاستحسان وأكملها لأنواعه . انظر : المدخل الفقهي العام (١)

(٧٧) . وانظر : كشف الأسرار للبخاري (٣/٤) ؛ التلويح على التوضيح (٨١/٢) .

(٦) من المناسب بيان أن القواعد الفقهية في الأصل ليست دليلاً شرعياً يستنبط منه الأحكام الشرعية ، وإنما يمكن اعتبارها شواهد للأدلة يستأنس بها في تخريج الأحكام ، فـ ((ليس كمقام الشرع .. أن يحكموا بمجرد الاستناد إلى واحدة من هذه القواعد ما لم يقلقوا على نص صريح ، إلا أن لها فوائد كلية في ضبط المسائل ، فمن اطلع عليها أمكنه أن يضبط المسائل بأدلتها ، وجميع المأمورين يرجعون إليها في كل خصوص ، ولهذا القواعد يمكن للإنسان تطبيق معاملاته على الشرع الشريف ، أقله على وجه التقريب)) شرح المجلة ، التقرير (١٢/١) .

((إن المحققين من الفقهاء قد رجعوا المسائل الفقهية إلى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسلمة معتمدة في الكتب الفقهية تتخذ أدلة لإثبات المسائل وتفهمها في بادئ الأمر بوجوب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتبويبها في الأدفهان)) . شرح المجلة (١٦/١) .

(٧) سورة البقرة ، الآية (١٢٧) .

(٨) لسان العرب (٣٦١/٣) مادة (فعد) . وانظر : القاموس المحيط (٤٥٠/١) ؛ المعجم الوسيط (٧٤٨/٢) .

(٩) سورة النحل ، الآية (٢٦) .

واصطلاحاً : ^(١)

— هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ^(٢) .

أو

— حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه ^(٣) .

التعريف المختار للقواعد الفقهية عند الفقهاء

حكم كلي فقهي ينطبق مباشرة على جزئيات كثيرة من أبواب متعددة تفهم من أحكامها .

(٤)

٩. ندرة التطرق إلى المذاهب الأخرى :

الكتاب يعني بتحرير المذهب الحنفي ، وذكر الخلاف في المذهب ، فنادرًا ما يتطرق إلى الخلاف في المذاهب الأخرى ، وإن كان ينقل عنهم أحياناً آراء وفوائد ، كما في فصل الصلاة على الميت ، عندما نقل عن الفاكهاني المالكي قوله في أن الصلاة على الميت من خصائص هذه الأمة . والمذاهب التي يتطرق إليها غالباً المذهب المالكي والشافعي .

(١) اختلف الفقهاء في تعريف القاعدة الفقهية بناءً على اختلافهم في مفهومها ، هل هي قضية كلية أو قضية أغلبية .

(٢) التلويح على التوضيح (١ / ٢٠) .

(٣) شرح الأشباه والنظائر (١ / ٦٣) .

(٤) مقدمة الناشر ، شرح الأشباه والنظائر (١ / ٦) .

المبحث الرابع

مصطلحات الكتاب ^(١)

أولاً : مصطلحات الأئمة والعلماء :

١. الآخرين : المراد به نسبة كل اثنين من الأئمة الثلاثة (أبي حنيفة ، أبي يوسف ، محمد ابن الحسن) إلى الثالث .
- ويشار بها أيضاً إلى الإمامين : أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، صاحبي أبي حنيفة (رحمهم الله تعالى) . ^(٢)
٢. أبو جعفر : المراد به أبو جعفر محمد بن عبدالله بن محمد الهندواني .
٣. أصحابنا :
- المشهور إطلاق « أصحابنا » على الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة وصاحبيه ^(٣) كما يطلق أحياناً على بعضهم رحمهم الله جميعاً .
- كما يطلق على علماء المذهب عموماً . ^(٤)
٤. الإمام :
- المراد به صاحب المذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله . ^(٥)
٥. الإمام الأعظم :
- المراد به أبو حنيفة رحمه الله . ^(٦)
٦. برهان الشريعة :
- المراد به محمود بن صدر الشريعة ^(٧) أحمد بن عبيد الله ، ويلقب أيضاً بتاج الشريعة . ^(٨)
٧. الثاني :

(١) كثير من المصطلحات اعتمدت في تعيينها وتغديدها بتتبع الأقوال والآراء في كتب المذهب التي تهتم بذكر الأقوال معزوة إلى قائلها والمصدر التي أخذت عنه .

(٢) انظر : المصنف ، مخطوط (ل / ٤ / ١) .

(٣) انظر : رد المحتار (٣ / ٥٣) ، شرح الأشياء والنظائر (١ / ٤٣) ، الفقه الإسلامي وأدلته (١ / ٥٧) .

(٤) انظر : رد المحتار (٣ / ٤٥٤) .

(٥) الفقه الإسلامي وأدلته (١ / ٥٧) .

(٦) انظر : المصنف ، مخطوط (ل / ٤ / ١) ، الفوائد البهية (٤٢١) .

(٧) أحمد يلقب صدر الشريعة الأكبر ، وعبدالله بن مسعود صدر الشريعة الأصغر ، وبرهان الشريعة جد عبدالله بن مسعود .

(٨) انظر : مقدمة شرح الوقاية ؛ السعاية (١ / ٤ ، ٥) .

يطلق لقب الثاني على الإمام أبي يوسف لكونه الإمام الثاني في المذهب الحنفي بعد الإمام أبي حنيفة رحمهم الله جميعاً^(١).

٨. الحسن :

إذا ذكر لفظ « الحسن » مطلقاً في كتاب الفقه الحنفي ، فالمراد به الحسن بن زياد اللؤلؤي ؛ وهو من أصحاب الإمام أبي حنيفة المشهورين ، رحمهم الله^(٢).

٩. الخليلي :

المراد المحقق محمد بن أمير حاج صاحب كتاب حلية الخليلي وبقية المهتدي .

١٠. حميد الدين :

المراد به الضرير الإمام المشهور ، حميد الملة والدين علي بن محمد بن علي الرامثي^(٣).

١١. خَوَاهِرُ زَادَةٌ^(٤) :

يقال لجماعة من العلماء كانوا أولاد أخت عالم

والمشهور بهذه النسبة عن الإطلاق اثنان :

الأول : أبو بكر محمد بن الحسين البخاري القديدي المعروف ببيكر خواهر زاده^(٥) .

وهو ابن أخت القاضي الإمام أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري^(٦) .

والثاني : بدر الدين محمد بن محمود الكردي^(٧) ابن أخت شمس الأئمة محمد بن عبد الستار

الكردي^(٨) .

والمراد به في الكتاب الأول .

(١) المصنفى : مخطوط (ل ٤ / ١) ؛ رسالة الرحيق المختوم (٢ / ٢٢٤ ، ٢٣٤) ، رد المختار (١ / ٤٨) ؛ أدب المفق (٥٧٥)

؛ الفقه الإسلامي وأدلته (١ / ٥٧) .

(٢) انظر : رد المختار (٢ / ٢٩٥) (٣ / ١٩٥) ؛ الفوائد البهية (٤٢١) .

(٣) انظر : الجواهر المضية (٤ / ٣٨٠) ؛ تاج التراجم (٣٥٥) ؛ الفوائد البهية (٤٠٢) .

(٤) انظر : الأنساب (٢ / ١٨٩) ؛ الجواهر المضية (٢ / ١٨٣) ؛ تاج التراجم (٢٥٩) ؛ الفوائد البهية (٢٧٠ ، ٤١٥) .

(٥) توفي سنة ٤٨٣ هـ .

(٦) خدال خواهر زاده محمد بن الحسين لم أعثر عنه أكثر من ذلك . انظر الجواهر المضية (٣ / ٧٦) ت (١٢١٧) .

(٧) توفي سنة ٦٥١ هـ . انظر : الجواهر المضية (٣ / ٣٦٢) ت (١٥٣٥) ؛ والفوائد البهية (٣٢٧) ت (٤١٨) .

(٨) ولد سنة ٥٩٩ هـ ، وتوفي سنة ٦٤٢ هـ . انظر تاج التراجم (٢٦٧) ت (٢٤٤) ؛ الجواهر المضية (٣ / ٢٢٨) ت (١٣٧٧) ؛ والفوائد البهية (٢٩٠) ت (٣٧٠) .

١٢. الدقاق :
هو أبو علي الدقاق الرازي ^(١) .
١٣. الشارح :
المراد به أبو عمر عثمان بن علي الزيلعي ، صاحب كتاب تبين الحقائق شرح كثر الدقائق .
قال اللكوي عند ترجمته للزيلعي : « وقد طالعت شرحه للكتر ، وهو شرح معتمد مقبول وهو المراد بالشارح في البحر الرائق » . ^(٢) ^(٣)
١٤. شرف الأئمة :
المراد به أبو حفص عمر بن محمد بن عمر العقيلي .
١٥. شمس الأئمة :
شمس الأئمة لقب جماعة من علماء الحنفية ، وعند الإطلاق في كتب المذهب يراد به شمس الأئمة السرخسي ^(٤) ، وفيما عداه يطلق مقيداً مع الاسم أو النسبة أو بهما كشمس الأئمة الحلواني ^(٥) ، وشمس الأئمة الكردي ^(٦) . وغيرهما ^(٧) .
١٦. الشهيد :
اشتهر به جماعة من العلماء قُتلوا قتيلاً لكل واحد منهم شهيد .
والمراد به هنا الصدر الشهيد برهان الأئمة عمر بن عبد العزيز بن مازة ^(٨) .

(١) انظر : ترجمته في مكافئ من الكتاب ، صفحة (٣٥٠) .

(٢) انظر : جامع العلوم (١٧٨ / ٢) ، الفوائد البهية (٤١٢) .

(٣) ويبدو أن المصنف أخذ هذا المصطلح عن أخيه ابن نجيم في كتابه البحر الرائق ، حيث أطلق على الزيلعي لقب الشارح ، لأن التبيين هو الشرح الأحسن والمعتمد عنده من بين الشروح التي شرحت الكتر كما جاء في مقدمة كتابه البحر حيث قال : « إن كثر الدقائق لإمام حافظ الدين النسفي أحسن مختصر صنف في فقه الأئمة الحنفية ، وقد وضعوا له شروحاً وأحسنها « التبيين » للإمام الزيلعي » . البحر الرائق (٩ / ١) .

(٤) توفي في حدود ٥٠٠ هـ .

(٥) توفي سنة ٤٤٨ هـ أو ٤٤٩ هـ .

(٦) محمد بن عبد الستار الكردي .

(٧) انظر : الجواهر المضية (٤ / ٤٠٢) : الفوائد البهية (٤١٣ / ٤١٤) .

(٨) ولد سنة ٤٨٣ هـ واستشهد سنة ٥٣٦ هـ .

١٧. شيخ الإسلام :
يطلق هذا اللقب على جماعة من علماء المذهب الحنفي ، واشتهر بها عند الإطلاق علي ابن محمد الإسيبجي . (١) (٢)
- المراد به هنا محمد بن الحسين البخاري القديدي المعروف ببيكر خواهر زاده .
١٨. صدر الأفاضل :
المراد به القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي . (٣)
١٩. صدر الشريعة :
اشتهر به اثنان من علماء المذهب الحنفي .
الأول : أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي (٤) ، ويوصف بصدر الشريعة الأول الأكبر
وصدر الشريعة الأول .
الثاني : عبيد الله بن مسعود المحبوبي (٥) ؛ ويوصف بصدر الشريعة الأصغر وصدر الشريعة
الثاني . (٦) والمراد به هنا الثاني .
٢٠. عامة العلماء :
المراد بهم علماء المذهب الحنفي .
٢١. العامة ، عامة المشايخ :
المراد به أكثر مشايخ المذهب (٧)
٢٢. علمائنا الثلاثة :
المراد به الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن . (٨)
٢٣. عنده :
ضمير عنده يرجع إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله إذا لم يذكر مرجعه سابقاً .
٢٤. عندهما :
يراد به أبو يوسف ومحمد إذا لم يذكر مرجعه سابقاً .

(١) ولد سنة ٤٥٤ هـ وتوفي سنة ٥٣٥ هـ .

(٢) انظر: الجواهر المضية (٤ / ٤٠٣) .

(٣) ولد سنة ٥٥٥ هـ ، قتل سنة ١١٧ هـ .

(٤) توفي سنة ٦٣٥ هـ . انظر الجواهر المضية (١ / ١٩٦) ت (١٣٧) ؛ الفوائد البهية (٤٨) ت (٣١) .

(٥) توفي سنة ٧٤٧ هـ .

(٦) انظر : الفوائد البهية (٤١٧) ؛ مقدمة السعاية (١ / ٢) .

(٧) انظر : فتح القدير (١ / ٤٧٧) ؛ الفوائد البهية (٤١٣) .

(٨) انظر شرح عقود رسم المفتي (١ / ١٦) .

- وكذا يراد به أبو حنيفة وأبو يوسف ، أو أبو حنيفة ومحمد إذا ذكر ثالثهما سابقاً .
- ٢٥ . فخر الإسلام :
- فخر الإسلام لقب جماعة من العلماء ، وعند الإطلاق يراد به الإمام علي بن محمد ^(١) ^(٢) .
- اليزدي ، المعروف بأبي العز ، وهو المراد به هنا .
- ٢٦ . الفقيه :
- المراد به : أبو الليث الفقيه السمرقندي ، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم المشهور بإمام الهدى ^(٣) .
- ٢٧ . المحقق :
- المراد به محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بالكمال بن الهمام ^(٤) صاحب فتح القدير ^(٥) .
- ٢٨ . المشايخ :
- المراد بهم في اصطلاح الحنفية : من لم يدرك الإمام أبا حنيفة رحمه الله من علماء المذهب ^(٦) .
- وقد يراد به علماء ما وراء النهر من بخارا أو سمرقند كما هي عادة صاحب الهداية ^(٧) وهو المراد به هنا على ما يبدو .
- ٢٩ . المصنف :
- المراد به صاحب المتن كثر الدقائق ، وفي بعض المواضع يأتي لفظ المصنف في سياق النقل عن شروح الهداية فالمراد به صاحب الهداية برهان الدين علي بن أبي بكر المرغباني ^(٨) .

(١) انظر : الجواهر المضية (٤ / ٤١٩) ؛ تاج التراجم (٣٦٢) .

(٢) ولد في حدود ٤٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ .

(٣) توفي سنة ٣٩٣ هـ ، وقبل غير ذلك .

(٤) ولد سنة ٧٩٠ هـ وقبل غير ذلك ، وتوفي سنة ٨٦١ هـ .

(٥) انظر : رد المحتار (١ / ٢٦) .

(٦) انظر : رد المحتار (٣ / ٤٥٣) ؛ الفقه الإسلامي وأدلته (١ / ٥٧) .

(٧) انظر : مقدمة الهداية (١ / ١٣) .

(٨) ولد سنة ٥٣٠ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٣ هـ .

ثانياً : مصطلحات الكتب :

١. الأجناس : المراد به الأجناس في الفروع ؛ لأبي العباس أحمد بن محمد الناطفي ^(١) .
٢. الأسرار : المراد به الأسرار في الأصول والفروع ؛ لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي ^(٢) .
٣. الأصل : المراد به المبسوط للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله ^(٣) .
٤. التحنيس : المراد به التحنيس والمزيد وهو لأهل الفتوى غير عتيد ، للمرغيناني صاحب الهداية ^(٤) .
٥. التحفة : المراد بها تحفة الفقهاء ؛ لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي رحمه الله ^(٥) .
٦. التقويم : المراد به تقويم الأدلة في الأصول ؛ للقاضي أبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي ^(٦) .
٧. الجامع : المراد به الجامع الصغير ؛ للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(٧) .
٨. جمع التفاريق : المراد به جمع التفاريق في الفروع ؛ للإمام أبي الفضل محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي ^(٨) .
٩. الحاوي : المراد به الحاوي القدسي في الفروع ؛ لجمال الدين أحمد بن محمد القابسي ^(٩) .
١٠. الحقائق :

(١) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول ، صفحة (٣٥) .

(٢) توفي سنة ٤٣٢ هـ انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٥٥٨) ؛ كشف الظنون (١ / ٨٤) .

(٣) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول ، صفحة (٢٩) .

(٤) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٣٨) ؛ كشف الظنون (١ / ٣٥٢) .

(٥) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول ، صفحة (٣١) .

(٦) انظر : كشف الظنون (١ / ٤٦٧) .

(٧) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول ، صفحة (٢٩) .

(٨) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٥٥٩) ؛ كشف الظنون (١ / ٥٩٥) .

(٩) انظر : المبحث الثاني من الفصل الأول ، صفحة (٣٧) .

المراد به الحقائق في شرح المنظومة النسفية ؛ لأبي المحامد محمود بن محمد بن داود اللؤلؤي البخاري .^(١)

١١ . الحواشي :

المراد به حواشي الخبازي على الهداية ؛ لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي^(٢) .

١٢ . الخزانة :

المراد به خزانة الفقه ؛ لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي^(٣) .^(٤)

١٣ . الدراية :

المراد به معراج الدراية إلى شرح الهداية للشيخ قوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي^(٥) .

١٤ . الروضة :

المراد به : روضة العلماء ؛ لأبي علي حسين بن يحيى البخاري الزندويسني^(٦) .

١٥ . الشرح :

المراد به تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للإمام الزيلعي .^(٧)

١٦ . شرح الجامع :

المراد به شرح الجامع الصغير لقاضي خان .^(٨)

١٧ . شرح التمرتاشي :

المراد به شرح الجامع الصغير ؛ لأبي العباس أحمد بن إسماعيل التمرتاشي .^(٩)

١٨ . شرح الرسالة :

المراد به شرح رسالة أبي زيد القيرواني ، لأبي حفص عمر بن علي الشهير بالفاكهاني المالكي ، المسماة « التحرير والتجوير » .^(١٠)

١٩ . شرح الطحاوي :

(١) توفي سنة ٦٧١ هـ . انظر : كشف الظنون (٦٧٣ / ١) (١٨٦٨ / ٢) .

(٢) توفي سنة ٦٩١ هـ . انظر : مفتاح السعادة (٢٤٣ / ٢) ؛ كشف الظنون (٢٠٣٣ / ٢) .

(٣) انظر : مصطلحات الأئمة ، مصطلح الفقيه ، صفحة (٨٤) .

(٤) انظر : كشف الظنون (٧٠٣ / ١) .

(٥) توفي سنة ٧٤٩ هـ . انظر : مفتاح السعادة (٢٤٢ / ٢) ؛ كشف الظنون (٢٠٣٣ / ٢) .

(٦) توفي في حدود ٤٠٠ هـ . انظر : كشف الظنون (٩٢٨ / ١) .

(٧) انظر : في مصطلحات الأئمة ، مصطلح الشارح ، صفحة (٨٢) .

(٨) انظر : مفتاح السعادة (٥٥٨ / ٢) ؛ كشف الظنون (٥٦٢ / ١) .

(٩) انظر : مفتاح السعادة (٥٥٨ / ٢) ؛ كشف الظنون (٥٦٢ / ١) .

(١٠) انظر : كشف الظنون (٨٤١ / ١) ، ٨٨٠ .

- المراد به شرح مختصر الطحاوي ؛ لأبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاص .^(١)
- ٢٠ . شرح المجمع :
- المراد به شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين ؛ لمظفر الدين أحمد بن علي الساعدي .^(٢)
- ٢١ . شرح المنية :
- المراد به حلية المتحلي وبقية المهتدي في شرح منية المصلي وغنية المبتدي ؛ لابن أمير حاج .^(٣)
- ٢٢ . ضياء الحلوم :
- ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم ؛ لمحمد بن نشوان بن سعيد الحميري اليمني .^(٤)
- ٢٣ . العمدة :
- المراد به عمدة العقائد ؛ لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي .^(٥)
- ٢٤ . الغاية :
- المراد به غاية البيان ونادرة الأقران ؛ لقوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الإتياني .^(٦)
- ٢٥ . الفوائد :
- المراد به الفوائد التاجية (فوائد تاج الشريعة) .
- ٢٦ . التقنية :
- المراد به قنية المنية ؛ لمختار بن محمود الزاهدي .^(٧)
- ٢٧ . الكافي :
- المراد به الكافي في شرح الوافي ؛ لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي .^(٨)
- ٢٨ . الكتاب :
- إذا أطلق الكتاب في المذهب الحنفي ، فالمراد به « مختصر القدوري »^(٩)

(١) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٠) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٦٢٧) .

(٢) انظر : كشف الظنون (٢ / ١٦٠٠) .

(٣) انظر : هدية العارفين (٢ / ٢٠٨) ؛ الأعلام (٧ / ٤٩) .

(٤) انظر : كشف الظنون (٢ / ١٠٦١ ، ١٠٩١) .

(٥) مفتاح السعادة (٢ / ١٦٨) ؛ كشف الظنون (٢ / ١١٦٨) .

(٦) توفي سنة ٧٥٨ هـ . انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٤١) ؛ كشف الظنون (٢ / ٢٠٣٣) .

(٧) توفي سنة ٦٥٨ هـ . انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٣) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٣٥٧) .

(٨) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٥) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٩٩٧) .

(٩) انظر : كشف الظنون (٢ / ١٦٣١) ؛ الباب في شرح الكتاب (١ / ٩) ؛ التعريفات الفقهية (٤٣٩) ، إرشاد أهل الملة (٢٤٢) .

المراد به هنا متن كثر الدقائق ، وفي بعض المواقع يأتي في سياق النقل عن شروح الهداية .
فالمراد به متن الهداية .^(١)

٢٩ . كشف الأسرار :

المراد به كشف الأسرار ؛ لعبد العزيز بن أحمد البخاري .^(٢)

٣٠ . الكشف الكبير :

المراد به كشف الأسرار السابق .^(٣)

٣١ . المبتقى :

لعل المراد به المبتقى في فروع الحنفية ؛ لعيسى بن محمد بن اينانج القرشيري^(٤) .^(٥)

٣٢ . المبسوط :

كثير من المصنفات بهذا العنوان في المذهب الحنفي .

وإذا أطلق المبسوط ، فالمراد به مبسوط شمس الأئمة السرخسي^(٦) .^(٧)

وهو المراد في كتاب النهر الفائق .

٣٣ . المجتبى :

المراد به شرح القدوري ؛ لمختار بن محمود الزاهدي صاحب فتية المنية .^(٨)

٣٤ . المجرد :

للحسن بن زياد اللؤلؤي .

٣٥ . المحيظ :

(١) هذا ما ظهر لي في أثناء البحث والتحقيق . ووجدت هذا أيضاً في البحر الرائق المراد به متن الكفر ، وكذلك في شرح الكفر للعين ، وفي فتح القدير المراد به متن الهداية .

ولعل اصطلاح أصحاب المذهب أنه عند الإطلاق المراد به مختصر القدوري ربما هذا في مصنفات الفتاوى والمختصرات . أما في الشروح فالمراد به الكتاب المشروح . والله أعلم .

(٢) توفي سنة ٧٣٠ هـ . انظر : مفتاح السعادة (٢ / ١٦٥) ؛ كشف الظنون (١ / ١١٢) .

(٣) لعل مصنف الكفر وصفه بالكبير تميزاً عن كشف الأسرار للنسفي والله أعلم .

(٤) انظر : كشف الظنون (٢ / ١٥٧٩) .

(٥) وبمقتضى أن يكون تصحيح لكتاب المنتقى للحاكم الشهيد رحمه الله .

(٦) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول صفحة (٣٣) ؛ وانظر أيضاً مصطلحات الأئمة والعلماء (مصطلح شمس الأئمة) ، صفحة (٨٢) .

(٧) انظر : عقود رسم المفتي (١ / ٢١) ؛ إرشاد أهل المللة (٢٣٩) .

(٨) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٣) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٦٣٢ ، ١٥٩٢) .

المحيط عنوان لعدد من المصنفات في المذهب الحنفي ؛ وإذا أطلق اختلف في المراد به ، هل يطلق على المحيط البرهاني ، أم المحيط الرضوي .^(١) والمراد به في هذا الكتاب المحيط الرضوي ، وفي بعض المواضع إذا ورد في سياق بعض النقول المراد به المحيط البرهاني .^(٢)

٣٦ . المسيرة :

المراد به في العقائد المنجية في الآخرة (المسيرة في أصول الدين) ، الكمال بن الهمام صاحب فتح القدير .^(٣)

٣٧ . المستصفى :

وهو شرح لمنظومة النسفي في الخلاف ؛ لأبي البركات النسفي صاحب الكثر .^(٤)

٣٨ . المصفى :

من شروح المنظومة أيضاً . وهو اختصار للمستصفى لنفس المؤلف .^(٥)

٣٩ . المضمرات :

المراد به جامع المضمرات والمشكلات ، شرح على مختصر القدوري ؛ ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري .^(٦)

٤٠ . المعراج :

المراد به معراج الدراية إلى شرح الهداية ؛ لقوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي .^(٧)

٤١ . المغرب :

المراد به المغرب في ترتيب المعرب ؛ لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي .^(٨)

(١) انظر : الجواهر المضية (٣ / ٣٥٧) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٦) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٦٢٠) ؛ الفوائد البهية (٤١٨) .

(٢) الذي ظهر لي في أثناء تتبع الأقوال والنقول في كتب المذهب ، أنه إذا أطلق المحيط في النهر الفائق والبحر الرائق المراد به المحيط الرضوي ، وإذا أطلق في البداية وفتح القدير المراد به المحيط البرهاني . وقد وقعت على هذا بنفسه .

(٣) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٥) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٦٦٦) .

(٤) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٨) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٨٦٧) .

(٥) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٧) ، كشف الظنون (٢ / ١٨٦٧) .

(٦) توفي سنة ٨٣٢ هـ . انظر : كشف الظنون (٢ / ١٦٣٢ ، ١٦٣٣) .

(٧) توفي سنة ٧٤٩ هـ . انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٢) ؛ كشف الظنون (٢ / ٢٠٣٣) .

(٨) توفي سنة ٦١٠ هـ . انظر : كشف الظنون (٢ / ١٧٤٧ ، ١٧٤٨) .

٤٢. المفيد :
٤٣. المنتقى :
٤٤. المنظومة :
٤٥. منية المفتي :
٤٦. النهاية :
٤٧. النوازل :
٤٨. الوقائع :
٤٩. الينابيع :
٥٠. وهو الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع من شروح مختصر القدوري .^(٩)
- (١) توفي سنة ٥٦٢ هـ . انظر : كشف الظنون (١ / ٣٤٥ ، ٣٤٦) .
- (٢) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول ، صفحة (٣١) .
- (٣) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول ، صفحة (٣١) .
- (٤) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٥٣) ، كشف الظنون (٢ / ١٨٨٧) .
- (٥) توفي سنة ٧١٠ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٤٠) ، كشف الظنون (٢ / ٢٠٣٢) .
- (٦) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٣٨) ، كشف الظنون (٢ / ١٦٢٤) .
- (٧) نسخ من واقعات الحسامي تسمى الفتاوى الكبرى تجنس الوقائع .
- (٨) توفي سنة ٥٣٦ هـ . انظر : كشف الظنون (١ / ١١) (٢ / ١٩٩٨) .
- (٩) حصلت على نسختين من مخطوط الينابيع الأولى من مركز إحياء التراث بحكة والأخرى من جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، إحداها نسبت إلى لبلو الدين محمد بن عبد الله الشبلي والأخرى نسبت إلى رشيد الدين أبي عبد الله محمود ابن رمضان الرومي ت ٧٦٩ هـ . وكلا النسختين تصوير لمكرو فيلم واحد .
- (١٠) انظر : مفتاح السعادة (٢ / ٢٣٩) ، مقدمة الهداية (١ / ١٥) .

ثالثاً :غير ذلك من المصطلحات :

١. إذا قال : قال الإسيحي : يعني بذلك كتابه شرح مختصر الطحاوي .
٢. إذا قال : قال العيني : المراد به : كتابه شرح كثر الدقائق .
٣. إذا قال : قال السرخسي : المراد به كتابه المبسوط .
٤. إذا قال : قال القدوري : المراد به كتابه شرح مختصر الكرخي .
٥. إذا قال : قال ابن أمير حاج أو الحلبي : المراد به كتابه حلية المجلي .
٦. إذا قال : قال الزاهدي : المراد قوله في كتاب المجتبى في الغالب .
٧. عن ، وعند :
- « عند » : تدل على المذهب ، « وعن » : تدل على الرواية .^(١)
- مثال ذلك : عند أبي حنيفة .. « يدل على مذهبه ، وعن أبي حنيفة : يدل على أنها رواية عنه .
٨. قالوا :
- لفظ « قالوا » يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ .^(٢)
٩. وفي كلامه ، وسكت عن ، قيد ، ونحو ذلك من الألفاظ :
- المعني به الإمام النسفي في متن الكثر .
١٠. لا بأس :
- لفظ لا بأس فيه أكثر استعمالها في المباح ، وما تركه أولى .
- وقد تستعمل في المندوب .^(٣)
١١. ينبغي ، لا ينبغي :
- المشهور عند متأجري الحنفية استعمال « ينبغي » بمعنى يندب ، وعند المتقدمين يشمل الواجب أيضاً .^(٤)
- أما « لا ينبغي » يستعمل .. في خلاف الأولى والمكروه تريهاً ، وقد يأتي للحرمة أيضاً ، وكل ذلك بسياق الكلام أو بالنص .^(٥)

(١) أدب المفتي (٥٤٣) .

(٢) انظر : العناية (٣٩٩ / ١) ؛ الفوائد البهية (٤١٣) ، أدب المفتي (٥٤٣) .

(٣) انظر : فتح القدير (٥١٠ / ٥) (٢٦٠ / ٧) ؛ رد المختار مع الدر (٥٦٤ / ١) ؛ أدب المفتي (٥٧٥) .

(٤) انظر : رد المختار مع الدر (٢٢٤ / ٣) ؛ أدب المفتي (٥٧٥) .

(٥) انظر : رد المختار (٢٢٤ / ٣) ؛ أدب المفتي (٥٧٥) .

المبحث الخامس

مصادر المؤلف^(١)

استفادة المؤلف من هذه المصادر متفاوتة ، منه من اعتمد عليه كثيراً ، ومنه اعتماده عليه أقل ، ومنه مرة أو مرتين .

١. محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ

— الأصل (المبسوط) (ط) .

— الجامع الصغير (ط) .

— الزيادات (خ) .

٢. الحسن بن زياد اللؤلؤي ت ٢٠٤ هـ .

٣. أبو عبد الله محمد إدريس بن العباس الشافعي ت ٢٠٤ هـ

— الأم . (يذكر اسم المؤلف) .

٤. أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير البخاري ت ٢١٧ هـ .

٥. أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي ت ٢١٩ هـ ، وقيل

٢٨٨ هـ .

٦. أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت ٣٢١ ، ٣٢٢ هـ .

— مختصر الطحاوي (ط) .

— شرح معاني الآثار (ط) . (يذكر اسم المؤلف) .

— شرح الجامع الصغير (خ) . (يذكر اسم المؤلف) .

٧. أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ت ٣٣٣ هـ .

٨. أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الشهيد ت ٣٣٤ هـ .

— المنتقى في فروع الحنفية (مفقود) .

(١) أذكر المصادر سواء التي عزاها المصنف إلى اسم المؤلف ، أو إلى اسم الكتاب ، وذلك بذكر المؤلف ثم كنهه التي استقى منها صاحب النهر ، وإذا لم يكن للمؤلف كتب أو لم أستطع تحديدها أذكر المؤلف مجرداً ، مرتبة المؤلفين بحسب تاريخ الوفاة .

٩. عبيد الله بن الحسن أبو الحسن الكرخي ت ٣٤٠ هـ .
- مختصر الكرخي (خ) . (يذكر اسم المؤلف) .
١٠. أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد الهندواني البلخي ت ٣٦٢ هـ وقيل هـ .
- كشف الغوا مض في الفروع (خ) . (يذكر كنية المؤلف أو نسبته) .
١١. أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص ت ٣٧٠ هـ .
- شرح مختصر الكرخي . (يذكر نسبة المؤلف) .
١٢. أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي ت ٣٧٣ هـ .
- خزانة الفقه (خ) .
- عيون المذاهب (خ) .
- المبسوط (خ) . (يذكر اسم المؤلف) .
١٣. أبو بكر محمد بن الفضل الكماري البخاري ت ٣٨١ هـ .
١٤. أبو علي الحسين بن يحيى البخاري الزندويستي ت في حدود ٤٠٠ هـ .
- نظم الزندويستي (نظم الفقه) (خ) .
١٥. أبو زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي ت ٤٢٠ هـ .
- الأسرار في الأصول و الفروع (خ) .
- تقويم الأدلة في الأصول .
١٦. أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين القدوري ت ٤٢٨ هـ .
- مختصر القدوري (ط) . (يذكر اسم المؤلف)
- شرح مختصر الكرخي (خ) . (يشير إليه دائماً باسم المؤلف القدوري) .
١٧. أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطفي الطبري ت ٤٤٦ هـ .
- الأجناس في الفروع (ط) . (تارة يصرح باسم الكتاب ، وتارة باسم مؤلفه) .
١٨. أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر شمس الأئمة الحلواني البخاري ت ٤٤٨ هـ .
- و قتل ٤٥٦ هـ .
- المبسوط (خ) . (يذكر اسم المؤلف) .
١٩. أبو الحسن علي بن محمد الحسين البزدوي فخر الإسلام ت ٤٨٢ هـ .
- أصول البزدوي (ط) . (يذكر اسم المؤلف أو لقبه دون ذكر اسم الكتاب) .

٢٠. شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد البخاري القديدي المعروف بخواهر زاده ت ٤٨٣ هـ .
- المبسوط (خ) (يصرح بلقبه أو شهرته ، وذكر اسم الكتاب منسوباً لمؤلفه في موضع واحد) .
٢١. شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت في حدود ٤٩٠ هـ .
- المبسوط (ط) . (تارة يصرح باسم الكتاب ، وتارة باسم مؤلفه) .
٢٢. علي بن محمد بن إسماعيل بن علي الإسيبحايي السمرقندي ت ٥٣٥ هـ .
- شرح مختصر الطحاوي (خ) . (يصرح بالمؤلف دون ذكر اسم الكتاب) .
٢٣. الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري ت ٥٣٦ هـ .
- الوقعات الحسامية (خ) .
٢٤. نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي ت ٥٣٧ هـ .
- المنظومة في الخلافات (خ) . (يصرح باسم المنظومة) .
٢٥. أبو الفتح عبد الرشيد بن أبي حنيفة نعمان ٥٤٠ هـ .
- الفتاوى الولوالجية (خ) . (يصرح بالكتاب تارة وبمؤلفه تارة أخرى) .
٢٦. طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري ت ٥٤٢ هـ .
- خلاصة الفتاوى (خ) .
٢٧. علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي ت ٥٥٢ هـ .
- تحفة الفقهاء (ط) .
٢٨. عبد الغفار بن لقمان الكردي ت ٥٦٢ هـ .
- المفيد والمزيد (شرح التجريد) .
٢٩. رضي الدين محمد بن محمد السرخسي ت ٥٧١ هـ .
- المحيط الرضوى .
٣٠. محمد بن نشوان بن سعيد الحميري اليمني .^(١)
- خلاصة الحلوم (خ) .
٣١. أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر زين الدين العتايي ت ٥٨٦ هـ .

(١) يحتمل أنه توفي في نهاية القرن السادس ، توفي والده نشوان سنة ٥٧٣ هـ .

- فتاوى العتايي (خ) . (يصرح بالكتاب بقوله : « ا لعتابية ») ، وأحياناً يذكر الكتاب منسوباً إلى مؤلفه .
- ٣٢ . أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني ت ٥٨٧ هـ .
- بدائع الصنائع (ط) .
- ٣٣ . الحسن بن منصور بن أبي القاسم الأوزجندي الفرغاني المعروف بقاضي خان ت ٥٩٢ هـ .
- الفتاوى الخانية (فتاوى قاضي خان) (ط) . (تارة يصرح باسم الكتاب ، وتارة باسم مؤلفه) .
- ٣٤ . برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ت ٥٩٣ هـ .
- الهداية شرح بداية المبتدي (ط) .
- التحنيس والمزيد وهو لأهل الفتوى غير عتيد (خ) .
- مجموع مختارات النوازل (خ) .
- ٣٥ . جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي ت ٥٩٣ هـ ، وقيل ٦٠٠ هـ .
- الحاوي القدسي في الفروع (خ) .
- ٣٦ . أبو حفص عمر بن محمد بن عمر شرف الأئمة العقيلي البخاري ت ٥٩٦ هـ .
- منهاج الفتاوى (خ) . (يذكر اسم المؤلف) .
- ٣٧ . أبو الحسن علي بن أحمد بن مكّي حسام الدين الرازي ت ٥٩٨ هـ ، وقيل ٥٩٣ هـ .
- تكملة القدوري (خ) . (ذكره منسوباً لمؤلفه) .
- ٣٨ . أبو العباس ظهر الدين أحمد بن إسماعيل بن التمرتاشي الخوارزمي ت ٦١٠ هـ .
- شرح الجامع الصغير (خ) . (يصرح المؤلف بالكتاب منسوباً إلى مؤلفه) .
- فتاوى التمرتاشي (خ) . (يذكر اسم المؤلف) .
- ٣٩ . أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي ت ٦١٠ هـ .
- المغرب في ترتيب المغرب (ط) .
- ٤٠ . برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري ت ٦١٦ هـ .
- المحيط البرهاني (خ) .

- الذخيرة (خ) .
- ٤١. أبو محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي صدر الأفاضل ت ٦١٧ هـ .
- ٤٢. ظاهر الدين بن محمد بن أحمد البخاري ت ٦١٩ هـ .
- الفتاوى الظهيرية (خ) .
- ٤٣. قاسم بن يوسف المدني ت ٦٥٦ هـ .
- النافع في الفروع (خ) .
- ٤٤. أبو الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزيني ت ٦٥٨ هـ .
- المجتبى شرح مختصر القدوري (خ) . (تارة يصرح باسم الكتاب وتارة باسم مؤلفه) .
- قنية المنية لتتميم الغنية (خ) . (تارة يصرح باسم الكتاب وتارة باسم مؤلفه)
- ٤٥. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطي المالكي ت ٦٧١ هـ .
- التذكرة (ط) .
- ٤٦. برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله ت في حدود ٦٧٣ هـ .
- وقاية الرواية في مسائل الهداية (ط) . (يصرح باسم المؤلف) .
- ٤٧. أبو الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود مودود الموصل ت ٦٨٣ هـ .
- المختار في فروع الحنفية (ط) .
- الاختيار لتعليل المختار (ط) .
- ٤٨. جلال الدين عمر بن محمد بن عمر الحيازي ت ٦٩١ هـ .
- حواشي الحيازي على الهداية (خ) .
- ٤٩. مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب الساعاتي ت ٦٩٤ هـ .
- مجمع البحرين وملتقى النهرين (خ) .
- شرح المجمع (خ) . (يصرح باسم الكتاب تارة ، وباسم مؤلفه تارة) .
- ٥٠. أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي ت ٧١٠ هـ .
- الكافي شرح الوافي (خ) .
- المستقصى (خ) .
- المصفى (خ) .
- كشف الأسرار (ط) . (يصرح باسم المؤلف) .
- عمدة العقائد (خ) .

٥١. حسام الدين حسين بن علي الصغناقي ت ٧١٠ هـ .
- النهاية في شرح الهداية (خ) .
٥٢. أبو العباس أحمد بن إبراهيم شمس الدين السروجي ت ٧١٠ هـ ، وقيل ٧٠١ هـ .
- الغاية في شرح الهداية (خ) . (ذكره منسوباً لمؤلفه) .
٥٣. عبد العزيز بن أحمد البخاري ت ٧٣٠ هـ .
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (ط) .
٥٤. أبو حفص تاج الدين عمر بن علي بن سالم اللحمي الشهير بابن الفاكهازي المالكي ت ٧٣١ هـ ، وقيل ٧٣٤ هـ .
- التحرير والتجوير في شرح رسالة أبي زيد القيرواني (خ) . (صرح باسم شرح الرسالة منسوباً لمؤلفه) .
٥٥. عيسى بن محمد بن اينانج القرشهرى .
- المبتغى في فروع الحنفية (خ) أتمه سنة ٧٣٤ هـ .
٥٦. أبو عمر فخر الدين عثمان بن علي بن محجن الزيلعي ت ٧٤٣ هـ .
- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق (ط) . (ويطلق عليه الشرح وعلى مؤلفه الشارح) .
٥٧. عبيد الله بن مسعود المحبوبي ، المعروف بصدر الشريعة ت ٧٤٧ هـ .
- التوضيح في حل غوامض التنقيح (ط) . (يصرح بلقب صدر الشريعة) .
٥٨. قوام الدين محمد بن محمد الكاكي البخاري ت ٧٤٩ هـ .
- معراج الدراية إلى شرح الهداية (خ) .
٥٩. يوسف بن أبي سعيد السجستاني ت ٧٥٠ هـ .
- منية المفتي (تلخيص الوقعات) (خ) .
٦٠. قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الإتقاني ت ٧٥٨ هـ .
- غاية البيان ونادرة الأقران (خ) . (تارة يصرح باسم الكتاب ، وتارة باسم مؤلفه) .
٦١. نجم الدين إبراهيم بن علي بن محمد الطرسوسي ت ٧٥٨ هـ .
- أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل (الفتاوى الطرسوسية) (ط) . (صرح بالمؤلف ، ذكره مرة واحدة) .
٦٢. أمين الدين أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي ت ٨٦٨ هـ .
- عقد القلائد في حل قيد الشرائد (خ) . (صرح باسم مؤلفه) .

٦٣. بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي ت ٧٦٩ هـ ، أو رشيد الدين أبو عبد الله محمود ابن رمضان الرومي ت ٧٦٩ هـ .
- النبايع في معرفة الأصول والتفاريع (خ) .
٦٤. أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرقي ت ٧٨٦ هـ .
- العناية شرح الهداية (ط) .
٦٥. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي ت ٧٩٢ هـ .
- التلويح على التوضيح (ط) .
- شرح المقاصد (ط) .
٦٦. عالم بن علاء الحنفي ت ٨٠٠ هـ .
- الفتاوى التتار خانية (ط) .
٦٧. أبو بكر بن علي الحدادي العبادي ت في حدود سنة ٨٠٠ هـ .
- السراج الوهاج الموضح لكل طالب (خ) . (تارة يصرح باسم الكتاب ، وتارة باسم مؤلفه) .
٦٨. حافظ الدين محمد بن محمد الكردي البرازي ت ٨٢٧ هـ .
- الفتاوى البرازية (ط) .
٦٩. سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن فارس الكنتاني المعروف بقارئ الهداية ت ٨٢٩ هـ .
- فتاوى قارئ الهداية (ط) .
٧٠. يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي القادوري ت ٨٣٢ هـ .
- جامع المضمرات والمشكلات (خ)
٧١. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ .
- بذل الماعون في فضل الطاعون (ط) . (ذكر اسم المؤلف) .
٧٢. محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني ت ٨٥٥ هـ .
- البناية شرح الهداية (ط) .
- رمز الحقائق شرح كثر الدقائق (ط) . (يذكر اسم مؤلفه) .
٧٣. محمد بن عبد الواحد السيواسي الشهير بابن الهمام ت ٨٦١ هـ .
- فتح القدير للعاجز الفقير (ط) .

- التحرير في أصول الفقه (ط) .
- المسامرة أصول الدين (ط) .
- ٧٤. أبو العدل قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله السُودوني الجمالي ت ٨٧٩ هـ .
- الفتاوى القاسمية (خ) . (يصرح باسم المؤلف) .
- رسائل (خ) . (يصرح باسم رسالة) .
- الترجيح والتصحيح على مختصر القُدوري (خ) .
- ٧٥. أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد الحلبي الشهير بابن أمير حاج ت ٨٧٩ هـ .
- حلية المتجلي وبغية المهتدي (خ) . (يصرح تارة باسم الكتاب بقوله : " شرح المنية " وتارة بنسبته الحلبي ، وتارة بشهرته ابن أمير) .
- ٧٦. محمد بن فرامُوز بن خواجه علي الشهير بملاخسرو ت ٨٨٥ هـ .
- درر الحكام شرح غرر الأحكام (ط) . (يصرح باسم مؤلفه ملاخسرو) .
- ٧٧. المولى عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الكرمانى المعروف بابن ملك ت ٨٨٥ هـ ، وقيل ٨٠١ هـ .
- شرح مجمع البحرين (خ) . (يصرح باسم مؤلفه) .
- ٧٨. المولى يعقوب باشا بن المولى خضر بك بن جلال الدين ت ٨٩١ هـ .
- حاشية على النقاية (خ) . (يصرح باسم مؤلفه) .
- ٧٩. عبد البر بن محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي ت ٩٢١ هـ .
- تفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد (خ) .
- الذخائر الأشرفية في الألغاز الخفية (ط) . (يذكره بألغاز ابن الشحنة) .
- ٨٠. أحمد بن سليمان شمس الدين الشهير بابن كمال باشا ت ٩٤٠ هـ .
- الإيضاح شرح الإصلاح (خ) . (يذكر اسم الكتاب تارة ، واسم المؤلف تارة) .
- مجموعة رسائل " أو تعليقة على الغرر والدر " (خ) . يقول : (ابن الكمال في رسالته . (
- ٨١. سعد الله بن عيسى الشهير بسعدي جلبي ت ٩٤٥ هـ .
- الحواشي السعدية (ط) .
- ٨٢. محمد بن عبد الله معين الدين الهروي المعروف بملامسكين ت ٩٥٤ هـ .
- شرح الكثر (ط) . (يذكر مؤلفه بقوله : " في مسكين ") .

٨٣. زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي ت ٩٧٠ هـ .
- البحر الرائق شرح كثر الدقائق (ط) .
٨٤. سراج الدين الأوشي .
- الفتاوى السراجية (ط) .
٨٥. أبو علي الدقاق الرازي .
٨٦. بديع بن منصور القاضي القزويني (بديع الدين) .^(١)

(١) تاريخ وفاته غير معروف ؛ لذا وضعته في آخر قائمة المصادر .

المبحث السادس

تقويم الكتاب

أولاً : محاسن الكتاب :

١. الناظر في الكتاب لابد أن يلمح منذ أول وهلة نوعية وأصالة مصادر المؤلف التي تمتد من المتقدمين الأوائل إلى المتأخرين .
وأصناف المصادر من متون و شروح وفتاوى . مما أكسب الكتاب ميزة أصالة مصادره من ناحية ، وتنوعها من ناحية أخرى .
٢. أسلوب الكتاب في الجملة رصين قوي ، فائق في حسن سبك العبارات ، مع إيجازها واختصارها واختزالها للمعاني الكثيرة . كما نجد في ثنايا هذا الأسلوب اللقطة اللطيفة و الإشارات البديعة ، والمعاني الملغزة ، وهذه ميزة قلما نجدها في صناعة الفقه .
٣. روح المؤلف المهيمنة المتحلية في بروز شخصيته في مجموع كتابه فهو ليس شارحاً للكتر أو ناقلاً عن الغير فحسب ، وإنما نجد مناقشاته الشرية ، و آراءه وتعليقاته القوية ، وتعقيباته النافعة .
٤. التنوع الفريد في الموضوعات والاستطراد في العلوم المختلفة أكسب الكتاب مذاقاً خاصاً وروافد صغيرة في عرض النهر الكبير تحمل حواشيه بفوائد جمة ، وعلوم غزيرة .

ثانياً : المآخذ على الكتاب :

١. طابع الاختصار والإيجاز الذي وسم هذا الكتاب أضعف الاستفادة منه حيناً ، وحيناً يستعصي على الفهم مما تلح الحاجة للرجوع إلى غيره من مصنفات المذهب لمعرفة مراميه وفهم مقصده .
٢. عدم ذكر النصوص الشرعية كاملة في غالب الأمر والاكتفاء بالإشارة إليها ، أو برويها بالمعنى . و أحياناً يورد روايات ضعيفة وهي قليلة جداً .
٣. ذكر المصادر مجردة دون نسبتها لمؤلفيها ، و ذكر العلم أو نسبته دون تحديده يوقع كثير من الالتباس خاصة أن أسماء الأعلام ونسبها يشترك فيها كثير من علماء

- الحنفية ، وكذلك أسماء الكتب فمثلاً المحيط ففي المذهب عدة محيطات ، أو التحنيس كذلك في المذهب عدة تحانيس مما يقع الإيهام ويصعب التحديد .
- ٤ . . خلو بعض الأقوال التي يوردها المؤلف من النسبة إلى أصحابها والاكتفاء بقوله مثلاً : قال : الشافعية ، أو كذا قالوا .
- ٥ . . التصرف الكبير في النقول إلى الحد الذي يؤدي إلغاز المعنى فلا يفهم المراد منه .
- ٦ . . نادراً ما يتطرق إلى المذاهب الأخرى ومقارنتها بأراء المذهب كما هي عادة الشراح غالباً .
- ٧ . . في مواضع كثيرة من الكتاب ينقل عن غيره نصوصاً دون أن يشير إليها ولعل أكثر الكتب نقل عنها ولم يشر إليها فتح التقدير حتى أنه نقل مقاطع كبيرة دون أن يشير إليها .
- ولا أبالغ إذا قلت أنه اعتمد على فتح التقدير اعتماداً كبيراً متصرفاً في الغالب فيما ينقل عنه .
- ٨ . . في مواقع قليلة جداً نسب أقوالاً إلى أصحابها ولم يكن دقيقاً في النسبة .

المبحث السابع

مقارنة بين النهر الفائق والبحر الرائق

لعل أبرز الفروقات هي :

١. النهر الفائق في غالبه شرح ممزوج ، أما البحر فشرح تفسيري يأتي بمقطع تام من متن الكثر ثم بشرحه وهكذا .
٢. البحر ينقل نقلاً حرفياً ، حتى النصوص التي يوردها بالمعنى قريبة من النص الأصلي ، أما النهر فنادرأ جداً ما ينقل نقلاً حرفياً ، بل الاختصار الشديد هي السمة البارزة في نقله .
٣. البحر أكثر تفصيلاً وتوضيحاً واسترسالاً فالعبارات عنده تامة إلا أن النهر أكثر تنقيحاً للمسائل .
٤. البحر أكثر نقلاً من النهر ، فعند النظر في المسائل نجد البحر ينقل نصوصاً عديدة ، أما في النهر فيكتفي بقول أو قولين .
- كما أن البحر يبين مصادر القول كأن يقول : في الخلاصة والغاية والسراج . أما في النهر فيقول : كما في الخلاصة وغيره .
٥. النهر في الغالب يأتي بتمهيد أوسع من البحر للباب وهذه ميزة يتميز بها عن البحر .

القسم الثاني :

التحقيق

وصف النص الخطية

منهج التحقيق

النص المدقق

الخاتمة

المصادر

القسم الثاني التحقيق

• وصف النسخ الخطية :

عُثِرَ على عشر نسخ من مخطوط النهر الفائق ، وبعد النظر فيها وتفحصها اخترت منها ست نسخ قمت بمقابلتها .

النسخة الأولى (أ) :

- مكتبة الحرم المكي الشريف .
- رقم المخطوط : (٢١٩١) فقه حنفي .
- عدد لوحاتها في الجزء المحقق : (٣٠) لوحة .
- عدد الأسطر : ٣٤ .
- عدد الكلمات : تقريباً ١٨ كلمة في كل سطر .
- وصفها : كاملة ، خط معتاد جميل ، قليلة السقط والتحريف ، كتبت على منوال واحد ، خالية من التعليقات ، وهي من وقف محمد عبد الحق .
- لم يعرف الناسخ ولا تاريخ النسخ .

النسخة الثانية (ب) :

- نسخة مصورة من مكتبة الأزهر برقم (٢١٠٩) ، ضمن مخطوطات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى رقم (٢٧٧) .
- عدد لوحاتها في الجزء المحقق : (٧١) لوحة .
- عدد الأسطر : ٢٣ .
- عدد الكلمات : ١٠ كلمات في كل سطر تقريباً .
- وصفها : الخط واضح ، جيد ، سقط منها لوحتان من الجزء الخاص بي توجد بها تعليقات كثيرة أغلبها نقول عن شروح الهداية ، والبحر وغيرهم ، وتوجد عناوين جانبية باسم مطلب .
- من وقف عبد القادر الرفاعي سنة ١٣٢١ هـ .

- وهي نسخة غير مرقمة وقد قمت بترقيم الجزء المحقق الخاص بي من باب أدراك الفريضة إلى نهاية كتاب الصلاة ابتداء برقم واحد إلى رقم ٧١ .

النسخة الثالثة (ج) :

- مكتبة عبد الله بن عباس بالطائف فقه حنفي .
- رقم المخطوط : (١٩٨) .
- عدد لوحاتها في الجزء المحقق : (٣٨) .
- عدد الأسطر : (٣٣) .
- عدد الكلمات : (١٦) كلمة تقريباً .
- وصفها : نسخة كاملة ، واضحة الخط ، قليلة السقط ، عليها تعليقات قليلة جداً وعناوين جانبية باسم مطلب ، وقد صدرت بفهرس كامل لأبواب الكتاب .
- وهي من وقف محمد بن عثمان قاري .
- الناسخ : إبراهيم بن جوزنجي بن المرحوم علي كدخي شاهين أحمد أغا ، وذلك في يوم الأحد ٢٠ شوال سنة ١٠٩٧ هـ .

النسخة الرابعة (د) :

- نسخة مصورة من مكتبة راغب باشا باستانبول في تركيا .
- رقم المخطوط : (٥٢١) .
- عدد لوحاتها في الجزء المحقق : (٤٣) .
- عدد الأسطر : (٢٧) .
- عدد الكلمات (١٤) كلمة في كل سطر تقريباً .
- وصفها : نسخة كاملة ، الخط واضح وجميل جداً ، قلية السقط ، خالية من التعليقات .

النسخة الخامسة (هـ) :

- نسخة مصورة من مكتبة كوبرلي باستانبول في تركيا .
- رقم المخطوط : (٥٨٣) .
- عدد لوحاتها في الجزء المحقق : (٣٤) .
- عدد الأسطر : (٣٣) .

- عدد الكلمات : (١٦) كلمة في كل سطر تقريباً .
- وصفها : نسخة كاملة ، الخط واضح وكتب على منوال واحد ، قليلة السقط ، خالية من التعليقات .

النسخة السادسة (و) :

- نسخة مصورة من مكتبة كوبرلي باستانبول في تركيا .
- رقم المخطوط : (٥٨٤) .
- عدد لوحاتها في الجزء المحقق : (٣٤) .
- عدد الأسطر : (٣٥) .
- عدد الكلمات : (١٥) كلمة في كل سطر تقريباً .
- وصفها : كاملة ، قليلة السقط ، الخط واضح كتب على منوال واحد ، خالية من التعليقات .
- وهي من وقف الوزير أبي العباس أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد .
- التاريخ غير واضح .

• نماذج من نسخ المخطوط :

١٠٠٠
 في الموضع
 خلاف جوار الحضر
 معوق ابن الله
 عفو الله وكرامته
 والى كرامته
 والى كرامته

— 10 —

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
أداة للتقوى والهدى
والنور والرحمة
والهدى إلى صراط مستقيم
والحمد لله الذي جعل القرآن
أداة للتقوى والهدى
والنور والرحمة
والهدى إلى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

1000

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨

٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢
 ٢٢٠٣
 ٢٢٠٤
 ٢٢٠٥
 ٢٢٠٦
 ٢٢٠٧
 ٢٢٠٨
 ٢٢٠٩
 ٢٢١٠
 ٢٢١١
 ٢٢١٢
 ٢٢١٣
 ٢٢١٤
 ٢٢١٥
 ٢٢١٦
 ٢٢١٧
 ٢٢١٨
 ٢٢١٩
 ٢٢٢٠
 ٢٢٢١
 ٢٢٢٢
 ٢٢٢٣
 ٢٢٢٤
 ٢٢٢٥
 ٢٢٢٦
 ٢٢٢٧
 ٢٢٢٨
 ٢٢٢٩
 ٢٢٣٠
 ٢٢٣١
 ٢٢٣٢
 ٢٢٣٣
 ٢٢٣٤
 ٢٢٣٥
 ٢٢٣٦
 ٢٢٣٧
 ٢٢٣٨
 ٢٢٣٩
 ٢٢٤٠
 ٢٢٤١
 ٢٢٤٢
 ٢٢٤٣
 ٢٢٤٤
 ٢٢٤٥
 ٢٢٤٦
 ٢٢٤٧
 ٢٢٤٨
 ٢٢٤٩
 ٢٢٥٠
 ٢٢٥١
 ٢٢٥٢
 ٢٢٥٣
 ٢٢٥٤
 ٢٢٥٥
 ٢٢٥٦
 ٢٢٥٧
 ٢٢٥٨
 ٢٢٥٩
 ٢٢٦٠
 ٢٢٦١
 ٢٢٦٢
 ٢٢٦٣
 ٢٢٦٤
 ٢٢٦٥
 ٢٢٦٦
 ٢٢٦٧
 ٢٢٦٨
 ٢٢٦٩
 ٢٢٧٠
 ٢٢٧١
 ٢٢٧٢
 ٢٢٧٣
 ٢٢٧٤
 ٢٢٧٥
 ٢٢٧٦
 ٢٢٧٧
 ٢٢٧٨
 ٢٢٧٩
 ٢٢٨٠
 ٢٢٨١
 ٢٢٨٢
 ٢٢٨٣
 ٢٢٨٤
 ٢٢٨٥
 ٢٢٨٦
 ٢٢٨٧
 ٢٢٨٨
 ٢٢٨٩
 ٢٢٩٠
 ٢٢٩١
 ٢٢٩٢
 ٢٢٩٣
 ٢٢٩٤
 ٢٢٩٥
 ٢٢٩٦
 ٢٢٩٧
 ٢٢٩٨
 ٢٢٩٩
 ٢٣٠٠
 ٢٣٠١
 ٢٣٠٢
 ٢٣٠٣
 ٢٣٠٤
 ٢٣٠٥
 ٢٣٠٦
 ٢٣٠٧
 ٢٣٠٨
 ٢٣٠٩
 ٢٣١٠
 ٢٣١١
 ٢٣١٢
 ٢٣١٣
 ٢٣١٤

[illegible][illegible]

[illegible]

7

المناجيع والاسرار
بسم الله الرحمن الرحيم

● منهج التحقيق :

أولاً : في تحرير النص :

١. لم أجد من بين نسخ المخطوط ما تستحق أن تكون أصلاً ؛ لذا عمدت إلى مقابلة النسخ مع بعضها بطريقة النص المختار ، مثبتة في النص ما ترجح لدي بأنه الصواب أو الأصوب ، وأشار إلى الفروق الأخرى في الهامش .
٢. وضع النص حسب قواعد الرسم الإملائي الحديث ، مع وضع النقط والفواصل وغير ذلك .

٣. فك رموز الكتاب ، وكتابتها بحروفها ، مثل إلخ إلى آخره ، ولا أشير إليها .

٤. تمييز المتن عن الشرح^(١) ، ووضعه بين قوسين بخط مختلف .

٥. تنظيم النص إلى فقرات بقصد الترتيب وتسلسل الأفكار وإراحة القارئ .

٦. ضبط ما يحتاج إلى ضبطه من النص للتمكن من قراءته بطريقة صحيحة .

٧. استخدام الرموز ، وهي :

﴿ 》 قوسان مزهران حول الآيات الكريمة . { } قوسان مربعان حول متن كثر الدقائق .

(()) قوسان مزدوجان صغيران على السطر حول الحديث ، أو الأثر ، أو ما في معناهما .

” “ قوسان مزدوجان صغيران في أعلى السطر ؛ للإحاطة بأسماء الكتب ، وبعض الأقوال لفصلها عن ثانيا الكلام ، ونحو ذلك .

() قوسان كبيران لتوضيح الفروق إذا كانت أكثر من كلمة ، وتوضيح السقط في النسخ .

واستخدمت بعض الرموز اضطراراً ؛ وذلك إذا تصادف وجود سقط متداخل في نسختين أو أكثر في نفس الموضع ، فأضع السقط الأول بين قوسين كبيرين () ، والثاني بين خطين مائلين / / ، والثالث بين قوسين كبيرين مزدوجين (()) .

٨. لا أضع أقواساً إذا كانت الفروقات كلمة واحدة وإنما أضع بجانبها رقماً وأشار إلى الفرق في الهامش .

٩. في توثيق الأقوال والآراء أضع الرقم في نهاية القول ، لفصل القول عن كلام الشارح .

(١) لصعوبة تمييز المتن عن الشرح وذلك لاضطراره في نسخ المخطوط اعتمدت على نسختين من مخطوط كثر الدقائق ، ونسخة مطبوعة منه ، بالإضافة إلى شروح الكثر المطبوعة .

١٠. أشير إلى جميع الفروقات ولا أتجاوز أي فرق مهما بلغ تحريفه ، إلا المشطوب لا أعتبره فرقاً ولا أشير إليه .

١١. لربط الكتاب المحقق بأصله المخطوط أضع رقماً عند نهاية الوجه الأول (أ) وعند نهاية الوجه الثاني (ب) وأذكر كلمة نهاية ثم رقم اللوحة ووجهها ثم رمز المخطوط ، هكذا مثلاً : نهاية (ل ٨٣/ب) ز .

ثانياً : في تيسير النص :

١. عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع أرقامها ، وإن كانت ناقصة أكملها في الهامش .
٢. تخريج الأحاديث والآثار بإيراد رواياتها ونصوصها ، من الكتب الستة ، وأكتفي أحياناً بإيراد بعضها والعزو إلى البقية خاصة إذا كان الحديث طويلاً أو رواياته كثيرة ، وأحياناً أزيد على الكتب الستة ، وإذا لم يرد الحديث أو الأثر في هذه الكتب انتقلت إلى غيرها من كتب السنة ، ولا يفوتني أن أنقل حكم الأئمة على الحديث إن وجد .^(١)
٣. بيان المعاني اللغوية الغريبة .
٤. تعريف المصطلحات الفقهية والأصولية ونحوها حسب ما يقتضيه المقام من البسط أو الإيجاز .
٥. ترجمة الأعلام المذكورين في النص ، ماعدا أعلام الأنبياء والملائكة عليهم السلام ، مبينة ما أمكن : اسمه ونسبه وكنيته ونسبته ولقبه وشهرته وتاريخ ولادته ووفاته ومكانهما ، وبعض من مصنفاته وشيوخه وتلاميذه ، وغير ذلك فيما كان له أهمية .
٦. توثيق نسبة النصوص والنقول ما استطعت ، وما لم استطع وهو قليل تركته دون الإشارة إليه ، وذلك بأن أشير في الهامش إلى اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة أو الصفحة إن لم يكن أجزاء ، وإذا كان المصدر مخطوطاً بينت ذلك بأن أضع بعد اسم المصدر كلمة مخطوط . مع بيان رقم اللوحة ووجهها أ ، ب ، أو رقم الصفحة إن كانت اللوحة مرقماً ووجهها . أما إذا كانت عبارة المصدر مختلفة ، أو فيها زيادة ، أو هي أوضح بكثير من عبارة المصنف فإني أنقلها في الهامش تصحيحاً ، أو تفسيراً لعبارة المصنف إذا كانت مبهمة أو موجزة استغناءً عن تفسيرها من مصادر أخرى .
٧. تحرير بعض المسائل الفقهية وغيرها ببيان الأقوال وأهم الأدلة بإيجاز والترجيح إن أمكن .

(١) والقصد من إيراد النصوص : لأن المؤلف أوردتها إما ناقصة أو حكاية ، أو باختلاف في اللفظ ، أو اكتفى بالإشارة إليها ، فأيرادها توثيقاً لنص الحديث والأثر .

٨. توثيق القواعد الفقهية والأصولية ما أمكن ذلك .
٩. توضيح الإجماعات ما أمكن ذلك على الوجه التالي : إن وجدت من نقل أو حكي الإجماع من مصادر الفقه المختلفة عزوت إلى المصادر ، وإن لم أجد حررت المسألة بالقدر الذي يوضح نوع الإجماع لإفادة القارئ فحسب .^(١)
١٠. بيان الإحالات والإشارات والضمائر ما أمكن ذلك .

ثالثاً : الأسلوب الفني (الشكلي) المتبع :

١. اعتمد في توثيق المصادر توثيقاً مختصراً بذكر اسم الكتاب مختصراً والجزء والصفحة ، سواء أكان عند أول ذكره أم لا .
٢. في تحرير المسائل أو في وضع التعليقات وغير ذلك لا أوثق لكل جزئية ، وإنما أجمع المراجع في نهاية المسألة .
٣. إذا تكرر العلم لا أشير إليه في الهامش بأنه سبق ترجمته سواء تكرر باسمه أو بكنيته أو شهرته ، اكتفاءً بفهرس الأعلام الذي يبين الصفحات التي تكرر فيها العلم .
٤. إذا وردت أسماء أعلام في قسم الدراسة وورد ذكرها في الكتاب المحقق أترجم لها في مواضعها من الكتاب لأنه الأصل ، وأكتفي في قسم الدراسة بالإشارة إلى تاريخ الولادة وتاريخ الوفاة .

(١) هذا إذا تبين لي أنه إجماع العلماء ، أما إذا كان إجماع منهي تركته دون إلى الإشارة إليه .

النص المصدق

باب إدراك
الفريضة

بَابُ (١) إدراك القريضة (٢)(٣)

لَمَّا فُورَغَ مِنْ (٤) بَيَانِ الْفَرَائِضِ (٥)، وَالْوَاجِبَاتِ (٦)، وَالتَّوَائِلِ (٧) (٨)، شَرَعَ فِي الْأَدَاءِ الْكَامِلِ (٩)، وَهُوَ الْأَدَاءُ بِالْجَمَاعَةِ، كَذَا فِي «الْعَيَاةِ» (١٠) «وَالْعَايَةِ» (١١) (١٢).

(١) الباب في اللغة : الصنف ، وفي إطلاق المصنفين : مجموعة من الأحكام مجتمعة موضوع واحد . معجم لغة الفقهاء (٨١) . أو مسائل معدودة من جنس واحد ، أو نوع واحد ، أو صنف واحد . كشاف اصطلاحات الفنون (١٠٩/١) .

(٢) الإدراك : يطلق في اللغة ويراد به التَّحْقُوقُ ، يقال : مشى حتى أدركه ، وعاش حتى أدرك زمانه ، وأدركه بصره أي رآه ، وأدرك الغلام وأدرك الثمر أي بلغ . انظر : مادة (درك) ، مختار الصحاح (٢٠٣) ، لسان العرب (٤١٩/١٠ ، ٤٢٠) .
القريضة : اسم لكل ما يُفرض على المكلف . المغرب في ترتيب المغرب (١٩٨) . والمراد هنا الصلاة المفروضة .

للإدراك استعمالات فقهية متعددة ، مثل إدراك الجمعة ، وإدراك الوقوف بعرفة ، وإدراك الصيد حياً ... ، والمراد به هنا إدراك القريضة ؛ وذلك بالتحقق بها وإتمامها على الوجه الأكمل لتحصيل أجرها كاملاً .

(٣) في (أ) : « (الفرائض) » .

(٤) في (ح) : « (عن) » .

(٥) الفرائض : جمع فريضة ، وهي في اللغة : التقدير والقطع ، واصطلاحاً : ما ثبت بدليل قطعي الثبوت ، وقطعي الدلالة ، حيث لا شبهة فيه ، ويكثر جاحده ، ويُعَذَّبُ تاركه . التعريفات الفقهية (٤١٠) .

(٦) الواجب لغة : من وجَّبه الشيء يجب وجوباً ، لزماً ، واستَوْجَبَهُ اسْتَحَقَّهُ . انظر : مادة (وجب) ، مختار الصحاح (٧٠٩) ؛ لسان العرب (٧٩٣/١) . والسقوط : قال تعالى ﴿ فَإِذَا وَجِّبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [سورة الحج ، الآية (٣٦)] ، أي سقطت . انظر : التعريفات (٢٤٥) . واصطلاحاً : ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة ، لكونه ظني الدلالة ، أو ظني الثبوت . وحكمه : أنه يثاب بفعله ويعاقب بتركه لولا العذر ، حتى يُضَلَّلَ جاحده ولا يُكْتَفَرُ به . التعريفات الفقهية ، ضمنية قواعد الفقه (٥٣٩) .

(٧) « (والتوائف) » : زيادة من (ب ، ج) .

(٨) التوائف : جمع تَفَلُّ ، وهو اسم لما شَرَعَ زيادة على الفرائض ، والواجبات ، وهو المسمى بالمندوب والمستحب والتطوع .
التعريفات الفقهية ، ضمنية مجموعة قواعد الفقه (٥٣٢) .

(٩) الأداء نوعان : أداء محض : وهو ما لا يكون فيه شبه بالقضاء بوجه من الوجود ، لا من حيث تغير الوقت ، ولا من حيث التزامه ، وهو نوعان : - أداء كامل : وهو ما يؤدي بكل أوصافه المشروعة من الواجبات والسنن والتلويحات ؛ كأداء الصلاة المكتوبة بجماعة ، ولأن الصلاة ما شرعت إلا بجماعة . - أداء قاصر : وهو ما يؤدي غير مستجمع لأوصافه المشروعة ؛ كالأداء من المنفرد ، والمسبوق . أداء غير محض : وهو الأداء شبه بالقضاء لقوات ؛ كقضاء اللاحق .

انظر : أصول السرخسي (٤٨/١) ؛ المغني في أصول الفقه (٥٤) ؛ التلويح (١٦٦/١) ؛ شرح نور الأنوار (٧٠/١ ، ٧١) ؛ نسمات الأسحار (٣٨ ، ٣٩) .

(١٠) انظر : العاية (٤٧٠/١) .

(١١) « (العاية) » ليست في (ج) .

(١٢) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١/٢٨٨) ؛ ورقم (٨٤٠/١) (ل ٩٦/ب) .

وَهُوَ ^(١) أَوَّلَى مِمَّا فِي «الذَّرَائِعِ» ^(٢) ، «وَفَتَحَ الْقَدِيرُ» : مِنْ أَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلُ شَتَّى ^(٣) ، تَعَلَّقُ بِالْفَرَاغِ فِي الْأَدَاءِ الْكَامِلِ . ^(٤) ^(٥) وَكُلُّهُ مِنْ ^(٦) «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ^(٧) .

إِذْ عَادَتْهُمْ أَهْلُهُمْ ^(٨) لَا يُبَيِّنُونَ لَهَا يَابًا ، بَلْ ^(٩) يُتْرَجِّمُونَ عَنْهَا بِشَيْءٍ ، أَوْ مُتَفَرِّقَةٍ ، (أَوْ مُتَوَرِّدَةٍ) ^(١٠) ، فَكَانَ هَذَا هُوَ الدَّاعِي لِتُعَدُّلِهِ فِي «الْعِنَايَةِ» وَغَيْرِهَا ^(١١) إِلَى ^(١٢) مَا مَرَّ ^(١٣) .

{ صَلَّيْ رُكْعَةً } : أَرَادَ شَرَعَ فِي الظُّهْرِ وَصَلَى رُكْعَةً ، كَذَا فِي «الْبَيَانَةِ» ^(١٤) . ^(١٥) وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : «صَلَّى» ^(١٦) . قَالَ فِي «الْبَحْرِ» : وَلَوْ قَالَ : قِيدَ أَوَّلِ الظُّهْرِ بِسَجْدَةٍ لَكَانَ أَوَّلَى . ^(١٧) وَلَا يَحْفَى تَضَمُّنَ ^(١٨) كَلَامِهِ لَلَّذَلِكَ ^(١٩) .

(١) فِي (د) : ((وَهَذَا)) .

(٢) انظر : منحة الخالق على البحر (١٢٣/١) .

(٣) أي من أبواب مختلفة ، أو من أصناف متخالفة . كشف اصطلاحات الفنون (١٠٩/١) .

(٤) انظر : فتح القدير (٤٧٠/١) .

(٥) قال ابن عابدين فِي «رد المختار» (٤٧٧/١) : ((وهو في الحقيقة تنصيص لباب الإمامة ؛ ولذا ذكره صاحب «الهداية» فِي كتابه » مختارات التوازل » عقبه ، وترجمه بفصل : إدراك الجماعة وفضيلتها)) .

(٦) فِي (د) : ((فِي)) .

(٧) أي أَنَّ كُلَّ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ هِيَ مَسَائِلُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ . انظر : الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير ، (٨٩ - ٩١) .

(٨) ((أَقِيم)) لَيْسَتْ فِي (ج ، د) .

(٩) ((بَلْ)) لَيْسَتْ فِي (أ) .

(١٠) ساقط فِي (هـ) .

(١١) ذَكَرَ فِي الْبَيَانَةِ (٦٧٣/٢) فِي مَنَاسِبَةِ هَذَا الْبَابِ بِالَّذِي قِيلَ : ((إِنْ الْبَابَ الْأَوَّلَ فِي النَّافِلَةِ ، وَالتَّوَائِلَ الَّتِي هِيَ إِكْمَالُ الْفَرَائِضِ ، وَهَذَا الْبَابِ فِي إِدْرَاكِ الْفَرَائِضِ الَّذِي هُوَ الْأَدَاءُ الْكَامِلُ ، وَهُوَ الْأَدَاءُ بِالْجَمَاعَةِ)) .

(١٢) فِي (د) : ((عَلَى)) .

(١٣) بَوْضِعَ بَابِ إِدْرَاكِ الْفَرَائِضِ عَلَى التَّرْتِيبِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالتَّوَائِلِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَبْوَابِ . قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي «حَاشِيَةِ مَنَحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ» (١٢٣/٢ ، ١٢٤) : ((جَعَلَهُ شُرُوعًا فِي الْأَدَاءِ الْكَامِلِ ؛ وَهُوَ الْأَدَاءُ بِالْجَمَاعَةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ بَيَانِ إِدْرَاكِ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالتَّوَائِلِ)) .

(١٤) هَاجِيَةُ (ل ٧٩/١) أ .

(١٥) عِبَارَةُ الْبَيَانَةِ (٦٧٣/٢) : ((أَرَادَ أَنَّهُ شَرَعَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَى رُكْعَةً مِنْهُ)) .

(١٦) أَي لَا حَاجَةَ إِلَى كَلِمَةِ «رُكْعَةً» بَعْدَ إِنْ قَالَ «صَلَّى» ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَضَحَّى عِنْدَ ثَمَامِ الْعِبَارَةِ : «مِنَ الظُّهْرِ فَأَقِيمَ بِتَمِّ شُعْعًا» .

(١٧) لَمْ أَحُدْ هَذَا الْقَوْلَ فِي «الْبَحْرِ» . انظر : البحر الرائق ، طبعة دار المعرفة بيروت ، وطبعة مكتبة رشيدية ، باكستان .

(١٨) فِي (و) : ((بِضَمْنِ)) .

(١٩) أَي أَنَّ الرُّكْعَةَ الْكَامِلَةَ تَتَضَمَّنُ السُّجُودَ .

{ مِنْ الظُّهْرِ } أراد (به الرباعي) ^(١) لآ خصوص الظهر ، { فَأَقِيمَ } حقيقة إقامة الشيء فعله ؛ وهذا ^(٢) أراد ، لا إذا شَرَعَ في الإقامة ولم يدخل فيها ^(٣) ، فإنه يتم ركعتين ^(٤) في هذه إجماعاً .

{ يَتِمُّ شَقْعًا } وجوباً ؛ صيانة للمؤدى عن البطلان . (وفي هَذَا تصريح بأن) ^(٥) الركعة الواحدة باطلة (لا مكروهة) ^(٦) فقط ، كما توهمه بعض حنفية العصر ، كذا في « البحر » . ^(٧) ويطلان هذا ^(٨) التوهم غني عن البيان ^(٩) .

قيد بالركعة ^(١٠) ؛ لأن مَا دَوَّعَا ، وهو مَا لم ^(١١) يقيد ^(١٢) بالسجدة يقطع في الأصح ؛ لأن القطع للإكمال لآ يعد قطعاً ^(١٣) . وبالظهر ^(١٤) ؛ لأنه لو شرع في نافلة (فاقیمت لا یقطعها لما قلنا ^(١٥)) .

وسنة ^(١٦) الظهر والجمعة نافلة ، ومن ثم قيل : يتمها أربعاً في الصَّحیح ^(١٧) (^(١٨)) ، كما في « السراج » . وقيل : يقطع على رأس الركعتين .

(١) في (ج) : ((بالرباعي)) .

(٢) في (أ) : ((وبهذا)) .

(٣) أي لم يدخل في الصلاة .

(٤) نهاية (ل ٩٤ / ب) ج .

(٥) بقباله في (د) : ((وعن هذا نرفع أن)) .

(٦) ساقط في (د) .

(٧) عبارة البحر الرائق (١٢٤ / ٢) : ((وقد صرح الكل هنا بأنه إنما يضم ركعة أخرى صيانة للمؤدى عن البطلان ، وهو صريح فيمن صلى ركعة فقط فهي باطلة لا أنها صحيحة مكروهة كما توهمه بعض حنفية عصرنا)) .

(٨) ((هذا)) ليست في (د) .

(٩) وذلك بالتصريح ببطلان الركعة الواحدة .

(١٠) في (هـ) : ((الركعة)) .

(١١) في (ج ، د) : ((لا)) .

(١٢) في (و) : ((يفيدها)) .

(١٣) لأن فيه إكمال معنى ، وهو تقويت وصف الفرضية لتحصيله بوجه أكمل ؛ كغنى المسجد للإصلاح ، وكغنى الظهر للجمعة .

انظر : فتح القدير (٤٧١ / ١) ؛ البحر الرائق (١٢٤ / ٢) .

(١٤) أي وقيد بالظهر .

(١٥) أن القطع لإكمال معنى ، ولا إكمال في النافلة .

(١٦) في (د) : ((ونية)) .

(١٧) يتمها أربعاً في الصحيح ؛ لأنها صلاة واحدة ، وليس القطع فيها للإكمال ، بل للإبطال صورة ومعنى . أخرج أبو داود في « سننه »

(٥٣ / ٢) (كتاب الطلوع (٧١) باب الأربع قبل الظهر ، رقم الحديث (١٢٧٠) عن أبي أيوب عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

- « أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيْهِنَّ تَكْلِيمٌ يُفْتَحُ عَنْهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ » . وأخرجه أحمد في « مسنده » (٤١٦ / ٥ ، ٤١٧) بمعناه . =

قال في «الفتح» : وهو الأول ؛ لأنه متسكن ^(٣) من قضائها بعد الفرض ، ولا يُطال في التسليم على الركعتين ، فلا يفوت فرض الاستماع ^(٤) والأداء على الوجه الأكمل بلا سبب ^(٥) . ^(٦)

ومنه في «البحر» : بأن فيه إبطال وصف ^(٧) السّنة ، لا لإكمالها . ^(٨)

ولا بُدّ أن تكون الإقامة في مصلاه ، حتى لو كان يصلي في البيت فأقيمت في المسجد أو عكسه لا يقطع .

{ وَيَقْتَدِي } ؛ إحرازاً لفضيلة الجماعة ^(٩) . وفيه إيماء ^(١٠) إلى أنه ^(١١) لو تعذر إقداره ؛ كما إذا كان ^(١٢)

= وأخرج الترمذي في «سنه» (٣٨٩/٢) (٢) كتاب الصلاة (١٩٨) باب ما جاء في الأربع قبل الظهر ، رقم الحديث (٤٢٤) : عن علي - رضي الله عنه - قال : « كَانَتِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَيَتْلُو رَكْعَتَيْنِ » وقال عنه : هذا حديث حسن .

(١) ما بين القوسين سقط من متن (ب) واستدرك في الخامس .

(٢) عبارة «السراج» : « وأربعاً قبل الظهر بتسليمه واحدة ، وهن مؤكدات ... ، وإن أداهن بتسليمتين لم يكن معتداً به من السنة ... ، لأن التلّ تبع للفرض ، والفرض أربع فكذا التلّ ، ألا ترى أن الفجر لما كانت ركعتين كان تفلّه مثله ، وأما بعد الظهر شرع ركعتين نسيماً ، والجمعة أصلها أربع وبسبب الخطبة عادت إلى ركعتين فكان التلّ أربعاً على أصل القياس ... » . انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٢/ب) ؛ والجوهرة الثيرة (٩١/١) .

(٣) في (ب ، ج ، و) : « (يمكن) » .

(٤) في (أ) : « (لاستماع) » ، وفي (ج ، هـ) : « (الاستماع) » .

(٥) نهاية (ل ١/ب) ب .

(٦) عبارة فتح القدير (٤٧٢/١) : « ... والأول أوجه ؛ لأنه متسكن من قضائها ... » .

(٧) « وصف » ليست في (د) .

(٨) انظر البحر الرائق (١٢٥/٢) .

(٩) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٥٨/١) (١٠) كتاب الأذان (٣٠) باب فضل صلاة الجماعة : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً » . وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١)

(٤٥٠/٢٤٩) [٦٥٠] واستبدل «تفضل» بـ «أفضل من» . وأخرج البخاري في «صحيحه» (١٥٨/١) (١٠) كتاب الأذان (٣٠)

باب فضل صلاة الجماعة : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً » . وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٥٠/١) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٤٢) باب

فضل صلاة الجماعة ، وبيان التشديد في التخلّف عنها ، رقم الحديث [٢٤٧ - ٦٤٩] : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - : نَحْوَهُ .

(١٠) الإيماء هنا هو ما يقابل التصريح ، أي ما يفهم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . سيأتي تعريفه في باب صلاة المريض ، صفحة

(٢٤٥) .

(١١) نهاية (ل ٨٦/ب) هـ .

(١٢) في (د) : « (صلى) » .

بصلي الظهر قضاء ، فأقيمت للأداء لآ يقطع ^(١) ، كما في «الإخلاصة» ^(٢) . وبه عرف أنه ^(٣) أراد بالظهر أداءة .
وعلم مما ^(٤) ذكرنا أن القطع للإبطال لا يجوز ^(٥) إلا لعارض ؛ كأن ^(٦) نذت ^(٧) دابته ، أو فار قدرها ^(٨) ،
أو خاف ضياع درهم من ماله . ومنه ما لو كان في تأفلة ، فجيء بجنازة وخاف ^(٩) فوقها لو لم يقطعها ، (فإنه
يقطعها) ^(١٠) ؛ لإمكان قضائها ، بخلاف الجنازة .
وقد يجب كما إذا كان (لإنهاء من نحو غرق) ^(١١) أو حرق . وقالوا : لو دَعَا ^(١٢) أحد الأيوين ^(١٣) ، لآ
يجبه (في الفرض) ^(١٤) ؛ إلا أن يستغيث ، وفي النفل إن علم أنه في الصلوة فدَعَا ^(١٥) ^(١٦) لا يجبه ^(١٧) (^(١٨)) ،
وإلا أجابه .

-
- (١) في (أ) : ((تقطع)) .
(٢) عبارة «خلاصة الفتاوى» ، مخطوط رقم (١٢/يهودا) (٨٠) ؛ ورقم (٨٣٤/ H) (ل ٧٥/١) : «ولو شرع في المنذورة أو
قضاء الفوائت ثم أقيمت لا يقطع كالنفل» .
(٣) زاد في (و) : ((لو)) . ويبدو أنها سهو من الناسخ ، فالنص لا يحتاجها .
(٤) في (ج) : ((بما)) .
(٥) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُطِلُّوا أَعْيُنَكَ ﴾ سورة محمد ، الآية (٣٣) .
(٦) في (د) : ((بأن)) .
(٧) نذت : أي شردت ، يقال : نذت الإبل : نفرت وذهبت شروداً فمضت على وجهها . انظر : مادة (نذد) ، مختار الصحاح (٦٥٢) ؛ لسان العرب (٤١٩/٣ ، ٤٢٠) .
(٨) أي : يجوز للمرأة أن تقطع صلاحاً إذا فار قدرها في أثناء الطهي .
(٩) في (د) : ((أو خاف)) .
(١٠) ساقط في (د) .
(١١) يمثله في (د) : ((لنحو نجا من غرق)) ، ويمثله في (ج ، و) : ((لإنهاء من خوف غرق)) .
(١٢) في (د) : ((ادعاه)) ، وفي (هـ) : ((أدعاه)) .
(١٣) في (د) : ((أبويه)) .
(١٤) ترجيحاً لحق الله تعالى .
(١٥) في (هـ) : ((فدعاه)) وهو خطأ .
(١٦) زاد في (ج ، و) : ((إنه)) .
(١٧) ندأوه له مع علمه بأنه في الصلوة معصية ، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق . رد المختار (٤٧٨/١) .
(١٨) ما بين القوسين ساقط في (د) .

{ وَلَوْ صَلَّى ثَلَاثًا } ، بأن قيد الثالثة بِسَجْدَةٍ ، يُتِمُّ { منفرداً .

قيد بالثالثة ؛ لأنه ^(١) لو لم يقيدها ^(٢) بِمَا قَطَعَهَا قَائِماً ^(٣) تسليمة واحدة على الأصَح ، كما في «المُحِيط» وغيره .
(٤)

{ وَيَقْتَدِي } ؛ تحصيلاً لِغَضِيَّةٍ ^(٥) الجماعة { مُنْطَوَّعاً } ^(٦) في غير وقت كراهة ^(٧) .

(١) في (ب) : ((لأما)) .

(٢) في (ب) : ((يقيدنا)) .

(٣) نهاية (ل/٩١) و .

(٤) انظر : المخط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) (٦٤) ؛ ورقم (٤٥٢٨/ف) (٥٥٥/ب) . وزاد : ((لأن القعدة شرط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فإن التحلل لا يكون على رأس الركعتين وتكمية تسليمة واحدة للقطع)) . انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل/١٢٨) ب .

(٥) نهاية (ل/١٢١) د .

(٦) في (أ) : ((مفلوفا)) وهو تحريف .

(٧) الأوقات التي تكره فيها الصلاة :

- عند بزوغ الشمس إلى ارتفاعها قدر رمح أو رمحين ، وعند استواء الشمس في كبد السماء حتى تزول ، وبعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس ؛ وذلك لحديث عُقْبَةُ بْنُ غَامِرٍ الْحَمَّانِيُّ ، يَقُولُ : « ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، أَوْ أَنْ نَقْرَأَ فِيهِنَّ مَوْثِقَاتًا : حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ فَطْهَرَةٌ حَتَّى تُبِيلَ الشَّمْسُ ، وَحِينَ تَغِيْبُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى يُغْرِبَ » . صحيح مسلم (٥٦٨/١ ، ٥٦٩) (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٥١) باب الأوقات التي هي عن الصلاة فيها ، رقم الحديث [٣٩٣ - (٨٣١)] . وأخرجه الترمذي في «سننه» (٣٤٩/٣) (٨) كتاب الجنائز (٤١) باب ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وعند غروبها ، رقم الحديث (١٠٣٠) . ولم يذكر بعد كلمة قيل : كلمة (الشمس) . وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح .

- وبعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر وقت اصفرار الشمس حتى غروبها ؛ وذلك لحديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ » . صحيح البخاري (١٤٦/١) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣١) باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس . وأخرجه مسلم في صحيحه (٥٦٧/١) (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٥١) باب الأوقات التي هي عن الصلاة فيها ، رقم الحديث [٢٨٨ - (٨٢٧)] : بنحوه .

يكبر تحريماً عند الخنفة أداء جنس الصلاة مطلقاً في الأوقات الثلاثة الأولى ؛ لعموم النهي عن الصلاة في هذه الأوقات ، إلا أداء فرض عصر يومه عند الغروب لبقاء الجزء المتصل به الأداء من الوقت ؛ لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ ، قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ » . صحيح البخاري (١٤٤/١) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٢٨) باب من أدرك من الفجر رَكْعَةً . أما الوثاق الأخران فإنه لا يصلي فيهما التوافل ، والصلوات ذات السبب كركعتي الطواف وتحية المسجد والمنذورة ، ويجوز فيهما أداء الفوات ، والوتر ، وسجدة التلاوة ، وصلاة الجنائز .

انظر تفصيل المسألة : المتوسط (١٥٠/١ - ١٥٣) ؛ بدائع الصانع (٢٩٥/١ ، ٢٩٦) ؛ فتح القدير (٢٣١/١ - ٢٣٩) ؛ العناية (٢٣١/١ - ٢٣٨) ؛ مرقى الفلاح (٣٦ ، ٣٧) .

وأطلقه إِمَالَةً عَلَى مَا سَقَى (١) (٢) .

{ وَإِنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الْفَجْرِ أَوْ الْمَغْرِبِ فَأَقِيمَ } لِلصَّلَاةِ { يَقْطَعُ } مَا صَلَاةٌ ؛ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ .

وإنما لم يتم شعراً في المغرب { وَيَقْتَدِي } ؛ لِلزُّومِ (٣) النفل قبل المغرب ، وقد مرَّ أنه مكروه (٤) .

وكلامه صادق بما إذا لم (٥) يقيد الثانية بسجدة ، فإن قيدها بها أتم ولا يقتدي .

أمَّا في الفجر فظاهر (٦) ، وأمَّا في المغرب ؛ فللزُّوم مخالفة الإمام ، أو (٧) النفل بثلاث (٨) ، وذلك مكروه أي تحريماً ، (بَلْ صَرَّحَ) (٩) قاضي خان (١٠) في «شرح الجامع» (١١) بحرمته (١٢) .

قال في «البنية» : قلت : الوتر ثلاث ، وهو نفل عندهما فكيف يكون مثله حراماً (١٣) .

(١) ذكره في باب الوتر والنافل .

(٢) ما بين التوسين ساقط في (هـ) .

(٣) في (د) : ((للزم)) .

(٤) في باب الوتر والنافل .

(٥) ((لم)) ليست في (هـ) .

(٦) لكرامة النفل بعد الفجر .

(٧) في (أ) ب : ((و)) .

(٨) لأنه لو دخل المقتدي مع الإمام فيلزم من ذلك : إما أن يسلم معه فيكون متفلاً بثلاث ركعات ، وهو غير مشروع فالسنن شرعت زوجية ، وإما أن يضيف إليها ركعة فيكون مخالفاً لإمامه ؛ لأن إمامه صلى ثلاث ركعات فقط . انظر : المبسوط ، للسرخسي (١ / ١٧٦ ، ١٧٥) .

(٩) في (هـ) : ((وصرح)) .

(١٠) قاضي خان : هو أبو الخاسن أو أبو المفاجر ، الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندی القرقاني ، فخر الدين المعروف بقاضي خان . من كبار مشايخ الحنفية ، عده ابن كمال باشا من طلبة الاجتهاد في المسائل . أخذ عن أبي إسحاق الضمَّاري ، وظهر الدين أبي الحسن المرغيناني وغيرهما . روى عنه أبو المحامد جمال الدين المصري ، وشمس الأئمة الكردي وغيرهما . من مصنفاته : «الفتاوى - ط - المشهورة ، و «شرح الجامع الصغير - خ -» . توفي سنة ٥٩٢ هـ .

● الأوزجندی : بضم الألف وسكون الواو والزاي ، نسبة إلى أوزجند : بلد بما وراء النهر من نواحي قرقانة ، وقرقانة : مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان .

انظر ترجمته في : تهذيب سير أعلام النبلاء (١٢٥/٣ ، ١٢٦) ت (٥٣١٢) ؛ الجواهر المضنية (٩٣/٢ ، ٩٤) ت (٤٨٥) ؛ تاج التراجم (١٥١ ، ١٥٢) ت (٨٧) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٢/٢) ؛ الطبقات السنية (١١٦/٣ ، ١١٧) ت (٧٢٥) ؛ شذرات الذهب (١٥/٥ ، ١٦) ؛ الفوائد البهية (١١١ ، ١١٢) ت (١٢٣) ؛ الأعلام (٢٢٤/٢) . وانظر نسبه في : معجم البلدان (١ / ٢٨٠) (٢٥٣/٤) .

(١١) سقط من متن (د) واستدرك في المامش .

(١٢) انظر : شرح الجامع الصغير ، لقاضي خان ، مخطوط (ل ٣٦/١) .

(١٣) انظر : البنية (٦٧٩/٢) .

فإن دخل معه أمّتها^(١) أربعاً أتياً بركمة واحدة ويقعد^(٢) ، (ولو لم يقعد)^(٣) جازت صلاته استحساناً .
ولو سلم معه ، قيل : فسدت . وعن بشر^(٤) : لا شيء عليه^(٥) ، وبه أخذ السرخسي^(٦) .^(٧)

(١) في (أ) : ((أم)) .

(٢) في (أ) : ((ولو يقعد)) .

(٣) ساقط في (أ ، ب) .

(٤) بشر : هو أبو عبد الرحمن بشر بن عثات بن أبي كريمة عبد الرحمن الرئسي العدوي بالولاء ، جده مولى زيد بن الخطاب . من أصحاب أبي يوسف ، أخذ الفقه عنه ولازمه . أسند من الحديث شيئاً يسيراً عن حماد بن سلمة ، وسفيان بن عيينة ، وأبي يوسف وغيرهم . روى عنه محمد بن عمر الجرجاني ، ومحمد بن عبد الوهاب . معتزلي متكلم ، حرر القول بخلق القرآن ، ورسم بالزندقة والكفر ، نسب إليه طائفة المرسية ، لا يعرف النحو فيلحن لحناً فاحشاً . له تصانيف وروايات عن أبي يوسف . توفي سنة ٢١٩ هـ ، وقيل سنة ٢١٨ هـ وقيل سنة ٢٢٨ هـ .

• الرئسي : بالفتح ثم الكسر والتشديد وباء ساكنة وسين مهملة ، قرية بمصر ، وولاية من ناحية الصعيد . وبغداد درب يعرف بدرب المريسي .

انظر ترجمته في : الأنساب (٢٧٩/٤ ، ٢٨٠) ؛ معجم البلدان (١١٨/٥) ؛ الكامل في التاريخ (١٤/٦) ؛ ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣) ؛ البداية والنهاية (٢٩٤/١٠) ؛ الجواهر المضية (٤٤٧/١ - ٤٥٠) ؛ تاج التراجم (٣٧٠) ؛ تاج التواضع (١٤٣ ، ١٤٢) ؛ الطبقات السنية (٢٣٨ - ٢٣٠/٢) ؛ شذرات الذهب (١٣٨/٢) ؛ الفوائد البهية (٩٣ ، ٩٤) ؛ ت (٩٦) ؛ الأعلام (٥٥/٢) .

(٥) انظر : البحر الرائق (١٢٧/١) .

(٦) السرخسي : هو شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي . عالماً أصولياً مناظراً ، عدّه ابن كمال باشا من طبقة المجتهدين في المسائل . أخذ عن شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني ، وتفقّه عليه : أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري ، وبرهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة ، ومحمد بن عبد العزيز الأوزجندني وغيرهم . من تصانيفه : « شرح السير الكبير - ط » و « شرح مختصر الطحاوي - ح » و « أصول السرخسي - ط » وأملى « المبسوط - ط » . توفي في حدود ٤٩٠ هـ ، وقيل : ٥٠٠ هـ ، وقيل غير ذلك .

• السرخسي : يفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الحاء المعجمة ، نسبة إلى بلدة قديمة من بلاد خراسان ، بين تيسابور ومرو ، يقال لها سرخس وسرخس بالحريك ، والأول أكثر .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٧٨/٣ - ٨٢) ؛ ت (١٢١٩) ؛ تاج التراجم (٢٣٤ ، ٢٣٥) ؛ ت (٢٠١) ؛ مفتاح السعادة (٢/ ١٦٥ ، ١٦٦) ؛ الفوائد البهية (٢٦٦ ، ٢٦٢) ؛ ت (٣٢٨) ؛ هدية العارفين (٧٦/٢) ؛ الأعلام (٣١٠/٥) . انظر نسبه في : الأنساب (٣٠/٣) ؛ معجم البلدان (٢٠٨/٣) .

(٧) انظر : المبسوط (١٧٦/١) .

ولو قام الإمام إلى الرابعة ساهياً بَعْلَمًا قَعَدَ على الثالثة ^(١) ، قال ابن الفُضْل ^(٢) : فسَدَتْ صلاة المقتدي .
^(٤) وفي «إخلاصة» : المختار فسَادَهَا قَعَدَ ^(٥) الإمام أو لا . ^(٦)

{ وَكَرَّةُ خُرُوجِهِ } أي المكلف ^(٧) { مِنْ مَسْجِدٍ أَذَّنَ فِيهِ } ؛ جري على الغالب ^(٨) ؛ والمراد دُخُولُ الوقت أذن فيه أو لا ، لا فرق (بين ما إذا) ^(٩) أَذَّنَ وهو فيه ، أو دخل فيه بَعْدَ الأذان ، كما ذُلَّ عَلَيْهِ الإطلاق .

(١) في (و) : ((الثانية)) .

(٢) في (هـ) : ((أبو)) .

(٣) ابن الفضل : هو أبو بكر محمد بن الفضل الكَسَارِيُّ البُخَارِيُّ ، المعروف بأبي بكر الفُضْلِيِّ ، إمام بخارى . أخذ الفقه عن الاستاذ أبي محمد عبد الله بن محمد السَّيْذَوِيِّ . تفقه عليه : القاضي أبو علي الحسين بن الحُضَيْرِ الشَّافِعِيُّ ، والإمام الحاكم عبد الرحمن بن محمد الكاتب ، والإمام الزاهد عبد الله الحَيْرَ أَخْبَرِيٌّ ، والإمام اسماعيل الزاهد . كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته . صنف « الفوائد في الفقه » . توفي ببخارى سنة ٣٨١ هـ وهو ابن ثمانين سنة .

• الكَسَارِيُّ : بالفتح وبعد الألف راء مفتوحة ؛ نسبة إلى كَسَارَى من قرى بخارى .

انظر ترجمته في : الأنساب (٤٥٩/٣) ؛ الجواهر المضية (٣٠٠/٣ - ٣٠٢) ت (١٤٦١) ؛ كشف الظنون (١٢٩٤/٢) ؛ الفوائد البهية (٣٠٣ ، ٣٠٤) ت (٣٩٣) ؛ هدية العارفين (٥٢/٢) . وانظر نسبته أيضا في : معجم البلدان (٤٧٩/٤) .

(٤) انظر : البحر الرائق (١٢٧/١) .

(٥) في (د) : ((بعد)) .

(٦) عبارة « خلاصة الفتاوى » مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٨٠) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (٧٥ ل / أ) : « ... فلو قام الإمام إلى الرابعة على ظن أنها الثالثة فتابعه المقتدي في الرابعة تقصد صلاة المقتدي قعد الإمام على رأس الثالثة أو لم يقعد هو المختار » .

(٧) في (و) : ((المعكف)) .

(٨) لأن في الغالب أن يدخل المكلف المسجد لإرادة أن يعصلي الفريضة في جماعة .

(٩) في (د) : ((بينهما)) .

{ حَتَّى يُصَلِّيَ } ؛ لما أخرجهُ الجماعة ، إلا البخاري ^(١) ، « عن أبي الشعثاء » ^(٢) ، كنا مع أبي هريرة ^(٣) في المسجد ، فخرج (رَجُلٌ جَبِينٌ أَدْنَى) ^(٤) المؤذّن ، فقال

(١) البخاري : هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَزْرَظَةَ الجُعْفِيُّ بالولاء البخاري . الحافظ إمام أهل الحديث . ولد في بخارى سنة ١٩٤ هـ . سمع مكي بن إبراهيم ، وأبا عاصم النبيل ، وأحمد بن حنبل ، وخلّاق عدنهم ألف شيخ . روى عنه : مسلم في غير « صحيحه » ، والترمذي ، والنسائي ، وخلّاق وأسم . من مصنفاته : « الجامع الصحيح - ط » و « التاريخ - ط » و « الضعفاء - ط » . توفي في خرُزَنَدُك من قرى سمرقند سنة ٢٥٦ هـ .

• الجُعْفِيُّ : بضم الجيم وسكون العين ، نسبة إلى القبيلة ، وهي جعفي بن سعد العشرة وهو من مذبح . البخاري : بضم الباء وفتح الحاء ، نسبة إلى بخارى وهي البلد المعروف بما وراء النهر ، وهي أعظم مدنها .

انظر ترجمته في : الأنساب (٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ، ٤١٨) ؛ معجم البلدان (٣٥٥/١) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (٤٨٠/١) ت (٢١٥٨) ؛ البداية والنهاية (٢٧/١١ - ٣١) ؛ تهذيب التهذيب (٣٠/٥ - ٣٤) ؛ شذرات الذهب (٢/٢ - ٢٧٩ - ٢٨١) ؛ الأعلام (٦/٣٤) .

(٢) أبو الشعثاء : هو سُلَيْمُ بْنُ أَسَدٍ بن حنظلة الخماري الكوفي . صاحب علي ، روى عنه وشهد معه مشاهد ، وروى عن حذيفة ، وأبي ذر الغفاري ، وأبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، وطائفة . حدث عنه : ابنه أشعث بن أبي الشعثاء ، وإبراهيم بن مهاجر ، وحبيب بن أبي ثابت ، وغيرهم . متفق على توثيقه . اختلف في وفاته ، قيل : توفي بالكوفة زمن الحجاج ابن يوسف ، وقيل : قتل يوم الزابية مع ابن الأشعث سنة ٨٢ هـ ، وفي « تهذيب التهذيب » : أنه مات بعد الحجاج ، ووقعة الحجاج سنة ٨٣ هـ باتفاق . وأرخه ابن قانع سنة ٨٥ هـ وقال : هو أشبه .

• الخماري : بضم الميم وفتح الحاء ، بعدها الألف وفي آخرها الراء المكسورة والياء الموحدة ، هذه النسبة إلى الجد وإلى قبيلة محارب

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٦/١٩٥) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (١٤٠/١) ت (٤٤٩) ؛ تهذيب التهذيب (٣٨٧/٢) ، ٣٨٨) ت (٢٩٥٤) ؛ تقريب التهذيب (١٨٩) ت (٢٥٢٤) . وانظر نسبه في : الأنساب (٢٣٧/٤) .

(٣) أبو هريرة : اختلف في اسمه واسم أبيه ، وهو مشهور بكنيته أبي هريرة ، وهي لقب له أيضاً ، وأشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه أنه : عبد الرحمن بن صخر الثؤمي البجلي . ولد سنة ٢١ ق . هـ . صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأكثر الصحابة - مرضوان الله عليهم - حفظاً للحديث ورواية له ، بلغت مروياته (٥٣٧٤) . أسلم عام خيبر ٧ هـ وشهدا مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - . حدث عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين . ولي إمرة المدينة مدة ، ولما صارت الخلافة إلى عمر - رضي الله عنه - استعمله على البحرين ثم عزله ، ثم أُرْادَ على العمل فأبى عليه . توفي بالمدينة وقيل بالمعيق سنة ٥٧ هـ ، وقيل ٥٨ هـ ، وقيل ٥٩ هـ وهو المشهور .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٢/٣٦٢ - ٣٦٤) (٣٢٥/٤ - ٣٤١) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٢٠٢/٤ - ٢١٠) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (٨١/١) ت (٢٣٢) ؛ البداية والنهاية (١٠٧/٨ - ١١٨) ؛ الإصابة (٢٠٢/٤ - ٢١١) ت (١١٩٠) ؛ شذرات الذهب (١١٢/١ - ١١٤) ؛ الأعلام (٣٠٨/٣) .

(٤) سقط من متن (د) واستدرك في الهامش .

أبو هريرة: «أما هذا فقد عصى أبا القاسم». ^(٦) والموقوف في مثله كالرفوع ^(٧). ومقتضاه كون الكراة ^(٨) تحريرة.

واستثنى المشايخ من ذلك: ما إذا كان ^(٩) يتنظم بخروجه جماعة أخرى، أو كان الخروج ^(١٠) لمَسْجِدٍ حَيٍّ ولم يُصَلُّوا فيه، والأفضل أن لا يخرج.

(١) في (د): ((أب)).

(٢) - أخرجه مسلم في «صححه» (٤٥٣/١، ٤٥٤) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٤٥) باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، رقم (٢٥٨، ٢٥٩)، في روايتين:

الرواية الأولى: عن أبي الشعثاء، قال: كنا قعوداً في المسجد مع أبي هريرة، فأذن المؤذن، فقام رجل من المسجد بمشي، فاتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم.

الرواية الثانية: عن أشعث بن أبي الشعثاء المخاري، عن أبيه، قال: سمعت أبا هريرة، ورأى رجلاً يبتاز المسجد خارجاً بعد الأذان، فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم.

- أخرجه أبو دارود في «سننه» (٣٦٦/١) (٢) كتاب الصلاة (٤٢) باب الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٥٣٦): عن أبي الشعثاء، قال: كنا مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم.

- أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٩٧/١) (٢) كتاب الصلاة (٣٦) باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٦٨٢)، عن أبي الشعثاء، قال: خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه بالعصر، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم. وقال عنه: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

- أخرجه النسائي في «سننه» (٢٩/٢) (٧) كتاب الأذان (٤٠) التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٦٨٢)، في روايتين: الرواية الأولى: عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه قال: رأيت أبا هريرة ومروءة رجل في المسجد بعد النداء حتى قطعه، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم.

الرواية الثانية: عن أبي الشعثاء، قال: خرج رجل من المسجد بعد ما نودي بالصلاة، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم.

- أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٤٢/١) (٣) كتاب الأذان والمنة فيها (٧) باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج، رقم (٧٣٣): بلفظ الرواية الأولى لمسلم.

- أخرجه أحمد في «مسنده» (٤١٠/٢، ٤١٦، ٤٧١، ٥٠٦، ٥٣٧).

- أخرجه الدارمي في «سننه» (٢١٩/١) (٢) كتاب الصلاة (١٢) باب كراهية الخروج من المسجد بعد النداء، رقم (١٢٠٨).

(٣) لأنه قول صحابي، وقول الصحابي على الصحيح الراجح له حكم المرفوع، ولأنه حكّم على ذلك الفعل أنه معصية ومثله لا يقال من قبل الرأي، ولا مجال للاجتهاد فيه فيحمل على السماع. انظر: تدريب الراوي (١٨٥/١ - ١٩١)؛ فواتح الرحموت مع المستقصى (١٨٧/٢، ١٨٨)؛ قواعد في علوم الحديث (١٢٧، ١٢٨).

(٤) غاية (١/٩٥) ج.

(٥) في (هـ): ((لم)).

(٦) في (أ): ((اترجع)) وهو خطأ.

قال في «البنية»: «أو كان لأستاذه^(١) وقد خرج لدرسه ، أو لسماع الوعظ ونحو ذلك .^(٢)»

وينبغي أن يكون من ذلك : ما إذا خرج حاجة ومن عزمه أن يعود ، خير : « لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق ، أو رجل يخرج حاجة يريد الرجوع » .^(٣) لأن في^(٤) الخروج لغير ما ذكر إعراضاً^(٥) عن إجابة داعي الله - تعالى - ، وإذا كان الخروج إعراضاً كان عدم الصلاة مع المكث حين الإقامة بالإعراض أولى .

وهذا التقرير ظهر أن قوله في «البحر» : «الظاهر أن المراد بالخروج عدم الصلاة خروج (أو لا)»^(٦) .^(٧) مما لا حاجة إليه ، على أن هذا انجاز مما لا قرينة في كلامه عليه .

(١) غاية (ل ٧٩/ب) أ .

(٢) انظر البنية : (٢/٦٨١) .

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١/٢٤٢) (٣) كتاب الأذان والسنة فيها (٧) باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج ، رقم (٧٣٤) عن عثمان بن عفان ، بلفظ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : مَنْ أذْرَكَهُ الْأَذَانُ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، كَمْ يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ ، فَهُوَ مُتَأَفٍّ . في الزوائد : اسناده ضعيف . فيه ابن أبي فروة ، واسمه إسحاق بن عبد الله ضعفوه . وكذلك عبد الجبار بن عمر .

وهناك آثار عن سعيد بن المسيب في هذا المعنى :

أخرج القادري في «سننه» (١/٩٨) ، المقدمة ، باب (٤١ ، ٤٢) رقم (٤٥٢) : عن عبد الرحمن بن حرملة قال : جاء رجل إلى سعيد بن المسيب يودعه فيجئ أبو عمرة ، فقال له : لا ترح حتى تصلي ، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : لا يخرج بعد النداء من المسجد إلا منافق ، إلا رجل أخرجه حاجته وهو يريد الرجعة إلى المسجد . فقال : إن أصحابي بالخبرة . قال : فخرج . قال : فلم يزل سعيد يولع بذكره ، حتى أخطر أنه وقع من راحلته فأنكسرت فخلده .

أخرج مالك في «الموطأ» (١/١٦٢) (١) كتاب قصر الصلاة في السفر (١٨) باب انتظار الصلاة والمشي إليها ، رقم (٥٦) : عن مالك ، أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال : يُقَالُ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ ، بَعْدَ النَّدَاءِ ، إِلَّا أَحَدٌ يُرِيدُ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ ، إِلَّا مُتَأَفِّقٌ . قال ابن عبد البر : هذا لا يقال مثله من جهة الرأي ، ولا يكون إلا توقيفاً . وقد صح مرفوعاً عن أبي هريرة ، برجال الصحيح .

(٤) ((ب)) ليست في (ب ، ج ، و) .

(٥) في (ج) : ((إعراض)) .

(٦) في (ج) : ((أولى)) .

(٧) انظر : البحر الرائق (٢/١٢٨) .

{ وَإِنْ صَلَّى } وحده { لا } ، أي لا يكره له الخروج ؛ لأنه أجاب داعي الله تعالى ، وإن كره له ترك الجماعة .

وهذا وإن علم مما مرَّ إلا أنه ذكره ^(١) توطئة لقوله ^(٢) :

{ إِلَّا } استثناء من قوله : « وَإِنْ صَلَّى لَا » { فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ إِنْ شَرَعَ } المؤذن { فِي الْإِقَامَةِ } ، لفكرة ^(٣) له الخروج وإن صلى وحده ؛ لأنه مخالف للجماعة عياناً ، والتفعل بَعْدَهُما ^(٤) غير ^(٥) مكروه .

ولذا قيد بالظهر والعشاء ؛ لأنه (لا يكره) ^(٦) في غيرها ^(٧) ؛ لكراهة التفعل بعد الفجر والعصر ، ولزوم أحد المخدورين ^(٨) السابقين لو ^(٩) ، ^(١٠) اقتدى في المغرب ^(١١) .

قال في « المحیط » : ولو لم يخرج مع عدم ^(١٢) كراهة الخروج ومكث ولم يَدْخُلْ معهم كره ؛ لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم . ^(١٣) وهذا يقتضي أنَّها أشد كراهة من التفعل ، وعلى هذا فينبغي (أن يجب) ^(١٤) خروجه في هذه الحالة .

(١) في (هـ) : « (كره) » .

(٢) في (هـ) : « كقولهم » .

(٣) في (ب) : « فكره » .

(٤) في (و) : « بعلها » .

(٥) « غير » ليست في (و) .

(٦) في (ب ، ج ، د) : « (يكره) » .

(٧) أي لا يكره في غير هذين الوقتين الخروج إذا صلى وحده . للأسباب التي ذكرها بعد ذلك .

(٨) في (ب ، ج) : « (المخدورين) » ؛ وفي (هـ) : « (للمخدورين) » .

(٩) في (د) : « (ولو) » .

(١٠) نهاية (ل ١٢٢ / أ) د .

(١١) وهما : لزوم مخالفة الإمام بزيادة ركعة ، والتفعل بثلاث وهو غير مشروع .

(١٢) « عدم » ليست في (أ) .

(١٣) عبارة المخيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) (٦٥) : « وفي العصر والمغرب والفجر يخرج لكراهية التطوع بعدد فإن مكث ولم يدخل معهم يكره ؛ لأن مخالفة الجماعة وزر عظيم » .

(١٤) في (د) : « (عدم) » ، وفي (هـ) : « (أن لا يجب) » .

{ وَمَنْ خَافَ قُوَّةَ { ركعتي ^(١) { القجر } ، وعلم منه ما إذا غلب على ظنه بالأولى . { إِنَّ أَدَى سُنَّتِهِ ، انْتَمَ وَتَرَكَهَا { ولو قِيدَ الثانية ^(٢) منها بالسجدة ؛ لأن ثواب ^(٣) الجماعة أعظم ^(٤) ، والوعيد ^(٥) (بالترك فيها) ^(٦) ألزم ^(٧) .

وعلم من كلامه أنه لو كان يرجو إدراكه ^(٨) في التشهد قطعها ؛ لقوات الركعتين ^(٩) . وقيل : هو كإدراك ^(١٠)

(١) في (ب) : « (صلاة) » .

(٢) في (و) : « (الثالثة) » .

(٣) في (و) : « (قوت) » .

(٤) لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة) » وفي رواية : « (بخمس وعشرين درجة) » .
تقدم غرضهما في مطلع هذا الباب .

(٥) غاية (١٨٧ / ١) هـ .

(٦) في (ج) تقدم وتأخير : « (فيها بالترك) » .

(٧) حدث أبي هريرة : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبُ ، ثُمَّ أَمُرُ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمُرُ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ، ثُمَّ أَتَخَالَفُ إِلَى رَجُلٍ فَأَحْرِقَ عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، كَوْ بَعْلَمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَفًا مَسْبُورًا ، أَوْ مَرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ ، لَشَهَادَةِ الْعِشَاءِ » . صحيح البخاري (١٥٨ / ١) (١٠) كتاب الأذان ؛ وأخرجه مسلم في (صححيحه) (٤٥١ / ١) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٤٢) باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ، رقم (٢٥١) : بنحوه .

(٨) في (أ) : « (إدراكها) » .

(٩) في (أ ، هـ ، و) : « (الركعتين) » .

(١٠) في (و) : « (إدراك) » .

الركعة عندهما ، وعند محمد ^(١) لا ^(٢) ؛ كما في الجمعة ، وظاهر ^(٣) المذهب هو الأول ، كذا في «التجسس» ^(٤) وغيره ^(٥) .

وهذا التقرير ^(٦) علم أن قوله في «البحر» : إن كلامه شامل لما إذا ^(٧) كان يرجو إدراكه في التشهد ^(٨) .
تخريج ^(٩) على رأي ضعيف لما لا ضرورة تدعو إليه ^(١٠) .

(١) محمد : هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد ، الشيباني بالولاء الكوفي . ولد بواسط سنة ١٣١ هـ ، وقيل : ١٣٢ هـ و ١٣٥ هـ ، ونشأ بالكوفة . صاحب أبي حنيفة ، وهو الذي نشر علمه بالأفاق ، أخذ الفقه عنه ثم عن أبي يوسف . وروى عن مالك ، ومسنن بن كدام ، والثوري وغيرهم ، وأخذ عنه : الشافعي ، وأبو سليمان الجوزجاني وهشام بن عبد الله الرازي وغيرهم . ولي قضاء الرقة للرشد ثم قضاء الري . من مصنفاته : كتاب «الأصل - ط» أملاء على أصحابه ، و «الجامع الكبير - ط» و «الجامع الصغير - ط» و «الرد على أهل المدينة - ط» . توفي بالري سنة ١٨٩ هـ ، وقيل : سنة ١٨٧ هـ .

● الشيباني : يفتح الشين وسكون الياء ، نسبة إلى شيبان ، قبيلة معروفة في بكر بن وائل وهشيبان بن ذهل

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٥٣ ، ٢٥٤) ؛ الأنساب (١٦٦/٣ ، ١٦٧) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (٣١٦/١) ت (١٣٧٧) ؛ ميزان الاعتدال (٥١٣/٣) ؛ البداية والنهاية (٢١٠/١٠) ؛ الجواهر المضية (١٢٢/٣ - ١٢٧) ت (١٢٧٠) ؛ تاج التراجم (٢٣٧) ت (٢٠٣) ؛ مفتاح السعادة (٢١٧/٢ - ٢٢٢) ؛ شذرات الذهب (١٦ - ١٩) ؛ الفوائد البهية (٢٦٨ - ٢٧٠) ت (٣٤٣) ؛ الأعلام (٨٠/٦) ؛ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون (٨٨ - ٩٤) . وانظر نسبه في : الأنساب (١٦٥/٣) .

(٢) ((لا)) ليست في (د) .

(٣) في الجامع الصغير صفحة (٩٠ ، ٩١) : « .. فإن حشي فوقهما دخل مع الإمام ولم يصل ركعتي الفجر ... » .

(٤) في (و) : « (فظاهر) » .

(٥) عبارة «التجسس والمزيد» ، مخطوط (ل ١٣٩/١) : « .. رجل انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر ولم يصل ركعتي الفجر ، فإن كان

يرجو إدراك القعدة ، قالوا : على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - يشغل بركعتي الفجر بناء على أن إدراك الإمام في الجمعة في القعدة عندهما يعسلي ركعتين فحسب إدراك القعدة كإدراك الركعة قال - مرضي الله عنه - وقد ذكرنا قبل هذا إنه إن حشي

فوت الركعتين شرع مع الإمام وهو الظاهر من المذهب » .

(٦) انظر : البحر الرائق (١٢٩/١) .

(٧) في (هـ) : « (التقدير) » .

(٨) « (إذا) » ليست في (ج) .

(٩) عبارة البحر الرائق (١٢٩/٢) : « .. وشمل كلامه ما إذا كان يرجو إدراكه في التشهد فإنه يأتي بالسنة » .

(١٠) في (د) : « (يخرج) » .

(١١) أجاب ابن عابدين في منحة الخائف على البحر (١٢٩/٢) : « أقول : ما ذكره المؤلف [صاحب البحر] هو المتبادر من عبارة

المتن فيبانه لذلك ثم بيانه ما هو ظاهر الرواية لا لوم عليه به بل قوله قبل هذا : « وإن لم يكن بأن حشي فوت الركعتين » يشعر باختيار ظاهر الرواية » .

{وَالْأَلَا} ، أي: وإن لم يخف الموت لو اشغل بها ، بأن كان يرجو الإدراك في (١) الثانية { لا (٢) } يتركها (٣) ، لا فرق بين ما إذا شرع المؤذن في الإقامة (أو لا) (٤) .

ومأ في « البدائع » : من أن هذا مقيد بما إذا لم يأخذ المؤذن في الإقامة ، أمّا إذا أخذ فيها كره له التطوع ، سواء كان ركعتي الفجر أو غيرها ؛ لأنه منهم (٥) بأنه (٦) لا يرى صلاة الجماعة (٧) .

ورده (٨) ابن أمير حاج (٩) : بأن هذا الظن يزول عنه بما (١٠) إذا شرع فيها بعد الفراغ من السنة (١١) .

وقد نصّ في « الأصل » : على أن المؤذن إذا أخذ في الإقامة أكره (١٢) التطوع ؟ قال : نعم إلا ركعتي الفجر (١٣) .

واختلف في فهمه : فقليل : موضوع المسألة (١٤) فيما إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه بالتكبير ، فيأتي بركعتي الفجر . وعامتهم على الإطلاق : وهو أنه لا فرق بين ما إذا وصل إلى الإمام بعد شروعه أو قبله .

ثم إنما يأتي بما بشرط أن يجد مكاناً عند باب المسجد ، فإن لم يجد تركها ؛ لأن ترك المكره مقدم على فعل السنة .

(١) ((في)) ليست في (ب) .

(٢) ((لا)) ليست في (هـ) .

(٣) نهاية (ل ٩١/ب) و .

(٤) في (ج) : ((أولى)) .

(٥) في (ج) : ((ينهم)) ، وفي (و) : ((منهم)) .

(٦) في (ج) : ((بأن)) ، وليس في (و) .

(٧) انظر : بدائع الصنائع (٢٨٦/١) .

(٨) في (ب) : ((رده)) .

(٩) ابن أمير حاج : هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن حسن الحلبي ، شمس الدين الشهر باين أمير الحاج ، ويقال له ابن الموقت

. ولد بحلب سنة ٨٢٥ هـ وتنشأ بها . تفقه بالعلام الملقب ، وأخذ علوم العربية عن الزين عبد الرزاق وغيرهم ، ولازم الكمال ابن

الحمام . من مصنفاته : « حلية المتحلي - ح » و « التقرير والتحجير - ط » . توفي سنة ٨٢٩ هـ .

انظر ترجمته في : الضوء اللاسع (٢١٠/٩ ، ٢١١) ت (٥١٧) ؛ كشف الظنون (١٨٢٩/٢) ؛ هدية العارفين (٢٠٨/٢) ؛

الأعلام (٤٩/٧) ؛ معجم المطبوعات (٤٩/١) .

(١٠) في (د) : ((كما)) .

(١١) انظر : حلية المتحلي ، مخطوط (ل ١٩٠/١) .

(١٢) في (ب) : ((يكره)) .

(١٣) انظر : الأصل (١٦٢/١) .

(١٤) نهاية (ل ٣/١) ب .

غير أن الكراهة متفاوتة ، فإن كان الإمام في الصلبي فصلاته إياها في الشتوي أخف من صلاحها في الصيفي^(١) ، وقلبه^(٢) . وأشدّها كراهة أن يُصلّيها مخطئاً بالصف ، كذا في « الفتح »^(٣) .

وحكى في « المحيط » : فيما لو صلاحها في الخارج ، والإمام في الداخل ، قولان^(٤) في الكراهة : فقيل^(٥) : لا يكره ؛ (لعدم تصوّره بصورة المخالفة للقوم^(٦) لاختلاف^(٧) المكان حقيقة . وقيل : يكره)^(٨) ؛ لأن^(٩) كلاً مكان واحد . فإذا^(١٠) اختلف المشايخ فيه كان الأفضل أن لا يفعل انتهى^(١١) . وفيه إفادة أنها تزيهية .

قيد بسنة^(١٢) الفجر ؛ لأن غيرها لا يأتي به مطلقاً ، إلا إذا أمكنه أن يُدرك الإمام في الركعة الأولى ، كذا في « الشرح »^(١٣) .

(١) الصلبي والشتوي مواضع في المسجد .

(٢) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : « وقيله » .

(٣) أي وعكسه .

(٤) النظر : فتح القدير (٤٧٧/١) .

(٥) في جميع النسخ : « قولين » .

(٦) في (و) : « وقيل » .

(٧) نهاية (ل ٩٥/ب) ج .

(٨) في (أ) : « واختلاف » .

(٩) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٠) في (ب) : « لأنه » .

(١١) في (د) : « وإذا » .

(١٢) انظر : المحيط الرضوي ، معطوط ، رقم (٥١٤٨) (٦٥) ، ورغم (٥٢٨/ف) (ل ٥٥/ب ، ل ٥٦/أ) .

(١٣) في (هـ) : « سنة » .

(١٤) عبارة تبين الحقائق (١٨٣/١) : « وأما بقية السنن إن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد ثم شرع في

الفرض معه ؛ لأنه أمكنه إحراز الفضيلتين ، وإن خاف فوت ركعة شرع معه بخلاف سنة الفجر » .

وفي «عيون المذاهب»: الأفضل في السن أداؤها في المول إجماعاً^(١) لكن قال^(٢) الشارح^(٣) وغيره: الأصح أن الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه^(٤).

{ وَلَمْ تَقْضَ } سنة الفجر { إلا تبعاً } لقضاء الفرض ؛ لأن الأصل في السنة عدم القضاء لاختصاصه بالواجب . ومن ثم قال في «البنية»^(٥) : (٦) الأصح أنها لا تقضى إلا تبعاً لما قلنا . (٧) لكنه تعليل في مقابلة النص ، وهو ما صح من «آله - عليه الصلاة والسلام - قضاءها مع الفرض غداة ليلة التعريس»^(٨) بعد ارتفاع الشمس^(٩) .

(١) انظر : عيون المذاهب ، مخطوط (ل ١/١٩) .

(٢) في (هـ) : «(قاله)» .

(٣) الشارح : هو أبو عمر ، أو أبو محمد عثمان بن علي بن محسن الرُّبَيْعِي الصوفي البارع ، فخر الدين . قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ ، واشتغل بالتدريس والإفتاء . له معرفة بالفقهاء والنحو والمفردات . من مصنفاته : «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق - ط» و «بركة الكلام على أحاديث الأحكام» و «شرح الجامع الكبير - خ» . توفي بالقاهرة سنة ٧٤٣ هـ .

• الرُّبَيْعِي : بفتح الراء وسكون الياء وضع اللام ، نسبة إلى رَبِيع : قرية على ساحل البحر الأحمر من ناحية الحبش .

انظر ترجمته في : الجواهر المنضية (٥١٩/٢ ، ٥٢٠) ت (٩٢٥) ؛ تاج التراجم (٢٠٤) ت (١٦٠) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٥/٢) ؛ الفوائد البهية (١٩٤) ت (٢٤٢) ؛ هدية العارفين (٦٥٥/١) ؛ الأعلام (٢١٠/٤) . وانظر نسبته في : معجم البلدان (١٦٤/٣) .

(٤) عبارة تبيين الحقائق (١٧٢/١) : «والأفضل في السن أداؤها في المول إلا الترويح ، وقيل : إن الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه وهو الأصح ، لكن كلما كان أبعد من الرباء وأجمع للعشوع والإخلاص فهو أفضل» .

(٥) لمية (ل ١٢٢/ب) د .

(٦) هنا بيده طلس (ل ١/١٢٣) د .

(٧) عبارة البنية (٦٨٩/٢) : «(ولما ، أي لأبي حنيفة ومحمد أن الأصل في السنة أن لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب ؛ لأن القضاء تسليم مثل الواجب بالأمر ، والحديث ورد في قضائها تبعاً للفرض . هذا جواب عن حديث ليلة التعريس تقديره أنه لما ورد بقضائها تبعاً قلنا بقضائها فيبي ما رواه (وراه) على الأصل)» .

(٨) التعريس : نزول القوم في السفر من آخر الليل ، يَقْعُون فيه وقعة للاستراحة ، ثم يُبْجِون وينامون نومة خفيفة ، ثم يَتَوَرَّون مع انتحار الصبح سائرين . انظر : مادة (عرس) ، مختار الصحاح (٤٢٣) ؛ لسان العرب (٢٣٦/٦) .

(٩) حديث ليلة التعريس روي بطرق متعددة وبألفاظ مختلفة ، منها :

- أخرج مسلم في «صححه» (٤٧١/١ ، ٤٧٢ - ٤٧٤) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٥) باب قضاء الصلاة الفاتية واستحب تعجيل قضائها ، رقم الحديث [٣١٠ - (٦٨٠) ، ٣١١ - (٦٨١)] : عَنْ حَزْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : قَالَ : عَرَسَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَلَمْ تَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ الشَّيْءُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «يَأْخُذُ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِي وَأَحْلِيهِ ، فَإِنْ هَذَا مَرَّتَ حَضَرَتَا فِيهِ الشَّيْطَانُ» قَالَ : فَفَعَلْنَا . ثُمَّ دَعَا بِالنَّاءِ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ سَحَدَ سَحَدَتَيْنِ ، وَقَالَ يَقْعُوبُ : ثُمَّ صَلَّى سَحَدَتَيْنِ ، ثُمَّ أُجِمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْعَدَاةَ .

- وأخرج أيضاً : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاحٍ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : «إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيَتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ . وَتَأْتُونَ النَّاءَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، غَدًا» ... قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «عَنِ الطَّرِيقِ ، فَوَضَّعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ قَالَ : «اسْكُفُوا عَلَيَّ صَلَاتِي» . فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَقِظَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالشَّمْسُ فِي ظَهْرِهِ . =

وكلامه يعطي أنه لا فرق بين ما إذا قضى الفرض قبل الزوال أو بعده . قال في «البحر» : ولا خلاف في الأول - وفيه ^(١) نظر لما سبق - ^(٢) واختلف المشايخ في الثاني . والأصح أنها لا تقضى ، لأن ما ورد على خلاف

« قَالَ قُمْسَا فَرَعِينَ ، ثُمَّ قَالَ : « ارْكَبُوا » فَرَكِبْنَا ، حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلْ ، ثُمَّ دَعَا بِمِصْبَأَةٍ كَانَتْ مَعِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ ، قَالَ : فَتَوَضَّأُ مِنْهَا وَضُوءًا دُونَ وَضُوءٍ . قَالَ : وَبَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ . ثُمَّ قَالَ لِأَبِي قَادَةَ : « احْفَظْ عَلَيْنَا بِمِصْبَإِكُمْ ، فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ » . ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَاءٍ بِالصَّلَاةِ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَكَعَتَيْنِ . ثُمَّ صَلَّى الْعَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَعْتَمِدُ كُلُّ يَوْمٍ ، ... »

- أخرج أبو داود في «سننه» (٣٠٨/١) (٢) كتاب الصلاة (١١) باب من نام عن صلاة أو نسيها ، رقم الحديث (٤٤٣) ، (٤٤٤) : عَنْ عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ فِي مَسِيرٍ لَهُ فَأَمَّا عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَاسْتَقْبَلُوا بِحَرِّ الشَّمْسِ ، فَارْتَقَمُوا قَلِيلًا حَتَّى اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ أَمَرَ مُؤَدَّنًا فَأَذَّنَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَقَامَ ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ .
- وأخرج أيضاً : عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمِّهِ الْعَمَرِيِّ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ ، فَأَمَّا عَنِ الصُّبْحِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَاسْتَقْبَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ : « تَسْخَرُوا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ » قَالَ : ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَذَّنَ ، ثُمَّ تَوَضَّأُوا وَصَلُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الصُّبْحِ .
- أخرج النسائي في «سننه» (٢٩٧/١ ، ٢٩٨) (٦) كتاب المواقيت (٥٥) كيف يقضى الغائت من الصلاة ، رقم الحديث (٦١٩ ، ٦٢٢) : عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْثَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ فَأَمَرْتَنِي لَيْلَةً فَلَمَّا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَمَّا وَتَمَّ النَّاسُ فَلَمْ يَسْتَقْبَلُوا إِلَّا بِالشَّمْسِ قَدْ طَلَعَتْ عَلَيْنَا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمُؤَدَّنَ فَأَذَّنَ ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى بِالنَّاسِ ثُمَّ حَدَّثَنَا بِمَا هُوَ كَاتِبٌ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ .
- وأخرج أيضاً : عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ فِي سَفَرٍ لَهُ مِنْ يَكُونُوا اللَّيْلَةَ لَا تَرْفَعُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ : بِإِلَاءٍ : أَنَا فَاسْتَقْبَلْتُ مُطْلِعَ الشَّمْسِ فَضَرَبْتُ عَلَى آذَانِهِمْ حَتَّى يُقْبِطَهُمْ حَرُّ الشَّمْسِ فَأَمَّا وَقَالَ تَوَضَّأُوا ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَاءٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَصَلُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ثُمَّ صَلُّوا الْفَجْرَ .
- أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٨/١٠) رقم الحديث (١٠٣٤٩) : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ ، فَقَالَ الْقَوْمُ : عَرَّسَ بَنَّا ، فَقَالَ : « مِنْ يَوْفَقًا ؟ » فَقُلْتُ : أَنَا أَخْرُسُكُمْ وَأَوْفَقُكُمْ ، فَنَسْتُ وَتَأْمُرَا ، فَتَنَا اسْتَقْبَلْنَا إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ فِي زُرُوسِنَا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - آخِرَنَا ، فَقَامَ قَوْمُنَا وَالْقَوْمُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ . وانظر أيضاً روايات عند أحمد في «المسند» (٤٢٩/٢) (٨١/٤ ، ٩١ ، ٤٤١ ، ٤٤٤) .

(١) في (هـ) : ((وقيل فيه)) .

(٢) ((وفيه نظر لما سبق)) كلمة اعتراضية ادرجها صاحب النهر . والمراد : وفيه نظر لما سبق أنه عليه - الصلاة والسلام - فضاعها مع الفرض بعد ارتفاع الشمس .

القياس^(١)، يقتصر فيه^(٢) على مؤرد النص^(٣).^(٤)

قيد بالبيعة ؛ لأنها لا تقضى وحدها عندها ، وقال محمد : أحب إلي^(٥) أن يقضيها^(٦) إلى وقت الزوال .^(٧)
ولا خلاف أن غيرها لا يقضى وحده .

واختلف^(٨) في القضاء مع الفرض ، والصحيح أنها لا تقضى ، كذا في «العناية» وغيرها .^(٩)

وما في «البحر» : من أن السنن لا تقضى بعد الوقت مطلقاً^(١٠) . واختلف المشايخ في قضائها تبعاً في الوقت ، والمظاهر قضائها ؛ لاختلاف الشيخين في قضاء الأربع قبل الظهر قبل الركعتين أو بعدها - كما سيأتي -^(١١) .^(١٢) سهو^(١٣) :

أما أولاً : فلأن ظاهره أنه لا خلاف^(١٤) في قضائها بعد الوقت تبعاً ، وقد علمت ثبوته .

وأما ثانياً : فلأن الخلاف في القضاء بعد الوقت تبعاً ، ليس هو الخلاف الآتي^(١٥) مع بقائه ، ولذا كان
الراجح في الأول عدم القضاء ، وفي الثاني : القضاء .^(١٦)

(١) نهاية (ل ٨٠ / أ) .

(٢) (فيه) ليست في (هـ) .

(٣) انظر القاعدة : شرح المجلة (٢٦ / ١) ؛ القواعد الفقهية (١١٤) .

(٤) عبارة البحر الرائق (١٣٢ / ٢) : « وشغل كلامه ما إذا قضاها بعد الزوال أو قبله ، ولا خلاف في الثاني . واختلف المشايخ في الأول على قولها ، والصحيح - كما في «غاية البيان» - أنها لا تقضى تبعاً ؛ لأن النص ورد بقضائها في الوقت المهمل بخلاف القياس ، وما ورد على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس » .

(٥) نهاية (ل ٣ / ب) .

(٦) في (و) : « لا يقضيها » .

(٧) عبارة الجامع الصغير (٩١) : « وقال محمد : أحب إلي أن يفضيها إذا ارتفعت الشمس » .

(٨) في (هـ) : « فاختلف » .

(٩) عبارة العناية (٦٨٩ / ٢ ، ٦٩٠) : « واختلف المشايخ في قضائها ، أي في قضاء السنن تبعاً للفرض ، فقال بعضهم : يقضيها تبعاً ؛ لأنه كم من شيء ثبت ضمناً ولا يثبت قصداً . وقال بعضهم : لا يقضيها تبعاً كما لا يقضيها مقصودة وهو الأصح ؛ لاختصاص القضاء بالواجب » . وانظر أيضاً غاية البيان ، معطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٣٠ / ب) .

(١٠) أي لا تبعاً ولا مقصودة .

(١١) كما سيأتي بيانه في المسألة التالية « وقضى السنة التي قبل الظهر في وقته » في صفحة (١٤٠) .

(١٢) انظر : البحر الرائق (١٣٢ / ٢) .

(١٣) أي ما في «البحر» سهو ، أي خطأ .

(١٤) في (هـ) : « فرق » .

(١٥) الذي هو قضاء السنة التي قبل الظهر بعده ، وهو الآتي في قوله : وقضى السنة التي قبل الظهر .

(١٦) أجاب ابن عابدين في «منحة الحائلي على البحر» (١٣٢ / ٢) عن الشيخ إسماعيل : « فيه كلام ؛ أما أولاً : فإطلاق «البحر» بناء على الأصح .. ، وأما قوله ثانياً « واختلف المشايخ .. الخ » فبناء على أنهم فيما اختلف فيه التصحيح حيث يعبرون بنحو ذلك =

ولذا قال: { وَقَضَى } السنة { التي قَبْلَ الظَّهْرِ فِي وَقْتِهِ } ، هذا قول الجمهور ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ^(١) ؛
لما « عن عائشة ^(٢) » أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَاتَتْهُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الظَّهْرِ فَقَضَاهَا » ^(٣) .

ومن المعلوم أَنَّ تَسْمِيَةَ قَضَاءٍ بِمَجَازٍ ؛ ولذا لا ينوي القضاء فِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ ، كما في «الكافي» ^(٤) . ^(٥)

- فيه والتصحيح يختلف في الأربع قبل الظهر .. فلا يلزم منه نفي الاختلاف عما قبله فليتدبر . وأما تأنيباً فصاحب «البحر» لم يميل
للاختلاف في القضاء بعد الوقت تبعاً للاختلاف الآتي مع بقاءه ، بل ذكر أنه احتلف التصحيح في القضاء تبعاً في الوقت ، والظاهر القضاء
وأما سنة للاختلاف الآتي . فالخاسر أَنَّ السهو ظاهر في كلام «النهر» لا «البحر» من تلك الجهة . نعم ! في قول «البحر» : «
تبعاً في الوقت» الظاهر أَنَّ لفظ تبعاً سهو ؛ لأنه إذا كان في الوقت لا يكون تبعاً ؛ لأن الفرض يكون أداء والمتابعة تكون في القضاء
فليتدبر .

(١) في (هـ) : ((الأصح)) .

(٢) عائشة : هي أم المؤمنين ، أم عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان - مرضي الله عنها - القرشية البغمية . ولدت بعد
البعثة بأربع سنين أو خمس . تزوجها النبي - صلى الله عليه وسلم - في السنة الثانية بعد الهجرة ، وهي أحب نساءه إليه . وأتقته نساء الأمة
على الإطلاق ، وأعلمهن بالدين والأدب ، كان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيبهم . وهي من الكثيرين من الرواية ، فقد
روى عنها (٢٢١٠) حديثاً . توفيت - مرضي الله عنها - بالمدينة سنة ٥٨ هـ ، وقيل : ٥٧ هـ و ٥٩ هـ ، ودفنت بالبقيع .

انظر ترجمتها في : الطبقات الكبرى (٥٨/٨ - ٨١) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٣٥٦/٤ - ٣٦١) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (١
/ ٥٤ ، ٥٥) ؛ امرأة الجنان (١٢٩/١ ، ١٣٠) ؛ البداية والنهاية (٩٥/٨ - ٩٧) ؛ الإصابة (٣٥٩/٤ - ٣٦١) ؛ شذرات
الذهب (١١١/١ ، ١١٢) ؛ الأعلام (٢٤٠/٣) .

(٣) أخرج الترمذي في «سننه» (٢٩١/٢) (٢) كتاب الصلاة (٢٠٠) باب منه آخر ، رقم الحديث (٤٢٦) معناه : ((عن عائشة
أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا لَمْ يُصَلِّ أَوْ تَعَمَّرَ قَبْلَ الظَّهْرِ صَلَّاهُ بَعْدَهُ)) . وقال عنه : هذا حديث حسن غريب ، إنما نعرفه
من حديث عبد الله بن المبارك من هذا الوجه .

أخرج ابن حبان في «سننه» (٣٦٦/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٠٦) باب من فاتته الأربع قبل الظهر ، رقم الحديث
(١١٥٨) : ((عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا فَاتَتْهُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الظَّهْرِ ، صَلَّاهَا بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظَّهْرِ
)) . قال أبو عبد الله : لم يحدث به إلا قيس عن شعبة .

وفي تعليق حاشية (٧) من الترمذي ((وقس بن الربيع ثقة ، وثقة الثوري وشعبة وغيرهما ، ومن تكلم فيه فلما تكلم في حفظه من غير
حجة . وقد تابعه في أصل الحديث عبد الوارث الثقفي عن ابن المبارك ، فالحديث صحيح)) .

(٤) نهاية (٨٧/ب) هـ .

(٥) لم أجده في النسخة التي لدي من مخطوط الكافي شرح الوافي ، وفي المخطوط الرضوي ، معطوط ، رقم (٥١٤٨) (٦١) : ((ثم هل ينوي
القضاء ؟ فعندهما ينوي ؛ لأن عائشة - مرضي الله عنها - أطلقت اسم القضاء ، والقضاء اسم لما يقام مقام الفائت لا لما يفعل ابتداء ،
وعند أبي حنيفة - رحمه الله - لا ينوي القضاء ؛ لأن هذا من النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون قضاء ؛ لأنه كان متى واطب على شيء
كتب عليه ، وإما على غيره فلا يكون قضاء حقيقة بل يكون تطوعاً مبتدأ فلا يفتقر إلى نية القضاء)) .

{ قَبِيلٌ شَقِيحُهُ } ، قيل : هذا قول الثاني ^(١) . وذكر في «المحيط» : قول الإمام مَعْمُ . ^(٢) والمذكور في « منظومة » و « شروحها » ^(٣) : أنه قول محمد . ^(٤) ^(٥)

وعندهم يقدم الشفع ، قال في «الجمع» : وهو الأصح . ^(٦) قال الإقناني ^(٧) : ويحتمل أن يكون عن كل : روايتان . ^(٨)

إلا أنهم جازمون بترجيح تقديم الأربع ، وإن اختلفوا في خصوص القاتل ، ففي «فتاوى العتائى» ^(٩) ^(١٠)

(١) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل. ٤٠٠/١) .

(٢) انظر : المحیط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) (٦١) ، ورقم (٤٥٢٨/ف) (ل. ٥٤٤/ب) .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : ((وشروحها)) .

(٤) لم أجده في نسختي من مخطوط منظومة النسفي .

(٥) انظر : البحر الرائق (١/١٣٢) .

(٦) انظر : مجمع البحرين ، مخطوط (ل. ١٩٩/ب) .

(٧) الإقناني : هو أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر العميد بن العميد أمير غازي الفارابي القناني ، قوام الدين . وقيل اسمه لطف الله . ولد بإتقان (بفاراب) سنة ٦٨٥ هـ ، وقيل سنة ٦٩٥ هـ . كان رأساً في مذهب الخنيفة ، شديد الإعجاب بنفسه ، بارعاً في الفقه واللغة . أخذ عن أحمد بن أسعد الخزيعي . ورد مصر وبغداد وولي قضاها ، وسكن دمشق ودرس بها ، ثم عاد إلى القاهرة فاستوطنها . من مصنفاته : « غابة البيان ونادرة الأثران - خ » و « التبيين - خ » شرح على « المنتخب » . توفي بالقاهرة سنة ٧٥٨ هـ .

• القناري : بفتح الفاء والراء المهمله ، نسبة إلى فاراب . وهي بلدة أبعد من الشاش قرية من بلاساغون ، وهي ولاية وراء غر سيجون في غنوم بلاد الترك . الإقناني : بكسر الالف وسكون التاء وفاف مفتوحة ، وقيل : بفتح الالف : فصلة من قصبات فاراب .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (١٢٩ ، ١٢٨/٤) ت (٢٠١٣) ؛ تاج التراجم (١٣٨ - ١٤٠) ت (٧٥) ؛ مفتاح السعادة (٢ / ٢٤١ ، ٢٤٢) ؛ الطبقات السنية (٢٢١/٢ - ٢٢٤) ت (٥٥٣) ؛ شذرات الذهب (٣٧٤/٦ ، ٣٧٥) ؛ البدر الطالع (١٧٤) ، ١٧٥) ت (١٠٠) ؛ القوائد البهية (٨٧ - ٩٠) ت (٩٠) ؛ الأعلام (١٤/٢) . وانظر نسبه للفارابي في : الأنساب (٤٢٢/٣ ، ٤٢٣) ؛ معجم البلدان (٢٢٥/٤) .

(٨) انظر : غابة البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل. ١٣٠/١) ، ورقم (١٨٤٠) (ل. ٩٧/ب) .

(٩) في (هـ) : ((العتائية)) .

(١٠) العتائى : هو أبو نصر أو أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر العتائى الشحارى زين الدين . كان متبحراً في علوم الدين ، لازمه شخص الأئمة الكردي وأخذ عنه ، وروى عنه «الزيادات» أبو الركاك النسفى . من مصنفاته : «الزيادات - ط» و «جامع الفقه» المعروف بـ «الفتاوى العتائية - خ» و «شرح الجامع الكبير - خ» و «شرح الجامع الصغير - خ» . توفي ببغداد سنة ٥٨٦ هـ .

• العتائى : بفتح العين وتشديد التاء ، نسبة إلى أشباه منها : عتاب بن أسيد القرشي الأموي ، وإلى العتائين : محلة غربي بغداد ، وإلى دار عتاب : محلة ببغداد ، وإليها ينسب صاحب الترجمة .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢٩٨/١ ، ٢٩٩) ت (٢٢٢) ؛ تاج التراجم (١٠٣) ت (٢٣) ؛ الطبقات السنية (٧٢/٢ ، ٧٣) ت (٣٤٤) ؛ القوائد البهية (٦٦) ت (٥٣) ؛ الأعلام (٢١٦/١) . وانظر في نسبه أيضاً : الأنساب (٣١٤/٣) .

(١) في (٢) قول أبي يوسف (٣) في تقديم الأربع هو المختار . وفي «مبسوط» شيخ الإسلام (٤) : آله الأصَح ، كذا في «البنية» (٥) . وفي «السراج» (٦) : قول محمد في تقديم الأربع أصَحّ وعليه الفتوى . (٧)

(١) غاية (ل ١/٩٣) و .

(٢) ((في)) ليست في (أ ، د) .

(٣) أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنّته الأنصاريّ البجليّ الكوفي البغداديّ . القاضي صاحب أبي حنيفة ، كان من الفقهاء الحفاظ ، بعلب عليه الرأي . ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ ونشأها . لزم أبا حنيفة وأخذ عنه ، وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . وأول من دُعي قاضي القضاة ، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء : المهدي والمهدي والرشيد . سمع الحديث عن هشام بن عروة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والليث بن سعد وجماعة ، وروى عنه محمد بن الحسن ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم . وعمن روى عنه فقهه وأصوله وكتبه أبو يعلى مَعْلَى بن منصور . من آثاره ومصنفاته : «الأمالي» و«الوادع» و«الحراج - ط» و«الآثار - ط» . توفي ببغداد سنة ١٨٣ هـ . وقيل : ١٨١ هـ و ١٨٢ هـ .

• البجليّ : بفتح الباء والجيم ، نسبة إلى قبيلة بجيلة ، وهو ابن أختار بن أراش بن عمرو بن العوث ، وقيل إن بجيلة اسم أمهم . والأنصاريّ : بفتح الألف وسكون النون وفتح الصاد ، نسبة إلى الأنصار وهو الصحابة من أولاد الأوس والخزرج .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٣٠/٧ ، ٣٣١) ؛ الفهرست (٢٥٢ ، ٢٥٣) ؛ الأنساب (١٥١/١ ، ١٩٩) ؛ مرآة الجنان (٣٨٢/١ ، ٣٨٣) ؛ البداية والنهاية (١٨٦/٥ - ١٨٨) ؛ الجواهر المنضية (٦١١/٣ - ٦١٣) ت (١٨٢٥) ؛ تاج التراجم (٣١٥ - ٣١٧) ت (٣١٣) ؛ مفتاح السعادة (٢١١/٢ - ٢١٧) ؛ شذرات الذهب (٤٧٨/١ - ٤٨١) ؛ الفوائد البهية (٣٧٢ ، ٣٧٣) ت (٥٠٤) ؛ الأعلام (١٩٣/٨) ؛ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون (٨٢ - ٨٧) .

(٤) شيخ الإسلام : هو أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاريّ القُتَيْبِيّ ، وقيل : الحسن بن الحسين ، المعروف ببكر خُوَافِرْ زَادَه . من عظماء ما وراء النهر . سمع أباه ، وأباه نصر أحمد بن علي الحارزمي ، والحاكم أبا عمر ، ومحمد بن عبد العزيز القطراني ، وأبا الفضل منصور الكاغدني وجماعة . وحدث عنه أبو عمرو عثمان بن علي البيكدي ، وعمرو بن محمد بن لقمان النسفي وطائفة . من مصنفاته : «الذخيرة - خ» و«الإيضاح - خ» و«التحسيس - خ» و«المبسوط - خ» . توفي ببخارى سنة ٤٨٣ هـ .

• القُتَيْبِيّ : بضم القاف والياء الساكنة ، نسبة إلى قُتَيْبَد ، وهو موزل بين مكة والمدنية . وذكر السمعاني : أن صاحب الترجمة لا يدري نسب إلى أي شيء . خُوَافِرْ زَادَه : بضم الحاء وفتح الواو والماء بينهما ألفان والراء الساكنة والراء المفتوحة بعدها ألف وفي آخرها الذال والماء . معناه : مولود لأخت ، أي ابن أخت عالم فتسب إليه بالعجمية ، وهو ابن أخت القاضي الإمام أبي ثابت محمد بن أحمد البخاريّ توفي ٤٣٣ هـ .

انظر ترجمته في : الأنساب (١٨٩/٢ ، ١٩٠) ؛ (٣٠ / ٤) ؛ الجواهر المنضية (١٤١ / ٣ ، ١٤٢) ت (١٢٨٩) ؛ تاج التراجم (٢٥٩ ، ٢٦٠) ت (٢٣٣) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٠/٢) ؛ كشف الظنون (٥٦٩/١) ؛ شذرات الذهب (١٢٣/٢) ؛ شذرات الذهب (٧٠/٤) ؛ الفوائد البهية (٢٧٠ ، ٢٧١) ت (٣٤٤) ؛ الأعلام (١٠٠/٦) .

(٥) انظر : البنية (٦٨٥/٢) .

(٦) في (ب ، ج ، و) : «المراج» .

(٧) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٢١ / ب) ؛ والجوهرة النيرة (٩١/١) .

وهذا الخلاف بناه ^(١) كثير من الشارحين على أن الأربع المقضية أهي سنة أم نفل ؟ مُبْدَأُ مَنْ قَلَّمَهَا ^(٢) حكم بالأول ، ومن آخرها جزم بالتالي ؛ قال في « الفتح » : وعندي أن هذا من تَصَرُّفِ الْمُصَنِّفِينَ ؛ لأن المذكور في وضع المسألة الاتفاق على القضاء ، وإنما ^(٣) الخلاف في محله ، والاتفاق عليه اتفاق على السنة ، ألا ترى أنهم لما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد الشمس سنة أو لا ؟ حكموا الخلاف في أنها تقضى أولاً . ^(٤)

{ وَلَمْ يُصَلِّ } صَلَاةُ { الظَّهْرِ جَمَاعَةً يَلْزِمُكَ رُكْعَةٌ } اتفاقاً ^(٥) ؛ حتى لو قال : إن صليت جماعة فعبدي حر ، فأدرك ركعة منه لا حنت عليه ^(٦) . وكذا لو أدرك ركعتين ، ولو ^(٧) ثلاثاً فظاهر الجواب أنه كذلك ^(٨) .

واختار السرخسي (حنته ؛ لأن للأكثر حُكْمَ الْكُلِّ . ^(٩) والظاهر الأول . قال في « البحر » : وما يضعف قول السرخسي) ^(١٠) مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِيمَا لَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الرِّغِيفَ ^(١١) ، فإنه لا يبحث إلا بأكلي ^(١٢) كله . ^(١٣)

(١) في (هـ) : ((بناؤه)) .

(٢) في (هـ) : ((مقدمها)) .

(٣) نهاية (لـ ٤/١) ب .

(٤) انظر : فتح القدير (٤٧٦/١) .

(٥) اتفاق الأئمة الثلاثة .

(٦) انتهى طمس في (لـ ١٢٣/١) د .

(٧) في (د) : ((أو)) .

(٨) فإن فاتته ركعة مع الإمام وصلى ثلاث ركعات مع الإمام فعلى ظاهر الجواب لا تبحث ؛ لأنه لم يصل الكل مع الإمام . شرح الجامع

الصغير لغاضي حان ، مخطوط (لـ ٣٧/ب) .

(٩) لم أحده في المبسوط . وانظر القاعدة الفقهية في : القواعد والضوابط المستخلصة (٤٩٢) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في (ب) .

(١١) نهاية (لـ ٩٦/١) ج .

(١٢) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((يأكله)) .

(١٣) انظر : البحر الرائق (١٣٣/٢) .

وفي «الخلاصة» : خلف ^(١) ^(٢) لا يقرأ سورة ، فقرأها إلا حرفاً ^(٣) حث ، ولو قرأها إلا آية طويلة (لا بحث) ^(٤) انتهى ^(٥) ^(٦) .

{ بَلْ أَدْرَكَ فَضْلَهَا } ، أي الجماعة باتفاقهم أيضاً ؛ لأن ^(٧) من أدرك آخر ^(٨) الشيء فَقَدْ أدركه . ولذا لو خلف لا يُدْرِك الجماعة ، حث يادراك الإمام ولو في التشهد .

فلو قال : يكون ^(٩) مُدْرِكاً لها ^(١٠) ، لشمّل ^(١١) الثواب والحث في اليمين ، كذا في «البحر» . ^(١٢) والعذر له ^(١٣) أن الباب لم يُعقد لذلك ؛ وذكر مسألة الجماعة كالتوطئة لقوله : «بَلْ أَدْرَكَ فَضْلَهَا» ، إذ ربما توهم أن ^(١٤) بين إدراك الفضل والجماعة تلازماً فاحتاج إلى دفعه ^(١٥) .

{ وَيَنْطَوِّعُ } ، أي له أن ينطوع بالسنة ، أو (غيرها من النوافل { قَبِيلَ الْقَرْضِ إِنَّ أَمِنَ الْقَوْتَ } ^(١٦)) ، أي فوات ^(١٧) القرض .

(١) «حلف» ليست في (د) .

(٢) زاد في (ج) : «أن» .

(٣) في (هـ ، و) : «حرفاً» وهو تصحيف .

(٤) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : «لا حث عليه» .

(٥) «انتهى» ليست في (د) .

(٦) انظر : خلاصة الفتاوى ، معطوط رقم (١٢ / يهودا) (٢٦٩) من كتاب الأيمان .

(٧) في (د) : «بأن» .

(٨) في (د) : «جزء» .

(٩) في (أ) : «يكن» .

(١٠) «ها» ليست في (ب ، و) .

(١١) في (أ) : «يشمل» .

(١٢) انظر : البحر الرائق (١٣٤/٢) .

(١٣) أي لصاحب الكثر الإمام السفي - رحمه الله - .

(١٤) «أن» ليست في (د) .

(١٥) في (أ) : «رفعه» .

(١٦) في (أ ، هـ) : «الفوات» .

(١٧) في (د) : «فوت» .

غير الله ^(١) إن ^(٢) صُلِّيَ بِجَمَاعَةٍ سُنَّ فِي حَقِّهِ أَنْ يَأْتِيَ ^(٣) بالرواتب ، وإنَّ كَانَ ^(٤) منفرداً اختلفوا ، والأصحُّ أنَّهَا تُسَنُّ أَيْضاً ، وَيُخَيَّرُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا .

{ وَإِلَّا } ، أي وإنَّ لَمْ يَأْمَنْ فُوت ^(٥) الوقت لضيقه ^(٦) { لَا } يَطْوَءُ ، أي لَا يَشْرَعُ فِي حَقِّهِ التَّطَوُّعُ ، لِأَدَانِهِ إِلَى تَقْوِيَتِ الْفُرْضِ .

(قيد بقوت الفرض) ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَشِيَ فُوت ^(٨) الْجَمَاعَةِ لَوْ أَتَى بِهَا اِخْتَلَفُوا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسَنُّ الْإِتْيَانَ بِهَا ، كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ فِي « شَرْحِهِ » ^(٩) ، كَذَا فِي « الْبَحْرِ » . ^(١٠) وَهُوَ مُشْكَلٌ ^(١١) كَيْفَ وَالْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ كَمَا مَرَّ ^(١٢) . ^(١٣)

(١) ((أَنَّهُ)) لَيْسَتْ فِي (و) .

(٢) ((إِنْ)) لَيْسَتْ فِي (أ ، هـ) .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (هـ) .

(٤) ((كَانَ)) زِيَادَةٌ مِنْ (هـ) .

(٥) فِي (هـ) : ((فُوت)) .

(٦) فِي (هـ) : ((يَضِيقُهُ)) .

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (د) .

(٨) ((فُوت)) لَيْسَتْ فِي (أ) .

(٩) عبارة شرح الجامع الصغير لقاضي خان ، مخطوط (ل ٣٧/ب) : ((وَالْإِنْسَانُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ إِنْ شَاءَ أَتَى بِالسَّنِّ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُرْخِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَا أَتَى بِالسَّنِّ إِلَّا عِنْدَ أَدَاءِ الْمَكُوبَاتِ بِجَمَاعَةٍ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَالْآخِذُ بِهِ أَحْوَجُ ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ بَعْدَ الْمَكُوبَةِ شَرَعَتْ بِحَرْمَةِ نَقْصَانِ تَمَكُّنِ فِي الْمَكُوبَةِ ، وَقَبْلَهَا لِقَطْعِ طَمَعِ الشَّيْطَانِ عَنِ الصَّلَاةِ فَيَقُولُ لِمَا لَمْ يَطْعَنِي فِي تَرْكِ مَا لَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِ كَيْفَ يَطْعَنِي فِي تَرْكِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ وَالْمُنْفَرِدُ إِلَى ذَلِكَ أَحْوَجُ)) .

(١٠) عبارة البحر الرائق (١٣٤/٢ ، ١٣٥) : ((فَإِنْ كَانَتْ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَلَمْ تَقْعُدِ الْجَمَاعَةُ فَإِنَّهُ يَسَنُّ فِي حَقِّهِ الْإِتْيَانُ بِهَا بِاتِّفَاقِ الْمَشَائِخِ ، وَإِنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ فَفِيهِ اخْتِلَافٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسَنُّ الْإِتْيَانُ بِهَا كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِيخَانَ فِي شَرْحِهِ لِكَوْنِهَا مَكْمَلَاتٍ لِلْفَرَائِضِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَكَّدَةً ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُسْتَحْبَاتِ يَسْتَحِبُّ الْإِتْيَانُ بِهَا وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ)) .

(١١) التَّشْكِيلُ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْإِشْكَالِ ، وَهُوَ الدَّاعِلُ فِي أَشْكَالِهِ وَأَمْثَالِهِ . وَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ : اسْمٌ لِلْفَرْقِ بِشَيْءٍ الْمُرَادُ مِنْهُ بِدْخُولِهِ فِي أَشْكَالِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْرِفُ الْمُرَادُ مِنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَشْكَالِ . كَشَفَاصِطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ (٧٨٦/١) . وَانْظُرْ أَيْضاً جَامِعَ الْعُلُومِ (٢٦٦/٣) .

(١٢) كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ .

(١٣) عَقِبَ ابْنِ عَابِدِينَ فِي مَنَحَةِ الْخَلَائِقِ (١٣٤/٢ - ١٣٦) عَلَى إِشْكَالِ صَاحِبِ النَّهْرِ ، يَقُولُهُ : ((وَالْعَجَبُ مَا وَقَعَ لِصَاحِبِ النَّهْرِ فِي هَذَا الْخَلْقِ فَإِنَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الصَّوَابِ قَالَ : « قِيدَ بِقُوتِ الْفُرْضِ لِأَنَّهُ لَوْ خَشِيَ فُوتَ الْجَمَاعَةِ ... » . وَأَنْتَ قَدْ سَمِعْتَ نَصَّ كَلَامِ قَاضِيخَانَ وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ الْمَوْلَى [صَاحِبُ الْبَحْرِ] هُوَ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ وَلَا إِشْعَارَ لَهُ بِمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ النَّهْرِ أَصْلاً ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ أَيْضاً لِمُطْلِعِ الْمَوْلَى [صَاحِبُ الْبَحْرِ] فِي « مَنَحِ الْغُفْلَانِ » فَذَكَرَ عِبَارَةَ شَيْخِهِ ثُمَّ امْتَشَكَلَ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَحْرِ ... وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَصْلَ السُّهْرِ مِنْ صَاحِبِ النَّهْرِ ، وَالْمَنَعِ مَنُوشَةٌ عَدِمَ فَهْمُ الْمَسْأَلَةِ ، وَقَدْ نَبِهَ عَلَى ذَلِكَ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَنَحِ =

{ وَلَوْ أَنْزَلْنَاكَ إِمَامَةً } حال كونه { رَاكِعًا فَكَبَّرَ وَوَقَّفَ حَتَّى رَفَعَ } ^(١) الإمام { رَأْسَهُ ، لَمْ يَذْرُكْ } المقدسي { الرُّكْعَةُ } ^(٢) ، وكذا لو انحط فرفع الإمام ^(٣) رَأْسَهُ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، خلافاً لِرُفْرُ ^(٤) فِيهِمَا ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ» ^(٥) . إِلَّا أَنَّهُ فِي «الْمُصَنَّفِ» ^(٦) : قِيدَ خَلْفَهُ بِمَا إِذَا أَمَكْنَهُ . ^(٧) وَهَذَا ظَهَرَ نَكْةً ^(٨) التَّعْيِيدَ بِقَوْلِهِ : «وَوَقَّفَ» ^(٩) .

لَهُ ^(١٠) : أَنَّهُ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِيمَا لَهُ حَكْمُ الْقِيَامِ ^(١١) . وَلَنَا ^(١٢) : أَنَّهُ ^(١٣) لَمْ يَشَارِكُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقِيَامِ

= وَفِي حَاشِيَتِهِ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ ، فَقَالَ بَعْدَ تَصْوِيرِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ : فَافْهَمْ ذَلِكَ وَكُنْ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْهُ فَإِنْ صَاحِبُ «النَّهْرِ» وَ«مَنْحُ الْغَفَارِ» قَدْ خَطَطَا وَخَطَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خَطْطًا فَاحْشَا» .

- (١) غَايَةُ (ل/٤/ب) ب .
- (٢) ((الرُّكْعَةُ)) لَيْسَتْ فِي (د) .
- (٣) ((الْإِمَامَ)) لَيْسَتْ فِي (د) .
- (٤) رُفْرُ : هُوَ أَبُو الْمُذَنَّبِ ، أَبُو حَالِدٍ زُفَرُ بْنُ الْمُذَنَّبِ بْنِ قَيْسِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ . وَلَدَ سَنَةَ ١١٠ هـ . صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَفْسَ أَصْحَابِهِ . كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ تَمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ . جَمَعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ . أَقَامَ بِالْبَصْرَةِ وَوَلَّى قَضَايَهَا . حَدَّثَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ وَطَبِئْتَهُمْ . حَدَّثَ عَنْهُ : أَبُو نَعِيمٍ الْأُمَلَاءِيُّ ، وَأَكْبَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَمَالِكُ بْنُ فَذْلِكَ وَأُخْرُونَ . مِنْ تَصَانِيفِهِ : «الْمُجَرَّدُ فِي الْفُرُوعِ» وَ«مَقَالَاتُ» . تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٨ هـ .
- الْعَبْدِيُّ : يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَسُكُونُ النُّونِ وَفَتْحُ الْبَاءِ وَالرَّاءِ ، نَسَبُهُ إِلَى بَنِي الْعَنْتَرِ ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ يَسْبِقُونَ إِلَى بَنِي الْعَنْتَرِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ تَيْمٍ
- انظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي : الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (٣٨٧/٦ ، ٣٨٨) ؛ الْفَهْرَسْتُ (٢٥٢) ؛ كَذِيبُ سِرِّ أَعْلَامِ الْبِلَاءِ (٢٧٧/١) ت (١١٨٩) ؛ الْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ (٢٠٧/٢ - ٢٠٩) ت (٥٩٦) ؛ تَاجُ التَّرَاوِجِ (١٦٩ ، ١٧٠) ت (١١١) ؛ مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ (٢٢٤/٣ ، ٢٢٥) ؛ الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ (٢٥٤/٣ - ٢٥٨) ت (٨٧٩) ؛ شَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٣٩٦/١ ، ٣٩٧) ؛ الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ (١٣٢ ، ١٣٣) ت (١٥٩) ؛ الْأَعْلَامُ (٤٥/٣) ؛ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ الْمُحَدَّثُونَ (٩٤ - ٩٧) . وَانظُرْ نَسَبَتَهُ فِي : الْأَنْسَابِ (٣٧٢/٣) .
- (٥) انظُرْ : فَتْحُ الْغَدِيرِ (٤٨٢/١) .
- (٦) فِي (ج) : ((الْمُسْتَصْفَى)) .
- (٧) لَمْ أَجِدْهُ فِي نَسَخَتِي مِنْ مَخْطُوطِ الْمُصَنَّفِ . انظُرْ : الْبَحْرُ الرَّائِقُ نَقْلًا عَنِ الْمُصَنَّفِ (١٣٥/١) .
- (٨) النَكْةُ : هِيَ مَسْأَلَةٌ لَطِيفَةٌ أُخْرِجَتْ بِدَقَّةٍ نَظَرٍ أَوْ إِمْعَانٍ فِكْرٍ . وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى : هِيَ الدَّقِيقَةُ الَّتِي تَحْصُلُ بِإِمْعَانِ النَّظَرِ سَمِيَتْ بِهَا لَتَأْتِيَهَا فِي النَّفْسِ ، مِنْ نَكْتٍ فِي الْأَرْضِ إِذَا ضَرَبَهَا بِقَضِيبٍ أَوْ إصْبَعٍ وَغَوَّهَا غَائِرٌ فِيهَا . أَوْ لِأَنَّ حَوْصَلَهَا بِجِلَّةٍ فِكْرِيَّةٍ شَبِيهَةٌ بِالنَّكْتِ فِي الْأَرْضِ لَوْ أَنَّ النَّكْتَ غَالِبًا مَقَارَنَ بِالْفِكْرِ ، وَهِيَ إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لِلتَّابَسُاطِ وَالنَّشَاطِ تَسْمَى لَطِيفَةً . جَامِعُ الْعُلُومِ (٤١٨/٣) . وَانظُرْ : التَّعْرِيفَاتُ (٢٤٦) .

(٩) أَيُّ أَنْ قَوْلُهُ : «وَوَقَّفَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمَكْنَهُ أَنْ يَرْكَعَ وَيَذْرُكُ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِهِ ، فَالْإِمْكَانُ هُوَ نَكْةُ التَّعْيِيدِ بِقَوْلِهِ : وَوَقَّفَ .

(١٠) أَيُّ دَلِيلٍ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

(١١) ((الْقِيَامَ)) لَيْسَتْ فِي (د) .

(١٢) فِي (د) : ((وَكُنَّا)) .

(١٣) فِي (د) : ((أَنْ)) .

(١٤) ((لَمْ)) لَيْسَتْ فِي (أ ، هـ ، و) .

والركوع^(١)، وهي^(٢) شرط .

وأثر الخلاف^(٣) يظهر^(٤) في محل هذه الركعة^(٥)، فعندنا بعد الفراغ لأنه مسبوق^(٦)، وعنده قبله لأنه لاحق^(٧). واجمعوا أنه لو أدركه^(٨) في القيام كان مُدْرِكاً^(٩) للركعة ركع^(١٠) (أو لا)^(١١)، وأنه لو اقتدى^(١٢) به^(١٣) في (قومة الركوع)^(١٤) لا يصير مدرِكاً .

ومدركه في الركوع لا يحتاج لتكبيرتين، خلافاً لبعضهم . ولو نوى بتلك التكيرة الركوع لا الافتتاح جاز^(١٥) ولغت^(١٦) نيته^(١٧). وقدعنا أنه لو كبر منحياً ونوى بها تكيرة الركوع لا يصير شارعاً . والفرق لا يخفى^(١٨).

ثم إذا لم يُدْرِك الركعة ولم^(١٩) يتابعه لكنه^(٢٠) لما^(٢١) سَلِمَ قام^(٢٢) وأتى بركعة فصلاته تامة، وقد ترك

(١) ((والركوع)) ليست في (د) .

(٢) في (د) : ((وهو)) .

(٣) في (أ) : الكلمة غير واضحة تبدو ((الحتان)) .

(٤) ((يظهر)) زيادة من (ج ، د) .

(٥) في (و) : ((الكراعة)) .

(٦) المسبوق : هو من سبقه الإمام بجميع ركعاتها أو بعضها ، أو هو الذي أدرك الإمام بعد ركعة أو أكثر . التعريفات الفقهية (٤٨٣) .

(٧) اللابق : من فاتته الركعات كلها أو بعضها بعد اقتداء الإمام [بعذر كنوم أو حدث] . التعريفات الفقهية (٤٥٢) .

(٨) نهاية (ز ٨٠ / ب) أ .

(٩) المُدْرِكُ : هو الذي أدرك الإمام بعد تكيرة الافتتاح ، أي أدرك جميع ركعات الإمام . التعريفات الفقهية (٤٧٥) .

(١٠) ((ركع)) زيادة من (ج) .

(١١) ((أو لا)) ليست في (د) .

(١٢) في (هـ) : ((اقتدا)) .

(١٣) ((به)) ليست في (ج) .

(١٤) في (أ) : ((هُوَ لِلرَّكُوع)) .

(١٥) في (ج) : ((جازت)) .

(١٦) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((وكفت)) .

(١٧) في (ج) : ((بنيته)) .

(١٨) الفرق أنه في الصورة الأولى أتى بالتكبير في محله في حالة القيام بخلاف الصورة الثانية .

(١٩) في (هـ) : ((لم)) .

(٢٠) في (د) : ((لكن)) .

(٢١) زاد في (أ ، هـ ، و) : ((قام)) .

(٢٢) ((قام)) ليست في (و) .

واجباً ، كذا في «التجنيس» .^(١)

{ وَلَوْ رَكَعَ مُفْتَدٍ ^(٢) } مثلاً قبل إمامه { فَأَدْرَكَهُ إِمَامُهُ فِيهِ صَحَّ } عندنا مع الكراهة ، وقال زفر : لا يصح إذا لم بعده ؛ لأن ^(٣) ما أتى به قبل إمامه لا يعتد ^(٤) به ، فكذا ما أتى به ^(٥) عليه . ولنا أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد ، وقد وجدت ^(٦) .

والخلاف مقيد بما إذا قرأ الإمام ، أمّا لو ركع قبل أن يأخذ الإمام في القراءة ^(٨) وأدركه ^(٩) في الركوع لا يجوز . قال في «الذخيرة» : وَلَوْ ^(١٠) ركع بعد ما أتى ^(١١) الإمام ثلاث آيات ثم أدركه فيه ^(١٢) صح ، ولو نسي الإمام السورة فعاد ولم يعد ^(١٣) المقتدي ^(١٤) أجزأه انتهى ^(١٥) . والتقييد بثلاث ^(١٦) آيات ^(١٧) يفيد أن أوائله بعد الواجب ، وكان ينبغي اعتبار الآية ؛ وآله لو ركع بعد ما قرأها الإمام فأدركه فيه ^(١٨) آله يصح .
ويتفرع على هذا الخلاف ما إذا سبقه في غيره من الأركان .

(١) عبارة التجنيس والمريد ، مخطوط (ل ١٣٩) : « رجل انتهى إلى الإمام وقد سجد سجدة فكرر ونوى الاقتداء به ومكث قائماً حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة ، فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة ؛ لأنه يصلي تلك الركعة الثالثة بسجدة فيها بعد فراغ الإمام في القعدة الأخيرة ولم يقعد معه ، ولكن قام وقرأ فما وجد من القيام والقراءة قبل فراغ الإمام من التشهد لا يكون معتبراً » .

(٢) في (و) : « مفيد » .

(٣) في (د) : « لأنه » .

(٤) في (هـ) : « يقتد » .

(٥) نهاية (ل ١٨٨) هـ .

(٦) في (ب ، ج ، و) : « يتبع » .

(٧) في (أ ، د) : « وحد » .

(٨) في (هـ) : « التواة » .

(٩) في (أ) : « أدركه » ، وفي (د) : « فأدركه » .

(١٠) في (د ، ر) : « فلو » .

(١١) في (د) : « ثم » .

(١٢) نهاية (ل ١٢٣ / ب) د .

(١٣) في (هـ) : « بعد » وهو تصحيف .

(١٤) نهاية (ل ٩٣ / ب) و .

(١٥) عبارة «الذخيرة» ، مخطوط (ل ٥٠ / ب) : « ولو ركع بعد ما قرأ الإمام ثلاث آيات ، ثم أتم القراءة وأدركه جاز . ولو ركع الإمام بعد ما قرأ الثالثة ونسي السورة فركع المقتدي معه ، ثم عاد الإمام إلى قراءة السورة ، ثم ركع والمقتدي على ركوعه الأول أجزأه الركوع » .

(١٦) في (هـ) : « في ثلاث » .

(١٧) « آيات » ليست في (و) .

(١٨) « فيه » ليست في (و) .

قيد يادراكه ؛ لأنه لو لم ^(١) يدركه فيه ^(٢) بأن رفع المقتدي قبله لم يصح اتفاقاً ^(٣) . وذكر في « الخلاصة » :
 أن ^(٤) المقتدي لو أتى بالركوع والسجود قبل إمامه فالمسألة على ^(٥) خمسة أوجه : وحاصلها أنه : أما أن يأتي بهما
 قبله ، أو بعده ، أو بالركوع معه والسجود قبله ، أو عكسه ، أو يأتي بهما قبله ويدركه في كل الركعات ، ففي
 الأول ^(٦) يقضي ركعة ، وفي الثالث ^(٧) ركعتين ، وفي الرابع أربعاً بلا قراءة في الكل ، ولا شيء عليه في الثاني
 والخامس ^(٨) . ^(٩)

وفيهما أيضاً ^(١٠) : المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة قبل إمامه ؛ فلما ^(١١) أطال الإمام ظن أنه سجدة ثانية
 فسجد معه ، إن نوى بها الأولى أو لم تكن ^(١٢) له نية ، كانت عن السجدة ^(١٣) الأولى ، وكذا إذا نوى الثانية
 والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وتلغو نية غيره للمخالفة ، وإن نوى الثانية (لا غير) ^(١٤) كانت عن الثانية . ^(١٥)

(١) غايه (ل ٥/أ) ب .

(٢) ((فيه)) ليست في (ب) .

(٣) باتفاق المشايخ .

(٤) ((أن)) ليست في (د) .

(٥) ((على)) ليست في (ب) .

(٦) في (أ) : ((الأولى)) .

(٧) غايه (ل ٩٦/ب) ج .

(٨) في (د) : ((وفي الخامس)) .

(٩) عبارة « خلاصة الفتاوى » ، مخطوط ، رقم (H/٨٣٤) (ل ٧٥ ب) : « المقتدي إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام ، فإن
 المسألة على خمسة أوجه : أما أن يأتي بالركوع والسجود قبل الإمام ، أو بعد الإمام ، أو يسجد قبله ، أو يأتي بالركوع والسجود
 قبل الإمام ثم يدركه الإمام في آخر الركعات كلها ، فإن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي
 ركعة بغير قراءة ويتم صلاته ، أما إذا ركع مع الإمام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين ، وأما إذا ركع قبل الإمام وسجد معه
 يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة ، وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلاته إذا أدرك في القيام وركع مع الإمام ،
 ولم يقدر أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية وركع وركع المقتدي ثانياً معه وسجد أربع سجود للركعتين جميعاً كانت
 السجودتان منها للركعة الأولى وبعيد الركعة الثانية كلها » .

(١٠) أي في الخلاصة أيضاً .

(١١) في (ب) : ((ولما)) .

(١٢) في (ب ، د) : ((يكن)) .

(١٣) ((السجدة)) زيادة من (ج ، د) .

(١٤) ((لا غير)) ليست في (ب) .

(١٥) عبارة « خلاصة الفتاوى » ، مخطوط ، رقم (H/٨٣٤) (ل ٧٦ أ) : « المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال
 الإمام السجدة ، فظن المقتدي أن الإمام في السجدة الثانية يسجد ثانياً والإمام في السجدة الأولى ، إن نوى متابعة الإمام ، أو نوى
 السجدة التي فيها الإمام ، أو نوى السجدة الأولى جاز ، وإن نوى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه عن
 السجدة وأخط للسجدة الثانية ، قيل : أن يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدي رأسه من السجدة الثانية لا
 يجوز سجدة المقتدي وكان عليه إعادة تلك السجدة ، ولو لم يعد نفسد صلاته » .

حاجة : فيما يتابعُ الإمامُ فيه ومَلا يتابعُ :

- ذكر الرُّنْدُوسِيّ ^(١) في «نظمه» خمسة أشياء ، إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم :

١. القنوت .
 ٢. وتكبيرات العيد .
 ٣. والقعدة .
 ٤. وسجدة التلاوة إذا تلا ^(٢) في الصلاة ولم يسجد .
 ٥. أو ^(٣) سَهَا ولم يسجد .
- وأراد بالقعدة القعدة الأولى .

- وأربعة إذا فعلها لا يتابعه المقتدي :

١. إذا زاد سَجْدَةً مثلاً .
٢. أو ^(٤) في تكبيرات العيد مَا ^(٥) يخرج عن ^(٦) أقوال الصحابة ، وسَمِعَ التكبير من الإمام لا المؤذن ، على مَا سَيَأْتِي في «العيد» ^(٨) .

(١) في (أ) : ((الرندوسي)) ، وفي (ج) : ((الرندويشي)) ، وفي (هـ) : ((الرندويستي)) .

(٢) الرُّنْدُوسِيّ : هو أبو علي الحسين بن يحيى البخاري الرُّنْدُوسِيّ . في «الجواهر» : علي بن يحيى الرندويستي . وفي «الفوائد» : يحيى ابن علي بن عبد الله الزاهد الرُّنْدُوسِيّ . إماماً فقيهاً ورعاً . أخذ عن أبي حفص السفركدي ، وعمد بن إبراهيم الميداني ، وعبد الله ابن الفضل الخيراخزي . من مصنفاته : «روضة العلماء - خ» و «نظم الفقه - خ» . توفي في حدود ٤٠٠ هـ .

• الرُّنْدُوسِيّ : يفتح الراء ، وسكون النون ، وفتح الدال ، وكسر الواو ، وفتح السين ، وقد يقال : الرندويستي بزيادة الياء بعد الواو .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٦٢١/٢) (٢٢٢/٤) ت (٢٠٣٥) ؛ ناه التراجم (١٦٤ ، ١٦٥) ت (١٠١) ؛ الفوائد البهية (٣٧١ ، ٣٧٢) ت (٥٠٢) ؛ كشف الظنون (٩٢٨/١) .

(٣) في (أ) : ((اتى)) وهو خطأ ، وفي (د ، هـ ، و) : ((تلى)) .

(٤) في (ب) : ((و)) .

(٥) في (أ) : ((و)) .

(٦) في (هـ) : ((بل)) .

(٧) في (و) : ((من)) .

(٨) أي في «باب صلاة العيد» ، حيث اختلفت الأخبار عن الصحابة - رضي الله عنهم - في عدد تكبيرات العيد ، فما زاد من التكبيرات عن أقوالهم ، وسمعه من الإمام لا من المؤذن لا يتابعه المقتدي .

٣. أو (١) خامسة في تكبير (٢) الجنازة .
٤. أو قام إلى الخامسة ساهياً .
- وتسعة إذا لم يفعلها الإمام يفعلها المقتدي :
١. إذا لم يرفع يديه في الافتتاح .
٢. وإذا لم يثن (٣) مادام في الفاتحة ، وإن كان في السورة فكذا (٤) عند الثاني (٥) خلافاً لـ محمد .
وقدما أنه إذا أدركه في جهر القراءة أنه .
٣. وإذا (٦) لم يكبر للانتقال .
٤. وإذا (٧) لم يسبح في الركوع والسجود .
٥. (وإذا لم) (٨) يثن (٩) .
٦. وإذا لم يُسمع .
٧. أو (١٠) لم يقرأ التشهد .
٨. وإذا لم يُسلم .
٩. وإذا نسي تكبير (١١) التشريق .

(١) زاد في (أ) : ((في)) .
 (٢) في (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) : ((تكبيرة)) .
 (٣) في (أ) : ((تثن)) وهو خطأ .
 (٤) في (د) : ((فكذلك)) .
 (٥) في (أ) : ((الثانية)) وهو خطأ . فالمراد بالثاني : أبو يوسف - رحمه الله - .
 (٦) في (د ، و) : ((وإن)) .
 (٧) في (أ ، د ، هـ) : ((أو)) .
 (٨) في (أ) : ((لم)) ، وفي (ج ، د ، هـ ، و) : ((ولم)) .
 (٩) في (أ) : ((يثن)) وهو خطأ .
 (١٠) ((أو)) ليست في (د) .
 (١١) في (ج) : ((تكبيرة)) .

مهمة^(١) :

صلى الكافر بجماعة^(٢) حكم بإسلامه ، ومنفرداً لا ؛ لأن الجماعة من خصوصيات ديننا ، كذا في " الفتح " وغيره .^(٣) وهذا الإطلاق مقيد^(٤) بقيود :

الأول : أن يكون مقتدياً فلو صلى إماماً لا يكون مُسَلِّماً ، كما^(٥) في " الحانية " .^(٦)

الثاني : أن يتمها^(٧) ، فلو أفسدَها لا يصير^(٨) مُسَلِّماً . كما فيها أيضاً .^(٩)

الثالث : أن يكون في الوقت ، قيد به الناطقي^(١٠) .^(١١)

(١) أي مسألة مهمة .

(٢) نهاية (ل/ب/ب) ب .

(٣) انظر : فتح القدير (٤٨٤/١) ؛ الفتاوى القاضي خان (٤٦٥/٤) .

(٤) زاد في (و) ((هو)) وهي مفتحة ، لعله سهو من الناسخ .

(٥) في (د) : ((كذا)) .

(٦) انظر : الفتاوى القاضي خان (٤٦٥/٤) .

(٧) أي بنم الصلاة .

(٨) في (ج) : ((يكون)) .

(٩) أي كما في الحانية أيضاً .

(١٠) الناطقي : هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الشافعي الطبري . من الفقهاء الكبار العراقيين . تعلم على أبي عبد الله الجرجاني ، وحدث عن أبي حفص بن شاهين وغيره . من مصنفاته : " الأجناس والفروق - ط " و " الوقعات - خ " . توفي بالري سنة

٤٤٦ هـ .

● الشافعي : يفتح التون وكسر الطاء والفاء ، هذه النسبة إلى عمل الناطف ، أو ببعه (الناطف ضرب من الخولى يصنع من اللوز والجوز والفسنق) . الطبري : يفتح الطاء والباء وكسر الراء ، هذه النسبة إلى طبرستان ، وهي أرض وولايتهما ، وأصلها تيرستان ؛ لأن أهلها يجاربون بالنمر ، يعني " الفأس " فُرب وقيل : طبرستان .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢٩٨ ، ٢٩٧/١) ت (٢٢١) ؛ تاج التراجم (١٠٢) ت (٢٢) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٣/٢) ؛ الطبقات النسبية (٧١/٢ ، ٧٢) ت (٣٤٣) ؛ الفوائد البهية (٦٥ ، ٦٦) ت (٥٢) ؛ الأعلام (٢١٣/١) . وانظر نسبته في :

الألسان (٢٥٣/٣) (٣٩٥/٤) .

(١١) انظر : الفتاوى القاضي خان (٤٦٥/٤) . ومثل هذا القول في البرازية (٣١٥/٦) .

وقد قالوا لو ^(١) أذن في الوقت صار مُسْلِمًا (لا إِنْ) ^(٢) أذن في غيره ، كما في «الطهيرية» . وقيد الثاني في «عقد الفرائد» بمن يخصّص رسالته - عليه الصلاة والسلام - بالقرب ، فيكون ^(٣) من قبيل الأقوال التي لا بد فيها من التبرّء ، أما في الوقت فإنه دليل على العموم ، إذ الفعل لا يحتمل ما ذكر . ^(٤)

ولو سجد ^(٥) للتلاوة كان مُسْلِمًا ، كما في «البرازية» . زاد ^(٦) ابن الطرسوسي ^(٧) : إذا أدّى ^(٨) زكاة السائمة . ^(٩) و ^(١٠) لم أره لغيره ، بل المذكور في «الحانية» : إنه لو صام أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية . ^(١١)

(١) في (د) : ((إِنْ)) .

(٢) في (د) : ((لَأَنَّ)) .

(٣) نهاية (ل ١٢٤) د .

(٤) ذكر في بحث طويل بتلخيص : أن تخصيص مسألة التآذين في غير الوقت بالميسوية ، وهم طائفة من اليهود ، ومن في حكمهم فظاهر لما أنه من قسم الأقوال التي لا بد فيها من التبرّء من دينهم ، وذلك لاحتمال أنهم يقولون إنما أردنا الاستسلام ، أو الذي نحن عليه ، أو أنه رسول الله إلى العرب خاصة ، أما الأفعال كان حج أو صام أو صلى ندل على التعميم عسبياً أو غيره من الكفار ؛ لأن التعليل المذكور لا يطرد في الأفعال . انظر : تفصيل عقد الفرائد ، مخطوط ، رقم (٤٠٠٢) (ل ١٢٤) .

(٥) في (أ ، هـ ، و) : ((ذكر)) .

(٦) لم أجده في الفتاوى البرازية .

(٧) ((زاد)) سقطت من متن (ج) واستفركت في إتمامها .

(٨) ابن الطرسوسي : هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد النعم الطرسوسي الدمشقي ، نجم الدين . وفي «الجواهر» : أحمد بن علي بن عبد الواحد .. ، ولد بدمشق سنة ٧٢١ هـ . ولي قضاء دمشق ، واشتغل بالتصنيف والتدريس والإفتاء ، جمع أبي نصر بن الشوزلي ، والحجاز وغيرهما . من نصابه : «الفوائد المنظومة - خ» في الفقه ، و «الفتاوى الطرسوسية - ط» و «الإشارات في ضبط المشكلات» . توفي بدمشق سنة ٧٥٨ هـ .

● الطرسوسي : فتح الطاء والراء وضم السين الأولى وكسر الثانية ، نسبة إلى طرسوس ، وهي من بلاد النهر بالشام بن أنطاكية وحلب وبلاد الروم .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢١٣/١ ، ٢١٤) ت (١٤٨) ؛ ناج التراجم (٨٩ ، ٩٠) ت (٧) ؛ الطبقات السنية (٢١٣/١) ت (٥٧) ؛ كشف الظنون (٣٣/١ ، ٩٧ ، ١٢٧ ، ١٨٣) ؛ الفوائد البهية (٢٧ ، ٢٨) ت (٥) ؛ الأعلام (٥١/١) . وانظر نسبه في : الأنساب (٢٦٣/٣) ؛ معجم البلدان (٢٨/٤) .

(٩) في (و) : ((رأى)) .

(١٠) انظر : الفتاوى الطرسوسية (٦٦) .

(١١) في (هـ) : ((لو)) .

(١٢) انظر : الفتاوى القاضي خان (٤٦٥/٤) .

ومن رام إشباع الكلام في ذلك فعليه بكتابتنا المسمى « بإغاثة ^(١) السائل باختصار أنفع الوسائل » ، فإنه قد حوى من هذا النوع ^(٢) ، نفائس المسائل ضمن تحرير المقاصد والوسائل ، وفيه ^(٣) نظمت ما يصر به الكافر مسلماً وما لا يصر ، طبق ما حررته فقلْتُ (وَبِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَمَالِي - أَسْتَعِين) ^(٤) :

وكافر في الوقت صلى باقدا ... مَتَمِّمًا ^(٥) صَلَاتَهُ لَا مُفْسِدًا ^(٦)

أو بالأذان معلناً فيه أتى ^(٧) ... أَوْ قَدْ سَجَدَ عِنْدَ سَمَاعٍ مَا أَتَى

فمُكِّمٌ لَا بِالصَّلَاةِ مُنْفَرِدٌ ... وَلَا (الزَّكَاةَ وَالصَّيَامَ) ^(٨) الْحُجَّ زِدْ

(وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ) ^(٩)

(١) في (ج ، د ، هـ ، و) : « بإغاثة » .

(٢) في (أ) : « التوي » .

(٣) في (د) : « وقد » .

(٤) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : « (وَبِاللَّهِ أَسْتَعِين) ، وساقط في (و) .

(٥) في (و) : « متيماً » .

(٦) نهاية (ل ٨٨ / ب) هـ .

(٧) نهاية (ل ٨١ / أ) أ .

(٨) في (هـ) : « (الصيام والزكاة) » .

(٩) زيادة من (أ ، هـ) .

باب كيفية قضاء

الفوائت

بَابُ كَيْفِيَّةِ (١) قَضَاءِ الْفَوَائِتِ (٢)

ولم يقل المروكات ، حملاً لحال (٣) المسلم على الصّلاح . (٤)
اعْلَمْ أَنَّ الْأَدَاءَ (٥) : (تسليم (٦) عين الواجب بالأمر (٧)) (٨) . والقضاء (٩) : تسليم مثل الواجب به (١٠)

- (١) ((كيفية)) ليست في (ب) . وهي ليست جزءاً من مَن الكثر ، وإنما هي من الشرح .
(٢) الفَوَائِت : جمع فائتة ، من فات بفوت فوناً وفوتاً ، ذهب وقاته الشيء . انظر : لسان العرب (٦٩/٢) مادة (فوت) . واصطلاحاً : ما فات وقته من العبادات دون أن يؤديه المكلف [والمراد به هنا فوات الفريضة] . معجم لغة الفقهاء (٣٠٦) .
(٣) في (أ) : ((للحال)) .
(٤) فإن التعبير بالفوائت فيه إشارة إلى إسناد الفوت إليها وليس للمسلم فيه فعل بل هو ملحقاً لعذر مبيح ، بخلاف التعبير بالمروكات ففيه إشارة بإسناد الترك للمسلم وهو غير لائق به . انظر : رد المحتار (٤٨٥/١) .
(٥) الأداء لغة : من أَدَّى الشيء : أَوْصَلَهُ ، وأدى دينه تأدية : قَضَاهُ ، والأسم الأداء . انظر : مادة (أدَّى) : مختار الصحاح (١٠) ؛ لسان العرب (٢٦/١٤) .
(٦) في (د) : ((تسليم)) .
(٧) ((بالأمر)) ليست في (د) .
(٨) مماثلة في (ج) : ((كما قال صدر الشريعة : تسليم عين الثابت بالأمر)) .
(٩) القضاء لغة : الحكم ، وأصله قضايٌّ ؛ لأنه من قَضَيْتَ ، إلا أن الباء لما جاءت بعد ألف زائدة هربت ، والجمع الأفضية . ويأتي بمعانٍ منها :
- حَكَمَ : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِلَهُهُ ﴾ سورة الإسراء ، الآية (٢٣) .
- الفراغ : ومنه قوله تعالى : ﴿ قَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ سورة القصص ، الآية (١٥) . أي قتله كأنه فرغ منه ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَكْبَلِ ﴾ سورة القصص ، الآية (٢٩) . وقضى نحبه ، أي مات .
- الأداء والإتمام : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ إِلَهُهُ تِلْكَ الْأَمْرَ ﴾ سورة الحجر ، الآية (٦٦) .
- الصنع والتقدير : ومنه قوله تعالى : ﴿ فَصَلَّاهُنَّ مَسَاجِدَ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ سورة فصلت ، الآية (١٢) .
- الفصل والحكم : ومنه في صلح الحديبية : هذا ما قاضى عليه محمد .
- العمل : ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَقْضِ تِلْكَ الْكَلِمَةَ ﴾ سورة طه ، الآية (٧٢) .
انظر : مادة (قضى) : مختار الصحاح (٥٤٠ ، ٥٤١) ؛ لسان العرب (١٨٧ ، ١٨٦/١٥) .
(١٠) أي بالأمر الأول .
(١١) إذا فات الواجب للوقت عن وقته ، هل يجب القضاء بأمر جديد (أي بدليل منفصل من نص أو إجماع أو قياس) ، أم يجب بالأمر السابق (أي بنفس الدليل) الذي وجب به الأداء ؟ اختلف في ذلك على مذهبيين :

قاله المصنف ^(١) ^(٢) تبعاً ^(٣) لفخر الإسلام ^(٤) ^(٥) وغيره من الأصوليين ^(٦).

= الأول : أن القضاء يجب بالأمر السابق الذي وجب به الأداء ؛ لأن الواجب المؤقت لا يسقط بفوات وقته . وهو مذهب الكثير من الحنفية ؛ ففخر الإسلام ، واليزيدي ، والخياري ، والنسفي ، والحنابلة ؛ كالتفاضي أبي يعلى ، وابن قدامة .
الثاني : أن القضاء يحتاج إلى أمر حديد ؛ لأن الواجب المؤقت يسقط بفوات وقته ، ولأنه عادة والعبادة لا تجب إلا بنص مقصود . وهو مذهب جمهور العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وبعض الحنابلة كأبي الخطاب ، والمعتزلة .
والمذهب الأول أولى ؛ لأن الثاني يؤدي إلى ترك قضاء كثير من الواجبات إذا فات وقتها لعدم وجود دليل مفصل ، وكذلك يؤدي إلى كثير من التبعات والمخرج مثل عدم قضاء الصلاة لمن تركها عمداً .
انظر تفصيل وأدلة المسألة في : أصول السرخسي (٤٥ / ١) ؛ المستصفى (١٠ / ٢ ، ١١) ؛ التمهيد (٢٥١ / ١ - ٢٦٠) ؛
المحصل (٢٤٩ / ٢ ، ٢٥٠) ؛ روضة الناظر (٩١ / ٢) ؛ الإحكام في أصول الأحكام للأمامي (٣٩٩ / ٢ - ٤٠١) ؛ المغني في أصول الفقه (٥٣) ؛ كشف الأسرار للنسفي (٦٦ / ١) ؛ كشف الأسرار للبحاري (١٣٨ / ١ ، ١٣٩) ؛ التوضيح مع التلويح (١٦٢ / ١) ؛ تيسير التحرير (١٩٩ / ٢) .

- (١) صاحب "الكوكب" الإمام النسفي رحمه الله.
- (٢) ذكر النسفي في كشف الأسرار (٦٤ / ١) : « الأداء : تسليم نفس الواجب بالأمر » . فالنفس والعين بمعنى واحد فلا تغاير باعتبارهما إلا بحسب اللفظ . شرح الشرح مع التوضيح (٢٩٦ / ١) . وفي شرح نور الأنوار (٦٣ / ١) : « الأداء : هو تسليم عين ما وجب بالأمر » .
- (٣) نهاية (١ / ٩٣) و .
- (٤) فخر الإسلام : هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى الزيدوني ، المعروف بفخر الإسلام وبأبي العسر . من أكابر الفقهاء الأصوليين بما وراء النهر . ولد في حدود ٤٠٠ هـ . روى عنه : أبو المعالي محمد بن نصر الخطيب ، وابنه القاضي أبو ثابت الحسن بن علي الزيدوني . من مصنفاته : « المبسوط - خ » و « شرح الجامع الكبير - خ » و « شرح الجامع الصغير - خ » و « أصول الزيدوني - ط » . توفي بكنش سنة ٤٨٢ هـ ودفن بسمرقند .
- الزيدوني : يفتح الباء وسكون الراء وفتح الدال ، نسبة إلى (بزدة) ، وقيل : (بزودة) ؛ وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف على طريق بخارا .

انظر ترجمته في : الأنساب (٢٣٩ / ١) ؛ معجم البلدان (٤٠٩ / ١) ؛ الجواهر المضية (٥٩٤ / ٢ ، ٥٩٥) ؛ تاج التراجم (٢٠٥ ، ٢٠٦) ؛ ت (١٦٢) ؛ مفتاح السعادة (١٦٤ / ٢ ، ١٦٥) ؛ الفوائد الهية (٢٠٩ - ٢١١) ؛ ت (٢٠٩) ؛ هدية العارفين (٦٩٣) ؛ الأعلام (٣٢٨ / ٤ ، ٣٢٩) .

- (٥) في أصول الزيدوني (٢٥) : « الأداء : اسم لتسليم نفس الواجب بالأمر . والقضاء : اسم لتسليم مثل الواجب به » . وعين ونفس لا فرق بينهما في اللغة . انظر : مختار الصحاح (٤٦٦ ، ٦٧٢) ؛ مادني (عين ، نفس) .
- (٦) زاد في هذا الموضع في (ج) : « (وقلنا في الأول مثل الثابت ليشمل النقل . قال في " التلويح " : والمراد بما ثبت بالأمر ما علم وجوبه بالأمر لا ما علم ثبوته به » . وهو تعليق على تعريف صدر الشريعة ، ولأننا لم نثبت هذا التعريف لم نثبت تعليقه .

ولم يعتبر ^(١) في تعريف الأداء التقييد بالوقت ؛ ليعم ^(٢) أداء الزكاة ، والأمانات ، والمندورات ^(٣) ، والكفارات . ثم هو مبني على أن الأمر حقيقة في الوجوب ^(٤) .

(١) في (ج) : ((بقيد)) .

(٢) نهاية (ل ١٩٧) ج .

(٣) في (أ) : ((والمندورات)) .

(٤) احتلف الأصوليون في صيغة الأمر (افعل) إذا تجردت عن القرائن ، ماذا تفيد حقيقة ؟ على مذاهب :

- ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ، والشيرواني ، وفخر الرازي ، وإمام الحرمين ، والأشعري : إلى أن الأمر حقيقة في الوجوب ، واستعمالها في غيره من المعاني كالندب والإباحة مجاز يحمل عليها بقرينة . وهو القول الراجح ؛ لأن الأمر موضوع في اللغة العربية للطلب الحازم والإلزام على سبيل الحقيقة ، فإن استعمل في غيره فهو على سبيل المجاز ، ولأن الشرع ذم تارك الواجب وسماه عاصياً ، وربن علي مخالفته العقاب قال تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . [سورة النور ، من الآية (٦٣)] .
- وذهب آخرون من الشافعية والمعتزلة إلى أن الأمر حقيقة في الندب ، واستعمالها في غيره من المعاني كالوجوب والإباحة مجاز يحمل عليها بقرينة .

- وذهب بعض الفقهاء إلى أن الأمر حقيقة في الإباحة ، ولا يعمل على غيرها إلا بقرينة . وينسب هذا القول إلى أبي هاشم والشافعي وغيرهما .

- وذهب أكثر الأشاعرة والإمام الغزالي إلى التوقف في صيغة الأمر حتى يرد دليل أو قرينة تعين المعنى المراد .
 - وذهب أبو منصور المازندراني وغيره : إلى أنها حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب ، وهو الطلب أو الأذن .
 - وقيل : إنها مشتركة اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والندب . وهو قول المرتضى من الشيعة .
 - وقيل أنها مشتركة اشتراكاً لفظياً بين الوجوب ، والندب ، والإباحة .
 - وقيل : أنها مشتركة اشتراكاً لفظياً بين الخمسة : الوجوب ، والندب ، والإباحة ، والكراهة ، والتحریم . وهو قول الشيعة .
- انظر تفصيل المسألة وأدلتها في : المتعمد (٥٠/١ - ٧٥) ؛ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢/٣ - ٣١) ؛ الإشارات في أصول الفقه المالكي (٥١ ، ٥٢) ؛ السمع في أصول الفقه (١٣) ؛ أصول السرخسي (١٤/١ - ١٨) ؛ المستصفى (٤٢٣/١ - ٤٣٤) ؛ المحصول (٤١/٢ - ٩٦) ؛ الإحكام في أصول الأحكام للأمندي (٣٦٨/٢ - ٣٧٧) ؛ بيان المختصر (١٩/٢ - ٣١) ؛ تيسير التحرير (٣٤٥/١ - ٣٤٥) ؛ الأنجم الزاهرات (١١٦ ، ١١٧) ؛ فوائح الرحموت (٣٧١/١ - ٣٧٥) . وانظر القواعد في : قواعد الفقه (٦٢) .

ومن أدخل النقل ^(١) فيه ^(٢) كصَلَّى الشريعة ^(٣) أبدل ^(٤) الواجب بالثابت . ^(٥) ^(٦)
 (وبه علم أن قوله في «البحر» : الأداء ابتداء فعل الواجب في وقته المقيد به سواء كان ذلك الوقت العمر

(١) في (أ، ج، د، هـ، و) : ((الفعل)) وهو خطأ .

(٢) أي أن المندوب داخل في حقيقة الأمر .

(٣) صدر الشريعة : هو عُثَيْدُ اللَّهِ بن مسعود بن تاج الشريعة عمود بن صدر الشريعة أحمد بن جمال الدين عبيد الله الخبزي البخاري ، المعروف بصدر الشريعة الأصغر . من كبار الأئمة ، مهتر في الحكمة والطبيعات والأصول والفقه واللغة والأدب . أخذ العلم عن جده تاج الشريعة . من مصنفاته «شرح الوقاية - ط» و «الوقاية في مختصر الوقاية - ط» و «التنقيح - ط» و «التوضيح في حل غوامض التنقيح - ط» و «المقدمات الأربعة» و «تعديل العلوم» و «فوشاح في المعاني والبيان» . توفي بضرع آباد بخارى سنة ٧٤٧ هـ وقيل غير ذلك .

• الخبزي : نسبة إلى محبوب بن الوليد بن عبادة بن النصامت - مرضي الله عنه - الصحابي الأنصاري .

انظر ترجمته في : تاج التراجم (٢٠٣) ت (١٥٨) ؛ مفتاح السعادة (١٧٠/٢ ، ١٧١) ؛ الطبقات السنية (٤٢٩/٤ ، ٤٣٠) ت (١٣٨٣) ؛ كشف الظنون (١٩٧/٢ ، ٢٠١١ ، ٢٠٢٠) ؛ هدية العارفين (٦٥٠ ، ٦٤٩/١) ؛ الفوائد الهية (١٨٥ - ١٨٩) ت (٢٣٢) ؛ الأعلام (١٩٧/٤ ، ١٩٨) .

(٤) نهاية (ل/٦/ب) .

(٥) بقوله : الأداء : تسليم عين الثابت بالأمر . التوضيح مع التلويح (١٦٠/١) .

(٦) الواجب بالأمر أخص مطلقاً من الثابت بالأمر ، فصاحب «المقار» [النسفي - رحمه الله -] بين الكلام على المنهج المختار ، وهو أن الأمر يفيد الوجوب فتحكمه حيثنذ الإتيان بالواجب بالأمر ، فالأداء حيثنذ تسليم عين الواجب بالأمر . وصدر الشريعة - رحمه الله - بين الكلام على المعارف من إطلاق الأداء على الإتيان بالوافل والمندوبات أيضاً فاختار لفظ الثابت لتوافهما . شرح الشرح مع التوضيح (٢٩٦/١) .

أو غيره^(١) . ولم يقل فعل الواجب كما قال غيره ، إنما لأنه ؛ لا يشترط فعل كل في الوقت ، إذ وجود التحريمة فيه كافٍ لكونه أداءً .^(٢)

مدفوع أمّا أولاً : فلأن كون الوقت المقيّد يدخل فيه المطلق جمع بين المتنافيين . وأمّا ثانياً : فلأن هذا المزيد مما لا حاجة إليه ، إذ تسليم العين يشمل هذا النوع من الأداء ، وإلا كان مثلاً فيكون قضاء .^{(٣) (٤)}

(وفي «التحريم»^(٥) : الأداء : فعل الواجب في وقته المقيّد به شرعاً العمر^(٦) ونحوه^(٧) . وفيه تساهل^(٨) ، بل ابتداءً في غير العمر كالتحريمة^(٩) . والقضاء ، على أنّه بسببه^(١٠) فعلة بعده ، ففعل مثله بعده خارج^(١١))

(١) أي غير العمر وهو بيان الوقت المقيّد به . انظر : الحواشي على فتح الغفار (٤٤/١) .

(٢) انظر : البحر الرائق (١٣٨/٢) .

(٣) ما بين القوسين زيادة من (ج) . وزاد أيضاً في هذا الموضع : ((والإعادة ما فعل ثانياً لخلل في الأول . كذا في التلويح . ولم يقل في الوقت لما سبق . زاد في التحريم غير الفساد وعدم صحة الشروع . وأقول لا حاجة إليه إذ احتلال الشيء يؤذن ببقائه ولا وجود له فيما ذكر . واختلف هل هي قسم من الأداء أو مستقل : قولان . إلا أنّها بعد الوقت المقدّر لا تعاد . ومن قال في الثانية : لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمّر بالإعادة في الوقت لا بعده ثم رقم أن القضاء أول من الحالتين وعليه لا وجوب الإنم عليه هذا كله من حط المؤلف)) . وهو تكرار لفقرات آتية .

(٤) أجاب ابن عابدين في منحة الخالق على البحر (١٣٨/٢) : ((والجواب عن الأول : أن المراد بتقييده به جعله ظرفاً لإيقاعه لا تخصيصه بوقت معين من بين الأوقات حتى يرد التنافي . وعن الثاني : بأنه مبني على قول من عرفه بأنه فعل الواجب في وقته ، ومعلوم أنه لا يشترط لكونه أداء وجود جميعه فيه فزاد قيد الابتداء ليدخل ذلك وإلا لزم عدم انعكاس التعريف [أي لا يكون جامعاً] فليتدبر .))

(٥) في (ب ، د ، هـ ، و) : ((التحريم)) .

(٦) في (د) : ((العمر)) .

(٧) المراد هو إيقاع الواجب في الوقت الذي جعله الشارع ظرفاً له ، لا تخصيصه بوقت معين من الأوقات ، وبهذا يدخل ما جعل العمر وقتاً له وغيره من الأوقات المحدودة ، فيشمل الواجب المطلق والوقت . انظر : التقرير والتحريم (١٥٩/٢) ؛ تيسير التحرير (١٩٨/٢) .

(٨) التساهل : في العبارة أداء اللفظ بحيث لا بدل على المراد دلالة صريحة . التعريفات (٥٦) .

(٩) فيه تساهل في العبارة بالنسبة إلى الواجب الموقت ، فإنه يوهّم اشتراط وجود جميع الفعل في الوقت ليكون أداءً ، وإنما الشرط هو ابتداء الفعل في الوقت ؛ كابتداء الصلاة بالتحريم في الوقت . انظر : التقرير والتحريم (١٥٩/٢) ؛ تيسير التحرير (١٩٨/٢) .

(١٠) في (د) : ((بسبب)) .

(١١) يشير في «التحريم» إلى اعتراض على قول الحنفية : بأن القضاء يجب بالسبب الذي وجب به الأداء ، وهم أيضاً يعرفون القضاء : بأنه أداء مثل الواجب . فالمتضي هو نفس الواجب المقيّد بالوقت إذا فعله بعد الوقت ، خارج عن تعريف القضاء ؛ لأنه فعل عين الواجب لا مثله . وقيل هو خارج عن الأقسام الثلاثة الأداء والقضاء والإعادة . انظر : التقرير والتحريم (١٦١/٢) ؛ تيسير التحرير (١٩٩/٢) .

انتهى^(١) . (٢)

وادعى^(٣) في « البحر » : (أن في)^(٤) تعريف المصنف للقضاء تناقضاً^(٥) ، إذ كونه مثله يقتضي أنه بأمر جديد . وقوله به ، أي بالأمر الأول ، كما هو مذهب الحققين ينافيه .^(٦)

وأقول : قرر^(٨) بعض الحققين : أن العينية والمثلية بالقياس إلى ما علم من الأمر^(٩) ، إذ المأمور به إن كان عيناً ما^(١٠) علم فهو الأداء ، وإن كان مثله فهو القضاء ، وهذا ؛ لأن الشارع^(١١) لما^(١٢) أمره بالصلاة ولم يؤدها^(١٤) بقيت في ذمته وله قدرة على مثلها ، لأن النفل^(١٥) شرع له من جنس ما عليه وهو مثله فأمر بصرف^(١٦) ماله من^(١٧) النفل إلى ما عليه من القضاء وهذا يندفع^(١٨) التناقض فتدبره .^(١٩)

(١) انظر : التقرير والتحجير (١٥٩/٢ - ١٦١) : تيسير التحرير (١٩٨/٢ ، ١٩٩) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٣) في (ج) : ((وادعى)) .

(٤) في (د) تقدم وتأخر : ((في أن)) ، وسقطت ((أن)) من متن (ج) واستدركت في الهامش .

(٥) في (د) : ((يناقضها)) .

(٦) في (د) : ((أو)) .

(٧) عبارة البحر الرائق (١٤٠/٢) : ((فقد تناقض كلامه ؛ لأن المفعول بعد الوقت عين الواجب بالأمر لا مثله ، إذ المستفاد من الأمر

طلب شيئين : الفعل وكونه في وقته ، فإذا عجز عن الثاني لفواته بقي الأمر مقتضياً للأول فتصرحه بالمثل مقتضى لكونه بسبب جديد ،

وتصرحه بالأمر مقتضى لكونه عينه)) .

(٨) في (ب) : ((لعله ادعى)) ، وفي (ج) : ((ادعى)) ، وليست في (د ، هـ ، و) .

(٩) انظر : شرح التلويح (١٦١/١) .

(١٠) في (د) : ((يكون)) .

(١١) زاد في (د) : ((لم)) .

(١٢) في (هـ) : ((الشارح)) .

(١٣) في (د) : ((إنما)) .

(١٤) في (هـ) : ((يؤديها)) .

(١٥) في (و) : ((الفعل)) .

(١٦) في (د) : ((أن يصرف)) .

(١٧) في (د) : ((في)) .

(١٨) في (د) : ((اندفع)) .

(١٩) أحاب ابن عابدين في منحة الخالق على البحر (١٤٠/٢) نقلاً عن الشيخ إسماعيل : ((ولا يخفى ما فيه من التكليف ، وأن يقال

بأنه صرف ماله من النفل إلى ما عليه من قضاء الفرض . فليدبر)) .

(وَأَمَّا الإِعَادَةُ)^(١) : فِيهِ مَا فَعَلَ^(٢) ثَانِيًا خَلَّلِي . وَلَمْ يَقِيدْهَا بِالْوَقْتِ لِمَا مَرَّ^(٣) . زَادَ فِي « التَّحْرِيرِ » : غَيْرُ الْفَسَادِ^(٤) وَعَدَمُ صِحَّةِ الشُّرُوعِ^(٥) . وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ^(٦) اخْتِلَالَ الشَّيْءِ يَصْدُقُ بَعْدَهُ . وَفِيهِ تَرَدُّدٌ .

وَهَلْ هِيَ^(٨) قِسْمٌ مِنَ الْأَدَاءِ أَوْ مُسْتَقِلٌّ ؟ قَوْلَانِ .

ثُمَّ لَا يَحْفَى أَنْ تَأْخِرَ الْعِبَادَةُ عَنْ وَقْتِهَا لَا يَجُوزُ^(٩) إِلَّا (لَعُذْرٌ ، كَخَوْفٍ)^(١٠) عُدُو^(١١) . وَمِنْهُ (١٢) خَوْفُ الْقَابِلَةِ^(١٣) مَوْتَ الْوَلَدِ لَوْ^(١٤) اشْتَغَلَتْ بِالصَّلَاةِ .

وَجُزْمٌ فِي « الْوُلُوجِيَّةِ » : بِأَنْ قِضَاءَ الصَّلَاةِ عَلَى الْفَوْرِ وَالصَّوْمِ عَلَى التَّرَاخِي .^(١٥)

(١) فِي (ب ، ج) : ((وَالْإِعَادَةُ)) ، وَلَيْسَتْ فِي (د ، هـ ، و) .

(٢) فِي (د) : ((فَعَلَهُ)) .

(٣) لَمَّا مَرَّ مِنْ عَدَمِ التَّقِيدِ بِالْوَقْتِ لِيَعْمَ الزَّكَاةُ وَالْأَمَانَاتُ وَالْمَنْدُورَاتُ وَالْكَفَّارَاتُ فِي صَفْحَةِ (١٥٨) .

(٤) الْفَسَادُ : هُوَ خُرُوجُ الْعِبَادَةِ عَنْ كَوْنِهَا عِبَادَةً بِسَبَبِ فَوَاتِ بَعْضِ الْفَرَائِضِ [كَبُرْكَ رَكْنٍ] - الْفَاوَسُ الْفَهْمِيُّ (٢٨٦) .

(٥) عَدَمُ صِحَّةِ الشُّرُوعِ لِفَقْدِ شَرْطِ مَقْدَرٍ أَوْ طَهَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . تَبَسُّرُ التَّحْرِيرِ (١٩٩/٢) .

(٦) انْظُرْ : التَّحْرِيرَ وَالتَّحْزِيرَ (١٥٩/٢) ؛ وَتَبَسُّرَ التَّحْرِيرِ (١٩٩/٢) .

(٧) ((أَنْ)) لَيْسَتْ فِي (د) .

(٨) فِي (د) : ((بَقِيَ)) وَهُوَ غَرِيفٌ .

(٩) ((لَا يَجُوزُ)) لَيْسَتْ فِي (د) .

(١٠) مِثَالُهُ فِي (د) : ((بَعْدَ خَوْفٍ)) .

(١١) كَمَا أَخَّرَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الصَّلَاةَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ :

أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي « سَنَنِ » (٣٣٧/١) (٢) كِتَابَ الصَّلَاةِ (١٨) بَابَ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقَوُّهُ الصَّلَاةُ بِأَيِّهِنَّ يَتَيَّمًا ، رَقْمٌ (١٧٩) :

عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : ((إِنْ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِلَاءُ فَاذَنْ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ)) . وَقَالَ عَنْهُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَنَّ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ .

مِنْ عَبْدِ اللَّهِ .

(١٢) فِي (أ) : ((مِنْهُ)) .

(١٣) الْقَابِلَةُ : مِنَ النِّسَاءِ مَعْرُوفَةٌ ، يُقَالُ : قَبِلَتْ الْقَابِلَةُ الْوَلَدَ قِبَالًا : أَيَّ تَلَقَّيْتُهُ عِنْدَ الْوَلَادَةِ . وَهِيَ الْقَابِلَةُ وَالْقَبِيلُ وَالْقَبُولُ . انْظُرْ : مَادَّةُ (قَبِلَ) مِثْلُ الصَّحَابِ (٥٢٠) ؛ لِسَانُ الْعَرَبِ (٥٤٤/١١) .

(١٤) فِي (د) : ((إِذْ)) .

(١٥) عِبَارَةُ الْفَتَاوَى الْوُلُوجِيَّةِ ، مَخْطُوطٌ (٤٥٤/ب) فِي كِتَابِ الصَّوْمِ : ((... وَلَوْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ جَازَ لَهُ الْفِطْرُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُنْ حَكِيمًا مَحْكُمًا مِنْهَا أَوْ عَلَى سِتْرٍ مَدَّةً مِنْ أَكْبَارِئِهَا ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، مِنْ آيَةِ (١٨٤)] مِنْ غَيْرِ فَضْلِ ، فَإِذَا لَحَظْتَ بَعْدَ رَ

وَهُوَ يَقْدَرُ عَلَى الْقِضَاءِ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ عَلَى التَّرَاخِي ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَدَّةً مِنْ أَكْبَارِئِهَا ﴾ ذَكَرَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرَارِ دُونَ التَّحِينَ .

قال الزاهدي ^(١) : والأصح أن تأخير الفوائت لعذر السعي على العيال والحوالج جائز . ^(٢)

{ الترتيب ^(٣) } بين { الصلاة ^(٤) } { الفائتة والوقفية ^(٥) } { الترتيب أيضاً ^(٦) } بين الفوائت {

القليلة - على ما سأتي - { مستحق ^(٧) } ، أي واجب ^(٨) ،

(١) الزاهدي : هو أبو الرجا غنار بن محمود بن محمد الزاهدي الغرمي ، بجم الدين . من كبار الأئمة الحنفية ، معترلي الاعتقاد ، رحل إلى بغداد والروم . تفقه على علاء الدين سديد الحياطي ، وبرهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التركستاني وغيرهما . من مصنفاته : "النجي شرح مختصر القدوري - ج ١" و "قوة النية لتتبع الغنية - ج ٢" و "زاد الأئمة - ج ٣" و "الحاوي في الفتاوى - ج ٤" . توفي سنة ٦٥٨ هـ .

• الغرمي : يفتح الغين وكسر الميم وسكون الياء ، نسبة إلى غرمين : قسبة من قصبات خوارزم .
انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٤٦٠/٣ - ٤٦٢) ت (١٦٤٢) ؛ تاج التراجم (٢٩٥ ، ٢٩٦) ت (٢٨٦) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٣/٢) ؛ الفوائد البهية (٣٤٩) ت (٤٦٤) ؛ هدية العارفين (٤٢٣/٢) ؛ الأعلام (١٩٣/٧) ؛ معجم المطبوعات العربية (٩٦١/١) .

(٢) انظر البحر الرائق (١٤٠/٢) نقلا عن النجاشي .

(٣) في (٥) : ((والترتيب)) .

(٤) نهاية (١٢٤/ب) د .

(٥) الترتيب لغة وضع كل شيء في مرتبه ، فهو أخص من التركيب ؛ لأنه لم يعثر فيه أن يكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر . واصطلاحاً : هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر . انظر : التعريفات (٥٥) ؛ جامع العلوم (٢٨٥/١) ؛ كشف اصطلاحات الفنون (٥٢٧/١) .

(٦) ((و)) ليست في (هـ) .

(٧) ((أيضاً)) ليست في (د) .

(٨) في نهاية هذا الباب .

(٩) لما لم يكن واجباً اصطلاحياً ، ولا فرضاً لعدم قطعية الدليل ، ولا شرطاً كذلك من كل وجه أهم أمره فعر بالاستحقاق . البحر الرائق (١٤١/٢) .

(١٠) اختلف الفقهاء في حكم الترتيب بين الصلاة الفائتة والوقفية ، وبين الفوائت :

- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الترتيب بين الفائتة والوقفية ، وبين الفوائت في أنفسها مستحق ، على التفصيل التالي :

- قال الحنفية : الترتيب مستحق بين الفائتة والوقفية إذا اتسع وقتها ، ولم تبلغ الفوائت حد الكثرة . واختلفت عبارتهم بين الوجوب وال لزوم والشرط .

- قال المالكية : يجب غير شرط ترتيب يسر الفوائت مع صلاة حاضرة وإن خرج وقتها ، ويجب غير شرط ترتيب الفوائت في أنفسها ، يسيرة كانت أم كثيرة .

والترتيب شرط بين حاضرتين مشتركين في الوقت كالظهير والعشائين ، فتقدم الأولى شرطاً في صحة الثانية إذا وسعها الوقت ، أما إذا لم يسع إلا الثانية احتضت به ، ودخلتا في قسم ترتيب الحاضرة مع يسر الفوائت .

- قال الحنابلة : الترتيب واجب في قضاء الفوائت وإن كثر ، ويسقط بضيق الوقت في أصح الروايتين .

- واتفقوا على سقوط وجوب الترتيب مع السيان .

- = **وذهب الشافعية إلى أن الترتيب مستحب غير واجب ولا شرط .**
- **سبب الخلاف :** تعارض الآثار ، واختلافهم في تشبيه القضاء بالأداء ، فمن رأى أن الأوقات مرتبة في نفسها ، وأن الترتيب في الأداء يرجع إلى اختصاص الأوقات بالصلوات لم يخلق القضاء بالأداء ، ومن رأى أن الترتيب في الأداء هو الفعل ، وإن كان الوقت واحداً كالجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما شبه القضاء بالأداء .
- **استدل الفريق الأول :**
١. عن أنس ، عن - النبي صلى الله عليه وسلم - قال : « من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك .. » . صحيح البخاري (١٤٨/١) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣٧) باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها .
 ٢. عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من نسي صلاة أو نام عنها ، فكفارها أن يصلها إذا ذكرها » . صحيح مسلم (٤٧٧/١) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٥) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها .. رقم الحديث [٣١٥ - (٦٨٤)] .
 - وجه الاستدلال : فقد جعل وقت التذكر وقتاً لفائتة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يكون وقتاً لغيرها ، فأداء الوتية قبل قضاء الفائتة أداء قبل وقتها فلا يجوز .
 - نوقش هذا الدليل : بأنه غير ظاهر ، والترتيب وصف زائد فلا يجب إلا بدليل ظاهر .
 ٣. عن نافع ، عن ابن عمر « إذا نسي أحدكم صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فليصل مع الإمام ، فإذا فرغ من صلاته فليصل الصلاة التي نسي ، ثم ليعد صلاته التي صلى مع الإمام » . قال أبو موسى : وحديثه أبو إبراهيم الترمذي ثابته ، ويرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ويوهم في رفعه ، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب . سنن الدارقطني (٤٢١/١) كتاب الصلاة ، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ، رقم الأثر (٢) . وأخرجه البيهقي في « سننه » (٣١٣/٢) كتاب الصلاة (٣٠٤) باب من ذكر صلاة وهو في أخرى : بنحوه . ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة ، واختلف في توثيق بعض رواه ، وفي رفعه ووقفه .
 - وجه الدلالة : فيه تخصيص على أن الترتيب شرط .
 - نوقش هذا الدليل : بأنه من أخبار الآحاد فلا يتمسك به . وأجيب : بأنه ليس بفرض اعتقاد ، ولكنه واجب في قوة القرض في حق العمل ، وهذا يشبه بخير الواحد ، كصدقة الفطر .
 ٤. استدلوا بأحاديث يوم الخندق ، منها : عن جابر بن عبد الله : أن عمر بن الخطاب قال يوم الخندق ، وجعل يسب كفار قريش ، قال : يا رسول الله ! ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : والله إن صليتها . قال : قولنا بطحان ، فوضأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتوضأنا ، فصلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب . وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح . سنن الترمذي (١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩) (٢) كتاب الصلاة (١٨) باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتين يبدأ ، رقم الحديث (١٨٠) . وأخرجه البخاري أيضاً في « صحيحه » (١٤٧/١ ، ١٤٨) (٩) كتاب مواقيت الصلاة (٣٦) من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت .
 - نوقشت هذه الأحاديث : بأنها غير ظاهرة في الوجوب ، وفعله المجرى - صلى الله عليه وسلم - يدل على الاستحباب .
- **استدل الفريق الثاني :**
١. بأحاديث الجمهور ، وحملها على الاستحباب ، وقالوا : إن كل صلاة عبادة مستقلة ، والترتيب واجب في الأداء لضرورة الوقت ، فإذا فات الأداء لم يجب الترتيب في قضائه ، كصوم رمضان ، ويدل فعله - صلى الله عليه وسلم - المجرى على الاستحباب .

كذا في "المعراج" وغيره. ^(١) إلا أنه قويّ يفوت الجواز بقواه ^(٢). ^(٣).

ولم يقل فرض ^(٤)، كما قال صائر الشريعة ^(٥)؛ لانصراف المطلق منه إلى القطعي ^(٦). ولا شرط ^(٧)، كما

٢. عن عبد الله بن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا نسي أحدكم الصلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة ، فليبدأ بالتي هو فيها ، فإذا فرغ منها صلى التي نسي » . في سند : عمر بن أبي عمر وهو مجهول . وفي « التعليق المغني على الدارقطني » : وقال ابن عدي : منكر الحديث . سنن الدارقطني (٤٢١/١) كتاب الصلاة ، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ، رقم الحديث (١) . وأخرجه البيهقي في « سننه » (٣١٤/٢) كتاب الصلاة (٣٠٤) باب من ذكر صلاة وهو في أخرى ، رقم الحديث (٣١٩٦) .

٣. واستدلوا بالمعقول : أن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره .

- وأجيب : بأن هذا الأصل إلا ما أخرجه عنه دليل ، كالإيمان هو أصل بنفسه ، وهو شرط لكل العبادات .

٤. وخروجاً من خلاف من أوجبه .

- الترجيح إجمالاً : الذي يبدو مما سبق ترجيح رأي الجمهور بوجوب الترتيب ، وذلك لقوة أدلتهم من حيث كونها صحاح ، ومن حيث أن الوجوب أظهر فيها من الاستحباب ، بالإضافة كثرة الأخبار في هذا الباب ، وإن تفاوتت درجاتها من حيث الدلالة والصحة ، فهي مجموعها تعاضد وتقوي معنى الترتيب ، فضلاً أن القول بالترتيب يوافق أصل التشريع حيث شرعت الصلاة مرتبة .

- أما على التفصيل : يجب الترتيب مع اتساع الوقت ، ويسقط بضيقة ، وبلوغ الفوائت حد الكثرة ، وذلك للأمور التي ذكرها الجمهور من أن هذا الوقت تعين للوقتية بالدليل القطعي ، وأن الكثرة مضغية للخرج ، والخرج منفي بالنص .

انظر تفصيل المسألة في : الميسوط (١٥٣/١ ، ١٥٤) ؛ بدائع الصنائع (١٣١/١ ، ١٣٢) ؛ البناءة (٧٠٠/٢ - ٧٠٢) ؛ فتح القدير (٤٨٥/١ ، ٤٨٦) ؛ رد المحتار (٤٨٧/١) ؛ مجمع الأنهر (٣١٤/١) ؛ الملمونة (١٢٩/١) ؛ بداية المجتهد (١٨٣/١ ، ١٨٤) ؛ قوانين الأحكام الشرعية (٧١) حاشية المدسوقي (٢٦٣/١ - ٢٦٥) ؛ جواهر الإكليل (٥٨١/١) ؛ مراقي الفلاح (٨٨) ، ٨٩ ، ؛ معني المحتاج (١٢٧/١ ، ١٢٨) ؛ المجموع شرح المهذب (٧٠/٣ ، ٧١) ؛ فتح العزيز (٥٢٤/٣ ، ٥٢٥) ؛ الكافي ثلاث فداية (٩٩/١) ؛ المغني (٣٣٦/٢ - ٣٤١) ؛ كشاف القناع (٢٦٠/١ ، ٢٦١) .

(١) انظر : البناءة (٧٠٠/٢) .

(٢) في (أ ، ج) : « يفوته » .

(٣) المراد بالجواز الصحة لا الخلل ، وأفاد أن المراد بلام الفرض العملي [أي الفرض الظني] وهو ما يفوت الجواز بقوته كالتقطعي إلا أنه لا يكثر حاحده [، الذي هو أقوى قسمي الواجب ، وهو مراد من سماه فرضاً كصائر الشريعة ، وشرطاً كالخطي ، وواجباً كالمعراج . رد المحتار (٤٨٧/١) .

(٤) في (و) : « فوض » .

(٥) انظر : شرح الرواية (٧١/١) ؛ فتح باب العناية (٣٥٧/١) .

(٦) أي أن مصنف « الكثر » لم يقل الترتيب فرض ؛ لأنه إذا أطلق الفرض انصرف إلى الفرض القطعي الاعتقادي ، وهو ليس مراداً ، إنما المراد الفرض العملي الظني لذا عير بالاستحقاق .

(٧) في (و) : « شرط » وهو تصحيف .

في «المحيط»^(١) ؛ لأن الشرط حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا به يسقط^(٢) .

وفي «الفتية» : «صبي بلغ وقت الفجر ولم^(٣) يُصلِّه ، وصلى^(٤) الظَّهْر مع تذكره جاز^(٥) ، ولا يجبُ الترتيب (بهذا القدر)^(٦) .^(٧)

قال في «البحر» : وهذا إن صح كان مختصاً لإطلاقهم ، لكن في صحته نظرٌ ، اللهم ! إلا أن يكون جاهلاً فيعذر ؛ لقرب عهده .^(٨)

(١) انظر : المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٨٢ / ب) .

(٢) أي لو كان الترتيب شرطاً لم يسقط بالنسيان كغيره من الشروط ؛ ولكنه يسقط به .

(٣) في (د) : « لم » .

(٤) نهاية (ل ٦ / ب) ب .

(٥) « جاز » ليست في (هـ) .

(٦) بمثاله في (ب) : « (هذا العذر) » .

(٧) انظر : فنية المنية ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ٢٠ / أ) .

(٨) عبارة « البحر الرائي » (١٤٤ / ز) : « وهو إن صح يكون مختصاً للمتون ، وفي صحته نظر عندي ؛ لأنه بالبلوغ صار مكلفاً ،

اللهم ! إلا أن يكون جاهلاً به فيعذر للترتب عهده من زمن الصبا » .

وأقول : يمكن تخريبه ^(١) على مَا رَوَى الْحَسَنُ ^(٢) : أن ^(٣) من ^(٤) جهل فرضية ^(٥) الترتيب يلحق بالناسي .
واختاره جماعة من أئمة بخارا ^(٦) ، كما في «البناءة» ^(٧) . والتقييد بالصِّي قد يُرْسَدُ إِلَيْهِ ^(٨) .

وفي ^(٩) كلام المصنف إيماء إلى أن قضاء القوائت مستحق أيضاً ، إذ لزوم الترتيب فرع لزوم القضاء ^(١٠) .
لا فرق في ذلك بين أن يعلم أية ^(١١) صلاة هي أولاً ، حتى لو علم أنه ترك ^(١٢) صلاة من يوم قضى ^(١٣)

(١) في (و) : ((تخريبه))

(٢) الحسن : هو أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي الأنصاري بالولاء ، كان أبوه من موالي الأنصار . صاحب أبي حنيفة ، أخذ عنه
وسمع منه ، وكان عالماً بمذهبه بالرأي . وكان يختلف إلى أبي يوسف وإلى زفر في الفقه . وهو من أهل الكوفة نزل بغداد . ولي
القضاء بالكوفة سنة ١٩٤ هـ ، ثم استعفى . علماء الحديث يطعنون في روايته . روى عنه محمد بن جماعة ، ومحمد بن شعاع
البلخي ، وشعيب بن أيوب الصريفي . من مصنفاته : «إخrod» رواد عن أبي حنيفة ، و «أدب القاضي» و «المخصال» و
«الأمالي» . توفي سنة ٢٠٤ هـ .

• اللؤلؤي : نسبة إلى بيع اللؤلؤ .

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٥٤) ؛ الأنساب (١٩٦/٤) ؛ ميزان الاعتدال (٤٩١/١) ت (١٨٣٩) ؛ تهذيب سير أعلام
النبلأ (٣٥٠/١) ت (١٥٤٣) ؛ الجواهر المضية (٥٦/٢ ، ٥٧) ت (٤٤٨) ؛ تاج التراجم (١٥٠) ت (٨٦) ؛ مفتاح السعادة
(٢٣١/٢) ؛ الطبقات السنية (٥٩/٣ - ٦١) ت (٦٧٦) ؛ شذرات الذهب (٨٤/٢) ؛ الفوائد البهية (١٠٤ - ١٠٦) ت
(١١٦) ؛ الأعلام (١٩١/٢) ؛ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون (١٧٢) ت (١٢٤) .

(٣) ((أن)) ليست في (ج) .

(٤) ((من)) ليست في (أ) .

(٥) في (ج ، د) : ((فريضة)) .

(٦) في (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) : ((بخاري)) .

(٧) عبارة «البناءة» (٧٠٦/٢) : «.. وقال شيخ الإسلام : من جهل فرضية الترتيب لا يفترض عليه كالتاسي . رواد مسلم عن أبي
حنيفة وهو قول جماعة من أئمة بلخ» . يبدو أن ما في «البناءة» تحريف ، فالإمام مسلم لم يرو عن أبي حنيفة لا فقهاً ولا حديثاً ،
فأبو حنيفة توفي سنة ١٥٠ هـ ، ومسلم توفي سنة ٢٦١ هـ . وفي الفتاوى القاضي خان (٥٦/١) : «وعن الحسن -رحمه الله- :
من لا يرى الترتيب فهو عدول الناسي» . وفي الفتاوى التاتار خانية (٧٦٠/١) : «.. فإن لم يصل الظهر حتى صلى المغرب وهو
فاكر للظهر لا يجوز المغرب ، وعلى قول الحسن بن زياد يجوز المغرب إذا كان يجهل أن الترتيب ركن أو فرض .. وكثير من مشايخ
بلخ أخذوا بقول الحسن بن زياد» .

(٨) يرشد إلى أنه يجهل فرضية الترتيب ؛ لأن الغالب في الصبيان الجهل .

(٩) في (ب) : ((في)) .

(١٠) في (و) : ((النقصان)) .

(١١) في (د) : ((أنه)) .

(١٢) نهاية (ل٩٧/ب) ج .

(١٣) في (هـ ، و) : ((قضا)) .

حساً ، كما في «التحسيس» .^(١)

ولو قرأ في ركعة منها قضى^(٢) الفجر والوتر ، كذا في «الخواي» .^(٣) قال^(٤) في «البحر» : وينبغي أن يقيّد بغير المسافر ، أما هو فيقضي حساً ؛ للزوم القراءة في كل صلاته^(٥) .^(٦)

وفي «المحيط» : لو تذكر ترك^(٧) عشر سجّادات من صلاته ، قضى عشرة أيام .^(٨) وينبغي أن يكون الركوع كذلك .

ولو أخرجه عدلان بأنّه لم يتمّ صلاته وجبّ القضاء ، لا^(٩) إنْ أخرجه واحد ، كذا في «الخواي» .^(١٠) وفيه في «المحيط» بالإمّام ؛ مُعلّلاً بأنّها شهادة ، لأن حكمه يلزم الغير .^(١١) وهو ظاهر في وجوب (إعادة غيره بالواحد)^(١٢) .

(١) عبارة «التحسيس والمزيد» ، مخطوط (ل ١٤٠/ب) : ((رجل فاتته صلاة واحدة من يوم واحد ، ولا يدري أي صلاة هي ؟ يعيد صلاة يوم وليلة ؛ لأن صلاة يوم وليلة كانت واجبة يقيّن فلا يخرج عن عهدة الواجب بالشك)) .

(٢) في (هـ) : ((قضا)) .

(٣) عبارة الخواي القدسي ، مخطوط (ل ١٢/ب) : ((وإن ذكر أنه ترك القراءة في ركعة من صلاة يوم وليلة قضى الفجر والوتر)) .

(٤) ((قال)) تكررت في (هـ) مرة في آخر السطر ، وأخرى في بداية السطر الذي يليه .

(٥) في (ب ، د ، و) : ((صلاة)) .

(٦) عبارة «البحر الرائق» (١٤٤/٢) : ((ووجهه [أي ما في الخواي] أن ترك القراءة في ركعة واحدة لا يبطلها في سائر الصلوات

إلا الفجر والوتر ، وينبغي تقييده بأن لا يكون مسافراً ، أما لو كان مسافراً فينبغي أن يعيد صلاة يوم وليلة كما لا ينبغي)) .

(٧) ((ترك)) ليست في (د) .

(٨) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨/ف) (ل ٨٤/ب) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٩٢) : ((رجل صلى شهراً ثم تذكر أنه ترك عشر سجّادات من هذه الصلوات يقضي صلوات عشرة أيام لجواز أنه ترك كل سجدة في يوم)) .

(٩) توضيحه : أن العشر سجّادات شُملت مفرقة على عشر صلوات احتياطاً فصار كأنه ترك صلاة من صلوات كل يوم وإذا ترك صلاة ولم

يدرّ تعينها يقضي صلاة يوم كامل فترمه قضاء عشرة الأيام . البحر الرائق (١٤٤/٢) .

(١٠) في (د) : ((إلا)) .

(١١) انظر : الخواي القدسي ، مخطوط (ل ١١/ب) .

(١٢) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨/ف) (ل ٨٥/ب) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٩٣) : ((شك الإمام فأخبره عدلان

أنك لم تتم الصلاة يجب الإعادة ، ويقول الواحد استحسن ذلك ، ولا يجب الإعادة ؛ لأن هذه شهادة لأن حكمه يلزم الغير دون

المحير وشهادة الفرد لا تقبل)) .

(١٣) غاية (ل ٨٩/ب) هـ .

ولو شكَّ أصْلَى أم لا ؟ فإن في الوقت وجبت ^(١٠) (^(١١)) الإعادة لا بعده . قال في «الخلاصة» : ولو كان ذلك في العصر ، قرأ في الأولى والثالثة ^(١٢) فقط . ^(١٣) وكأنه ^(١٤) تحام ^(١٥) عن التفل بعده ^(١٦) ، لأنه ^(١٧) يفرض ^(١٨) أن يكون قد صلَّى يفسد النقل ^(١٩) ، غير أن تعيين الأولى والثالثة ^(٢٠) مما لا أثر له . على أن المكروه إنما هو النقل ^(٢١) القصدي ^(٢٢) ، كذا في «البحر» . ^(٢٣)

{ وَيَسْتَقْطُ } استحقاق الترتيب بين الفائتة ^(٢٤) والوقية ، لا بين الفوائت { يَضِيقُ الْوَقْتُ } ؛ إذ ليس من الحكمة تفويت الوقية ؛ لتدارك ^(٢٥) الفائتة ، ولو قدمها صحَّ وأثم ^(٢٦) .

(١) في (أ ، د ، هـ ، و) : ((وجب)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٣) في (د ، هـ) : ((والثانية)) .

(٤) عبارة « خلاصة الفتاوى » ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٩٨) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (٨٥ / ب) ؛ ((ولو كان الشك في صلاة العصر يقرأ في الركعة الأولى والثالثة ، ولا يقرأ في الثانية والرابعة)) .

(٥) في (ب) : ((وكان)) .

(٦) في كل النسخ : ((تحاميا)) ، وفي (هـ) : ((تحاسيا)) .

(٧) في (ب) : ((بعد صلاته)) .

(٨) ((لأنه)) ليست في (ب) .

(٩) في (و) : ((يفرض)) .

(١٠) في (ج ، د) : ((التفل)) .

(١١) في (د) : ((والثانية)) ، وليست في (و) .

(١٢) ((النقل)) ليست في (ب) .

(١٣) النقل القصدي : هو قصد التفل باغالة مقصودة لذاتها كصلاة الاستحارة والوضوء وغير ذلك .

(١٤) عبارة البحر الرائق (١٤٤ ، ١٤٣ / ٢) : ((وكان وجهه : أن التفل بعد صلاة العصر مكروه ، فإن قرأ في الكل أو في الأولين كان متفلاً بالأربع ، أو بالأولين على تقدير أنه صلى الفرض أولاً . وإذا ترك القراءة في ركعة من كل شفع تمحض للفرض على تقدير أنه لم يصل ، أو لفساد على تقدير أنه صلى الفرض أولاً فلم يكن متفلاً على كل تقدير ، لكن مقتضاه أن يقول يقرأ في كل شفع من الشفعين في ركعة ويترك القراءة في ركعة من كل شفع من غير تعيين الأولى والثانية للقراءة ؛ لأن القراءة في الفرض في ركعتين غير عين .. وقد يقال : إن التفل المكروه هو القصدي ، وهذا ليس كذلك فلا يكون مكروهاً كما لا يخفى فبقرأ في الأولين أو في الكل)) .

(١٥) نهاية (ل ٩٣ / ب) و .

(١٦) في (د) : ((ليرك)) .

(١٧) نهاية (ل ٨١ / ب) أ .

وظاهره^(١) اعتبار أصل الوقت في الضيق ، وهو قياس قول الإمام والثاني ، قاله الطحاوي^(٢) ، بل قال السرخسي : أكثر المشايخ على أن هذا قول علمائنا الثلاثة .^(٤)

ونسب محمد اعتبار الوقت المستحب ، وصححه في «المُحِيط»^(٥) ، وفي «البيان» : أنه^(٦) المختار^(٧) ، وأيده في «الظهرية» بما في «المنتقى» : افتتح العصر في وقتها ناسياً للظهر ، فلما حمرت^(٨) تذكر الظهر مضى في العصر ، فهذا نص على أن العبرة للمستحب .^(٩) (١٠)

(١) في (ب و) : ((فظاهره)) ، وفي (هـ) : ((وظاهر)) .

(٢) الطحاوي : هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدِي الحِمْيَرِي الطَّحَاوِي . الفقيه الحافظ المحدث . ولد بطحا سنة ٢٢٩ هـ ، وقيل : ٢٣٠ ، ٢٣٩ هـ . بدأ شافعياً وتلمذ على المزني ثم تحول حنفياً ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر . تفقه على أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى . وقدم دمشق وتفقه على قاضيهما أبي خازم عبد الحميد بن جعفر . من مصنفاته : «أحكام القرآن» و «معاني الآثار - ط» و «بيان مشكل الآثار - ط» و «المختصر في الفقه - ط» و «شرح الجامع الصغير» و «شرح الجامع الكبير» و «شرح المعقيدة الطحاوية - ط» . توفي بالقاهرة سنة ٣٢١ هـ ، وقيل : ٣٢٢ هـ .

• الأزدِي : نسبة إلى الأزد ، القبيلة العربية المشهورة . الحمر : بطن من الأزد . الطَّحَاوِي : نسبة إلى طحا قرية بصعيد مصر . وقيل : إلى طحطوحة : قرية بقرب طحا .

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٥٧) ؛ الأنساب (٨٥/١) (٢٩/٢) (٢٥٨/٣) ؛ معجم البلدان (٢٢/٤) ؛ مرآة الجنان (٢٨١/٢) ؛ البداية والنهاية (١٨٦/١) ؛ الجواهر المضية (٢٧١/١ - ٢٧٧) ت (٢٠٤) ؛ تاج التراجم (١٠٠ - ١٠٢) ت (٢١) ؛ مفتاح السعادة (٢٤٩/٢ ، ٢٥٠) ؛ الطبقات السنية (٤٩/٢ - ٥٢) ت (٣٢١) ؛ شذرات الذهب (٤٨٩/٢ ، ٤٩٠) ؛ الفوائد البهية (٥٩ - ٦٣) ت (٤٨) ؛ الأعلام (٢٠٦/١) ؛ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون (١٣٩ - ١٤٤) ت (٤٣) .

(٣) انظر : المخطئ الرهاني ، مخطوط (ل١٨٦/ب) ؛ الفتاوى الطهرية ، مخطوط (ل٣٦/ب) . وفي الذخيرة ، مخطوط (ل١٨٨/ب) : ((قال الطحاوي رحمه الله : العبرة لأصل الوقت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ، وعلى قول محمد رحمه الله للوقت المستحب .))

(٤) عبارة المبسوط (٩٠/٢) : ((وأكثر مشايخنا على أنه يلزمه مراعاة الترتيب هاهنا [أي في أصل الوقت] عند علمائنا الثلاثة)) .

(٥) انظر : المخطئ الرضوي ، مخطوط ، رقم ٤٥٢٨/ف (ل١٨٤/ب) .

(٦) نهاية (ل٧/ب) ب .

(٧) لم أجد هذا التصحيح في «البيان» ، انظر : (٧٠٥/٢ ، ٧٠٦) .

(٨) في (و) : ((أحرمت)) .

(٩) انظر : الفتاوى الطهرية ، مخطوط (ل٣٦/ب) .

(١٠) حرر ابن عابدين هذه المسألة في «منحة الخائف على البحر» (١٤٦/٢ ، ١٤٧) بقوله : ((أنت خير بأن ما مر عن الطحاوي صريح في أن المسألة ليست مبنية على اختلاف المشايخ ، بل هي مبنية على اختلاف الرواية عن علمائنا الثلاثة ، بل مقتضى ما مر عن «المبسوط» أنه لا خلاف فيها فيعين ترجيح كون المعتبر أصل الوقت ؛ لوجوه :

الأول : كونه موافقاً لإطلاق المتن وإذا اختلف التصحيح فالعمل بما وافق المتن أول .

الثاني : كونه قول أبي حنيفة وأبي يوسف والآخر قول محمد ، بل الظاهر أنه رواية عن محمد بدليل ما في المبسوط : من أن الأول قول علمائنا الثلاثة ، أي وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد . ثم رأيت التصريح بأنه رواية عن محمد في «شرح المنية الكبير» وجرم ما المراد أصل الوقت لا الوقت المستحب [انظر : غنية المتصلي في شرح منية المتصلي (٥٣٢)] . =

يعني وعلى اعتبار أصل الوقت يقطع . وفيه يظهر أثر الخلاف . وكذا لو كان بحيث لو شرع ^(١) .
ومعنى الضيق على القولين : أن يكون الباقي لا يستعملهما عند الشروع في نفس الأمر لا يحسب ظنه .
ومن ثم قال في «النجي» : «ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاهما ^(٢) ، وفي الوقت ^(٣) سعة يكررها
إلى أن تطلع الشمس ، وفرجه ما يلي الطلوع ، وما قبله تطوع ^(٤) .
واختلف فيما إذا كان الباقي لا يسع إلا بعض القوائت مع الوقتية . وظاهر ^(٥) ما في ^(٦) «فتح القدير»
ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ^(٧) ذلك البعض ^(٨) . وقيل : عند الإمام يجوز إذ ليس الصّرف إلى هذا البعض
أولى منه للآخر . قال الزاهد ، وهو الأصح ^(٩) .

= الثالث : كونه قد صححه قاضيهان ، وهو من أجل من يعتمد على تصحيحه .. لأنه فقيه النفس . [انظر : شرح الجامع الصغير
لقاضي خان ، مخطوط (٦٦ ، ٧٦) ذكر المسألة بلفظ وعندنا] .

الرابع : كون أكثر المشايخ عليه كما تقدم عن «المبسوط» ، وإذا اختلف في مسألة فالعمل بما قاله الأكثر أولى ..
الخامس : أن تصحيح سقوط الترتيب فيما إذا لم يترجم وقوع العصر في وقت ناقص لا يلزمه تصحيح كون المراد الوقت المستحب في سائر
الأوقات ، إذ يعد غاية البعد أن يقال بسقوط الترتيب إذا فاتته صلوات وألزم من قضائها تأخير ظهر الشاء أو تأخير المغرب
عن أول الوقت مع أنه لو تذكر الفاتية والخطيب يخطب يقوم ويقضيها ، وإن فاتته الاستماع الواجب فكيف لا يقضيها إذا
لزم فوات الوقت المستحب ؟

السادس : أن ما ذكره من قول «الظهيرة» : «أن ما في «المنتقى» نص صريح في أن العرة للوقت المستحب» ، فيه نظر ظاهر ؛
لأن ما في «المنتقى» لا خلاف فيه على القولين ، أما على اعتبار الوقت المستحب فظاهر ، وأما على اعتبار أصل الوقت ؛
فلأن شرطه أن لا تقع الفاتية في وقت تغرب الشمس ، لأن ذلك الوقت لا يصح فيه إلا عصر يومه ، كما علمت من عبارة
قاضيهان التي ذكرناها ..

(١) أي لو شرع في الوقتية في أول الوقت مع تذكر الفاتية ، وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز إلا أن يقطعها ، ثم بشرع في الوقتية
اعتباراً بضيق الوقت . انظر : فتح القدير (٤٨٨/١) .

(٢) في (و) : « (صلاهما) » .

(٣) في (و) : « (المغرب) » .

(٤) انظر : البحر الرائق (١٤٤/٢) فلا عن النجفي .

(٥) في (د) : « (فظاهر) » .

(٦) خاتمة (ل ١٢٥/١) د .

(٧) في (د) : « (يقال) » .

(٨) انظر : فتح القدير (٤٨٨/١) .

(٩) انظر : قية النية ، مخطوط رقم (٦٢٩/١ بهودا) ل (٢١/١) ؛ ورقم (٣٦٠٨/١ بهودا) ل (٣٥/١) .

{ وَالتَّسْيَانُ ^(١) } ، أي ويسقط استحقاق الترتيب بين الفائتة والوقية ، وبين الفوائت بالنسيان ؛ لعدم قدرته على الترتيب . نعم ! قال في «إيضاح الإصلاح» : توسّعوا في عبارة النسيان ، حيث أرادوا به ما يُعمّ الجهل المستمر ^(٢) . ^(٣)

{ وَتَصَيَّرَتْهَا سَبْأً } ، أي ويسقط أيضاً الترتيب (بين الفائتة والوقية ، وبين الفوائت بصيرورة ^(٤) الفوائت سبأً ، وذلك بخروج ^(٥) وقت السادسة على الأصح ؛ لدخولها حينئذ ^(٦) في حد التكرار الموجب للسقوط ، دفعاً للرجح ^(٧) .

ثم المعبر أن تبلغ الأوقات المتخللة ^(٨) سبأً ، وإن أدى ما بعدها في أوقاتها . وقيل : يعتبر أن تبلغ الفوائت (في نفسها) ^(٩) سبأً ولو متفرقة .

(١) في (د) : ((النسيان)) .

(٢) النسيان لغة : ضد الذكر والحفظ . انظر : مادة (نسا) ، مختار الصحاح (٦٥٨) ؛ لسان العرب (٣٢٢ / ١٥) .

وفي الاصطلاح : زوال صورة المعلوم عن النفس بحيث لا تتمكن من ملاحظتها إلا بتجشم إدراك جديد . جامع العلوم (٤٠٢ / ٣) .
والغفلة والدخول والجهل البسيط بعد العلم يسمى نسياناً . انظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١٤٣٧ / ٢) .

(٣) الجهل لغة : نقض العلم ، يقال : جهل الشيء جهلاً وجهلاً عليه : إذا لم يعرفه . وتجاهل : أظهر الجهل وليس به ، واستجهله : غدّه جاهلاً واستخفه . والتجهيل : أن تنسبه إلى الجهل . انظر : مادة (جهل) لسان العرب (١٢٩ / ١١) .

الجهل في الاصطلاح : هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه . وهو قسمان : الجهل البسيط : وهو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالماً ، والجهل المركب : وهو عبارة عن اعتقاد حازم غير مطابق للواقع . التعريفات (٨٠) . والجهل المستمر : لعله الدائم الذي لا يتخلله علم .

(٤) انظر : الإيضاح شرح الإصلاح ، مخطوط ، رقم (٥٣٢) (ل ٣٨ / ب) .

(٥) في (د) : ((لصيرورة)) .

(٦) ما بين الفوسين ساقط في (و) .

(٧) في (ح) : ((أيضاً)) .

(٨) يسقط الترتيب إذا دخلت الفوائت في حد الكثرة ، وذلك بأن تصير الفوائت سبأً ، فتصير واحدة منها مكررة ؛ وهذا من شأنه أن يفضي إلى الخرج . قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي الَّذِينَ مِنْ خَرَجَ ﴾ . سورة الحج ، الآية (٧٨) .

(٩) في هذا الموضع في (ب) وضعت إشارة ، أشير إليها في الهامش بكلمة ((بين الفوائت)) .

(١٠) ((في نفسها)) زيادة من (أ ، د) .

وأثر الخلاف يظهر فيما لو ترك ثلاث صلوات ، (الظاهر من) ^(١) يوم ^(٢) ، والعصر من يوم ، والمغرب من يوم ، ولا يدري أيها أولى ^(٣) . فعلى الأول ^(٤) يسقط الترتيب ؛ لأن المتخللة بين الفوائت كثيرة ، وهو الأصح . وعلى الثاني لا يسقط ، كذا في «الشرح» ^(٥) . ^(٦)

وحزم في («فتح القدير» بإحالة هذا الخلاف - لما سأتى - ^(٧) : من أنه لو صلى فرصاً ذاكراً فائتة ولو وترأ ^(٨) ، فسَدَ ^(٩) فرضه ^(١٠) فساداً ^(١١) موقوفاً عند الإمام على مُضَي ^(١٢) ^(١٣) خمس ^(١٤) وقيات ، فإن لم يعد شيئاً منها (حتى دخل) ^(١٥) وقت السادسة عادت كلها صحيحة ، وحينئذ فلا يتصور كون المتخللات ساءً . والتحقيق : أن خلاف المشايخ في الثلاث ، هل هو ^(١٦) بالاتفاق بين الثلاثة ، أو على الخلاف كما في الثنتين ^(١٧) ؟ انتهى ^(١٨) .

يعني ما ^(١٩) إذا ترك طهراً من يوم ، وعصرأ من يوم ، حيث يقضي ^(٢٠) طهراً ^(٢١) بين عصرين ، أو عكسه عند الإمام . وقال ^(٢٢) : يسقط الترتيب .

(١) في (و) تقدم وتأخير : ((من الظاهر)) .

(٢) ((يوم)) ليست في (و) .

(٣) في (أ ، ب ، هـ ، و) : ((أول)) .

(٤) في (د) : ((الأول)) .

(٥) في (د) : ((السراج)) .

(٦) انظر : تبين الحقائق (١٨٨/١ ، ١٨٩) .

(٧) في آخر مسألة من هذا الباب ، صفحة (١٨٣) .

(٨) في (أ ، و) : ((فرضاً)) .

(٩) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(١٠) في (هـ) : ((صومه)) .

(١١) ((فساداً)) زيادة من (د) .

(١٢) في (د) : ((ما مضى)) .

(١٣) نهاية ل ٧/ب (ج) .

(١٤) نهاية ل ٩٨/أ (ج) .

(١٥) ((حتى دخل)) سقط من متن (ج) واستدرك في أعلى الصفحة .

(١٦) في (د) : ((يعد)) .

(١٧) في (ج ، هـ ، و) : ((الثنتين)) ، وفي (د) : ((التعين)) .

(١٨) انظر : فتح القدير (٤٩١/١ ، ٤٩٢) .

(١٩) ((ما)) ليست في (ج ، د) .

(٢٠) في (د) : ((يفضي)) .

(٢١) في (و) : ((ظهر)) .

(٢٢) أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله .

ولو مغرباً من يوم قضى ^(١) سبعا ، (أو عشاء) ^(٢) أيضاً فخمسة عشر ، ولو فجرأ ^(٣) كذلك ^(٤) (فإحدى وثلاثين) ^(٥) . قال في « الخانية » : والفتوى على قولهما . ^(٦)

واختلف فيما لو كان متاً فآكتر ، فصلّى مدة ^(٧) ولم يقضها ، ثم ترك فائتة ، هل تضاف إلى القدية فيسقط الترتيب ؟ قيل : نعم ، وعليه إطلاق المصنف ، قال الزاهدي : وهو الأصح . ^(٨) وفي « الكافي » : وعليه الفتوى . ^(٩) وقيل : لا ، وصححه في « المعراج » تبعاً « للمحيط » وغيره . ^(١٠) قال في « التجنيس » : وعليه الفتوى . ^(١١)

{ وَلَمْ يَعُدْ } الترتيب { يَعْوَدُهَا } أي الفوائت { إِلَى الْعِلَّةِ } ؛ لأن شأن الساقط أن لا يعود ^(١٢) ^(١٣) ، وهذا اختيار شمس الأئمة ، وفخر الإسلام ^(١٤) ، وعليه الفتوى ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) . ^(١٨)

-
- (١) في (ب) : ((قضا)) .
(٢) في (ج ، هـ ، و) : ((أو عشرا)) ، وفي (د) : ((وعشرا)) .
(٣) في (د) : ((فخرا)) .
(٤) في (ج) : ((لذلك)) .
(٥) في (أ) : ((فإحدًا وثلاثين)) ، وفي (د) : ((فاحد وثلاثون)) ، وفي (و) : ((فإحدًا وثلاثون)) .
(٦) انظر : الفتاوى الناقضية خان (٥٥/١) .
(٧) في (أ) : ((هذه)) .
(٨) انظر : البحر الرائق (١٥٢/٢) نقلا عن المحتى .
(٩) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤١١/١) .
(١٠) انظر : البحر الرائق (١٥٢/٢) نقلا عن معراج الدراية معرباً إلى المحيط للمصدر الشهيد .
(١١) في (هـ) : ((وقال)) .
(١٢) انظر : التجنيس والمزيد ، مخطوط (ل ١٤٠/١) .
(١٣) في (هـ) : ((يعد)) .
(١٤) الساقط صفة لموصوف محذوف هو الحكم أو التصرف ، وإسقاطه يكون بفعل المكلف كإسقاط دينه فليس له حق استيفائه ، أو بالإسقاط الشرعي . انظر : القاعدة الفقهية في : الأشياء والنظائر لابن نجيم (٢٧٤) ؛ شرح المجلة (٤٠/١) للمادة (٥١) ؛ المدخل الفقهي العام (١٠٢٤/٢ - ١٠٢٦) ؛ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (٣٦٩) . والمعنى أنه إذا سقط الترتيب بكرة الفوائت ، فقتضى بعض الفوائت وبقي أقل من ست صلوات لم يعد الترتيب ؛ لأن الحكم الساقط الذي انتهى وتلاشى لا يعود .
(١٥) حيث قالوا : ومن سقط الترتيب لم يعد في أصح الروايتين . انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٣٣/ب) ، ورقم (٨٤٠/١) (ل ١٠٠/١) .
(١٦) في (و) : ((الفتوى)) وهو تحريف .
(١٧) غاية (ل ٨٩/ب) هـ .
(١٨) انظر : المحيط البرهاني ، مخطوط (ل ١٨٧/١) .

وقيل : يعود ^(١) ؛ لأن المسقط قد زال ؛ قال في « الهداية » : وهو الأظهر ؛ واستشهد له بما عن محمد :
 فيمن ترك صلاة يوم وليلة ، وجعل ^(٢) يقضي من الغد مع كل وقية فاتية ، فالقوات جائزة على كل حال ،
 والوقيات فاسدة إن ^(٣) قدمها ؛ لدخول القوات في حد القلة ، (وإن أخرها) ^(٤) فكذلك ، إلا ^(٥) العشاء الأخيرة
 ؛ لأنه لا فاتية عليه في ظنه حال أدائها . ^(٦)

وَرَدَّةُ الشَّارِحِ تَبَعًا « لِّلْكَافِي » : بِأَنَّهُ لَا دَلَالَه فِيهِ ؛ إِذْ لَوْ سَقَطَ التَّرْتِيبُ لَجَازَتْ الْوَقِيَّةُ ^(٧) الَّتِي بَدَأَ بِهَا ،
 لَكِنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ ، لِأَنَّهُ يَخْرُجُ السَّادِسَةُ وَلَمْ يَخْرُجْ ، وَلَا ^(٨) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ مِنْ اعْتِبَارِ
 الدُّخُولِ ^(٩) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ^(١٠) كَانَ كَذَلِكَ ^(١١) لَمْ تَقْضِ الْوَقِيَّاتُ . ^(١٢)

وَأَرْفَعَهُ فِي « الْفَتْحِ » ^(١٣) وَغَايَةَ مَا أَجَابَ بِهِ : أَنَّ بَطْلَانَ الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ بَطْلَانَ الْمُدْلُولِ فَكَيْفَ
 بِالْإِشْهَادِ . ^(١٤)

(١) في (هـ) : ((لا يعود)) .

(٢) في (هـ) : ((وقد جعل)) .

(٣) في (هـ) : ((فإن)) .

(٤) في (هـ) : ((وأخرها)) .

(٥) في (و) : ((إن)) .

(٦) انظر : الهداية (٦٥/٢ ، ٦٦) .

(٧) نهاية (ل ٩٤/١) و .

(٨) في (أ) : ((ولم)) .

(٩) أي دخول وقت السادسة .

(١٠) نهاية (ل ١٢٥/ب) د .

(١١) ((كذلك)) ليست في (أ) .

(١٢) عبارة تبين الحقائق (١٩٠/١) : ((ليس فيه دلالة على عود الترتيب بعد سقوطه ؛ لأن الترتيب لو سقط لجازت الوقية التي بدأ بها كما ذكره في « الجامع الصغير » (١٠٦) وهو قوله : وإن فاتته أكثر من صلاة يوم وليلة أخرته التي بدأ بها . ولأن الترتيب إنما يسقط بخروج وقت السادسة ولم يخرج هنا ، ولا يمكن حمله على ما روي عن محمد : أن الترتيب يسقط بدخول وقت السادسة ؛ لأن حكمه بفساد الوقية التي بدأ بها يمنع من ذلك ، إذ لو كان مداره على تلك الرواية لما فسدت التي بدأ بها أول مرة بسقوط الترتيب عنده)) . وانظر الكافي شرح الوافي ، مخطوط (٤١/ب) .

(١٣) في (هـ ، و) : ((فتح القدير)) .

(١٤) انظر : فتح القدير (٤٩٣/١) . والمعنى : أن ما ذكره صاحب « الهداية » عن محمد استشهاده على مدعاه لا استدلال ، فإبطاله لا يستلزم بطلان المستشهد عليه بالأولى . منحة الخائف على البحر (١٥٤/٢) .

وأجاب^(١) الشيخ قاسم^(٢) : بأنه مني على ما روي عن^(٣) محمد ، فقد نص جماعة من محقق المشايخ : أن من أصله^(٤) أصله^(٥) : أنه إذا دخل وقت السادسة سقط الترتيب ، لا أنه يقرر^(٦) بخروج وقت السادسة ، فإذا أدنى وقية^(٧) توقف جوازها على قضاء الفائتة ، فإن قضاها دخلت الفوائت في حد القلة فطلت الوقية ، لأنها أدت عند ذكر الفائتة . وكذا^(٨) صرح في رواية ابن سماعة^(٩) عن محمد في تعليل ذلك بقوله : لأنه كلما قضى فائتة صارت الفوائت أربعاً وفست الوقية ، إلا العشاء فإنه صلاحها ، وعنده أن جميع ما عليه قد قضاها فأشبهه الناسي انتهى .^(١٠)

(١) غاية (ل ٨٨) ب .

(٢) الشيخ قاسم : هو أبو العدل قاسم بن قطوبغا بن عبد الله السوداني الجمالي ، زين الدين أو شرف دين ، المعروف بقاسم الحنفي . ولد بالقاهرة سنة ٨٠٢ هـ ، ونشأ بها . برع في فنون عدة . وتصدر للتدريس والإفتاء . أخذ عن : التاج أحمد الفرغاني النعماني ، والحافظ ابن حجر ، والسراج خايرء الخفائية ، والعز بن عبد السلام البغدادي وغيرهم ، ولازم الكمال بن المصام . وأخذ عنه مالا يخص كثرة . من مصنفاته : "شرح مجمع البحرين" و "شرح مختصر المنار - خ" و "شرح المصابيح" و "شرح درر البحار" و "فتاوى القاسمية - خ" و "تاج التراحم - ط" و "منية الأملعي بما فات الزيلعي - ط" . توفي بالقاهرة سنة ٨٧٩ هـ .

• السوداني : نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيعوني نائب السلطنة .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٦/ ١٨٤ - ١٩٠) ت (٦٣٥) ؛ شذرات الذهب (٧/ ٤٧٠ ، ٤٧١) ؛ البدر الطالع (٥٦٤ - ٥٦٦) ت (٣٨٠) ؛ هدية العارفين (١/ ٨٣٠ ، ٨٣١) ؛ التعليقات السننية على الفوائد البهية (١٦٧ ، ١٦٨) ؛ الأعلام (٥/ ١٨٠) .

(٣) ((عن)) ليست في (د) .

(٤) في (أ) : ((من)) .

(٥) أي من أصل محمد رحمه الله .

(٦) غاية (ل ٨٢) أ .

(٧) في (د) : ((يقرر)) .

(٨) في (د) : ((وقيته)) .

(٩) في (ج ، د) : ((ولذا)) .

(١٠) ابن سماعة : هو أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد ، وقيل عبد الله و عبيد الله بن هلال بن وكيع بن بشر التميمي . ولد سنة ١٣٠ هـ . من الحفاظ الثقات . أخذ عن أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد اللؤلؤي . ونقله عليه : أبو جعفر أحمد بن أبي عمران البغدادي شيخ الطحاوي ، وأبو بكر بن محمد القمي ، وعبد الله بن جعفر أبو علي الرازي وغيرهم . ولي القضاء للمأمون ببغداد . روى الكتب والأمال عن أبي يوسف ومحمد . صنف "كتاب أدب القاضي" و "الخصائص والسجلات" توفي سنة ٢٣٣ هـ .

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٥٥) ؛ الجواهر المنضية (٣/ ١٦٨ - ١٧٠) ت (١٣٢٢) ؛ تاج التراجم (٢٤٠ ، ٢٤١) ت (٢٠٤) ؛ مفتاح السعادة (٢/ ٢٣٥ ، ٢٣٦) ؛ شذرات الذهب (٢/ ١٩٤) ؛ الفوائد البهية (٢٨٠) ت (٣٥٦) ؛ هدية العارفين (١٢/ ٢) ؛ الأعلام (١٥٣/ ٦) .

(١١) انظر : البحر الرائق (١٥٣/ ٢) نقلا عن حاشية الشيخ قاسم على الزيلعي .

وفي « المعراج » : قال المشايخ ^(١) : جواب المسألة مفروضة ^(٢) فيمن ^(٣) مد ^(٤) الوقتية التي شرع فيها إلى آخر الوقت ، ثم قضى الفائتة بعده . ولا بُدَّ أنْ ^(٥) يَكُون الشروع في مَعَة الوقت ، إذ لو كان عند الضيق لكانت الوقتية صحيحة . فإن قيل : قال في « الكتاب » : صلى مع كل وقتية فائتة ^(٦) ، « ومع » للقرآن ^(٧) . قلنا : القرآن غير مراد إجماعاً ، فإنَّ الصَّلاَتَيْن لا تؤديان ^(٨) معاً ، فيكون المراد أنْ كُلَّ فائتة تقضى ^(٩) مع ما يجانسها من الوقتية ، من غير اشتراط ^(١٠) البيان في وقت واحد انتهى . ^(١١) وهذا أحسن الأجوبة .

وقوله في « البحر » : وما أجاب به في « المعراج » ، يعني من مَدَّ الوقتية إلى آخر الوقت ، ردُّ ^(١٢) بقوله في « الكتاب » : صلى مع كل وقتية فائتة . « ومع » ^(١٣) للقرآن . ^(١٤) ولم يذكر الجواب مما لا ينبغي ^(١٥) .

(١) في (هـ) : ((الشارح)) .

(٢) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) : ((مفروض)) .

(٣) في (أ) : ((في من)) .

(٤) في (د) : ((صلى)) .

(٥) في (أ ، ب ، ج ، و) : ((وأن)) .

(٦) المراد بالكتاب « الهداية » ، انظر : (٦٥/٢) .

(٧) في (د) : ((القرآن)) .

(٨) في (د ، هـ ، و) : ((يؤديان)) .

(٩) في (د) : ((يقضى)) .

(١٠) في (د) : ((اسقاطي)) .

(١١) انظر : منحة الخائف على البحر (١٥٤/٢) نقلاً عن معراج الدرابة .

(١٢) في (ج) : ((مده)) .

(١٣) في (ج) : ((ورد)) ، وفي (د) : ((ورده)) .

(١٤) في (أ) : ((دفع)) .

(١٥) انظر : البحر الرائق (١٥٤/٢) . وعبارته : « .. صلى مع كل فائتة وقتية .. » . والعبارة في النص أصح .

(١٦) أي أن صاحب البحر ذكر السؤال الوارد عن معراج الدرابة بدون ذكر جوابه وهذا مما لا ينبغي .

تنبيه: (١)

إنما قال : « ولم يُعَدَّ ... إلى آخره » (٢) مع قوله : « وَيَسْقُطُ » (٣) ، وقد علمت أن شأن الساقط (أن لا يعود (٤) ؛ تنبيهاً على اختصاص هذا النوع بعدم العود ، وأنه إذا سقط (٥) للنسيان أو للضيق ، ثم (٦) تذكر أو اتسع الوقت يعود ؛ قال في « الدراية » : اتفاقاً . (٧) ويُدل عليه (٨) ما سبق : أنه لو تذكر بعد التشهد فاتت فسدت (٩)

وما قاله الزاهدي : من أنه لو سقط للضيق (لا يعود على الأصح ، وكذا لو سقط للنسيان . (١٠) جزم (١١) في « البحر » بأنه خطأ (١٢) ؛ مستدلاً بما مر عن « الدراية » (١٣) (١٤) . (١٥) إلا أن الأولى أن يحكم بضعفه ، وأن من حكى الاتفاق لم يلتفت إليه لشذوذه .

(١) التنبيه لغة : الإيقاظ . واصطلاحاً : عبارة عن حكم تقدم في الكلام السابق به ، لكن السامع قد يغفل عنه . الفوائد الربية ، مخطوط (ل ١٨٤/ب) .

(٢) أي قوله السابق : ولم يعد بعودها إلى الفلة .

(٣) أي قوله السابق : ويسقط بضيق الوقت والنسيان .

(٤) يشير إلى المسألة السابقة ، في صفحة (١٧٤) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٦) نهاية (ل ٩٨/ب) ج .

(٧) انظر : البحر الرائق (١٥٥/٢) نقلاً عن معراج الدراية ؛ والنهاية ، مخطوط (ل ١٠٢/١) .

(٨) في (أ ، ب) : ((على)) .

(٩) سبق في كتاب الصلاة ، باب الحدث في الصلاة عند ذكر المسائل الاثني عشرية ، وهي مسائل قال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - فيها

بطلان الصلاة . انظر : النهر الفائق ، مخطوط ، رقم (٢١٩١) صفحة (١٢٦/٢٥) .

(١٠) انظر : البحر الرائق (١٥٥/٢) نقلاً عن المختار .

(١١) في (هـ) : ((وحزم)) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٣) نهاية (ل ٨/ب) ب .

(١٤) استدلل بمن حكى الاتفاق في « معراج الدراية » و « النهاية » ، قال في النهاية ، مخطوط (ل ١٠٢/١) : ((سقوط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت فإنه يعود الترتيب هناك بالاتفاق عند وجود التذكر وسعة الوقت)) .

(١٥) انظر : البحر الرائق (١٥٥/٢) .

(١٦) في (د) : ((لا)) .

تكميل : (١)

بقي مما يَسْقُطُ به الترتيبُ : الظن المعبر ، ذكره الشارح وغيره ؛ كما إذا صلى الظهرَ ذاكراً أن عليه الفجر حتى فسدَ ظُهره ، قضى الفجر ، ثم صلى العَصْرَ (٢) ذاكراً للظهر (جازت (٣) ؛ إذ لا فائنة عليه في طئه حال أداء العَصْر / ، وهو ظن معتبر . (٤)

ومن هذا النوع : ما لو صلى الظهرَ (٥) بلا طهارة ، ثم صلى (٦) العَصْرَ بطهارة ذاكراً للظهر ، أعاد العَصْرَ / (٧) .

ولو صَلَّى هذه (٨) الظهرَ بعدَ (٩) هذه (١٠) العَصْرِ ، وَلَمْ يُعِدِ العَصْرَ حَتَّى (١١) صَلَّى الْمَغْرِبَ (ذَاكراً لَهَا ، صَحَّتْ الْمَغْرِبُ .

وَالْفَرْقُ أَنَّ فَسَادَ الظُّهْرِ قَوِيٌّ لَعَلَّ (١٢) الطَّهَارَةَ فَصَلَحَ اسْتِبَاعُهُ لِفَسَادِ الْعَصْرِ ، بِخِلَافِ فَسَادِ الْعَصْرِ ؛ لِقَوْلِ طَائِفَةٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ بَعْدَهُ فَلَا يَصْلُحُ مُسْتَبَعاً لِفَسَادِ الْمَغْرِبِ (١٣) .

(١) التَّكْمِيلُ وَالْإِكْمَالُ : التَّامُّ ، وَاسْتَكْمَلَهُ : اسْتَمْتَهُ . مادة (كمل) ، مختار الصحاح (٥٧٩) ؛ لسان العرب (٥٩٨ / ١١) . والفرق

بين التَّكْمِيلِ والتَّكْمِيلِ ، أَنَّ التَّكْمِيلَ يَعْمَلُ التَّامُّ تَاماً ، وَالتَّكْمِيلُ يَعْمَلُ التَّامَّ كَامِلاً . القوائد الزينية ، مخطوط (ل ١٨٤ ب) .

(٢) في (د) : ((الظهر)) .

(٣) أي صلاة العَصْر .

(٤) انظر : تبين الحقائق (١٨٩ / ١) . وانظر أيضاً : الدرر الحكام (١٢٦ / ١) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٦) ((صلى)) زيادة من (ج ، هـ) .

(٧) ما بين الخططين المائلتين ساقط في (د) .

(٨) في (ب ، د) : ((هذا)) .

(٩) في (أ) : ((بعده)) .

(١٠) في (ب ، د) : ((هذا)) ، وليست في (هـ) .

(١١) في (د) : ((ثم)) .

(١٢) في (أ ، و) : ((بعدم)) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط في (و) .

قال في « الفتح » : وَيُؤْخَذُ مِنْ^(١) هَذَا أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ الْمَحَلِّ مُجْتَهِدًا فِيهِ ، لَا يَسْتَلْزِمُ اعْتِبَارَ الظَّنِّ فِيهِ مِنَ الْجَاهِلِ ، بَلْ إِنَّ كَانَ الْمُجْتَهِدُ فِيهِ ابْتِدَاءً لَا يُعْتَبَرُ^(٢) الظَّنُّ . وَإِنْ^(٣) كَانَ مِمَّا يَتَّبِعِي^(٤) عَلَى^(٥) الْمُجْتَهِدِ وَيَسْتَتْبِعُهُ^(٦) أُعْتِبِرَ ذَلِكَ الظَّنُّ بِزِيَادَةِ الضَّعْفِ ، فَفَسَادُ^(٧) الْعَصْرِ هُوَ^(٨) الْمُجْتَهِدُ فِيهِ ابْتِدَاءً ، وَفَسَادُ الْمَغْرِبِ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَاعْتِبِرَ^(٩) (١٠) (١١) انْتَهَى^(١٢) .

وفيه تصريح بأنَّ محلَّ اعتبار هذا^(١٣) الظن وعلمه في الجاهل لا العالم بوجود الترتيب ؛ ويؤيده ما في « المجتبى » ، عن القُدوري الكبير^(١٤) : أَنَّ صِحَّةَ الْمَغْرِبِ مَقِيدَةٌ^(١٥) بِغَيْرِ الْعَالِمِ ، أَمَّا الْعَالِمُ بَأَنَّ كَانَ^(١٦) عَلَيْهِ الْعَصْرَ فَمَغْرِبُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ^(١٧) .

(١) « من » ليست في (ج) .

(٢) في (هـ) : « (يتغير) » .

(٣) في (و) : « (وإنما) » .

(٤) في (ب) : « (يبي) » ، وفي (ج ، و) : « (يبتني) » ، وفي (د) : « (تتعين) » .

(٥) في (ب) : « (عليه) » .

(٦) في (ج) : « (ليستتبعه) » .

(٧) في (د) : « (وفساد) » .

(٨) نهاية (ل ١٢٦ / أ) د .

(٩) في (ب) : « (وهو) » .

(١٠) نهاية (ل ٩٠ / أ) هـ .

(١١) أي اعتبر فيه الظن من الجاهل .

(١٢) انظر : فتح القدير (٤٩٤ / ١) .

(١٣) « (هذا) » ليست في (أ) .

(١٤) القُدوري الكبير : لعله : أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان القُدوري ، والد أبي الحسين أحمد القُدوري صاحب «

المختصر » . حكى عن أبي بكر الشبلي . وروى عنه القاضي أبو تمام علي بن محمد بن الحسن الواسطي .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢٩ / ٣ ، ٣٠) ت (١١٦٢) ؛ الفوائد البهية (٢٥٨) ت (٣٢١) .

أو لعله : أحد مصنفات أبو الحسين القُدوري ، وقد يكون كتابه « المجرّد » فهو الكبير بالنسبة إلى « المختصر » ، أو كتابه « شرح

مختصر الكرخي » فعلاً ما يرد ذكره في كتب المذهب . وأما أبو الحسين فسأقي ترجمته في صفحة (٣٢١) .

(١٥) في (ب) : « (مقيد) » .

(١٦) « (كان) » زيادة من (د) .

(١٧) انظر : البحر الرائق (١٤٩ / ٢) نفلاً عن المجتبى .

ولم يفرق في «الأصل» بين العالم والجاهل^(١)، لكن رأيت في «البنية» أن الجواز مطلقاً هو ظاهر الرواية^(٢) وهو مشكل .

ومن الغريب ما في «الكشف»^(٣) الكبير : أنَّ^(٤) الظن إنما يكون مفيداً^(٥) من الاجتهاد^(٦) الذي ظهر عنده أنَّ^(٧) مراعاة الترتيب^(٨) ليست يفرض، فهو دليل شرعي كالسيان، فاما إذا كان ذاكراً غير مجتهد^(٩) فمجرد ظنه ليس بدليل^(١٠) شرعي فلا يعتبر انتهى^(١١).

(إذ لو)^(١٢) أراد^(١٣) ذلك لما فرقا بين ظن وظن لما آله يجب عليه العمل بما أدى^(١٤) إليه اجتهاده على كل تقدير، فعين أهم إنما^(١٥) أرادوا به غير الاجتهاد.

(١) عبارة الأصل (٢٦٢/١) : « قلت : أرأيت مسافراً صلى صلاة الظهر وهو على غير وضوء وصلى العصر وهو داكر أنه صلى الظهر على غير وضوء وهو يحسب أنه يجزيه ؟ قال : لا يجزيه ، وعليه أن يعيد الظهر ثم يصلي العصر . قلت : فإن لم يصل الظهر ولا العصر حتى صلى المغرب وهو داكر لما صنع في الظهر ؟ قال : لا يجزيه ، وعليه أن يعيد الظهر ثم العصر ثم المغرب . قلت : فإن لم يصل المغرب حتى أمّأد الظهر وظن أن العصر تامه ثم صلى المغرب ؟ قال : يعيد العصر ولا يعيد المغرب لأنه صلى المغرب بعد صلاة يرى ألفاً تامه » .

(٢) انظر : البنية (٧٠٨/٢) .

(٣) في (د) : « الكشف » .

(٤) في (ج ، د) : « بأن » .

(٥) في (هـ ، و) : « مقيداً » .

(٦) المُجْتَهِدُ : اسم فاعل من اجتهد في الأمر : بذل وسعته وطاقته في طلبه ليلبغ مَحْهُودَه ويصل إلى هأنيته .

وهو من جمع الشروط التالية : ١- العلم بالقرآن والسنة . ٢- العلم بمسائل الإجماع . ٣- العلم باللغة العربية وأسرارها وطرائقها في التعبير . ٤- العلم بأصول الفقه ، أي بطرق الاستنباط . ٥- العلم بالناسخ والمنسوخ . ٦- الإسلام . ٧- كمال العقل . ٨- النفاضة . معجم لغة الفقهاء (٣٧٥) .

(٧) « أن » ليست في (د) .

(٨) « الترتيب » ليست في (د) .

(٩) زاد في (ج) : « فيه » .

(١٠) هاية (ل ٩٤/ب) و .

(١١) انظر : كشف الأسرار ، للبحاري (٣٤٣/٤) .

(١٢) في (ب ، ج ، و) : « فلو » .

(١٣) في (ج) : « أرى » ويبدو أنه سهو من الناسخ .

(١٤) هاية (ل ٩/أ) ب .

(١٥) « إنما » ليست في (د ، هـ ، و) .

قال في «البحر»: «وأما المقلد^(١) فإن كان لأي حنيفة^(٢) فلا عبرة بظنه^(٣) المخالف لرأي إمامه، فيعيد المغرب أيضاً، وإن للشافعي^(٤) فلا (يعيد العصر أيضاً، وإن^(٥) كان^(٦) عاماً^(٧)) فمذهبُه فتوى مفتيه، فإن

(١) المُقلِّدُ: اسم فاعل، من يتبع غيره معتقداً صوابه من غير دليل. معجم لغة الفقهاء (٤٢٤).

(٢) أبو حنيفة: هو العمان بن ثابت التيمي الكوفي. إمام الحنيفة الفقيه المجتهد الحق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ، وقيل: ٦١، ٦٣ هـ ونشأ بها، أدرك عصر الصحابة ورأى أنس بن مالك وغيره. قيل أنه فارسي الأصل. أخباره ومناقبه كثيرة. تلقى على حماد بن سليمان، وروى عن جماعة من التابعين. روى عنه ابنه حماد، وزفر، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، والحسن بن زياد اللؤلؤي وغيرهم. له «مسند في الحديث - ط» جمعه تلاميذه، وينسب إليه «الفقه الأكبر - ط». أرادته المنصور العباسي على القضاء فأبي فحيسه إلى أن مات ببغداد سنة ١٥٠ هـ، وقيل: ١٥١، ١٥٣ هـ.

• التيمي: نسبة تيم الله، وهو مولد لبني تيم الله بن نعلبة من بكر بن وائل.

انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٣٦٨/٦، ٣٦٩)؛ الفهرست (٢٥١)؛ البداية والنهاية (١١٠/١٠، ١١١)؛ الجواهر المضية (٤٦١/١ - ٦٣)؛ امرأة الجنان (٣٠٩/١، ٣١٠)؛ قديم التهذيب (٦١١/٥ - ٦١٣)؛ ت (٨٣٩٩)؛ مفتاح السعادة (١٧٤/٢ - ١٩٤)؛ الطبقات السننية (٧٣/١ - ١٦٩)؛ طبقات الفقهاء للشيرازي (٨٧، ٨٨)؛ شذرات الذهب (٣٧٢/١ - ٣٧٤)؛ الأعلام (٣٦/٨)؛ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون (٦ - ٨١).

(٣) في (و): ((لظنه)).

(٤) الشافعي: هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المظلي الشافعي. يجتمع نسبه مع نسب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في عبد مناف. أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد في غرة (بفلسطين)، وقيل: بعسقلان، وقيل: باليمن سنة ١٥٠ هـ. أخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس وغيرهم. روى عنه: سليمان بن داود الهاشمي، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وأحمد بن حنبل وغيرهم. وبرع في الشعر واللغة وأيام العرب. وأخباره ومناقبه كثيرة. من مصنفاته: «الإم - ط» و«المسند - ط» في الحديث، و«أحكام القرآن - ط» و«الرسالة - ط» في أصول الفقه رواها عنه تلاميذه. توفي بالقاهرة سنة ٢٠٤ هـ.

• الشافعي: نسبة إلى جد جده شافع بن السائب.

انظر ترجمته في: الفهرست (٢٥٩، ٢٦٠)؛ الأنساب (٩٦/٣، ٩٧)؛ امرأة الجنان (١٣/٢ - ٢٨)؛ البداية والنهاية (١٠/٢٦٢ - ٢٦٦)؛ قديم التهذيب (١٨٥/٥ - ٢١)؛ ت (٦٧٣١)؛ مفتاح السعادة (١٩٩/٢ - ٢٠٤)؛ طبقات الشافعية مع طبقات الشيرازي (١٨٧، ١٨٨)؛ شذرات الذهب (٨٠/٢ - ٨٣)؛ الأعلام (٢٦/٦، ٢٧).

(٥) في (أ، ح): ((وإنه)).

(٦) ((كان)) زيادة من (د).

(٧) العامي: المنسوب إلى العامة الذين هم خلاف الخاصة. معجم لغة الفقهاء (٢٧٢). والمراد الذي ليس عنده علم في الشريعة الإسلامية وبالمخصوص الفقه. وفي البحر الرائق (١٤٨/٢): ((ليس له مذهب معين)).

أفاهه ^(١) خفي أعادها ، وإن شافعي لا ^(٢) يعيدهما ، وإن لم يستفت فإن صَافٍ فَعَلَهُ ^(٣) الصَّحَّة ^(٤) على مذهب مجتهد لم يُعِدْ شيئاً ^(٥) .

ولذا قَالَ في «الخلاصة» : رأى التيمم إلى الرُّسْغ ، والوتر ركعة ^(٦) ، ثم رَأَى إلى المرفق ^(٧) ، وثلاثاً ، لا يعيد ما صلى ، وإن فعله عن جهل ، ثم سَأَلَ فَأَمَرَ بالثلاث يُعِيد ^(٨) .

وأقولُ : فيه نظر ، إذ كَوْنُ هذا الظن لا عبرة به ؛ لمخالفته لرأي إمامه في حيز المنع ، وكيف يَكُونُ مخالفاً لَهُ وَقَدْ اعتبره وحِينَهُ ^(٩) إفشاء ^(١٠) الحفي بإعادة المغرب غير صحيح . والله - تعالى - ^(١١) الموفق .

{ فَلَوْ صَلَّى } شخص { فَرَضاً } ، خَالَ كَوْنَهُ { ذَاكِرًا قَائِمَةً } عَلَيْهِ ، { وَلَوْ } كانت { وَثَرًا } ^(١٢) على قول الإمام { فُسَدَ } أَصْلُ { فَرَضِهِ } فَسَادًا ^(١٣) { مَوْقُوفًا } ، فإن ^(١٤) قضى الفائتة قبل أَنْ تُصِيرَ الفوائت مَعَهَا كثيرة ، تنجز ^(١٥) الفساد لما صلاه قبلها ، وإن لم يقضها حتى صَارَتِ الفوائت سِتًّا مَعَهَا ^(١٦) ، صح الكل .

(١) في (و) : « أُنْيَاه » .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٣) في (د) : « فَعَلَى » .

(٤) في (هـ) : « الصحابة » .

(٥) انظر : البحر الرائق (١٤٧/٢ ، ١٤٨) .

(٦) نهاية (ل ٨٢ / ب) أ .

(٧) في (د) : « المرفقان » .

(٨) عبارة « خلاصة الفتاوى » ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (ل ٩٧ / ١) : « وفي « الفتاوى الصغرى » : رجل يرى التيمم إلى الرسغ والوتر ركعة ، ثم رأى التيمم إلى المرفق والوتر ثلاثاً لا يعيد ما صلى ، وإن فعل عن جهل من غير أن يسأل عن أحد ثم سأل فأمر بالثلاث يعيد ما صلى » .

(٩) في (ب) : « حينئذ » .

(١٠) في (أ) : « فأفنى » ، وفي (ب) : « وإفشاء » ، وفي (د) : « فأفاه » .

(١١) « تعالى » زيادة من (أ) .

(١٢) في (ب) : « وقرأ » .

(١٣) « فساداً » ليست في (د) .

(١٤) في (د) : « خال » .

(١٥) في (د ، هـ ، و) : « بنجر » .

(١٦) في (ج) : « معهما » ، وفي (هـ) : « تأخير (معها ستا » .

وهذا ما يقال واحدة تفسد خمساً ، وواحدة ^(١) تصحح ^(٢) خمساً ، كذا في « المبسوط » . ^(٣) وهذا استحسان ^(٤) ، وهو قول الإمام ، والقياس أن يفسد الفرض باتاً ^(٥) ^(٦) وبه قال ^(٧) .

اعلم أن المذكور ^(٨) في « الهداية » وشرحها وعليه جرى الشارح ^(٩) : أن انقلاب الكل جائزاً ^(١٠) موقوف على أداء ست صلوات ^(١١) قبل قضاء الفاتحة . ^(١٢) والصواب أن يقال على ^(١٣) أداء خمس ويخرج وقت الخامسة ^(١٤) . إذ يلزم على ما ذكره أن تصير الصلوات ^(١٥) سبعاً .

ولذا قال في « المجتبى » : إن الفساد موقوف عنده ^(١٦) ، فإن كثرت وصارت الفوائد ^(١٧) مع الفاتحة ستاً ^(١٨) ظهر صحتها ، وإلا فلا . ^(١٩)

(١) ((وواحدة)) ليست في (ج) .

(٢) في (ج) : ((وتصحح)) ، وفي (هـ) : ((تصلح)) .

(٣) انظر : المبسوط (١ / ٢٤٤) .

(٤) وجه الاستحسان : أن الترتيب يفسد بكثرة الفواتي ، والكثرة ثبتت بالسادسة ، فإذا ثبت بها استندت إلى أولها ، فثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها ، كما في تصرفات المريض وتعجيل الزكاة . النهاية ، مخطوط (ل ١٠٤ / ١) .

(٥) في (د) : ((باتاً)) .

(٦) نهاية (ل ٩٩ / ١) ج .

(٧) لأن سقوط الترتيب حكم الكثرة ، وكل ما هو حكم لعل يتأخر عن علته ، فسقوط الترتيب إنما يكون فيما يقع من الصلوات بعد الكثرة لا فيما قبلها . النهاية (١ / ٤٩٦) .

(٨) في (د) : ((المذكورة)) .

(٩) انظر : تبيين الحقائق (١ / ١٩٠) .

(١٠) في (ب ، ج ، و) : ((جائز)) .

(١١) في (د) : ((صلوات)) .

(١٢) عبارة الهداية : (٢ / ٦٦ ، ٦٧) : « ثم العصر يفسد فساداً موقوفاً ، حتى لو صلى ست صلوات ، ولم بعد الظهر انقلب الكل جائزاً » . وانظر : النهاية (١ / ٤٩٦) ؛ البناء (٢ / ٧١٩) ؛ والنهاية ، مخطوط (ل ١٠٣ / ب) ؛ غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٣٤ / ١) .

(١٣) في (د) : ((عن)) .

(١٤) في (د) : ((السادسة)) .

(١٥) في (د) : ((الفواتي)) .

(١٦) أي عند أبي حنيفة رحمه الله .

(١٧) في (د) : ((الفواتي)) ، وفي (هـ) : ((الفواتية)) .

(١٨) ((ستاً)) ليست في (أ) .

(١٩) انظر : البحر الرائق (٢ / ١٥٨) نقلاً عن المجتبى .

وفي «الفتح» : لا يخفى على متأمل ^(١) أن التعليل ، أي ^(٢) للإمام يوجب ^(٣) صحة المؤديات بمجرد دخول وقت سادستها ^(٤) التي هي (سابعة المروكة . ^(٥)

وأنت خير بأن الأولى أن يقال : ^(٦) بخروج وقت خامستها التي هي ^(٧) سادسة المروكة ؛ لأن دخول وقت السادسة غير شرط ، ألا ترى أنه لو ترك فجر يوم وأدّى ^(٨) ^(٩) ، باقي ^(١٠) صلواته انقلبت صحيحة (بعد طلوع) ^(١١) الشمس .

وقد تبجح ^(١٢) في «البحر» بإبداء ^(١٣) ذلك ^(١٤) السر المكنون من الصواب ، مدعياً أن شراح «الهداية» أغفلوه ، ولم يذكره ^(١٥) في ^(١٦) «الفتح» ^(١٧) إلا ^(١٨) بحثاً ، وقد اطلع عليه في «النجي» فذكر ما مر ^(١٩) . ^(٢٠)

(١) في (د) : ((من تأمل)) .

(٢) ((أي)) ليست في (د) .

(٣) نهاية (ل ٩ / ب) .

(٤) في (أ ، هـ) : ((سادستها)) .

(٥) انظر : فتح القدير (٤٩٧ / ١) .

(٦) زاد في (أ ، ب) : ((إن)) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (ب) .

(٨) في (و) : ((وادعى)) .

(٩) نهاية (ل ١٢٦ / ب) . د .

(١٠) في (هـ) : ((باقي)) .

(١١) في (أ) : ((بطلوع)) .

(١٢) في (ب) : ((صحح)) ، وفي (د) : ((تحج)) ، وفي (و) : ((تحج)) .

(١٣) في (أ) : ((بأداء)) .

(١٤) في (ج) : ((ذلك)) .

(١٥) في (د) : ((يذكر)) .

(١٦) في (د) : ((وفي)) .

(١٧) في (هـ) : ((فتح القدير)) .

(١٨) في (أ) : ((لا)) .

(١٩) قول «النجي» «الكف الذكر» .

(٢٠) انظر : البحر الرائق (١٥٨ / ٢) . لم يصرح في «البحر» بأن شراح «الهداية» أغفلوه ، وربما فهم ذلك صاحب «النهر» من

قوله : ((وقد ذكره في «فتح القدير» بحثاً)) بمعنى أن اختصاص «الفتح» بالذكر يدل على أنه لم يبحث في غيره من شروح «الهداية» والله أعلم .

مع أنه مذكور في «الدراية» قال : اعلم أن الشرط لتصحيح ^(١) الخمس صيرورة الفوائت سناً بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائت ، (لا أداء) ^(٢) السادسة لا محالة ^(٣) ، إلا أنهم ذكروا أداء ^(٤) السادسة التي ^(٥) هي مابعة الفوائت لتصبح الفوائت سناً يقيين ، لا أنه شرط البتة ^(٦) ، ثم قال : كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم قضى المتروكة قبل ^(٧) خروج وقتها أن لا تفسد المؤداة ^(٨) ، بل تصح ؛ لوقوعها غير جائزة ، وبها تصير الفوائت سناً ، وأجاب : يمنع كونها فائتة ما بقي الوقت ، إذ احتمال الأداء ^(٩) على وجه الصحة قائم . ^(١٠)

وأدخل في «البحر» في قوله : « ذاكراً ^(١١) فائتة » ^(١٢) : لو ^(١٣) شك في الفجر أصلاه ^(١٤) أم ^(١٥) لا ؟ وهو ^(١٦) يصلي الظهر ، فلما فرغ ^(١٧) تيقن أنه لم يصله أعاد الظهر ، كما في «الولولجية» . ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠)

(١) في (ج) : ((التصحيح)) .

(٢) في (ب) : ((لأداء)) .

(٣) زاد في (ب) عبارة : ((إلا أنهم ذكروا أن السادسة لا محالة)) وهو تكرار ويبدو أنه خطأ من الناسخ .

(٤) في (ب ، ج ، و) : ((أن)) .

(٥) ((التي)) ليس في (و) .

(٦) في (ب) : ((البتة)) . وهو خطأ .

(٧) في (و) : ((قبل)) .

(٨) في (د) : ((المؤديات)) .

(٩) في (و) : ((الأول)) .

(١٠) انظر : منحة الخالق على البحر (١٥٧/٢ ، ١٥٨) عن معراج الدراية .

(١١) في (و) : ((ذكر)) .

(١٢) زاد في (أ) : ((وما)) .

(١٣) في (ج) : ((أو)) ويحتمل أن تكون (لو) .

(١٤) في (ب) : ((أصلي)) .

(١٥) ((أم)) ليست في (ج) .

(١٦) في (و) : ((وهل)) .

(١٧) في (هـ) : ((فرع)) .

(١٨) عبارة «الفتاوى الولولجية» ، مخطوط (ل ١٦ / ب) : « رجل دخل في صلاة الظهر ، ثم شك في صلاة الفجر أنه أصلاها أم لا ؟ ، فلما فرغ من صلاته تيقن أنه لم يصل الفجر ، يصلي الفجر ثم يعيد الظهر ؛ لأنه لما شقق ظنه صار كأنه في الابتداء متيقن كالسافر إذا تيمم وصلى ورأى في صلاته سراباً فمضى على صلاته ، ثم ظهر بعد فراغه من الصلاة أنه كان ماءً يتوضأ ويعيد الصلاة فكنا هاهنا » .

(١٩) انظر : البحر الرائق (١٥٨/٢ ، ١٥٩) .

(٢٠) من هنا يبدأ طمس نصف لوحة (ل ٩١ / أ) في (هـ) . نهاية (ل ٩٠ / ب) هـ .

وأطلق الفساد^(١) فَعَمَّ^(٢) مَا إذا ظن وجوب الترتيب أو لا . لكن قيده في « المحيط » عن المشايخ : بما إذا لم يظنه ، فإن ظنه كان الفساد باتاً .^(٣) وردّه في « الفتح » : بأنَّ التعليل للإمام يقطع إطلاق الجواب .^(٤)

والله (سبحانه وتعالى) أعلم بالصواب^(٥)

(١) أي مصنف الكثر بقوله في المسألة : قد فرضه موقوفا .

(٢) في (د) : ((فعمل)) .

(٣) المراد المحيط الرهائي ، وعبارته في المخطوط (١٨٨ / ١) : « قال مشايخنا - رحمه الله - وإنما لا تجب الفرائض عند أبي حنيفة -

رضي الله عنه - إذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب ، وأن صلاته جائزة ، أما إذا كان عنده فساد الصلاة بسبب الترتيب فعليه إعادة الكل كما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ، لأن العبد مكلف بما عنده » .

(٤) عبارة فتح الغدير (١ / ٤٩٧) : « فإن التعليل المذكور [أي للإمام] يقطع بإطلاق الجواب سواء ظن عدم الوجوب أو لا » .

(٥) زيادة من (د) .

(٦) ((بالصواب)) ليست في (ب ، د) .

باب سجود السهم

بابُ سجود^(١) السَّهْوِ

لما فرغ من^(٢) ذكر الأداء والقضاء ، شرع في بيان ما يكون جابراً^(٣) لنقصان يقع فيهما ، كذا في « العناية »^(٤).

قال في « البحر » : والأولى أن يقال : لما فرغ من ذكر الصلاة ، (نفلها وفرضها)^(٥) ، أداء وقضاء ، شرع فيما^(٦) يكون جابراً لنقصان يقع فيهما ؛ فإن (سجود السهو)^(٧) لا يختص بالفرائض ، بل في مطلق الصلاة^(٨) .
وأقول^(٩) : قد مر عن صدر الشريعة أن الأداء يقال على النفل أيضاً^(١٠) ، وقد أفصح عن ذلك في « الدراية » فقال : لما ذكر الفرائض أتبعها النوافل ؛ لأنها من الأداء والقضاء ، لأنه خلف شرع^(١١) في بيان نقصان يتمكن فيهما انتهى .

(١) « سجود » ليست في (أ) .

(٢) السُّجُود : يضم السين ، مصدر سجد ، وهو في اللغة : الخضوع ، والذُّلُّ ، والتَّطَائُرُ ، والمَيْلُ . وفي الاصطلاح : وضع الجبهة والأنف والكفين والركبتين وأصابع القدمين على الأرض . انظر : الْمُغْرِبُ في ترتيب المعرب (١٢٧) ؛ كشف اصطلاحات الفنون (١ / ٦٣٩) ؛ القاموس الفقهي (١٦٦) ؛ معجم لغة الفقهاء (٢١٥) .

(٣) في (د) : « (عن) » .

(٤) الجابر : اسم فاعل من جبر ، يقال : جبر الكسر جبراً وجَبوراً وجِبارةً : أصلحه . ويراد به التكميل ، ومنه قول الفقهاء : إن دم التمتع في الحج هو دم جَبَرٍ لا دَمٍ وَزَرَ . انظر : القاموس الفقهي (٥٧) ؛ معجم لغة الفقهاء (١٣٨) .

(٥) انظر : العناية (١ / ٤٩٨) .

(٦) في (ب) : « (نفلًا وفرضًا) » .

(٧) نهاية (١ / ٩٥) و .

(٨) في (ب ، د ، و) : « (السجود) » .

(٩) انظر : البحر الرائق (١٦ / ٢) .

(١٠) نهاية (١ / ١٠) ب .

(١١) انظر : باب قضاء الفوائت ، حيث عرف الأداء بأنه : « (تسليم عين الثابت بالأمر) » . والثابت يشمل النفل .

(١٢) في (د) : « (شرعي) » .

لما كان سجود (١) السهو (٢) للإصلاح أشبه (٣) قضاء الفرائت فأَوْلَاهُ (٤) به .

وغير خاف أن هذه الإضافة (٥) من إضافة الحكم إلى السبب (٦) ، وهي الأصل في الإضافات ؛ لأنها للاختصاص (٧) ، وأقوى وجوهه (٨) اختصاصُ (المسبب بالسبب) (٩) ، (١٠) (١١) .
والسهو (١٢) والنسيان لغة : عَدَمُ تَذَكُّرِ الشَّيْءِ وَقَتَ حَاجَتِهِ . (١٣)

(١) في (د) : ((سهو)) ، وفي (و) : ((سهو)) .

(٢) في (د) : ((والسهو)) .

(٣) في (د) : ((أشبهه)) .

(٤) فأَوْلَاهُ : من أَوْلَى ، أي القَرَّبَ والذَّنُو . انظر : مادة ولى : مختار الصحاح (٧٣٦) ؛ لسان العرب (٤١١ / ١٥) .
وعده بالياء من باب التضعيم ، وإلا فالأصل أن يقول : أولاده منه ؛ لأنه من أَوْلَى ، ومعناه القرب والذنو .
والمراد أدنى سجود السهو من قضاء الفوائت ؛ لأن كلاهما فيه معنى الجبر وإصلاح ما فات ، ففي الأول : إصلاح ما ترك ، أو أحر ،
أو زاد ، أو نقص من أفعال الصلاة . وفي الثاني : إصلاح ما فات وقته بفعله بعد الوقت . انظر : البناية (٧٢٢ / ٢) ؛ رد المحتار (١ / ٤٩٥) .

(٥) الإضافة : هي استراخ اسمين [ضم كلمة إلى أخرى] على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً . التعريفات (٢٨) . والمراد هنا إضافة السجود للسهو .

(٦) ويكون ذلك بتقدير مضاف في الجملة . أي ((وجوب سجود السهو)) ؛ لأن السجود ليس حكماً إنما متعلقه ، وإحكام هو الوجوب . انظر : رد المحتار (١ / ٤٩٥) .

(٧) في (د) : ((في الاختصاص)) .

(٨) الاختصاص : هو امتياز بعض الجملة بحكم . كشاف اصطلاحات الفنون (٤٢٧/١) . أو : كون الشيء خاصاً بشيء ، أي التعلق الخاص . جامع العلوم (٥٠/١) .

(٩) في (د) : ((وجوبه))

(١٠) في (د) تقديم وتأخير : ((السبب بالمسبب)) .

(١١) أي أقوى وجود الاختصاص اختصاص المسبب بالسبب . البحر الرائق (١٦١/٢) .

(١٢) السهو لغة : نسيان الشيء والغفلة عنه ، وذهاب القلب عنه إلى غيره . والسهو في الصلاة : الغفلة عن شيء منها . انظر : مادة (سها) لسان العرب (٤٠٦/١٤) ؛ القاموس المحيط (١٧٠٢/٢) .

(١٣) هذا التعريف على أساس القول بالعمد . أقهما مترادفان ، وأنه لا فرق بين السهو والنسيان في اللغة . انظر : التقرير والتحجير (٢ / ٢٢٨) ؛ وتيسير التحرير (٢٦٣/٢) ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم (٢٥٩) .

وفرق بعضهم بينهما : بأن السهو هو غفلة القلب عن الشيء بحيث ينه بآذن تنبيه . والنسيان غيبة الشيء عن القلب بحيث يحتاج إلى تحصيل جديد . وقال بعضهم : السهو زوال الصورة عن القوة المدركة بالهس المشترك مع بقائها في القوة الحافظة . والنسيان زوالها عنهما جميعاً معاً . وقيل : غفلتك عما أتت عليه لتفقد سهو ، وغفلتك عما أتت عليه لتفقد غيره نسيان . وقيل : السهو يكون لما علمه الإنسان وما لا يعلمه ، والنسيان لما غاب بعد حضوره . كشاف اصطلاحات الفنون (٧٢٤/١) .
والفرق بينهما لا يؤثر في أحكام هذا الباب ، فالوثر هو القدر المشترك بينهما وهو عدم الاستحضار وقت الحاجة .

وظاهر^(١) كلامهم^(٢) أن لا سجود في العمد^(٣) ؛ لقلم السبب^(٤) ، وبه جزم الولواجي^(٥) ، وعلمه^(٦) : بأن الشارع لما جعل السجنتين جابريتين^(٧) جعلهما مثلاً للفائت لا فوقه ؛ فصلحا جابريين^(٨) ، والنقصان^(٩) في العمد فوق النقصان في السهو^(١٠) فلم يصلحا ؛ لأن الشيء لا يجر بما هو دونه^(١١) .

لكن ذكر الزاهدي^(١٢) عن بديع الدين^(١٣) : وجوبه^(١٤) في العمد فيما^(١٥) إذا ترك القعدة الأولى ، أو شك في بعض أفعال صلاته ؛ فشكر^(١٦) عمداً حتى شغله ذلك عن ركن^(١٧) .^(١٨)

-
- (١) في (د) : ((فظاهر)) ، وفي (و) : ((فظاهر)) .
- (٢) أي كلام الجم الغفير من علماء الحنفية . البحر الرائق (١٦١/٢) .
- (٣) في (د) : ((السهو)) وهو تحريف .
- (٤) وهو السهو ؛ لأن الأحاديث دلت على اختصاص السجود بالسهو .
- (٥) المؤلف^١ : هو أبو الفتح عبد الرشيد بن أبي حنيفة نعمان بن عبد الرزاق بن عبد الله ؛ ظهر الدين المؤلف^٢ . ولد بولواخ سنة ٤٦٧ هـ . سكن كثير مدة ثم انتقل إلى سمرقند . تفقه على أبي بكر القزويني محمد بن علي ، وعلي بن الحسن البرهان البلخي ، وبأي محمد القطراني ، وجماعة . صنف الفتاوى المعروفة بـ "الولواجية" وكتب "الألماني" . توفي في ولواخ بعد ٥٤٠ هـ .
- المؤلف^٣ : بالفتح ثم السكون ، وكسر اللام : نسبة إلى ولواخ ؛ بلدة من أعمال بخذخشان خلف بلخ وطخارستان .
- انظر ترجمته في : معجم البلدان (٣٨٤/٥) ؛ الجواهر المضية (٤١٧/٢ - ٤١٩) ت (٨٠٩) ؛ تاج التراجم (١٨٨) ت (١٤٠) ؛ الطبقات السنية (٣٣٥/٤ ، ٣٣٦) ت (١٢٢٩) ؛ الفوائد البهية (١٦٠ ، ١٦١) ت (١٩٩) ؛ هدية العارفين (٥٦٨/١) ؛ الأعلام (٣٥٣/٣) .
- (٦) في (د) : ((ضلله)) .
- (٧) في (و ، د) : ((جائزين)) .
- (٨) في (ج ، د) : ((جابريين)) .
- (٩) في (ب) : ((والنقصان)) وهو تحريف .
- (١٠) في (و) : ((السجود)) وهو تحريف وخطأ .
- (١١) انظر : الفتاوى الولواجية ، مخطوط (ل ١٧/ب) .
- (١٢) نهاية (ل ٩٩/ب) ج .
- (١٣) بديع الدين : هو بديع بن منصور القاضي القزويني ، وفي "الكشف" : بديع بن أبي منصور العراقي . الملقب فخر الدين . تفقه على نجم الأئمة البحاري . تفقه عليه : مختار بن محمود الزاهدي . من مصنفاته : "البحر المحيط" المسمى بـ "منية الفقهاء" .
- انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٣٦٣/٤) ت (٢٠٦٢) ؛ كشف الظنون (١٨٨٦/٢) ؛ الفوائد البهية (٩٣) ت (٩٤) .
- تنسب إليه "فتاوى بديع الدين" . انظر : كشف الظنون (١٢٢١/٢) ؛ مقدمة الفتاوى التاتار خانية (٤٦/١) . وفي البحر الرائق (١٦٢/٢) : لقبه : فخر الإسلام البديعي .
- (١٤) في (د) : ((رجوع)) .
- (١٥) ((فيما)) ليست في (و) .
- (١٦) في (و) : ((فشكر)) وهو تحريف .
- (١٧) نهاية (ل ٨٣/١) .
- (١٨) انظر : البحر الرائق (١٦١/٢ ، ١٦٢) نقلاً عن الجمني .

قال في «الينابيع»: وكذلك لو أخر إحدَى سجدي الركعة الأولى إلى (١) آخر الصلاة. (٢)

ورأيت في «الغاز» (٣) ابن الشحنة (٤) رابعة: هي مَا إِذَا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْقَعْدَةِ الأولى. (٥)

وجعله بديع الدين سجود عذر لا سَهْو. قال في «البحر»: وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَنَّ هذه الواجبات هي أدنى (٦) الواجبات فَصَلَحَ (٨) السجود جابراً (٩) لها مطلقاً (١٠) (١١). وفيه مَا لَا يَحْفَى (١٢).

(١) في (د): ((إن)).

(٢) انظر: الينابيع في الأصول والتفاريع، مخطوط (ل ٣١/ب).

(٣) في (و): ((الفار)) وهو تحريف.

(٤) ابن الشحنة: هو أبو المركات عبد البر بن محمد بن عبد الدين أبي الفضل محمد بن محب الدين أبي الوليد محمد، سري الدين، المعروف بابن الشحنة الحلبي ثم القاهري. ولد خلب سنة ٨٥١ هـ. ناب في القضاء، وأجيز بالإفتاء والتدريس. أخذ الفقه عن البر بن عبد الله، والزين قاسم بن قَطْلُوبُغا، والتقي الشُّمَيْي وغيرهم. من مصنفاته: «تفصيل عقد الفرائد - خ» و«الإشارة والرمز إلى غنيق الوقاية وفتح الكو» و«الذخائر الأشرفية في الغاز الحنفية - ط». توفي سنة ٩٢١ هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٤/٣٣، ٣٤)؛ الطغيات السنية (٤/٢٥٩، ٢٦٠) ت (١١٢٤)؛ كشف الظنون (١/٩٧)، ١٥٠، ٩٥٦، ٨٢١) (٢/٩٦٠، ١٥١٥، ١٨٦٥، ١٨٦٦)؛ ضلوات الذهب (٨/١٣٨ - ١٤٠)؛ إيضاح المكنون (١/٣١١، ٦٠٢)؛ التعليقات السنية (١٩٢)؛ معجم المطبوعات (١/١٣٧، ١٣٨)؛ الأعلام (٣/٢٧٣).

(٥) اللغز في الذخائر الأشرفية (٦١): ((إن قيل: أي رجل صلى على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في صلاته فوجبت عليه سجدتان السهو؟ فالجواب: أن هذا رجل صلى رابعة فقعده في الثانية فكرر التشهد وصلى على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ساهياً، قال أبو بكر محمد بن الفضل - رحمه الله - يلزمه سجدتان السهو، واستحسننا تأخيرهما، ولا يلزمه في القياس، وفي المسألة خلاف ...)).

(٦) ((أن)) ليست في (د).

(٧) في (د): ((أولى)).

(٨) في (د): ((فجعل)).

(٩) لهاية (١/١٢٧) د.

(١٠) ((مطلقاً)) ليست في (أ)، و.

(١١) أي سواء في حالة العمد أو السهو.

(١٢) انظر: البحر الرائق (٣/١٦٢). وزاد: ((أما القعدة الأولى فلاختلاف في وجوها، بل قد أطلق أكثر مشائخنا عليها اسم السنة .. وكذا الثاني والثالث لم يكن لهما دليل صريح في الوجوب)).

(١٣) أي لأن هذا الجواب لا يدفع أصل الإشكال [في وجوب سجود السهو في بعض الواجبات دون بعض]، ولأنه لو كان نظرهم إلى ذلك لكان ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو ترك قراءة التشهد في القعدة الأولى، وفيما لو ترك الضمآنينة في الركوع والسجود، فإن الأولى والثاني سنة، وللاتفاق على أن سبب وجوبه ترك الواجب الأصلي أو تغييره ساهياً هذا هو الذي يعتمد للفتوى والعمل. انظر: حاشية منحة الخالق (٢/١٦٢).

{ يَجِبُ ^(١) } ؛ للأمر ^(٢) به ^(٣) ، ولأنه (شرع لجبر) ^(٤) ، النقصان ، وهو ^(٥) واجب كالدعاء في الحج ^(٦) ، غير أنه لما كان للمال مدخل ^(٧) فيه كان بالدعاء ^(٨) ، بخلاف الصلاة ؛ لأن شأن الجبر أن يكون من جنس الكسر ^(٩) .

وظاهر كلامهم أنه لو لم يستجد أثم لترك الواجب والسجود ^(١٠) ، كذا في ^(١١) « البحر » ^(١٢) . وأقول : فيه نظر ، بل إنما يأثم ترك ^(١٣) الجابر فقط ، إذ لا إثم على الساهي ، نعم ! هو في ^(١٤) صورة ^(١٥) العمد ظاهر ، وينبغي أن يرتفع هذا الإثم بإعادتها .

(١) سحود السهو واجب على الصحيح عند الحنفية وهو ظاهر الرواية ، وكذا عند الحنابلة في المتمد . والمالكية يفرقون بين الزيادة والنقصان ، فيوجب في النقصان مندوب في الزيادة . وسنة عند الشافعية وبعض الحنفية والمالكية على المشهور .

انظر تفصيل المسألة في : بدائع الصنائع (١ / ١٦٣) ؛ البحر الرائق (٢ / ١٦٢) ؛ الفتاوى الهندية (١ / ١٢٥) ؛ رد المختار (١ / ٤٩٥) ؛ الباب في شرح الكتاب (١ / ٩٥) ؛ بداية الاجتهاد (١ / ١٩١) ؛ قوانين الأحكام الشرعية (٧٢) ؛ جواهر الإكليل (١ / ٦٠) ؛ حاشية الدسوقي (١ / ٢٧٣) ؛ الوسيط في المذهب (٢ / ١٨٦) ؛ المجموع شرح للمهذب (٤ / ١٥١ ، ١٥٢) ؛ معنى المحتاج (١ / ١٥٢) ؛ كشف القناع (١ / ٤٠٨) ؛ حاشية الروض المربع (٢ / ١٣٧ ، ١٣٨) .

(٢) في (ز) : ((الأمر)) .

(٣) في الأحاديث الصحيحة ، والأمر للوجوب ، ومواظبة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والصحابة - رضي الله عنهم - عليه ؛ والمواظبة دليل الوجوب . انظر : رد المختار (١ / ٤٩٥) .

(٤) زاد في (ب) : ((لرواية ثوبان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : من سها في الصلاة فليسجد سجدتين)) .

(٥) في (د) : ((يجبر)) .

(٦) في (د) : ((فهو)) .

(٧) سحود السهو واجب قياساً على الفدي في الحج للعلة الجامعة بينهما وهي النقصان .

(٨) في (ج) : ((مدخلاً)) .

(٩) في (د ، هـ) : ((كالدعاء)) .

(١٠) الأصل أن الجبر يكون من جنس الكسر ، ولذلك يجبر النقصان في الصلاة بالسجود ، وشذ الحج عن هذا الأصل ؛ لأن للمال مدخلاً فيه فيجبر نقصانه بالدعاء .

(١١) أي إذا ترك واجباً من واجبات الصلاة ساهياً ، ولم يجبره بسجود أثم لترك الواجب والجابر .

(١٢) لغاية (ل ، أ ، ب) ب .

(١٣) انظر : البحر الرائق (٢ / ١٦٣) .

(١٤) في (د) : ((بترك)) .

(١٥) في (د) : ((من)) .

(١٦) في (أ ، ب ، ج ، د) : ((صور)) .

وهذا الإطلاق مقيد بما إذا كان الوقت صالحاً^(١) ، حتى لو لم يَسْجُدْ حتى طلعت الشمس^(٢) بعد السلام الأول ، أو^(٣) احترت وقد كان يقضي فاتتة ، أو خرج الوقت في الجمعة ، أو وجد منه ما يمنع البناء بعد السلام^(٤) سقط عنه ، كذا في «الفتح»^(٥).

وفي «الفتا» : لو بنى النفل على فرض سَهَا فيه لم يَسْجُدْ .^(٦)

{ يَغْدُو السَّلَامُ مَسْجُودَتَيْنِ }^(٧) ظاهر في أنه لا وجوب قبله ، فلو^(٨) أتى به لا يعتد به ويعيده ، وهو

(١) أي أن الوجوب ليس على إطلاقه ، وإنما مقيد بما إذا كان الوقت صالحاً فإن كان غير صالح سقط السجود ، كالأثملة التي ذكرها المصنف .

(٢) ((الشمس)) زيادة من (ج) .

(٣) في (ج) : ((و)) .

(٤) كان عَمِلَ عملاً منافع كالصلاة والتفحفة ، أو انصرف عن القبلة أو خرج من المسجد .

(٥) عبارة فتح القدير (١ / ٤٩٨) : ((يسجد للسجود مقيد بما إذا كان الوقت صالحاً حتى أن من عليه السجود في صلاة الصبح إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الأول سقط عند السجود ، وكذا إذا سها في قضاء الفاتنة فلم يسجد حتى احترت ، وكذا في الجمعة إذا خرج وقتها ، وكل ما يمنع البناء إذا وجد بعد السلام يسقط السجود)) .

(٦) انظر : فتية المنية ، مخطوط ، رقم النسخة (٦٢٩ / يهودا) (ل ١٨١ /) ؛ ونسخة (٣٦٠٨ / يهودا) (١ / ٤٠) .

(٧) اختلف الفقهاء في محل سجود السهو على التفصيل التالي :

- ذهب المالكية والشافعية في القدم ورواية عن أحمد : إلى التفريق بين الزيادة والنقصان ، فإن كان السجود لنقصان كان قبل السلام ، وإن كان لزيادة كان بعد السلام .

- وذهب الحنفية : إلى أن سجود السهو بعد السلام مطلقاً . وصفته : أن يتشهد ثم يسلم تسليمه واحدة على الأصح ثم يسجد للسهو ثم يتشهد ثم يسلم .

- وذهب الشافعية في الجديد وهو الأظهر ، ورواية عن أحمد أنه قبل السلام مطلقاً .

- وذهب الخنابلة في المعتد : إلى أنه يسجد قبل السلام في المواضع التي سجد فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل السلام ، ويسجد بعد السلام في المواضع التي سجد فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد السلام ، وفي غير تلك المواضع يسجد له قبل السلام مطلقاً .

- سبب الخلاف : أنه ثبت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه سجد قبل السلام وبعده .

انظر تفصيل المسألة وأدلتها في : بدائع الصالح (١٧٢ / ١ - ١٧٤) ؛ البداية (٧٢٢ / ٢ - ٧٢٨) ؛ فتح القدير (١ / ٤٩٨ - ٥٠٠) ؛ الباب في شرح الكتاب (٩٥ / ١ - ٩٦) ؛ بداية المجتهد (١٩٢ / ١ - ١٩٤) ؛ قوانين الأحكام الشرعية (٧٢) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة (٥٧) ؛ مغني المحتاج (٢١٢ / ١ - ١١٣) ؛ المجموع شرح المهذب (١٠٦ / ٤ - ١١١) ؛ المغني (٤٠٣ / ٢ - ٤١٧) ؛ الشرح الكبير (٦٩٧ / ١ - ٦٩٩) ؛ كشف القناع (٤٠٩ / ١ - ٤١٠) .

(٨) زاد في (ج) : ((هذا)) .

(٩) في (د) : ((ولو)) .

مُرَوِّي عن أصحابنا ، كذا في «الخطب» .^(١) لكن ظاهر الرواية أنه ^(٢) يعتد به (مع الكراهة ^(٣)) ، كما في «الخرائفة» .^(٤) وإن البعدية ^(٥) إنما هي أوّلى فقط ، وعلى هذا فيعد ^(٦) ليس ظرفاً ليجب .

وكان بعده ، لأنه أخر عن سائر (واجبات الصلاة) ^(٧) والسّلام منها ، ولأنه لا يتكرر .

فأخر عن السّلام ؛ لأنه لو سهى عنه كان جابراً ^(٨) له أيضاً ، وصورة ^(٩) السهو عنه بأن قام إلى الخامسة ساهياً ، أو استمر قاعداً طائناً أنه سلم ثم تبين أنه لم ^(١٠) يسلم .

وأل في السّلام للفقه ، والمعهود تسليمات ^(١١) وهو الأصح ، وبه قال العامة ^(١٢) ، كما في «البدائع» .

(١٣)

(١) انظر : الخطب الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٧٣ / ب) ؛ ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٣) .

(٢) في (أ) : ((أن)) .

(٣) الكراهة : من كره الشيء كراهة وكراهية ، فهو مكروه : إذا لم يردده ولم يرضه . وشريعاً : كون الفعل بحيث يكون تركه أولى مع عدم المنع من الفعل ، وذلك الفعل يسمى مكروهاً . وهو نوعان :

- مكروه كراهة تحريم ، وهو عند الشيعين : ما كان إلى الحرمة أقرب . بمعنى : أنه يتعلق بفاعل ذلك الفعل محذور دون استحقاق العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة ؛ فترك الواجب حرام يستحق تاركه العقوبة بالنار ، وترك السنة المؤكدة فربح من الحرام يستحق تاركها حرمان الشفاعة . وعند محمد : هو الحرام الذي ثبتت حرمة بذليل ظني .
- ومكروه كراهة تنزيه ، وهو عند الشيعين : ما كان إلى الخلل أقرب . بمعنى : أنه لا يعاقب فاعله أصلاً ، لكن بناب تاركه أدنى ثواب . وعند محمد : هو ما كان تركه أولى مع عدم المنع من الفعل .

وعند إطلاق الكراهة يراد بها كراهة التحريم ، إلا أن ينص على كراهة التنزيه .

انظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١٢٨٠ / ٢) ؛ جامع العلوم (١١٩ / ٣ ، ١٢٠) ؛ القاموس الفقهي (٣١٨) ؛ معجم لغة الفقهاء

(٣٤٧) .

(٤) ذكر في خزانة الفقه ، مخطوط ، رقم النسخة (٤٠٧٧ / هـ) (ل ٧ / ب) ؛ ورقم النسخة (٨٣٢ / هـ) (ل ١١ / ب) ضمن ثلاثة عشر شيئاً مكروهاً في الصلاة : « ... ومسحود السهو قبل السلام » . وفي غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٣٥ / ج) ينصرف : الأول أن يسجد بعد السلام ، ولو سجد قبله أو بعده يجوز وهو جواب ظاهر الرواية .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٦) في (ب ، د) : ((بعد)) ، وفي (و) : ((بعد)) .

(٧) في (ب) : ((الواجبات في الصلاة)) .

(٨) في (و) : ((جائزاً)) .

(٩) في (د ، هـ) : ((وصور)) .

(١٠) ((لم)) ليست في (و) .

(١١) في (د) : ((تسليمات)) .

(١٢) في (د) : ((العلماء)) ، وفي (و) : ((العلامة)) .

(١٣) انظر : بدائع الصنائع (١ / ١٧٤) .

واختار فخر الإسلام : آله يُسَلِّم واحدة تلقاء وجهه ^(١) ؛ فرقاً بين سلام القطع والسُّهُو . وجعله في « المحيط » : قول عائمة المشايخ . ^(٢) وفي « الكافي » : قول الجمهور ، وهو الصَّواب ^(٣) وإليه أشير ^(٤) في « الأصل » . ^(٥) ، وفي « المجتبى » وهو الأصح . ^(٦)

وقيل : يُسَلِّم واحدة عن يمينه ، وصححه في « المجتبى » أيضاً ^(٧) ؛ قال في « البحر » : (وهو الذي) ^(٨) ينبغي اعتماده ؛ لأنه عن اليمين معهود ، وبه يحصل (التحليل) ^(٩) ، فلا ^(١٠) حاجة (إلى غيره) ^(١١) . ^(١٢)

قال جواهر ^(١٣) زاده : ولو ^(١٤) أتى بتسليمتين سقط ^(١٥) عنه ^(١٦) السجود . وجعله (^(١٧) في « البحر » قولاً رابعاً ^(١٨) ، إلا أن الظاهر أنه تفريع على القول ^(١٩) بالواحدة .

(١) انظر : البحر الرائق (١٦٤/٢) .

(٢) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥٢٨/٤ ف) (ل ٧٣/ب) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٣) : « وينبغي أنه إذا تشهد يُسلم تسليمة واحدة عن يمينه ، وعند بعضهم يسلم تسليمتين ، والأول أصوب ؛ لأن السلام الأول للتحليل والثاني للتحية وهذا السلام للتحليل لا للتحية فكان ضم الثاني إلى الأول عبثاً وينبغي أن لا ينحرف في هذا السلام لأن ذلك بمعنى التحية دون التحليل وقد سقط معنى التحية هنا » .

(٣) في (د) : « (الأصحاب) » .

(٤) الإشارة : هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن سبق له الكلام . التعريفات (٢٧) ؛ جامع العلوم (١٢٠/١) .

(٥) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤٢ / ١) .

(٦) في (و) : « (الصحيح) » .

(٧) انظر : البحر الرائق (١٦٤/٢) نقلاً عن المجتبى .

(٨) في (أ ، و) : « (والذي) » .

(٩) لغاية (ل ٩١/١) هـ . وهي مطبوعة .

(١٠) في (د ، و) : « (ولا) » .

(١١) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : « (لغيره) » .

(١٢) انظر : البحر الرائق (١٦٤/٢ ، ١٦٥) .

(١٣) في (أ ، ب) : « (جواهر) » وهو تصحيف .

(١٤) في (هـ) : « (لو) » .

(١٥) « (سقط) » ليست في (أ) .

(١٦) في (أ) : « (عند) » .

(١٧) ما بين القوسين سقط من متن (هـ) واستدرك في الحاشي .

(١٨) انظر : البحر الرائق (١٦٤/٢) .

(١٩) لغاية (ل ١/١) ب .

{ يَتَشَهَّدُ وَتَسْلِمُ } فيه إشارة إلى أن سجود السهو يرفعه دون القعدة ؛ لقولنا ^(١) ، بخلاف الصلوة ^(٢) حيث ترفعهما ^(٣) ، وكذا التلاوة على المختار ؛ لأن عملها ^(٤) قبل القعدة ، وعلى هذا لو سلم بمجرد رفعه من السجود كان تاركاً للواجب ، كذا في «الفتح» ^(٥) .

قال في «المواشي السعدية» ^(٦) : وفي الإشارة كلام ، بل ^(٧) لا يبعد أن يدعي الإشارة إلى رفع القعدة ؛ لأن التشهد لا يوجد إلا فيها انتهى ^(٨) . ^(٩)

وأقول : فيه نظر إذ لا يلزم من توقفه عليها افتراضها ، بل وجوبها ولا يضرنا ذلك .

وقالوا : إله يأتي بالصلاة ^(١٠) والدعاء (في قعدة السهو ، وهو ^(١١) الأصح ؛ لأن الدعاء ^(١٢) موضعه آخر الصلاة ، وجعل بعضهم هذا قول محمد ، وعندهما يأتي بهما في الأولى ؛ بناء على أن سلام من عليه السهو يخرجها عنها لا عنده .

(١) لأنها فرض .

(٢) المراد بالصلوة : السجود الأصلي الذي هو من أركان الصلاة .

(٣) في (و) : ((يرفعهما)) .

(٤) أي ترفع القعدة والتشهد لأنها أقوى منهما لكونها ركناً والقعدة لختم الأركان ، أو لأن الصلوة ركن أصلي والقعدة ركن زائد ، أو لأن القعدة لا تكون إلا آخر الأركان وسجود الصلوة بعدها خرجت عن كونها آخرًا . رد المحتار (١ / ٩٦٦) .

(٥) نهاية (ل / ٩٥) و .

(٦) عبارة فتح القدير (١ / ٤٩٨) : ((قوله : ثم يتشهد ، إشارة إلى أن السهو يرفع التشهد ، وأما رفع القعدة فلا ، بخلاف السجدة الصلوية وسجدة التلاوة إذا تذكرهما أو إحداهما في القعدة فسجدة (فسجد) فإنها يرفعان القعدة حتى يفترض (يرتفع) القعود بعدهما ؛ لأن عملها قبلها ، وعلى هذا لو سلم بمجرد رفعه من سجدة السهو يكون تاركاً للواجب فلا تنفس ، بخلاف ما إذا لم يقعد بعد تيك السجدة حيث تفسد بترك الفرض ، وهذا في سجدة التلاوة على إحدى الروايتين وهو المختار)) .

(٧) السعدية : نسبة إلى صاحب التعليقات على «العناية» ، وهو سعد الله بن عيسى (وقيل : سعد الدين عيسى) بن أمير خان الرومي ، الشهير بسعد بن علي أو سعد بن أحمد بن عيسى . مقيم الديار الرومية . ولد بولاية قسطنطيني ثم أتى قسطنطينية مع والده . أخذ العلم عن محمد بن حسن الساموسي وغيره . وأخذ عنه : صدر الأفاضل عبد الرحمن بن علي وهو الذي جمع تعليقاته بعد وفاته . درس وتولى القضاء . له حاشية على «تفسير البيضاوي» ، و «حاشية على العناية - ط » ، و «الفوائد البهية - خ » ، و «فتوى في مواضع من فصوص الحكم لابن العربي - خ » ورسائل ونحريات معتبرة . توفي بالآستانة سنة ٩٤٥ هـ .

انظر ترجمته في : الكواكب السائرة (٢ / ٢٣٣ - ٢٣٥) ت (١١٣٠) ؛ كشف الظنون (١ / ١٩١) ؛ شذرات الذهب (٨ / ٣١٢ ، ٣١٣) ؛ الفوائد البهية (١٣٥ ، ١٣٦) ت (١٦٥) ؛ الأعلام (٨٨ / ٣) ، ٨٩ .

(٨) ((بل)) ليست في (هـ) .

(٩) ((انتهى)) ليست في (ب) .

(١٠) حاشية سعد الله (١ / ٤٩٨) .

(١١) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(١٢) في (أ ، ج ، هـ) : ((هو)) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط في (و) .

قال في «العناية»: وفيه نظر، لأن الأصل المذكور متقرر، فلو كانت هذه المسألة مبنية على [ذلك] ^(١) لكان ^(٢) الصحيح مذهبهما ^(٣) انتهى ^(٤).

وأجاب بعض المتأخرين: بأنه ^(٥) يخرجهما عندهما خروجاً موقوفاً (لا باتاً ؛ فقد قال ^(٦) في «المحيط البرهاني» ^(٧) : وعندهما يخرجهما خروجاً موقوفاً) ^(٨) ، إن عاذاً إلى سجود السهو تين أنه لم يخرجهما ، وإن لم يعذ تين أنه ^(٩) أخرجه ^(١٠).

وهذا يقتضي أن ^(١١) يفصل بين (ما إذا) ^(١٢) عزم على القود فيؤخر ، [وإلا] ^(١٣) فلا .

ورجح الشارح قولهما حيث قال : وعندهما يصلي في الأولى بناءً ^(١٤) ^(١٥) على أن سلام من عليه السهو يخرجها ، فكانت الأولى هي القعدة للختم فصلي فيها ، قال في «المقيد» : وهو الصحيح . وعند محمد يؤخر ؛ بناء على أنه لا يخرجها ^(١٦).

(١) في جميع النسخ : ((ذلك)) وتم التصحيح من نسخ غير معتمدة في هذا البحث وهي : نسخة برقم ٢٧٤ جامعة أم القرى ، ورقم ١٨٧ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٢) نهاية (ل/١٢٧/ب) د .

(٣) في (ب) : ((منحبها)) .

(٤) العناية (٥٠١/١) .

(٥) في (هـ) : ((أنه)) .

(٦) في (و) : ((حال)) .

(٧) البرهاني : نسبة إلى برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري . من كبار الأئمة عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل . أخذ عن أبيه وعن عمه الصدر الشهيد عمر . من مصنفاته : «المحيط البرهاني - ت ط» ، و «الذخيرة - خ» و «التحريد» و «تنمية الفتاوى» ، «شرح الجامع الصغير» ، و «شرح الزيادات» . توفي سنة ٦١٦ هـ .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (١/١٣٠ ، ١٣١) حاشية (٢) ؛ مفتاح السعادة (٢/٢٤٦) ؛ كشف الظنون (١/٨٢٣) (٢/١٦١٩) ؛ الفوائد البهية (٣٣٦ - ٣٣٨) ت (٤٤١) ؛ التعليقات النسبية (٣٣٦) .

(٨) ما بين الفوسين ساقط في (ج) .

(٩) في (ج) : ((أن)) .

(١٠) المحيط البرهاني ، مخطوط (ل/١٧٩/١) .

(١١) في (أ ، و) : ((أنه)) .

(١٢) في (ج) تقدم وتأخر : ((إذا ما)) .

(١٣) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((أو لا)) تم التصحيح من نسخة غير معتمدة من النهر الفائق . وهي نسخة برقم ١٨٧ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(١٤) ((بناء)) ليست في (أ) .

(١٥) نهاية (ل/١٠٠/١) ج .

(١٦) انظر : تبين الحقائق (١/١٩٢ ، ١٩٣) .

واختار الطحاوي : ^(١) آله ^(٢) يدْعُو وَيُصَلِّي فِيهِمَا ، وهو أحوط ، كذا في «الخاتبة» . ^(٣)

وفي «البدائع» : واختار ^(٤) عامة مشايخنا ^(٥) بما ^(٦) وراء النهر : آله إنما ^(٧) يأتي بالدعاء والصلاة في قعدة السهو ، وهو الأصح . ^(٨)

ثم قرر أن ^(٩) سلام من عليه السهو إنما يخرج به خروجاً موقوفاً ، ومنهم من قال : لا توقف في آله ^(١٠) يخرج به ، إنما التوقف في عودها ثانياً ؛ إن عاد إلى ^(١١) السهو عندهما يعود ^(١٢) وإلا فلا ^(١٣) . وهذا أسهل لتخريج الفروع والأول ^(١٤) أصح . ^(١٥)

(١) زاد في (د) : ((على))

(٢) في (ب) : ((أن)) .

(٣) عبارة الفتاوى الغاضى خان (٥٩/١) : ((ومن عليه السهو يصلي على النبي - عليه الصلاة والسلام - في القعدة الأولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمه الله - ، وفي قول محمد - رحمه الله - في القعدة الثانية ، والأحوط أن يصلي في القعدتين ، ولا يلزمه السهو تكرار الشهادتين في القعدة الثانية)) .

(٤) في (ب) : ((واختاره)) .

(٥) في (أ) : ((مشايخ)) .

(٦) في (أ) : ((ما)) ، وفي (ج ، د) : ((ما)) .

(٧) ((إنما)) ليست في (أ ، هـ) .

(٨) انظر : بدائع الصنائع (١٧٣/١) . وزاد : ((لأن الدعاء إنما شرع بعد الفراغ من الأفعال والأدكار للموضوعة في الصلاة ، ومن عليه السهو قد بقي عليه بعد الشهادتين الأولى من الأفعال والأدكار ، وهو سجود السهو والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم ينحقق الفراغ ، فذلك كان التأخير إلى الشهادتين الثاني أحق)) .

(٩) في (و) : ((أين)) .

(١٠) نهاية (١١/ب) ب .

(١١) ((إلى)) ليست في (د) .

(١٢) في (ب) : ((يعود)) .

(١٣) ((فلا)) ليست في (د) .

(١٤) في (و) : ((ولأول)) .

(١٥) عبارة بدائع الصنائع (١٧٤/١) : ((وأما عمل سلام السهو أنه هل يطل التحريم أم لا ؟ فقد اختلف فيه ، قال محمد وزفر : لا يقطع التحريم أصلاً ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : الأمر موقوف إن عاد إلى سجدة السهو وصح عوده إليهما تبين أنه لم يقطع وإن لم يعد تبين أنه قطع حتى لو ضحك بعد ما سلم قبل أن يعود إلى سجدة السهو لا تنتقض طهارته عندهما وعند محمد وزفر تنتقض ، ومن مشايخنا من قال لا توقف في انقطاع التحريم بسلام السهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف بل تنتقض بل غير توقف وإنما التوقف عندهما في عود التحريم ثانياً إن عاد إلى سجدة السهو ولا فلا وهذا أسهل لتخريج المسائل والأول وهو التوقف في بقاء التحريم وبطلانها أصح لأن التحريم تحريم واحد فإذا بطلت لا تعود إلا بإعادة ولم توجد ...)) .

{ يترك واجب } ، أي بسببه ؛ قال في « المحيط » : تكلم المشايخ في الموجب للسهو ^(١) ، وأجمع ما قيل فيه أنه ترك الواجب . ^(٢) وعليه المحققون ، وهو الأصح .

وقيده في « البحر » بالأصلي ^(٣) ؛ لما في « التجنيس » : لو قرأ سورة ^(٤) ثم ما ^(٥) قبلها ساهياً لا يجب عليه السجود ^(٦) ؛ لأن مراعاة ترتيب ^(٨) السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة . ^(٩)

وفيه ^(١٠) : لو أخر سجدة التلاوة ساهياً لا سجود عليه ؛ لأنها ليست بواجب ^(١١) أصلي انتهى ^(١٢) .

وأقول : هذا ضعيف ؛ ففي « الخلاصة » : لو أخر سجدة التلاوة عن موضعها ، أو الصلوة كان ^(١٣) عليه السهو ، وذكر ^(١٤) في « التحفة » : أنه إذا ^(١٥) أخر واجباً أصلياً أو تركه ساهياً يجب عليه السهو ^(١٦) ، أمّا إذا أخر التلاوة أو سلم ساهياً لا سهو عليه ، ^(١٧) ومّا ذكر ^(١٨) في « التحفة » سهو لا اعتماد عليه ، والأول أصح . ^(١٩) ^(٢٠)

(١) غاية (ل ٨٣/ب) أ .

(٢) لم أجد في النسخ التي لدي من مخطوط المحيط الرضوي ، وفي المحيط البرهاني ، مخطوط (ل ١٧٤/ب) : « .. وكان القاضي الإمام صدر الإسلام - رحمه الله - يقول : وجوبه بشيء واحد وهو ترك الواجب ، وهذا أجمع ما قيل فيه » .

(٣) في (د ، هـ) : « بالأصل » .

(٤) قال في البحر الرائق (١٦٥/٢) : « سببه ترك واجب من واجبات الصلاة الأصلية سهواً ، وهو المراد بقوله : « ترك واجب » لا كل واجب ... » .

(٥) في (ب) : « بسورة » .

(٦) في (د) : « بما » .

(٧) في (د) : « سجود السهو » .

(٨) في (ب) : « للترتيب في » .

(٩) انظر : البحر الرائق (١٦٧/٢) . وانظر أيضاً : التجنيس والمزيد ، مخطوط (ل ١٤٦/ب) .

(١٠) أي وفي التجنيس أيضاً .

(١١) (د) : « بواجبة » .

(١٢) انظر : التجنيس والمزيد ، مخطوط (ل ١٤٦/ب) .

(١٣) في (د) : « قال » وهو خطأ .

(١٤) في (د) : « فذكر » .

(١٥) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : « إن » .

(١٦) انظر : تحفة الفقهاء (٢٠٩/١) .

(١٧) انظر : تحفة الفقهاء (٢١٣/١) .

(١٨) في (ب ، و) : « ذكره » .

(١٩) انظر : حلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢/بهردا) (٩٠ ، ٩١) .

(٢٠) ذكر ابن عابدين بعد أن ساق قول « البهر » عن « الخلاصة » السالفة الذكر ، أنه لم يرق قوله « والأول أصح » في « الخلاصة » ، وقال فيها من كلام « الفتاوى الولولجية » . ولقد نظرت في نسختين من « الخلاصة » ، ففي النسخة رقم (١٢/بهردا) وافقت ما -

(وَقَدْ مَرَّ) ^(١) ^(٢) أَهْلَهَا ^(٣) [اثْنَا عَشَرَ] ^(٤) : قراءة الفاتحة ، فلو ترك أكثرها وَجِبَ ، لا إن ترك أقلها ، كذا في «المحيط» . ^(٥) وبه جزم في «فتح القدير» . ^(٦)

والمذكور في «النجي» : أنه يجب عليه ^(٧) بترك آية ^(٨) منها ^(٩) . وهو الأولى ويؤيده ما سيأتي . ^(١٠) وحكاها في «المعراج» عن شيخ الإسلام ، ثم قال : وعند أبي يوسف ومحمد إذا قرأ أكثرها لا يجب .

وصمَّ سُورَةٌ أو ما قام ^(١٢) مقامها ^(١٣) ، فلو بدأ بحرف من السُورَةِ قبلها ، أو قرأ مع الفاتحة آية قَصِيرَةٌ وَجِبَ ، كذا في «الشرح» . ^(١٤)

وهو ظاهر في عَدَمِ الوجوب (مع الآيتين ، إلا أن المسطورَ في «الظهيرية» الوجوب ^(١٥) ^(١٦)) ، وهو مؤيد

= ذكر في «النهر» ، والنسخة الأخرى برقم (H/ ٨٣٤) هي كما قال ابن عابدين : كما أن سياقتها مختلفٌ عن نسخة يهودا ، مما يدل على أن كل منهما نظر في نسخة مختلفة . ثم قال : يشير قول «النهر» : «هذا ضعيف» ، وقول اللؤلؤي : «والأول أصح» [على اعتبار عدم وجودها في الخلاصة] إلى أن قول الخلاصة : «سهو» ليس على ظاهره ، وكان التسهية في الجزم به تأمل . انظر : منحة الخائف على البحر (١٦٧/٢) .

- (١) في (ج) : ((وقدموا)) .
- (٢) ذكر واحبات الصلاة في باب صفة الصلاة .
- (٣) زاد في (د) : ((في)) .
- (٤) في (ب ، ج ، د ، هـ ، ز) : ((التي عشر)) ، وفي (أ) : ((اثنا عشر)) .
- (٥) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨/ف) (ل٧٠/ج) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٠) : ((ولو قرأ أكثر الفاتحة ونسي بقيتها لا يلزمه السهو ، ولو بقي منها الأكثر يلزمه ؛ لأن للأكثر حكم الكل)) .
- (٦) انظر : فتح القدير (٥٠٢/١) .
- (٧) ((عليه)) زيادة من (أ) .
- (٨) في (د) : ((الآية)) .
- (٩) أي من الفاتحة .
- (١٠) انظر : البحر الرائق (١٦٦/٢) نقلا عن النجفي .
- (١١) المراد ما سيأتي قريباً عن الفتاوى الظهيرية .
- (١٢) في (هـ) : ((يقوم)) .
- (١٣) كقراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة . انظر : البحر الرائق (١٦٦/٢) ؛ النهر الفائق ، مخطوط رقم (٢١٩١) (٩١) .
- (١٤) انظر : تبيين الحقائق (١٩٣/١) .
- (١٥) ما بين القوسين ساقط في (د) .
- (١٦) عبارة الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل٣٨/ج) : ((ولو قرأ الفاتحة وآيتين فحرف راكمًا سهياً ثم تذكر وعاد وأنم ثلاث آيات فعليه سجود السهو)) .

لما مر عن «النجي» في الفاتحة، وقياس الاكتفاء بالأكثر نفي^(١) وجوبه إذ لا فرق يظهر^(٢).

ولو قرأ الفاتحة مرتين متواليتين وجب، لا إن فصل^(٣) بينهما بالسورة هو الأصح.

وتحقق ترك^(٤) كل منهما^(٥) إنما يكون بالسجود، حتى لو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع يعود ثم يعيد الركوع، إلا أنه في تذكر الفاتحة يُعيد السورة أيضاً.

قال^(٦) الشارح: ولو قرأ آية في الركوع^(٧)، أو الرفع منه، أو السجود، أو^(٨) الجلسة^(٩) ساهياً سجّد^(١٠).

والتشهد، فلو تركه أو بعضه (سجد^(١١) في ظاهر الرواية؛ لأنه ذكر واحد منظم فترك^(١٢) بعضه^(١٣)) كترك كله^(١٤)، لا فرق في ذلك بين الأول والثاني؛ ولذا قال في «الظهيرية»: لو^(١٥) تركه^(١٦) ناسياً^(١٧) في

(١) في (أ): ((وي)).

(٢) أي كما قالوا في الفاتحة لو ترك أقلها لا يجب سجود السهو؛ لأن للأكثر حكم الكل، يقال أيضاً هنا لو قرأ آيتين وترك آية إذ لا فرق يظهر بينهما.

(٣) وهو مدفوع بأن قراءة الفاتحة مع ثلاث آيات قصار واجب بالإجماع. انظر: منحة الخائف على البحر (١٦٦/٢) نقلاً عن «إمداد الفتح».

(٤) في (د): ((فضل)) وهو تصحيف.

(٥) ((ترك)) ليست في (د).

(٦) أي الفاتحة والسورة.

(٧) نهاية (ل ١٢/١) ب.

(٨) زاد في (و): ((يعود ثم يعيد الركوع إلا أنه في تذكر الفاتحة بعد السورة أيضاً)) وهو تكرار لبعض الفقرة السابقة.

(٩) نهاية (ل ٩١/ب) حـ.

(١٠) في (ج): ((و)).

(١١) في (د): ((الخاصة)) وهو تحريف.

(١٢) انظر: تبين الخفايا (١٩٣/١). وزاد: ((لأنه ليس بموضع القراءة)).

(١٣) ((سجد)) تكرر في (و).

(١٤) نهاية (ل ٩٦/و).

(١٥) ما بين القوسين ساقط في (د).

(١٦) نهاية (ل ١٢٨/د).

(١٧) في (د): ((فلو)).

(١٨) في (ج): ((ترك)).

(١٩) في (د، و): ((ساهياً)).

الأولى أو الثانية ^(١) وتذكره بعد السَّلام لزمه السجود . وعن الثاني لا . قالوا : إن كان إماماً يأخذ بقوله ^(٢) وإلا فيقول محمد ^(٣) .

لكن في « فتح القدير » : قد ^(٤) لا يتحقق ترك التشهد الثاني على وجه يوجب ^(٥) السجود ، فإنه لو تذكره بعد السَّلام (يأتي به) ^(٦) ثم (يسلم ويسجد) ^(٧) ، فإن تذكره بعد شيء يقطع البناء لم يتصور إيجاب السجود ، ومن فروع هذا : ما لو اشغل بعد السَّلام والتذكر به ، [فلو] ^(٨) قرأ بعضه سلم قبل ^(٩) تمامه ، فسَدَّت عند أبي يوسف ؛ لارتفاض القعدة بالعود إلى التشهد ، لا عند محمد وعليه الفتوى . ^(١٠)

قال في « البحر » : وظاهره ^(١١) أنه لو تذكره بعد السَّلام ولم يقرأه لا يستجد بتركه ؛ لأنه لما تذكره وأمكنه فعله ^(١٢) ولم يفعل صار كائنه تركه ^(١٣) عمداً ، فلا يلزمه السجود وإنما يكون مسياً ^(١٤) ، ولو وجب عليه السجود لتحقق ^(١٥) وجوبه بتركه . وعلى هذا تصير كلية : هي ^(١٦) أن مَنْ ترك واجباً سهواً ، وأمكنه فعله بعد تذكره فلم ^(١٧) يفعله لا سجود ^(١٨) عليه كمن تركه عمداً ^(١٩) .

(١) أي في القعدة الأولى أو الثانية .

(٢) أي إن كان إماماً يأخذ بقول أبي يوسف حتى لا يلبس على المأمومين . انظر : فتح القدير (٥٠٣ / ١) .

(٣) انظر : الفتاوى الطهريّة ، مخطوط (ل ٣٨ / ١) .

(٤) ((قد)) زيادة من (ب ، ج ، و) .

(٥) ((بوجب)) ليست في (د) .

(٦) في (ج) : ((يقرأ)) وليست في (أ ، هـ) .

(٧) في (أ) : ((سلم وسجد)) .

(٨) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((فلما)) . تم التصحيح من نسخة غير معتمدة وهي برقم ٢٧٤ ، جامعة أم القرى .

(٩) في (هـ) : ((قيل)) وهو نصحيح .

(١٠) انظر : فتح القدير (٥٠٣ / ١) .

(١١) في (أ) : ((وظاهر)) .

(١٢) زاد في (هـ) : ((بعد تذكره)) .

(١٣) ((تركه)) ليست في (ب ، ج ، و) .

(١٤) الإِسَاءَة : ما يوجب التَّضليل واللوم ، وهو أقل من الكراهة التحريمية ، وأعلى من الكراهة التنزيهية . انظر : التعريفات الفقهيّة (١٦٩) ، معجم لغة الفقهاء (٣٦) .

(١٥) في (أ) : ((ليتحقق)) .

(١٦) في (د) : ((بقي)) وهو تحريف .

(١٧) في (د) : ((ولم)) .

(١٨) في (د) : ((سهو)) وهو تحريف .

(١٩) انظر : البحر الرائق (١٦٨ / ٢) .

وأقول: فيه نظر؛ وذلك أن تركه إما يتحقق إذا أتى بما يمنع البناء، وفي^(١) هذه الحالة يتمتع السجود عن كل واجب ترك^(٢)، لا أن^(٣) امتناعاً لتركه إياه عمداً. والكلية^(٤) ممنوعة، ألا ترى أنه لو تذكر في ركوعه (أنه ترك الفاتحة فلم يعد^(٥) مع إمكانه وجب عليه السجود^(٦)).

وقالوا^(٧): ولو أتى بالشهد في قيامه، أو^(٨) ركوعه^(٩)، أو سجوده فلا شيء عليه؛ لأنهما محل الشاء. وهذا^(١٠) يقتضي تخصيص^(١١) القيام بالأولى؛ ومن ثم قال في «الظهرية»: إن في الأولى فلا^(١٢) شيء عليه، واختلف المشايخ في الثانية، والصحيح أنه لا يجب^(١٣).^(١٤) وقيد الشارح بما قبل الفاتحة، أما بعدها قبل السورة فيجب على الأصح؛ لتأخير السورة^(١٥) ومقتضاه نفي^(١٦) الوجوب فيما لو أتى به بعد السورة.

ولفظ السلام، والسهو عنه أن يطيل القعدة ويقع عنده أنه خرج^(١٧) عن^(١٨) الصلاة، ثم يعلم ذلك فيسلم ويسجد؛ لأنه آخر واجباً، كذا في «التجنيس». إذ لا شك أنه كالسلام في أنه لا يتحقق تركه على وجه يوجب السجود.

(١) نهاية (ل ١٠٠/ب) ج.

(٢) «ترك» ليست في (ب).

(٣) ما بين القوسين ساقط في (و).

(٤) في (د): «إذ الكلية».

(٥) في (ي) (و): «بعد» وهو تصحيف.

(٦) أحاب ابن عابدين في منحة الخالق (١٦٨/٢، ١٦٩): «أقول: قد يجاب عن المنع بأن المراد إمكانه على وجه لا يؤدي إلى ترك واجب آخر، وهنا وإن أمكنه العود إلى فرائض الفاتحة يلزمه تأخير الركوع تأمل».

(٧) في (ج): «قالوا».

(٨) في (هـ): «إذ» وهو تحريف.

(٩) ما بين القوسين ساقط في (د).

(١٠) في (د): «فهذا».

(١١) في (ب): «نخصص».

(١٢) نهاية (ل ١٢/ب) ب.

(١٣) زاد في (هـ): «عليه».

(١٤) عبارة الفتاوى الظهيرية، محطوط (ل ٣٨/١): «ولو قرأ الشهد في القيام إن كان في الركعة الأولى لا يلزمه شيء، وإن كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب».

(١٥) انظر: تبين الحقائق (١٩٣/١).

(١٦) «نفي» ليست في (أ، د).

(١٧) في (د): «خرجه».

(١٨) في (أ): «من».

(١٩) التجنيس والمزيد، محطوط (ل ١٤٧/١).

وقنوت^(١) الوتر ، وقلمنا^(٢) أله لو نسيه فركع لا يعود إليه على الأصح ، ولو عاد لا تبطل . فيتحقق تركه بالركوع .

ولو تذكر أنه ترك الفاتحة ، أو السّورة^(٣) ، أو^(٤) هما (يَعلَمُ ركع ، قام)^(٥) وقرأ وأعاد^(٦) القنوت والركوع^(٧) ؛ لأنه رجع إلى محله قبله ، وسجد للسهو .

وأما وجوب التكبير فيه^(٨) (فلا رواية فيه)^(٩) ، وقد قيل : يجب ، وقيل : لا يجب ، كذا في «الظهرية»^(١٠) وبالأول جزم الشارح^(١١) ، وفي «البَحْر» : ينبغي ترجيح الثاني ؛ لأنه الأصل .^(١٢)

وتكبيرات العيدين ، فلو تركها ، أو شيئاً منها ، أو زادَ عليها ، أو أتى^(١٣) بها في غير موضعها ، سجد للسهو . ولو^(١٤) تذكرها في ركوعه عاد إلى القيام ؛ لأنه قادر على الأداء حقيقة ، بخلاف المسبوق إذا أدركه في الركوع ، حيث يأتي به فيه^(١٥) ؛ لعجزه عن حقيقته^(١٦) فيعمل بشبهه . وأُخِلَّ بها تكبير الركوع الثاني من العيد .

(١) القنوت لغة : الطاعة ، والخشوع ، والإقرار بالعبودية ، والدعاء ، والقيام في الصلاة . انظر : لسان العرب (٧٣/٢) مادة (قن) ؛ كشاف اصطلاحات الفنون (١١٧٥/٢) .

وإصطلاحاً : الدُّعاء في الصَّلَاة في محل مخصوص من القيام . القاموس الفقهي (٣٠٩) .

(٢) في باب الوتر والنوافل .

(٣) في (ج ، د) : ((و)) .

(٤) زاد في (د) : ((إحدى)) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٦) في (د) : ((وأعادها)) .

(٧) ((والركوع)) ليست في (أ) .

(٨) أي في القنوت .

(٩) ساقط في (د) . ((فيه)) ليست في (ج) .

(١٠) عبارة الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (٣٨/ب) : ((ولو ترك تكبيرة القنوت لا رواية لهذا ، وقيل : بأنه يجب سجود السهو اعتباراً بتكبيرات العيد ، وقيل بأنه لا يجب)) .

(١١) عبارة تبين الخلفاء (١٩٤/١) : ((ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت سجد للسهو ؛ لأنها بمنزلة تكبيرة العيد)) .

(١٢) عبارة البحر الرائق (١٦٩/٢ ، ١٧٠) : ((وينبغي ترجيح عدم الوجوب ؛ لأنه الأصل ولا دليل عليه ، بخلاف تكبيرات العيد فإن دليل الوجوب الواظمة مع قوله تعالى : ﴿ وَتَذَكَّرُ اسْمَ اللَّهِ فِي الْآيَاتِ الْكُبْرَى ﴾ . [سورة الحج ، الآية (٢٨)])) .

(١٣) في (د) : ((إلى)) وهو تحريف .

(١٤) في (د) : ((فلو)) .

(١٥) ((فيه)) زيادة من (د ، هـ) وهي زيادة مهمة توضح المعنى .

(١٦) في (د) : ((حقيقة)) .

والجهر للإمام ^(١) ، والإسراع لكل مُصلٍّ . والأصح في مقداره أنه ما ^(٢) تجوز به الصلاة في الفصلين ، هذا في حق الإمام ^(٣) .

أمّا المفرد إذا خافت فيما يجهر فيه فلا سهو عليه ، وإن جهر ^(٤) فيما يُخافت فيه اختلف المشايخ ؛ ففي ^(٥) « العناية » : ظاهر الرواية أن المخافة غير واجبة عليه . ^(٦) وجعل في « البدائع » : الوجوب رواية « الأصل » ، قال : وهو الصحيح . ^(٧) قال في « البحر » : وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية . ^(٨)

(وأقول : بل الذي ينبغي أن يُعزّل عليه ^(٩) ما في « البدائع » ؛ للمواظبة على أن ما في « الأصل » هو ظاهر الرواية .) ^{(١٠) (١١)}

(١) غاية (ل ٨٤/أ) ١ .

(٢) في (د) : ((لا)) .

(٣) المراد : الأصح في مقدار الجهر الذي يجب به سجود السهو ، هو القراءة قدر ما تصح به الصلاة ، وهو ثلاث آيات أو آية طويلة بالاتفاق ، أو آية قصيرة على منذهب أبي حنيفة في الفصلين وهما : جهر الإمام فيما ينبغي ، والإخفاء فيما يجهر . انظر : البناية (٣ / ٧٣٨ ، ٧٣٧) .

(٤) غاية (ل ١٢٨/ب) د .

(٥) في (ب) : ((وفي)) .

(٦) انظر : العناية (٥٠٦/١) .

(٧) انظر : بدائع الصنائع (١٦١/١) .

(٨) انظر : البحر الرائق (١٧١/٢) .

(٩) غاية (ل ١٣/ب) ب .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(١١) أحاب ابن عابدين في منحة الخالق (١٧١/٢ ، ١٧٢) : « وأنت حير بأن كلام المؤلف [أي صاحب البحر] في بيان المقدار كما هو صريح قوله أولاً : « واختلفت الرواية في المقدار » ، وقوله ثانياً : « فقد اختلف الترجيح على ثلاثة أقوال » ؛ فقله : » وينبغي .. إلخ [أي قوله وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى كما لا يخفى] ترجيح لما هو ظاهر الرواية في هذه المسألة ، والذي في « البدائع » مسألة أخرى وهي وجوب المخافة على المفرد ، والقول الذي رجحه المؤلف أعني ما في « الحانية » وإن كان يفهم منه ما يخالف ما في « البدائع » موافقاً في « العناية » لكن لم يقصد المؤلف ترجيحه من هذه الجهة أيضاً ، بل ترجيح ما هو بصدده من مسألة المقدار بدليل قوله في « باب صفة الصلاة » بعد نقله ما في « العناية » : وفيه تأمل . والظاهر من المنذهب الوجوب ، وكذا صرح بذلك في غير هذا المجل ، وبدليل قوله : والمخافة مطلقاً فيما يخافت فيه أي سواء كان إماماً أو لا كما بيناه . فعلم أنه ليس مراده ترجيح القول بعدم وجوب الإخفاء على المفرد بل ترجيح القول بأن الجهر والإخفاء غير مقدرين بمقدار ما تجوز به الصلاة ، خلافاً لما في « الهداية » من التقدير فيها ، ولما في « اللؤلؤة » من التقدير في الثاني فقط على أنه حيث كان يفهم مما في « الحانية » تخصيص وجوب المخافة في ظاهر الرواية بالإمام دون المفرد وصرح بهذا المفهوم في « العناية » وغيرها ، فلا يعارضه تصريح « البدائع » بأن وجوب المخافة على المفرد رواية « الأصل » لأنه وإن كان ما في « الأصل » ظاهر الرواية لا يلزم منه أن يكون ما في غيره غير ظاهر الرواية بل الشأن ترجيح أحدهما على الآخر وذلك بقول « البدائع » : وهو الصحيح ، لا بقوله وهو رواية الأصل كما قال صاحب « النهر » تقدير .

وفي "النجي": سَهِيَ الإمام فخافت بالفاتحة ثم ذكر^(١)، يَجْهَرُ^(٢) بالسّورة ولا^(٣) يعيد الفاتحة، (قال شرف الأئمة^(٤): لا خلاف أنّه إذا جَهِرَ بأكثر الفاتحة^(٥))، ثم ذكر^(٦) يتمها مخافتة، ولو خافت بأكثر الفاتحة فيما^(٧) يجهر، قيل^(٨): يتمها ولا يعيد الفاتحة، (قال شمس الأئمة: وقياسُ مسائل "الجامع"^(٩)) أن يؤمر بالإعادة^(١٠).

/ هذا وأما الجهر بالأذكار حتى^(١١) التشهّد فلا يوجبه. قال الحلبي: لكنه في التشهّد لا يعرى عن

(١) في (ب، ج، و): ((تذكر)).

(٢) في (د): ((فجهر)).

(٣) في (د): ((لا)).

(٤) نهاية (٩٢/١) هـ.

(٥) شرف الأئمة: هو أبو حفص عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن أحمد، شرف الدين، جلال الدين، العَقِيلِيّ الأنصاري البخاري. من كبار فقهاء بخارى وعلمائها. أخذ عن الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز، وجمال الدين حامد بن محمد الريفدموني. ونفقه عليه: سبطه أحمد بن محمد العَقِيلِيّ، وشمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي. من مصنفاته: "منهاج الفتاوى" في الفقه، و"المخادي - ح" في علم الكلام. توفي ببخارى سنة ٥٧٦ هـ، وقيل سنة ٥٩٦ هـ.

• العَقِيلِيّ: نسبة إلى عقيل بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية (٦٦٧/٢، ٦٦٨) ت (١٠٧١)؛ ناج التراجم (٢٢٤، ٢٢٥) ت (١٨٨)؛ كشف الظنون (١٨٧٧/٢)؛ الفوائد البهية (٢٤٥) ت (٢٩٦)؛ حُدُودُ الْعَارِفِينَ (٧٨٤/١)؛ الأعلام (٦١/٥).

ذكر د/ عبد الفلاح محمد الخلو -رحمه الله- في تحفيقه كتاب "الجواهر المضية"، (٦٦٨/٢) تعليقه (٢)، على كونه أنصاريًا: «وكيف يكون أنصاريًا من ينسب إلى عقيل بن أبي طالب -رضي الله عنه-، بل يكون قرشيًا هاشميًا، فالظاهر على كونه أنصاريًا نسبة إلى عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري ابن الصحابي المعروف -رضي الله عنه-».

(٦) ما بين القوسين ساقط في (و).

(٧) في (د، هـ، و): ((ذكرها)).

(٨) ((فيما)) زيادة من (ب، ج).

(٩) في (د): ((فجهر قبل تمامها)).

(١٠) المراد الجامع الصغير.

(١١) انظر: البداية (٧٣٩/٢) نفلا عن النجفي.

(١٢) ما بين القوسين ساقط في (و).

تأمل / (١). (٢) وأما إيجاب السجود في باقي الواجبات المذكورة في «الكتاب» (٣) فظاهر. (٤)

تَمِيمٌ :

بقي (٥) مَا إِذَا تَفَكَّرَ فِي صَلَاتِهِ ، وَلَوْ (بعد سبق) (٦) اَلْحَدَّثَ حِينَ ذَهَابِهِ لَشَكَّ اعْتِرَافَهُ ، فَإِنْ طَالَ قَدْرَ رُكْنٍ وَكَانَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَجِبَ ، (لَا إِنْ) (٧) كَانَ أَقْلُ ، أَوْ فِي غَيْرِهَا ، هَذَا إِذَا مَنَعَهُ عَنِ التَّسْبِيحِ وَالْقِرَاءَةِ ، أَمَا إِذَا (٨) لَمْ يَتَنَفَّ فَلَاحِظٌ عَلَيْهِ .

وفي «الطهريّة» : لَوْ شَكَّ بَعْدَ مَا قَدَّرَ الشَّهَدَ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا ، حَتَّى شَغَلَهُ ذَلِكَ عَنِ السَّلَامِ ، ثُمَّ اسْتَيْقَنَ وَأَتَمَّ (٩) صَلَاتَهُ فَقَلِيلَهُ السَّهْوُ انْتَهَى (١٠) . وَعَلَى هَذَا فَلَا أَحْسَنَ (١١) أَنْ يَفْسُرَ طَوْلَ التَّفَكُّرِ (١٢) بِمَا إِذَا شَغَلَهُ (١٣) عَنْ أَذَاءِ رُكْنٍ أَوْ وَاجِبٍ ، كَمَا فِي «الْمَحِيطِ» . (١٤)

وَقَدْ مَرَّ الْخِلَافُ فِي وَجوب التَّسْمِيَةِ بِمَا فِيهِ كَفَايَةٌ . (١٥)

(١) ما بين الخططين المائلين ساقط في (د) .

(٢) انظر : حلية المجلي ، مخطوط (ل ٢٢٥/ب) .

(٣) ((في الكتاب)) ليس في (د) .

(٤) وبقي من الواجبات : تعيين القراءة في الأوتئين من الفرائض ، ورعاية الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة ، والاطمئنان في الأركان ، والنعوذ الأول ، والنعوذ الأول . فوجوب السجود فيها عند اختلافها ؛ لما يلزم منه التغيير في هيئة الصلاة ، أو للاختلاف في حكمها بين أن تكون واجبا أو سنة . انظر : النهر الفائق ، مخطوط (٢١٩١) (٩١) ، (٩٢) .

(٥) نهاية (ل ٩٦/ب) و .

(٦) في (د) تقدم وتأخير : ((سبق بعد)) .

(٧) في (د) : ((وإن كان)) .

(٨) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : ((لو)) .

(٩) في (د) : ((فأتَمَّ)) .

(١٠) انظر : الفتاوى الطهرية ، مخطوط (ل ٣٨/ب) .

(١١) ((فالأحسن)) ليس في (د) .

(١٢) في (و) : ((التكفر)) وهو تحريف .

(١٣) ساقط (د) .

(١٤) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨/ف) (ل ٦٩/ب ، ل ٧٠/أ) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٠) : « وإن طال تفكرك حتى شغله عن فعل فأخذه كالسلام وغیره يلزمه السهو ، لأنه آخر ركناً أو واجباً » .

(١٥) مر في باب صفة الصلاة ، فذكر هناك : « وكونها في أول كل ركعة [أي التسمية] هو الأصح ، كما في «السراج» . وعن الإمام تخصيص الأولى . وادعى الراهندي أن نقل هذه الرواية غلط لإجماع أصحابنا على حسنيتها في أول كل ركعة ، وإنما الخلاف في الوجوب ، فعندهما تجب في الثانية كالأولى . وروى هشام أنها لا تجب إلا مرة واحدة ، والصحيح الوجوب في كل ركعة ، وعلى ذلك جرى الشارح في السهو . وجرم في «البحر» بضعفه . والخق ألهما قولان مرجحان إلا أن المتن على الأول ، ووجه الثاني : كما في «البدائع» ، ألما من الفائدة بخير الواحد لكنه يوجب العمل فصارت منها عملا ، فمن لزمه قراءة الفائدة لزمته =

{ وَإِنْ تَكَرَّرَ } ترك الواجب في صلاة واحدة .

أما المسبوق فكالمفرد ؛ ولذا قلنا : إنه ^(١) إذا لم يتابع الإمام في السهو ، وسهها ^(٢) في القضاء كفته سجدة . فإن قلت ^(٣) : ذكرت أنه أكثر ما يقع ^(٤) التشهد في الصلاة عشر مرات ^(٥) ، وأنه يتكرر . (قلت : لم يتكرر) وإنما أعيد لرفعه بالعود إلى التلاوة ^(٦) أو الصلوية .

{ وَيَسْهُوْهُ إِمَامِهِ } عطف على قوله : « بترك واجب » ، تبه به على سبب آخر للوجوب ، وهو ^(٨) سهو الإمام سواء كان مقتدياً ^(٩) وقته ^(١٠) أو لا ، حتى لو اقتدى به ^(١١) بعدما سجد واحدة تابعه في الثانية ^(١٢) ، ولو بعد ما أتى به بأن اقتدى به في تشهده ^(١٣) لا يقضيها ^(١٤) .

وعمّ كلامه المدرك والمسبوق والملاحق ، غير أن الملاحق إذا انته ^(١٥) لا يتابعه ، (بل يبدأ بما فاتته ثم يسجد ، ولو تابعه فيه لم يحل به ؛ لأنه في غير محلّه ، بخلاف المسبوق / والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه) ^(١٦) . وقالوا لو

= التسمية احتياطاً . وأقول في إيجاب السهو بتركها منافاة لما .. أنه لا يجب بترك أقل الفاتحة فندرد .)) . النهر الفائق ، مخطوط رقم (٢١٩١) (٩٨) .

(١) زاد في (د) « أكثر ما يقع » وهو سهو ؛ وسترده قريباً في أثناء الفقرة .

(٢) « سهى » ليس في (و) .

(٣) غاية (ل ١٠١ / ج .

(٤) زاد في (ب) : « (في) » ، وزاد في (هـ) : « (فيه) » .

(٥) وصورته : أن يترك [المسبوق] الإمام في التشهد الأول من صلاة المغرب ثم تشهد معه وعلى الإمام سهو ، وسها للمسبوق أيضاً فيما يقضي من صلاة نفسه فتشهد معه في القعدة الثانية ثم يتشهد مع الثانية وكان عليه سهو فسجد للسهو وتشهد الثالثة ثم ذكر سجدة التلاوة فسجد وتشهد معه للرابعة ثم سجد للسهو وتشهد للخامسة ثم لما سلم الإمام قام وصلى ركعة وتشهد السادسة فإذا صلى ركعة أخرى وتشهد للسابعة وكان سها فيما يقضي فسجد للسهو وتشهد الثامنة ثم أنه قرأ سجدة فيما يقضي فسجد وتشهد التاسعة ثم سجد للسهو وتشهد العاشرة ثم سلم . انظر : خزائن الفقه ، مخطوط ، رقم (H / ٨٣٢) (ل ١٢ / ب ، ل ١٣ / أ) ، ورقم (٤٠٧٧ / يهودا) (ل ٨ / ب) .

(٦) ساقط في (هـ) .

(٧) في (د) : « (التلاوة) » .

(٨) في (أ ، هـ) : « (هو) » .

(٩) في (و) : « (متعدياً) » وهو خطأ وتخريف .

(١٠) في (د) : « (وفيه) » وهو تصحيف .

(١١) زاد في (د) : « (في) » .

(١٢) في (أ ، هـ) : « (الفاتحة) » .

(١٣) غاية (ل ١٣ / ب) .

(١٤) في (د) : « (يقضيها) » .

(١٥) في (د) : « (انته) » .

(١٦) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

تابعهُ المشقوق / ^(١) ثم تبين أنه ^(٢) لا سهو عليه (فسدت ، وقيدته في «البائع» : بما إذا علم أن لا سهو عليه) ^(٣) ، ولو لم يتابعه سجّد في آخر صلاته استحقاقاً . ^(٤)

{ لا } يجب على المقتدي { يسهو } ^(٥) ؛ لأنه إن ^(٦) سجّد وحده ، أي قبل السلام فقد خالف ^(٧) الإمام ، ولو تابعه انعكس الموضوع ^(٨) ، ولو أخره إلى ما بعد سلام ^(٩) الإمام (فات ^(١٠) عمله لخروجه بسلامه ؛ / لأنه سلام) ^(١١) عمد من لا سهو عليه .

ولقائل ^(١٢) أن يقول : لا نسلم أنه يخرج منها بسلامه / ^(١٣) ، وقد سبق خلاف ^(١٤) فيمن لا سهو عليه فكيف بمن عليه السهو ، وحينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجابر . ^(١٥)

ثم مقتضى كلامهم أنه يعيدها ؛ لثبوت الكراهة مع تعذر الجابر . وعم ^(١٦) كلمة اللّاحق .

(١) ما بين الخططين للمائلين ساقط في (د) .

(٢) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : ((أن)) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٤) انظر : بذائع الصنائع (١٧٥/١) .

(٥) وجه الاستحسان : أن التبرئة متحدة فعمل كأنها صلاة واحدة . البحر الرائق (١٧٦/٢) .

(٦) يسهو : أي سهو المقتدي نفسه .

(٧) في (ب) : ((إذا)) ، وفي (هـ) : ((إذ)) .

(٨) في (هـ) : ((حالف)) وهو تصحيف .

(٩) أي لو تابع الإمام المأموم انعكس الأمر .

(١٠) في (د) : ((السلام)) ، وفي (و) : ((ما سلم)) .

(١١) في (هـ) : ((فان)) وهو تصحيف .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(١٣) في (د) : ((فللقائل)) .

(١٤) ما بين الخططين المائلين ساقط في (ب) .

(١٥) في (د) : ((الخلاف)) .

(١٦) ورماده بالخلاف ما ذكره المؤلف [أي صاحب البحر] في «باب الحدث في الصلاة» عن «الهيظ» : أن القوم يخرجون من الصلاة بحدث الإمام عمداً اتفاقاً ، ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه عندهما خلافاً لحمد ، وأما بكلامه فعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - روايتان .

لكن ذكر [أي في البحر] في «نواقض الوضوء» : لو ضحك القوم بعد ما أحدث الإمام متعمداً لا وضوء عليهم ، وكذا بعد ما تكلم الإمام ، وكذا بعد سلام الإمام هو الأصح ، كذا في «الخلاصة» . وقيل : إذا فقهوا بعد سلامه بطل وضوؤهم . والخلاف مبني على أنه بعد سلام الإمام هل هو في الصلاة إلى أن يسلم بنفسه أو لا ؟ .

وعليه فمقتضى كلام «الخلاصة» أن الأصح الثاني ، ولذا حرم به هنا [أي في البحر] ، وظاهره عدم الفرق بين من عليه سهو أو لا فسقط كلام «النهر» فذهب . حاشية منحة الخائف على البحر (١٧٧/٢) .

(١٧) في (أ) : ((عم)) .

واختلف في المقيم خلف المسافر ، والمذكور في «الأصل» أنه يسجد^(١) ، وصححه في «البدائع» ؛ لأنه إنما اتفقوا بالإمام بقدر صلاته .^(٢)

وقال الكرخي^(٣) : لا ؛ لأنه لاحق بدليل أنه لا يقرأ^(٤) . وأجيب : بأنه إنما لا يقرأ ؛ لأنها فرض في ركعتين ، وقد أتى بها الإمام . وهذا^(٥) غلب أنه كاللاحق في حق^(٦) القراءة^(٧) فقط .

فَرْعٌ : أَخَذَتْ الْإِمَامُ السَّاهِي بَعْدَ السَّلَامِ^(٨) ، فَاسْتَخْلَفَ مَسْجُوقًا لَيْسَ^(٩) لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِذْ حُلَّةٌ بَعْدَ السَّلَامِ وَلَا قُدْرَةٌ لَهُ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ ، وَمَعَ هَذَا لَوْ تَقَدَّمَ لَمْ تَقْصُدْ ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى الْإِتْقَامِ فِي الْجُمْلَةِ بَأَن^(١٠) يَتَأَخَّرُ وَيَقْدِمُ مَدْرَكًا لَيْسَ بِهِمْ وَيَسْجُدُ الْخَلِيفَةُ الْمَسْجُوقَ مَعَهُمْ .

- (١) عبارة الأصل (٢٢٩/١ ، ٢٣٠) : « قلت : أرأيت مسافراً يؤم مقيمين فيها في صلاته فسجد سجدة السهو بعد ما سلم من الركعتين لمسجد المقيمين معه أم يقضون قبل ذلك ثم يسجدون ؟ . قال : بل يسجدون معه ثم يقومون فيقضون صلاتهم . قلت : فإن سجدوا معه ثم قاموا يقضون فيها رجل فيما يقضي أوجب عليه أن يسجد سجدة السهو بعد ما يسلم ؟ قال : نعم » .
- (٢) انظر : بدائع الصنائع (١/ ١٧٥) . وزاد : « فإذا انقضت صلاة الإمام صار منفرداً فيما وراء ذلك » .
- (٣) الكرخي : هو عبد الله بن الحسين (الحسن) بن ذئال بن دهم ، أبو الحسن الكرخي . ولد سنة ٢٦٠ هـ . شيخ الحنفية بالعراق ، سكن بغداد ، وانتهت إليه رئاسة المذهب ، عده ابن كمال باشا من طبقة المجتهدين في المسائل . تفقه عليه : أبو بكر الرازي أحمد الحصاص ، وأبو عبد الله الدامغاني ، وأبو علي الشاشي ، وأبو القاسم التنوخي . من مصنفاته : « المختصر - خ » المنسوب إليه ، و « شرح الجامع الصغير - خ » ، و « شرح الجامع الكبير - خ » . توفي سنة ٣٤٠ هـ .
- الكرخي : بفتح الكاف وسكون الراء ، نسبة إلى كَرْخِ جُلَّان : بليدة في آخر ولاية العراق ، بناوح خانيقين عن بعد ، وهو الحد بين ولاية شهرزور والعراق .

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٥٨) ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي (١٤٨) ؛ الأنساب (٢٥٩/٢ ، ٢٦٠) (١٣٧/٤ ، ١٣٨) ؛ معجم البلدان (٤٤٩/٤) ؛ مرآة الجنان (٣٣٣/٢) ؛ البداية والنهاية (٢٣٩/١١) ؛ الجواهر المضية (٤٩٣/٢ ، ٤٩٤) ت (٨٩٤) ؛ تاج التراجم (٢٠٠ ، ٢٠١) ت (١٥٥) ؛ الطبقات الستية (٤٢٠/٤ - ٤٢٢) ت (١٣٦٥) ؛ شذرات الذهب (٣/ ٦٤) ؛ الفوائد البهية (١٨٣) ت (٢٣٠) .

(٤) نهاية (١/ ١٢٨) د .

(٥) انظر : البحر الرائق (١٧٧/٢) نقلاً عن الكرخي .

(٦) في (د) : « (فيهنأ) » .

(٧) ليست في (د) .

(٨) في (د) : « (قراءة الفاتحة) » .

(٩) في (د) : « (التشاء) » .

(١٠) في (د) : « (فليس) » .

(١١) في (هـ) : « (بل) » .

{ وَإِنْ سَنَهَا } المصنَّى { عَنِ الْقَعْدِ الْأَوَّلِ } في الفرض ولو عملياً ^(١) ، { وَهُوَ } ، أي والحال أنه إليه أقرب } ، بأن لم ينصب النصف الأسفل منه على الأصح ، كما في «الكافي» ^(٢) .
وفي كلامه تقديم مفعول ^(٣) أفعّل التفضيل ^(٤) ، وهو ممتنع ^(٥) عندهم ، وجوّزه صدر الأفاضل ^(٦) توسعاً .
(٧)

{ عَادَ } إليه وجوباً ، (ولا يسجد) ^(٨) للسُّهُو على الأصح ؛ لأن ما قرب من الشيء يُعطى ^(٩) حكمة ، وإلاّ } ، أي وإن لم يكن إلى القعد أقرب { لا } ، أي لا يجوز له أن يعود ؛ لأنه كالتأميم معنى .

- (١) المراد بالمعني : الفرض الظني ، وهو يعامل معاملة الفرض من حيث العمل به ؛ فيفوت الجواز بفوته ، ويعامل معاملة الواجب من حيث اعتقاده ؛ فلا يكفر جاحده ، كمنح ربع الشعر في الوضوء . انظر : رد المختار (٦٤/١) ؛ فتح باب العناية (٤٤/١) .
(٢) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤٢/ب) .
(٣) وفي (د) : ((مفعوله)) .
(٤) نهاية (ل ١٤/أ) ب .
(٥) ((ممتنع)) ليست في (و) .
(٦) صدر الأفاضل : هو أبو محمد القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ، عبد الدين المعروف بصدر الأفاضل . ولد سنة ٥٥٥ هـ . غوي أدیب ، من فقهاء الحنفية . تنقّه على أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المَطْرُزِي . من مصنفاته : « التجميع شرح المفصل » و « شرح سقط الزند - ط » و « التوضيح في شرح المقامات » و « بدائع الملح - خ » ، وله نظم . قتله التتار سنة ٦١٧ هـ .
• الخوارزمي : أوله بين الضمة والفتحة ، والألف مستترقة مختلطة ليست بألف صحيحة ، نسبة إلى بلدة خوارزم .
انظر ترجمته في : الجواهر المفضية (٧٠٤ ، ٧٠٣/٢) ت (١١٠٩) ؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٧٥) ت (٢٧٧) ؛ تاج التراجم (٢٣٠) ت (١٩٤) ؛ كشف الظنون (٢٣٠/١) (٩٥٦/٢) ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ١٦١٥ ، ١٧٧٥ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٠) ؛ الفوائد البهية (٢٥١) ت (٣٠٥) ؛ هدية العارفين (٨٢٨/١) ؛ الأعلام (١٧٥/٥) . وانظر نسبته في : الأنساب (١٨٧/٢) ؛ معجم البلدان (٣٩٥/٢) .

(٧) أفعّل التفضيل : اسم مشتق على وزن (أفعل) ، يصاغ من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه ؛ بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروطه ، وهي على الإجمال : أن يكون فعلاً ماضياً ثلاثياً ، متصرفاً ، مبنياً للمعلوم ، تاماً ، ميبناً ، ألا تكون الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلاء) ، قابل للتفاوت .
فإذا استوفت صيغة أفعّل التفضيل الشروط السالفة صارت اسماً جامداً ، وترتب على ذلك ألا يقدم عليها شيء من معمولاتها طبقاً للقاعدة : أن العوامل الجامدة لا يقدم عليها معمولاتها ، إلا في بعض حالات معدودة تعرف في مواضعها في كتب النحو .
وفي مسألتنا هنا : قول مصنف « الكثر » : « وهو إليه أقرب » ، أي وهو إلى القعد أقرب . وأقرب أفعّل تفضيل تقدم عليه معموله ، وهو « إلى القعد » ، والأصل أن يقول : « أقرب إلى القعد » حسب القاعدة ، وهذا الحكم استثنى منه حالات تعرف في مواضعها ، منها : جواز التقديم للضرورات الشعرية ، ونحوها مما يدخل في حكم الضرورة ، وإذا كان معمول شبه جملة كقول المصنف : « وهو إليه أقرب » . انظر : النحو الوافي (٣٤٩/٣ - ٣٥١ - ٣٩٤ - ٤٠٣) .

(٨) في (د) : ((وإلا سجد)) .

(٩) في (ج) : ((أعطي)) .

وهَذَا التفصيل^(١) مروى عن الثاني ؛ قال في « الكافي » : واستحسنه مشايخنا .^(٢) لكن^(٣) ظاهرُ المذهب أنّه ما لم يستتم^(٤) قاتماً يعود^(٥) ، وهو الأصح .

ولو عاد فيما لا يجوز له العودُ فيه ، فسَدَتْ على الأصحّ ؛ لرفض^(٦) الفرض لما ليس بفرض ؛ قال في « المبتغى »^(٧) : وهذا غلط ؛ لأنّه محض تأخير لا رفض ؛ فصّار^(٨) كما لو سَهَا عن السّورة وركع فإنّه يعود إلى القيام ، وكما لو^(٩) سَهَا عن القنوت^(١٠) فركع^(١١) فإنّه لو عَادَ لم تفسد صلاته على الأصحّ .^(١٢)

وأجاب في « البحر » : بأنّ السّورة وإن كانت واجبة ، إلا أنّها تقع فرضاً ، وفي القنوت عاد إلى فرض^(١٣) وهو القيام ؛ لما استقر من أنّ كل ركن طوله فإنّه يقع فرضاً .^(١٤)

نعم ! قال في « الفتح » : في النفس من^(١٥) التصحيح^(١٦) شيء ، وذلك أنّ^(١٧) غاية أمرّ الراجع أنّه زاد في صلاته قياماً ، وهو وإن كان لا يحل^(١٨) فهو بالصحة لا يخل ، إلا أنّ يفرق بافتراق^(١٩) هذه الزيادة بالرفض ، لكن المستحق لزوم الإثم لا الفساد ، فترجح بهذا البحث القولُ المقابل^(٢٠) .^(٢١)

(١) في (هـ) : ((التفصيل)) وهو تصحيح .

(٢) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤٢ / ب) .

(٣) ((لكن)) ليست في (هـ) .

(٤) في (د) : ((يستتم)) .

(٥) نهاية (ل ٨٤ / ب) أ .

(٦) في (أ) : ((لعرض)) وهو تحريف .

(٧) نهاية (ل ٩٢ / ب) هـ .

(٨) ((فصّار)) ليست في (و) .

(٩) نهاية (ل ٩٧ / ب) و .

(١٠) في (و) : ((السورة)) .

(١١) في (د ، و) : ((وركع)) .

(١٢) انظر : البحر الرائق (١٧٨ / ٢) نقلاً عن المبتغى .

(١٣) في (هـ) : ((الفرض)) .

(١٤) انظر : البحر الرائق (١٧٩ / ٢) .

(١٥) ((من)) ليست في (د) .

(١٦) أي من تصحيح الإمام الزبيري الفساد ، وعبارته في تبين الحقائق (١٩٦ / ١) : ((ولو عاد إلى القعود تفسد صلاته على الصحيح

لتكامل الجنابة برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما هو ليس بفرض)) .

(١٧) في (ب) : ((أنه)) .

(١٨) في (د) : ((يخل)) .

(١٩) في (أ) : ((بافتراق)) وهو تحريف .

(٢٠) في (د) : ((المغاليل)) وهو خطأ .

(٢١) انظر : فتح القدير (١ / ٥٠٩) .

قَالَ فِي «الْبَحْرَ»: «وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُطْلَعْ عَلَى تَصْحِيحِ آخِرِ، لَكِنْ^(١) فِي «الْمَعْرَاجِ» عَنْ «الْجَنِيِّ»: لَوْ عَادَ بَعْدَ الْإِنْتِصَابِ مَخْطُأً، قِيلَ: بِتَشْهَدَ لِنَقْضِهِ الْقِيَامَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَتَشْهَدُ وَيَقُومُ، وَلَا يَنْقُضُ قِيَامَهُ بِقُعُودِ^(٢) لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، كَمَنْ نَقَضَ^(٣) الرُّكُوعَ بِسُورَةٍ^(٤) أُخْرَى لَا يَنْقُضُ^(٥) وَرُكُوعَهُ انْتَهَى^(٦).

وَأَقُولُ: صَرَّحَ ابْنُ وَهْبَانَ^(٧): بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي التَّشْهَدِ وَعَدَمَهُ مَقْرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بَعْدَ الْفَسَادِ، وَتَرْجِيحُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ بِنَاءً^(٨) عَلَيْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَرْجِيحَ^(٩) عَدَمِ الْفَسَادِ ظَاهِرًا^(١٠).

نَعَمْ إِنْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْبَرِّ: رَأَيْتُ بِخَطِّ الْعَلَامَةِ نِظَامَ الدِّينِ السِّرَامِيِّ^(١١) (١٢) (١٣) تَصْحِيحَ عَدَمِ الْفَسَادِ، ثُمَّ

(١) مُخَايَةً (ل ١٠١/ب) ج .

(٢) فِي (ب ، د ، هـ ، و) : ((يَعُودُ)) .

(٣) فِي (ج) : ((نَقَضَ)) وَهُوَ تَصْحِيْفٌ .

(٤) فِي (ب ، ج) : ((لِسُورَةٍ)) .

(٥) فِي (أ) : ((يَنْقُضُ)) .

(٦) انْظُرْ: الْبَحْرَ الرَّائِقَ (١٧٩/٢) .

(٧) ابْنُ وَهْبَانَ: هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ وَهْبَانَ الدُّمَشَقِيُّ، أَمِيرُ الدِّينِ . وَلَدَ قَبْلَ ٧٣٠ هـ . مَهْرٌ فِي الْفَقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَتَوَلَّى قَضَاءَ حِمَاةَ . أَحْزَنَ الْفَقْهَ عَنْ فَخْرِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْفَصِيحِ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: «شَرْحُ دَرِّ الْبَحَارِ»، وَنَظْمٌ «قِيَدُ الشَّرَائِدِ - ط» وَ«عَقْدُ الْقَلَائِدِ فِي حُلِّ قِيَدِ الشَّرَائِدِ» . تَوَفَّى ٧٦٨ هـ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ (٤٢٣/٢ ، ٤٣٣) ت (٢٥٤٠) ؛ تَاجُ التَّرَاجِمِ (١٩٨ ، ١٩٩) ت (١٥٣) ؛ الطَّبَقَاتُ السِّنِيَّةُ (٤٠٨ ، ٤٠٩) ت (١٣٤٨) ؛ كَشْفُ الظُّنُونِ (٦٤٩/١ ، ٦٦٧ ، ٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٥٧) (١١٦٧/٢ ، ١١٨٩ ، ١٤٨٥ ، ١٤٩٩ ، ١٨٦٥ ، ١٩٨٤) ؛ شُرُوطُ الذَّهَبِ (٤٠٩/٦) ؛ الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ (١٩١ - ١٩٣) ت (٢٣٨) ؛ هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ (١/٦٣٩) ؛ الْأَعْلَامُ (١٨٠/٤) .

(٨) فِي (د) : ((مَنِ)) ، وَفِي (هـ) : ((مَا)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٩) ((تَرْجِيحٌ)) لَيْسَتْ فِي (د ، و) .

(١٠) فِي (و) : ((وَظَاهِرًا)) .

(١١) فِي (أ) : ((السِّرَامِيُّ)) وَهُوَ خَطَأٌ .

(١٢) نِظَامُ الدِّينِ السِّرَامِيِّ: لَعَلَّهُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ السِّرَامِيُّ . أَحَدُ الْمُتَّبَحِّرِينَ ، أَصْلُهُ مِنْ بِلَادِ الْعِجَمِ أَتَى بِلَادَ الرُّومِ وَنَظَرَ عِلْمَاعِيهَا وَشَهِدُوا لَهُ بِالْفَضْلِ ، فَأَعْطَاهُ السُّلْطَانُ مَدْرَسَةً بِبَلَدَةِ «كُوتَايَةِ» وَعُرِفَتْ بِالْوَحَادِيَّةِ . شَرَحَ «النَّقَايَةَ فِي الْفَقْهِ» ، وَفَرَّغَ مِنْ تَصْنِيفِهِ سَنَةَ ٨٠٦ هـ ، وَصَنَّفَ كِتَابًا مَنْظُومًا فِي الْأَسْطُرَالَابِ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ (١٩١) ت (٢٣٦) ؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (٣٣٥/٢) .

(١٣) مُخَايَةً (ل ١٤/ب) ب .

قال : ولقائل أن يُمنع قولُ المحقق ^(١) : « غاية ما (وجد ... إلى آخره ») ^(٢) ، بأن الفساد لم يأت من قبل الزيادة ، بل من رفض الركن للواجب . ^(٣)

والذي رأيته مقولاً ^(٤) عن « شرح القُدوري » لابن عوف ^(٥) وللزوزني ^(٦) : أن القول بعدم الفساد في صورة ما إذا كان إلى القيام أقرب ، وأنه في الاستواء قائماً ^(٨) لا خلاف في الفساد انتهى ^(٩) .

(١) المحقق : المراد به صاحب « فتح القدير » ، وهو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الإسكندري ، المعروف بابن الهمام . ولد بالاسكندرية سنة ٧٩٠ هـ ، وقيل : ٧٨٨ هـ . وهو محقق أصولي نظار ، برع في كثير من العلوم ، أفق مدة ثم ترك الإفتاء جملة وأقبل على التدريس . تفقه على : السراج قارئ الهداية ، ومحب الدين بن الشحنة ولزامهما وغيرهما . أخذ عنه : ابن أمير حاج الحلبي ، ومحمد بن محمد بن الشحنة ، وغيرهما . عدّه ابن كمال باشا من أهل الترجيح وعدّه بعضهم من أهل الاجتهاد وهو الصواب . من مصنفاته : « فتح القدير - ط » لم يكمله ، و « التحرير في أصول الفقه - ط » ، و « المسيرة في أصول الدين - ط » ، « زاد الفقير - ط » . توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ هـ .

• السيواسي : نسبة إلى سيواس ، وهي من بلاد الروم ، كان والده قاضياً بسيواس ثم قدم القاهرة ...

انظر ترجمته في : الضوء اللامع (١٢٧/٨ - ١٣٢) ت (٣٠١) ، مفتاح السعادة (٢٤٤/٢ - ٢٤٦) ؛ شذرات الذهب (٣٥٠/٧ - ٤٣٧) ؛ الفوائد البنية (٢٩٦ - ٢٩٨) ت (٣٨١) ؛ التعليقات السنية على الفوائد (٢٩٦) ؛ معجم المطبوعات العربية (١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩) ؛ الأعلام (٢٥٥/٦) .

(٢) في (د) : ((وجه آخر)) وهو تحريف .

(٣) انظر : تفصيل عقد الفوائد ، مخطوط ، رقم (٣٢٧) (ل ٩ / ١) ، وتفصيل عقد الفرائد رقم (٤٠٠٢) (ل ٢٨ / ب) .

(٤) في (أ) : ((منقول)) .

(٥) ابن عوف : هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن أبي عوف ، الإمام الفقيه المعروف بالقاضي ، من علماء اليمن ، وشرحه على مختصر القُدوري يعرف عند الحنفية بـ « القاضي » .

انظر ترجمته في : كشف الظنون (١٦٣٤/٢) .

(٦) في (د) : ((والزم)) وهو تحريف .

(٧) الزُّوزَنِي : لعله : أبو الفاجر محمد بن محمود بن محمد السَّديدي الزُّوزَنِي ، تاج الدين . تفقه على الإمام محمود الحارثي المروزي . وتفقه عليه : ولده عبد العزيز . من تصانيفه : « مُلْتَقَى البحار من متقى الأخبار » ، و « ملاك الافادات في شرح منتخب الزيادات » ، « نصاب الذرائع إلى تعليم الشرائع » . توفي سنة ٦٦٥ هـ ، وقيل : توفي في حدود ٦٩٩ هـ ، وقال كحلالة مرجحاً أنه : أنه كان حياً سنة ٦٩٩ هـ ، وفي هامش « الجواهر المضية » : ذكر الثقي التميمي أنه توفي سنة ٥٧٥ هـ .

• الزُّوزَنِي : يضم أوله وقد يفتح ، وسكون الواو ، نسبة إلى زَوْزَن ، بلدة كبيرة حسنة بين هَرَاة ونيسابور .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٣٦٤/٣) ت (١٥٣٧) (٢٢٣/٤) ؛ تاج التراجم (٢٧٨) ت (٢٦٠) ؛ كشف الظنون (٢ / ١٨٦٨ ، ١٩٥٤) ؛ إيضاح المكشوف (٦٤٩/٢) ؛ هدية العارفين (١٤٠/٢) ؛ معجم المؤلفين (٦/١٢) . وانظر نسبه أيضاً في : الأَنساب (٣٨٢/٢) ؛ معجم البلدان (١٥٨/٣) .

(٨) في (أ) : ((قائم)) .

(٩) ذكر ابن عابدين في منحة الخالق (١٧٩/٢ ، ١٨٠) : ((وقد نقل المقدسي عن شرحي القُدوري للمذكورين بعد نقله تصحيح الصحة عن « المعراج » و « الدررية » ما نصه : إن عاد للعمود يكون مسبباً ولا تفسد صلاته ويسجد لتأخير الواجب . وهذا موافق لما يحته المحقق ، ويوافقه أيضاً ما في « التنية » : ترك القعدة الأولى في الغرض فلما قام عاد إليها وذكر أنه لم يكن له العمود يقوم في =

هذا في غير المأموم ، أمّا ^(١) ^(٢) المأموم فيعود حتماً وإن خاف فوت الركعة ، كذا في « السراج » ؛ معللاً بأنّ التشهد فرض عليه بحكم المتابعة . ^(٣) وهو ظاهر في أنّه لو لم يُعَدَّ بطلت ، وفيه ما لا يخفى ، والذي ينبغي أن يُقال أنّها واجبة في الواجب فرض في الفرض .

وأفاد الولوالجي : أنّ قراءة المصلّي قاعداً كالقيام . ^(٤) لكن لا يتأتى فيه ما مرّ من التفصيل .

واعلم أنّه ^(٥) في « الذخيرة » وغيرها صوّر ذلك في الفرائض كالظهر ونحوه . ^(٦) ومقتضاؤه أنّه في النوافل يعود ، وبه صرح ابن وهبان ؛ مُستدلاً بأنّ كل شفع منه ^(٧) صلاة على حدة . ولا سيّما على قول محمد : من أنّ الأولى من ^(٨) التطوع ^(٩) فرض ، فكانت كالأخيرة وفيها يقعد وإن قام .

= الحال [انظر : فنية النية ، مخطوط ، رقم (٣٦٠٨ / يهودا ل ١٨ / ب)] ، وفيها أيضاً : ولو عاد الإمام يعني إلى القعدة الأولى بعد ما قام لا يعود معه القوم تحقيقاً للمخالفة [فنية النية ، مخطوط ، رقم (٣٦٠٨ / يهودا ل ١٨ / ب)] وذكر البعض أقم يعودون معه . وهذا كما قال في « شرح النية » [انظر : حلية المجلي ، مخطوط (ل ٢٢٦ / ب)] . بفيد عدم الفساد بالعود .

(١) في (ج ، و) : « (وأما) » .

(٢) نهاية (ل ١٢٨ / ب) د .

(٣) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٠ / ب) .

(٤) لم أجد ما يفيد هذا في النسخة التي لدي من الفتاوى الولوالجية . وفي البحر الرائق (١٨٠ / ٢) عن فتاوى الولوالجي : « مريض يصلي بالإكمام فلما بلغ حالة التشهد فطن أنه حالة القيام فاشتغل بالقراءة ثم تذكر أنه حالة التشهد ، فلا يخلو إما إن كان التشهد الأول أو التشهد الثاني ، فإن كان التشهد الأول فحالة القراءة تنوب عن القيام فلا يعود إلى التشهد ويتم الصلاة ، وإن كان التشهد الثاني رجع إلى التشهد ويتم الصلاة ، وكذلك الجواب في الصحيح إذا قام قبل أن يتشهد » .

(٥) في (ج) : « (أن) » .

(٦) عبارة الذخيرة ، مخطوط (ل ٨٠ / ١) : « إذا سها عن القعدة الأولى في الظهر أو العصر وقام إلى الثانية ثم تذكر ، فإن لم يستقيم قائماً فإنه يعود ويسجد للسجود ، وإذا استقم قائماً لا يعود » .

(٧) « منه » ليس في (أ) .

(٨) في (ج) : « (في) » .

(٩) زاد في (د) : « (في التطوع بالأربع) » .

وفي «شرح الترمذاني»^(١): «لو خُصَّ إلى الثالثة في التطوع بالأربع فاستم^(٢) قائماً، قيل: لا يعود، وقيل: يعود. وذكر الشهيد^(٣) عن محمد: أنه يعود، والأوجه^(٤) أنه لا يعود. وفي الوتر الصَّحِيحُ أنه لا يعود^(٥).^(٦)

وفي «الخلاصة»: «والأربع قبل الظُّهر حكمه حكم التطوع، وكذا الوتر عند^(٧) محمد، وعند أبي حنيفة^(٨) فيه قياس واستحسان، في الاستحسان: (لا يفسد)^(٩)، وفي القياس: يفسد^(١٠) وهو المأخوذ به انتهى^(١١).^(١٢)

وفي «المعراج»^(١٣): «أمَّا في^(١٤) النفل فيعود على كل حال.

(١) الترمذاني: هو أبو العباس أحمد بن إسماعيل بن محمد الترمذاني الخوارزمي، ظهر الدين - مفتي خوارزم، وأحد علماء الحديث - من مصنفاته: كتاب «الفتاوى - خ»، و«شرح الجامع الصغير - خ»، وكتاب «التراجم - خ». توفي نحو ٦١٠هـ.

• الترمذاني: بضمين وسكون الراء، وتاء وألف وشين معجمة، نسبة إلى (تُرْمَذَان) قرية من قرى خوارزم. معجم البلدان (٤٦/٢).

انظر ترجمته في: الجواهر اللغوية (١٤٧/١، ١٤٨) ت (٨٣، ٨٤)؛ تاج التراجم (١٠٨) ت (٣٢)؛ الطبقات السنية (٢٨٦/١) ت (١٤٦)؛ كشف الظنون (٥٦٢/١)؛ الفوائد البهية (٣٥) ت (١٥)؛ الأعلام (٩٧/١)؛ وانظر نسبته أيضاً في: معجم البلدان (٤٦/٢).

(٢) في (د): ((فاستم)).

(٣) الشهيد: هو أبو محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، حسام الدين، برهان الأئمة، المعروف بالصدر الشهيد وبالحسام الشهيد - من كبار الأئمة، من أهل خراسان. ولد في سنة ٤٨٣ هـ. تفقه على أبيه برهان الدين الكبير عبد العزيز. وأخذ عنه: محمد بن محمد بن محمد السرخسي صاحب «المخطط الرضوي»، وعلي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني. من مصنفاته: «الفتاوى الصغرى - خ»، و«الكبرى - خ»، و«شرح أدب القضاء - خ»، و«شرح الجامع الصغير - خ»، و«عمدة المفتي والمستفتي - خ». استشهد بسمرقند سنة ٥٣٦ هـ ودفن في بخارى.

انظر ترجمته في: الجواهر اللغوية (٦٤٩/٢، ٦٥٠) ت (١٠٥٣)؛ تاج التراجم (٢١٧) ت (١٨١)؛ مفتاح السعادة (٢٥١/٢)؛ الفوائد البهية (٢٤٢) ت (٢٩١)؛ إيضاح المكنون (١٢٤/٢)؛ هدية العارفين (٧٨٣/١)؛ الأعلام (٥١/٥).

(٤) في (هـ): ((ولا وجد)) وهو تحريف.

(٥) عبارة شرح الجامع الصغير، للترمذاني، مخطوط (ل٢٨/١)؛ ((ولو خُصَّ إلى الثالثة فذكر قبل أن يستم فإما قائماً بقعد ذكر .. قيل: لا يعود كما في العصر، وقيل يعود، وذكر الشهيد عن محمد: أنه يعود، والأوجه أن لا يعود، وفي الوتر، قالوا: يعود تجوزاً عن قول محمد أن الوتر تطوع عنده)).

(٦) انظر: تفصيل عقد الفوائد، مخطوط، رقم (٣٢٧) (ل٩/ب، ل١٠/أ)، وتفصيل عقد الفرائد رقم (٤٠٠٢) (ل٢٩/ب) -.

(٧) في (ج): ((عن)) وهو تحريف.

(٨) في (د): ((يوسف)).

(٩) في (د): ((تفسد)).

(١٠) في (د): ((تفسد)).

(١١) انظر: حلاصة الفتاوى، مخطوط، رقم (١٢/بهودا) (٧٠)؛ ورقم (٨٣٤/١) (ل٦٩/١).

(١٢) زاد في (ج): ((وقد مر)).

(١٣) في (أ): ((وما في)).

(١٤) ((في)) ليست في (هـ).

{ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ } راجع لقوله : « وإلا لا » . لما مرّ : من أنّه لا يُسْجُدُ فيما إذا كان إلى القعود أقرب ^(١) ، إلا أنّ هذا مختاراً صاحب « الهداية » ^(٢) ^(٣) ^(٤) ، وعليه جرى المصنف في « الكافي » ^(٥) ، وفي « الولوالجية » : المختار أنّه يسجد ^(٦) وكلامه لا يابأه .

وفي ^(٧) « الخلاصة » « والحالّة » : في رواية إذا قام على ركبتيه لينهض قعد وعليه السهو ، يستوي ^(٨) فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد ، وإن رفع أَلْيَتَيْهِ عن ^(٩) الأرض وركبناه عليها ^(١٠) لم يرفعهما لا سهوً عليه ، وهكذا ^(١١) روي عن الثاني . ^(١٢)

(١) « أقرب » ليست في (د) .

(٢) في (ج) : « الهدية » .

(٣) صاحب الهداية : هو أبو الحسن علي بن أبي بكر عبد الخليل الْفَرُخَانِي الْفَرُخَانِي ، برهان الدين . ولد سنة ٥٣٠ هـ . من كبار الأئمة المحققين بما وراء النهر . تفقه على نجم الدين أبي حفص عمر النسفي ، وابنه الليث أحمد بن عمر النسفي ، والصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز وغيرهم . تفقه عليه : حم غفير منهم أولاده ، وشمس الأئمة الكردي ، وحلال الدين محمود ابن الحسين الاستروشي . من مصنفاته : « الهداية في شرح البداية - ط » ، « متقى الفروع » ، و « التحسين والمزيد - خ » ، و « مختارات البازل - خ » . توفي سنة ٥٩٣ هـ .

• الْفَرُخَانِي : بالفتح ثم السكون ثم الفتح ، نسبة إلى (فَرْخَانَة) ، ولاية وكورة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان . الْفَرُخَانِي : بالفتح ثم السكون ، وكسر الفين وسكون الياء وفتح النون ، نسبة إلى (فَرْخِيَان) ، بلدة من ولاية فرخانة . انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٦٢٧/٢ - ٦٢٩) ت (١٠٣٠) ؛ تاج التراجم (٢٠٦ ، ٢٠٧) ت (١٦٤) ؛ مفتاح السعادة (٢٣٨ ، ٢٣٧/٢) ؛ الفوائد البهية (٢٣٠ - ٢٣٤) ت (٢٧٨) ؛ ليلضاح المكنون (٥٧٠/٢) ؛ هدية العارفين (٧٠٢/١) ؛ الأعلام (٢٦٦/٤) . وانظر نسبه في : الأنساب (٤٤٥/٣ ، ٤٤٦) ؛ معجم البلدان (٢٥٣/٤) (١٠٨/٥) .

(٤) عبارة الهداية (٧٤/٢ ، ٧٥) : « ومن سهى عن القعدة الأولى ، ثم تذكر وهو إلى حالة القعود أقرب عاد وقعد وتشهد ؛ لأن ما يفرّب من الشيء يأخذ حكمه ، ثم قيل : يسجد للسهو وللتأخير ، والأصح أنه لا يسجد كما إذا لم يقم » .

(٥) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤٢ / ب) .

(٦) عبارة الفتاوى الولوالجية ، مخطوط (ل ١٨/١) : « واختلف المشايخ في وجوب سجدة السهو ، كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل يقول : لا يسجد ؛ لأنه إذا كان إلى القعود أقرب كان كأنه لم يقم وهذا يجب عليه أن يقعد ، وقال غيره من مشايخنا : إنه يسجد وهو المختار ؛ لأنه بقدر ما اشتغل بالقيام صار مؤخراً واجباً وجب وصله بما قبله من الركن فصار تاركاً للواجب فيجب عليه سجدة السهو » .

(٧) نهاية (ل ١٥/١) ب .

(٨) في (د) : « ويستوي » .

(٩) في (أ) : « من » .

(١٠) في (د) : « عليهما » .

(١١) في (ب ، و) : « وكذا » .

(١٢) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / بهودا) (٩٠) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٨٠ / أ) ؛ والفتاوى القاضي خان (١ /

قال في «الفتح» ^(١) : ولا يخفى أن هذه الصورة هي الصورة التي قبلها فيكون الحاصل في تلك الصورة ^(٢) اختلاف الرواية . وقد ^(٣) اختار في «الأجناس» في هذه الصورة أن عليه السهو ، اللهم ! إلا أن يحمل الأول على ما إذا فارقت ركبته الأرض دون ^(٤) أن يستوي ^(٥) نصفه الأسفل ^(٦) شبه الجالس لقضاء الحاجة . ^(٧)

{ وَإِنْ سَهَا عَنْ { الْقُعُودِ { الْآخِرِ } ، أي الذي هو آخر الصلاة ^(٨) ، سبق ^(٩) ^(١٠) بأول ^(١١) أو لا فدخل الثاني ^(١٢) { عَادَ { إِلَيْهِ { مَا لَمْ يَسْجُدْ } ، أي ^(١٣) ما لم يقيد ركعته بالسجدة ^(١٤) .

وهذا أراد لا (ما إذا) ^(١٥) سَجَدَ دون ركوع فإنه يعود أيضاً ؛ لعدم الاعتداد بهذا السجود ، فيعود ؛ لأن فيه إصلاح صلاته وقد أمكنه ذلك ، لأنه ما دون الركعة محل الرفض .

{ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ { ^(١٦) ؛ لأنه آخر واجباً ^(١٧) ، كذا في «الهداية» . ^(١٨) ^(١٩)

ولم يفصل هنا (بين ما) ^(٢٠) إذا كان إلى القعود أقرب أو لا ، وكان ينبغي أن لا يسجد فيما إذا كان إليه

(١) في (و) : ((فتح القدير)) .

(٢) في (د) : ((الرواية)) .

(٣) في (هـ) : ((قد)) .

(٤) في (و) : ((خوف)) وهو تخريف .

(٥) في (د) : ((استوى)) .

(٦) نهاية (ل ٩٧ / ب) و .

(٧) انظر : فتح القدير (١ / ٥٠٨) .

(٨) في (ب) : ((صلاته)) .

(٩) ((سبق)) ليست في (د) .

(١٠) نهاية (٩٣ / هـ) .

(١١) في (د) : ((تأويل)) ، وفي (و) : ((تأويل)) وهو تخريف .

(١٢) في (و) : ((الفناء)) وهو خطأ وتخريف .

(١٣) في (أ) : ((إلى)) وهو تخريف .

(١٤) في (أ) : ((في السجدة)) .

(١٥) في (د) : ((إن)) .

(١٦) نهاية (ل ٨٥ / أ) .

(١٧) في (ب) : ((واجب)) .

(١٨) انظر : الهداية (٧٦ / ٢) .

(١٩) نهاية (ل ١٠٢ / ج) .

(٢٠) في (ج) : ((ما بين ما)) ، وفي (د) : ((بينما)) .

أقرب ، كما في ^(١) الأولى لما سقى ^(٢) .

قال في ^(٣) «الحواشي السعدية» : ويمكن أن يفرق بينهما : بأن القريب من القعود وإن جاز أن يُعطى له حكمُ القاعد ، إلا أنه ليس بقاعد حقيقة فاعتبر جانب الحقيقة فيما إذا سَهَى عن الثانية ، وأعطى له ^(٤) حكمُ القاعد في السهو عن الأولى إظهاراً للتفاوت بين الواجب والقرض ، وبه علم أن مَنْ فسر ^(٥) الواجب بالقطعي - وعليه اقصر في «الفتح» - فقد أصاب وإلا أشكل ^(٦) الفرق . ^(٧)

وقد يقال : لم لا يجوز أن يفسر بالقوي من نوعيه ، وهو ما يفوت الجواز بفوته ولا يشكل لثبوت التفاوت بين نوعيه ، نعم ! يشكل على من ^(٨) فسره بإصابة لفظ السلام أو التشهد .

ومأ في «البحر» : من أنه لا يؤخر السلام عن محله ؛ لأن محله بعد القعود ولم يقعد . ^(٩) مدفوع بأن التأخير واقع فيهما ^(١٠) فيصح ^(١١) إضافة السجود إلى أيهما كان . ^(١٢)

{ فَإِنْ سَجَدَ } لَلَّتِي قَامَ إِلَيْهَا { يَطْلُ قَرْضُهُ بِرَقْعِهِ } ^(١٣) ؛ لأنه استحکم شروعهُ في النافلة (قبل

(١) في (هـ) : ((هو)) .

(٢) كما في السهو عن التعدد الأولى .

(٣) ((في)) ليست في (هـ) .

(٤) ((له)) ليست في (د) .

(٥) نهاية (ل ١٣٠/١) د .

(٦) في (أ) : ((يشكل)) .

(٧) انظر : حاشية سعد الله (٥٠٩/١) .

(٨) في (و) : ((ما)) .

(٩) عبارة البحر الرائق (١٨١/٢) : ((.. وهو أول ما في العناية من تفسير بإصابة لفظ السلام لأنه لم يؤخره عن محله لأن محله بعد

القعود ولم يقعد وإنما أخر القعود والأولى أن يقال : أراد به الواجب الذي يفوت الجواز بفوته إذ ليس دليها قطعيًا)) . وأجيب في

منحة الخالق (١٨١/٢) : ((واعتزله الشيخ إسماعيل بأن الذي في العناية تفسره بالقطعي فليس النقل بصواب ، نعم فسر في

العناية الواجب بذلك في المسألة الثانية وهي ما إذا أقعد الأخير)) . انظر العناية (٥٠٩/١) .

(١٠) نهاية (ل ١٥١/ب) ب . يبدأ من هنا سقط : ((ل ١٦)) في (ب) .

(١١) في (أ ، ج ، د ، هـ) : ((عليهما)) .

(١٢) وفي (أ) : ((فصح)) ، وفي (ب ، و) : ((فصح)) .

(١٣) أجاب ابن عابدين في «منحة الخالق على البحر» نقلاً عن الشيخ إسماعيل (١٨١/٢ ، ١٨٢) : ((يمكن نسبته إلى الأقوى وهو

الفرض هذا مع إرجاء العنان وقد علمت أنه حصل سهو في النقل)) .

(١٤) ((برقعه)) ليست في (هـ) .

(١٥) والمراد برقعه : أي برقع الوجه عن الأرض ، وفيه إشارة إلى أن المختار الفتوى : أنه لا يبطل فرضه بوضع الجبهة كما هو مروى عن

أبي يوسف ؛ لأن تمام الشيء بآخره ، وآخر السجدة الرفع إذ الشيء إما ينتهي بفضده . انظر : البحر الرائق (١٨١/٢ ، ١٨٢) .

إكمال^(١) أركان المكتوبة ، ومن ضرورته خروجه عن الفرض .

وإذا ثبت هذا في السُّجُود^(٢) ففي العُمد أولى ، ومن ثم سَوِيَ في « الخلاصة » بينهما وأفادَ فيها^(٣) : أنه^(٤) لا فرق بين ما إذا قرأ في الخامسة أو لا .^(٥) واستشكله في « البحر » : بأن المفسد هو الخلط ولم يوجد ؛ لفساد الركعة خلطها عن القراءة .^(٦)

وأقولُ : ويؤيده ما مرَّ من أنَّ السَّجُودَ الخالي عن الركوع لا يعتد به ، فكذلك الخالي عن القراءة ، إلا أن يفرق بأنه قد^(٧) عهد إتمام الركعة دون القراءة^(٨) كما في المقتدي ، بخلاف الخالية عن الركوع وهذا أعني .

التقييد بالرفع قولُ محمد ، وعليه الفتوى ، وقال الثاني : بوضع الجبهة^(٩) .

وأثر الخلاف يظهرُ فيمن سَبَّحَ الحَدَّث وهو ساجد ،^(١٠) أمكنه إصلاحُها عند محمد فيقعد ، لا عند الثاني .

قيل^(١١) : لما أخبر بجواب محمد^(١٢) قال : زُه صلاة فسدَّت أصلُها الحدث ! . وزه بمعجمة مكسورة بعدّها ها : تعجب أريد به التهكم ، وقيل : الصواب ضمها ، والزاي غير^(١٣) خالصة .^(١٤)

(١) في (أ) : « كمال » .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٣) في (ج) : « فيهما » .

(٤) « أنه » ليست في (د) .

(٥) عبارة خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٩٠) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٨٠ / ب) : « رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد على رأس الرابعة قدر التشهد ، إن قيد الخامسة بالسجدة تفسد صلاته ، فإن تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد وتشهد وسلم وسجد للسجود ، وإذا قيد الخامسة بالسجدة بضيف إليها ركعة أخرى ثم سلم ثم يستقبل الظهر هذا عندهما خلافاً لمحمد بناء على أن الصلاة جيتن عندهما وعنده لها جهة واحدة ، فإن قام إلى الخامسة عامداً أيضاً لا تفسد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة عدنا ، ثم لا يفسد ظهره عند محمد ما لم يرفع رأسه من السجدة حين لو أحدث في هذه السجدة يتمكن من إصلاح صلاته ، وعند أبي يوسف كما وضع جبهته على الأرض تفسد والفجر والعشاء سواء ، ولو قيد الخامسة بالسجدة لكنه لم يقرأ فيها تفسد صلاته أيضاً » .

(٦) انظر : البحر الرائق (١٨٤ / ٣) .

(٧) « قد » ليست في (د) .

(٨) في (هـ) : « انفراد » وهو تحريف .

(٩) في (أ ، ب) : « الجهة » .

(١٠) زاد في (و) : « إن » .

(١١) في (و) : « قبل » وهو تصحيف .

(١٢) زاد في (ب) : « وعليه الفتوى » .

(١٣) في (أ) : « عين » وهو تحريف .

(١٤) انظر : المغرب في ترتيب المغرب (١٢٤) .

قال في « الفتح » : وهذا أعني صحة البناء بسبب سبق الحدث إذا لم يتذكر ^(١) في ذلك السجود أنه ترك سجدة صليّة من صلاته ، فإن تذكر ذلك فسدت اتفاقاً لما سذكّره في تمة بعقدها ^(٢) في السجّدات ^(٣) . ^(٤)

وقرر ^(٥) في تلك « التمة » : الله إذا علم أنّها من غير ^(٦) ^(٧) الركعة الأخيرة ، أو تحرى فوقع تحريه على ذلك ، أو لم يقع تحريه على شيء ، وبقي ^(٨) شاكاً ^(٩) في أنّها من ^(١٠) الأخيرة أو ما ^(١١) قبلها وجب عليه نية ^(١٢) القضاء ، وإن ^(١٣) علم أنّها من الركعة الأخيرة لم يحجج إلى نية ، وعلى هذا ما ذكر فيمن سلم في ^(١٤) الفجر وعليه السهو فسجد ^(١٥) وقعد وسلم ^(١٦) وتكلم ، ثم تذكر أنّ عليه صليّة من الأولى فسدت ، وإن من الثانية ^(١٧) لا ^(١٨) ونابت إحدى سجدي ^(١٩) السهو عن الصليّة انتهى ^(٢٠) . ^(٢١)

(وهذا التقرير يقتضي ^(٢٢) مع ما قدمه من دعوى الاتفاق على الفساد بتذكر الصليّة) ^(٢٣) ، وذلك أنّه

(١) في (هـ) : ((يذكر)) .

(٢) في (أ) : ((تقيدها)) ، وفي (د ، ح) : ((بعقدها)) .

(٣) في (أ) : ((السجدة)) .

(٤) فتح القدير (١ / ٥١١) .

(٥) في (أ) : ((وقررت)) .

(٦) ((غير)) غير واضحة في (أ) وتبدو كأنها (بغير) ، ويحتمل أن تكون (غير) .

(٧) زاد في (هـ) : ((تلك)) .

(٨) في (ج) : ((وبقي)) .

(٩) في (ج) : ((شاكاً)) وهو تحريف .

(١٠) ((من)) ليست في (د) .

(١١) ((ما)) ليست في (و) .

(١٢) في (و) : ((به)) وهو تصحيف .

(١٣) زاد في (و) : ((على)) .

(١٤) في (أ) : ((فإن)) .

(١٥) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((من)) .

(١٦) في (و) : ((فيسجد)) .

(١٧) ((وسلم)) زيادة من (ب) .

(١٨) في (ب) : ((الثاني)) .

(١٩) في (أ) : ((فلا)) .

(٢٠) في (د) : ((السجدين)) .

(٢١) انظر : فتح القدير (١ / ٥٢١) .

(٢٢) زاد في (ج) : ((نقض)) .

(٢٣) ما بين القوسين ساقط في (د) .

إنَّ عِلْمَ أَتَمِّهَا مِنَ الْآخِرَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَفْسُدَ اتِّفَاقاً ؛ لِانْتِصَافِهَا إِلَيْهَا ، أَوْ مِنْ ^(١) غَيْرِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَقَدْ نَوَّاهَا فَكَذَلِكَ إِلَّا آلَهُ ^(٢) لَا يُعِيدُهَا لِمَا مَرَّ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْوَاهَا فَسَدَتْ ^(٣) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ^(٤) ، خِلَافاً لِعَمْدٍ ؛ لَقَدْ مَرَّ انْتِصَافُهَا إِلَيْهَا .

وَعَلَى هَذَا فَمَا ^(٥) فِي « الْخِلَاصَةِ » : لَوْ قِيلَ الْخَامِسَةُ بِالسَّجْدَةِ فَذَكَرَ صَلَاحَ صَلَاتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ ^(٦) لَا تَنْصَرِفُ هَذِهِ السَّجْدَةُ إِلَيْهَا ؛ لِمَا آلَتْ يَشْتَرِطُ النِّتَاءُ فِي السَّجْدَةِ وَصَلَاتِهِ فَاسِدَةٌ . ^(٧) لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ فَسَادُهَا ^(٨) ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى ^(٩) قَوْلِ الثَّانِي فَقَط . ^(١٠)

قَالُوا : وَالْعَبْرَةُ لِلْإِمَامِ ، حَتَّى لَوْ عَادَ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَوْمُ بِهِ حَتَّى سَجَدُوا لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمْ ، كَمَا فِي « الْمَحِيطِ » .
وَفِي « الْجَمْعِيِّ » : إِنَّ تَعَمُّدُوا ذَلِكَ فَسَدَتْ ^(١١) ، وَفِي السَّهْوِ ^(١٢) ، خِلَافٌ ، وَالْأَحْوُوطُ ^(١٣) ، ^(١٤) الْإِعَادَةُ . ^(١٥)

(١) « مِنْ » لَيْسَتْ فِي (و) .

(٢) فِي (د) : « (أَنْ) » .

(٣) « (لَا) » زِيَادَةٌ مِنْ (و) .

(٤) فِي (ب ، هـ) : « (فَسَدَ) » .

(٥) فِي (ب) : « (حَنِيتُ) » .

(٦) فِي (هـ) : « (مَا) » .

(٧) فِي (ب) : « (صَلَاحًا) » .

(٨) خَاتِمَةُ (ل ٩٨ / أ) وَ .

(٩) انْظُرْ : خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى ، مَخْطُوطٌ ، رَقْمُ (١٢ / يهودا) (٩٠) ؛ رَقْمُ (H / ٨٣٤) (ل ٨٠ / ب) .

(١٠) فِي (د) : « (فَسَادٌ) » .

(١١) « (عَلَى) » زِيَادَةٌ مِنْ (د) .

(١٢) هَذَا جَوَابٌ عَلَى « الْبَحْرِ » فِي اعْتِرَاضِهِ عَلَى « الْفَتْحِ » فِي قَوْلِهِ : « أَعْنِي صِحَّةَ الْبِنَاءِ بِسَبَبِ سَقِّ الْحَدَثِ .. فَسَدَتْ اتِّفَاقاً » ، حَيْثُ قَالَ فِي « الْبَحْرِ » (١٨٢ / ٢) : وَلَا يَنْفَعُنِي مَا فِيهِ ، بَلْ لَا يَصِحُّ هَذَا التَّجْيِيدُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَثُ وَهُوَ سَاجِدٌ لَمْ يَخْلُطِ التَّغَلُّ بِالْفَرْضِ قَبْلَ إِكْمَالِهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ سِوَاكَ تَذَكُّرٍ أَنَّ عَلَيْهِ سَجْدَةً صَلَاحًا أَوْ لَا ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رُكْنٌ وَاحِدٌ أَوْ رُكْنَانِ . وَعِبَارَةٌ « الْخِلَاصَةِ » أَوَّلُ وَهِيَ : وَلَوْ قِيلَ الْخَامِسَةُ بِالسَّجْدَةِ فَتَذَكَّرُ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً صَلَاحًا مِنْ صَلَاتِهِ لَا تَنْصَرِفُ هَذِهِ السَّجْدَةُ إِلَيْهَا ، لِمَا أَنَّهُ تَشْتَرِطُ النِّتَاءُ فِي السَّجْدَةِ وَصَلَاتِهِ فَاسِدَةٌ .

(١٣) عِبَارَةُ الْمَخِيطِ الرُّضَوِيِّ ، مَخْطُوطٌ ، رَقْمُ (٥١٤٨) صَفْحَةُ (٨٢) ، وَرَقْمُ (٤٥٢٨ / ف) (ل ٧٢ / ب) : « (إِمَامٌ لَمْ يَقْعُدْ فِي الرَّابِعَةِ مِنَ الظُّهْرِ وَقَامَ إِلَى الْخَامِسَةِ وَرَكَعَ وَتَابَعَهُ الْقَوْمُ ثُمَّ عَادَ الْإِمَامُ إِلَى الْقَعْدَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَوْمُ حَتَّى سَجَدُوا سَجْدَةً لَا تَفْسُدُ صَلَاتَهُمْ لِأَنَّهُ لَمَّا عَادَ الْإِمَامُ إِلَى الْقَعْدَةِ ارْتَفَضَ رُكُوعَهُ فَبَرِئَتْ رُكُوعُ الْقَوْمِ أَيْضاً نَبْعاً لَهُ لِأَنَّهُ بَنَى عَلَيْهِ فَبَقِيَ لَهُمْ زِيَادَةُ سَجْدَةٍ وَكَذَلِكَ لَا يَفْسُدُ الصَّلَاةُ » .

(١٤) خَاتِمَةُ (ل ٩٣ / ب) هـ .

(١٥) فِي (د) : « (السَّجُودُ) » .

(١٦) فِي (أ) : « (لِلْأَحْوُوطِ) » .

(١٧) الْإِحْتِيَاطُ فِي اللَّغَةِ : هُوَ الْمَحْفُظُ . وَفِي الْإِصْطِلَاحِ : حِفْظُ النَّفْسِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَأْثَمِ . التَّعْرِيفَاتُ (١٢) ؛ كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ (٣١٠ / ١) ، وَانْظُرْ أَيْضاً : التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (١٦٢) .

{ وَصَارَتْ نَقْلًا } ؛ لَمَّا مَرَّ (٢) ، وَلَئِنْ (٣) تَرَكَ الْقَعُودَ عَلَى رَأْسِ (٤) رَكْعَتِي النَّفْلِ لَا يَبْطُلُهُ عِنْدَهُمَا خِلَافًا

محمد .

{ فَيُضْمُّ إِلَيْهَا (٥) سَادِسَةٌ } ؛ لِأَنَّ النَّفْلَ بِالْوَتْرِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ (٦) ، لَكِنَّهُ لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ طَائِفٌ ، بَلْ يَنْدُبُ ،

كَمَا فِي «الْكَافِي» (٧) تَبَعًا «لِلْمَبْسُوطِ» (٨) . إِلَّا أَنَّ (٩) قَوْلَهُ فِي «الْأَصْلِ» : وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَضْمَ . (١٠) يُشِيرُ إِلَى الْوَجُوبِ .

قَالَ فِي «الْبَحْرِ» : وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ مَنَعَ النَّفْلِ بِالْوَتْرِ الْقَصْدِي لَا غَيْرَهُ . (١١)

(١) انظر البحر الرائق (١٨٣/٢) نقلاً عن المختار .

(٢) ذكره في مواقع كثيرة منها في «باب قضاء الفوائت» ، من أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل عندهما خلافاً لمحمد .

(٣) في (ر) : ((وإن)) .

(٤) نهاية (ل ١٠٢ / ب) ج .

(٥) نهاية (ل ١٣٠ / ب) د .

(٦) في (هـ) : ((شروع)) .

(٧) عبارة الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤٣ / أ) : « (وضم سادسة ليصير متغفلاً بست ركعات ، إذ النفل شرع شفعاً لا وترأ وهذا عندهما ، وعند محمد بطل أصل الصلاة فلا يضم ركعة أخرى ندباً ، أي ندب ضم السادسة حتى لو لم يضم لا شيء عليه ؛ لأنه مطلقون وصلاته غير مضمونة ، خلافاً لزفر ؛ لأن الشروع ملزم . قلنا : نعم إن شرع ملزماً أما لو شرع مستقلاً فلا إذ الضمان بالإنزام أو للإلتزام » .

(٨) انظر : المبسوط (٢٢٧/١ ، ٢٢٨) .

(٩) زاد في (هـ) : ((ي)) .

(١٠) عبارة الأصل (٢٢٥/١ ، ٢٢٦) : « (.. قلت : أرأيت إن ذكر حين تمت الخامسة أنه صلى حسباً أضيف إليها ركعة حتى تكون ستاً أو يقطعها ؟ أي ذلك أحب إليك ؟ . قال : أحب إلي أن يضاعفها بركعة ثم يسلم وعليه أن يستقبل الصلاة ، وإن لم يفعل لم يكن عليه شيء إلا الظاهر . قلت : فإن كان قعد في الركعة قدر التشهد ؟ قال : قد تمت الظاهر والخامسة تطوع ، وعليه أن يضيف إليها ركعة ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو وقد تمت صلاته . قلت : فإن لم يضيف إليها ركعة أخرى وتكلم ؟ قال : يجزيه ولا شيء عليه » .

(١١) عبارة البحر الرائق (١٨٣/٢) : « (والأظهر الندب ؛ لأن عدم جواز النفل بالوتر إنما هو عند القصد ، أما عند عدمه فلا ، ولهذا لا يلزمه شيء لو قطعه » .

وإطلاقه يفيد الضم في سائر الأوقات ؛ قَالَ الْحَدَّادِي^(١) : إلّا في العَصْر ، فإنه لا يضم ؛ لأنه يَكُونُ تطوعاً قبل المغرب وذلك مكروه . وفي قاضي خان : (إلّا الفجر)^(٢) ؛ لأن التنفل قبلها وتبعها مكروه انتهى^(٣) .

وأنت خير بأنّ ما اقتصر عليه قاضي خان من الفجر هو الصَّوَاب ؛ وذلك أنّ موضوع المسألة حيث كان فيما إذا لم يقعد وبطل فرضه ، كيف لا يضم في العَصْر^(٤) ولا كراهة في التنفل قبله . ثم بعد مدة عنّي بي حين^(٥) إقراء^(٦) (٧) (٨) هَذَا اغل بالجامع الأزهر أنّه يمكن حمله على ما إذا كان يقضي عصراً أو ظهرأ بعد العَصْر فإنه لا يضم كما هو ظاهر وعليه قِيَصَّ التوجيه . والله الموفق .

ولم يذكر سُجُودَ السَّهْوِ إِمَاءً إلى أنّه لا يسجد ، وهو الأصح ؛ لأنّ نقصان الفسَاد لا ينجبرُ بالسَّجُود .

{ وَلَوْ قَعَدَ فِي } الركعة { الرَّابِعَةِ ، ثُمَّ قَامَ } إلى الخامسة يظنها الأولى { عِلَاةً وَسَلَّمَ } (ولم يعد)^(٩) التشهّد ؛ لأنّ مَا دُونَ الركعة محل للرفض^(١٠) ، والتسليم في القيام غير مشروع ، ومع ذلك لو سلم^(١١) قائماً صح ، كما في «الخلاصة»^(١٢) .

(١) الحدّاديّ : هو أبو بكر بن علي بن محمد ، أبو العتيق ، رضي الدين الحدّاد الزبيدي العبّادي البجلي ، المعروف بالحدّادي . ولد سنة ٧٢٠ هـ . من أهل البادية من قرى زيد . تفقه على والده ، وعلى الإمام أبي الحسن علي بن نوح الأنزي ، والإمام أبي إسحاق إبراهيم بن عمر العلوي وغيرهم . تفقه به جماعة من مصنفاته : « السراج الوهاج - خ » و « الجوهرة النيرة - ط » وكلاهما شرح على القدوري ، و « المنور المستر » شرح منظومة النسفي ، وكتاب « التفسير » . توفي بزيد سنة ٨٠٠ هـ .

• الزيّدي : يفتح الزاي وكسر الباء وسكون الياء والدال ، نسبة إلى زيد : بلدة من بلاد اليمن من مشاهير البلاد . الحدّادي : يفتح الحاء وتشديد الدال الأولى وكسر الثانية ، نسبة إلى صنعة الحدادة .

انظر ترجمته في : تاج التراجم (١٤١ ، ١٤٢) ت (٧٧) ؛ كشف الطون (١٦٣١/٢) ؛ البدر الطالع (١٨٢) ت (١٠٩) ؛ الأعلام (٦٧/٢) . وانظر نسبه في : الأنساب (٣٢ ، ٣١/٢) (٣٥٥/٢) ؛ معجم البلدان : (١٣١/٣) .

(٢) في (ج) (إلّا في الفجر) ، وليست في (أ ، د) .

(٣) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣١/ب) ؛ الجوهرة النيرة (١٠٠/١) ؛ وانظر أيضاً شرح الجامع الصغير لقاضي خان ، مخطوط (٦٣) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٥) في (د) : (عند) .

(٦) انتهى سقَط : (ل ١٦٦) في (ب) .

(٧) في (هـ) : (قراءة) .

(٨) نهاية (ل ٨٥/ب) أ .

(٩) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : (ولو بعد) .

(١٠) في (د) : (الرفض) ، وفي (ج) : (للرفض) وهو تحريف .

(١١) في (د) : (لم يسلم) .

(١٢) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢/يهودا) (٩٠) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٨٠/ب) .

واختلف في متابعة القوم له ^(١) في هذا ^(٢) القيام ^(٣) والأصح لا ، بل ينتظرون فإن عاد قبل أن يقيدوا ^(٤) تبعوه وإن سجد سلكوا .

{ وَإِنْ ^(٥) سَجَدَ لِلْخَامِسَةِ ثُمَّ قَرَضَهُ } ؛ لأنه لم يبق عليه إلا واجب ^(٦) هو ^(٧) (السَّلام ، { وَصَمَّ ^(٨) } ركعة { سَائِسَةً } ندباً أو وجوباً على ما مر ^(٩) ^(١٠) .

وينبغي أن يكون محل ^(١١) الخلاف ^(١٢) ما إذا لم يكن وقت كراهة ، فإن كان لم يندب ولم يجب ، وهل يكره ؟ الأصح لا ؛ قال في " المجتبى " وغيره ^(١٣) : وعليه الفتوى . ^(١٤)

وعلى هذا فالأولى أن يكون معنى ضم : أي جاز له الضم ؛ ليعم (كل وقت ، وإلا ^(١٥) يخرج من ^(١٦) كلامه بتقدير حمله على الندب أو الوجوب وقت الكراهة) ^(١٧) .

(١) ((له)) ليست في (د) .

(٢) في (د) : ((حتى)) .

(٣) في (هـ ، و) : ((المقام)) .

(٤) في (د) : ((يعيدها)) .

(٥) في (د) : ((فإن)) .

(٦) في (د) : ((واجب)) .

(٧) في (ب ، د ، و) : ((وهو)) .

(٨) في (هـ) : ((ضم)) .

(٩) في (و) : ((سبق)) .

(١٠) من هذا الباب عند قوله : ((وصارت نقلاً ... فيضم إليها سادسة)) .

(١١) في (هـ) : ((محله)) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٣) ((غيره)) ليست في (ب) .

(١٤) انظر : البحر الرائق (١٨٥/٢) نقلاً عن المجتبى .

(١٥) في (هـ) : ((إلا)) .

(١٦) في (ب ، و) : ((عن)) .

(١٧) ما بين القوسين ساقط في (د) .

وجزم المشرح بالكراهة في الفجر دون العصر ^(١) مما لا وجه له يظهر ^(٢).

{ إِيصِير ^(٣) الرُكْعَتَانِ نَقْلًا } لكهما لا ينوبان عن سنة بعدية ^(٤) على الأصح ؛ لأن المواظبة عليها إنما كانت بتحريمه مبتدأة .

ولو اتقيد به رَجَل ^(٥) في هذه الحالة لزمه ركعتان عند الثاني ، وست عند محمد كما إذا ^(٦) لم يقعد ، وهو الأصح .

والفرق على رأي الثاني : أن الشروع في النفل لا يوجب أكثر من ركعتين إلا باقتداء ^(٧) الإمام ، والإمام ^(٨) هنا ^(٩) لم يتنفل إلا بركعتين ، بخلاف ما إذا لم ^(١٠) يقعد .

ولو أفسده ^(١١) قضى ركعتين عند الثاني ، قيل : وهو قول الإمام وبه يفتي . وقال محمد : لا شيء عليه اعتباراً بالإمام . (ولهما : أن السقوط يعارض ^(١٢) الإمام) ^(١٣) فلا ^(١٤) يعده ^(١٥) .

(١) عبارة تبين الحقائق (١٩٧/١ ، ١٩٨) : « قالوا : وفي العصر لا يضم إليها سادسة لكراهة التنفل بعدها ، وقيل : يضم إليها ؛ لأن هذا ليس مقصود ، واليهي عن التنفل بعد العصر بتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الأصح . وفي الفجر إذا قام إلى الثالثة بعدما قعد فدر التشهد . وقيداً بالحد لا يضم إليها رابعة لكراهية التنفل بعدها ، وكذا إذا لم يقعد قدر التشهد ؛ لأن فرضه بطل بترك القعود على رأس الركعتين والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعتين الفجر مكروه ، بخلاف ما إذا قام إلى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقيداً بسجدة حيث يضم إليها سادسة ؛ لأن التنفل قبل العصر غير مكروه » .

(٢) إذ لافرق بين الفجر والعصر فكما صحح عدم الكراهة في العصر لزمه تصحيح عدمها في الفجر ولذا سوى بينهما في فتح القدير . انظر : البحر الرائق (١٨٥/٢) ؛ فتح القدير (٥١٢/١) .

(٣) في (د) : « (فتصير) » .

(٤) في (ب ، د ، هـ ، و) : « (بعده) » .

(٥) « (رجل) » ليست في (هـ) .

(٦) زاد في (هـ) : « (كانت) » .

(٧) في (ج) : « (بالاقْتداء) » .

(٨) في (أ ، د) : « (الإمام) » .

(٩) في (ب) : « (هنا) » .

(١٠) « (لم) » ليست في (د ، و) .

(١١) في (أ) : « (أفسدت) » ، وفي (ج) : « (أفسد) » .

(١٢) في (أ ، ب) : « (يعارض) » .

(١٣) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(١٤) في (و) : « (فلم) » .

(١٥) غاية (ل ١٧/١) ب .

وقوله : { وَتَسْجُدُ لِلسَّهْوِ ^(١) } ، راجع إلى المسألين ^(٢) : مَا ^(٣) إذا عاذَ فلائله آخر واجباً وهو السلام .
وأما إذا لم يُعَد ؛ فلإدخال القص في فرضه بترك الواجب وهو السلام ^(٤) عند محمد ، وعند أبي يوسف لتمكن ^(٥)
النقصان في ^(٦) النقل بالدخول فيه لا على الوجه المسنون . والقوى على قول محمد ^(٧) .

وقال المأثردي ^(٨) : الأصح أن يجعل السجود جابراً للنقص المتمكن في الإحرام ، فينجبر ^(٩) النقص
المتمكن في الفرض والنقل جميعاً . قال في «البحر» : واختاره «الهداية» ^(١٠) انتهى ^(١١) . لكن كلام الشارحين
ها ^(١٢) ياباه ، ولو خوف الإطالة لبياه ^(١٣) .

(١) في (ب) : ((لسهو)) .

(٢) ((المسألين)) زيادة من (ب ، ج) .

(٣) في (ب ، ج) : ((أما)) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٥) في (د) : ((يتمكن)) .

(٦) في (د) : ((من)) .

(٧) قال ابن أمير حاج في حلية التجلي ، مخطوط (ل/٢٣١/ب) : « قال فخر الإسلام أنه المعتمد لفتوى ، وصاحب المحيط وهو الأصح » .

(٨) المأثردي : هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود المأثردي ، إمام الهدى . من أئمة علماء الكلام . تخرج بأبي نصر أحمد بن
العباس بن الحسين العياشي ، وتلقه علي : أبي بكر أحمد الجوزجاني . وتلقه عليه : الحكيم القاضي إسحاق بن محمد ، وعلي
الترستغني ، وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البردوي . من مصنفاته : كتاب « التوحيد - ح » ، وكتاب « المقالات » ، و« مآخذ
الشرائع » في أصول الفقه ، وقاويلات أهل السنة - ط ، و« بيان وهم المعتزلة » ، و« شرح الفقه الأكبر - ط » . توفي
بسمرقند سنة ٣٣٣ هـ .

● المأثردي : يفتح الميم وضم التاء وكسر الراء وسكون الياء وفي آخرها تاء ، نسبة إلى (مأثردي) ، محلّه من سمرقند ، ويقال
لها أيضاً : (مأثريت) .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٣ / ٣٦٠ ، ٣٦١) ت (١٥٣٢) (٤ / ٣٠٧) ؛ تاج التراجم (٢٤٩ ، ٢٥٠) ت (٢١٧) ؛
مفتاح السعادة (٨٦ ، ١٣٣) ؛ كشف الظنون (١ / ٢٦٢ ، ٣٣٥ ، ٥١٨ ، ٧٥١) (٢ / ١٤٠٦ ، ١٥٧٣ ، ١٧٨٢) ؛ الفوائد
الهيبة (٣١٩ ، ٣٢٠) ت (٤١٢) ؛ هدية المارفين (٢ / ٣٦ ، ٣٧) ؛ الأعلام (٧ / ١٩) . وانظر نسبته في : الأنساب (٤ / ٢٠٢) .

(٩) في (ج ، و) : ((فيجبر)) .

(١٠) انظر : الهداية (٢ / ٧٨ ، ٧٩) .

(١١) انظر : البحر الرائق (٢ / ١٨٦) نقلا عن المأثردي .

(١٢) في (ب) : (((٤))) .

(١٣) قال في خضع القدر (١ / ٥١٢) : « قوله [في الهداية] : « ويسجد للسهو استحضاراً » ، والقياس أن لا يسجد ؛ لأنه صار إلى
صلاة غير التي سها فيها ، ومن سها في صلاة لا يسجد في أخرى . وجه الاستحسان : أن النقصان دخل في فرضه عند محمد بتركه
الواجب وهو السلام ، وهذا النقل بناء على التحريمة الأولى فيجعل في حق السهو كأنها واحدة كمن صلى ستاً تطوعاً بتسليمة
وسها في الشفع الأول يسجد في الآخر ، وإن كان كل شفع صلاة على حدة بناء على الاتحاد الحكمي الكائن بواسطة =

{ وَكَوَسَجَدَ لِلسَّهْوِ فِي شَقِّعِ النَّطْوَعِ ^(١) لَمْ يَنْزِلْ ^(٢) شَقْعًا آخَرَ عَلَيْهِ } ؛ لما فيه من نقص ^(٣) السجود لوقوعه ^(٤) وسط الصلاة .

وظاهر كلامهم أنه مكروه تحريماً ، لكنه صحيح ويعيد السجود على ^(٥) الأصح .

قيد بالنطوع ^(٦) ^(٧) ؛ لأنَّ المسافر لو نوى الإقامة بعده لم يكره ، ويعيده ؛ لأنه ^(٨) لو لم يَنْزِلْ لبطلت .

ومن ابتلى ببلتين وجب أن يختار أقلهما ^(٩) محذوراً ^(١٠) ، وإذا ^(١١) امتنع البناء في التطوع ففي القرض الذي سجد لسهو أولى ؛ لكراهة البناء عليه بدون السهو .

{ وَكَوَسَلَّمَ السَّاهِي } ؛ أي من عليه السهو ، { فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ } توقف الأمر ، ^(١٢) { فَإِنْ

سَجَدَ } ^(١٣) للسهو { صَحَّ } إقتداء الغير به ، { وَإِلَّا } ؛ أي وإن لم يسجد ، بل أتى بما يمنع البناء { لَا } ؛ أي لا يصح .

= إثناء التحريمة ، وعند أبي يوسف نقصان في النفل بالدخول لا على الوجه الواجب ، إذ الواجب أن يشرع في النفل بتحريمة مبتدئاً للفل ، وهذا كانت للقرض ، كذا في "الكافي" .

وبه ظهر أن قول المصنف [في الهداية] : "لممكن نقصان في القرض بالخروج لا على الوجه المسنون ، وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون" . مراده مسنون الثبوت فيعم الواجب ، وهو المراد وهو تعليل على المذهبين ، فالأول لحمد والثاني لأبي يوسف ، وظهر أن كونه استحساناً بقباله قياس إنما هو على قول محمد .

أما على قول أبي يوسف فيسجد قياساً واستحساناً ، وقدم قول محمد ؛ لأنه المختار للفتوى ، لأن من قام من القرض إلى النفل بلا تسليم ولا تحريمة عمداً لم يعد ذلك نقصاناً في النفل ؛ لأنه أحد وجهي الشروع في النفل بل في القرض ، كذا ذكره مقرر الإسلام ، لكن أبو يوسف يمنع أنه أحد وجهي الشروع . . وانظر أيضاً : النباية (٧٤٩/٢) .

(١) ((النطوع)) زيادة من (ب ، ج ، د) .

(٢) في (هـ) : ((بين)) وهو تعريف .

(٣) في (و) : ((نقض)) وهو تصحيف .

(٤) في (هـ) : ((ووقوعه)) .

(٥) في (د) : ((في)) ، وفي (هـ) : ((وعلى)) .

(٦) وفي (أ ، ج ، هـ ، و) : ((بالنطوع)) .

(٧) نهاية (ل ١٠٣ / أ) ج .

(٨) نهاية (ل ٩٨ / ب) و .

(٩) في (أ) : ((أقلها)) .

(١٠) تدرج هذه القاعدة تحت القاعدة الكلية " لا ضرر ولا ضرار " ، أو قاعدة " الضرر يزال " . انظر : القاعدة في الأشياء والنظائر لابن نجيم (٧٦) ؛ موسوعة الفوائد الفقهية (٢٢٩ / ١) .

(١١) نهاية (ل ٩٤ / هـ) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٣) نهاية (ل ١٣١ / د) .

وهذا علم أن مجرد عدم السجود لا يبيّن به عدم السجود ، وهذا عندهما ، وقال محمد وزفر : يصح الاقتداء مطلقاً .

والخلاف مبني على ما مرّ : من ^(١) أن سلام السّاهي ^(٢) يخرجّه عن ^(٣) الصّلاة عندهما على سبيل التوقف ، وعند محمد وزفر لا يخرجّه . ^(٤)

قال في « الهداية » : وأثر الخلاف يظهر في هذا ^(٥) ، وفي انتقاض ^(٦) الطهارة بالقهقهة ^(٧) ، وتغير ^(٨) ، والفرض بنية الإقامة في هذه الحالة ^(٩) انتهى ^(١٠) . يعني ^(١١) فعند ^(١٢) محمد تنقض ^(١٣) ويغير ، وعندهما لا .

(١) ((من)) ليست في (د) .

(٢) في (د) : ((لسا ساهي)) وهو تحريف .

(٣) في (ج) : ((من)) .

(٤) مر في هذا الباب عند قوله : ((وأجاب بعض المتأخرين بأنه يخرجّه عندهما خروجاً موقوفاً لا باتاً ...)) في صفحة (١٩٨) .

(٥) أي يظهر فائدة الاختلاف المذكور في هذه المسألة المذكورة في المتن : « وهي ولو سلم الساهي .. إلخ » . انظر : شرح الهداية للكنوي (٨١/٢) .

(٦) في (هـ ، و) : ((انتفاء)) .

(٧) القَهْقَهَة : يفتح القافين وسكون الهاء الأولى وفتح الثانية ؛ مصدر قَهَقَهَ ؛ هو الضحك الذي يكون مسموعاً له ولجوانه . انظر : جامع العلوم (١٠٣/٣) ؛ التعريفات الفقهية (٤٣٧) ؛ معجم لغة الفقهاء (٣٣٩) .

(٨) أي إذا ضحك الذي سلم ، وعليه سجد السهو ينقض طهارته عند محمد وزفر ؛ لأنه ضحك ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ينقض ، وكذلك لو ضحك المتعدي في هذه الحالة . انظر : شرح الهداية للكنوي (٨١/٢) .

(٩) في (د) : ((ويتغير)) .

(١٠) أي المسافر إذا نوى الإقامة في هذه الحالة قبل سجد السهو ، فعند محمد وزفر يتغير فرضه أربعاً ، كما لو نوى قبل السلام ، وعندهما لا يتغير فرضه ، سواء سجد للسهو أو لا . انظر : شرح الهداية للكنوي (٨١/٢) .

(١١) انظر : الهداية (٨١/٢) .

(١٢) ((يعني)) ليست في (ب) .

(١٣) في (هـ) : ((عند)) .

(١٤) في (أ ، ج) : ((ينقض)) .

وما في « غاية البيان » : من أنه إن عاد إليه انتقضت ولزمه الإقام ^(١) عندهما ، وإلا لا . ^(٢) قال ^(٣) في « البحر » : إنه غلط ، أمّا في التهمة فلنعد العود ^(٤) ؛ لأنها تسقط (سجود السهو) ^(٥) عند الكل ، ولذا جزم في « المحيط » بنقضه على قوله لا على قولهما ^(٦) . ^(٧)

وأما في نية الإقامة : فقال في « المحيط » وغيره : إنه لا يتغير فرضه ، ويسقط عنه سجود السهو . ^(٨) وفي « المعراج » : سواء سجد أو لا ؛ لأنه لو ^(٩) تغير به ^(١٠) لصحت نيته قبله ، ولو صحت لوقعت السجدة في وسط صلاته ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلاً ، فلو صحت ^(١١) لصحت بلا سُجُود ولا وجه له عندهما ؛ لأنه لم يحصل بعد ^(١٢) الخروج فلا يتغير فرضه . ^(١٣)

{ (ونسجد للسهو) ^(١٤) } وجوباً ، نه به ^(١٥) على دفع ما قد يتوهم من قوله : « صح وإلا لا » ، من التخيير بين السجود وعدمه ^(١٦) .

(١) غايه (ل ١٧ / ب) .

(٢) عبارة غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٤٠ / ب) ، ورقم (١ / ٨٤٠) (ل ١٠٥ / ب) : « إن وضوءه بالتحقيق حل ينتقض أم لا ؟ فمد محمد ينتقض عندهما إن سجد للسهو ينتقض وإلا فلا » .

(٣) في (د) : « وقال » .

(٤) زاد في (و) : « إليها » .

(٥) « سجود السهو » زيادة من (ب) .

(٦) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٧٣ / ب) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٣) : « لو فقهه قبل أن يعود إلى السجود لا ينتقض الوضوء وسقط عنه السجود عندهما لفوات حرمة الصلاة ، وعند محمد ينتقض ولا تسقط السجود » .

(٧) انظر : البحر الرائق ١٨٨ / ٢ .

(٨) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٧٣ / ب) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٣) : « ولو نوى المسافر الإقامة قبل أن يعود إلى السجود لا يتغير فرضه أربعاً ويسقط عنه سجود السهو لأنه لو سجد فقد عاد إلى حرمة الصلاة فيتغير فرضه أربعاً فيتبع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به ، فلا فائدة في الاشتغال به ، وعند محمد ينمى أربعاً ويسجد في آخر صلاته وإن سجد لسهوه سجد أو سجدتين ثم نوى الإقامة ينمى أربعاً وسجد في آخرها للسهو ؛ لأن الية صادفت حرمة الصلاة فصار مقبلاً » .

(٩) « لو » ليست في (ج) .

(١٠) « به » ليست في (د) .

(١١) في (د) : « فسخت » وهو تحريف .

(١٢) في (ب) : « به » ، وفي (و) : « له » .

(١٣) انظر : البحر الرائق ١٨٩ / ٢ نقلاً عن معراج الدرابة .

(١٤) في (ب) : « ويسجد للسهو وإن سلم للقطع » .

(١٥) « به » زيادة من (ج) .

(١٦) غايه (ل ٨٦ / أ) .

({ وَإِنْ } وَصَلِيَّةٌ { سَلَّمَ لِلْقَطْعِ } ، أَيُّ لَاجِلِهِ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ فِي مَحَلِّهِ فَلَا يَعْدُ قَاطِعًا ، وَالنِّبْيَةُ الْمَجْرَدَةُ عَنِ الْعَمَلِ غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ (١) ، (٢) لَا تَوْثُرُ (٣) فِي إِبْطَالِ مَا رَكَنَهُ عَمَلُ (٤) الْجَوَارِحِ وَهُوَ السَّجُودُ فَلَغَتْ .

فَيَدُ بِالسَّجُودِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ وَعَلَيْهِ صَلِيَّةٌ وَتَلَاوِيَةٌ وَهُوَ ذَاكِرٌ (٥) فَسَدَتْ ، أَمَّا فِي الصَّلَاةِ (فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ عَامِدًا ذَاكِرًا بَقَاءِ (٦) رَكْنٍ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا فِي التَّلَاوِيَةِ فَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ .

وَقَدْ عَلَّلَ مُحَمَّدٌ (٧) الْفَسَادَ فِيهِمَا : بِأَنَّهُ (٨) لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْضِيَ مَا هُوَ ذَاكِرٌ لَهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ (٩) ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ نَاسِيًا حَيْثُ لَا تَفْسُدُ ، لَكِنَّهُ إِذَا تَذَكَّرَهُمَا أَتَى بِالصَّلَاةِ (١٠) أَوَّلًا ثُمَّ التَّلَاوِيَةَ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ تَلَاوِيَةٌ فَقَطْ فَسَلَّمَ (١١) ذَاكِرًا هَذَا كَانَ سَلَامَهُ قَاطِعًا ، وَسَقَطَتْ عَنْهُ التَّلَاوِيَةُ وَالسَّهْوُ ، أَمَّا (١٢) التَّلَاوِيَةُ ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ (١٣) لَا يَقْضِي خَارِجَهَا ، وَأَمَّا السَّهْوُ ، فَقِي " الْبَحْرُ " : فِي النَّفْسِ مِنْ سَقُوطِهِ شَيْءٌ ، لَمَّا أَنَّهُ لَا يُؤْدِي فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ بَلْ فِي حَرَمَتِهَا . (١٤)

لَكِنْ عَلَّلَ فِي " فَتْحِ الْقَدِيرِ " السَّقُوطَ فِيهِمَا بِامْتِنَاعِ الْبِنَاءِ بِسَبَبِ (١٥) الْإِنْقِطَاعِ ، إِلَّا إِذَا تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَشَهَّدْ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (ب ، و) ، وَفِي (ب) ذَكَرَ : (وَإِنْ سَلَّمَ لِلْقَطْعِ) تَمَعُ لَ (وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ) فِي بَدَايَةِ الْفَرْقَةِ السَّابِقَةِ .

(٢) زَادَ فِي (ب) : ((لَهَا)) .

(٣) فِي (د) : ((يَوْثُرُ)) .

(٤) فِي (أ) : ((عَلَى)) .

(٥) زَادَ فِي (ج) : ((لِأَحَدِهِمَا)) .

(٦) فِي (د) : ((انْتِشَاءً)) .

(٧) (مُحَمَّدٌ) زِيَادَةٌ فِي (ب ، و) هـ .

(٨) فِي (هـ) : ((لِأَنَّهُ)) .

(٩) فِي (أ ، و) : ((التَّسْلِيمَةِ)) .

(١٠) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (و) .

(١١) (فَسَلَّمَ) لَيْمَسَ فِي (و) .

(١٢) زَادَ فِي (د) : ((فِي)) .

(١٣) فِي (أ) : ((الصَّلَاةِ)) ، وَفِي (د) : ((الصَّلَاةِ)) .

(١٤) انْظُرْ : الْبَحْرُ الرَّائِقُ ١٩١ / ٢ .

(١٥) فِي (د) : ((سَبَبٌ)) .

فإنه يعود إليه ويسجد^(١) للتلاوة وصلاته تامة ، كما في « الحانية »^(٢) .^(٣)

يعني^(٤) لما^(٥) عدّ هذا السلام قاطعاً امتنع السُّهُر ؛ لأنه لا يجامعه وإن أمكن اعتباره قاطعاً من حيث التلاوة فقط ، إلا أنه اعتبار لم يقم عليه دليل .

{ وَ (٦) إِنْ شَكَّ } في صلاته بدليل^(٧) استأنف { أَنَّهُ كَمْ صَلَّى أَوَّلَ مَرَّةٍ } ظرف لشك .

واختلف في معناه : وأكثر المشايخ - كما في « الخلاصة » وغيرها - على أنه أوَّل^(٨) ما عرض له^(٩) في عمره .^(١٠) وقيل : ما^(١١) لم^(١٢) يكن عادة له^(١٣) (١٤) . وقال فخر الإسلام : أول ما عرض لله في تلك الصلاة

(١) في (هـ ، و) : ((وسجد)) .

(٢) عبارة فتاوى قاضي خال المطبوع مع الفتاوى الهندية (١٢٧/١) : « لو سلم وهو ذاكراً أن عليه سجدة التلاوة ، ثم تذكر أنه لم يتشهد فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد للتلاوة وصلاته تامة » . وانظر أيضاً : الفتاوى القاضية خان (٦٢/١) .

(٣) عبارة فتح القدير (٥١٧/١) : « وإن سلم ذاكراً لهما [التلاوة والسجدة] ، أو للتلاوة خاصة كان قاطعاً وسقطت عنه التلاوة والسُّهُر لامتناع البناء بسبب الانقطاع ، إلا إذا تذكر أنه لم يتشهد على ما في « فتاوى قاضي خان » ، حيث قال : إذا سلم وهو ذاكراً أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يتشهد فإنه لا يعود للتشهد ويسجد للتلاوة وصلاته تامة » .

(٤) في (و) : ((ويعني)) .

(٥) في (د) : ((لو)) .

(٦) في (د) : ((لا)) .

(٧) نهاية (ل ١٨) ب .

(٨) « أول » ليست في (د) .

(٩) « له » ليست في (د) .

(١٠) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) صفحة (٨٥) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٧٧ / ب) ؛ الفتاوى القاضية خان (٥٩/١) .

(١١) « ما » ليست في (ج) .

(١٢) « لم » ليست في (أ) .

(١٣) في (أ) تقديم وتأخير : « (له عادة) » .

(١٤) هذا قول شمس الأئمة السرخسي ، حيث قال : إن معناه أن السُّهُر ليس بعبادة له ؛ لأنه لم يسه في عمره قط . انظر : المبسوط (٢١٩/١) .

وأثر الخلاف يظهر فيما لو سَهَى فاستقبل ثم سهى بعد ستين^(١) استأنف على القول الأول ، وتحرى على الآخرين ، كذا في^(٢) « السراج » . قال في « البحر » : وفيه نظر ، بل يستأنف على قولٍ فخر الإسلام أيضاً .
(٤) (٥)

{ استأنف }^(٣) صلاته بالسَّلام أو غيره مما ينافي بالتحريم ، والسَّلام قاعدة أولى ؛ خير : « إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صَلَّى استقبل الصلاة » .^(٤) ولأنه قادر على إسقاط ما عليه من القرض بيقين فيلزمه ذلك ، كما لو شك في الوقت أصحى^(٥) أم لا ؟ . وظاهر أن الاستأنف لا يتصور بغير ما مر .

قال في « البحر » : وظاهر^(٦) كلامهم أنه لو أبطلها على غالب ظنه لم تبطل صلاته ، إلا أنها تكون نفلاً ، ويلزمه^(٧) القرض لو كانت^(٨) فرضاً ، ولو^(٩) نفلاً فعليه قضاءه .^(١٠)

(١) في (د) : « (نين) » وهو تحريف .

(٢) غاية (ل ١٣١ / ب) د .

(٣) عبارة السراج الوهاج ، عبطوط (ل ١٣٣ / أ) : « وفائدة الخلاف بين عبارات أنه إذا سها في صلاته أول مرة واستقبل ، ثم وقف ستين ثم سهى ، على قول ثلث الأكمة يستأنف ؛ لأنه لم يكن من عادته وإنما حصل عليه مرة واحدة ، والعادة إنما هي من المعاودة ، وعلى العبارتين الأولىين يجنب في ذلك » . وانظر أيضاً : الجوهرة النيرة (١٠١ / ١) .

(٤) انظر : البحر الرائق (١٩٣ / ٢) .

(٥) ذكر في رد المختار (٥٠٦ / ١) : « وفي عبارة النهر هنا سهو فاجتنبه » . والسهو في عبارة النهر أنه قال يستأنف على القول الأول ، والصحيح أنه يستأنف على قول السرخسي وهو ما لم يكن السهو عادة له .

(٦) غاية (ل ١٠٣ / ب) ج .

(٧) هنا الخير لم يذكر في كتب الحديث ، قال في فتح القدير (٥١٩ / ١) : « وهو غريب والفقهاء يعرفونه » . وقال الريلعي في نصب الراية (١٧٣ / ٢) : « قلت : حديث غريب » . وقال العسقلاني في الدراية (١٦٠ / ١) : « لم أجد مرفوعاً » .

- وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٣٨٥ / ١) (٣) كتاب الصلوات (٢٣٩) باب من قال : إذا شك فلم يدرك كم صلى أعاد ، رقم الحديث (٤٤٢١ ، ٤٤٢٢) : عن ابن عمر قال : أما أنا فإذا لم أدرك كم صليت فإني أعيد .

وعن ابن عمر : في الذي لا يدري ثلاثاً صلى أم أربعة قال : يعيد حتى يحفظ . وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير ، وابن الحنفية ، وشريح .

(٨) في (د) : « (أدخل) » وهو تحريف .

(٩) « أن » ليس في (ب ، و) .

(١٠) في (أ ، د) : « (فظاهر) » .

(١١) في (ب ، د ، هـ ، و) : « (ويلزم) » .

(١٢) في (أ ، ب ، د ، هـ ، و) : « (كان) » .

(١٣) في (د) : « (أو) » .

(١٤) عبارة البحر الرائق (١٩٤ / ٢) : « والمراد بالاستقبال الخروج من الصلاة بعمل مناف لها والدخول في صلاة أخرى ، والاستقبال بالسَّلام قاعدة أولى ؛ لأنه عرف محلاً دون الكلام ، ويجرد النية لغو لا يخرجها من الصلاة . كذا قالوا ، وظاهره أنه لا بد من =

قيد بالشك في صلاته ؛ لأنه لو شك بعد الفراغ منها ، أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر ، إلا إذا وقع في التعيين ^(١١) (ليس غير) ^(١٢) بأن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضاً ^(١٣) و شك في تعيينه : فإنه يسجد سجدة ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسهو ، كذا في « الفتح » ^(١٤) .

قال في « البحر » : ولا حاجة إلى هذا الاستثناء ؛ لأن الكلام في الشك بعد الفراغ ، وهذا ^(١٥) ^(١٦) تذكر ترك ركن غير أنه شك في تعيينه ، نعم ! يستثنى منه ما في « الخلاصة » : لو ^(١٧) أخبره عدل بعد السلام أنه ما صلى الظهر أربعاً وشك في صدقه وكذبه (أعادها احتياطاً) ^(١٨) ^(١٩) .

وبالصلاة ^(٢٠) ^(٢١) ؛ لأنه ^(٢٢) لو شك في ركن من أركان الحج ، قال عامة المشايخ : يؤديه ^(٢٣) ^(٢٤) ثانياً ؛ لأن تكرار ^(٢٥) الركن لا يضر ^(٢٦) ، بخلاف زيادة ركعة ، كذا في « المحيط » ^(٢٧) وفي « البدائع » : بنى ^(٢٨) على الأقل في ظاهر الرواية ^(٢٩) .

= عمل فلو لم يأت بمخاف وأكملها على غالب ظنه لم تبطل إلا أنها تكون نفلاً ولزمه أداء الفرض لو كانت الصلاة التي شك فيها فرضاً ، فلو كانت نفلاً ينبغي أن يلزمه قضاؤه وإن أكملها لوجوب الاستئناف .

(١) في (ب) : ((التبعان)) وهو تحريف .

(٢) غاية (ل ٩٤ / ب) حـ .

(٣) ((ليس غير)) زيادة من (ج) .

(٤) في (و) : ((ولا)) .

(٥) انظر : فتح القدير (١ / ٥١٨) .

(٦) في (د) : ((وعلى هذا لو)) ، وفي (و) : ((وهو)) .

(٧) غاية (ل ٩٩ / ب) و .

(٨) في (ج) : ((ولو)) .

(٩) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٨٥ ، ٨٦) ، ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٧٨ / ب) .

(١٠) انظر : البحر الرائق (٢ / ١٩٢ ، ١٩٣) .

(١١) في (ب) : ((أو بالصلاة)) ويحتمل أنه (وبالصلاة) ، وفي (د) : ((في الصلاة)) .

(١٢) أي وقيد بالصلاة .

(١٣) في (ب) : ((أنه)) .

(١٤) ما بين القوسين ساقط في (أ) .

(١٥) في (أ ، د) : ((تكرر)) .

(١٦) في (أ) : ((يضر)) .

(١٧) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٣٨ / ف) (ل ٧٣ / ب) ، (ل ٧٤ / ب) ، ورقم (٥١٤٨) صفحة (٨٤) : ((وأما الشك في أركان الحج ذكر الجصاص أنه يتحرى كما في الصلاة . وقال عامة مشايخنا : يؤدي ثانياً لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط .))

(١٨) في (ج) : ((يبي)) .

(١٩) انظر : بدائع الصانع (١ / ١٦٦) .

ولو شك^(١) في بعض وضوئه غسل ذلك الموضع ، وإن كثر لم يلتفت إليه ، كذا في «المعراج» .^(٢)
(وبالكمية) ^(٣) ^(٤) ؛ لأنه لو شك في ثالثة الظهر آله في القصر ، و ^(٥) في الثالثة آله في التطوع ، وفي الرابعة آله في الظهر قالوا : يكون في الظهر ولا عبرة بالشك .

{ وَإِنْ كَثُرَ } بأن عرض له مرتين في عمره على ما عليه أكثرهم^(٦) ، أو في صلاته على ما اختاره فخر الإسلام . وقيل عرض له مرتين في سنتين^(٧) ، كما في «النجي» .^(٨) وكأنه على^(٩) قول السرخسي^(١٠) .

{ تَحَرَّى } ، أي طلب أخرى الأمرين ، وهو أولاً هماً بفعل^(١١) منه ، وهو^(١٢) ما يكون أكبر رأيه عليه^(١٣) .

{ وَإِلَّا } ، أي وإن لم يقع تحريه على شيء { أَخَذَ بِالْأَقْل } وبني عليه ؛ لأنه المتيقن به^(١٤) فيجعلها واحدة لو شك أمّا ثالثة ، وثانية لو شك أمّا ثالثة وعلى هذا^(١٥) ، إلا أنه يقعد^(١٦) في كل محل (يتوهم أنه محل)^(١٧) فعوده فرضاً كان أو واجباً .

وهذا أولى من قول الشارح تبعاً لصاحب «الهداية» : يتوهم أنه آخر صلاته .^(١٨) وأغلل سجود السهو تبعاً «للهداية»^(١٩) مع أنه لا ينبغي .

(١) نهاية (ل ١٨/ب) ب .

(٢) انظر : البحر الرائق (١٩٤/٢) نقلا عن معراج الدراية .

(٣) ((وبالكمية)) زيادة من ((ج)) .

(٤) أي وقيد بكون الشك في العدد بتعبيره بكلمة (كم) .

(٥) في (د) : ((أو)) .

(٦) في (د) : ((الأكبر)) .

(٧) في (د) : ((سنتين)) .

(٨) انظر : البحر الرائق (١٩٣/٢) نقلا عن النجفي .

(٩) ((على)) ليست في (د) .

(١٠) وهو معنى المسألة السابقة « وإن شك في صلاته أنه كم صلى أول مرة » أن السهو ليس بعبادة له .

(١١) في (أ ، ج ، د) : ((يفعل)) .

(١٢) في (د) : ((و)) .

(١٣) ((عليه)) ليست في (د) .

(١٤) في (د) : ((له)) .

(١٥) زاد في (د) : ((التفصيل)) .

(١٦) في (د) : ((يقصد)) وهو تحريف .

(١٧) ساقط في (هـ) .

(١٨) عبارة تبين الحقائق (١/١٩٩) : ((ويقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته ؛ كي لا تبطل صلاته بترك القعدة ..)) .

(١٩) انظر : الهداية (٢/٨٣) .

و قد قالوا : إنه يسجد^(١) في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري ، أو بنى على الأقل ، كذا (في » الفتح «)^(٢) .^(٣) (قال في » البحر « : وقد ترك في » الفتح «)^(٤) قيدا لا بد منه ، وهو أن يشغله^(٥) الشك قدر أداء ركن .^(٦)

وأقول : إنما تركه هنا ؛ لأنه^(٧) قدمه^(٨) .

وفي » السراج « : إن بنى على الأقل سجدا مطلقا ، وإن^(٩) تحرى إن شغله ذلك قدر ركن سجد وإلا لا^(١٠) .^(١١) وكأيه (لحصول النقص)^(١٢) مطلقا باحتمال الزيادة ، ولم يحصل^(١٣) في الثاني^(١٤) إلا بطول التفكير .

(١) في (أ) : ((سجد)) .

(٢) ((في الفتح)) ليست في (د) .

(٣) انظر : فتح القدير (١ / ٥٢٠) .

(٤) ما بين الفوسين ساقط في (و) .

(٥) في (د) : ((لم يشغله)) .

(٦) انظر : البحر الرائق (٢ / ١٩٦) .

(٧) ((لأنه)) ليست في (د) .

(٨) انظر : فتح القدير (١ / ٥٠٢) .

(٩) زاد في (د) : ((سجد)) .

(١٠) في (د) : ((كأنه)) .

(١١) عبارة السراج الرواح ، مخطوط (ل ١٣٣ / ١) : ((في فصل البناء على الأقل يسجد للسهو ، وفي فصل البناء على غلبة الظن إن شغله تفكره مقدار ركن وجب السهو وإلا فلا)) .

(١٢) في (أ) : ((محصول البعض)) ، وفي (هـ) : ((بحصول النقص)) .

(١٣) في (ج ، هـ) : ((يحصل)) .

(١٤) غاية (ل ٨٦ / ب) أ .

{ تَوَكَّلْهُمُ مَصْلَى الظَّهَرِ } مثلاً { إِنَّهُ لَأَتَمُّهَا قَسْلَمٌ ، ثُمَّ عَلِمَ } بعد ذلك { إِنَّهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ اَتَمَّهَا }
وَسَجَدَ لِلسُّهُورِ } ، « لَآه - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فعل كذلك (١) في حديث ذي الـيدين (٢) » ، ولأنَّ السَّلام

(١) في (ج) : ((ذلك)) .

(٢) ذو الـيدين : هو الخزرج بن عمرو ، من بني سليم ، صحابي لقب بذى الـيدين لطول كان فيهما . عايش حتى روى عنه المتابعون من التابعين .

انظر ترجمته في : الاستيعاب مع الإصابة (٤٩١/١ - ٤٩٤) ؛ الإصابة (٤٨٩/١) ت (٢٤٨١) ؛ معجم أعلام الحديث النبوي من الصحيحين (١٢١) ت (٢٠٩) .

(٣) حديث ذي الـيدين أخرجه السنة بروايات متعددة بطرق وبألفاظ مختلفة ، منها :

- أخرجه البخاري في " صحيحه " (٦٦/٢) (٢٢) كتاب السهو (٤) باب مَنْ لَمْ يَتَّهَدْ فِي سَجْدَتَيْ السُّهُورِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ائْتَصَرَ مِنَ النَّتَنِ ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : ائْتَصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ . فَقَالَ الثَّامِسُ : نَعَمْ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَصَلَّى التَّيْنِ ائْتَصَرَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ .

- وأخرج أيضاً في بابي (٣) إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول ، (٥) باب يكره في سجدتي السهو : بنحوه .

- أخرجه مسلم في " صحيحه " (٤٠٤/١) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١٩) باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم الحديث [١٠١ - (٥٧٤)] : عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى الْعَصْرَ فَلَسَّ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ . ثُمَّ دَخَلَ مِرْثَلَهُ ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْحَرَبَاءُ وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَذَكَرَ لَهُ صِغَةً . وَخَرَجَ غَضَبَانِ بَحْرٌ رِدَاءَهُ حَتَّى اتَّهَى إِلَى الثَّلَاثِ ، فَقَالَ : أَصَدَّقَ هَذَا ؟ . قَالُوا : نَعَمْ . فَصَلَّى رَكَعَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

- وأخرج أيضاً روايات عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، أرقام الأحاديث [٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، - (٥٧٣)] .

- أخرجه أبو داود في " سننه " (٦١٢/١ ، ٦١٨ ، ٦١٩) (٢) كتاب الصلاة (١٨٨ ، ١٨٩) باب السهو في السجدة ، رقم الحديث (١٠٠٨ ، ١٠١٨) عن أبي هريرة ، وعمران بن حصين رضي الله عنهما .

- أخرجه الترمذي في " سننه " (٢٤٧/٢ ، ٢٤٨) (٢) كتاب الصلاة (١٧٥) باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر ، رقم الحديث (٣٩٩) . وقال عنه : حديث أبي هريرة حسن صحيح .

- أخرجه النسائي في " سننه " (٢٠/٣ - ٢٤) (١٣) كتاب السهو (٢٢) باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم ، رقم الحديث (١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤) : عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

- أخرجه ابن ماجه في " سننه " (٣٨٣/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤) باب فمن سلم من تنتين أو ثلاث سابعاً ، رقم الحديث (١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥) : عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، وعمران بن الحصين - رضي الله عنهم - .

رواية ابن عمر : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَبَّاهُ فَلَسَّ فِي الرُّكَعَتَيْنِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ائْتَصَرْتَ أَوْ نَسِيتَ ؟ قَالَ : مَا قَصَرْتُ وَمَا نَسِيتُ . قَالَ : إِذَا فَصَلَّتِ رَكَعَتَيْنِ . قَالَ : أَكُنَّا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ . قَالُوا : نَعَمْ . فَتَدَنَّمَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السُّهُورِ .

لكونه دعاء من ^(١) وجه لا يسطلها .

بخلاف ما إذا سلم على ظن أنه مُسافر ، أو أنها الجمعة ، أو أن العشاء تراويح ، أو أن فرض الظهر ركعتان ؛ لقرب عهده بالإسلام ، حيث تطل ؛ لأنه سلام عمد ، كذا في ^(٢) «الشرح» . ^(٣)

وفي «النجي» : لو ^(٤) سلم عمداً ^(٥) قبل الصيام ، قيل : تفسد ^(٦) ، وقيل : لا حتى يقصد به خطاب آدمي انتهى . ^(٨) وعلى الثاني ^(٩) لا تفسد في هذه المسائل مطلقاً .

والله أعلم بالصواب ^(١٠)

= - أخرجه الدارمي في «سننه» (٢٩٠/١ ، ٢٩١) (٢) كتاب الصلاة (١٧٥) باب سجدتي السهو من الريادة : رقم الحديث (١٥٠٤ ، ١٥٠٥) : عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

- أخرجه أحمد في «مسنده» (٧٧/٤) من حديث ذي اليدين رضي الله تعالى عنه .

(١) غاية (ل ١/١٣٢) د .

(٢) في (ب) : « (وفي) » .

(٣) انظر : تبين الحقائق (١٩٩/١) .

(٤) في (ب ، د) : « (أو) » .

(٥) في (ب) : « (عامداً) » .

(٦) غاية (ل ١/١٩) ب .

(٧) في (أ ، د) : « (يفسد) » .

(٨) انظر : البحر الرائق (١٩٦/٢) نقلاً عن النجفي .

(٩) في (د) : « (الصواب) » .

(١٠) في (ج) : « (والله الموفق بتمه) » ، « (بالصواب) » ليس في (د ، و) .

باب صلاة المريض

بابُ صَلَاةِ (١) الْمَرِيضِ (٢)

كل من السَّهْوِ والمرض (٣) عارض (٤) سماوي ، إلا أن السَّهْوَ أعمُ موقعاً ؛ لتناوله (٥) حالة المرض أيضاً (٦)
 فقدم . وإضافته من إضافة الفعل إلى الفاعل ، أو (٧) إلى الخلل .
 قيل : مفهومه ضروري ، إذ لا شك أن (٨) فهم (٩) المراد منه أجلّ (١٠) من قولنا : إنه معنى يزول بحلوله
 (١١) في بَدَنِ الْحَيِّ اعتدالُ الطَّبَاعِ الأربع (١٢) . فيؤول إلى التعريف بالأخفى .

(١) الصلاة لغة : الدعاء ؛ عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ صَائِماً فَلْيَصِلْ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيَطْعَمْ » . صحيح مسلم (١٠٥٤/٢) (١٦) كتاب النكاح (١٦) باب الأمر بإحابة الداعي إلى دعوة ، رقم الحديث [١٠٦ - (١٤٣١)] . فليصل : أي فليدع لهم بالخمر والبركة . انظر : لسان العرب (٤٦٥/١٤) ، الحدود والأحكام الفقهية (٢٠) .

اصطلاحاً : عبارة عن الأركان المخصوصة ، والأفعال المعلوملة كالقيام والركوع والسجود ، وما لا بد لها منه . الحدود والأحكام الفقهية (٢١) .

(٢) صلاة المريض : هي الصلاة التي يؤديها المريض كيفما قدر غير ملتزم بكيفية السنونة . معجم لغة الفقهاء (٢٤٧) .

(٣) المرض : مصدر مَرَضَ ، ج أمراض ؛ فساد المزاج وسوء الصحة بعد اعتدالها . ومنه : قوله تعالى : ﴿ وَكَأَن سَرِبْتَ هُوشِيَّتِي ﴾ . [سورة الشعراء ، الآية (٨٠)] . معجم لغة الفقهاء (٣٩١) .

(٤) عارض ((ليست في (د) .

(٥) نهاية لـ (١٠٤/١) ج .

(٦) أيضاً ((ليست في (ج ، د) .

(٧) في (ج) : ((و)) .

(٨) في (د) : ((إذ)) .

(٩) فهم ((ليست في (هـ) .

(١٠) في (د ، هـ ، و) : ((أجل)) .

(١١) في (هـ ، و) : ((بحلولها)) .

(١٢) الطباع الأربع : المراد اعتدال الطباع أو الأمزجة الأربع المتضادة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، اعتدالاً يتوفر باختلاط هذه الأمزجة بالنسب والكميات المناسبة الذي ينبغي له التكوين الإنساني ؛ ليحصل له المزاج أو الاعتدال الناتج من تفاعل هذه الأمزجة بحسب النسب المطلوبة للإنسان . وليس المراد منه اعتدال المقادير بشكل متوازن بين هذه الأمزجة ، فهذا مما لا يمكن حصوله . انظر : القانون في الطب (٣٥/١ ، ٣٦) .

{ تَعَزَّرَ عَلَيْهِ } كل { الْقِيَام } ، أي تَعَسَّرَ ، إذ ^(١) ليس المراد ^(٢) منه ^(٣) عدم الإمكان ، كذا في « الذخيرة » . ^(٤) بل أن ^(٥) يلحقه بالقيام ضرر على الأصح ، وفي « الظهيرية » : ^(٦) وعليه الفتوى . ^(٧) وأراد به الحقيقي بدليل عطف الحكمي ^(٨) عليه ^(٩) .

قال في « البحر » : وإذا ^(١٠) كان التعذر أعم فلا حاجة لجعله بمعنى التعسر ^(١١) . ^(١٢)

واقول : حيث أريد به الحقيقي لزم أن يكون بمعنى التعسر ^(١٣) لما علمت ^(١٤) . ^(١٥)

- (١) في (هـ) : ((أو)) .
- (٢) ((المراد)) ليست في (د ، هـ ، و) .
- (٣) في (ج ، د) : ((به)) .
- (٤) عبارة الذخيرة ، مخطوط (ل ١٠٣ / ب) (ل ١٠٤ / أ) : ((قال محمد - رحمه الله - المريض إذا عجز عن القيام وقدر على القعود يصلي المكتوبة قاعداً . لم يرد بهذا العجز ، العجز أصلاً لا بحالة بحيث لا يمكنه القيام بأن يصير مقعداً ، بل إذا عجز عنه أصلاً وقدر عليه إلا أنه يضعفه ذلك ضعفاً شديداً حتى يزيد عليه بذلك ، أو يجرد وجعاً بذلك ، أو يخاف أيضاً البرء ، فهذا وما لو عجز عنه أصلاً سواء)) .
- (٥) في (د) : ((إنه)) .
- (٦) زاد في (د) : ((وعلى)) .
- (٧) انظر : الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٣ / أ) .
- (٨) في (ج ، د) : ((الحكم)) .
- (٩) أي أن مصنف « الكثر » أراد بالتعذر : التعذر الحقيقي ، بحيث لو قام سقط ؛ بدليل أنه عطف عليه التعذر الحكمي ، وهو قوله : « خاف زيادة المرض » .
- (١٠) في (ب ، ج ، و) : ((إذا)) .
- (١١) في (هـ ، و) : ((التفسير)) وهو تحريف .
- (١٢) انظر : البحر الرائق (١٩٨ / ٢) .
- (١٣) في (د) : ((التعسر)) ، وفي (هـ ، و) : ((التفسير)) وهو تحريف .
- (١٤) أنه ليس المراد منه عدم الإمكان ، وإلا كان نوعاً آخر .
- (١٥) أجاب ابن عابدين في منحة الخائف على البحر (١٩٨ / ٢) : ((ولا يخفى ما فيه ، والذي يظهر أنه أريد به حقيقة ، وهو ما ذكره أنه مراد المصنف [صاحب الكثر] .. أي بحيث « لو قام سقط » لا يكون المراد منه التعسر ؛ لأن المراد منه ما يمكن بحسنة ، وعلى ذلك المعنى المراد ما لا يمكن أصلاً فهو غيره ، وإن أريد به غير ما أراده المصنف [صاحب البحر] ، أعني الأعم من الحقيقي والحكمي فلا حاجة إلى جعله بمعنى التعسر .. وإن أريد منه ما هو الأصح ، أي بأن يلحقه ضرر بالقيام لزم أن يكون بمعنى التعسر تأمل)) .

قيدنا ^(١) ^(٢) بكلمة « كل » ؛ لأنه لو قدر على التحريمة أو آية قائماً ^(٣) لزعم ذلك . ولو انتفى الضرر بانكائه ^(٤) على عصاً أو حائط تعين على الأصح .

ولم يذكر في « الأصل » ما ^(٥) إذا لم يقدر على القعود مستوياً وقدر عليه متكناً أو مستنداً إلى حائط أو إنسان ، قال مشايخنا : وينبغي أن يصلي قاعداً مستنداً ، ولا يجزئه أن يصلي مضطجعا ، كذا ^(٦) في « المحيط » ^(٧) .
قيد بتعذر ^(٨) القيام ؛ لأنه لو اشتبه عليه أعداد الركعات أو السجّادات لم يلزمه الأداء ، ولو أداها ^(٩) بتلقين غيره ينبغي أن يجزئه ^(١٠) ، كذا في ^(١١) « القنية » ^(١٢) .

{ أو خاف زيادة المَرَض } ، أو إبطاء البرء ^(١٣) ، أو دوران الرأس . ومنه ما لو كان بحيث لو صلى قائماً سلس بوله ، (أو ^(١٤) تعذر عليه الصوم على ما مر ^(١٥) ، بخلاف ما لو كان بحيث ^(١٦) لو ^(١٧) صلى قاعداً سلس بوله) ^(١٨) ، ولو مستقياً لا صلى قاعداً ؛ لأن الاستلقاء لا يجوز ^(١٩) بحال ، كما لا يجوز مع الحدث فاستويا ، كذا في « المحيط » ^(٢٠) .

(١) في (ب ، د ، هـ ، و) : ((قيد)) .

(٢) زاد في (ج) : ((في خطه)) .

(٣) في (هـ) : ((قائمة)) .

(٤) في (هـ) : ((بارتكابه)) وهو تحريف .

(٥) ((ما)) ليست في (أ) .

(٦) نهاية (ل ١/٩٥) هـ .

(٧) لم أجده في نسخ مخطوط المحيط الرضوي التي لدي . انظر المحيط الروماني ، مخطوط (ل ١/٢٤٠) .

(٨) في (أ) : ((تعذير)) .

(٩) في (هـ) : ((أدها)) .

(١٠) في (ب) : ((تجزئه)) ، وفي (هـ ، و) : ((لا يجزئه)) .

(١١) نهاية (ل ١/٩٩ ب) و .

(١٢) انظر : قبة النبوة ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ٢٢ / ب) ؛ ورقم (٣٦٠٨ / يهودا) (ل ٣٦ / أ) .

(١٣) البرء : مصدر برأ ، وبرأ من المرض ، وبرأ وبرأ وبرأ وبرأ وبرأ : تعافى . انظر : لسان العرب (٣١ / ١) مادة (برأ) .

(١٤) في (هـ) : ((و)) .

(١٥) على ما مر في معنى التعذر . ويندرج تحت التعذر الحكمي : ما لو قدر على صيام رمضان ، وعجز أن يصلي قائماً ، فإنه يصوم ويصلي قاعداً .

(١٦) ((بحيث)) زيادة من (ج) .

(١٧) في (د) : ((إذا)) ، وليست في (هـ) .

(١٨) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(١٩) في (ب) : ((يجوز)) .

(٢٠) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٨٧ / ب) (ل ٨٨ / أ) : ((فإن كان لو قام أو قعد سال بوله ، وإن استلقى لم يسل يصلي قائماً أو قاعداً ؛ لأن الصلاة مستقياً لا يجوز عند الاختيار بحال ما ، كما لا يجوز مع الحدث فاستويا من)) .

{ صَلَّى قَاعِدًا } كَيْفَ شَاءَ ^(١) فيما روي عن الإمام ؛ قال في « البدائع » : وهو الصحيح ؛ لأن المرض أسقط عنه الأركان ؛ فلأن يُسقط الهيئات ^(٢) أولى . ^(٣) وقال زفر : يجلس كما في التشهد وعليه الفتوى ، كذا في « الخلاصة » وغيرها . ^(٤) والخاص في غير حالة التشهد ، وقد سبق في المتفل ^(٥) .

{ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ } ؛ لما أخرجه الجماعة إلا النسائي ^(٦) من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ^(٧) ، قَالَ : كَانَتْ

= هذا الوجه ، لكن إذا صلى بركوع وسجود يكون مصلياً مع عذر واحد وهو الحدث ، ولو صلى مستلقياً يكون مصلياً مع أعدل وهي ترك القيام والركوع والسجود ، وإنه ليس بصلاة حقيقة فكان هذا أشد وذلك أيسر ... » .

- (١) غاية (ل ١٩/ب) ب .
- (٢) في (ج ، د) : « أحيات » .
- (٣) انظر بدائع الصنائع (١٠٦/١) .
- (٤) انظر : خلاصة النوازل ؛ مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٠) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (L ٨٧/١) ؛ والفتاوى الولوالجية ، مخطوط (٤) ل ١٩/١) ؛ والتحسين والمزيد ، مخطوط (ل ١٥١/أ) .
- (٥) أي في باب الوتر والوافل ، حيث ذكر في مسألة « ويتفل قاعداً مع القدرة على القيام » : ولم يبين للقمود كيفية لما الكلام في الجواز ولا شك في حصوله على أي حال كان ، وبه سقط ما في « البحر » أنه للاختلاف فيه ، إنما الاختلاف هو في تعيين ما هو الأفضل ، والمختار ما قاله زفر وهو رواية عن الإمام ؛ أنه يقعد كما في التشهد ؛ قال أبو الليث ؛ وعليه الفتوى . ولا خلاف أنه إذا جاء أوان التشهد جلس كذلك سواء سقط القيام بعذر أم لا . انظر : البحر الفائق ، مخطوط رقم (٢١٩١) صفحة (١٤٩) . وانظر أيضاً البحر الرائق (١١٢/٢) .
- (٦) النسائي : هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي . ولد (بسا) سنة ٢١٤ هـ أو ٢١٥ هـ تقريباً . أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء . سكن مصر مدة وانتشرت بها تصانيفه . لقي المشايخ الكبار ، وأخذ الحديث عن قتبية بن سعيد ، ومحمد بن بشار ، ومحمد بن غيلان ، وأبي داود سليمان بن أشعث وغيرهم . وأخذ الحديث عنه خلق كثير ، منهم : أبو القاسم الطبراني ، وأبو جعفر الطحاوي . من مصنفاته : كتاب « السنن - ط » المشهورة ، و « خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - ط » ، و « الضعفاء والمتروكين - ط » . قبل توفي بالرملة ، وقيل بمكة سنة ٣٠٣ هـ .
- النسائي : يفتح النون والسين ، نسبة إلى مدينة (كسا) من خراسان .
- انظر ترجمته في : الأنساب (٤١٧/٤) ؛ معجم البلدان (٢٨١/٥ ، ٢٨٢) ؛ الكامل في التاريخ (٤٩٠/٦) ؛ مرة الجنان (٢/ ٢٤٠ ، ٢٤١) ؛ البداية والنهاية (١٣١/١١ ، ١٣٢) ؛ تهذيب التهذيب (٩٣/١ ، ٩٤) ؛ مفتاح السعادة (١٢٣/٢) ؛ شذرات الذهب (٤٢١/٢) ؛ معجم المطبوعات العربية وللغربية (١٨٥٣/٢ ، ١٨٥٤) .
- (٧) هو عمران بن حُصَيْن بن عُبيد بن خَلَف ، أبو مُجَيْد الخُرَاصِي . أسلم عام خيبر سنة ٧ هـ . غزا عدة غزوات ، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح . من علماء الصحابة وفضلاتهم ، بعثه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى البصرة ليُفقه أهلها ، وعمل قاضياً فيها بأمر عبد الله بن عامر ثم استعفا . كان محاب الدعوة ولم يشهد الفتنة يوم صفين . روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٣٠) حديثاً . توفي بالبصرة سنة ٥٢ هـ ، وقيل : ٥٣ هـ .
- انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٩/٧ - ١٢) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٢٢/٣ ، ٢٣) ؛ الإصابة (٢٦/٣ ، ٢٧) ت (٦٠١٠) ؛ تهذيب التهذيب (٣٧٨/٤) ؛ تقريب التهذيب (٣٦٥ ، ٣٦٦) ت (٥١٥٠) ؛ الأعلام (٧٠/٥) .

بِـ (١) بَوَاسِرُ (٢) ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : « صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقُلِّي حَتِّكَ » . زَادَ النَّسَائِيُّ « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقًا » (لَا يَكْفِي اللَّهُ شَأً إِلَّا وَسْمًا) (٣) . (٥) { أَوْ } صَلَّيْ قَاعِدًا { مُؤَمِّيًا } ، يُقَالُ : أَوْمَأَ بِرَأْسِهِ وَوَمَأَ : أَمَانًا إِلَى أَمْتَلٍ (٦) ، وَهَذَا بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ ، حَتَّى لَوْ أَوْمَأَ (قَائِمًا جَمًّا) (٧) أَجْزَاهُ . وَقَالَ (٨) (٩) شَيْخُ الْإِسْلَامِ : يَجُوزُ لِلرَّكَوعِ لَا لِلتَّجُودِ .

(١) فِي (ج) : ((لِي)) .

(٢) الْبَوَاسِرُ : مُعَرَّبٌ جَمْعُ بَاسُورٍ ، بِالسَّيْنِ وَالضَّادِّ ، وَهِيَ عِلَّةٌ تَحْدُثُ فِي الْمُقَدَّةِ وَفِي دَاخِلِ الْأَنْفِ أَيْضًا . وَهُوَ مَرَضٌ يَحْدُثُ فِيهِ تَمَدُّدٌ وَرَيْبٌ فِي الشَّرْحِ . انْظُرْ : الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَرْبِ (٣٠) ؛ لِسَانَ الْعَرَبِ (٥٩/٤) ؛ مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاء (٨٣) .

(٣) فِي (و) : ((مِنْ)) .

(٤) سُورَةُ الْبُقُرَةِ ، صَدَرَ آيَةِ الْآخِرَةِ (٢٨٦) .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ وَالدَّرَقُطْنِيُّ . وَلَمْ أَجِدْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ . قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي « نَسَبِ الرَّايَةِ » (١٧٥/٢) : أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا . وَمِثْلُهُ فِي « الْمَرَايَةِ » (١٦١/١) وَذَكَرَ الزِّيَادَةُ لَدَى النَّسَائِيِّ . وَيَبْدُو فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ سَهْوٌ ؛ حَيْثُ قَالَ : أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ، ثُمَّ قَالَ : زَادَ النَّسَائِيَّ .

- أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي « صَحِيحِهِ » (٤١/٢) (١٨) كِتَابُ تَفْصِيلِ الصَّلَاةِ (١٩) بَابُ إِذَا لَمْ يُطِئْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى حِجْبٍ .

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي « سَنَنِ » (٥٨٥/١) (٢) كِتَابُ الصَّلَاةِ (١٧٤ ، ١٧٥) بَابُ فِي صَلَاةِ الْقَاعِدِ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (٩٥٢) :

وَصَدْرُ رِوَايَتِهِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ ، قَالَ : كَانَ فِي الثَّانَوْرِ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَقَالَ ... الْحَدِيثُ .

- أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي « سَنَنِ » (٢٠٨/٢) (٢) كِتَابُ الصَّلَاةِ (١٥٧) بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ

الْقَائِمِ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (٣٧٢) ؛ وَصَدْرُ رِوَايَتِهِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ صَلَاةِ الْمَرِيضِ ؟ فَقَالَ ... الْحَدِيثُ .

- أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي « سَنَنِ » (٣٨٦/١) (٥) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا (١٣٩) بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ ، رَقْمُ

الْحَدِيثِ (١٢٢٣) ؛ وَصَدْرُ رِوَايَتِهِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ : كَانَ فِي الثَّانَوْرِ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ ، فَقَالَ ... الْحَدِيثُ .

- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي « مُسْنَدِهِ » (٤٢٦/٤) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - . وَصَدْرُهَا مِثْلُ رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ .

وَاسْتَبَدَلُوا جَمِيعًا كَلِمَةَ (حَتِّكَ) بِـ (حَنْبٍ) .

- أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطْنِيُّ فِي « سَنَنِ » (٣٨٠/١) (٤) كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ .. ، رَقْمُ الْأَحَادِيثِ (١) ،

٥ ، ٣ : الرِّوَايَةُ الْأُولَى : صَدْرُهَا : عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ : كَانَتْ لِي بَوَاسِرٌ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ

... : الْحَدِيثُ . الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : صَدْرُهَا : عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ : كَانَ لِي النَّاصُورُ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

عَنْ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ ... : الْحَدِيثُ . وَاسْتَبَدَلَ كَلِمَةَ (حَتِّكَ) بِـ (حَنْبٍ) . وَالرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ : أَوْ قَالَ : الْبَاسُورُ .

(٦) الْإِمَاءُ : أَنْ تَشْرِبَ بِرَأْسِكَ أَوْ يَبْدَكَ أَوْ يَبْنِكَ أَوْ حَاجِبِكَ . الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَرْبِ (٢٧٠) . انْظُرْ : لِسَانَ الْعَرَبِ (٢٠١/١) مَادَّةُ (وَمَا) .

(٧) فِي (أ ، هـ) تَقْدِمْ وَتَأَخَّرُ : « جَمًّا قَائِمًا » ، « قَائِمًا » لَيْسَتْ فِي (د) .

(٨) فِي (د) : « قَالَ » ، وَفِي (هـ) : « فَقَالَ » .

(٩) زَادَ فِي (هـ) : « نَحْوِ » .

قلت : وهذا ^(١) أقيس واحسن ، كما لو أوما بالركوع جالساً لا يصح على الأصح ، كذا في « الدراية » ، معزياً إلى « الجني » . وجزم به الولوالجي ^(٢) ، إلا أن المذهب الإطلاق .

{ ^(٣) إِنْ تَعَذَّرَا } ليس تعذرهما شرطاً ، بل تعذر السجود كاف ؛ ففي « الزيادات » : من يخلقه ^(٤) جراح ^(٥) لا يقدر على ^(٦) السجود ، ويقدر ^(٧) على غيره يصلي قاعداً بالإيماء . ^(٨) وفي « البدائع » : لو قدر على الركوع دون السجود ، سقط الركوع . ^(٩) وفي « القنية » : أخذته شقيقة ^(١٠) ، ولا يمكنه السجود يومئ . ^(١١) وإذا ^(١٢) لم يقدر على الركوع فعلى السجود أولى ، (فلذا أغفلوه) ^(١٣) .

{ ^(١٤) وَجَعَلَ سَجُودَهُ أَخْقَصَ } من ركوعه تمييزاً بينهما ، ولا يلزمه أن يبلغ ^(١٥) في الانحناء أقصى ما يمكنه ^(١٦) ، (بل يكفي) ^(١٧) أدنى ^(١٨) الانحناء فيهما ؛ ففي « التحفة » : لو كان يجبهه وأنفه عذر يصلي بالإيماء ^(١٩) . ^(٢٠) ولا يلزمه تقريب الجبهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه ، كذا في « الجني » . ^(٢١)

(١) في (د) : ((هنا)) .

(٢) انظر : الفتاوى الولوالجية ، مطبوع (ل ١٩ / ١) .

(٣) في (ب) : ((تعذر)) .

(٤) في (أ) : ((يخلقه)) وهو تصحيف .

(٥) في (ب ، ج ، هـ ، و) : ((خراج)) .

(٦) غاية (ل ١٣٢ / ب) د .

(٧) في (د) : ((وتعذر)) .

(٨) انظر : البحر الرائق (٢٠٠ / ٢) نقلاً عن الزيادات .

(٩) انظر : بدائع الصنائع (١٠٧ / ١) .

(١٠) الشقيقة : نوع من أنواع الصداق ، وهو الوجد الذي يلزم أحد جانبي الرأس . انظر : القانون في الطب (٤٤ / ٢) ؛ كشاف

اصطلاحات الفنون (٧٦٦ / ١) .

(١١) انظر : فنية المنية ، مطبوع ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ٢٣ / أ) ؛ ورقم (٣٦٠٨ / يهودا) (ل ٣٦ / ب) .

(١٢) ((إذا)) تكررت في (ج) في آخر السطر وأول السطر التالي ، وفي (د) : ((وإن)) .

(١٣) ((فلذا أغفلوه)) زيادة من (أ ، ج) .

(١٤) زاد في (ج) : ((أي)) .

(١٥) في (أ) : ((يبلغ)) .

(١٦) في (د) : ((يكون)) .

(١٧) ساقط في (أ) .

(١٨) في (أ) : ((أو)) وهو غريب .

(١٩) في (أ) : ((في الإيماء)) .

(٢٠) لم أجده في نسخة تحفة الفقهاء التي لدي ، وفي البحر الرائق (١٩٩ / ٢) نسب هذا القول إلى أبي بكر في سياق نقل عن الجني .

(٢١) انظر : البحر الرائق (١٩٩ / ٢) نقلاً عن الجني .

{ وَلَا يَرْفَعُ إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا } كُودُ أَوْ وَسَادَةٌ { يَسْجُدُ } ^(١) عَلَيْهِ } ؛ « لنبيه - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك » ^(٢) ، كذا في « المخطط » ^(٣) . وهذا يؤذن بأن ^(٤) الكراهة تحريرية ^(٥) ^(٦) .

{ فَإِنْ قَضَى } ذَلِكَ { وَهُوَ } ؛ أي والحال أنه { يَخْفِضُ } ^(٧) رَأْسَهُ { لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ { صَحَّ } عَلَى أَنَّهُ إِيمَاءٌ لَا سَجُودَ عَلَى الْأَصَحِّ ، كَذَا فِي « السَّرَاجِ » وَغَيْرِهِ . ^(٨)

قال الشارح : وكان ينبغي أن يقال : لو كان ذلك الموضوع ^(٩) يَصَحُّ السجود عليه كان سجوداً وإلا فإيماء ^(١٠) انتهى ^(١١) .

(١) في (ج) : ((ليسجد)) .

(٢) - أخرج البيهقي في « سننه » (٤٣٥/٢) ، كتاب الصلاة (٣٩٩) باب الإيماء بالركوع والسجود إذا عجز عنهما ، رقم الحديث (٣٦٦٩) : عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَادَ مَرِيضًا فَرَأَهُ يَعْصِي عَلَى وَسَادَةٍ فَأَخَذَهَا فَرَمَى بِهَا فَأَخَذَ عُودًا لِيَعْصِيَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ فَرَمَى بِهِ وَقَالَ صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوِّمُ وَإِجْلُ سَجُودِكَ أَنْخَفِضُ مِنْ رُكُوعِكَ .

وقال عنه : وهذا الحديث يعد في أفراد أبي بكر الحنفي عن الثوري . وفي الحاشية (٢) : قال ابن الترمذي : « قد ذكر البيهقي بعد ذلك أن عبد الوهاب بن عطاء تابعه فرواه كذلك عن الثوري . وفي علل أبي ابن حاتم أن أبا أسامة رواه عن الثوري كذلك ، فيؤلفه ثلاثة ثقات رووه مرفوعاً .. » . وقال العلامة العسقلاني في « الدراية » (١٦٢/١) : رواة البيهقي ثقات .

- وأخرج أيضاً رقم الأثر (٣٦٧١) : عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا لم يستطع المريض السجود أومأ برأسه إيماء ولم يرفع إلى جهته شيئاً .

- وأخرج الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٧٠/١٢) ، رقم الحديث (١٣٠٨٢) : عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : عَادَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ مَرِيضًا وَأَنَا مَعَهُ فَذَنَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَعْصِي عَلَى عُودٍ فَوَضَعْتُ جِهَتَهُ عَلَى الْعُودِ ، فَأَوَّيْتُ إِلَيْهِ فَطَرَجَ الْعُودَ وَأَخَذَ وَسَادَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : دَعْنَا عَنَّا إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ وَإِلَّا فَأَوِّمِ بِإِيمَاءٍ وَاجْتَلِ سَجُودَكَ أَنْخَفِضُ مِنْ رُكُوعِكَ .

(٣) انظر : المخطط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (٩٥) ، ورقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٨٧ /) .

(٤) ((بأن)) ليست في (د) .

(٥) في (ج) : ((تحريرة)) .

(٦) نهاية (ل ٢٠ /) ب .

(٧) نهاية (ل ١٠٤ /) ج .

(٨) عبارة السراج الرواج ، مخطوط (ل ١٣٥ / ب) : « ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه ، فإن رفع إن وجد الإيماء جاز ويكون مستبناً ولا فلا ، ثم إذا وجد الإيماء فهو مصل بالإيماء على الأصح إلا (لا) بالسجود لا يجوز حتى لا يجوز اقتداء من يركع ويسجد به » . وانظر : الفتاوى الروالبية ، مخطوط (ل ١٩ / ب) .

(٩) نهاية (ل ٨٧ /) أ .

(١٠) في (هـ) : ((قالما)) .

(١١) عبارة تبين الحقائق (٢٠٠ / ١ ، ٢٠١) : « وكان ينبغي أن يقال : لو كان الشيء الموضوع بحال لو سجد عليه الصحيح يجوز جاز للمريض على أنه سجد ، وإن لم يجر للصحيح أن يسجد عليه فهو إيماء فيجوز للمريض إن لم يقدّر على السجود » .

وعندي فيه نظر ، لأن خفض الرأس بالركوع ليس إلا إيماء ، ومعلوم أنه لا يصح السجود دون الركوع ^(١) ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه . ^(٢)

{ وَإِلَّا } ، أي وإن ^(٣) لم يخفض رأسه ، بل وَضَعَ المرفوع ^(٤) على جبهته { لَا } ، أي لا يصح لعدم الإيماء

{ وَإِنْ تَعَلَّرَ الْفُؤُودُ } ولو حكماً ، بأن كان لو ^(٥) قعد بزغ ^(٦) الماء من ^(٧) عينه ^(٨) ، فأمره الطيب بالاستلقاء { أَوْماً } ، أي جاز له الإيماء { مُسْتَلْقِيَا } على ^(٩) ظهره ، واضعاً وسادة تحت كتفيه ماداً رجليه ؛ ليتمكن من الإيماء ^(١٠) . وإلا فحقيقة الاستلقاء تمنع ^(١١) الصحيح منه فكيف بالمريض ^(١٢) . وينبغي له أن ينصب ركبتيه إن ^(١٣) قدر تحامياً عن مدّ رجله إلى القبلة .

{ أَوْ عَلَى جَنْبِهِ } ^(١٤) ووجهه إلى القبلة ، والحالة الأولى عندنا أولى ؛ لأن إشارة المستلقي تقع إلى ^(١٥) هواء الكعبة ، ومن هو على ^(١٦) جنبه إلى جانب قدميه ^(١٧) . وعن الإمام أن الثانية أولى .

(١) في (ج) : ((ركوع)) .

(٢) أحباب ابن عابدين : بأن ما ذكره دعوى لا دليل عليها ؛ لأن المفروض من الركوع - كما في أكثر الكتب - : أصل الانحناء والميل ، وعن « الحاوي » : الركوع انحناء الظهر . وأما ما في « النية » : أنه طأطأة الرأس . فلتراد به مع انحناء الظهر . فالأولى حمل كلام الريلبي على ما إذا وجد أدنى انحناء الظهر ليكون ركوعاً حقيقة ، فالشبهة صحة اقتداء الراكيع الساجد به ؛ لأنه اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد وذلك صحيح . انظر : منحة الخائف على البحر (٢٠١/٢) .

(٣) في (ج) : ((إن)) .

(٤) في (أ) : ((للوقوف)) وهو غريب .

(٥) ((لو)) ليست في (و) .

(٦) في (أ ، ز) : ((نزع)) .

(٧) في (هـ) : ((عن)) .

(٨) في (د ، و) : ((عينه)) .

(٩) ((على)) ليست في (د) .

(١٠) في (هـ) : ((الأداء)) .

(١١) في (د) : ((يجمع)) .

(١٢) في (ج) : ((بالمرض)) .

(١٣) في (هـ) : ((إذ)) .

(١٤) في (هـ) : ((جبهته)) وهو غريب .

(١٥) في (د) : ((على)) .

(١٦) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((إلى)) .

(١٧) ((قدميه)) ليست في (أ) .

(١٨) انظر : انقذاية (٨٥/٢) .

وما في «الفتية» : لو اضطلع على ^(١) جبه قادراً على الاستلقاء ، قيل : يجوز ، والأظهر أنه ^(٢) لا يجوز .
(٣) فشاذ ^(٤) .

{ وإلا } ، أي وإن لم يقدر على الإيماء برأسه { أخرت } ، أي الصلاة عنه أداء . وفيه إيماء إلى أنها لا تسقط فيجب عليه القضاء ولو كثرت ، بشرط أن يفهم مضمون الخطاب ؛ قال في ^(٥) «الهداية» : وهو الصحيح ^(٦) .

لكن صحح قاضي خان وصاحب «البدائع» ^(٧) عدم لزومه إذا كثرت وإن كان يفهم . ^(٨) وفي «الخلاصة» : أنه المختار . ^(٩) وجعله في «الظهيرية» : ظاهر الرواية ، قال ^(١٠) : وعليه الفتوى ^(١١) . ^(١٢)

(١) في (ب ، ج ، د) : ((إلى)) .

(٢) في (ج) : ((أن)) .

(٣) انظر : قية المنية ، مخطوط ، رقم ٣٦٠٨ / يهودا (ل ٣٦ / ب) .

(٤) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((شاذ)) .

(٥) زاد في (د) : ((البدائع)) .

(٦) انظر : الهداية (٨٦ / ٢) .

(٧) صاحب البدائع : هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، ويقال الكاشاني أيضاً ، علاء الدين ملك العلماء . تفقه على : علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي صاحب «تحفة الفقهاء» ، وتزوج ابنته فاطمة الفقيهية . وأخذ أيضاً : عن أبي المعين ميمون المكي ، وعن محمد الأئمة السرخسي . وتفقه عليه : ابنه محمود ، وأحمد بن محمود الغزنوي . قدم حلب وتولى تدريس الخلاوة بعد أن عزل الرضي السرخسي . من مصنفاته : «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - ط» ، و «الكتاب الجليل» ، و «السلطان المين في أصول الدين» . توفي بحلب سنة ٥٨٧ هـ .

● الكاساني : يفتح الكاف والسين ، نسبة إلى (كاسان) ، وهي مدينة كبيرة في أول بلاد تركستان ، وراء نهر سيحون وراء الشاف ، ولها قلعة حصينة وعلى بالها وادي أششيك .

انظر ترجمته في : الجواهر المنضية (٢٥ / ٤ - ٢٨) ت (١٩٠٠) ؛ تاج التراجم (٣٢٧) ت (٣٢٧) ؛ كشف الظنون (٣٧١ / ١) (٩٩٦ / ٢) ؛ الفوائد البهية (٩١ ، ٩٢) ت (٩٣) ؛ هدية العارفين (٢٣٥ / ١) ؛ معجم المطبوعات العربية والمغربية (٢ / ١٥٤٠) ؛ الأعلام (٧٠ / ٢) . وانظر نسبته في : الأنساب (١١٤ / ٤) ؛ معجم البلدان (٤٣٠ / ٤) .

(٨) عبارة الفتاوى القاضية خان (٨٣ / ١) : ((... ثم إذا خف مرضه هل تلزمه الإعادة ؟ اختلفوا فيه : قال بعضهم : إن زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء ، وإن كان دون ذلك يلزمه كما في الإغماء . وقال بعضهم : إن كان يعقل لا يسقط عنه الفرض . والأول أصح ؛ لأن مجرد العقل لا يكفي لتزوجه الخطاب)) . وانظر : بدائع الصنائع (١٠٨ / ١) .

(٩) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم ١١٢ / يهودا (٩٩) ؛ ورقم H / ٨٣٤ (ل ٨٦ / ١) .

(١٠) ((قال)) ليست في (ج) .

(١١) ((الفتوى)) ليست في (أ) .

(١٢) انظر : الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٢ / ب) .

واستشهد له قاضي خان بما عن محمد : فيمن ^(١) قطعت يده من المرفقين ^(٢) ورجلاه من الساقين لا صلاة عليه . ^(٣) ورده ^(٤) الشارح : بأن ما عن محمد في العجز المتيقن امتداده ، وكلامنا فيما إذا صح ^(٥) المريض قبل ذلك ، حتى لو مات قبل القدرة على القضاء لم يجب عليه ولا الإيصاء به ^(٦) ، كالمسافر والمريض إذا أفطرا في رمضان وماتا قبل الإقامة والصحة . ^(٧)

أقول ^(٨) : وهذا الفرق إنما يحتاج إليه على تسليم ^(٩) أنه لا صلاة عليه ، لكن قدمنا في « الطهارة » ^(١٠) ترجيح الوجوب عليه بلا طهارة .

قال في « الفتح » : ومن تأمل تعليلهم في الأصول - وسأني - ^(١١) أن المجنون إذا أفاق في الشهر ولو ماعة يلزمه قضاء كل الشهر ، وكذا الذي جن أو أغشى عليه أكثر من يوم وليلة لا ^(١٢) يقضي وفيما دونها يقضي ، إقْدَح في ذهنه إيجاب ^(١٣) القضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة حتى يلزمه (الإيصاء به) ^(١٤) إذا قدر عليه بطريق ، ويسقط عنه إن ^(١٥) زاد . ثم ^(١٦) رأيت عن بعض المشايخ ، قال في « النايح » : وهو الصحيح . ^(١٧) ^(١٨)

(١) في (د) : ((بما عن)) .

(٢) نهاية (ل ٩٥ / ب) هـ .

(٣) النظر : الفتاوى القاضية خان (٨٣ / ١) .

(٤) نهاية (ل ١٠٠ / ١) و .

(٥) نهاية (ل ٢٠ / ب) ب .

(٦) ((به)) زيادة من (ج) .

(٧) انظر : تبين الحقائق (١ / ٢٠١ ، ٢٠٢) .

(٨) في (هـ) : ((وأقول)) .

(٩) في (أ) : ((التسليم)) .

(١٠) في (هـ) : ((الطهارة)) وهو تحريف .

(١١) نهاية (ل ١٣٣ / ١) د .

(١٢) في (أ) : ((أن)) .

(١٣) في (أ) : ((وجوب)) .

(١٤) في (أ) : ((العصا له)) وهو تحريف ، وفي (هـ ، و) : ((الإيصاء له)) .

(١٥) في (هـ) : ((إذ)) .

(١٦) في (هـ) : ((في)) .

(١٧) النظر : فتح القدير (٦ / ٢) .

(١٨) عبارة النايح في الأصول والتفاريع ، مخطوط (ل ٣٣ / ب) : ((.. وقال بعضهم : إن كانت الفرائض أكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء ، وإن كان أقل من ذلك فعليه القضاء ، وهو الصحيح)) .

وفي «السراج» جعل المسألة مَرَبَّعة: إن زاد على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء إجماعاً ، أو نقصت^(١) وهو يعقل قضى^(٢) إجماعاً ، يعني إذا صح أو^(٣) كان يعقل مع الزيادة ، أو لا (يعقل مع النقصان فعلى الخلاف .^(٤)

{ وَلَمْ^(٥) يُوَظْمَ } عند عجزه عن الإيماء^(٦) برأيه { يَعْيِيهِ^(٧) وَقَلْبُهُ وَحَاجِيَّتُهُ^(٨) } ، لما روي (من قوله)^(٩) : « فإن لم يستطع فعلى قفاه يوميء إيماءً ، فإن لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه » .^(١٠) بناءً على أن

(١) في (ج) : ((نقصت)) وهو تصحيف .

(٢) في (أ) : ((قضاء)) .

(٣) في (ج ، و) : ((وإن)) إلا أنها سقطت من متن (و) واستدركت في الخامس ، وفي (د ، هـ) : ((و)) .

(٤) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٥/ب) ٤ ؛ والجمهرة النيرة (١٠٢/١ ، ١٠٣) .

(٥) في (ج ، هـ) : ((ولو)) .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٧) في (ج) : ((بعينه)) .

(٨) في (أ ، ب ، هـ ، و) : ((وحاجيه)) ، وفي (د) : ((ولحاجه)) .

(٩) (من قوله)) ليست في (أ) .

(١٠) قال الحافظ الزيلي في «نصب الراية» (١٧٦/٢) : قال عليه السلام : « يصلي المريض قائماً ، فإن لم يستطع فقاعداً ، فإن لم يستطع فعلى قفاه يوميء إيماءً ، فإن لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه » . قلت : حديث غريب [أي لم يجده] .

وفي إعلال السنن (١٩٤/٧) : وقوله : « فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه » لم نجده هكذا في حديث ولا أثر ، ولكن معناه ثابت بنديث ابن عباس ، رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٣/٣) ، رقم الحديث (٣٩٩٧) : عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا ، فَإِنْ ثَلَاثُهُ مُشَقَّةٌ صَلَّى جَالِسًا ، فَإِنْ ثَلَاثُهُ مُشَقَّةٌ صَلَّى كَائِمًا ، يَوْمِيءُ بِرَأْسِهِ ، فَإِنْ ثَلَاثُهُ مُشَقَّةٌ سَجَّ » . وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن ابن جريح إلا حليس ، تفرد به محمد بن يحيى في فياض . قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٢٢٧/١) : في إسناده ضعف . وفي إعلال السنن (١٩٨/٧) : أشار الحافظ في «التلخيص» إلى ضعف هذا الحديث ، ولعله للمجهول الذي لم يعرفه الهيثمي ، ولكن المجهول في القرون الثلاثة مقبول عندنا ، فالحديث حسن ، وفيه دلالة على سقوط الصلاة عن المريض إذا لم يستطع الإيماء بالرأس .

- وأقرب الروايات إلى هذا النص ما أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤٢/٢ ، ٤٣) ، كتاب الوتر ، باب صلاة المريض ومن رجع في صلاته كيف يستحلف ، رقم الحديث (١) : عن علي بن أبي طالب : عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْكَمًا ، وَجَعَلَ سَجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَقْبِلًا وَرَحْلَهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ » . قال العلامة السقلافي في «الدراية» (١٦٢/١) : وإسناده واه جداً .

وفي مسنده الحسن بن الحسن العربي . قال الحافظ الزيلي في نصب الراية (١٧٦/٢ ، ١٧٧) : « وأعله الحق في » «أحكامه» بالحسن العربي ، وقال : كان من رؤساء الشيعة ، ولم يكن عندهم بصدوق ... وقال ابن عدي : روى أحاديث متاخر ، ولا يشبه حديثه حديث الثقات . اعلم أن المصنف احتج بهذا الحديث على أن المريض إذا عجز عن القعود استلقى على ظهره ، ماداً رجله إلى القبلة ، والشافعي يخالف ، ويقول : يصلي على جنبه مستقبلاً بوجهه ، وحجته حديث عمران بن حصين المتقدم (في صفحة ٢٤٥) ، وحديث عليّ ليس بجدة لنا .

مسمى الإيماء لغة خاص بالرأس ، وإنه بغيرها إشارة ، وقد جاء مفسراً في قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لذلك المريض : « وإلا فَأَوْمَ »^(١) برأسك ، واجعل سجودك أخفضَ (من ركوعك)^(٢) «^(٣)» . ولا يتحقق زيادة خفض بالعين ونحوها .

{ وَإِنْ تَعَثَّرَ } عليه { الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ } ، أو السجود فقط كما مر^(٥) ، { (لَا الْقِيَامُ) }^(٦) ، أَوْماً ، أي جاز له الإيماء للركوع^(٧) والسجود حال^(٨) كونه { قاعداً } ، بل هو الأفضل ؛ لأنه أشبه بالسجود وركبة^(٩) القيام ، للتوصل^(١٠) إليه فلا يجب دونه^(١١) .

وهذا أولى من قول بعضهم : « صلى قاعداً » إذ^(١٢) يفترض عليه^(١٣) أن يقوم للقراءة ، فإذا جاء أَوَّانَ الركوع والسجود أَوْماً قاعداً^(١٤) .^(١٥)

(١) في (أ) : « (فَأَوْمَ) » .

(٢) « (من ركوعك) » زيادة من (ج ، د) وهي زيادة مهمة لإكمال الحديث .

(٣) نهاية (ل ١٠٥ / ١) ج .

(٤) لم أعثر على رواية بهذا اللفظ ، والوارد بلفظ : « فَأَوْمَ إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك » . انظر الأحاديث عند قوله فيما سبق : « ولا يرفع إلى وجهه شيئاً » .

- وأخرج الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢٠٧/٥) ، رقم الحديث (٧٠٨٩) : عن ابن عمر قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسُجُدَ فَلْيَسُجُدْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلَا يَرْفَعْ إِلَى جَبْهَتِهِ شَيْئاً يَسْلُطُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ يُؤْمِي بِرَأْسِهِ » . وقال : لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر ، إلا قرآن بن غمام ، تفرد به سريح بن يونس .

- وأخرج مالك في « الموطأ » (١٦٨/١) (٩) كتاب قصر الصلاة في السفر (٢٣) باب العمل في جامع الصلاة ، رقم الأثر (٧٤) : عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ السُّجُودَ أَوْماً بِرَأْسِهِ إِمَاءً ، وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَى جَبْهَتِهِ شَيْئاً .

(٥) كما مر في قوله : « .. أو قاعداً مومناً إن تعذرا » في صفحة (٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(٦) ساقط في : (د ، هـ ، و ، ز) .

(٧) في (هـ) : « (بالركوع) » .

(٨) في (هـ) : « (وحال) » .

(٩) في (أ) : « (وركبته) » .

(١٠) في (و) : « (لا يتوصل) » .

(١١) أي ركبة القيام للتوصل به إلى السجدة لما فيها من غاية التنظيم وإذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً فيتحيز . البحر الرائق (٢٠٥/٢) .

(١٢) في (أ) : « (لأنه) » .

(١٣) نهاية (ل ٢١١ / ١) ب .

(١٤) في (و) : « (فإن) » .

(١٥) « (قاعداً) » ليست في (د) .

(١٦) أحاب ابن عابد بن في منحة الخليل على البحر (٢٠٥/٢ ، ٢٠٦) : « قلت : ومقتضاها افتراض الترجمة قائماً أيضاً ، ولم أر ما ذكره في شيء من الكتب التي عندي من فتاوى وشروح وغيرها ، بل كلهم متفقون على سقوط ركبة القيام ، وأن شرعيته للتوصل إلى السجود على أن القعود قيام من وجه ؛ ولذا جوزوا اعتداد الراكع الساحد بالقاعد . ومن عمر بقوله : صلى قاعداً » .

{ وَلَوْ مَرَضَ فِي صَلَاتِهِ } بعد مَا شَرَعَ وهو صَحِيحٌ { يَتِمُّ ^(١) } صلاته قاعداً { يَمَّا } ، أي بالذي { قَدَرَ ^(٢) } عليه من ركوع وسجود ، أو إيماء إن تعذرا ^(٣) على مَا مَرَّ ، وعن الإمام أنه يَسْتَقْبَلُ ، والصَّحِيحُ المشهور هو الأوَّلُ ؛ لأن بناء (الضعيف على القوي) ^(٤) أولى من الإتيان بالكل ضعيفاً .

{ وَلَوْ ^(٥) صَلَّى } المريض حال كونه { قاعداً يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ } ، فَصَحَّ { في أثنائها } بَيَّيَ { على مَا } مضى قائماً عندهما ، وقال محمد : يَسْتَقْبَلُ بناءً على عَدَمِ صحة ^(٦) اقتداء القائم بالقاعد عنده ، وقد مرَّ ^(٧) .

{ وَلَوْ كَانَ } صلى حال كونه { مُوَمِّياً } ، فَصَحَّ حتى ^(٨) قدر على الركوع والسَّجُود { لا } ، أي لا يَبْنِي ، بل يَسْتَأْنِفُ ؛ للزوم بناء القوي على الضعيف .

قيد بكونه مومياً ^(٩) ؛ لأنه لو ^(١٠) افتسحا فقدر قبل أن يومي للركوع والسَّجُود بَيَّيَ ، لكن يرد عليه ما لو كان يومئ ^(١١) مضطجعا فقدر على القعود فإنه يَسْتَأْنِفُ على المختار . وقوله في " البحر " : إن في كلامه إشارة إلى هذا الحكم . ^(١٢) فيه نظر . ^(١٣)

= يومئ التلوي في " المختصر " ، وصاحب " الهداية " في كتابه " الهداية " ، وكتابه " مختارات النوازل " ، وهي عبارة الكرخي أيضاً كما في " السراج " . بل يلزم من كلامه أيضاً أن لا يسقط الركوع عنه إذ عجز عن السجود فقط ؛ لأنه يمكن أدائه قائماً كالقراءة مع أنه يسقط عنه كما مر عن " البدائع " [١٠٧/١] . وبعد هذا فإن كان ما ذكره منقولاً فهو مقبول ، وإن كان قاله قياساً على ما إذا قدر على بعض القيام حيث يلزمه وتلزمه القراءة فيه فالفرق جلي لا يخفى فليراجع .

(١) في (ب) : ((أتم)) .

(٢) ((عليه)) ليست في (أ) .

(٣) في (ج) : ((تعذر)) .

(٤) في (د) تقدم وتأخير : ((القوي على الضعيف)) .

(٥) في (ب) : ((فلو)) .

(٦) ((صحة)) ليست في (أ) .

(٧) مر في باب الإمامة في مسألة : ولا يفسد اقتداء قائم بقاعد يركع ويسجد عندهما خلافاً لـ محمد ؛ لأن فيه بناء القوي على الضعيف .

انظر : النهر الفائق ، مخطوط رقم (٢١٩١) (ل ٦٢/١) .

(٨) زاد في (د) : ((لو)) .

(٩) ((مومياً)) ليست في (د) في مكلفاً يبايض مقدار كلمتين .

(١٠) ((لو)) ليست في (و) .

(١١) في (أ) : ((مومئ)) .

(١٢) انظر : البحر الرائق (٢/ ٢٠٦) .

(١٣) وقال ابن عابدين في حاشيته منحة الخالق (٢/ ٢٠٦) : ((قلت : يمكن تصحيحها بتفديد قوله : (ولو كان مومياً) بالخالف السابقة ، أي ولو كان يصلي قاعداً مومياً فتدبره .))

{ وَلِلْمَنْطُوعِ } ، (أي المنفل) ^(١) { أَنْ يَتَكَيَّ عَلَى شَيْءٍ } أي ^(٢) شيء كان (كَصَا وَغَوَهَا) ^(٣) }
إِنْ أَحْيَا ^(٤) } ، أي تعب .

وقد جاء لازماً ومتعدياً ، يقال : أعيا الرجل في ^(٥) المشي ^(٦) ، إذا تعب ، وأعياه الله . والمراد اللّازم .
قيد بالإعْيَاء ؛ لأن الاتكاء بدونه مكروه ، وقيل : لا يكره ؛ لأن القعود بغير عذر لا يكره ، فالاتكاء أولى ،
وعندهما لم يميز القعود كره الاتكاء ، (إلا أن الأصح ما قاله فخر الإسلام : إنه يكره الاتكاء بلا عذر دون
القعود ^(٨) ؛ لجواز ^(٩) أن يعد الاتكاء ^(١٠) إساءة أدب ^(١١) ، دون القعود إذا كان على هيئة لا تعد إساءة أدب .
{ وَلَوْ صَلَّى } فرضاً { فِي فَلَكٍ } ^(١٢) { خَال كَوْنَهُ } قَاعِدًا يَلَا غُتْرَ صَحَّحَ { عند الإمام استحساناً مع
الإساءة ، كما في « البدائع » . ^(١٣) (وقالوا : لا يجوز وهو القياس . وَجَدَ الاستحسان ^(١٤) : أن الغالب دوران
الرأس ^(١٥) ، وهو كاللتحقق) ^(١٦) .
(قيد بعدم) ^(١٧) العذر ؛ لأنها مَقَعُ جَائِزَةٍ اتِّفَاقاً ^(١٨) ^(١٩) ، وترك القيام ؛ لأن ترك ^(٢٠) الاستقبال لا يسقط
اتِّفَاقاً ^(٢١) .

-
- (١) ساقط في (د) .
(٢) زاد في (د) : ((على)) .
(٣) في (ج) : ((عصاً أو نحوها)) .
(٤) في (و) : ((ادعيا)) وهو تحريف .
(٥) في (د) : ((فيما)) .
(٦) في (ب ، ج ، و) : ((الشيء)) وهو تحريف ، وفي (د) : ((بمشي)) .
(٧) نهاية (ل ٨٧/ب) أ .
(٨) انظر : البداية (٧٧٦/٢) نقل عن فخر الإسلام البيهقي .
(٩) في (هـ) : ((بجواز)) .
(١٠) ما بين القوسين ساقط في (و) .
(١١) في (ب) : ((الأدب)) .
(١٢) الفَّلَكُ : السفينة . انظر : لسان العرب (٤٧٩/١٠) مادة (فلك) .
(١٣) عبارة بدائع الصنائع (١٠٩/١) .
(١٤) نهاية (ل ١٣٣/ب) د .
(١٥) نهاية (ل ٢١/ب) ب .
(١٦) ما بين القوسين ساقط في (و) .
(١٧) في (أ) : ((فيه قدم)) ، وفي (و) : ((وقال لا يقدم)) وكلاهما تحريف .
(١٨) في (ب) : ((بالاتفاق)) .
(١٩) اتفاق الأئمة الثلاثة .
(٢٠) (ترك) : ليست في (أ ، ب) .
(٢١) وقيد بترك القيام ؛ لأنه لو ترك استقبال وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئه في قولهم جميعاً فليقيم أن يستقبلوا بوجههم القبلة
كلما دارت السفينة يحول وجهه إليها . البحر الرائق (٢٠٧/٢) .

وإطلاقه يقتضي عَدَمَ الفرق بين المربوطة على الشط والسَّائرة ، إلا أن هذا قولُ البَغُض ، والأصح أن المربوطة على الشط كالشط ^(١) فلا ^(٢) تجوز ^(٣) قاعدةً اتفاقاً .

وأما ^(٤) المربوطة ^(٥) في لغة فالأصح أن الريح إن حركتها تحريكاً ^(٦) شديداً فكالسَّائرة ^(٧) وإلا فكالواقفة .

وظاهر ^(٨) ما في « الهداية » وغيرها ^(٩) الجواز قائماً في المربوطة ^(١٠) على ^(١١) الشط مطلقاً ، استقرت ^(١٢) (على الأرض) ^(١٣) أو لا . ^(١٤) وصَرَّحَ في « الإيضاح » بمنعه في الثاني حيث أمكنه الخروج إلحاقاً لها بالدابة . ^(١٥)

ولو ائقدي أحدهما بالآخر في فلكنين ، فإن ^(١٦) مربوطين صح وإلا لا .
 { وَمَنْ جَنَّ } ، أي سلب عقله ، { أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ } ، أي غطي على ^(١٧) عقله مقدار ^(١٨) { خُمْسَ صَلَوَاتِهِ ، قَضَى } إذا ^(١٩) أفاق .

(١) ((كالشط)) ليست في (أ ، و) .

(٢) في (آ) : ((لا)) .

(٣) في (د ، هـ ، و) : ((يجوز)) .

(٤) في (أ) : ((و)) .

(٥) نهاية (ل ١٠٠ / ب) و .

(٦) في (أ ، و) : ((تحركاً)) .

(٧) في (أ ، هـ ، و) : ((فكالسَّائرة)) .

(٨) في (هـ) : ((فظاهر)) .

(٩) نهاية (ل ٩٦ / أ) هـ .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(١١) في (ج) : ((في)) .

(١٢) في (هـ) : ((استقرت)) وهو تحريف .

(١٣) ساقط في (د) .

(١٤) عبارة الهداية (٨٩ / ٢) : « ... ، إلا أن القيام أفضل ؛ لأنه أبعد عن شبهة الخلاف ، والخروج أفضل ما أمكنه ؛ لأنه أسكن لقلبه ، والخلاف في غير المربوطة ، والمربوطة كالشط هو الصحيح » .

(١٥) لم أجد هذا التصريح في نسخ مخطوط الإيضاح التي لدي . وفي البحر الرائق (٢٠٦ / ٢ ، ٢٠٧) نقلاً عن الإيضاح : « فإن كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الأرض فضلى قائماً جاز لأنها إذا استقرت على الأرض فتحكمها حكم الأرض ، فإن كانت مربوطة وبحكم الخروج لم تجز الصلاة فيها لأنها إذا لم تستقر فهي كالدابة بخلاف ما إذا استقرت فإنها حينئذ كالسَّائرة » .

(١٦) « فإن » ليست في (ج) .

(١٧) « على » ليست في (هـ) ، وسقطت من متن (و) واستدركت في الهامش .

(١٨) « مقدار » ليست في (أ ، ج) .

(١٩) في (هـ) : ((إذ)) .

({ وَلَوْ } خُرْ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ { أَكْثَرُ } مِنْ خَمْسٍ { لَا } ، أي لا يجب عليه القضاء وهذا استحسان ، والقياس (١) أن (٢) لا يجب (٣) حيث استوعب وقتاً كاملاً لتحقيق (٤) العجز . وجه الاستحسان : أن المدة إذا (٥) طاللت كثرت الفوات فيخرج (٦) في القضاء ، ولا حرج (٧) إذا قصرت ، والكثير ما زاد على يوم وليلة ليدخل (٨) في حد التكرار . والسوية بين الإغماء والجنون هو الأصح . وأطلق فيهما (٩) فَمَ (١٠) مَا إِذَا وَجِدَ الْفَرْعَ (١١) مِنْ سَعِ أَوْ آدَمِي (١٢) (١٣) (١٤) . إلا أنه يرد عليه من (١٥) زال عقله بشرب خمر ، أو أغمى عليه بينج (١٦) (١٧) أو دواء ، حيث يقضي (١٨) في الأول (١٩) وإن زاد على يوم وليلة اتفاقاً (٢٠) ، وكذلك (٢١) في الثاني عند الإمام ، كما في "الشرح" (٢٢) .

(١) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٢) في (د) : ((أي)) .

(٣) زاد في (د) ((عليه)) .

(٤) في (هـ) : ((لتحقيق)) .

(٥) في (د) : ((إن)) .

(٦) في (د ، هـ) : ((فيخرج)) وهو نصيف .

(٧) في (د ، هـ) : ((خرج)) ، وفي (و) : ((جرح)) وكلاهما نصيف .

(٨) في (هـ) : ((إن)) .

(٩) في (د) : ((لدخل)) .

(١٠) في (أ ، ج ، هـ ، و) : ((فيها)) .

(١١) في (هـ) : ((سغم)) وهو خطأ .

(١٢) في (ج) : ((بفرع)) .

(١٣) في (هـ) : ((أومي)) وهو تحريف .

(١٤) أي أغمى عليه بفرع من سعي أو آدمي .

(١٥) في (ج) : ((ما لو)) .

(١٦) في (هـ) : ((بينج)) وهو نصيف .

(١٧) التَّبَجُّع : لفظ معرب ، نوع من المعدرات يستعمل في الطب . معجم لغة الفقهاء (٩١) .

(١٨) في (د) : ((يقضي)) وهو نصيف .

(١٩) نهاية (ل ١٠٥ / ب) ج .

(٢٠) اتفاق الأئمة الثلاثة .

(٢١) في (ج) : ((وكنا)) .

(٢٢) النظر : تبين الحقائق (٢٠٤ / ١) .

قيد بالإغماء والجنون ؛ لأنه لو ^(١) نام أكثر من يوم وليلة قضى اتفاقاً ^(٢) ، وبالأكثر ^(٣) ؛ لأنه لو ^(٤) أفاق في بعض المدة ، فإن ^(٥) كان لإفاقته وقت معلوم قضى ، وإلا لا .

ثم اعتبار الكثرة من حيث ^(٦) الأوقات عند محمد وهو الأصح ، واعتبرها الثاني ، وهو رواية عن الإمام من حيث الساعات .

وأثر الخلاف يظهر فيما لو أصابه ^(٨) ذلك قبل الزوال ، ثم أفاق ^(٩) من الغد بعد الزوال سقط عنه ^(١٠) خلافاً لمحمد ^(١١) .

والله أعلم بالصواب ^(١٢)

(١) في (هـ) : ((إذا)) .

(٢) زاد في (أ) : ((من حيث الأوقات)) وهو تكرار لعبارة آتية .

(٣) أي وقيد بالأكثر .

(٤) زاد في (د) : ((لا)) .

(٥) في (هـ) : ((إذا)) .

(٦) في (د) : ((وإن)) .

(٧) ((حيث)) ليست في (د) .

(٨) في (ج) : ((أصاب)) .

(٩) نهاية (٢٢/١) ب .

(١٠) في (د) : ((عنه)) .

(١١) سقط القضاء عند أبي يوسف ؛ لأن الإغماء استوعب يوماً وليلة ، وعند محمد لم يسقط لأنه أفاق قبل خروج وقت الظهر ؛ لأن التكرار باستيعاب ستة أوقات ولم يوجد . انظر : تبين الحقائق (٢٠٤/١) .

(١٢) ((والله أعلم بالصواب)) زيادة من (ج) ، وزاد في (ب) : ((والله أعلم)) .

باب سجود التلاوة

باب سجود التلاوة^(١)

حق هذا الباب أن يقرن بالسُّهُو ؛ لأن كلا منهما فيه بيان السجود ، لكنه قدم المرض لجماعته للسُّهُو في أن كلا منهما عَارِض سَمَوي ، فأتى^(٢) هذا ضرورة . وهو من إضافة الحكم إلى سببه^(٣) .

ولم يقل : والسَّماع مع^(٤) أنه سبب أيضاً ؛ لأن التلاوة سَبَبٌ للسَّماع^(٥) ، فكان ذكرها مشتملاً على السَّماع من وَجْهٍ فاكفى به ، كذا في « البحر » تبعاً لشراح^(٦) « الهداية »^(٧) .

وأقول : هذا لما لا حاجة إليه على رأي المصنف^(٨) ؛ فقد رجح في « الكافي » : أن السبب إنما هو التلاوة ، وأن السَّماع في حق السَّماع إنما هو شرط فقط^(٩) ، نعم ! ذهب صاحب « الهداية » : إلى أن السماع سبب أيضاً^(١٠) فاعتذر عنه شراحها بما مر^(١١) .

وفي ذكر التلاوة إتياء إلى أنه لو كفيها^(١٢) أو قجهاها^(١٣) لم تجب .

وركيها : وَضْعُ الجِيْهَةِ على الأرض ، (أو الركوع ، أو ما يقوم مقامهما من الإجماع للمريض ، أو للتالي على الدابة)^(١٤) .

(١) يقال : تلاَ تِلَاوَةً ، يعني قرأ قرأة ، وتلوت القرآن تلاوة : قرأته . وبعضهم عمّ : كُلُّ كلامٍ تلاوة . انظر : مادة (تلا) ، لسان العرب (١٤ / ١٠٤) ؛ القاموس المحيط (١٦٦٢ / ٢) .

- سجود التلاوة : السجود الذي يؤدي عند قراءة آية من آيات السجدة ، وهو سجدة واحدة كسجود الصلاة . معجم لغة الفقهاء (٢١٥) .

(٢) في (ب) : « (وتأخر) » .

(٣) كسجود السهو ، أي السجود الذي سبب وجوبه تلاوة آية من أربع عشرة آية من القرآن . انظر : جامع العلوم (١٦٣ / ٢ ، ١٦٤) .

(٤) في (و) : « (من) » .

(٥) في (أ ، د) : « (السماع) » .

(٦) في (أ) : « (لشرح) » .

(٧) انظر : البحر الرائق (٢٠٩ / ٢) ؛ العناية (١١ / ٢) ؛ البداية (٧٨٦ / ٢) .

(٨) المراد به أبو الركعات النسفي .

(٩) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٤٧ / ١) .

(١٠) انظر : الهداية (٩٢ / ٢) .

(١١) ما مر من أن التلاوة لما كانت سبباً للسمع أيضاً كان ذكرها مشتملاً على السماع من وجه فاكفى به .

(١٢) في (أ) : « (لمسها) » .

(١٣) في (أ ، ج) : « (لحماها) » .

(١٤) ما بين القوسين ساقط في (د) .

وشرائطها^(١) : شرائط الصلاة^(٢) إلا التحريم^(٣) ، وينبغي أن يزداد (وإلا^(٤) نية^(٥)) الصعين ؛ ففي «الفتية» : « أنه لا يجب^(٦) ، يعني تعيين ألفاظ سجدة آية^(٧) كذا . ويفسدها ما يفسدها^(٨) .

{ يجب^(٩) } سجود التلاوة وجوباً متراحياً على المختار ، وقيل : على الفور ، والخلاف في غير الصلوات الآتية . وينبغي أن يكون^(١٠) محلّه في الإثم وعدمه ، حتى لو أداها^(١١) بعد مدة كان مؤدياً اتفاقاً لا قاضياً^(١٢) .

وصرحوا بأنّها لو أخرتها حتى حاضت سقطت ، وكذا لو ارتد^(١٣) بعد تلاوتها ، كذا^(١٤) في «الحانية» . (١٥)

(١) في (ج ، د) : ((وشرطها)) .

(٢) كالتطهارة عن الحدث والخبث واستقبال القبلة وستر العورة .

(٣) لأن التحريم لتوحيد الأعمال المختلفة ولم يوجد . انظر : البحر الرائق (٢٠٩/٢) .

(٤) في (أ ، د ، و) : ((ولا)) .

(٥) في (د) : ((ولايته)) وهو تحريف .

(٦) انظر : فتية المنيّة ، مخطوط رقم (٣٦٠٨/يهودا) (ل٣٩/ب) ؛ ورقم (٦٢٩/يهودا) (ل١٨/ب) .

(٧) ((آية)) ليست في (د) .

(٨) ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام والقهقهة ، وعليه إعادتها كما لو وجدت في سجدة الصلاة ، وقيل هذا على قول محمد ؛ لأن العبرة عنده لتمام الركن وهو الرقع ولم يحصل بعده ، فأما عند أبي يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض ، والعبرة عنده للوضع فينبغي أن لا يفسدها . البحر الرائق (٢٠٩/٢) .

(٩) في (د) : ((يجب)) ، وفي (أ) ترك الإعرام .

(١٠) نهاية (ل١٣٤/أ) د .

(١١) في (أ ، هـ ، و) : ((أدعها)) .

(١٢) أجاب ابن عابدين في منحة الحائلي على البحر (٢١١/٢) نقلاً عن الشيخ إسماعيل : ((وفيه نظر .. لما أن الصلوات لو أخرت عن محلها إلى آخر الصلاة تكون قضاء ، فالظاهر أن غيرها كذلك إذ لا فارق ، نعم ! ما قاله في «النهر» له نظائر كالخروج والركعة)) .

- هناك فارق أن تأخير السجدة الصلوات وإتمامها في غير محلها إخلال بمبنى الصلاة ، أما سجدة التلاوة عارض فلا يأخذ حكم السجدة الصلواتية .

(١٣) في (د) : ((ارتدت)) .

(١٤) في (ج) : ((كما)) .

(١٥) انظر : الفتاوى القاضية حان (٧٨/١) .

{ يَلْتَمِيعُ عَشْرَةَ ^(١) آيَةً } ، أي بسبب تلاوتها ، ويجوز أن تكون الباء بمعنى « في » ، أي في أربع عشرة ^(٢) آية ، وكأنه الأول إذ مقتضى الأول توقف الوجوب على ^(٣) (تلاوة ^(٤) الأربع ^(٥) عشرة ^(٦)) ، وقوله في « البحر » : أي تحب ^(٧) بسبب تلاوة آية من ^(٨) أربعة ^(٩) عشر آية (في أربعة عشر ^(١٠) سورة . ^(١١)) مما لا دليل في كلامه

(١) في (ج ، هـ ، و) : ((عشر)) .

(٢) في (ج) : ((عشر)) .

(٣) زاد في (د) : ((توقف)) .

(٤) في (ج) : ((تلاوته)) .

(٥) في (ب ، هـ ، و) : ((الأربعة)) .

(٦) في (ج ، هـ ، و) : ((عشر)) .

(٧) في (أ ، د ، هـ ، و) : ((يحب)) وفي (أ) ترك الاعحام .

(٨) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٩) في (د) : ((الأربعة)) .

(١٠) ساقط في (د) .

(١١) انظر : البحر الرائق (٢ / ٢١٠) .

{ مِنْهَا : أُولَى (١) الْحَجَّ { دُونَ الْثَانِيَةِ (٢) ، { وَ { مِنْهَا { ص { أَي السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا (٣) (٤) ، وَهَذَا عِنْدَنَا ، وَأَثْبَتَهَا الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - (٥) فِي ثَانِيَةِ الْحَجِّ وَنَهَا فِي « ص » ، وَالدَّلَالَتَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مَعْرُوفَةٌ (٦) (٧) .

(١) فِي (هـ) : ((أَوَّلَى)) .

(٢) هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمُكِنَّاكُمْ إِلَى الْمَنَاسِكِ وَأَعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الآيَةُ (٧٧) مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ . وَالْأَيَةُ الْأُولَى (١٨) مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ هَامِشٍ (٤) وَرَقْمٍ (٦) .

(٣) فِي (هـ) : ((قَبْلَهَا)) .

(٤) خَصَمَهَا بِالذِّكْرِ لِتَلَاخُظَ فِيهِمَا .

(٥) ((رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)) زِيَادَةً مِنْ (د) .

(٦) - ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ السَّجْدَةَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ الْآيَةِ (١٨) ، وَأَمَّا السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فَلَهَا لِلزُّمَرِ بِالصَّلَاةِ . وَذَهَبُوا أَيْضًا إِلَى أَنَّ فِي سُورَةِ (ص) سَجْدَةً مَعَ اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا ، فَفِي الصَّحِيحِ عِنْدَ الْحَنَفِيِّ أَنَّ السَّجْدَةَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنَزَّلْنَاهُ ذِكْرًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ وَحَسَنَ تَبَيَّنَ [سُورَةُ ص ، الْآيَةُ (٢٥)] . وَفِي الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ السَّجْدَةُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَلَوْنِ الْحَقِّ وَتَسْمِعُونَ ﴾ وَتَبَيَّنَ [سُورَةُ ص ، الْآيَةُ (٢٤)] .

- وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ فِي أَوَّلِهَا الْآيَةُ (١٨) ، وَآخِرُهَا الْآيَةُ (٧٧) . وَسَجْدَةُ (ص) فَهِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ .

• فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ :

- اسْتَدْلُّ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ :

١. قَالُوا : سَجْدَةُ التَّلَاوةِ فِي الْحَجِّ هِيَ الْأُولَى ، وَالثَّانِيَةُ سَجْدَةُ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا مَقْرُونَةٌ بِالرُّكُوعِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمُكِنَّاكُمْ إِلَى الْمَنَاسِكِ ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ، الْآيَةُ (٤٣)] .

- اسْتَدْلُّ الْفَرِيقُ الثَّانِي :

١. عَنْ ابْنِ لُحْيَةَ أَنَّ مَشْرِحَ بَيْنَ عَالَمَانِ أَبَا الْمُصْعَبِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَقِيْبَةَ بِنِ عَامِرٍ حَدَّثَهُ قَالَ : قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَ مِنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يقرأهما . [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (١٢١/٢) (٧) كِتَابِ سُجُودِ الْقُرْآنِ (١) بَابِ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ السُّجُودِ ، وَكَمْ سَجْدَةٍ فِي الْقُرْآنِ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٤٠٢)] .

أَجِيبُ حَدِيثَ عَقِيْبَةَ : بَأَنَّ فِي سَنَدِهِ ابْنَ لُحْيَةَ ؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ : إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ كَأَنَّهُ لِأَحَدٍ مِنْ فِئَةِ . وَقَالَ الْحَاكِمُ : هَذَا حَدِيثٌ لَمْ نَكُنْهِ مُسْتَدًّا إِلَّا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ ، وَعَبَدَ اللَّهُ بِنِ لُحْيَةَ أَحَدَ الْأُكْمَةِ وَإِنَّمَا نَقِمَ عَلَيْهِ اخْتِلَافُهُ فِي آخِرِ عَمَرِهِ .

٢. عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْرَأَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ : مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمَقْصَلِ ، وَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ . [أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (١٢١/٢) (٧) كِتَابِ سُجُودِ الْقُرْآنِ (١) بَابِ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ السُّجُودِ ، وَكَمْ سَجْدَةٍ فِي الْقُرْآنِ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٤٠١) ؛ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ (٣٣٥/١) (٥) كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّجْدَةِ فِيهَا (٧١) بَابِ عَدَدِ سُجُودِ الْقُرْآنِ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٠٥٧)] .

أَجِيبُ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بِنِ مُثَنٍّ ؛ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ : وَابْنُ مُثَنٍّ لَا يَجْتَمِعُ بِهِ . قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ : وَذَلِكَ لِجَاهِلِيَّتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ حَالَ .

٣. عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : فَضَّلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ . [أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٢٥٠/٣) بَابِ كَمْ فِي الْقُرْآنِ مِنْ سَجْدَةٍ ، رَقْمُ الْأَثَرِ (٥٩١١)] .

{ عَلَى مَنْ ثَلَا ^(٦) } معلق يجب ، بشرط أهليته لوجوب الصلاة أداء ^(٧) و ^(٨) قضاء ، فخرج الحائض والنفساء والصبي والجنون والكافر فليس ^(٩) عليهم شيء ، لا بالتلاوة ولا بالسماع ^(١٠) .

• في سورة (ص) :

- استدلال الفريق الأول :

١. عن أبي سعيد الخدري : رأيت رؤيا و أنا أكتب سورة ص ، قال : فلما بلغت السجدة رأيت اللواة والقلم وكل شيء بخضري انقلب ساجداً . قال فقصصتها على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يزل يسجد بها . [أخرجه أحمد في مسنده (٨٤/٣) مسند أبي سعيد الخدري] .

وجه الدلالة : يفيد أن الأمر صار إلى المواظبة عليها كغيرها من غير ترك ، واستقر عليه بعد أن كان قد لا يعزم عليها .

٢. عن أبي هريرة : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان سجد في (ص) . [أخرجه الدارقطني في سننه (٤٠٦/١) ، سجود القرآن ، رقم الحديث (١)] قال ابن داود : لم يروه إلا حفص ، أي السجدة في ص . وقال الدارقطني : انفرد به حفص .

٣. إذا كان سبب السجود في حق داود الشكر ، والشكر لا ينافي الوجوب فكل الترائض والواجبات إنما وجبت شكرا لتوالي النعم ، فالشكر سبب لما نحن أيضا .

- استدلال الفريق الثاني :

١. عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو على المنبر (ص) ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ، فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تَشَرَّعَ الناس للسجود ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إنما هي توبة لي ، ولكي رأيكم تَشَرَّعَ للسجود فزول فسجدوا . [أخرجه أبو داود في سننه (١٢٤/٢) (٧) كتاب سجود القرآن (١) باب السجود في (ص) ، رقم الحديث (١٤١٠)] .

٢. عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد في (ص) وقال : سجدنا داود توبة ونسجدنا شكرا . [أخرجه النسائي في سننه (١٥٩/٢) (١١) كتاب الافتتاح (٤٨) باب سجود القرآن السجود في (ص) رقم الحديث (٩٥٥)]

٣. عن ابن عباس قال : رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد في (ص) وليست ص من العرائم . [أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٠/٣) باب كم في القرآن من سجدة ، رقم الأثر (٥٨٨٢)] .

• من الأفضل السجود في جميع مواضع السجودات الملق عليها والمختلف فيها خروجا من الخلاف ، وعملا بالتأنيث عند الجمهور أنه ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم سجد فيهما .

انظر تفاصيل المسألة وأدلتها في : البداية (٧٨٩/٢ - ٧٩٢) ؛ فتح القدير (١١/٢ ، ١٢) ؛ بداية المجتهد (٢٢٤/١ ، ٢٢٥) ؛ قوانين الأحكام الشرعية (٨٧) معني اغتاج (٢١٤/١ ، ٢١٥) ؛ المجموع شرح المهذب (٦٠/٤ - ٦٢) ؛ فتح العزيز (٤/ ١٨٥ - ١٨٧) ؛ المغني (٣٥٤/٢ - ٣٥٦) ؛ كشف القناع (٤٤٧/١) .

(١) غاية (ل ١/٨٨) أ .

(٢) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((تلى)) .

(٣) في (هـ) : ((اذا)) وهو تصحيف .

(٤) في (ج ، د ، هـ) : ((أو)) .

(٥) في (د) : ((وليس)) .

(٦) غاية (ل ١/١٠١) و .

ودخل النائم ، وفي «السراج» : فيه روايتان ^(١) ، والسكران ، لأن عقله اعتبر حاضراً زجراً له .

{ وَلَوْ } ^(٢) كان التالي { إصاماً } ، هذا باطلاقه يعمّ ما إذا ^(٣) كان في السريّة أو ^(٤) الجهرية ، إلا أنه يكره له ^(٥) قراءتها في السريّة كالجمعة ^(٦) والعديد ويسجد لها ، وكذا في الجمعة ^(٧) والعديد عند ^(٨) المتقدمين ، واختار المتأخرون أنه لا يسجد فيهما .

واعلم أن إطلاق الكراهة في السريّة مقيد بما إذا لم تكن السجدة آخر السورة ، كما في «الحانية» . ^(٩) وفي «الفتية» : إلا إذا ركع بها ^(١٠) .

والسجود أولى من الركوع في الجهرية دون السريّة ، ويتبيّن كون الجمعة والعديد كذلك ، وفي «الفتية» : لو نواها ^(١١) في الركوع عقب التلاوة ولم ينهاها المقتدي لا ينوب ^(١٢) عنه ، ويسجد إذا سلم ^(١٣) الإمام ويعيد القعدة ، ولو تركها فسدت ^(١٤) صلاته . ^(١٥) ويتبيّن حمله على الجهرية ، نعم ! لو ركع وسجد لها على الفور نائباً عن السجدة دون نية ^(١٦) .

(١) عبارة السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٧/أ ، ب) : « .. ولو سمعها من نائم أو مغشى عليه أو يحنن فبها روايتان ، أصحهما لا يجب » . وانظر : الجوهرة النيرة (١٠٤/١) .

(٢) زاد في (أ) : ((لو)) .

(٣) نهاية (ل ٩٦ / ب) هـ .

(٤) في (أ) : ((و)) .

(٥) ((له)) ليست في (أ) .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

(٧) في (ج) : ((عن)) .

(٨) انظر : الفتاوى القاضى خان (٧٨/١) .

(٩) في (أ) : ((ها)) ، وسقطت من (ج) واستدركت في الماشي .

(١٠) عبارة فتية المنية ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ١٨ / ب) ، رقم (٣٦٠٨ / يهودا) (ل ٣٩ / أ) : « ويكره أن يقرأ الإمام آية السجدة في صلاة المخافة إلا إذا ركع بها » .

(١١) في (أ) : ((نوى)) .

(١٢) في (د) : ((تنوب)) .

(١٣) في (أ) : ((علم)) .

(١٤) نهاية (ل ١٠٦ / أ) ج .

(١٥) انظر : فتية المنية ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ١٨ / ب) ، رقم (٣٦٠٨ / يهودا) (ل ٣٩ / أ) .

(١٦) ما بين القوسين تكرر في (هـ) ويبدو أنه سهو من الناسخ .

ففي «الخلاصة»: «أَجْمَعُوا أَنَّ مَسْجِدَ التَّلَاوَةِ تَأْذَى بِسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ (١) لِلتَّلَاوَةِ (٢)، وَخْتَلَفُوا (٣) فِي الرُّكُوعِ. (٤) قَالَ خَوَاهِرُ (٥) زَادَهُ: لَا يَدُ مِنَ النِّيةِ. وَهُوَ (٦) الْمَأْخُذُ بِهِ، وَيَشْتَرِطُ مَعَهَا كَوْنُهُ عَلَى الْفَوْرِ.

وَهَلْ يَقْطَعُ بِثَلَاثِ آيَاتٍ؟ فَخَوَاهِرُ (٧) زَادَهُ: نَعَمْ، وَالْحُلُوتَانِ (٨) (٩) لَا. وَقَالَ الْإِسْبِخَانِيُّ (١٠) (١١): أَكْثَرُ

(١) فِي (هـ): ((يَنْوَاهُ)).

(٢) فِي (ج، د): ((التَّلَاوَةُ)).

(٣) فِي (و): ((فَاخْتَلَفُوا)).

(٤) انظر: خلاصة الفتاوى، مخطوط، رقم (١٢/يهودا) (٩٤)؛ ورقم (H/٨٣٤) (L/٨٣/ب). -

(٥) فِي (ب): ((جَوَاهِرُ)) وَهُوَ خَطَأٌ.

(٦) فِي (ب): ((وَهْيُ)).

(٧) فِي (ب): ((فَخَوَاهِرُ)).

(٨) فِي (هـ، و): ((الْحُلُوتَانِ)).

(٩) الْحُلُوتَانِ: هُوَ أَبُو عَمَدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ صَاحٍ، شَمْسُ الْأَكْمَةِ الْخَلَوَانِيُّ الْبَحَارِيُّ. إِمَامٌ الْخَفِيَّةِ فِي وَقْتِهِ بِبَحَارَى. تَفَقَّهَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ الْخَضِرِ السَّنْفِيِّ، وَجَمَاعَةٍ. وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَنْدَلُسِيُّ، وَشَمْسُ الْأَكْمَةِ السَّرْعَسِيُّ، وَشَمْسُ الْأَكْمَةِ بَكْرُ الزَّرَنْجِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: «الْمَبْسُوطُ»، «النَّوَادِرُ» فِي الْفُرُوحِ، وَ«الْفَتَاوَى» وَ«شرح أدب القاضي». تَوَفَّى بِبَغْدَادِ كَثْرَ سَنَةٍ ٤٤٨ هـ أَوْ ٤٤٩ هـ، وَقِيلَ: ٤٥٦ هـ وَدُفِنَ بِبَحَارَى.

● الْخَلَوَانِيُّ وَيُقَالُ: الْخَلَوَانِيُّ: يَفْتَحُ الْحَاءَ وَسُكُونُ اللَّامِ، نَسَبُهُ إِلَى عَمَلِ الْخَلَاءِ وَبَيْعِهِ.

انظر ترجمته في: الأنساب (٧٨، ٧٧/٢)؛ الجواهر المضية (٤٣٠، ٤٣٩/٢) ت (٨٢١)؛ تاج التراجم (١٨٩، ١٩٠) ت (١٤٢)؛ مفتاح السعادة (٢٤٦/٢، ٢٤٧)؛ الطبقات السنية (٣٤٥/٤، ٣٤٦) ت (١٢٤٣)؛ كشف الظنون (٤٦/١، ٥٦٨) (١٢٢٤/٢، ١٥٨٠، ١٩٩٩)؛ الفوائد البهية (١٦٢ - ١٦٥) ت (٢٠٢)؛ هدية العارفين (٥٧٧/١، ٥٧٨)؛ الأعلام (١٣/٤).

(١٠) فِي (د): ((الْإِسْبِخَانِيُّ)) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١١) الْإِسْبِخَانِيُّ: هُوَ أَبُو الْخَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْبِخَانِيِّ السَّرَقَنْدِيِّ، هَاءُ الدِّينِ (عَلَاءُ الدِّينِ)، الْمَعْرُوفُ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ. وَلَدَ سَنَةَ ٤٥٤ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٤٥٢ هـ، سَكَنَ سَرَقَنْدَ، وَصَارَ الْمُفَتِيَّ وَالْمُقَدِّمَ لَهَا، وَظَهَرَ لَهُ الْأَصْحَابُ وَغُفَّرَ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَتَوَاصُلِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدًا مِمَّا وَرَاءَ الثُّهْرِ فِي زَمَانِهِ يَحْفَظُ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَعْرِفُهُ مِنْهُ. تَفَقَّهَ عَلَيْهِ: الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْغَبَانِيُّ صَاحِبُ «الْمَدَائِدِ». مِنْ مَصْنُفَاتِهِ: «شرح مختصر الطحاوي - خ»، وَ«الْمَبْسُوطُ»، وَ«الْفَتَاوَى». تَوَفَّى بِسَرَقَنْدِ سَنَةَ ٥٣٥ هـ.

● الْإِسْبِخَانِيُّ: بِكَسْرِ الْمَعْرَةِ وَسُكُونِ السَّيْنِ وَكَسْرِ الْبَاءِ الْفَارِسِيَّةِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، نَسَبُهُ إِلَى (إِسْبِخَابٍ) بِلَدَةٍ بَيْنَ تَاشَكَنْدَ وَسِرَافٍ. السَّرَقَنْدِيُّ: يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَثَانِيَهُ، نَسَبُهُ إِلَى (سَرَقَنْدَ)، وَيُقَالُ لَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ سَرْفَرَانٌ، بِلَدٌ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ مِمَّا وَرَاءَ النُّهْرِ، وَهُوَ قَصْبَةُ الصُّغَدِ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية (٥٩١/٢، ٥٩٢) ت (٩٩٥)؛ تاج التراجم (٢١٢، ٢١٣) ت (١٧٤)؛ مفتاح السعادة (٢٥٠، ٢٥٦)؛ كشف الظنون (١٦٢٧/٢)؛ الفوائد البهية (٢٠٩) ت (٢٦٥)؛ هدية العارفين (٦٩٧/١)؛ الأعلام (٣٢٩/٤). وانظر في نسبه أيضاً: معجم البلدان (٢٤٦/٣).

المشايع لم يقدروا لطول ^(١) القراءة شيئاً ^(٢) ، فكان الظاهر تفويضه إلى رأي المجتهد . ^(٣)

ولو نواها ^(٤) في ركوع غير ^(٥) الصلاة فالبروي في الظاهر أنه يجوز ، كذا في «البرزاية» . ^(٦)

فَرَعٌ : عن الإمام لو تلاها الإمام فوق المنبر سجدها هو ومن سمع .

{ و } على من { سَمِعَ } آية السجدة ، { وَاَوْكُوْا } ^(٧) { كَانَ } { عَزِيْزٌ قَاصِيْهُ } لِلسَّمَاعِ ؛ بشرط كون المسموع منه آدمياً وجبت عليه الصلاة أو لا ، حتى لو سَمِعَهَا من طَيْرٍ لَا يَجِبُ ^(٨) .

وفي «السراج» : لو سَمِعَهَا من معنى عليه ، أو نائم ، ففيه : روايتان ، أصحهما عدم الوجوب . ^(٩) لكن صحح ^(١٠) في «الخلاصة» وفي ^(١١) «الحانية» وجوبها من النائم . ^(١٢)

وطائفة يقتضي عدم اشتراط الفهم ، وهذا في العربية بالإجماع . لكن لا يجب ^(١٣) على الأعجمي ^(١٤) ما لم يعلم ^(١٥) ، كذا في «الفتح» . ^(١٦) وعبارته في «الخلاصة» : لكن يعدل في التأخير ما لم يعلم بما . ^(١٧)

(١) في (و) : « (الطول) » .

(٢) في (د) : « (سبباً) » وهو غريف .

(٣) لم أجد في النسخة التي لدي من مخطوط شرح مختصر الطحاوي للإسبحاني هذه العبارة ، وعبارته في المخطوط (ل ٤٣ / أ) : « فإن أراد أن يركعها يحتاج التية ، ولو لم توجد منه التية عند الركوع لا يجزئه ، ولو نوى في الركوع اختلاف المشايخ فيه ، قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز ، ولو نوى بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يجزئه في قولهم جميعاً » والعبارة نقلها في البحر الرائق عن الإسبحاني (٢١٧/٢) .

(٤) في (د ، هـ ، و) : « (قرأها) » .

(٥) نهاية (ل ٢٣ / أ) ب .

(٦) عبارة الفتاوى البرزاية مع الفتاوى الهندية (٦٩/٤) : « وروي في غير الظاهر أن الركوع بنوب عنها خارج الصلاة أيضاً » .

(٧) في (د) : « (فلو) » .

(٨) في (ب) : « (نجب) » ، وفي (أ) ترك الإصحام .

(٩) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٧ / أ ، ب) ؛ الجوهرية التوبة (١٠٤/١) .

(١٠) يقابله في (د) : « (كذا) » .

(١١) في (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) : « (و) » .

(١٢) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٩٣) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٨٢ / ب) ؛ الفتاوى القاضي غان (٧٦/١) .

(١٣) في (ج) : « (نجب) » ، وفي (أ) ترك الإصحام .

(١٤) في (د) : « (الأمي) » .

(١٥) زاد في (د) : « (بها وإما) » .

(١٦) عبارة فتح القدير (١٣/٢) : « واعلم أنه لا فرق بين أن يتلوها بالعربية أو الفارسية عند أبي حنيفة فهم السامع أو لا إذا أخبر أنه قرأ سجدة ، وعندهما بشرط علمه بأنه قرأ القرآن ، ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقاً ، لكن لا يجب على الأعجمي ما لم يعلم » .

(١٧) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٩٣) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٨٢ / ب) .

وأما بالفارسية^(١) فقيل : هو قول الإمام وشرطه ، والأصح^(٢) عدمه احتياطاً ، كذا في «المحيط» .^(٣)
إلا أنه في «السراج» : حكى رجوع الإمام إلى قولهما في الاشتراط ، قال : وعليه^(٤) الاعتماد .^(٥)

{ أو { كان السامع { مؤثماً { عطفاً^(٦) على { غير^(٧) قاصد^(٨) } ، لكنه يقتضي اشتراط سماعه وليس بشرط ، بل يجب عليه وإن لم يسمع ، أو لم يكن حاضر ، أو اقتدى به قبل^(٩) السجود للمتابعة ، ومن ثم قال في «البحر» : لو قال : «اقتدى»^(١٠) عطفاً على «تلى»^(١١) لكان أولى^(١٢) .

{ لا { يجب^(١٣) { يَلَاوِيهِ { عليه ، وعلى من سمعه من المقتدين^(١٤) إمامه^(١٥) عندهما^(١٦) ، وقال محمد^(١٧) : يسجدونها بعد الفراغ ؛ لأن السبب قد تقرر ولا مانع . ولهما : أنه محجور ولا حكم لتصرفه ، بخلاف الخائض والجنب فإنهما منهيان .

(١) في (ب ، ج ، و) : « الفارسية » .

(٢) نهاية (ل ١٣٤ / ب) د .

(٣) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط رقم (٤٥٣٨ / ف) (ل ١٠٦ / أ ، ب) : « ولو تلاها بالفارسية يجب على التالي والسامع عند أبي حنيفة فهم أو لم يفهم إذا أتم أمّا سجد ، وقيل : عندهما يجب على من فهم ولا يجب على من لا يفهم بناء على القراءة بالفارسية ، وقيل : يجب عليه بالإجماع وهو الصحيح ؛ لأن القراءة بالفارسية قرآن معني لا نظماً فاعتبار المعنى يوجب السجدة واعتبار النظم لا يوجب احتياطاً ، بخلاف الصلاة عندهما فإنها تجوز باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظم فلا يجوز بالشك » .

(٤) في (أ) : « عليه » .

(٥) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٧ / أ) ؛ الجوهرية النيرة (١٠٤ / ١) .

(٦) في (د) : « عطف » .

(٧) « غير » زيادة من (ب ، ج) وهي زيادة مهمة .

(٨) في (هـ) : « قاعد » وهو تحريف .

(٩) « قبل » سقطت من متن (ج) واستدركت في الهامش .

(١٠) في (ب) : « اقتدى » .

(١١) في (هـ) : « يلي » وهو تصحيف .

(١٢) انظر : البحر الرائق (٢١٢ / ٢) .

(١٣) في (ب) : « يجب » ، وفي (أ) ترك الإعحام .

(١٤) في (أ ، ب ، و) : « للمقتدي » .

(١٥) في (د) : « لإمامة » .

(١٦) في (أ) : « غيرهما » .

(١٧) « محمد » ليست في (د) .

وإطلاقه يفيد عدم الوجوب (على من كان خارجها أيضاً ، لكنه قول البعض ، والأصح الوجوب) (١) ؛ لأن الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم ، كذا في «الهداية» (٢) . (٣)

وتعقب بأن كونه محجوراً يقتضي (٤) أن لا حكم لتصرفه مطلقاً . (٥) وأجيب : بأن تصرفه (٦) لغيره صحيح . هذا إذا لم يدخل معهم ، فإن (٧) دخل سقطت ، كذا في «السراج» . (٨)

قال الشارح : ولو (٩) تلاها في ركوعه ، (أو سجوده) (١٠) ، أو تشهد لم يجب ؛ للحجر عن القراءة في هذه (١١) الأماكن . (١٢)

{ وَلَوْ سَمِعَهَا } ، أي السجدة { المصلي } مطلقاً { مِنْ غَيْرِهِ } ، أراد به من (١٣) لم يكن محجوراً عليه بقرينة ما سبق (١٤) ، { سَجَدَ بَعْدَ الصَّلَاةِ } ؛ لتحقيق (١٥) السبب في حقه وهو التلاوة التي هي (١٦) خارج الصلاة .

(١) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٢) في (ب) : « (النهاية) » .

(٣) انظر : الهداية (٩٣/٢) .

(٤) ((يقتضي)) ليست في (د ، هـ ، ز) .

(٥) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٤٨/ب) ؛ ورقم (١/٨٤٠) (ل ١١٠/ب) .

(٦) في (أ) : ((تصرفه)) وهو تصحيف .

(٧) في (د) : « (فإذا) » .

(٨) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٨/١) .

(٩) نهاية (ل ٢٣/ب) ب .

(١٠) ساقط في (د ، ز) .

(١١) ((هذه)) ليست في (أ) .

(١٢) انظر : تبين الحقائق (٢٠٦/١) .

(١٣) في (د) : « (إن) » .

(١٤) ما سبق ذكره في المسألة السابقة من أن المفتدي محجور عن القراءة لفأذ تصرف الإمام عليه ، في صفحة (٢٦٨) .

(١٥) في (د) : « (لتحق) » .

(١٦) ((هي)) ليست في (د ، هـ) .

{ وَلَوْ سَجَدَ } تلك السجدة ^(١) { فيها } ، أي في الصلاة { أعادها } ؛ لأنها ليست من أفعال الصلاة حتى يستتبع ^(٢) فعلاً ^(٣) في الصلاة ، لما أنها غير صالحة ، ف تكون ^(٤) زيادة منهيًا ^(٥) عنها ، وبذلك ^(٦) تكون ناقصة فلا يتأدى بها ما وجب كاملاً .

وقول الشارح ، وعليه ^(٨) جرى في « البحر » : أن (حكم هذه) ^(٩) التلاوة لما تأخر عن الفراغ إلى ما بعد الصلاة لم يضر ^(١٠) سبباً إلا ^(١١) بعده (فلا يجوز) ^(١٢) تقديتها عليه . ^(١٣) ممنوع .

هذا إذا لم يكن قراءتها المصلي غير المؤتم ، فإن قراءتها (أولاً ثم سمعها فسجدتها لم يُعدها في ظاهر الرواية ، وإن سمعها) ^(١٤) ^(١٥) أولاً ثم تلاها ففيه : روايتان . وجرم في « السراج » : بأنه لا يعيدها . ^(١٦)

(١) في (د) : ((الصلاة)) .

(٢) في (أ) : ((تستع)) ، وفي (ب) : ((نستبع)) ، وفي (ج) : ((نستع)) .

(٣) ((فعلاً)) ليست في (د) .

(٤) في (أ) : ((فيكون)) .

(٥) في (د) : ((منهي)) .

(٦) في (د) : ((ولذلك)) .

(٧) لمائة (ل ١٠١ / ب) و .

(٨) في (ب) : ((عليه)) .

(٩) في (هـ) تقدم وتأخير : ((هذه حكم)) .

(١٠) في (ج ، د) : ((نصر)) ، وفي (أ) ترك الإصحام .

(١١) في (د) : ((لما)) .

(١٢) في (و) : ((فيجوز)) .

(١٣) انظر : تبين الحقائق (١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧) ، البحر الرائق (٢ / ٢١٤) .

(١٤) لمائة (ل ٩٧ / أ) هـ .

(١٥) ما بين القوسين تكرر في (هـ) مرة في لمائة صفحة (أ) ، والثانية في بداية صفحة (ب) .

(١٦) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٤٠ / ١) .

{ لا { يعيد { الصَّلَاة } ؛ لأن زيادة ما دون الركعة لا يفسد ، وما في « النواذر » من الفساد ، قيل ^(١) :
إنه قول محمد بناءً على أن ^(٢) السُّجدة الواحدة يقرب بها عنده ^(٣) ، لكن الأصح علمه ^(٤) اتفاقاً ^(٥) ، كذا في «
غاية البيان» ^(٦) .

وقيده في «التجنيس» ^(٧) وغيره : بما إذا لم يتابع المصلي الثاني في سجوده ^(٨) ، فإن تابعة فسدت ^(٩) .
{ وَلَوْ سَمِعَ { مكلف آية السُّجدة ^(١٠) { مِنْ إِمَامٍ قَاتَمَ بِهِ { ، أي بذلك الإمام { قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ {
الإمام لها ، { سَجَدَ { المزمع { مَعَهُ { ، تحقيقاً للمتابعة .
{ وَ { إن التمس به { بَعْدَهُ { ^(١١) ، أي بعد السُّجود ^(١٢) { لا { ، أي لا يسجد في الصلاة ^(١٣) ، ولا بعد
الفراغ .

أما إذا اقتدى به في الأولى فياتفاق الروايات ، وأما في الثانية فظاهر إطلاق «الأصل» ^(١٤) أنها كذلك ؛ لأنها
بالاقتداء صارت صالحة فلا تقضى ^(١٥) خارجتها . واختار الزيدى تخصيصه بالأولى وحمل ^(١٦) الإطلاق عليه .

(١) في (د) : ((فقبل)) .

(٢) ((إن)) ليست في (هـ) .

(٣) بناء على أن سجدة الشكر عند محمد السجدة الواحدة عبادة مقصودة . انظر : العناية (١٧/٢) .

(٤) نهاية (ل ١٠٦ / ب) ج .

(٥) أي باتفاق الأئمة الثلاثة .

(٦) زاد في (د) : ((وفعنه)) .

(٧) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٤٨ / ب) ، ورقم (١ / ٨٤٠) (ل ١١١ / أ) .

(٨) في (هـ) : ((التحريس)) وهو تحريف .

(٩) في (و) : ((سجودها)) .

(١٠) عبارة التجنيس والمزيد ، مخطوط (ل ١٤٥ / أ) : « رجل صلى فقرأ آية السجدة فسجدها وسجد معه مصلي آخر ، إن أراد اتباعه

فسدت صلاته ؛ لأنه اقتدى بمن ليس بإمام له ولا تجزئه السجدة عما سمع لأنها ناقصة » . وانظر : الفتاوى الوالوجية ، مخطوط (ل

٢٦ / ب) .

(١١) في (ج) : ((سجدة)) .

(١٢) أطلق في « كبر الدقائق » في قوله : « وإن التمس بعده » : أي بعد سجود الإمام فشمّل ما إذا اقتدى به في الركعة التي تلا فيها أو

بعدها . انظر : رد المحتار (١ / ٥١٨) .

(١٣) في (ج) : ((سجوده)) .

(١٤) نهاية (ل ٨٨ / ب) أ .

(١٥) انظر : المسألة في الأصل (١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣) .

(١٦) في (د) : ((يقضى)) .

(١٧) نهاية (ل ٢٤ / أ) ب .

وهو ظاهرٌ ما في «الهداية»^(١).

{ وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِهِ } ، أي بالإمام { يَسْجُدُهَا } ؛ لتقرّر السبب في حقه مع عدم المانع^(٢).

{ وَلَمْ تُقْصَ } السجدة { الصَّلَاتِيَّةُ } ، قيل : الصواب^(٣) في النسبة : الصلوية^(٤) ، برد الألف وأوأ وحذف التاء^(٥) . وأجيب^(٦) : بأن الخطأ المستعمل عند الفقهاء خير من الصواب^(٧) النادر .^(٨) ولا يخفى ما فيه .

{ خَارِجَهَا } ؛ لأن لها مزية الصلّة فلا تتأدى^(٩) بالناقص ، ولأنها صارت (جزءاً من)^(١٠) أفعال^(١١) الصلاة ، وأفضالها لا تتأدى خارجها .

وهذا إذا لم يفسدها قبل^(١٢) السجود ، فإن أفسدها قضاه^(١٣) خارجها ؛ لأنها لما فسدت لم يبق إلا مجرد تلاوة فلم^(١٤) تكن^(١٥) صلاتية ، ولو بعدما سجدها لا يُعيدّها ، كذا في «الفتية»^(١٦).

(١) حيث قال في الهداية (٩٤/٢) : « (لأنه صار مدركاً لها بإدراك الركعة) » .

(٢) لتقرّر السبب وهو السماع .

(٣) زاد في (ج) : « (فيه) » .

(٤) في (و) : « (الصلّاتية) » وهو خطأ .

(٥) انظر : فتح القدير (١٦ / ٢) .

(٦) في (د) : « (فأجبت) » .

(٧) في (هـ) : « (بين) » .

(٨) نهاية (ل ١٣٥ / ١) د .

(٩) انظر : العناية (٢ / ٢١) .

(١٠) في (د) : « (بتأدى) » .

(١١) في (د) : « (من أجزاء) » ، وفي (هـ ، و) : « (جزء من) » .

(١٢) « (أفعال) » ليست في (أ) .

(١٣) في (هـ) : « (قيل) » وهو تصحيح .

(١٤) في (أ) : « (مقتضاها) » .

(١٥) في (أ) : « (سجود) » .

(١٦) في (هـ) : « (فإن لم) » .

(١٧) « (تكن) » سقطت من متن (ج) واستدركت في الهامش .

(١٨) عبارة فتية المنية ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ١٨ / ب) ، ورقم (٣٦٠٨ / يهودا) (٣٩) : « (ولو تلاها في الصلاة ثم فسدت صلاته فعليه أن يسجد ؛ لأنها لما فسدت بقي مجرد تلاوة فلم تكن صلاتية ، ولو أداها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لصحتها لأن بالفسد لا يفسد جميع أجزاء الصلاة ، وإنما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه) » .

لكن في «الحانية» : لو ^(١) تلاها في ^(٢) نافلة فأفسدها ^(٣) ، وجب قضاؤها دون السجدة . ^(٤) وهذا بالقواعد أليق ؛ لأنها بالافساد لم تخرج عن كونها صلابة .

وهذا التقرير استغنى عن قوله في «البحر» : يُستثنى من فسادها ما إذا فسدت بالحيض . ^(٥) إلا أن يحمل ما في «الحانية» على ما إذا كان بعد سجودها . ^(٦)

وقيد بالخارج ؛ لأنها (لا تقضى) ^(٧) داخلها ؛ لما أنها واجبة على الفور .

وإذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء ؛ لأنها ^(٨) (لا ^(٩)) وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة التحقت بأفعال الصلاة وصارت جزءاً من أجزائها ، وإذا التحقت وجب ^(١٠) أدائها مضيقاً ^(١١) كسائر ^(١٢) أفعال الصلاة ، كذا في «البدائع» . ^(١٣)

{ وتلو تلاها } ، أي السجدة { خارج الصلاة فسجد } لها { وأعادها } ، أي تلك السجدة { فيها } ، أي في الصلاة { سجدة أخرى } ؛ لأن الصلابة أقوى فلا تكون تبعاً للضعف .

(١) في (هـ) : ((ولو)) .

(٢) ((في)) ليست في (و) .

(٣) في (ب ، و) : ((فسدت)) ، وفي (ج) : ((فسدها)) .

(٤) عبارة الفتاوى القاضي خان (٧٨/١) : ((مصلي التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجبت (وجب) عليه قضاؤها ، لا يلزمه إعادة تلك السجدة)) .

(٥) انظر : البحر الرائق (٢١٦/٢) .

(٦) أحباب ابن عابدن في منحة الخالق على البحر (٢١٦/٢) : ((أقول : كلام «الحانية» صريح في ذلك ...)) . انظر : عبارة الفتاوى القاضي خان السابقة ، حيث صرح بأنه سجد للتلاوة ثم فسدت صلاته .

(٧) في (أ ، ب ، ج) : ((تقضى)) .

(٨) في (د) : ((لأن)) .

(٩) ((لما)) ليست في (هـ) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١١) في (هـ) : ((مضيق)) .

(١٢) ((كسائر)) ليست في (ج) .

(١٣) انظر : بدائع الصنائع (١٨٠/١) .

{ وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ } هَا { أَوَّلًا } بعد مَا تلاها خارج الصلاة ، ثم أعادها فيها واتحد المجلس أو اختلف - كما في « البدائع » - { كَقَتْلِهِ } سجدة ^(١) { وَاحِدَةً } عن التلاوتين ^(٢) ، وجعلت الخارجة ^(٣) تبعاً للصلاة ؛ لقولها ، حتى لو لم يسجد الصلاة ^(٤) ^(٥) لم يأت بالخارجة ^(٦) أيضاً وأتم . ^(٧)

(وهذا على) ^(٨) إطلاقه ظاهر الرواية ، وفي ^(٩) رواية النواذر ^(١٠) (لا تكفيه الواحدة) ^(١١) . ومنشأ الخلاف هل بالصلاة ^(١٢) يتبدل المجلس أم لا ؟ ^(١٣) .

(١) ((سجدة)) ليست في (ب ، ج ، و) .

(٢) في (أ ، ج) : ((التلاوتين)) .

(٣) في (د) : ((الخارجة)) .

(٤) في (أ ، ب) : ((للصلاة)) .

(٥) زاد في (د) : ((ما)) .

(٦) في (د) : ((بالخارجة)) .

(٧) عبارة بدائع الصنائع (١٨٤/١) : ((ولو قرأ أية السجدة خارج الصلاة ، ولم يسجد لها ثم افتتح الصلاة وتلاها في عين ذلك المكان صارت إحدى السجدين تابعة للأخرى ، فنستيع التي وجدت في الصلاة التي وجدت قبلها ويسقط اعتبار تلك التلاوة وتعمل كأنه لم يتل إلا في الصلاة ، حتى أنه لو سجد للتلاوة في الصلاة خرج عن عهدته الوجوب وإذا لم يسجد لم يبق عليه شيء إلا المأثم ..)) .

(٨) في (ج) تقدم وتأخر : ((وعلى هذا)) .

(٩) لهماية (ل ٢٤ / ب) ب .

(١٠) المراد نواذر أبي سليمان الخوزجاني .

(١١) في (د) : ((لا يكفي بالواحدة)) .

(١٢) في (هـ) : ((بالصلاة)) .

(١٣) أي هل يتبدل حكماً أم لا يتبدل أصلاً ((وجه ماروي أبو سليمان : أن المجلس تبدل حكماً ؛ لأن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فيتعلق بكل تلاوة حكم ألا ترى أن المجلس قد يتبدل بتبدل الأفعال لأنه يكون مجلس عقد ثم يكون مجلس مذاكرة علم ثم يصير مجلس أكل فيعتبر التعدد الحكمي كما يعتبر الحقيقي ، ولأن للأولى قوة السبق للثانية قوة الصلاة فاستوتوا في الوجوب فلا يستتبع أحدهما الأخرى . ووجه الظاهر : إن المجلس واحد حقيقة وحكماً فلا يتمدد الوجوب أما الحقيقة فظاهر لأنه لا يشرع في الصلاة في مكانه ذلك . وأما الحكم فلأن التلاوتين من جنس واحد من حيث إن كلا منهما عبادة بخلاف الأكل لأنه ليس من جنس التلاوة)) . غاية البيان ، مخطوط رقم (٦٦٨٩) (ل ١/١٤٩) ؛ ورقم (١ / ٨٤٠) (ل ١١١ / ب) .

ولو سجد للصلاة^(١) ثم أعادها بعد السلام ، قيل : تجبُ أخرى ، قال الشارح : وهذا يؤيد رواية النوادر^(٢) ، وقيل : لا تجب^(٣) . ووفق^(٤) الفقيه^(٥) بحمل^(٦) الأول على ما إذا تكلم ؛ لأن الكلام يقطع حكم المجلس ، والثاني على ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح ، وعليه فلا تأييد^(٧) .

وأفرد^(٨) هذه المسألة بالذكر مع دخولها تحت قوله : { كَمَنْ كَرَّرَهَا فِي مَجْلِسٍ } ؛ لاختلافهما في أنه لو سجد للخارجية أولاً لم^(٩) تكفه^(١٠) عن^(١١) الصلاة^(١٢) ، بخلاف ما إذا لم تكن صلاتية حيث يكفي بالسجود الأول ؛ لأن^(١٣) مبنائها على التداخل ما أمكن .

(وذلك بانحاد المجلس حقيقة كالبيت والمسجد^(١٤) إلا إذا كان كبيراً كدار السلطان ، أو^(١٥) حكماً / كمشي خطوتين)^(١٦) أو أكل لقمتين /^(١٧) .

(١) في (هـ) : ((الصلاة)) .

(٢) انظر : تبين الحقائق (٢٠٧/١) .

(٣) في (ب ، ج ، د ، هـ) : ((يجب)) .

(٤) في (ج) : ((ووقف)) وهو تصحيح .

(٥) الفقيه : هو أبو البث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، الفقيه السمرقندي ، المشهور بإمام الهدى . من العلماء الزهاد . تفقه : على أبي جعفر المشنوباني . له تصانيف نفيسة منها : " النوازل في الفروع - ط " ، و " عيون المسائل - ط " ، و " خزنة الفقه - ط " ، و " شرح الجامع الصغير " ، و " تأسيس النظائر - ع " ، " عمدة العقائد - ع " . توفي سنة ٣٧٣ هـ ، وقيل : سنة ٣٧٥ هـ ، وقيل : سنة ٣٨٣ هـ ، وقيل : سنة ٣٩٣ هـ .

انظر ترجمته في : الجواهر الفضية (٥٤٥ ، ٥٤٤/٣) ت (١٧٤٣) ؛ تاج التراجم (٣١٠) ت (٣٠٥) ؛ مفتاح السعادة (٢٥١/٢) ؛ كشف الظنون (٢٤٣/١ ، ٣٣٤ ، ٤٨٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٦٦٨ ، ٧٠٣) (١١٨٧/٢ ، ١٢٢٠ ، ١٥٨٠ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٦ ، ١٧٩٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١) ؛ الفوائد البهية (٣٦٢) ت (٤٨٥) ؛ هدية العارفين (٤٩٠/٢) ؛ الأعلام (٢٧/٨) .

(٦) في (د) : ((بحمل)) .

(٧) في (ب ، و) : ((تأييد)) ، وفي (أ) ترك اصحاب الباء .

(٨) في (و) : ((وأخر)) .

(٩) في (د) : ((ولم)) .

(١٠) في (د) : ((يكلف)) ، وفي (هـ ، و) : ((تكلفه)) .

(١١) ((عن)) زيادة من (أ) .

(١٢) في (ج) : ((للصلاة)) .

(١٣) ((لأن)) ليست في (أ) .

(١٤) نهاية (ل ١٠٢ / أ) و .

(١٥) في (ج) : ((و)) .

(١٦) ما بين الفوسين ساقط في (د) .

(١٧) ما بين الخططين المائلين في (ب) تقدم وتأخير : ((كأكال لقمتين أو مشي خطوتين)) .

واختلف في الصلاة ، قال الثاني : هي واحدة . وقال محمد : الانتقال ^(١) من ركعة إلى أخرى يوجب الاختلاف ؛ لأن القول بالتداخل ^(٢) يؤدي إلى إخلاء إحدَى الركعتين عن القراءة فيفسد ^(٣) . قلنا : ليس من ضرورة الاتحاد بظلال العدد في حق ^(٤) حكم آخر ، كذا في «الفتح» . ^(٥)

وهو ظاهر في ترجيح قول الثاني ، إلا أنه في «السراج» جعل قول محمد استحساناً ، وقيده بما إذا صلى بغير الإيماء ، أما به فإن لمرض ^(٦) فلا ، وإن لكونه ^(٧) على الداية اختلقوا على قوله ^(٨) ؛ قال بعضهم : يتكرر ^(٩) ، وآخرون ^(١٠) لا . ^(١١)

ثم ^(١٢) قال في «الفتح» : ما علل به محمد يفيد ^(١٣) تقييد الصلاة بالنفل أو ^(١٤) الوتر مطلقاً ، وفي ^(١٥) الفرض بالركعة الثانية ، أما بعد ^(١٦) أذاء ^(١٧) فرض القراءة فينبغي أن تكفيه واحدة إذ المانع من التداخل متف مع

(١) نهاية (١٠٧/١) ج .

(٢) نهاية (ل ٩٧/ب) هـ .

(٣) في (د) : ((تفسد)) .

(٤) ((حق)) ليست في (و) .

(٥) انظر : فتح القدير (٢٣/٢ ، ٢٤) .

(٦) في (ج) : ((المرض)) .

(٧) في (ج) : ((بكونه)) .

(٨) أي على قول محمد رحمه الله .

(٩) في (د) : ((يكرر)) .

(١٠) في (د) : ((والآخرون)) .

(١١) انظر : السراج الوهاج ، عطلوط (ل ١٣٩/١) .

(١٢) ما بين القوسين في (د) : ((الإثم)) وهو تحريف .

(١٣) ((يفيد)) ليست في (ج) .

(١٤) في (د ، هـ) : ((و)) .

(١٥) في (د) : ((هي)) .

(١٦) ((بعد)) ليست في (د) .

(١٧) في (د) : ((إذا)) .

وجود^(١) المقتضي .^(٢) وهذا البحث منقول ، ففي « السراج » : لو أعادها^(٣) في الثالثة أو الرابعة اختلفوا^(٤) فيه على قول^(٥) محمد .^(٦)

{ لا } تكفيه واحدة لو كررها { في مَجْلِسَيْنِ } حقيقة كمكانين ، ومنه الانتقال من غصن إلى غصن ، وتسدية^(٧) الثوب^(٨) بناءً على ما هو المتعارف في ديارهم^(٩) وفي مصر^(١٠) من غرس الحائك خشباً يسوي^(١١) فيها^(١٢) السدى^(١٣) ذاهباً وآيياً ، أما^(١٤) (على ما هي^(١٥) ببلاد الإسكندرية^(١٦))^(١٧) وغيرها بأن يديره^(١٨) على دائرة عظيمة وهو جالسٌ في مكان واحد فلا .

(١) في (د) : ((دخول)) .

(٢) انظر : فتح القدير (٢٤/٢ ، ٢٥) .

(٣) في (هـ) : ((ادعاه)) .

(٤) زاد في (د) : ((وَهَذَا)) .

(٥) نهاية (ل ١٣٥ / ب د) .

(٦) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٣٩ / أ) .

(٧) في (أ) : ((وثنية)) وهو تحريف .

(٨) تسدية : السدى : يفتح السين المشددة ، من سدا يسدو سدواً ؛ المَدُّ ، ومنه أسدى إليه بدأً ، أي مدَّ . وسدى الثوب : يفتح السين ، ج أسدية وأسداء : الخيوط الممتدة طولاً ، وهي التي ينسج منها الثوب ، واللحمة : الخيوط الممتدة عرضاً . معجم لغة الفقهاء (٢١٦) ؛ وانظر : لسان العرب (٣٧٥/١٤ ، ٣٧٦) مادة (سدو) .

(٩) نهاية (ل ٢٥ / ب) .

(١٠) ديار مصنف الكثر بلاد ما وراء النهر .

(١١) في (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) : ((و)) .

(١٢) مَضْرُ : بكسر الميم ، وسكون الصاد ، وهي البلد المعروف ، سميت مصر بمصر بن مصرام بن حام بن نوح عليه السلام ، فتحها عمرو بن العاص في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه . انظر : الأنساب (٣٠٧/٤) ؛ معجم البلدان (١٣٧/٥) .

(١٣) في (ج ، هـ ، و) : ((بستوي)) .

(١٤) في (د) : ((فيه)) .

(١٥) في (ب) : ((السلس)) وهو تحريف .

(١٦) ((أما)) ليست في (د) .

(١٧) وفي (د) : ((هو)) .

(١٨) الإسكندرية : بكسر الألف وسكون السين وفتح الكاف وسكون النون وفتح الدال والراء ، وهي بلدة على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر ، بناها ذو القرنين الإسكندر ، وإليه تنسب . انظر : الأنساب (١٠٥ / ١) .

(١٩) ما بين الفوسين في (أ) : ((هي على بلا والإسكندرية)) وفيه تحريف .

(٢٠) في (د) : ((بديرها)) .

ومنه أيضاً الدوس^(١) والسبح في فُر أو حوض في الأصح ، وكذا لو كان على دابة وهي^(٢) سائرة ، بخلاف السفينة السائرة إلا إذا كان يصلي^(٣) عليها^(٤) فكروها^(٥) ، أما لو سمعها من آخر^(٦) فسارت ثم^(٧) ثانياً تكرر على الأصح .

أو^(٨) حكماً كما^(٩) إذا باع ، أو^(١٠) اشترى ، أو تكلم^(١١) (أكثر من كلمتين)^(١٢) ، أو نكح ، أو اضطجع ، أو أرضعت ولداً^(١٣) ، وكذا كل عمل يعرف أنه قاطع للمجلس .

وفي « القنّة »^(١٤) : صليا^(١٥) على الدابة فقرأ أحدهما آية السجدة في صلاته مرة واحدة^(١٦) ، وآخر^(١٧) مرتين وسمع كل من صاحبه ، فعلى من تلى مرتين سجدة^(١٨) واحدة خارج الصلاة وعلى صاحبه سجدتان .^(١٩) والمذكور في « الحانية » : أن على كل واحد منهما سجدتين صلاتية يتلاوته ، وخارجية بسماعه^(٢٠) .^(٢١)

(١) في (و) : ((الدرس)) .

(٢) الثؤس : الدبابة في الطعام ، أن يؤطأ بقوائم الدواب ، أو يكرز عليه (المئوس) يعني المخرجر حتى تصير شيئاً . المخرّب في ترتيب المخرّب (١٠٠) ، وانظر : لسان العرب (٩٠ / ٦) مادة (دوس) .

(٣) ((وهي)) ليست في (هـ) .

(٤) في (ج) : ((يصلح)) وهو تحريف .

(٥) نهاية (ل ٨٩ / أ) أ .

(٦) في (هـ) : ((فكروها)) وهو تحريف .

(٧) في (هـ) : ((أخرت)) .

(٨) ((ثم)) ليست في (و) .

(٩) في (هـ) : ((و)) .

(١٠) ((كما)) ليست في (هـ) .

(١١) في (هـ) : ((و)) .

(١٢) ساقط في (ج) .

(١٣) ((ولدا)) ليست في (ج) .

(١٤) في (و) : ((التنبه)) وهو تحريف .

(١٥) في (هـ) : ((صليا)) وهو تحريف .

(١٦) ((واحدة)) زيادة من (أ) .

(١٧) في (أ) : ((وأخرى)) .

(١٨) في (د) : ((سجدتين مرة)) .

(١٩) انظر : قية للمنية ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ١٨ / ب) ، ورقم (٣٦٠٨ / يهودا) (ل ٣٩ / ب) .

(٢٠) في (ج) : ((بسماعه)) وهو خطأ .

(٢١) عبارة الفتاوى القاضى خان (٧٧ / ١) : ((راكبان كل واحد منهما يصلي صلاة نفسه ، فقرأ أحدهما آية السجدة مرتين وسمع صاحبه ، وصاحبه قرأ آية سجدة أخرى مرة فسمعها الأول ، فعلى الأول سجدتان سجدة بقرآته يؤديها في الصلاة ؛ لأنه قرأ -

واعلم أن العبرة ^(١) في التبديل لمن ^(٢) تجب عليه ، حتى لو ^(٣) تبدل ^(٤) مجلس السامع دون التالي تكرر ^(٥) على السامع ، وفي العكس لا ، وهو الأصح وعليه الفتوى .

هذا ^(٦) وأما الصلاة عليه ^(٧) - صلى الله عليه وسلم - إذا ذكره أو سمع ذكره مراراً (في مجلس ، قال المتقدمون : هذا على ^(٨) قياس السجدة . وقال المتأخرون : يتكرر ^(٩) ولو عطس ^(١٠) مراراً ^(١١) . فالأصح أنه إذا ^(١٢) زاد على الثالث ^(١٣) لا يشتمه ، كذا في « الخلاصة » ^(١٤) .

{ وَكَحَقِيقَتِهِ } ، أي السجود : { أَنْ يَسْجُدَ يَشْرَأُ بِطِ الصَّلَاةِ } المتقدمة إلا التحريمة وتبعية العين على ما مر ^(١٥) . { بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ } أولاهما ^(١٦) عند الوضع والأخرى عند الرفع . وعن الإمام : أنه يقتصر على الأولى ، وعنه : على الثانية ، والأول هو الظاهر .

= آية السجدة في الصلاة مرتين فلا يلزمه إلا سجدة ، وبعد الفراغ من الصلاة يسجد سجدة بقراءة صاحبه ؛ لأن ما وجبت بقراءة صاحبه لا تكون صلاتيه فلا يؤديها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة بقراءته يؤديها في الصلاة .

- (١) في (د) : ((العادة)) .
- (٢) في (ب) : ((من)) ، وفي (د) : ((لم)) .
- (٣) ((لو)) ليست في (د) .
- (٤) في (د) : ((يتبدل)) .
- (٥) في (د) : ((يتكرر)) .
- (٦) ((هنا)) ليست في (د) .
- (٧) في (د) : ((على النبي)) .
- (٨) ((على)) ليست في (هـ) .
- (٩) في (د) : ((تتكرر)) .
- (١٠) في (هـ ، و) : ((عكس)) وهو تحريف .
- (١١) ما بين القوسين سقط من متن (ج) واستترك في المامش .
- (١٢) في (ج) : ((لو)) ، وفي (د ، هـ) : ((إن)) .
- (١٣) في (ب) : ((الثلاثة)) .
- (١٤) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (٩٥) ، ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٨٣ / ب) .
- (١٥) في بداية هذا الباب عند الحديث عن شرائط السجدة ، في صفحة (٢٦٠) .
- (١٦) في (د) : ((أحديهما)) .

(ويندب أن يقوم ويختر ساجداً ولو كان عليه سجدة كثيرة ؛ روي ذلك عن عائشة ^(١) . وما في « السراج » ^(٢) : من أنه لا يقوم . ^(٣) فشاذ ^(٤)) .

قال في ^(٥) «المضمرات» : ويستحب إذا فرغ منها أن يقوم ولا يقعد . ^(٦)

ويندب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه ، وليس باقتداء حتى ^(٧) «جاء كون المرأة إماماً فيها» ^(٨) ، كما في «النجي» ^(٩) (^(١٠)) .

قال الشارح : ويقول في سجوده مثل ما يقول في سجود الصلاة على الأصح ^(١١) .

(١) لم أشر على رواية هذا المعنى عن عائشة - رضي الله عنها - ، أو عن غيرها .

(٢) في (أ ، ب ، د ، هـ ، و) : « المعراج » .

(٣) عبارة السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٤٠ / ب) : « ولا يقوم لها إذا كان قاعداً » .

(٤) في (هـ) : « فشاذ » وهو تصحيف .

(٥) أي خلاف المذهب .

(٦) نهاية (ل ٢٥ / ب) .

(٧) عبارة جامع المضمرات والمشكلات ، مخطوط (ل ١١٢ / ب) : « والمستحب أنه إذا أراد أن يسجد للتلاوة يقوم ثم يسجد وإذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد » . وهذه العبارة فيها خطأ في قوله : « ثم يقعد » ، وربما تحريف في المخطوط ، والأصح عبارة المتن ، ووافق البحر الرائق في نقله عن المضمرات عبارة المتن . انظر (٢٢٣ / ٢) .

(٨) في (ج) : « حلى » ويحتمل أن يكون (حتى) .

(٩) في (ج) تقدم وتأخير : « فيها إماماً » .

(١٠) وفي البحر الرائق (٢٢٤ / ٢) عن النجاشي معزياً للشيخ الإسلام : « لا يؤمر التالي بالتقدم ولا بالصف ولكنه يسجد ويسجدون معه حيث كانوا وكيف كانوا . وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح إماماً للرجل فيها » .

(١١) ما بين القوسين في (ب) تقدم وتأخير في العبارة تقدمت عبارة : « ويندب أن يتقدم التالي ... كما في النجاشي » على عبارة « ويندب أن يقوم ويختر ساجداً ... ولا يقعد » .

(١٢) انظر : تبين الحقائق (٢٠٨ / ١) .

قال في «الفتح»: «وَيَبْقَى أَنْ لَا^(١) يَكُونَ مَا صَحَّحَ عَلَى عُمُومِهِ، بَلْ إِذَا كَانَتِ السَّجْدَةُ فِي الصَّلَاةِ^(٢)»،
فَإِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً قَالَ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ^(٣) الْأَعْلَى»^(٤)، أَوْ نَفْلًا قَالَ: «مَا شَاءَ^(٥) مِمَّا وَرَدَ^(٦)»، «كَسَجَدَ

(١) ((لا)) ليست في (د) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(٣) ((ربِّي)) سقط من متن (ب) واستدرك في الهامش .

(٤) - وردت روايات متعددة في صلاة الليل والنفل، أما الفرض خاصة لم أقف على رواية في ذلك، وهناك روايات مطلقة، مثل:

- أخرج أبو داود في «سننه» (٥٥٠/١) (٢) كتاب الصلاة (١٤٩، ١٥٠) باب مقدار الركوع والسجود، رقم الحديث (٨٨٦) عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ». وقال عنه: هذا مرسل: عون لم يدرك عبد الله.

- أخرج الترمذي في «سننه» (٤٦/٢، ٤٧) (٢) كتاب الصلاة (٧٩) باب ما جاء في التشيع في الركوع والسجود، رقم الحديث (٢٦١) عن ابن مسعود: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سَجْدَتِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ تَمَّ سَجْدَتُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ». وقال عنه: حديث ابن مسعود ليس إسناده متصل بعون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود.

- أخرج النسائي في «سننه» (١٩٠/٢) (١٢) كتاب (باب) التطبيق (٩) باب الذكر في الركوع، رقم الحديث (١٠٤٤): عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَكِعَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَفِي سَجْدَتِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى.

- أخرج ابن حاجة في سنه (٢٨٧/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٢٠) باب التيسير في الركوع والسجود، رقم الحديث (٨٨٧): عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ الْحَبِّيِّ يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الآية (٧٤) من سورة الواقعة] قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «اعْمَلُوا فِي رُكُوعِكُمْ» فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الآية (١) من سورة الأعلى] قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «اعْمَلُوا فِي سَجُودِكُمْ».

(٥) زاد في (د و) : ((الله)) .

(٦) زاد في (هـ) : ((فيها)) .

وجهي ... (إلى آخره) ^(١) . ^(٢) أو ^(٣) خارج الصلاة قال (كل ما) ^(٤) أثر من ذلك انتهى ^(٥) .

{ وَكَرَّهَ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً } فيها سجدة { وَيَذَعُ } أي يترك { آيَةَ السُّجْدَةِ } ؛ قال محمد في « الجامع الصغير » ^(٦) ؛ لأن فيه هجر شيء من القرآن ، وذلك ليس ^(٧) من أعمال المسلمين ؛ ولأنه فرار من السجدة ،

(١) زيادة من (ج) .

(٢) - أخرجه مسلم في « صحيحه » (٥٣٥/١ ، ٥٣٦) (٦) كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٢٦) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، رقم الحديث [٢٠١ - (٧٧١)] في حديث طويل ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « اللَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ : (... وَإِذَا سَجَدَ قَالَ : اللَّهُمَّ ! لَكَ سَخَدْتُ ، وَبِكَ أَتَيْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، سَخَدٌ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَسُورَةٌ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ .. » .

- وأخرجه أبو داود في « سننه » (٢ / ١٢٦ ، ١٢٧) (٧) كتاب سجود القرآن (٧) باب ما يقول إذا سجد ، رقم حديث (١٤١٤) : عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في سجود القرآن بالليل ، يقول في السجدة مراراً : « سَخَدٌ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِخَوَلِهِ وَقُوَّتِهِ » .

- وأخرجه الترمذي في « سننه » (٤٧٤/٢) (٤) كتاب الجمعة (٥٥) باب ما يقول في سجود القرآن ، رقم الحديث (٥٨٠) : عن عائشة - رضي الله عنها - بلفظ أبي داود ، وليس فيه (يقول في السجدة مراراً) ، وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح .

- وأخرجه النسائي في « سننه » (٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠/٢) (١٢) كتاب (باب) التطبيق (٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠) نوع آخر ، أرقام الأحاديث (١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧) في أربع روايات :

- الرواية الأولى : عن علي : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا سَجَدَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ ! لَكَ سَخَدْتُ وَلَكَ أَسَلْتُ وَبِكَ أَتَيْتُ ، سَخَدٌ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَسُورَةٌ فَأَحْسَنَ صُورَتِهِ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » .

- الرواية الثانية والثالثة : عن جابر بن عبد الله ، وعن محمد بن مسلمة : بنحو الرواية الأولى .

- الرواية الرابعة : عن عائشة - رضي الله عنها - ، بلفظ رواية الترمذي .

- وأخرجه ابن ماجه في « سننه » (٣٣٥/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (٧٠) باب سجود القرآن ، رقم الحديث (١٠٥٤) : عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا سَجَدَ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ ! لَكَ سَخَدْتُ ، وَبِكَ أَتَيْتُ ، وَلَكَ أَسَلْتُ ، أَتَيْتُ رَبِّي ، سَخَدٌ وَجْهِي لِلَّذِي شَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » .

- وأخرجه الإمام أحمد في « مسنده » (١٠٢ ، ٩٥/١) ، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه : بنحو رواية مسلم .

(٣) في (ب) : ((و)) .

(٤) في جميع النسخ (كلما) .

(٥) انظر : فتح القدير (٢٦/٢) .

(٦) يبدو أن التعبير هو : قاله محمد في « الجامع الصغير » ؛ لأن الذي قاله محمد في « الجامع الصغير » (١٠٣) : « ويكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها ويدع السجدة » .

(٧) ((ليس)) سقطت من متن (ب) واستدرك في الهامش .

وذلك ليس من أخلاق المؤمنين . وفي « البدائع » : لأن ^(١) فيه قطعاً ^(٢) لنظم القرآن ، وتغيراً لتأليفه ^(٣) ، وإباح النظم والتأليف مأمور به . ^(٤) وهذا يرشد إلى أن الكراهة تحريرية .

{ لا يكره } ^(٥) عكسه { } ، وهو ^(٦) أن يقرأ السجدة ^(٨) ويدع ما سواها ^(٩) ؛ لأنه مبادرة إليها ، قال محمد : وأحب ^(١٠) إلي أن يقرأ قبلها آية أو آيتين ؛ دفعاً ^(١١) لروهم تفضيل ^(١٢) آي السجدة على غيرها ، مع أن الكل من حيث أنه كلام الله في رتبة ، وإن كان لبعضها ^(١٣) زيادة فضيلة باشتماله ^(١٤) ^(١٥) على صفات الحق - جل وعلا - . ^(١٦) وعبارته في « الخاتمة » : الأحب أن يقرأ ^(١٧) آية أو آيتين . ^(١٨) يقتضي ^(١٩) أنه لو قرأ بعدها آية أو آيتين فقد أتى به .

(١) في (هـ) : ((إن)) .

(٢) في (د) : ((قطع)) .

(٣) نهاية (ل ١٠٢ / ب) و .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (١٩٢ / ١) .

(٥) في (د) : ((يكون)) ، وفي (ج) : ((تكره)) ، وفي (أ) ترك الإعرام .

(٦) ((وهو)) ليست في (د) .

(٧) نهاية (ل ١٠٧ / ب) ج -

(٨) في (د) : ((السورة)) .

(٩) نهاية (ل ١٣٦ / أ) د .

(١٠) في (د) : ((واجب)) وهو تصحيف .

(١١) ((دفعاً)) ليست في (ب) .

(١٢) في (د) : ((الفضل)) .

(١٣) في (و) : ((بعضها)) .

(١٤) في (د) : ((لاشتتماله)) .

(١٥) نهاية (ل ٩٨ / أ) هـ .

(١٦) انظر : الجامع الصغير (١٠٣) .

(١٧) زاد في (ج) : ((منها)) .

(١٨) انظر : الفتاوى القاضى خان (٧٨ / ١) .

(١٩) في (ب) : ((تقتضي)) .

وفي «الكافي» : قيل : من قرأ آي^(١) السجدة كلها في مجلس واحد وسجد^(٢) لكل منها^(٣) كفاه الله ما أحبه^(٤) .^(٥)

قال في «الفتح» : وما مرَّ عن «البدائع» في تعليل الأولى^(٦) يقتضي^(٧) كراهة ذلك .^(٨) قال في «البحر» : «وأقول^(٩) : وإن كان مقتضاه لكنه^(١٠) صرح بعده بخلافه ؛ فقال^(١١) : لو قرأ آية^(١٢) السجدة (من^(١٣) بين السور^(١٤)) لم يضره .^(١٥) وقيد قاضي^(١٦) خان بغير الصلاة .^(١٧) فظاهره^(١٨) أنه لو كان في الصلاة كره .

(١) في (ب ، و) : « آية » .

(٢) « سجد » ليست في (د) .

(٣) في (ج) : « منهما » .

(٤) في (د) : « أحبه » .

(٥) انظر : الكافي شرح الوافي ، خطوط (ل ٤٧ / ٤) .

(٦) ما مر في تعليل المسألة الأولى : « وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة » ، من قوله : « لأن فيه قطعاً لنظم القرآن .. » ، في صفحة (٢٨٢ ، ٢٨٣) .

(٧) في (د) : « تقتضي » .

(٨) انظر : فتح القدير (٢٦ / ٢) .

(٩) « وأقول » ليست في (د) .

(١٠) في (أ ، ج) : « لكن » .

(١١) في (د) : « فيقال » .

(١٢) « آية » زيادة من : (ج ، و) .

(١٣) « من » ليست في (د) .

(١٤) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : « السورة » .

(١٥) انظر : البحر الرائق (٢٢٤ / ٢ ، ٢٢٥) .

(١٦) « قاضي » ليست في (أ ، و) .

(١٧) عبارة الفتاوى القاضي خان (٧٨ / ١) : « وإن قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره » .

(١٨) في (هـ) : « فظاهر » .

وأقول : كونه صرح بعده بما يخالفه مبني على أن الرواية في « البدائع » : « لو قرأ آية السجدة »^(١) من^(٢) بين السور . جمع سورة وهو تحريف^(٣) ، والذي^(٤) فيها إنما هو من^(٥) بين السورة^(٦) ، بالأفراد وهذا كما ترى ليس مختلفاً لما ذكر أولاً .

بقي أن ما في « الكافي » وإن كان ظاهراً في أنه قرأ آية السجدة على الولاء ثم سجد لها ، إلا أنه يحتمل أنه سجد لكل واحدة عقب قراءتها ، وهذا ليس بركوه ، وما في « الكتاب »^(٨) من قوله : « لا عكسه » شامل له إذ ليس فيه تغيير لنظم القرآن فيحمل عليه فدبره .

ويندب إخفاؤها شفقة على السامعين ، وقيدته في « البدائع » بما إذا لم يكونوا متأهين ، فإن كانوا جهر بها .^(٩) قال في « المحیط » : بشرط أن يقع^(١٠) في قلبه أن^(١١) لا يشق عليهم أداء^(١٢) السجدة ، فإذا^(١٣) وقع أخفاها^(١٤) انتهى^(١٥) . وينبغي أنه إذا لم يعلم بحالهم^(١٦) أن يخفيها^(١٧) .

(والله - سبحانه وتعالى - أعلم)^(١٨)

(١) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(٢) ((من)) زيادة من (ج) .

(٣) نهاية (ل ٢٦ / أ) ب .

(٤) في (د) : ((والأذى)) وهو تحريف .

(٥) ((من)) ليست في (د) .

(٦) في (ج) : ((سورة)) .

(٧) عبارة بدائع الصنائع (١٩٢/١) : ((ولو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره ذلك ؛ لأنها من القرآن ، وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور ، والمستحب أن يقرأ معها آيات لتكون أدل على مراد الآية وليحصل بحق القراءة لا بحق إيجاب السجدة إذ القراءة للسجود ليست بمستحبة فيقرأ معها آيات ليكون قصد إلى التلاوة لا إلى إتمام السجود)) .

(٨) المراد بالكتاب « كسر الدقائق » وهو قوله السابق .

(٩) انظر : بدائع الصنائع (١٩٢/١) .

(١٠) في (ج) : ((لا يقع)) .

(١١) في (هـ) : ((إنه)) .

(١٢) في (هـ) : ((إذا)) وهو تحريف .

(١٣) في (ج) : ((فإن)) .

(١٤) في (د) : ((إخفاؤها)) .

(١٥) لم أجد في النسخ التي لدي من مخطوط المحيط الرضوي ، وكذلك لم أجد في المحيط البرهاني .

(١٦) في (ب) : ((بحاله)) .

(١٧) في (د) : ((يخفيها)) .

(١٨) زيادة من (د) .

باب صلاة المسافر

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

السَّفَرُ ^(١) عارض مكسب ^(٢) كالتلاوة إلا أنها عارض هو عبادة في نفسه ^(٣) إلا ^(٤) بعارض ^(٥) ، والسَّفَر ^(٦) عارض مباح إلا ^(٧) بعارض ^(٨) فاعز ^(٩) . ^(١٠)

وهذه الإضافة (من إضافة) ^(١١) الشيء إلى شرطه أو محله ^(١٢) ، ويجمع على أسفار ^(١٣) ، سمي بذلك ؛ لأنه يستفَر ^(١٤) : أي يكشف عن أخلاق الرجال ، ومسافر بمعنى سَفَر وهو لغة : قطع المسافة مطلقاً ^(١٥) ^(١٦) ، وليس كل قطع به تغيير ^(١٧) الأحكام ^(١٨) بل هو ^(١٩) محاص ، وهو ما سيأتي ^(٢٠) ^(٢١) .

(١) السَّفَر في اللغة : الخروج المديد . وفي الشريعة : قصد المسافة المحصورة . والمسافة المحصورة هي مسافة ثلاثة أيام ولياليها يسير وسط ، وهذا أدنى مدة السفر ولا حد لأكثرها . كشف اصطلاحات الفنون (١ / ٦٥٥) .

(٢) في (و) : ((مكسب)) وهو تحريف .

(٣) في (أ) : ((نفس)) .

(٤) في (أ ، د ، هـ ، ز) : ((لا)) .

(٥) في (ج ، و) : ((بعارض)) ، وفي (د) : ((لعارض)) .

(٦) في (هـ) : ((السفر)) .

(٧) زاد في (د ، هـ ، ز) : ((أنه)) .

(٨) في (د) : ((معارض)) .

(٩) في (د) : ((بأعز)) .

(١٠) أي أن الأصل في التلاوة العبادة إلا بعارض نحو رياء أو سمعة أو جنابة فيكون معصية ، والأصل في السفر الإباحة إلا بعارض نحو حج أو جهاد فيكون طاعة أو نحو قطع طريق فيكون معصية ، وما كان الأصل فيه الإباحة فهو دون ما الأصل فيه العبادة ؛ فلذا أحرّس السفر عن التلاوة . انظر : رد المحتار (١ / ٥٢٥) .

(١١) « من إضافة » ليست في (أ) ، وفي (و) : « من اطلاق » .

(١٢) أي إضافة الصلاة إلى المسافر فإنه شرط لها ، أو لأنه محل لها .

(١٣) في (أ) : ((العفار)) وهو تحريف .

(١٤) في (و) : ((سفير)) .

(١٥) أي من غير تقدير .

(١٦) انظر : لسان العرب (٤ / ٣٦٨) مادة (سفر) .

(١٧) في (د) : ((يغير)) ، وفي (و) : ((تغيير)) .

(١٨) مثل قصر الصلاة الرباعية ، وجواز القطر ، ومسح ثلاثة أيام على الخف ، وسقوط وجوب الجمعة والعيد والأضحية ، وحرمة سفر المرأة دون عزم . انظر : فتح القدير (٢ / ٢٧ ، ٢٨) ؛ شرح المكنزي على الهداية (٢ / ٩٨) .

(١٩) « هو » ليست في (ج) .

(٢٠) نهاية (ل / ٨٩) أ .

(٢١) في قوله : « من جاوز بيوت مصره مريداً ، سراً وسطاً ثلاثة أيام ... » .

{ مَنْ جَاوَزَ بُيُوتَ مِصْرِهِ } من الجانب الذي خرج منه ، وإن لم يجاوزها من الجانب الآخر ، كما في « الأصل » .^(١) ويدخل في بيوت المِصْر رُبُوعُهُ ؛ وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن .^(٢)

وأما القرية المتصلة بالريش ، فظاهر كلامه^(٣) أنه لا يشترط^(٤) مجاوزتها ، وصحح الشارح وغيره الاشتراط^(٥) ، وعليه ففي كلامه إرسال غير واقع .

لكن في « المولوية » : لو كانت القرية المتصلة بقرب^(٦) المِصْر لا يقصر ولا قصر ، والمختار أنه يقصر فيهما ؛ لأنه جاوز الريش^(٧) ، ومتى جاوز الريش فقد جاوز البلد .^(٨)

وكلامه يعطي عدم اشتراط مجاوزة الفناء^(٩) وكان^(١٠) ينبغي اشتراطه ؛ لأنهم لما جوزوا الجمعة والعديد فيه فقد ألقوه بالمصر .

وأجاب في « الدراية »^(١١) : بأنه إنما أُلْحِقَ بالمِصْر فيما هو من حوائج أهله المقيمين لا مطلقاً .

وفي « الحانية » : إن كان بينه وبين المِصْر أقل من غلوة^(١٢) ولم يكن بينهما مزرعة اشترطت مجاوزته^(١٣) وإلا فلا .^(١٤)

(١) انظر : الأصل (٢٤٧/١ ، ٢٤٨) .

(٢) انظر : المغرب في ترتيب المغرب (١٠٧) . والريش أيضاً : هو الفضاء حول المدينة . لسان العرب (١٥٢/٧) .

(٣) أي ظاهر كلام صاحب الكو .

(٤) في (هـ) : « (تشترط) » ، وفي (أ) ترك الإعرام .

(٥) انظر : تبين الحقائق (٢٠٩/١) .

(٦) في (و) : « (يقرب) » .

(٧) في (ب) : « (الريش) » .

(٨) انظر : الفتاوى المولوية ، منقوط (ل ٢٥/ب) .

(٩) الفناء : سعة أمام البيت ، وقيل : ما امتد من جوانبه . كشف اصطلاحات الفنون (١١٥٧/٢) . وانظر : لسان العرب (١٦٥/١٥)

مادة (فني) . وأما فناء المِصْر : هو موضع اتصل بالمِصْر معداً ومهيئاً لمصالحه من ركض الخيل ، وجمع العساكر ، والخروج للرمي ،

وصلاة الجنازة . كشف اصطلاحات الفنون (١١٥٧/٢) . وانظر : التعريفات (١٦٩) .

(١٠) في (ب) : « (فكان) » .

(١١) نهاية (ل ٢٦/ب) ب .

(١٢) الغلوة : مقدار رمية . وعن الليث : « (التَّرْمِيحُ التَّامُّ حَسْرٌ وَعَشْرُونَ غَلْوَةً » . ويقال : غَلَا بِسَهْمِهِ غَلْوَاً وَغَالَى بِهِ غَلَاءً : إذا رمى

به أبعد ما قدر عليه . والغلوة : قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة . المُغْرَبُ في ترتيب المغرب (١٩٢) . الغلوة : ٤٠٠ ذراعاً عامة =

٦٢٤ ، ١٨٦ متراً . معجم لغة الفقهاء (٤٢٠) .

(١٣) نهاية (ل ١٣٦/ب) د .

(١٤) عبارة الفتاوى القاضي حان (٨٠/١) : « (وهل يعتبر مجاوزة الفناء ؟ إن كان بين المِصْر وفناءه أقل قدر غلوة ، ولم يكن بينهما

مزرعة يعتبر مجاوزة الفناء أيضاً ، وإن كان بينهما مزرعة ، أو كانت المسافة بين المِصْر وفناءه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران المِصْر

ولا يعتبر مجاوزة الفناء » .

{ مُرِيداً } ، أي قاصداً ^(١) ، به بذلك على أنه لو طاف الدنيا من غير قصد (إلى قطع) ^(٢) المسافة لا يترخص ^(٣) ، وعلى هذا قالوا : لو خرج الأمير في طلب العدو يَجِيْشُ ^(٤) ولم يعلم أين يَذْرِكُهُمْ لا يقصرُ في الذهاب وإن طالت المدة ^(٥) ، أمّا في الرجوع فإن كانت مدة سَفَرٍ قصرَ .

ولو أسلم حربي ^(٦) فلما علم به أهلُ داره هرب منهم يريد ^(٧) مسيرة ثلاثة أيام لم يصِرْ مسافراً ، وإن لم يعلموا به أو علّموا ولم يَخْشَهُمْ فهو على إقامته ^(٨) .

ثم الإرادة إنما تكون من الأهل ، فلو خرج صبي ونصراني (قاصدين ^(٩) مسيرة سفر ، فلما سارا بعض الطريق بلغ الصبي وأسلم النصراني ^(١٠)) ، والباقي أقل من ثلاثة أيام ^(١١) قصر النصراني ^(١٢) دون الصبي بناءً على اعتبار نيته في المختار ، كما في « الخلاصة » ^(١٣) .

وفي « التحنيس » : لو افتح الصلاة في السفينة ^(١٤) حال إقامته في طرف البحر فقلّحها الريح وهو في السفينة ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافاً لـ محمد ^(١٥) . ^(١٦)

-
- (١) المراد بالقصد : هو الإرادة المعتدة شرعاً بأن يكون على سبيل الجزم . كشف اصطلاحات الفنون (٦٥٥/١) .
- (٢) ساقط في (د ، ز) .
- (٣) زاد في (د) : ((له)) .
- (٤) في (هـ) : ((ويجهش)) .
- (٥) ((المدة)) ليست في (د) .
- (٦) الحربي : الكافر الذي يحمل جنسية الدولة الكافرة المخاربة للمسلمين . معجم لغة الفقهاء (١٥٦) .
- (٧) نهاية (ل ١٠٨ / ١) ج .
- (٨) في (د) : ((إقامتهم)) .
- (٩) في (هـ) : ((قاصرين)) وهو تحريف .
- (١٠) ما بين القوسين ساقط في (د) .
- (١١) ((أيام)) زيادة من (ج) .
- (١٢) ما بين القوسين سقط من (ج) واستدرك في الهامش .
- (١٣) انظر : هاتين المسألتين في خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٢) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (٨٧ ب ، ل ٨٨ / ١) .
- (١٤) نهاية (ل ١٠٣ / ١) و .
- (١٥) في (ب) : ((لأي حنيفة)) .
- (١٦) انظر : التحنيس والمريد (ل ١٤٩ / ١) . وزاد : ((لأنه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الأربع وما يمنع ، فرجحنا ما يوجب الأربع احتياطاً)) .

{ سَيَرًا وَسَطًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ } قال الشارح ^(١) : « وسطاً » صفة لمصدر محذوف ، والعامل فيه السر ^(٢) المذكور ؛ (لأنه مقترن) ^(٣) بأن والفعل ، تقديره ^(٤) : مريداً أن يسير سراً ^(٥) وسطاً في ثلاثة أيام ، ومراده التقدير لا أن يسير ^(٦) فيها سراً وسطاً ، ولا أن يريد ذلك ^(٧) السر انتهى ^(٨) .
ودعاه إلى ذلك أنه ^(٩) ليس في الكلام ما يعمل في « ثلاثة » ، إذ لا يصح أن يكون القامِل ^(١٠) « مريداً » ؛ لأنه حينئذ يكون مفعولاً به والمعنى إنما هو على ^(١١) الظرفية ، ولا « سراً » ؛ لأن المصدر إذا وُصِفَ لا يعمل ، فصير ما قال .

(١) (الشارح) زيادة من (ب ، ج) - .

(٢) نهاية (ل ٩٨ / ب) هـ - .

(٣) ساقط في (د ، ز) - .

(٤) في (د) : « تقديره » - .

(٥) « سراً » ليست في (و) - .

(٦) في (د) : « (السر) » - .

(٧) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : « (بذلك) » - .

(٨) تبين الحقائق (٢٠٩ / ١) . وتنبه : « وإنما يريد قدر تلك المسافة وكان ينبغي أن يقول : مريداً ثلاثة أيام سراً وسطاً في بر أو بحر ، أي مريداً مسيرة ثلاثة أيام وسطاً ، أي بسر وسط ، أو نقول في كلامه تقدم وتأخر وحذف ، تقديره : مريداً مسيرة ثلاثة أيام سراً وسطاً ، أي بسر وسط وهو سر الإبل ونحوه » - .

(٩) زاد في (و) : « (في) » ويحتمل ألفاً مشطوبة - .

(١٠) زاد في (د) : « (فيه) » - .

(١١) « (على) » ليست في (د) - .

لكن قال العيني ^(١) : إن هذا التكلف ^(٢) مستغنى عنه بأن يكون «سراً» مفعول «مريداً» و «وسطاً» ، و «ثلاثة أيام» صفتان له ، أي كانتا في ثلاثة أيام ؛ (لأنه لا ترخص إلا إذا أراد السير الوسط المقدر بثلاثة أيام) ^(٣) . ^(٤)

وأراد بالوسط ^(٥) سِر الإبل ، ومشى الأقدام ، وكون الرياح معتدلة ^(٦) في البحر ، حتى لو استرع بريدته ^(٧) ^(٨) فقطع ما يقطع بالسير المعتاد في ثلاثة أيام ^(٩) في أقل منها ^(١٠) قصر .

(١) العيني : هو أبو محمد ، وأبو التناء عمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود ، بدر الدين العيني ، المعروف بالعيني . ولد بعنتاب سنة ٧٦٢ هـ ونشأ بها ، وقيل : ولد بمصر سنة ٧٠٢ هـ . تفقه على والده ، وأخذ عن : جمال الدين يوسف ابن موسى الملطي ، والعلاء السمراسي وغيرهم . برع في علوم الشريعة والعربية والتاريخ ، تولى القضاء والاحتساب بالقاهرة . بين مدرسة بقرب الجامع الأزهر ووقف كتبه بها . من مصنفاته : «البنية في شرح الهداية - ط» ، و «رمز الحقائق في شرح كثر الدقائق - ط» ، و «عمدة القاري في شرح صحيح البخاري - ط» ، و «شرح معاني الآثار - خ» ، «المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية - ط» . توفي سنة ٨٥٥ هـ بالقاهرة .

• العيني : محقق من (عين تاب) وهي بلدة كبيرة من أعمال حلب ، وبها قلعة حصينة .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع (١٣١/١٠ - ١٣٥) ت (٥٤٥) ؛ كشف الظنون (١٥١٥/٢ ، ٢٠٣٥) ؛ شذرات الذهب (٧ / ٤٢٢ ، ٤٢٣) ؛ الفوائد البهية (٣٣٩ ، ٣٤٠) ت (٤٤٤) ؛ هدية العارفين (٤٢٠/٢ ، ٤٢١) ؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة (١٤٠٢ - ١٤٠٤) ؛ الأعلام (١٦٣/٧) . وانظر نسبه أيضاً في : معجم البلدان (١٧٦/٤) .

(٢) في (ب) : ((التكليف)) .

(٣) ما بين القوسين زيادة من (ج) .

(٤) انظر : شرح العيني (المسمى رمز الحقائق) (٥٥/١) . وقال العيني أيضاً : « ويجوز أن يتصب «سراً» برع الخافض ، ويكون قوله : «ثلاثة أيام» مفعولاً لقوله : «مريداً» فيكون تقديره : مريداً يسير وسط ثلاثة أيام » .

(٥) نهاية (ل ٢٧/١) ب .

(٦) زاد في (هـ) : ((قال)) ويبدو أنه سهو من الناسخ .

(٧) في (أ) : ((مريده)) ، وفي (و) : ((يريده)) وكلاهما خطأ .

(٨) التبريد : كلمة معربة من (تبريده ذم) : البعثة المرتبة في الرباط ، ثم سُمي به الرسول اضمول عليها ، ثم سُميت المسافة به . والجمع بُرْد . والمراد به هنا : الرسول الذي ينقل الأخبار والرسائل . انظر : المغرب في ترتيب المغرب (٢٨) ؛ معجم لغة الفقهاء (٨٧) .

(٩) ((أيام)) زيادة من : (د) .

(١٠) ((منها)) سقطت من متن (ج) واستدركت في الماش ، وليست في (و) .

والقدير بثلاثة أيام هو ظاهر المذهب وهو الصحيح ^(١) ، وعامة مشايخنا ^(٢) قلّره ^(٣) بالفراسخ ^(٤) ، ثم اختلفوا ؛ فقبل ؛ يعتبر أحد ^(٥) عشر فرسخاً ، وقيل : خمسة عشر ، والقوى على ثمانية عشر ، كذا في « الدرية » . وعلى التقدير بالأيام فيعتبر كونها من أقصر أيام السنة ، ولم يقل : وليلاتها ، كما في ^(٦) « الجامع الصغير » ^(٧) ؛ لأن ^(٨) ذكر الأيام يستعمل ^(٩) ما يازاتها من الليالي . وقوله في « النايح » : المراد بالأيام النهار ^(١٠) ^(١١) ؛ لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر .

(١) للإشارة في تحديد هذه المدة في الحديث الذي رواه مسلم وغيره :

- أخرج مسلم في « صحيحه » (٢٣٢/١) (٢) كتاب الطهارة (٢٤) باب التوقيت في المسح على الخفين ، رقم الحديث [٨٥ - (٢٧٦)] : عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ . فَقَالَتْ : عَلَيَّكَ يَا بَنِي أَبِي طَالِبٍ فَسَلْهُ ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلَتْهُ فَقَالَ : « جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَبَيْتًا لِلْمَقِيمِ » .

- وأخرج أبو داود في « سننه » (١٠٩/١) (١) كتاب الطهارة (٦١) باب التوقيت في المسح ، رقم الحديث (١٥٧) : عن خزيمة بن ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ قال : « المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة » .

- أخرج الترمذي في « سننه » (١٥٩ / ١٨٨) (١) كتاب الطهارة (٧١) باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، رقم الحديث (٩٥) : عن خزيمة بن ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ « أَكْبَهُ سُبُلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ؟ فَقَالَ : لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ » . وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح .

- وأخرج النسائي في « سننه » (٨٤/١) (١) كتاب الطهارة (٩٩) التوقيت في المسح على الخفين للمقيم ، رقم الحديث (١٢٨) ، (١٢٩) : عن شريح بن هاني ، بنحو رواية مسلم .

- وأخرج ابن ماجه في « سننه » (١٨٤ ، ١٨٣/١) (١) كتاب الطهارة ومنتهى (٨٦) باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر ، رقم الأحاديث (٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦) : عن شريح بن هاني ، وخزيمة بن ثابت ، وأبي هريرة ، وأبي بكر رضي الله عنهم أجمعين .

- وأخرج أحمد في « مسنده » (٩٦/١ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٢٠) من مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ (٢١٣/٥) من حديث خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .

(٢) في (ج) : ((المشايخ)) .

(٣) في (ج ، د) : ((قدروه)) .

(٤) الفرسخ : مقداره ٣ أميال = ١٢٠٠ ذراعاً = ٥٥٩٨٧٥ مترأ . انظر : التعريفات الفقهية (٤١٠) ؛ معجم لغة الفقهاء (٤٢٠) .

(٥) في (د) : ((إحدى)) .

(٦) ((في)) ليست في (و) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٠٩) .

(٨) في (ب) : ((لأنه)) .

(٩) في (ب) : ((فيستع)) .

(١٠) في (د ، و) : ((البهر)) ، وفي (هـ) : ((الشهر)) وهو تحريف .

(١١) عبارة النايح في معرفة الأصول والتفاريع ، مخطوط (ل ٣٥/ب) : « قوله : « ثلاثة أيام يسير الإبل ومنشئ الأقدام » يريد به ثلاثة أيام غاراً دون ليلتهن » .

لا يريد به أنه لا يعتبر قصده كما قد توهم ، بل لا يعتبر السير فيه ، وقد أفصح عن ذلك ما في «المحيط» وغيره : من أن المسافر لا بد له من التوّل لاستراحة نفسه ودابته ، فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى الفجر ^(١) ؛ (لأن الدابة لا تطيق ذلك فلا دمي أولى ، فألحقت ^(٢) مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة) ^(٣) . إذ لو لم يشترط قصده لما احتج إلى إلحاقها .

واختلف في اشتراط استغراق النهار بالسير ، والأصحّ عدمه ، حتى لو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال ، ثم في اليوم ^(٤) الثاني والثالث كذلك ^(٥) قصر . وهذا أيضاً يؤيد ما قلنا فتدبر ^(٦) ^(٧) .

{ في بَرٍ أَوْ بَحْرٍ أَوْ جَبَلٍ } واقعاً ذلك السير فيما ذكر ^(٨) ، وفصله إيماء إلى أن الثلاثة أيام تعتبر ^(٩) في كل على حدة ، فيعتبر ^(١٠) (في البحر) أيضاً ثلاثة أيام معتدلة الأرياح ^(١١) ، وكذا في الجبل ثلاثة أيام ^(١٢) أيضاً ^(١٣) .

{ قصرَ الفَرَضَ الرباعيَّ } ، هذا أعني تسميته قصرأ ^(١٤) مجاز ؛ لما أن فرض المسافر ركعتان حتى لا يجوز له الإتمام ، فلو ^(١٥) قال ^(١٦) : « صلى الفرض الرباعي ركعتين » لكان ^(١٧) أولى .

(١) في (د) : ((الغروب)) .

(٢) في (و) : ((فالتحقت)) .

(٣) ما بين القوسين سابق في (د) .

(٤) هذه عبارة السراج الوهاج ، انظر : للمعطوط (ل ١٤٣ / ١) . وانظر : المحيط الرضوي ، معطوط رقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٨٩ / ب) .

(٥) ((اليوم)) زيادة من : (هـ) .

(٦) في (ج) : ((كنّا)) .

(٧) ((فتدبر)) ليست في (د) .

(٨) من أن لا بد للمسافر من الاستراحة ، ومن أن مدة الاستراحة ألحقت بمدة السفر ضرورة .

(٩) بكونه سيراً وسطاً .

(١٠) في (د) : ((يعتبر)) .

(١١) في (ج) : ((فتعتبر)) .

(١٢) سابق في (و) .

(١٣) في (د ، و) : ((الرباح)) .

(١٤) ((أيام)) زيادة من : (ب ، ج) .

(١٥) ((أيضاً)) ليست في (ب) .

(١٦) في (ج) : ((قصر)) .

(١٧) في (د ، هـ ، و) : ((ولو)) .

(١٨) ((قال)) ليست في (و) .

(١٩) نهاية (ل ١٣٧ / ١) د .

قيد بالفرض ؛ لأنه ^(١) لا قصر في الوتر والسنن ، كذا في « البحر » . ^(٢) وهذا يومئ إلى أن المراد الاعتقادي ، ولك أن تقول أراد به العملي . ويخرج بالرباعي الثلاثي ولو وترأ ^(٣) ، والثاني ^(٤) .

واختلف فيما هو الأولى في السنن ؛ فقليل : الاتيان بها . وقيل : عدمه . والمختار أنه يأتي بها إن كان على أمن ^(٥) وقرار ، لا على عجلة وفرار ^(٦) ، كذا في « التجنيس » . ^(٧) ولو جعلت شقي هذا القول عمل ^(٨) ^(٩) القولين لارتفع الخلاف .

{ قَلَوْا أَنْتُمْ } بأن صلى ^(١٠) أربعاً { وَقَعَدَ } قدر الشَّهَد { فِي } الركعة { الثَّانِيَةِ } ^(١١) صَحَّ { فرضه ، والزائد نفل كالقنجر لكنه مسيء لتأخير السلام .

{ وَإِلَّا } ، أي وإن لم يقعد هذا المقدار { لا } ، أي ^(١٢) لا يصح فرضه ؛ لأنه خلط الفرض بالنفل قبل إكماله ^(١٣) ^(١٤) إذ ^(١٥) بقي عليه القعدة الأخيرة . وأفاد أنه لو ترك القراءة في الأوليين أو في أحدهما ^(١٦) ، فالحكم كذلك لما مر ^(١٧) .

(١) ((لأنه)) ليست في (د) .

(٢) انظر : البحر الرائق (٢ / ٢٢٩) .

(٣) نهاية (ل ٢٧ / ب) ب .

(٤) نهاية (ل ٩٠ / أ) أ .

(٥) في (د) : ((أنة)) .

(٦) في (هـ) : ((وفرار)) وهو نصحيح .

(٧) انظر : التجنيس والمزيد ، مخطوط (ل ١٥٠ / ٦) .

(٨) في (هـ) : ((عمد)) وهو غريف .

(٩) نهاية (ل ١٠٨ / ب) ج .

(١٠) في (ج) : ((أصلي)) .

(١١) في (د) : ((الثالثة)) وهو خطأ .

(١٢) ((لا أي)) ليست في (د) .

(١٣) في (د) : ((قيد)) وهو غريف .

(١٤) في (ب) : ((كماله)) ، وفي (و) : ((ثلثه)) .

(١٥) زاد في (ج ، د ، هـ ، و) : ((قد)) .

(١٦) في (د ، هـ ، و) : ((أحدهما)) .

(١٧) أي لا يصح فرضه لما مر .

قال الشارح : هذا إذا لم ينو الإقامة فإن نواها بعد ما ^(١) قام إلى الثالثة ^(٢) صح فرضه لانتقاله ^(٣) أربعاً بنيه . ^(٤) ومراده ما إذا لم يقيد بها بالسجدة ، فإن قيدها بما لم ^(٥) يصح ^(٦) . وقالوا : لو قام وركع ثم نواها أعاد الصيام والركوع ؛ لأن الفعل بنية التطوع لا ينوب عن الفرض .

{ حَتَّى يَدْخُلَ مِصْرَةً } غاية «لَقَصَرَ» ^(٧) ، وصرح ^(٨) الشارح : بأنه ^(٩) غاية ؛ لقوله ^(١٠) : «وإلا لا» ^(١١) . واقصر العيني على الأول ^(١٢) ، وتبعه في «البحر» ^(١٣) ، وهو ^(١٤) الظاهر ؛ لأن قوله : «فلو أتم» . تفريع على قوله : «قصر» ، فالأولى ^(١٥) كون الغاية للمفزع عليه ؛ لأنه ^(١٦) الأصل .

أطلقه ^(١٧) فعمم ما إذا ^(١٨) نوى الإقامة فيه ^(١٩) ، أو لا ، وما إذا كان في الصلاة كما إذا أحدث فدخله للماء أو لا ، إلا اللاحق فإنه خلف الإمام حكماً .

{ أَوْ } حتى { يَتَوَيَّ الإِقَامَةَ } حقيقة { نِصْفَ شَهْرٍ بَيِّنًا أَوْ قَرْنَةً } بعد دخوله فيهما ^(٢٠) ، أو حكماً ؛ لما في «المحيط» : لو ^(٢١) وصل الحاج إلى الشام ^(٢٢) ، وعلم أن القافلة إنما تخرج بعد خمسة عشر يوماً وقد عزم أن

(١) ((ما)) ليست في (د) .

(٢) في (د ، و) : ((الثانية)) وهو خطأ .

(٣) في (د) : ((لا يقال به)) ، وفي (هـ) : ((نغلايه)) وكلاهما تحريف .

(٤) انظر : تبين الحقائق (٢١١/١) .

(٥) في (هـ) : ((لا)) .

(٦) في (أ ، ب) : ((تصح)) .

(٧) في (د) : ((القصر)) .

(٨) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((وصدر)) .

(٩) في (ب ، د ، هـ ، و) : ((يكونه)) .

(١٠) في (ج) : ((بقوله)) .

(١١) انظر : تبين الحقائق (٢١١/١) .

(١٢) انظر : شرح العيني (رمز الحقائق) (٥٥/١) .

(١٣) انظر : البحر الرائق (٢٣٠/٢) .

(١٤) نهاية (١٠٣/ب) و .

(١٥) في (ب) : ((والأولى)) .

(١٦) في (ج ، د) : ((لأن)) .

(١٧) في (د) : ((بإطلاقه)) .

(١٨) نهاية (٩٩/أ) هـ .

(١٩) ((فيه)) ليست في (ب) .

(٢٠) في (د) : ((فيها)) .

(٢١) في (ج) : ((ولو)) .

(٢٢) الشام : بتشديد الشين وفتحها ، ويقال : الشام يسكون أو فتح همزته ، مثل عُمر ونَهْر لُعتان . وهي بلاد بين الجزيرة والغور إلى الساحل . وفي تسميتها أهوال : سميت بالشام بـ «سام» بن نوح ، وسام اسمه بالسريانية : «شام» ، وقيل : لأنها من شال -

لا يخرج إلا معهم لا يقصر ؛ لأنه كناوي الإقامة . ^(١) هذا ^(٢) إذا استحکم سفره بأن سار ثلاثة أيام ^(٣) ، أما لو ^(٤) أقل أتم بمجرد عزمه على العود ولو في المفازة .

وقياسه : أن لا يحل قطره ؛ لأنه يقبل النقص ^(٥) قبل ^(٦) استحكامه إذ ^(٧) لم يتم علة ، فكانت نقضاً للعارض (لا ابتداء) ^(٨) علة للاتمام ^(٩) ، قال في " الفتح " : ولو قيل : العلة مفارقة البيوت ^(١٠) قاصداً مسيرة ثلاثة أيام ، (لا استكمال) ^(١١) سفره ثلاثة أيام ^(١٢) ؛ بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فقد ^(١٣) تمت العلة بحكم السفر فيثبت حكمه ما لم يثبت ^(١٤) علة ^(١٥) حكم الإقامة احتاج إلى الجواب . ^(١٦)

= الأرض ، وقيل : لكثرة قرأها وتنادي بعضها من بعض فثبتت بالشامات ، وقيل : إن بعض أسباط بني إسرائيل نزل في مدينة يقال لها " شامين " بأرض فلسطين ، وكان لها متحضر العرب وميرتهم ، وكان اسم الشام الأول " سوري " فاختصرت العرب من شامين الشام وغلب على الصقع كله . انظر : الأنساب (١٠٢/٣) ؛ معجم البلدان (٣١١/٣ ، ٣١٢) .

(١) انظر : الخط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (٩٨) ؛ ورقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٩٠ / ١) .

(٢) في (أ) : ((هنا)) ويحتمل أن يكون ((هذا)) .

(٣) ((أيام)) زيادة من (ب ، د) .

(٤) في (ج ، د) : ((إذا كان)) .

(٥) في (ج) : ((النقص)) وهو تصحيف .

(٦) نهاية (ل ٢٨ / أ) ب .

(٧) في (و) : ((إذا)) .

(٨) في (ج) : ((لا ابتداء)) .

(٩) في (ج ، هـ) : ((الاتمام)) .

(١٠) في (هـ) : ((لبيوت)) .

(١١) في (د ، و) : ((لاستكمال)) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

(١٣) في (ج) : ((فقد)) وهو تصحيف .

(١٤) في (هـ) : ((ثبت)) .

(١٥) ((علة)) ليست في (د) .

(١٦) انظر : ضح القدير (٢ / ٣٤ ، ٣٥) .

ولما ^(١) ضاق الأمر على صاحب « البحر » قال : الذي يظهر أنه لا بد من دخول ^(٢) المصر مطلقاً . ^(٣)
وأنت خير بأن إبطال الدليل المعين لا يستلزم إبطال المدلول . ^(٤)

{ لا ^(٥) } يتم إذا نوى الإقامة { بمكة وميى ^(٦) } ونحوها ^(٧) من مكانين كل منهما أصل بنفسه ؛ لأنها لو جازت في مكانين جازت في أماكن ، وحينئذ ^(٨) فلا ^(٩) يتحقق سفر إلا إذا نوى ^(١٠) أن يقيم بأحدهما ليلاً ^(١١) فإنه يصير مقيماً بدخوله فيه ، بخلاف ما إذا كان أحدهما تبعاً للآخر كالقربة إذا قربت من المصر بحيث تجب الجمعة على ساكنها ^(١٢) ؛ لأنها في حكم المصر .

وقد استفيد من كلامه أن شرائط نية (الإقامة خمسة : ترك السير ، والمدة ، وصلاحيّة الموضع ، واتحاده ، وسباني الخامن وهو) ^(١٣) الاستقلال ^(١٤) . ومن ^(١٥) رآه بناها ^(١٦) في كلامه لا ينبغي له النظر في هذا « الكتاب »

(١) في (أ) : ((لما)) .

(٢) في (ب) : ((دخوله)) .

(٣) انظر : البحر الرائق (٢٣١/٢) . وتتمته : ((لأن العلة مفارقة البيوت قاصداً مسيرة ثلاثة أيام لا استكمال سفر ثلاثة أيام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فقد تمت العلة لحكم السفر فثبت حكمه ما لم تثبت علة حكم الإقامة)) .

(٤) قال ابن عابدين في منحة الخالق (٢٣٢/٢) : ((وقد يجاب عن أصل الإشكال بأن العلة المذكورة إنما هي علة ابتداء ، أما العلة بقاء فهي استكمال المدة)) .

(٥) ((لا)) ليست في (هـ) .

(٦) ميى : بالكسر ، والنون ، في درج الوادي الذي يترله الحاج ويرمي فيه الحمار من الحرم ، وهي بلدة على فرسخ من مكة ، سمي بذلك لما ميى به من الدماء أي براق ، وقيل : لأن آدم - عليه السلام - ثنى فيها الجنة . انظر : معجم البلدان (١٩٨/٥) .

(٧) في (أ) : ((ونحوها)) .

(٨) في (ج) : ((فحينئذ)) .

(٩) في (ج) : ((لا)) .

(١٠) زاد في (أ) : ((إلا)) .

(١١) ((ليلاً)) ليست في (ب) .

(١٢) في (د) : ((سامعها)) وهو تحريف .

(١٣) ما بين القوسين سقط من متن (هـ) واستترك في الخامن .

(١٤) في (د) : ((الاستقلال)) .

(١٥) غاية (ل ١٣٧/ب) د .

(١٦) في (ج) : ((بناها)) ، وفي (و) : ((بناها)) وكلاهما تصحيف .

{ وقَصَّرَ { الْمَسَافِرَ { إِنَّ } تَوَى أَقْلَ مِنْهُ } ، أي من نصف شهر^(١) .
 { أَوْ لَمْ يَتَوَ } شيئاً { وَبَقِيَ سِنِينَ }^(٢) } ، بأن^(٣) أضمر^(٤) الخروج في غد أو^(٥) بعده ، وهذا
 تصريح بمفهوم ما سبق^(٦) وكان حذفه بالكتاب أليق .
 { أَوْ }^(٨) تَوَى { عطف على { إِنَّ تَوَى } « عَسَكَرَ ذَلِكَ { ، أي إقامة^(٩) نصف شهر { بِأَرْضِ الْحَرْبِ {
 سواء كانت^(١٠) الشوكة لهم أو لا ؛ لأن خالهم يناقض عزيمتهم لترددهم بين الفرار^(١١) والقرار ، حتى لو
 غلبوا على المدينة واتخذوها^(١٢) وطناً أتوا ، كما في « النجيس » .^(١٤)
 وقيد بالعسكر ؛ لأن الداخل دارهم بأمان^(١٥) لو نوى الإقامة نصف شهر أتم^(١٦) .
 { وَإِنْ }^(١٧) { كانوا { حَاصَرُوا مِصْرًا }^(١٨) { من أمصار أهل^(١٩) الحرب ، { أَوْ حَاصَرُوا { عطف
 على { إِنَّ تَوَى } أيضاً ، أي أو^(٢٠) حاصر المسلمون { أَهْلَ الْبَغْيِ { وهم قومٌ مُسْلِمُونَ خرجوا عن طاعة الإمام .

(١) في (هـ) : ((إذ)) .

(٢) في (ب) : ((الشهر)) .

(٣) ((وبقي سنين)) زيادة من (ج) وهي زيادة مهمة ؛ لأنها جزء من متن الكثر .

(٤) في (أ ، ب ، هـ) : ((بل)) .

(٥) في (د) : ((أضمن)) وهو تحريف .

(٦) في (و) : ((و)) .

(٧) ما سبق في قوله : ((أو ينوي الإقامة نصف شهر ببلد أو قرية)) ، في صفحة (٢٩٥) .

(٨) في (و) : ((و)) .

(٩) في (د) : ((إقامته)) ، وفي (و) : ((الإقامة)) .

(١٠) أرض الحرب : أراضي الدولة الكافرة التي أعلنت الحرب على المسلمين . معجم لغة الفقهاء (١٨٢) .

(١١) في (و) : ((أكانت)) .

(١٢) في (هـ) : ((الفراد)) وهو تحريف .

(١٣) في (د) : ((ولم يخلوها)) وهو تحريف .

(١٤) عبارة النجيس والبريد ، مخطوط (ل ١٥٠ / ب) : ((عسكر المسلمون إذا دخلوا دار الحرب وغلبوا على مدينة إن اقتلوا داراً يضمنون الصلاة ، وإن لم يتخذوها داراً ولكن أرادوا الإقامة بها شهراً أو أكثر فليقم بقصورون ؛ لأنها في الوجه الثاني بقيت دار الحرب وهم محاربون (محاربون) فيها ، وفي الوجه الأول صارت دار الإسلام)) .

(١٥) الأمان : أي طالب الأمان (المستأمن) : وهو من دخل ديار غيره بأمان ، مستملاً كان أو حرّاً . القاموس الفقهي (٢٧) .

(١٦) لـ ٢٨ / ب) ب .

(١٧) ((وإن)) مطبوعة في (و) .

(١٨) في (ج) : ((مصر)) .

(١٩) لـ ١٠٩ / أ) ج .

(٢٠) ((أو)) ليست في (د) .

(١) { في دارنا ^(٦) } ، أي دار الإسلام { في غيره } ، أي (في غير) ^(٧) المصر . قيد به ؛ لأنها لو كانت في ^(٨) المصر أنما .

{ بخلاف أهل الأضيّة } حيث نصّح ^(٩) منهم نية الإقامة وإن كانوا في المفازة في الأصح ؛ قال في « المحيط » : وعليه الفتوى ؛ لأن الإقامة أصل فلا تبطل إلا ^(١٠) بالانتقال من مرعى إلى مرعى ، إلا إذا ارتحلوا من ^(١١) موضع الصيف قاصدين مكان ^(١٢) الشتاء وبينهما مسيرة سفر حيث يقصرون إن ^(١٣) نوا (سقراً . ^(١٤)) قيد بهم (^(١٥)) ؛ لأن غيرهم من المسافرين لو نوى الإقامة معهم لا يصير مقيماً عند الإمام وهو الصحيح ، وعن الثاني : روايتان .

وأهل الأضيّة : هم الأعراب والترك ^(١٦) ^(١٧) والكرد الذين يسكنون المفاز ، جمع خيأ ، وهو بيت من وبر أو صوف ، كذا في « غايّة البيان » . زاد في « ضياء الحلوم » : فإن كان من شعر فليس بجأء ^(١٨) ^(١٩) .

(١) أهل الغي : هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام الحق ظناً منهم أنهم على الحق والإمام على الباطل ، متمسكين في ذلك بتأويل فاسد فإذا لم يكن لهم تأويل فحكمهم حكم المصوص . جامع العلوم (٢٢٩/١) .

(٢) في (و) : ((ديارنا)) .

(٣) ((في غير)) ليست في (د) .

(٤) زاد في (د) : ((غير)) ويبدو أنه سهو من الناسخ ؛ لأنها سقطت قبل ذلك .

(٥) في (أ ، ب ، د ، هـ) : ((بصر)) .

(٦) ((إلا)) ليست في (ب ، ج) .

(٧) في (أ ، ب ، هـ) : ((عن)) .

(٨) في (ب) : ((المكان)) .

(٩) في (هـ) : ((وإن)) .

(١٠) انظر : الخيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (١٠٠) ؛ ورقم (٤٥٣٨ / ف) (ل ٩١ / أ ، ب) .

(١١) ما بين القوسين يقابله في (د) : ((استقرارهم به)) .

(١٢) نهاية (ل ٩٠ / ب) أ .

(١٣) ((والترك)) ليست في (د) .

(١٤) انظر : غايّة البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٥٥ / ب) ؛ ورقم (٨ / ٨٤٠) (ل ١٥٥ / ب) .

(١٥) في (ج) : ((ياخيأ)) .

(١٦) انظر : شمس العلوم (١٤ / ٢) .

وقصّره في «المغرب» على الصوف . (١) (٢) وقولُ (٣) العيني (٤) : وهو بيت الشعر . (٥) فيه نظر ، نعم ! لا فرق في ساكن (٦) المفازة (٧) بين أن يكون بيته (٨) من صوف أو (٩) غيره .
{ وَإِنْ اقْتَدَى مُسَافِرٌ يَمُقِّمُ فِي الْوَقْتِ } ، سواء اقتدى به في جزء من صلاته أو كلها { صَحَّ } اقتداؤه ، { وَأَلَمْ } صلاة المقيم بقي الوقت أو خرج قبل (١٠) إتمامها ؛ لتغير (١١) فرضه (١٢) بالتبعية (١٣) كما يتغير بنية الإقامة (١٤) لاتصال (١٥) المغير (١٦) بالسبب وهو الوقت .
ولو أفسده صلى ركعتين لزوال المغير (١٧) ، بخلاف ما لو اقتدى به متفلاً (١٨) (حيث يصلي أربعاً إذا أفسده ، لأنه (١٩) التزم صلاة الإمام .
وأشار بقوله : «أتم» إلى أن (٢٠) الكلام في الرباعي أما غيره (٢١) (فلا تنقيد) (٢٢) صحته بالوقت .

(١) انظر : المغرب في ترتيب المغرب (٨٣) .

(٢) ما بين الفوسين ساقط في (د ، هـ) .

(٣) في (أ ، ب ، د ، هـ ، و) : ((فقول)) .

(٤) في (أ) : ((العيني)) وهو تحريف .

(٥) انظر : شرح العيني (رمز الحقائق) (٥٦/١) .

(٦) في (د) : ((مساكن)) .

(٧) في (ب) : ((المفازة)) ويعمل أن تكون ((المفازة)) كأن الواو مشطوبة ، وفي (ج ، د) : ((المفاز)) .

(٨) في (د) : ((تكون مبنية)) .

(٩) في (ج) : ((و)) .

(١٠) في (ج) : ((قيل)) وهو تصحيف .

(١١) في (أ ، د) : ((لتغير)) .

(١٢) في (ب) : ((فرضه)) .

(١٣) في (د) : ((لتبعية)) وهو تحريف .

(١٤) ما بين الفوسين زيادة من (ب) .

(١٥) غايه (ل ١٠٤ / ١) و .

(١٦) في (أ) : ((المغير)) .

(١٧) في (أ) : ((المغير)) .

(١٨) زاد في (ج) : ((فلا تنقيد)) .

(١٩) ((لأنه)) ليست في (هـ) .

(٢٠) ((إن)) ليست في (د) .

(٢١) ما بين الفوسين ساقط في (و) .

(٢٢) ((فلا تنقيد)) ليست في (ج) وقد أضافها الناسخ بعد كلمة «متفلاً» خطأ .

فظاهر^(١) أن معنى اقتدى : نوى الاقتداء به ؛ فلا يرد عليه : ما لو سبق الإمام المسافر الحدث فاستخلف مقيماً ، حيث^(٢) لا يتم^(٣) وإن صارَ (مقتدياً به) ^(٤) ؛ لأن الموثم^(٥) لما كان خليفة كان المسافر كأنه^(٦) الإمام . وبهذا اندفع ما في « البحر » من استثناء هذه المسألة^(٧) من كلامه .^(٨)

وإذا لزمت الإمام صارت القعدة الأولى واجبة في حقه أيضاً^(٩) ، حتى لو تركها الإمام ولو عامداً وتابعه المسافر لا تفسد صلاته على ما عليه الفتوى ، وقيل : تفسد ، كما^(١٠) في « السراج » .^(١١) ولا وجه له يظهر .

{ وَيَعْدَةُ } ، أي بعد خروج الوقت { لا } ، أي لا يصح اقتداؤه به^(١٢) ؛ لعدم تغيره لانقضاء السبب ، فكان اقتداء المقترض بالمتفعل في حق القعدة إن^(١٣) كان الاقتداء أول^(١٤) الصلاة ، أو القراءة إن كان في الآخرين^(١٥) . زاد الشارح : أو البحرجة^(١٦) .^(١٧)

(١) في (أ) : ((وظاهر)) .

(٢) ((حيث)) ليست في (و) .

(٣) نهاية (ل ٢٩/ب) .

(٤) في (د) : ((مقتد با نه)) وهو تصحيف .

(٥) نهاية (ل ٩٩/ب) حـ .

(٦) في (د) : ((تابع)) .

(٧) ((المسألة)) ليست في (د) .

(٨) عبارة : البحر الرائق (٢٣٦/٢) : ((ويستثنى من مسألة الكتاب [كثر الدقائق] : ما لو اقتدى المقيم بالمسافر فأحدث الإمام فاستخلف المقيم فإنه لا يتغير فرضه إلى الأربع مع أنه صار مقتدياً بالخليفة المقيم ؛ لأنه لما كان الموثم خليفة عن المسافر كان المسافر كأنه الإمام فأخذ الخليفة صفة الأول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل)) .

(٩) ((أيضاً)) ليست في (د) .

(١٠) في (أ ، ب) : ((كننا)) .

(١١) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٤٥/ب) .

(١٢) ((به)) ليست في (أ ، ب) .

(١٣) في (د) : ((وإن)) .

(١٤) في (د) : ((أو)) .

(١٥) في (أ ، د) : ((الآخرين)) ، وفي (ج) : ((الآخرين)) .

(١٦) نهاية (ل ١٣٨/أ) د .

(١٧) انظر : تبين الحقائق (٢١٣/١) .

وعزاه في «السراج» إلى «الحواشي» وعلله ؛ بأن تحريمه المأموم ^(١) اشتملت على الفرض لا غير ^(٢) . وإما زبدة ليدخل : ما لو اقتدى به في القعدة الأخيرة فإنه لا يصح اقتداؤه ؛ لأن تحريمه ^(٣) اشتملت على نفليّة القعدة الأولى والقراءة ، بخلاف الإمام ، وهذا معنى ما في «السراج» .

وأقوله في «البحر» : « إنه ^(٤) ليس بظاهر » ^(٥) ، وبه يظهر عدم الصحة فيما إذا لم يقرأ في الأولين واقضى به في الآخرين ^(٦) كما هو مقتضى الإطلاق . وفي «البدائع» فيه : روايتان ^(٧) . ووجه الفساد في «اغيط» : بأنه إذا قرأ فيهما ^(٨) قضاء التحقت القراءة بمحلها فخلنا ^(٩) عن القراءة ^(١٠) .

وأقول : هذا مبني على تعيين الأولين لها ، ويمكن أن يكون وجه الفساد بناءً على أنها في ركعتين غير معينتين ^(١١) اقتداء ^(١٢) المفترض بالتفتل في حق التحريم ، وهذا يرجح ^(١٣) رواية الفساد ، وأما رواية الصحة فلا يخلو ^(١٤) من احتياجها إلى تأمل ^(١٥) ووجهها ^(١٦) .

(١) في (و) : «الإمام» .

(٢) عبارة السراج الوهاج ، مخطوط ل ١٤٦/أ : «... وفيه اقتداء المفترض بالتفتل في حق التحريم أيضاً ؛ لأن تحريمه الإمام اشتملت على الفرض والتفتل في حق القعدة الأولى والقراءة ؛ لأن القراءة لا تتغير عليه في الأولين ، وتحريمه المقتدي اشتملت على الفرض لا غير ، كذا في «الحواشي» .

(٣) في (و) : «تحريمه» .

(٤) «إنه» ليست في (و) .

(٥) انظر : البحر الرائق (٢/٢٣٧) .

(٦) أي لم يظهر قول السراج .

(٧) في (ج) : «الآخرتين» ، وفي (هـ) : «الآخرين» .

(٨) انظر : بدائع الصنائع (١٠١/١) .

(٩) في (أ) : «فيه» .

(١٠) في (أ) : «خلنا» ، وفي (د) : «فحملنا» .

(١١) عبارة اغيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (٩٨) ؛ ورقم (٤٥٢٨/ف) (ل ٩٠/ب) : «لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الآخرين ؛ لأنه يكون اقتداء المفترض بالتفتل في حق القراءة في الآخرين تطوع في حق الإمام ، أو قضاء عن الأولين ، والتطوع لا ينوب عن الفرض والقضاء يلتحق بمحله فلا يبقى للآخرين قراءة» .

(١٢) في (د) : «معتين» وهو تحريف .

(١٣) في (ج) : «اقتدى» .

(١٤) في (د) : «تترجح» .

(١٥) في (ب) : «يخلوا» ، وفي (د ، هـ ، و) : «تخلو» .

(١٦) في (أ) : «التأمل» .

(١٧) في (ب ، د ، هـ ، و) : «ووجهها» .

واعلم أن عدم الصَّحَّة مقيد ^(١) بكونها فاتنة في حق الإمام (والمأموم ، فلو كانت فاتنة في حق الإمام) ^(٢) مودة في حق ^(٣) المأموم صحت ^(٤) ، كما لو ائدى حنفي في الظَّهر ^(٥) بشافعي (بعد المثل) ^(٦) قبل ^(٧) المثلين ، كذا ^(٨) في « السراج » . ^(٩) وينبغي الاختصار على المأموم .

{ وَيَعْتَسِبُهُ } ، وهو ابتداء المقيم بالمسافر { صَحَّ فِيهِمَا } ، أي في الوقت وبقعه ، لقوة حال الإمام ^(١٠) وقد صح « اللَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمْ أَهْلُ مَكَّةَ وَهُوَ مُسَافِرٌ ، ثُمَّ قَالَ : اتَّقُوا صَلَاحَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ » . ^(١١) جمع مُسَافِرٌ كركب جمع راكب . ^(١٢)

ومن ثم قالوا : يندب للإمام المسافر أن يقول ذلك بعد السلام الثاني على الأصح ؛ لجواز أن يكون خلفه من مجهل ^(١٣) حاله ، ولا ييسر ^(١٤) عليه السؤال عنه قبل ذهابه ، فيحكم بفساد صلاته وصلاة الإمام لظن إقامته

(١) في (هـ) : ((مقيدا)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (أ ، د) .

(٣) ((حق)) ليست في (أ) .

(٤) ((صحت)) ليست في (د ، هـ ، و) .

(٥) نهاية (ل ١٠٩ / ب) ج .

(٦) ((بعد المثل)) ليست في (د) .

(٧) في (د) : ((فيل)) وهو تصحيف .

(٨) في (ب) : ((كما)) .

(٩) عبارة السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٤٦ / أ) : ((... أو كانت فاتنة في حق الإمام مودة في حق المأموم كما إذا كان المأموم يرى قول أبي حنيفة في الظَّهر والمأموم يرى قولهما وقول الشافعي فإنه يجوز دخوله معه في الظَّهر بعد المثل قبل المثلين)) . وانظر الجوهرة النيرة (١١١ / ١) .

(١٠) نهاية (ل ٢٩ / ب) ب .

(١١) - أخرجه أبو داود في « سننه » (٢٣ / ٢ ، ٢٤) (٤) كتاب صلاة السفر (١٠) باب من يتمُّ المسافر ؟ ، رقم الحديث (١٢٢٩) : عن عمران بن حصين ، قال : غزوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وشهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ، ويقول : ((يا أهل البلد ، صلُّوا أربعاً فإننا قومٌ سَفَرٌ)) .

- وأخرجه أحمد في « مسنده » (٤٣١ / ٤ ، ٤٣٢) بروايتين من حديث عمران بن حصين .

- الرواية الأولى : في حديث طويل جاء فيه « ... وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ، ويقول لأهل البلد : صلُّوا أربعاً فإننا سفر ... » .

- والرواية الثانية : بلفظ : ((شهدت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ، ثم يقول لأهل البلد : صلُّوا أربعاً فإننا سفر)) .

(١٢) الشُّرْ : المسافرون ، جمع سافر ، كركب وصنَّح في راكب وصاحب . للمغرب في ترتيب المغرب (١٣١) . والمسافرون : جمع مسافر ، والشُّرْ والمسافرون بمعنى . لسان العرب (٣٦٨ / ٤) مادة (سفر) .

(١٣) في (ب) : ((بجمل)) وهو تحريف ، وفي (د) : ((تجهل)) .

(١٤) في (أ) : ((ينسى)) وعليها علامة تضبيب .

وسلامه ^(١) من ^(٢) الركعتين . وهذا محتمل ما في « الفتاوى » : لو اقتدى بإمام لا يدري أمسافر هو أم مقيم ؟ لا يصح ؛ لأن العلم بحال الإمام شرط (الأداء بجماعة) ^(٣) (انتهى) ^(٤) .

لا أنه شرط الابتداء ^(٥) ؛ لما في « المبسوط » : لو صلى بالقوم ^(٦) الظاهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون أمسافر هو أم مقيم ؟ فصلاحهم ^(٧) فاسدة مقيمين كانوا أو ^(٨) مسافرين ؛ لأن الظاهر من حال من هو في موضع الإقامة أنه مقيم ، والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين ^(٩) خلافه ^(١٠) ، وإن ^(١١) أخبرهم أنه مسافر جازت صلاحهم ^(١٢) . وإنما كان مندوباً فقط ؛ لأنه لم يتعين معرفاً ^(١٣) فإنه ينبغي أن يتموا ثم يسألوه .

ولو قام المقتدي المقيم قبل سلام الإمام فنوى ^(١٤) الإمام الإقامة ، إن كان بعد ^(١٥) ما قيد ركعته ^(١٦) بسجدة لا يتابعه فلو ^(١٧) تابعه فسكت صلاته ^(١٨) ، وإن قبله وقض ما أتى به وتابعه ، فإن لم يفعل وسجد فسكت ، كذا في « الفتح » ^(١٩) .

(١) في (أ ، ج ، هـ ، و) : « سلامة » .

(٢) ((من)) زيادة من (ب) .

(٣) في (ج) : « لأداء الجماعة » .

(٤) انظر : الفتاوى القاضي خان (٤٧/١) .

(٥) ما بين الفوسين زيادة من (ب) ترك مكافأ بياض مقدار كلمة ، وأشار إليها فوق كلمة « جماعة » وذكرها في الهامش . وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق .

(٦) في (أ) : « يقوم » .

(٧) في (أ ، د ، هـ ، و) : « فصلاته » وهو خطأ .

(٨) في (ب ، د) : « أم » .

(٩) في (هـ) : « تتبين » .

(١٠) انظر القاعدة في : القواعد الفقهية (٦٥) ؛ القواعد والضوابط المستخلصة (١٤٧) .

(١١) في (ب) : « فإن » .

(١٢) انظر : المبسوط (١١٠/٢) .

(١٣) في (أ) : « معروفاً » .

(١٤) في (و) : « فتوى » وهو تصحيف .

(١٥) في (د) : « قبل » .

(١٦) في (أ) : « ركعة » .

(١٧) في (د) : « ولو » .

(١٨) « صلاته » زيادة من : (د) .

(١٩) انظر : فتح القدير (٤١/٣) .

وقيده في «الخلاصة» و «الحانية» : بما إذا نوى تحقيق الإقامة ، أما إذا لم يرد ^(١) ذلك ، بل ليس ^(٢) صلاة المقيمين لا يصير مقيماً . ^(٣)

(وفي «الفتية») ^(٤) : (اتقوا بمسافر فترك ^(٥) القعدة) ^(٦) الأولى ^(٧) مع إمامه فسدت (فالقعدتان فرض في حقه) ^(٨) ، وقيل : لا نفسه وهي نفل . ^(٩)

{ وَيَبْتَغِي الْوَطْنَ الْأَصْلِي } : وهو مولد ^(١٠) الإنسان ، أو البلدة التي تأهل بها ^(١١) ، وَمِنْ قَصْدِهِ التَّعِيشَ ^(١٢) لا ^(١٣) الإلتحاق ^(١٤) . ^(١٥) ولو تزوج المسافر في بلد ، قيل ^(١٦) : يصير مقيماً ، وقيل لا .

{ يَمِثِّلُهُ } قيد بذلك ؛ لأنه لو ^(١٧) انتقل ^(١٨) عنه ^(١٩) قاصداً غيره ، ثم بدا له أن يتوطن في مكان آخر فمرء بالأول أم ، لأنه لم يتوطن ^(٢٠) بغيره ^(٢١) .

(١) في (ج ، د) : ((بنوي)) .

(٢) في (د) : ((يتم)) .

(٣) عبارة خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) : (١٠٣) ، ورقم (H / ٨٣٤) : (ل ٨٨ / ب) : « مسافر أم قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لا لتحقيق الإقامة ، بل ليشم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا ينقلب فرضه أربعاً » . وانظر : الفتاوى الفاضلي خان (٨٢ / ١) .

(٤) ((وفي الفتية)) ليست في (د) .

(٥) في (هـ) : ((وترك)) .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (أ) .

(٧) في (أ) : ((أولى)) وعليها علامة تضبيب .

(٨) ما بين القوسين زيادة من : (ب) وهي زيادة يحتاجها السياق .

(٩) انظر : فتية المنية ، مخطوط ، رقم (٦٢٩ / يهودا) : (ل ٢٠ / أ) ، ورقم (٣٦٠٨ / يهودا) : (ل ٣١ / ب) .

(١٠) في (د) : ((يتولد)) .

(١١) أي له بها زوجة .

(١٢) في (ب) : ((التعيش)) ، وفي (هـ) : ((القعس)) وهو تخريف .

(١٣) في (هـ) : ((إلا)) .

(١٤) نهاية (ل ١٠٤ / ب) و .

(١٥) انظر : التعريفات الفقهية (٥٤٤) .

(١٦) ((قيل)) ليست في (د) .

(١٧) ((لو)) ليست في (د) .

(١٨) نهاية (ل ١٠٠ / أ) هـ .

(١٩) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((مه)) .

(٢٠) نهاية (ل ١٣٨ / ب) د .

(٢١) في (و) : ((لغيره)) .

ولو نَقَلَ أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ وَلَهُ ^(١) دُور ^(٢) فِي ^(٣) الْبَلَدَةِ ^(٤) لَا تَبْقَى ^(٥) وَطَنًا لَهُ ، وَقِيلَ : تَبْقَى ^(٦) ، كَذَا فِي « الْمَحِيط » وَغَيْرِهِ . ^(٨)

{ لَا الْمَسْفَرُ } ، أَي لَا يَبْطُل ^(٩) بِالسَّفَرِ ؛ لِأَنَّهُ دُونَهُ ، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ ^(١٠) . وَلَا بَوَاقٍ لِلْإِقَامَةِ وَلَوْ صَرَحَ بِهِ لَعَلِمَ السَّفَرُ بِالْأَوَّلَى .

{ وَ } يَبْطُلُ ^(١١) { وَطَنُ الْإِقَامَةِ } : وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي نَوَى الْمَسَافِرُ (أَنْ يَقِيمَ فِيهِ) ^(١٢) حَسَةَ عَشْرِ يَوْمًا . ^(١٣) { يَمِثِّلُهُ ، وَ } ^(١٤) { يَأْتِشَاءُ } السَّفَرُ ، وَ { بِالْوَطَنِ الْأَصْلِيِّ } ؛ لِأَنَّهُ فَوْقُهُ .

وَتَقْدِمُ السَّفَرُ لَيْسَ بِشَرَطٍ لِقُبُولِ الْأَصْلِيِّ بِالْإِجْمَاعِ ^(١٥) . وَهَلْ هُوَ شَرَطٌ لثَبُوتِ وَطَنِ الْإِقَامَةِ ؟ فِيهِ : رَوَايَاتُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ فِي رَوَايَةٍ لَا يَشْتَرُطُ كَمَا ^(١٦) هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، وَفِي أُخْرَى يَشْتَرُطُ .

(١) فِي (ج) : ((وَلَوْ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) خَايَةَ (ل ١/٩١) آ .

(٣) خَايَةَ (١/٣٠) ب .

(٤) ((فِي)) لَيْسَ فِي (أ) .

(٥) فِي (ج) : ((بَلَدَةً)) .

(٦) فِي (ج ، د ، هـ ، و) : ((يَبْقَى)) ، وَفِي (أ) تَرَكَ الْأَعْمَامَ .

(٧) فِي (ج ، د ، هـ ، و) : ((يَبْقَى)) ، وَفِي (أ) تَرَكَ الْأَعْمَامَ .

(٨) عِبَارَةُ الْمُحِيطِ الرُّضَوِيِّ ، مَحْطُوطٌ ، رَقْمُ (٤٥٢٨ / ف) (ل ١/٩١ ب) : ((وَلَوْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ بِالْكُوفَةِ وَأَهْلٌ بِالصُّوْرَةِ فَعَمَاتُ أَهْلِهِ بِالصُّوْرَةِ وَبَنِي لَهُ دُورٌ وَعَقَارٌ بِالصُّوْرَةِ ، قِيلَ : بِالصُّوْرَةِ لَا تَبْقَى وَطَنًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَتْ وَطَنًا لَهُ بِالْأَهْلِ لَا بِالْعَقَارِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ نَافَلَ بِبَلَدَةٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا عَقَارٌ صَارَتْ وَطَنًا لَهُ . وَقِيلَ : تَبْقَى وَطَنًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَتْ وَطَنًا لَهُ بِالْأَهْلِ وَالْأَدَارِ جَمِيعًا فَبِزَوَالِ أَحَدِهِمَا لَا يَرْتَفِعُ الْوَطَنُ كَوَطَنِ الْإِقَامَةِ يَبْقَى بَقَاءَ الثَّقَلِ وَإِنْ أَقَامَ بِمَوْضِعٍ آخَرَ)) .

(٩) فِي (أ) : ((تَبْطُلُ)) .

(١٠) انْظُرْ : الْقَاعِدَةُ فِي : الْقُرَاطَةِ الْفَقْهِيَّةِ (٨٧) بَلْفُظُ : « الشَّيْءُ يَنْفَسَخُ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ » ؛ وَمَوْسُوعَةُ الْقُرَاطَةِ الْفَقْهِيَّةِ (١٩٤ / ٦) : بَلْفُظُ : « الشَّيْءُ يَنْفَسَخُ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ » .

(١١) فِي (أ) : ((تَبْطُلُ)) .

(١٢) فِي (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) تَقْدِمُ وَتَأَخِّرُ : ((فِيهِ أَنْ يَقِيمَ)) .

(١٣) وَطَنُ الْإِقَامَةِ : وَهُوَ مَوْضِعٌ يَنْوِي أَنْ يَسْتَقِرَّ فِيهِ حَسَةَ عَشْرِ يَوْمًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّخِذَهُ مَسْكَنًا . التَّعْرِيفَاتُ (٢٥٣) ؛ جَامِعُ الْعُلُومِ (٤٥٩ / ٣) .

(١٤) ((وَ)) لَيْسَ فِي (د) .

(١٥) إِجْمَاعٌ فِي اللَّغْظِ .

(١٦) فِي (د) : ((مِمَّا)) .

وقد استُفيد من كلامه أن الوطنَ نوعان ، (زاد بَعْضُهُم « وطن السَّكْنَى » ^(١)) ، وحذفهُ المصنف ^(٢) ؛ لأنَّ الحَقِيقين على أَنَّهُ لا فائدة لَهُ ، وهو الصَّحِيحُ ^(٣) .

وقولُ الشارح : عامتهم على أَنَّهُ يقيد ^(٤) ، وتصورُ ^(٥) تلك الفائدة فيمن خرج ^(٦) إلى قرية حاجة ولم يقصدُ سَفَرًا ، ونوى أَن يقيمَ بِهَا ^(٧) أَقلَّ (من نصف شهر يُتم ، فلو خرج منها لا للسَّفر ثم بدا لَهُ أَن يسافر قبل أَن يدخل) ^(٨) مصره ^(٩) وقبل ^(١٠) أَن يقيمَ يومًا وليلة في موضع آخر قصر ، ولو ^(١١) عاد ومَرَّ بتلك القرية أتم ؛ لأنه لم يوجد مَا يُبْطِلُهُ مما هو فوقه أو مثله . ^(١٢) ممنوع ، بل يقصر ؛ لأنه مُسافر ، وقد مرَّ أَن وطن الإقامة يبطل بالسَّفر ^(١٣) فوطن السَّكْنَى أولى .

{ وقائِئَةُ السَّفَرِ وَالْحَضَرُ تُقَضُّى رَكْعَتَيْنِ } لو فاتت في السَّفر ، { وَأَرَبِعَا } لو في الحَضَر ؛ لأنَّ القضاء يحكي الأداء ، بخلاف فائِئَةِ الصَّحَةِ والمَرَضِ ^(١٤) (حيث يعتبر فيهما ^(١٥) حالة القضاء . والفرق أَن المَرَضَ لا تأثير لَهُ في أصل الصلاة بل في ^(١٦) صَفْهِهَا ، بخلاف السَّفَرِ) ^(١٧) وقد صَارَتْ بالفوات ^(١٨) دَيْنًا فلا تتغير ^(١٩) .

(١) وطن السَّكْنَى : وهو موضع ينوي فيه الإقامة أَقل من خمسة عشر يومًا . جامع العلوم (٤٥٩/٣) . وانظر أيضًا : كشف اصطلاحات الفنون (١٥٢٠/٢) .

(٢) ((المصنف)) زيادة من (ب ، ج) وهي زيادة مهمة .

(٣) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٤) في (و) : ((تفيد)) .

(٥) في (ب ، د) : ((ويصور)) .

(٦) في (ب) : ((يخرج)) .

(٧) في (و) : ((ها)) .

(٨) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٩) ((مصره)) ليست في (ج) .

(١٠) في (ج ، د ، هـ) : ((وقيل)) وهو تصحيف .

(١١) في (د) : ((ولو)) .

(١٢) انظر : تبيين الحقائق (٢١٤/١ ، ٢١٥)

(١٣) في (و) : ((بأن)) .

(١٤) مر في المسألة السابقة عند قوله : « ويبطل وطن الإقامة .. بخلاف وإنشاء السفر .. » ، في صفحة (٣٠٦) .

(١٥) نهاية (لـ / ١١٠) ج .

(١٦) في (ب ، هـ ، و) : ((فيها)) .

(١٧) ((في)) ليست في (أ) .

(١٨) ما بين القوسين تكرر في (و) ، ويبدو أَنَّهُ سهو من الناسخ .

(١٩) في (ج ، هـ ، و) : ((بالفوات)) .

(٢٠) في (ب ، د) : ((يتغير)) .

{ وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ } ، أي في ذلك الحكم { آخِرُ الْوَقْتِ } ، وهو قدر ما يَسَعُ التَّحْرِيمَ ، وهذا وإن كَانَ معلوماً من لفظ القائلة ، إلا أَنَّهُ أَفَادَ بِهَذَا ^(١) مَا أَصْلُهُ أَهْلُ الْأَصُولِ ؛ وَهُوَ أَنَّ ^(٢) الْمُعْبَرُ فِي الْأَهْلِيَّةِ ^(٣) فِي لَزُومِ الْقَضَاءِ وَعَدَمِهِ آخِرُ الْوَقْتِ .

فَلَوْ ^(٤) بَلَغَ صَحِّيٌّ ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ^(٥) ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ ، أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ أَوْ نَفَسَاءٌ فِي آخِرِهِ وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ . وَإِنْ أَدَاها الصَّحِّيُّ فِي أَوَّلِهِ ، وَلَوْ ^(٦) عَرَضَ ^(٧) الْخِيضُ وَغَوَّهَ فِي آخِرِهِ ^(٨) سَقَطَتْ ؛ لِأَنَّ الْمُعْبَرُ فِي ^(٩) السَّبِيَّةِ ^(١٠) عِنْدَ عَدَمِ الْأَدَاءِ هُوَ ^(١١) آخِرُ الْوَقْتِ ، كَذَا فِي «الْمُهْدَايَةِ» . ^(١٢)

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ ^(١٣) : بِأَنَّهُ مِيلٌ إِلَى الْمَذْهَبِ الْمُرْجُوحِ مِنْ تَقَرُّرِ السَّبِيَّةِ ^(١٤) عَلَى الْجُزْءِ الْأَخِيرِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ بِاخْرُوجِ يَضَافُ (إِلَى كُلِّهِ) ^(١٥) ؛ وَلِذَا ^(١٦) لَا يَجُوزُ قَضَاءُ عَصْرِ ^(١٧) الْأُمْسِ ^(١٨) الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ فِي ^(١٩) آخِرِ الْوَقْتِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي فِيهِ .

(١) ((مَهْدَا)) لَيْسَتْ فِي (ج) .

(٢) ((أَنْ)) لَيْسَتْ فِي (أ) .

(٣) فِي (ب) : ((الْأَصْلِيَّة)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) نَهَايَةُ (ل ٣٠ / ب) ب .

(٥) فِي (د) : ((كَافِرًا)) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٦) فِي (د) : ((أَوْ)) .

(٧) زَادَ فِي (هـ) : ((عَن)) .

(٨) فِي (و) : ((آخِر)) .

(٩) فِي (ج) : ((فِيهِ)) .

(١٠) فِي (ب) : ((السَّبِيَّة)) ، وَفِي (ج) : ((السَّبِيَّة)) وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ .

(١١) فِي (ج ، و) : ((وَهُوَ)) .

(١٢) انْظُرْ : الْمُهْدَايَةُ (١٠٧ / ٢) .

(١٣) ((عَلَيْهِ)) لَيْسَتْ فِي (أ) .

(١٤) فِي (ب) : ((السَّبِيَّة)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(١٥) ((إِلَى كُلِّهِ)) سَقَطَتْ مِنْ مَتْنِ (ب) وَاسْتَدْرَكَتْ فِي الْخَامِشِ .

(١٦) فِي (ج) : ((وَكُلُّهَا)) .

(١٧) فِي (و) : ((عَضُو)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(١٨) فِي (أ) : ((أَمْس)) .

(١٩) ((فِي)) لَيْسَتْ فِي (ج) .

قال في « العناية » : وأقول : الاعتراض ليس بوارد ^(١) ؛ لأن المصنف ^(٢) قال : « القضاء بحسب الأداء » :
يعني كل مَنْ وجبَ عليه أربع ^(٣) قضى أربعاً ، ومن وجب عليه ^(٤) ركعتان قضى ركعتين . ثم بين أن المعتر في
السببية للأداء ^(٥) هو الجزء الأخير من الوقت ، وهذا لا نزاع فيه (وبه يتم) مراد المصنف ، وأما أن ^(٦) ^(٧)
السببية تنقل بعد الفوت إلى كل الوقت ^(٨) ليظهر ^(٩) أثره في عدم جواز قضاء العصر الفائت في اليوم الثاني وقت
الاجتماع فشيء آخر لا مدخل ^(١٠) له في مراد ^(١١) المصنف . ^(١٢)
قال في « الحواشي السعدية » : وفيه بحث فإنه ^(١٣) ، لم لا ينتقل ^(١٤) (هنا أيضاً) ^(١٥) إلى كل الوقت
ليظهر أثره في مقيم سافر في ^(١٦) آخر الوقت فيتم صلاته أربعاً ^(١٧) ؛ لكونه مقيماً في أكثره . ^(١٨)
وأقول : قد ^(١٩) قرر ^(٢٠) في « الفتح » وغيره ما يدفع هذا البحث ؛ حيث قال : إنما اعتبر في السببية في حق
المكلف آخر الوقت ؛ لأنه أوان تفرقه (ديناً في) ^(٢١) ذمته وصفة الدين تعتبر حال تفرقه كما في حقوق العباد ،

(١) في (د) : ((بتادر)) .

(٢) المراد : صاحب الهداية .

(٣) في (أ) : ((أربعاً)) وهو خطأ .

(٤) زاد في (و) : ((قضا)) ويحمل أنها مشطوية .

(٥) في (د) : ((الأداء)) .

(٦) في (أ ، ج) : ((ويتم)) .

(٧) ((أن)) ليست في (أ ، ج ، هـ) .

(٨) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٩) في (و) : ((الوقف)) وهو تحريف .

(١٠) في (ب) : ((ليظهر)) ، وفي (و) : ((الظهر)) وهو تحريف .

(١١) في (د) : ((ومن)) .

(١٢) في (و) : ((يدخل)) .

(١٣) في (ج) : ((كلام)) .

(١٤) النظر : العناية (٤٦/٢)

(١٥) في (ج) : ((بأنه)) .

(١٦) في (ب ، هـ ، و) : ((ينتقل)) .

(١٧) في (ب) تقدم وتأخير : ((أيضاً هنا)) .

(١٨) ((في)) ليست في (ج) .

(١٩) لهاية (١/١٣٩) د .

(٢٠) انظر : حاشية سعد الله ، المطبوع بحاشية فتح القدير (٤٦/٢) .

(٢١) ((قد)) ليست في (أ) .

(٢٢) في (ب) : ((قدر)) ، وفي (د) : ((تقرر)) .

(٢٣) في (أ) : ((بنائي)) ، وفي (ب) : ((بنائي)) وكلاهما خطأ وتحريف .

وأما ^(١) اعتبار كل الوقت إذا ^(٢) خرج في حقه فليثبت ^(٣) الواجب عليه ^(٤) بصفة الكمال إذ الأصل في أسباب ^(٥) المشروعات أن تتطلب العبادات كاملة ، وإنما تحمل ^(٦) نقصها بعروض ^(٧) تأخير ^(٨) إلى الجزء الناقص مع توجه طلبها فيه إذا عجز عن أدائها قبله ^(٩) ، وبخروجه ^(١٠) عن ^(١١) غير إدراك لم يتحقق ذلك ^(١٢) المعارض انتهى ^(١٣) .

هذا واعتبر زفر ^(١٤) الجزء ^(١٥) الذي يلزمه الشروع فيه ، فإذا سافر وقد ^(١٦) بقي من الوقت قدر ما يمكن أن يصلي فيه صلاة السُّرّ أو دونه صلى صلاة المقيم ؛ لأن السبب حينئذ أول الوقت .

ويشكل عليه ما لو أقام ^(١٧) المسافر في آخر جزء من ^(١٨) الوقت فإنه يصلي أربعاً اتفاقاً ، (كما في « المصطفى ») ^(١٩) .

وعندنا ينتقل إلى الجزء الذي يسع التحريّة على ما مرّ ^(٢٠) ، وعلى هذا قالوا : لو صَلَّى الظهر أربعاً ثم سافر صَلَّى العَصْرَ ركعتين ثم رجع إلى منزله حاجة فتبين أنه ^(٢١) صلاحها بلا وضوء ، صلى الظهر ركعتين والعَصْرَ أربعاً ؛ لأنه كان ^(٢٢) مُسَافِراً في آخر وقت الظهر ، ومقيماً في العَصْرَ .

(١) في (و) : ((وإنما)) .

(٢) في (أ) : ((لو)) .

(٣) في (ب) : ((فليثبت)) .

(٤) نهاية (ل ١٠٥) و .

(٥) في (أ) : ((الاستباب)) وهو خطأ وغريف .

(٦) في (أ) : ((تتطلب)) ، وفي (ج ، د) : ((يحمل)) .

(٧) في (أ ، هـ) : ((بعروض)) وهو تصحيف .

(٨) في (هـ) : ((تأخره)) .

(٩) نهاية (ل ١٠٣) ب .

(١٠) في (أ ، ب) : ((وبخروجه)) .

(١١) في (ج ، و) : ((من)) .

(١٢) نهاية (ل ١٠٠) ب .

(١٣) انظر : فتح القدير (٤٥/٢ ، ٤٦) .

(١٤) في (أ) : ((زفر)) ، وليس في (د) .

(١٥) في (أ) : ((عن)) .

(١٦) في (هـ) : ((و)) .

(١٧) في (ج) : ((قام)) .

(١٨) ((من)) ليست في (أ) .

(١٩) في (ج) : ((كذا في المستصفي)) .

(٢٠) ما مر في بداية المسألة في قوله : « والمعتبر فيه .. آخر الوقت ، وهو قدر ما يسع التحريّة » ، في صفحة (٣٠٨) .

(٢١) زاد في (و) : ((لو)) .

(٢٢) ((كان)) ليست في (و) .

{ وَالْعَاصِي } ^(١) في القَصْر ^(٢) { كَقَيْرٍ } لإطلاق النصوص .
 { وَتَعْتَبِرُ نِيَّةَ الْإِقَامَةِ وَالسَّقَرِ } ^(٣) مِنْ الْأَصْلِ ؛ لأنه المتكهن من الإقامة والسَّقَرِ ، { ذَوْنُ النَّبِيعِ } ،
 (فُلُوْ نوى) ^(٤) الْأَصْلُ الْإِقَامَةُ ولم يعلم التابع ، قيل ^(٥) : يَصِيرُ مَقِيماً فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، كَذَا فِي «الْخِلَاصَةِ» . ^(٦)
 وَقِيلَ : لَا بَدَّ مِنْ عَلَيْهِ ؛ قَالَ فِي «الْمَحِيطِ» : هُوَ ^(٧) الْأَصْحَحُ ؛ دَفْعاً لِلضَّرَرِّ عَنْهُ ^(٨) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ عَزْلِ
 الْوَكِيلِ الْحَكَمِيِّ أَنَّهُ غَيْرُ مُلْجَأٍ إِلَى الْبَيْعِ ^(٩) ، (بخلاف البيع) ^(١٠) ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَصْرِ مِنْهُيْ عَنْ الْإِقَامَةِ فَلَوْ ^(١١)
 صَارَ ^(١٢) فَرْضُهُ أَرْبَعاً بِإِقَامَةِ غَيْرِهِ لَحَقَهُ ضَرَرٌ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ وَهُوَ مَدْفُوعٌ . ^(١٣)
 { كَالْمَرْأَةِ } ^(١٤) { بِشَرَطِ أَنْ تَسْتَوِي } ^(١٥) مُعْجَلٌ مُهْرُهَا . { وَالْعَبْدُ } ^(١٦) { أُطْلِقَهُ فَشَمَلَ الْمُدَبِّرَ } ^(١٧) وَأُم

-
- (١) كَانْخُورُجُ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ ، أَوْ عَقُوداً لَوَالِدِيهِ ، أَوْ لِقَتَالِ الْإِمَامِ الْعَدْلِ ، أَوْ الْعَبْدِ الْآتِينَ مِنْ مَوْلَاهُ ، أَوْ خَرَجَتْ الْمَرْأَةُ بِمَا حَرَّمَ أَوْ فِي الْعِدَّةِ .
 انظر : فتح القدير (٤٧/٢) ؛ البحر الرائق (٢٤٣/٢) .
 (٢) فِي (ب) : ((السَّفَرِ)) .
 (٣) فِي (أ) ، ب ، ج ، هـ ، و : ((فِي السَّفَرِ)) .
 (٤) فِي (د) : ((فَنَوَى)) .
 (٥) فِي (و) : ((قَبْلَ أَنْ)) .
 (٦) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٤) ؛ وَرَقْمُ (H / ٨٣٤) (ل ٨٩ / ١) .
 (٧) فِي (أ) : ((هَمِي)) .
 (٨) لِهَابَةِ (ل ٩١ / ب) أ .
 (٩) فِي (ج ، د) : ((التَّبِعِ)) .
 (١٠) ((بخلاف التبعية)) ليست فِي (و) .
 (١١) نَهَايَةِ (ل ١١٠ / ب) ج .
 (١٢) فِي (أ) : ((صَلَّى)) .
 (١٣) انظر : المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (٩٨) ؛ وَرَقْمُ (٤٥٢٨ / أ) (ل ٨٩ / ب) .
 (١٤) فِي (ب) : ((كَالْمَرْأَةِ)) ، وَفِي (ج ، د ، هـ ، و) : ((أَيُّ الْمَرْأَةِ)) .
 (١٥) فِي (د) : ((يَوْفِي)) .
 (١٦) فِي (و) : ((فَالْعَبْدِ)) .
 (١٧) الْمُدَبِّرُ : الرِّقِيُّ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ مَوْتُ سَيِّدِهِ ؛ وَمِثَالُهُ : قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ : إِنَّ مِتَ فَأَنْتَ حُرٌّ . معجم لغة الفقهاء (٣٨٧) .

الولد^(١)، وأما المكاتب^(٢)؛ فقال في «البحر»: ينبغي أن لا يكون تبعاً؛ لأن له السفرَ بغير إذن المولى^(٣).^(٤)
وفي المُشْتَرَك^(٥) إذا سافر معهما ثم نوى أحدهما الإقامة، قيل: يتم، وقيل: يقصر. ومحل الخلاف ما^(٦)
إذا لم يكن بينهما مهياة^(٧)، فإن كانت^(٨) قصر^(٩) في نوبة المسافر وأتم^(١٠) في نوبة المقيم، كذا جزم به
الرازي^(١١).
{ والجندي } بشرط أن يُتْرَق من بيت المال. وكان المصنف استعنى (بذكر التبع)^(١٢) عن ذكر
الشرطين. والأمير مع الخليفة كالجندي، كما في «الخلاصة»^(١٣).

- (١) أم الولد: هي الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه. القاموس الفقهي (٢٥).
(٢) المكاتب: اسم مفعول من كاتب يكتاب، وهو العبد الذي كاتبه مولاه، والكتابة عند الفقهاء: عقد بين المول ومملوكه على أن يؤدي ذلك المملوك مالاً معلوماً بمقابلة عتق يحصل له عند أدائه. انظر: جامع العلوم (٣٢٠/٣)؛ كشف اصطلاحات الفنون (١٤٢٣، ١٢٤٢/٢).
(٣) المولى: يفتح فسكون، والجمع موال؛ يطلق على معان منها: السيد، والعبد، والمعتق، والمعتق، والمحب التابع، والخليف. معجم لغة الفقهاء (٤٣٩). والمراد به هنا السيد.
(٤) انظر: البحر الرائق (٢٤٣/٢).
(٥) المشترك: هو العبد الذي بين شريكين اشتركا في ملكه أو أكثر.
(٦) ((ما)) ليست في (ج).
(٧) في (د): ((مهياة)).
(٨) المهياة: قسمة المنافع على التعاقب والتناوب. التعريفات (٢٣٧).
(٩) في (د): ((كان)).
(١٠) ((قصر)) ليست في (ج) هناك إشارة في مكانها في المتن ولم أجدها في الموامش.
(١١) في (هـ، و): ((واقام)).
(١٢) الرازي: لعله يوسف بن محمود بن محمد الرازي، جمال الدين، عز الدين، المعروف بالطهري وفي «الأعلام»: الظهري. كان شيخاً خاتماً الشيعونية بالقاهرة. صنف: «كشف الحقائق شرح كنز الدقائق - ط» فرغ من تأليفه في شوال سنة ٧٧٣ هـ. توفي سنة ٧٩٤ هـ.
• الأترزي: يفتح الزاء والراء المكسورة بعد الألف، نسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال. وأحقوا الرازي في النسبة تنقيهاً؛ لأن النسبة على الياء مما يشكل وينقل على اللسان والألف لفتحة الراء.
انظر ترجمته في: كشف الظنون (١٥١٦/٢)؛ هدية العارفين (٥٥٨/٢)؛ الأعلام (٢٥٣/٨). وانظر نسبته إلى الأنساب: (٢٨٠/٢).
(١٣) ((بذكر التبع)) سقطت من متن (أ) واستدركت في الهامش.
(١٤) نهاية (ل ٣١/ب) ب.
(١٥) انظر: خلاصة الفتاوى، مخطوط، رقم (١٢/يهودا) (١٠٤)؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٨٩/أ).

ومن ^(١) هذا النوع الأَجِيرُ ^(٢) ولو قاتداً ^(٣) مع المستأجر ^(٤) ، بخلاف المتبرع . وبه علم تبعية الحُمُول للحامل ، إلا أنه ينبغي أن يفصل فيه كالقائد .
وأما القَرْمُ ^(٥) إذا ^(٦) لازمه ^(٧) غريمه أو حبسه ^(٨) ، فإن كان قادراً على أداء ^(٩) مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ قَبْلَ
نصف شهر لم يكن تبعاً ، وإلا كان .

(١) في (ب) : ((وصف)) .

(٢) في (و) : ((الأجير)) وهو تصحيف .

(٣) القائد للأعشى .

(٤) في (د) : ((للمسافر)) .

(٥) في (أ) : ((العدم)) .

(٦) القرم : يفتح الغين ، والجمع القُرَماء ؛ لفظ مشترك يطلق على من له الدين وعلى من عليه الدين . معجم لغة الفقهاء (٢٩٩) .
والمراد به هنا من عليه الدين .

(٧) في (ج) : ((إذ)) .

(٨) في (ج) : ((لازم)) .

(٩) في (و) : ((حته)) وهو تحريف .

(١٠) ((أداء)) ليست في (د) .

باب الجمعة

بَابُ الْجُمُعَةِ^(١)

كل من السُّر والجمعة تصيف^(٢) بواسطة^(٣) ، إلا أنه (في السُّر)^(٤) في كل رُبَاعِيَّةٍ وهنا في خاص ،
وتقدم العام هو الوجه^(٥) ، كذا قالوا^(٦) .

واعترضهم في « الحواشي السُّعْدِيَّة » : بأن هذا يجر^(٨) إلى قول مَنْ يقول : صلاة^(٩) الجمعة صلاة ظهر^(١٠)
قصرت لا فرض مبتدأ^(١١) ، ولا يخفى عليك توحيمه^(١٢) (١٣) انتهى^(١٤) .

وجوابه : أن المراد بالتصنيف أن نَسَبَتَهَا من الظهر النصف لا أنها تصيف الظهر بعينه ، بل هي^(١٥) فرض
ابتداء ، كذا في « الفتح »^(١٦) . (١٧)

وهي بسكُون الميم في استعمال أهل اللسان ، والقراء يَضُمُّونها ، وقيل : الضمُّ أشهر ، وبه قرأ العامة^(١٨) ،

(١) ((باب الجمعة)) سقطت من م (ب) واستدركت في الهامش .

(٢) في (أ) : ((تنصرف)) وفوقها علامة تعصيب وهو تحريف ، وفي (ب) : ((يتنصف)) .

(٣) الأول بواسطة السفر ، والثاني بواسطة الخطبة . العناية (٤٩/٢) .

(٤) في (أ) : ((بالسفر)) .

(٥) في (أ ، ب) : ((الأوجه)) .

(٦) لأن التخصيص بعد العموم . العناية (٤٩/٢) .

(٧) انظر : العناية (٤٩/٢) .

(٨) في (د) : ((يجر)) وهو تصحيف .

(٩) في (و) : ((مدة)) .

(١٠) في (أ ، ج ، و) : ((الظهر)) .

(١١) ((مبتدأ)) ليست في (أ) .

(١٢) في (أ) : ((توحيمه)) .

(١٣) جاء في هامش نسخة (ب) : ((قوله : « توحيمه » ، قال الرازي في « مختار الصحاح » : رَجُلٌ (وَحِمٌ) بكسر الحاء ، و (وَحْمٌ)

(بسكوها ، و (وَحِمٌ) أي ثقل يُثَنُّ (الوُحَامَةُ) و (الوُحُومَةُ) ، ويجمع على (أَوْحَامٌ) و (وَحَامٌ) ، وبلدة (وَحْمَةٌ) و (

وَحِيمَةٌ) إذا لم توافق ساكنها . انظر : مختار الصحاح (٧١٣) .

(١٤) انظر : حاشية سعد الله (٤٩/٢) .

(١٥) نهاية (ل ١٣٩ / ب) د .

(١٦) في (هـ) : ((فتح القدير)) .

(١٧) انظر : فتح القدير (٤٩/٢) .

(١٨) أي عامة القراء .

وبالسكون قرأ الأعمش ^(١) ، وقرأ بالفتح والكسر ^(٢) أيضاً . مأخوذة من الاجتماع ، إنما لاجتماع ^(٣) الناس فيها ، (أو لما جاء من جمع ^(٤) خلق آدم فيها ، أو مع حواء ^(٥)) في الأرض ، و ^(٦) جمعها جمع وجمعات ^(٧) .
ولها شرائط ^(٨) وجوب وأداء ، ^(٩) منها ما هو في المصلي ، ومنها ما هو في غيره ، والفرق أن الأداء لا يصح ^(١٠) بانتفاء الثاني دون الأول .

(١) الأعمش : هو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي بالولاء ، الملقب بالأعمش . ولد سنة ٦١ هـ ، وقيل : سنة ٥٨ هـ ، وقيل : ٦٠ هـ . أصله من بلاد الري ونشأ بالكوفة . تابعي مشهور رأى أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، إمام ثقة إلا أنه عيب عليه التدليس ، عالماً بالقرآن والحديث والفرائض ، كان يقرأ قراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - . روى نحو (١٣٠٠) حديث . توفي بالكوفة سنة ١٤٨ هـ ، وقيل سنة ١٤٧ هـ .

• الأسدي : اسم عدة من القبائل ، والنسبة به هنا إلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن الياسر بن مضر . الكاهلي : نسبة إلى بني كاهل بن أسد بن خزيمه ...

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٤٢/٦ - ٣٤٤) ؛ الأنساب (١٢٠/٤) ؛ الكامل في التاريخ (١٨٨/٥) ؛ ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢) ت (٣٥١٧) ؛ البداية والنهاية (١٠٨/١٠) ؛ تهذيب التهذيب (٤٢٢/٢ - ٤٢٤) ت (٣٠٥٢) ؛ شذرات الذهب (٣٦٢/١ - ٣٦٥) ؛ الأعلام (١٣٥/٣) . وانظر نسبه أيضاً في : الأنساب (٩٧/١) .

(٢) في (هـ) : ((والسكر)) وهو تحريف .

(٣) في (د) : ((الاجتماع))

(٤) في (ج) : ((جميع)) .

(٥) ما بين القوسين في (د) : ((وأما جاء من جمع آدم وحواء)) .

(٦) في (و) : ((وقد)) .

(٧) انظر : لسان العرب (٥٨/٨) مادة (جمع) .

(٨) في (هـ) : ((شروط)) .

(٩) زاد في (هـ) : ((ما)) .

(١٠) زاد في (د) : ((إلا)) .

بدأ^(١) بشرائط الأداء فقال : { شَرَطُ^(٢) أدائها المِصْرُ } ، فلا تصح في قرية ولا في^(٣) مفازة ؛ لما رواه ابن أبي شيبة^(٤) موقوفاً^(٥) عن^(٦) عليٍّ - رضي الله عنه -^(٧) « لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع »^(٨).

- (١) ((بدأ)) ليست في (د) .
 (٢) في (هـ) : ((شروط)) .
 (٣) ((في)) زيادة من : (د ، هـ) .
 (٤) ابن أبي شيبة : هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الكوفي العنسيّ بالولاء . ولد سنة ١٥٩ هـ . حافظ ثقة ، خرّج له الشيخان وأبو داود وابن ماجة وأحمد وغيرهم . روى عن عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وغيرهما . من مصنفاته : « المصنف - ط » للشهزاد المسند ، و « التاريخ » ، و « الإيمان - ط » ، و « الرد على من رد علي أبي حنيفة » . توفي سنة ٢٣٥ هـ .
 • العنسيّ : نسبة إلى (عس) بطن من غطفان .
 انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٤١٣/٦) ؛ الفهرست (٢٨١) ؛ ميزان الاعتدال (٤٩٠/٢) ت (٤٥٤٩) ؛ مرآة الجنان (٢/ ١١٦) ؛ البداية والنهاية (٣٢٨/١٠) ؛ تهذيب التهذيب (٢٣٩/٣ ، ٢٤٠) ت (٤١٤٥) ؛ شذرات الذهب (٢٠٤/٢) ؛ هدية العارفين (٤٤٠/١) ؛ الأعلام (١١٧/٤ ، ١١٨) ؛ تاريخ التراث العربي (١٦١/١ ، ١٦٢) . وانظر نسبه في : الأنساب (٣/ ٣١٠) .
 (٥) في (و) : ((مرفوعاً)) .
 (٦) في (ج) : ((علي)) .
 (٧) ((رضي الله عنه)) زيادة من (و) .
 (٨) علي : هو أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي . ولد سنة ٢٣ ق هـ وري في حجر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يفارقه ، أحد الأربعة السابقين إلى الإسلام ، ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - وصهره ، أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد المشاهد إلا غزوة تبوك وكان اللواء بيده في أكثرها ، من كبار فقهاء الصحابة وفضلائهم ، روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٥٨٦) حديثاً ، فضائله ومناقبه أكثر من أن تحصى ، استشهد غيلة على يد عبد الرحمن بن ملجم في رمضان سنة ٤٠ هـ .
 انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٣٧/٢ - ٣٤٠) (١٩/٣ - ٤٠) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٢٦/٣ - ٦٢) ؛ الكامل في التاريخ (٢٥٤/٣ - ٢٥٨) ؛ مرآة الجنان (١٠٨/١ - ١١٧) ؛ البداية والنهاية (٣٣٥/٧ - ٣٧٥) ؛ الإصابة في تمييز الصحابة (٥٠٧/٢ - ٥١٠) ت (٥٦٨٨) ؛ تهذيب التهذيب (٢٠٢/٤ - ٢٠٤) ت (٥٥٦١) ؛ شذرات الذهب (٨٤/١ - ٨٦) ؛ الأعلام (٢٩٥/٤ - ٢٩٦) .
 (٩) أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » بروايتين (٤٣٩/١ ، ٤٤٠) (٣) كتاب الصلوات (٣٣١) من قال : لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ، رقم الأثر (٥٠٦٤ ، ٥٠٥٩) :
 الرواية الأولى : عن أبي عبد الرحمن قال : قال علي : لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة . قال الحافظ العسقلاني في « الدراية » (١٦٨/١) : ((واستاده ضعيف)) .
 الرواية الثانية : عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : لا تشريق ولا جمعة إلا في مصر جامع .
 وأخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » ثلاث روايات (٧٠/٣) باب القرى الصغار ، أرقام الآثار : (٥١٩١ ، ١٥٨٩ ، ٥١٩٠) :
 الرواية الأولى : عن الحارث عن علي قال : لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع . قال الحافظ العسقلاني في الدراية (١٦٨/١) : ((واستاده صحيح)) .

وَقَالُوا : لَوْ دَخَلَ الْقُرُوي الْمَصْرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَنَوَى إِقَامَةَ (يَوْمِهِ وَالْخُرُوجِ) ^(١) بَعْدَ الْوَقْتِ ^(٢) لَزِمْتَهُ وَإِلَّا لَا . وَلَا بَأْسَ بِالسَّعْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا جَاوَزَ الْعِمْرَانُ قَبْلَ الْعَصْرِ ^(٣) .
 { وَهُوَ } ، أَيِ الْمَصْرِ : { كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ أَمِيرٌ } يَنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنْ ظَالِمِهِ ^(٤) ، { وَقَاضٍ يَنْقُذُ الْأَحْكَامَ }
 { الشَّرْعِيَّةَ ^(٥) } ، وَقَوْلُهُ : { وَيَقِيمُ ^(٦) الْحُدُودَ } . قِيلَ ^(٧) : مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ؛ اهْتِمَاماً بِهَا لِزِيَادَةِ
 خَطَرِهَا . وَكَفَى بِذِكْرِ الْحُدُودِ عَنْ الْقِصَاصِ ^(٨) ^(٩) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَلِكٍ إِقَامَتُهَا مَلِكُهُ .

= الرواية الثانية : عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع .

الرواية الثالثة : عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ، وكان يعد الأعمار البصرة ، والكوفة ، والمدنية ، والبحرين ، ومصر ، والشام ، والجزيرة ، وربما قال : اليمن واليمامة .

وأخرجه البيهقي في "سننه" (٢٥٤/٣) كتاب الجمعة (٥) باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ، رقم الأثر (٥٦١٥) : عن أبي عبد الرحمن قال : قال علي - رضي الله عنه - ، بلفظ الرواية الأولى لعبد الرزاق .

قال ابن حزم في "المحلى" (٥٢/٥) : ((فقد صح عن علي - رضي الله عنه - : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع)) .

(١) في (أ) : ((يوم الخروج)) .

(٢) نهاية (ل ١٠٥/ب) و .

(٣) في (أ) : ((الظهر)) .

(٤) في (د) : ((الظالم)) .

(٥) نهاية (ل ٣٢/ب) .

(٦) في (ب) : ((يقيم)) .

(٧) في (د) : ((قبل)) وهو تصحيف .

(٨) نهاية (ل ١٠١/أ) هـ .

(٩) القصاص : القتل بإزاء القتل ، وإثلاف الطرف بإزاء إثلاف الطرف . وقد اقتصر وليُّ المتوَلِّ من القتلى ، أي استَوْفَى قِصَاصَهُ .

واقْتَصَهُ السُّلْطَانُ مِنَ الْقَاتِلِ ، أي أَوْفَاهُ قِصَاصَهُ ، وهو من قولك : قَصَصْتُ الْأَثَرَ ، واقْتَصَعْتُ : أي تَبِعْتُهُ . طلبة الطلبة (٣٢٧) . وانظر :

المغرب في ترتيب المغرب (٢١٢) .

واختار ^(١) غير واحد من شراح « الهداية » أنه ^(٢) من المغاير ؛ احرازاً عن ^(٣) المَحْكَم ، والمرأة إذا كانت قاضية (لصحة قضائها) ^(٤) في غير ^(٥) حَدِّ وَقْدٍ ^(٦) ، كما سيأتي . ^(٨)

واعترضهم في « الحواشي » ^(٩) السَّعْدِيَّة : « بأن الألف واللام في الأحكام إذا كانت للاستغراق وهو الظاهر إذ لا عَهْدٌ يُبْطَلُ ^(١٠) (مَا ذَكَرُوهُ) ^(١١) انتهى ^(١٢) ^(١٣) .

وأقول : لم لا يجوز أن تكون للجنس ، بل الحمل عليه هنا ^(١٤) أولى ، إذ الأصل في العطف التغاير ^(١٥) ، وكون الأصل في لام ^(١٦) التعريف إذا لم يكن ^(١٧) له ^(١٨) معهود ، الحمل (على الاستغراق عند الجمهور ، وإن

(١) في (هـ) : ((واختاره)) .

(٢) في (ج) : ((أن)) .

(٣) في (أ) : ((من)) .

(٤) في (د) : ((يصح قضائها)) .

(٥) ((غير)) ليست في (و) .

(٦) الْقَوْدُ : بالتحريك القصص ، يقال : استفدْتُ الأميرَ من القاتل فأفادني منه ، أي طلبت منه أن يقتله ففعل ، وأفادَ فلاناً بقتله به المغرب في ترتيب المغرب (٢١٧) .

(٧) انظر : فتح القدير مع العناية (٥٢/٢) ؛ البناية (٥٢/٣ ، ٥٣) .

(٨) في كتاب القضاء ، قضاء المرأة في « باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره » ، والمحکم في « باب التحكيم » .

(٩) ((الحواشي)) ليست في (هـ) .

(١٠) في (هـ ، و) : ((تبطل)) .

(١١) ((ما ذكروه)) ليست في (د) .

(١٢) ((انتهى)) زيادة من : (ج) .

(١٣) انظر : حاشية سعد الله ، المطبوع بحاشية فتح القدير (٥٢/٢) .

(١٤) ((هنا)) ليست في (أ) .

(١٥) في (و) : ((المغاير)) .

(١٦) في (د) : ((اللام)) .

(١٧) ((يكن)) ليست في (ب) .

(١٨) ((له)) ليست في : (أ) .

كان العهد الذهني^(١) مقدماً عند صدر الشريعة^(٢) فهو مُعارض بالأصل^(٣) المذكور^(٤).
 بقي^(٥) أن مقتضى هذا أن البلدة التي وُلِّيَ فيها القضاء أو السلطنة امرأة لا تكون^(٦) مصرّاً. قال في
 البحر: «والظاهر خلافه، ففي «البدائع»: وأما المرأة والصبي العاقل فلا تصح^(٨) منهما إقامة الجمعة، إلا أن
 المرأة لو كانت سلطاناً قَامَرَتْ^(٩) رجلاً صالحاً للإمامة حتى يصلي بهم الجمعة جَاز؛ لأن المرأة تصلح سلطاناً أو^(١٠)
 قاضية في الجملة فتصح إنايتها^(١١) انتهى^(١٢) وفيه نظر^(١٣). وفيه نظر^(١٤).

(١) العهد إما عهداً خارجياً أو ذهنياً: هو العهد الخارجي: هو المعرفة ببعض من أفراد الجنس الخارجي عن ذهن المتكلم، بأن لا يكون
 مخصوصة به بل يكون حاصلة في ذهن المخاطب أيضاً.

العهد الذهني: هو المعرفة بالمخصوصة بذهن المتكلم، فاللام لا يكون للدلالة على معلومة بعض مدحوها عند المتكلم والمخاطب. وقد
 يكون للدلالة على معلومة البعض عند المتكلم فقط.

والامتنياز بينهما باعتبار القرينة)). شرح الشرح مع التلويح (١٠٠/١).

(٢) قال صدر الشريعة في «التوضيح» مع «التلويح» (٥٢/١): «اعلم أن لام التعريف أما للعهد الخارجي أو الذهني، وإما
 لاستغراق الجنس، وإما لتعريف الطبيعة. لكن العهد هو الأصل، ثم الاستغراق، ثم تعريف الطبيعة؛ لأن اللفظ الذي يدخل عليه
 اللام دال على الناحية بدون اللام، فحمل اللام على الفائدة الجديدة أولى من حمله على تعريف الطبيعة، والفائدة الجديدة أما تعريف
 العهد أو استغراق الجنس وتعريف العهد أولى من الاستغراق؛ لأنه إذا ذكر بعض أفراد الجنس خارجاً أو ذهنياً فحمل اللام على ذلك
 البعض المذكور أولى من حمله على جميع الأفراد؛ لأن البعض متيقن والكل محتمل».

(٣) ما بين القوسين ساقط في (ج).

(٤) الذي ذهب إليه المحققون هو أن الأصل الراجح هو العهد الخارجي؛ لأنه حقيقة التعيين وكمال التمييز، ثم الاستغراق؛ لأنه هو
 المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج، ولأن الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الأفراد قليل الاستعمال جداً، والعهد
 الذهني موقوف على وجود قرينة البضعية. وما ذكره صدر الشريعة فيه نظر؛ لأنه جعل العهد الذهني مقدماً على الاستغراق بناء على
 أن البعض متيقن، وهذا معارض بأن الاستغراق أعم فائدة وأكثر استعمالاً في الشرع وأحوط في أكثر الأحكام من الإيجاب والنسب
 والتحریم والكراهة، وإن كان البعض أحوط في الإباحة. انظر: التلويح (٥٢/١).

(٥) في (د): ((من)).

(٦) في (د): ((و))، وفي (هـ): ((إذ)).

(٧) في (و): ((يكون))، وفي (أ): ترك الإصحام.

(٨) في (د): ((يصح)).

(٩) في (د): ((وأمرت)).

(١٠) في (ج): ((و)).

(١١) في (أ، د، هـ، و): ((إماتها)) وهي عبارة «البدائع» وما أثبت أصح، وفي (ج): ((إقامتها)).

(١٢) انظر: البحر الرائق (٢٤٦/٢).

(١٣) انظر: بدائع الصنائع (٢٦٢/١).

(١٤) لعل وجهه: أن ما في «البدائع» محتمل أن يكون فيما إذا كان في بلد لها أمير وقاضٍ ينفذ الأحكام ويقم الحدود فليس بنص في
 المدعي فليتأمل. منحة الحائلي على البحر (٢٤٦/٢).

ولم يذكر ^(١) المُفْتِي ^(٢) اكفاءً ^(٣) بذكر القاضي ؛ لأن القضاء في الصُّدْر الأول كان وظيفة المجتهدين . حتى ^(٤) لو لم يكن (الوالي أو القاضي ^(٥) مفتياً) ^(٦) اشترط المفتي ، كما في «الخلاصة» . ^(٧)
 وأسقط في «الظهيرية» و «الحانية» الأمير ، وزاد : «وبلغت أبنيته ^(٨) أبنية منى» ^(٩) . وفي «تصحیح القدوري» ^(١٠) : أنه يكفي بالقاضي عن الأمير ، والغالب أن تبلغ ^(١١) أبنية ما هذا شأنه أبنية منى انتهى ^(١٢) .
 وعلى هذا يفرع ^(١٤) ما في «الخلاصة» : لو ^(١٥) سافر الخليفة في القرى ليس له أن يجمع ^(١٦) بالناس . ^(١٧)

- (١) نهاية (ل ١١١/١) ج .
 (٢) المفتي : اسم فاعل ؛ الفقيه الذي يظهر الأحكام الفقهية في الحوادث الواقعة . الذي يُعَلِّم السائلين بالأحكام الشرعية . معجم لغة الفقهاء (٤١٥) .
 (٣) في (ج) : ((اكتفى)) .
 (٤) في (د) : ((منى)) .
 (٥) في (ج ، و) : تقدم وتأخير : ((القاضي أو الوالي)) .
 (٦) ما بين الفوسين في (د) يقابله : ((المفتي قاضياً)) .
 (٧) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٦) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٩٠/ب) .
 (٨) ((أبنيته)) ليست في (ب) ، وفي (و) : ((ابنه)) وهو تصحيف .
 (٩) عبارة الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٣/١) : ((الموضع الذي يصير مصرأ في ظاهر الرواية أن يكون فيه مُنْت وقاضٍ يُقيم الحدود ويُنفذ الأحكام ، وبلغت أبنيته أبنية منى)) . وانظر : فتاوى القاضي سنان (١ / ٨٤) .
 (١٠) في (ج) : ((صحيح)) .
 (١١) القُدُوري : هو أبو الحسين (أبو الحسن) أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حَمْدان البغدادى ، الفقيه المعروف بالقُدُوري . ولد ببغداد سنة ٣٦٢ هـ . ثقة صدوقاً ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق في زمانه . أخذ الفقه عن أبي عبد الله محمد بن يحيى المرحاني . نفقه عليه : أبو نصر الأقطع . وكان يناظر أبا حامد الاسفراييني . من مصنفاته : «المختصر - ط» المشهور ، و «شرح مختصر الكرخي - خ» ، و «التحريد - خ» . توفي ببغداد سنة ٤٢٨ هـ .
 • القُدُوري : بضم القاف والدال ، نسبة إلى بيع القدور وصلها ، وقبل : نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها : (قدورة) .
 انظر ترجمته في : الأنساب (٢٩/٤ ، ٣٠) ؛ امرأة الجنان (٤٧/٣) ؛ البداية والنهاية (٤٣/١٢) ؛ الجواهر المضية (٢٤٧/١ - ٢٥٠) ؛ ت (١٧٩) ؛ تاج التراجم (٩٨ ، ٩٩) ؛ ت (١٩) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٣/٢ ، ٢٥٤) ؛ الطبقات السنية (١٩/٢ ، ٢٠) ؛ ت (٢٩٤) ؛ شذرات الذهب (٣٩٣ ، ٣٩٢/٣) ؛ الفوائد البهية (٥٧ ، ٥٨) ؛ ت (٤٥) ؛ هدية العارفين (٧٤/١) ؛ الأعلام (٢١٢/١) .
 (١٢) في (هـ) : ((تبلغ)) .
 (١٣) انظر : الترجيح والتصحيح ، مخطوط (ل ٢٣/ب) .
 (١٤) في (ج ، د ، و) : ((تفرع)) .
 (١٥) زاد في (د) : ((في)) .
 (١٦) في (د) : ((تجمع)) .
 (١٧) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٧) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٩٠/ب) .

واعلم أن هذا الحد مروى عن الثاني ، واختاره الكرخي ، وجعله في « الهداية »^(١) ظاهر المذهب^(٢) .
وعنه^(٣) : لو اجتمعوا في أكثر مساجدهم لم يسفهم^(٤) . قال البلخي^(٥) : وهذا أحسن شيء سمعته^(٦) ،
وعليه فوى الفقهاء ، (كذا في المجي) ^(٧) . وفي « البدائع » : أنه صحيح^(٨) ، واعتمده برهان الشريعة^(٩) ^(١٠) .
وقال الإمام : المهر كل بلدة فيها سكلت وأسواق ، ولها^(١١) رساتيق^(١٢) ، ووال ينصف^(١٣) المظلوم من
ظلمه ، وعالم يرجع إليه في الحوادث . وبما قررناه^(١٤) علمت رجوع ما قاله^(١٥) المصنف إليه^(١٦)

(١) غاية (ل ٩٢/أ) .

(٢) انظر : الهداية (١٠٩/٢) .

(٣) عن أبي يوسف - رحمه الله - في رواية .

(٤) في (ج) : ((يسمعهم)) .

(٥) الثلجي : هو أبو عبد الله محمد بن سَلَمَة ، الفقيه البلخي . ولد سنة ١٩٢ هـ . تفقه على شداد بن حكيم ، ثم على أبي سليمان الجوزجاني . تفقه عليه : أبو بكر محمد بن أحمد الإسكافي . توفي سنة ٢٧٨ هـ .
● الثلجي : يفتح الباء وسكون اللام ، نسبة إلى (بَلَّح) ، بلدة من بلاد خراسان .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (١٦٢/٣ ، ١٦٣) ت (١٣١٧) ؛ الفوائد البهية (٢٧٦) ت (٣٥٢) . وانظر نسبته في : الأنساب (٢٧٨/١) ؛ معجم البلدان (٤٧٩/١) .

(٦) غاية (ل ٣٢/ب) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (أ) .

(٨) لم أجد هذا التصحيح في « البدائع » ، وإنما صحح تعريف أبي حنيفة بلفظ : وهو الأصح . انظر : بدائع الصنائع (٣٦٠/١) . وهذا التصحيح في الفتاوى الولولاجية ، مخطوط (ل ٢٩/أ) .

(٩) برهان الشريعة : هو محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم ، تاج الشريعة المحبوبي . وفي « كشف الظنون » و « هدية العارفين » : هو محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله . وهو خطأ . أخذ العلم عن أبيه صدر الشريعة أحمد . من مصنفاته : « وقاية الرواية في مسائل الهداية » ، و « الفتاوى » ، و « الوقاعات في الفروع » . توفي في حدود ٦٧٣ هـ .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٣٦٩/٤) ت (٢٠٦٨) ؛ كشف الظنون (٢٠٢٠/٢) ؛ الفوائد البهية (٣٣٨) ت (٤٤٢) ؛ هدية العارفين (٤٠٦/٢) .

(١٠) انظر : شرح الوقاية مع كشف الحقائق (٨١/١) .

(١١) غاية (ل ١٤٠/أ) .

(١٢) رساتيق : واحد رُسَاق ، فارسي معرب من (رُسْتَا) ؛ وهو السَّواد ، والقَرَى ، والسَّطَرُ من البخيل . انظر : مادة (رستق) ، لسان العرب (١١٦/١٠) ؛ القاموس المحيط (١١٧٧/٢) .

(١٣) في (هـ) : ((ينصف)) .

(١٤) في (أ) : ((قرنا)) ، وفي (د) : ((قناه)) .

(١٥) ((ما قاله)) ليست في (د) .

(١٦) ((إليه)) ليست في (د ، و) .

{ أَوْ مُصَلَّدَةٌ } ، أي فناءه ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَعْدُ لَصَاحِ الْمَصْرِ مُتَّصِلٌ بِهِ أَوْ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ بِقَلْوَةٍ ، كَذَا (قُدْرُهُ)^(١) محمد (^(٢) في « النواير ») ، وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ عَدَمَ الْفَاصِلِ مِنْ مَزَارِعِ ^(٣) ، وَاخْتَارَهُ فِي « الْحَانِيَةِ » قَالَ : وَالْمِيلُ ^(٤) وَالْعُلُوَّةُ وَالْأَمْيَالُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، كَذَا زُوي عَنْ الْإِمَامِ .^(٥)

وَقُدْرُهُ بَعْضُهُمْ يَمْلِكُ ؛ قَالَ فِي « الْمَحِيط » : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . ^(٦) وَآخَرُونَ بِثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ؛ قَالَ الْوَلَوَالِجِي : وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى . ^(٧) (وَاعْتَبَرُ بَعْضُهُمْ عَوْدَهُ إِلَى مَبِيتِهِ ^(٨) مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ ، قَالَ فِي « الْبَدَائِعِ » وَهَذَا أَحْسَنُ ^(٩) . ^(١٠))^(١١) وَفِي « الْمَضْمَرَاتِ » : تَجِبُ ^(١٢) عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْقَرِيَةِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الثَّدَاءَ بِأَعْلَى صَوْتٍ ^(١٣) ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .^(١٤)

وَالْتَقِيدُ بِالْمَصْلَى اتِّفَاقِي ، إِذَا احْكُمَ غَيْرُ مَقْصُورٍ عَلَيْهَا ، بَلْ تَجُوزُ ^(١٥) فِي جَمِيعِ أَفْنِيَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ^(١٦) هَذَا ^(١٧) مَصْلَى .

-
- (١) في (د) : ((قرره)) .
- (٢) ما بين القوسين ساقط في (و) .
- (٣) في (أ ، ج ، هـ ، و) : ((مزارعة)) ، وفي (ب) : ((مزرعة)) .
- (٤) الْمِيلُ : مِنَ الْأَرْضِ : قُدْرُ مَتْنِهِ مَدُّ الْبَصَرِ ، وَالْجَمْعُ أَمْيَالٌ وَمُيُولٌ . وَالْمِيلُ : مَنَارٌ بَيْنَ الْمَسَافِرِ فِي أَثْنَاءِ الْأَرْضِ وَأَشْرَافِهَا . وَقِيلَ : لِلْأَعْلَامِ الْمُنْبَنَةِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ (أَمْيَالٌ) ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى مَقَادِيرِ مَدَى الْبَصَرِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى الْمِيلِ ، وَكُلُّ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ فَرَسَخٌ . انظر : مادة (ميل) ، الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ (٢٤٢) ؛ لِسَانِ الْعَرَبِ (٦٣٩ / ١١) .
- المِيلُ ٤٠٠٠ ذِرَاعًا عَامَةً = ٢٤٤ ، ١٨٦٦ مترًا . معجم لغة الفقهاء (٤٢٠) .
- (٥) انظر : الْفَتَاوَى الْقَاضِي خَانَ (٨٤ / ١) .
- (٦) انظر : الْمَحِيطُ الرُّضَوِيُّ ، مَخْطُوطٌ ، رَقْمُ (٥١٤٨) صَفْحَةُ (١٠٤) ؛ وَرَقْمُ (٤٥٢٨ / ف) (ل ٩٥٠) .
- (٧) الْفَتَاوَى الْوَلَوَالِجِيَّةُ ، مَخْطُوطٌ (ل ٢٨ / ب) .
- (٨) فِي (ج ، و) : ((بَيْتِهِ)) ، وَفِي (د) : ((بَلِيَّة)) وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيْتُهُ .
- (٩) ((وَهَذَا أَحْسَنُ)) تَكَرَّرَ فِي (هـ) ، مَرَّةً بِلَفْظٍ : ((وَهُوَ أَحْسَنُ)) وَالثَّانِيَةِ بِلَفْظٍ : ((وَهَذَا أَحْسَنُ)) .
- (١٠) انظر : بَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ (٢٦٠ / ١) .
- (١١) ما بين القوسين ساقط في (أ ، و) .
- (١٢) فِي (ب ، د) : ((يَجِبُ)) .
- (١٣) فِي (ب ، د ، و) : ((الصَّوْتِ)) .
- (١٤) عِبَارَةُ جَمَاعَةِ الْمَضْمَرَاتِ وَالْمَشْكَلَاتِ ، مَخْطُوطٌ (ل ١١٧ / ب) : ((وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ الشَّهِيدُ حَسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ وَأَهْلِ مَوَاضِعِ الْقَرْيَةِ إِلَى الْبَلَدَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ تَوَاعِيهِ الْعِمْرَانِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْأَذَانَ عَلَى الْمَنَارَةِ بِأَعْلَى الصَّوْتِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِرُومًا وَإِيجَادًا)) .
- (١٥) فِي (ب) : ((يَجُوزُ)) ، وَفِي (أ) أَهْمَلُ الْإِعْجَامِ .
- (١٦) فِي (أ) : ((تَكُنْ)) .
- (١٧) فِي (ب) : ((هَذَا)) .

وقد وَقَعَ الشك في بَعْضِ قَرَى مَصْرَ التي لم يَسْكُنْ^(١) فيها^(٢) (وَالِ وَلَا قَاضٍ)^(٣) ، وإِنَّمَا هَا قَاضٍ يَسْمَى^(٤) قَاضِي النَاحِيَةِ يَأْتِي إِلَيْهَا أَحْيَانًا لِفَصْلِ^(٥) مَا اجْتَمَعَ فِيهَا مِنَ التَعْلِقَاتِ وَيَصْرِفُ وَوَالِ كَذَلِكَ ، أَهْيَ مَصْرٌ أَوْ لَا ؟ قَالَ فِي «الْفَتْحِ» : وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ كَوْنَهُمَا^(٦) مُقِيمَيْنِ بِهَا ، (وَالِ^(٧) لَمْ تَكُنْ قَرْيَةً أَصْلًا ، وَإِنْ^(٨) لَمْ تَكُنْ مُشْمُولَةً بِحُكْمِ^(٩) .

وَأَقُولُ : مُقْتَضَى اشْتِرَاطِ أَنْ تَبْلُغَ أَثْبَتَتَهَا أَثْبَتَةُ مَنَى ، وَكَلِمَا مَا مَرَّ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ هَا سِكَكٌ وَأَسْرَاقٌ ، عَدِمَ تَحْصُرُهَا وَلَوْ (كَانَا مُقِيمَيْنِ^(١٠) بِهَا^(١١)) ، وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ عَنْ «الْخَلَاصَةِ»^(١٢) ، وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا^(١٣) .

(١) فِي (د) : ((يَكُن)) .

(٢) ((فِيهَا)) لَيْسَتْ فِي (د) ، وَفِي (هـ ، و) : ((هَا)) .

(٣) فِي (ب) تَقْدِمُ وَتَأْخِرُ : ((قَاضِي وَلَا وَالِ)) .

(٤) فِي (د) : ((يَسْمُونَهُ)) .

(٥) فِي (د) : ((لِنَصْلِ)) .

(٦) فِي (د) : ((كَوْنَهُمَا)) ، وَفِي (هـ) : ((كَوْنَهَا)) .

(٧) فِي (د) : ((وَإِنْ)) .

(٨) فِي (ج ، و) : ((وَلَا)) .

(٩) عِبَارَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ (٥٣/٢) : ((وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ كَوْنَهُمَا مُقِيمَيْنِ بِهَا وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ قَرْيَةً أَصْلًا ، إِذْ كُلُّ قَرْيَةٍ مُشْمُولَةٌ بِحُكْمِ)) .

(١٠) فِي (د) : ((كَانَ الْمُقِيمَيْنِ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(١١) مَا بَيْنَ الْقَوْمَيْنِ سَاقِطٌ فِي (هـ) .

(١٢) أَيُّ مَن قَوْلُهُ : لَوْ سَافَرَ الْخَلِيفَةُ فِي الْقَرْيَةِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ بِالنَّاسِ .

(١٣) أَحَابِبُ ابْنِ عَابِدِينَ فِي مَنَحَةِ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ (٢٤٨/٢ ، ٢٤٩) : ((قُلْتُ : يَنْبَغِي حَمْلُ كَلَامِ هَذَا الْإِمَامِ الْحَقِّقِ [صَاحِبِ فَتْحِ الْقَدِيرِ] عَلَى الْقَرْيَةِ الْمُسْتَوْفِيَةِ بَقِيَةِ الشُّرُوطِ ؛ لِأَنَّهُ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ فِي «التَّائِيحَانِيَةِ» : اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِي الْقَرْيَةِ الْكُبْرَى إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِالْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ : يَصَلِّيُ الْفَرَضَ وَيَصَلِّيُ الْجُمُعَةَ مَعَهَا اِخْتِطَاطًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَصَلِّيُ الْأَرْبَعَ بَنِي الظُّهْرِ فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْمَى وَيُشْرِعُ فِي الْجُمُعَةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَصَلِّيُ الْجُمُعَةَ أَوَّلًا ، وَقَالَ فِي «النَّحْجَةِ» : هَذَا فِي الْقَرْيَةِ الْكُبْرَى ، أَمَّا فِي الْبِلَادِ فَلَا شَكَّ فِي الْجَوَازِ وَلَا تَعَادُ الْفَرِيضَةُ . وَالِاخْتِطَاطُ فِي الْقَرْيَةِ أَنْ يَصَلِّيَ السَّنَةَ أَرْبَعًا ثُمَّ الْجُمُعَةَ ثُمَّ يَبْرِي أَرْبَعًا سَنَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَصَلِّيُ الظُّهْرَ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ سَنَةَ الْوَقْتِ فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَخْتَارُ)) . انْظُرْ : الْفَتَاوَى التَّائِيحَانِيَةِ (٥٤/٢ ، ٥٥) .

{ وَمِثْنِي مِصْرٌ } في أيام الموسم ؛ لوجود الخليفة أو نائبه والسكك والأبنية ^(١) فيها ، فقام الجمعة فيها ^(٢) حيثن دون العيد تخفيفاً ^(٣) ، بخلاف أمير الموسم ؛ (لأنه إنما يلي) ^(٤) أمور الحج لا غير ، وفي " المحيط " : إلا إذا استعمل على مكة وكان من أهلها . ^(٥)

وفي قولهم : يتمصرها ^(٦) ^(٧) أيام الموسم إيماء إلى أنها لا تقام في غير أيامه ؛ لزوال تمصرها ^(٨) بزوال الموسم . قال في " الفتح " : وهذا يقيد ^(٩) أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها إلا حال حضور المتولي . ^(١٠)

وأقول : كيف هذا مع أنه جعل تمصر منى في الموسم لاجتماع من ينفذ الأحكام ، ووجود ^(١١) الأسواق والسكك فيها ، وهذا لعمرى لا ^(١٢) يوجد في كل القرى .

ومن علل الجواز ^(١٣) بأنها من فناء ^(١٤) مكة رُدَّ بأن بينهما ^(١٥) فرسخين . وتقديرُ الفناء بذلك ^(١٦) غير صحيح . وإليه يؤمى كلامه إذ ^(١٧) لو كان كذلك لاستغنى ^(١٨) بذكر المصلى عن ذكرها .

{ لا عرفقات } ولو كان الخليفة بها في قومه جميعاً ، لأنها فضاء وبني ^(١٩) أبية ^(٢٠) .

(١) في (هـ) : ((ولابية)) .

(٢) نهاية (ل ١٠٦ / ١) و .

(٣) نهاية (ل ٣٣ / ١) ب .

(٤) يقابله في (د) : ((فإنه يتولى)) .

(٥) عبارة المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (١٠٤) ، ورقم (٤٥٢٨ / ف) (ل ٩٥ / ب) : ((ويجمع بمنى إن كان الإمام من أهل الحجاز أو الخليفة ، وعند محمد : لا يجمع بمنى بحال ؛ لأنه ليس بمصر جامع بل هو قرية فيها ثلاث سكك ، وقيل إنما تجوز الجمعة عندهما بمنى في أيام الموسم لأن منى في هذه الأيام يتمصر لاجتماع مرافق الدين والدنيا بها ، ولا يجوز في غير هذه الأيام بخلاف عرفات ؛ لأنها مفازة وليست بمصر وقيل يجوز في جميع الأيام لأن منى من فناء مكة)) .

(٦) في (هـ) : ((يتمصرها)) .

(٧) زاد في (د) : ((في)) .

(٨) في (هـ) : ((تمصرها)) .

(٩) في (ج) : ((يقيد)) .

(١٠) انظر : فتح القدير (٥٤ / ٢) . وزاد : ((فإذا حضر صحت وإذا ظعن امتنع)) .

(١١) في (د) : ((وجود)) .

(١٢) في (د) : ((ما)) .

(١٣) في (ج) : ((الحيوان)) وهو تحريف ، وليست في (و) .

(١٤) في (ب) : ((فني)) .

(١٥) بينهما ((غير واضحة في (ج) .

(١٦) نهاية (ل ١٠١ / ب) هـ .

(١٧) في (هـ) : ((إذا)) .

(١٨) في (ج) : ((استغنى)) .

(١٩) في (هـ) : ((وبمنى)) وهو تحريف .

(٢٠) في (ب) : ((الأبنية)) .

{ وثَوْدَى { الجمعة { في مِصْر ^(١) في مَوَاضِعَ { منه رواه محمد عن الإمام ، وهو ^(٢) الصَّحِيحُ ، وفي باب الإمامة " من ^(٣) فتح القدير " : وعليه الفتوى : دُفْعاً للحرج اللازم ^(٤) من إلزام الاجتماع في موضع واحد خصوصاً إذا كان مصرّاً كبيراً كمصرنا . ^(٥)

وخصّ الثاني الجواز بموضعين ، وجعله في " اليدائع " ظاهر الرواية ؛ قال : وعليه الاعتماد ، وما عن محمد من إطلاق الجواز في ثلاث مواضع فمحمول على موضع الحاجة والضرورة انتهى ^(٦) . وفي " الحاروي القدسي " : وعليه الفتوى ^(٧) . ^(٨) وفي " التكملة " ^(٩) للرازي ^(١٠) : وعن محمد عدم الجواز في أكثر من موضعين ، وبه نأخذ .

ويستبي ^(١١) على الخلاف : صلاة ^(١٢) الأربع بعد الجمعة بنية آخر ظهر عليه ؛ قال الزَّاهدي : لما ^(١٣) ابتلي أهل مَرُو ^(١٤) بإقامة الجمعيتين هما ^(١٥) (أمر أمتهن) ^(١٦) بأداء الظَّهْرِ بَعْدَ الجمعة حتماً احتياطاً . ثم اختلفوا في النية

(١) في (ب) : ((مصر)) .

(٢) زاد في (د) : ((في)) .

(٣) في (هـ) : ((في)) .

(٤) نهاية (ل ١١١ / ب) ج .

(٥) لم أجد هذا الترجيح في " باب الإمامة " ، وذكر في " باب صلاة الجمعة " : ((والأصح الأول [أي جواز تعددها مطلقاً] خصوصاً إذا كان مصر كبير ، فإن في إلزام اتحاد الموضع حرجاً يبيح لاستدعائه تطويل المسافة على الأكثر)) . فتح القدير (٥٣ / ٢) .

(٦) انظر : بدائع الصنائع (٢٦١ / ١) .

(٧) نهاية (ل ١٤٠ / ب) د .

(٨) انظر : الحاروي القدسي ، مخطوط (ل ١٩ / أ) .

(٩) في (د) : ((التكملة)) وهو تحريف .

(١٠) الرَّازِيّ : هو أبو الحسن علي بن أحمد بن مَكِّي ، حسان الدين الرَّازِيّ . أقام مدة في حلب ، ثم قدم دمشق وسكنها . تفقه عليه : أبو غانم محمد بن عمر ابن العنم ، وجماعة . من مصنفاته : " خلاصة الدلائل وتفتح المسائل - خ " ، و " تكملة القدوري " ، و " سلوة الموم " . توفي بدمشق سنة ٥٩٨ هـ ، وقيل : سنة ٥٩٣ هـ .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٥٤٣ / ٢ ، ٥٤٤) ت (٩٥٠) ؛ تاج التراجم (٢٠٧ ، ٢٠٨) ت (١٦٥) ؛ مفتاح السعادة (٢٥٦ / ٢ ، ٢٥٧) ؛ كشف الظنون (٤٧١ / ١ ، ٧١٨) (٩٩٩ / ٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤) ؛ الفوائد البهية (١٩٨ ، ١٩٩) ت (٢٥١) ؛ هدية العارفين (٧٠٣ / ١) ؛ الأعلام (٢٥٦ / ٤) .

(١١) في (ب) : ((ويبي)) ، وفي (د) : ((ويبي)) .

(١٢) في (هـ) : ((صلاته)) .

(١٣) (لا) ليست في (د) ، وفي (هـ) : ((لو)) .

(١٤) مَرُو : أشهر مدن خراسان وقصبتها ، فتحت سنة (٣٠ هـ) على يدي حاتم بن النعمان الباهلي . والنسبة إليها مروزي على غير قياس . انظر : الأنساب (٢٧٨ / ٤) ؛ معجم البلدان (١١٢ / ٥) .

(١٥) (ها) ليست في (ب) .

(١٦) في (د) : ((أمراتهم)) وهو تحريف .

، والأحسن أن ينوي آخر ظهر عليه ، والأحوط أن يقول : نويت آخر ظهر أدركت ^(١) وقته ولم أصله بعد . ثم اختلفوا : فقيل : يقرأ في الكل ، وقيل : في الأولين ، والمختار عندي أن ^(٢) يحكم فيها رأيه . واختلفوا ^(٣) في مراعاة الترتيب في الأربع بعد الجمعة حسب اختلافهم في النية ^(٤) . وفي السبق بماذا يعبر ، فقيل : بالشروع ، وقيل : بالفراغ ، والأول أصح انتهى ^(٥) .

وكل هذا مبني على عدم جواز التعدد ، وقد علمت أن المراجع جوازهُ مطلقاً . قال ابن وهبان : وفي حفظي عن بعض "كُتب" الأصحاب أنه يُصلّيها قبل الجمعة لئلا يكون ظاناً أن ^(٦) جمعة هذا ^(٧) الجمع غير صحيحة . ^(٨)

ورده في "عقد الفرائد" : بأنه ^(٩) غير سديد إذ التقديم المذكور ليس ^(١٠) إلا هذا ^(١١) الظن فقد ^(١٢) وقع فيما منه فر ^(١٣) ، ولو سلم فسبحه ^(١٤) للجمعة ^(١٥) يطل ظهره عند الإمام ، وعندهما ^(١٦) بالشروع فلم يقع الاحياط ؛ لفساد ظهره ، فعن ^(١٧) الأخير .

(١) في (و) : ((أدركته)) .

(٢) في (ج) : ((أنه)) .

(٣) نهاية (ل ٣٣/ب) ب .

(٤) في (أ) : ((السنة)) وهو تحريف .

(٥) في (د) : ((قيل)) .

(٦) انظر : خية المنية ، مخطوط ، رقم ٦٢٩ / يهودا (ل ١٩/ب ، ل ٢٠/أ) ؛ ورقم ٣٦٠٨ / يهودا (ل ٣٢/ب) .

(٧) ((إن)) سقطت من متن (ج) واستدركت في الهامش .

(٨) ((هنا)) ليست في (د) .

(٩) انظر : تفصيل عقد الفرائد ، مخطوط رقم (٤٠٠٢) (ل ٣٨/أ) .

(١٠) في (د) : ((أنه)) .

(١١) ((ليس)) ليست في (و) .

(١٢) في (ب ، هـ) : ((هنا)) .

(١٣) في (د) : ((وقد)) .

(١٤) في (هـ) : ((فرد)) .

(١٥) في (د) : ((فسعيه)) .

(١٦) في (د) : ((إلى الجمعة)) .

(١٧) نهاية (ل ٩٢/ب) أ .

(١٨) زاد في (د) : ((عن)) .

ثم نقل عن «التاريخانية»: اختلف^(١) المشايخ في القرى الكبيرة إذا لم يعلن^(٢) بالحكم^(٣) والقضاء فيها . إلى أن قال^(٤): يُصلي الأربع (بنيّة الظهر في بيته)^(٥) أو في^(٦) المسجد أولاً ثم يَسْتَعِي وَيَسْرَعُ في الجمعة ، فإن كانت جنازة كانت نفلًا وإلا فهي المقرض .

وأما^(٧) البلاد فلا يشك^(٨) في الجواز ولا تعاد الفريضة ، بل يصلي الجمعة ثم^(٩) سنّها^(١٠) ثم ركعتين وهذا هو الصحيح^(١١) المختار . (وعن^(١٢) الهندواني^(١٣) : قول الناس يُصلي أربعاً بنية^(١٤) أقرب صلاة علي^(١٥) ليس له أصل في الروايات ، ولا شك في جواز^(١٦) الجمعة في البلاد والقصبات^(١٧) انتهى^(١٨) .^(١٩)

(١) في (و) : ((اختلاف)) .

(٢) في (ب) : ((بعان)) وهو تحريف ، وفي (ج ، د) : ((يكن)) .

(٣) في (ج ، د ، هـ) : ((الحكم)) .

(٤) في (هـ) : ((يقال)) .

(٥) في (د) تقدم وتأخر : ((في بيته بنية الظهر)) .

(٦) ((في)) ليست في (هـ) .

(٧) في (أ ، ب ، د ، هـ ، و) : ((أما)) .

(٨) في (د) : ((شك)) .

(٩) ((ثم)) ليست في (و) .

(١٠) في (ج ، و) : ((سنّها)) .

(١١) في (د) : ((الأصح)) .

(١٢) في (ب) : ((عند)) .

(١٣) المُنْتَوَانِي : هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الهندواني البلخي . محدثاً وفقهياً ، يقال له أبو حنيفة الصغير لفقهِه . نفقه على أبي بكر الأعمش . ونفقه عليه : نصر بن محمد أبو الليث الفقيه ، وجماعة كثيرة . من مصنفاته : «شرح أدب القاضي» ، و «الفوائد الفقهية» ، و «كشف الغوامض في الفروع» . توفي ببخارى سنة ٣٦٢ هـ ، وقيل : سنة ٣٩٢ هـ ودفن ببلخ .

• المُنْتَوَانِي : بكسر الهاء وسكون النون وضم الدال ، نسبة إلى محلة (بُلخ) يقال لها (باب حِثْلُون) يزل فيها الغلمان والجواري التي تُحلب من الهند .

انظر ترجمته في : الأنساب (٥١٣/٤ ، ٥١٤) ؛ امرأة الختان (٣٧٥/٢) ؛ الجواهر المضية (١٩٢/٣ - ١٩٤) ت (١٣٤٥) ؛ (٣٣٥/٤) ؛ تاج التراجم (٢٦٤ ، ٢٦٥) ت (٢٤٠) ؛ كشف الظنون (٤٦/١) ؛ شذرات الذهب (١٤٧/٣) ؛ الفوائد الهبّة (٢٩٥) ت (٣٧٨) ؛ هدية العارفين (٤٧/٢) .

(١٤) في (ب) : ((بيته)) .

(١٥) في (د) : ((عليه)) .

(١٦) زاد في (د) : ((صلاة)) .

(١٧) القصبات : جمع قَصْبَةٍ ، وقَصْبَةُ البلد : مدبنته ؛ وقيل : مُنْظَمَتُهُ . وقَصْبَةُ السَّوَاد : مدبنتها . وقَصْبَةُ البلاد : مدبنتها . والقَصْبَةُ : الفرية . وقَصْبَةُ الفرية : وَسْطُهَا . انظر : لسان العرب (٦٧٧ ، ٦٧٦/١) ؛ مادة (قصب) .

(١٨) انظر : تفصيل عقد الفرائد ، مخطوط رقم (٤٠٠٢) (ل ٣٨/١ ، ب) .

(١٩) انظر : الفتاوى التاريخانية (٥٤/٤ ، ٥٥) .

وأقولُ: هذا ^(١) إنما ينفي ^(٢) تحتم ^(٣) صلاة ^(٤) الأربع ، أما ندبها ^(٥) على القول بجواز التعدد خروجاً ^(٦) عن الخلاف ، (فلا ينفي) ^(٧) أن يتردد فيه وعليه يحمل ما في « الفتح » : وكذا لو تعددت ^(٨) الجمعة وشك ^(٩) أن جمعة سابقة أو لا ، وينبغي أن يصلي ما قلنا . ^(١٠) يعني أربعاً بنية آخر فرض أدركت وقته ولم أؤده ^(١١) بقْدُ .

فائدة :

قال في « عقد الفرائد » : قضاة ^(١٢) زماننا يحكمون بصحة الجمعة عند تجديداتها في موضع ، بأن يعلق ^(١٣) الواقف عتق عبده (على صحة) ^(١٤) الجمعة في هذا الموضع ، وبعد إقامتها فيه ^(١٥) بالشروط يدعي (المعلق عتقه ^(١٦) عليه بأنه علق عتقه على صحة الجمعة في هذا الموضع ، وقد صحت ووقع العتق ^(١٨) فيحكم ^(١٩) بعتقه فيتضمن الحكم ^(٢٠) بصحة ^(٢١) الجمعة . ويدخل ما لم يأت من الجمع تبعاً انتهى ^(٢٢) . (^(١) وفي دخول ما لم يأت نظر فتدبره .

-
- (١) ((هذا)) ليست في (د) .
 - (٢) في (ج) : ((ينفي)) وجاء في الهامش أيضاً ((ينفي)) .
 - (٣) في (و) : ((يحتم)) .
 - (٤) ((صلاة)) ليست في (و) .
 - (٥) في (د) : ((بدوفا)) ، وفي (و) : ((ندوفا)) وكلامهما تحريف .
 - (٦) في (و) : ((حارجا)) .
 - (٧) في (د) : ((فينفي)) .
 - (٨) في (و) : ((تعددته)) .
 - (٩) في (د) : ((ولا شك)) .
 - (١٠) انظر : فتح القدير (٥٣/٢) .
 - (١١) في (ب) : ((أؤده)) .
 - (١٢) في (ب) : ((قضاة)) .
 - (١٣) في (د) : ((تعلق)) .
 - (١٤) في (ب) : ((بصحة)) .
 - (١٥) ((فيه)) ليست في (د) .
 - (١٦) نهاية (ل ٣٤) ب .
 - (١٧) في (ب ، و) : ((بأن)) ويحتمل أن يكون كذلك في (ج) أيضاً .
 - (١٨) ((العتق)) ليست في (ج) .
 - (١٩) نهاية (ل ١٠٦ / ب) و .
 - (٢٠) ((الحكم)) سقط من متن (ج) واستدرك في الهامش .
 - (٢١) في (ج) : ((صحة)) .
 - (٢٢) انظر : تفصيل عقد الفرائد ، مخطوط رقم (٤٠٠٢) (ل ٣٨ / ب) .

{ وَالسُّلْطَانُ } عطف على « المصر » (أو « المصلى » ، والأول ^(٢) أولى ، وهو الوالي الذي لا والي فوقه ولو جتاراً ، أي وشرط أداؤها حضور السلطان) ^(٤) ، { أَوْ ثَلَاثِيَّةٌ } المأمور بإقامتها ولو عَبْدًا ولي قضاء ناحية وإن لم تجز أنكته وأقصيته ، بخلاف القاضي الذي لم يؤمر بإقامتها ؛ لأنها تقام بجميع عظيم فيقع الاختلاف في التقديم والتقدم ويرتفع ذلك بحضور من ذكر ^(٥) .

وفي « الخلاصة » : ليس للقاضي إقامتها إذا لم يؤمر ولصاحب الشرط ^(٦) إقامتها ^(٧) وإن لم يؤمر وهذا في عرفهم . ^(٨) قال في « الظهيرية » : أما اليوم فالقاضي يقيمها ؛ لأن الخلفاء يأمرؤن ^(٩) بذلك . قيل ^(١٠) : أراد به قاضي القضاة الذي يقال له قاضي الشرق والغرب ، أما في زماننا فالقاضي وصاحب الشرط لا يليان ذلك ^(١١) . قال في « البحر » : وعلى هذا فللقاضي القضاة بمصر ^(١٢) أن يؤلي الخطباء ولا يتوقف على إذن ، كما أن ^(١٣) له أن يستخلف للقضاة وإن لم يؤذن ^(١٤) له ، مع أن القاضي ليس له الاستخلاف إلا بإذن السلطان ، لأن توليته قاضي القضاة إذن بذلك دلالة ^(١٥) ، كما صرح به في « فتح القدير » ^(١٦) . ولا يتوقف ذلك على تقدير ^(١٧) الحاكم ^(١٨) المسمى بالباشا .

(١) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٢) في (د) : ((و)) .

(٣) في (د) : ((والأولى)) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

(٥) نهاية (ل ١١٢) ج .

(٦) نهاية (ل ١٤١) ج .

(٧) ((إقامتها)) زيادة من (د) .

(٨) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٦) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٩٠ / ب) .

(٩) نهاية (ل ١٠٢) هـ .

(١٠) ((قيل)) ليست في (د) .

(١١) انظر : الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٣ / ب) .

(١٢) في (د) : ((بمصر)) .

(١٣) ((أن)) ليست في (هـ) .

(١٤) في (د) : ((تؤذن)) .

(١٥) أحباب ابن عابدين في منحة الخالق على البحر (٢٥٥ / ٢) : ((فيه نظر ؛ لأن قاضي القضاة بمصر ليس بمعنى قاضي القضاة المذكور في « الظهيرية » ؛ لأنه بالمعنى الأول من بولي القضاة في جميع بلاد السلطان الذي ولاد فولانيه عامة ، وأما قاضي مصر فإنه بولي نواباً عنه في البلدة التي ولاد السلطان الحكم فيها وفي نوابها ، فلا يلزم من كون الأول مأذوناً بإقامة الجمعة أن يكون الثاني كذلك لأن الثاني مولى من قبله .))

(١٦) انظر : فتح القدير (٢٩٩ / ٧) .

(١٧) في (ج ، د) : ((تقرير)) ويحتمل أيضاً كذلك في (ب) .

(١٨) في (هـ) : ((الحكم)) .

لكن قال في «التجنيس»: إن في إقامة القاضي روايتين، وبرواية المنع يفتى^(١) في ديارنا^(٢) إذا لم يؤمر به ولم يكتب^(٣) في مشوره^(٤) (٥) انتهى^(٦). ويمكن حمل ما في «التجنيس» على ما إذا لم يؤل قضاء القضاة، أما إن^(٧) ولي أغنى هذا اللفظ عن التصيص عليه.

بقي هل لهذا المولى أن يختلف بلا إذن؟ جزم ملا خسرو^(٨) (٩) (١٠): بأنه ليس له ذلك، قال: والناس عنه غافلون^(١١). ورد عليه العلامة ابن الكمال^(١٢) في «رسالة» خاصة له^(١٣) في هذه المسألة^(١٤)، برهن فيها

(١) في (د): ((نفي)).

(٢) في (ج): ((بلادنا))، وفي (د): ((زماننا)).

(٣) في (أ، ج): ((تكتب)).

(٤) في (هـ): ((نشوره)).

(٥) المنشور: والجمع المشاير، وهو ما كان غير محتوم من كتب السلطان. انظر: مادة (نشر)، لسان العرب (٢١/٥)؛ والقاموس المحيط (٦٦٩/١).

(٦) انظر: التجنيس والمريد، مخطوط (ل ١٥٥/ب).

(٧) انظر: البحر الرائق (٢٥٥/٢).

(٨) في (د): ((إذا)).

(٩) في (د، هـ): ((ملا خسرو)).

(١٠) مُلّا خُسْرُو: هو محمد بن فراموز بن خواجه علي، الشهير بالمولى - أو بملا - أو ملا - خسرو. كان أبوه رومياً من أمراء الفراسخة أسلم، وكان له بنت زوجها من أمير يسمى بخسرو، فلما توفي نشأ ابنه محمد في حجر خسرو فاشتهر بأخي زوجة خسرو ثم غلب عليه اسم خسرو. أخذ العلوم عن المولى برهان الدين حيدر المروفي. كان متبحراً في علوم العقول والمنقول، درس وأفتى وتولى قضاء القسطنطينية. من مصنفاته: «درر الحكام شرح غرر الأحكام - ط»، و«مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول - ط». توفي بقسطنطينية سنة ٨٨٥ هـ ودفن في مدينة بروسا.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢٧٩/٨) ت (٧٦١)؛ مفتاح السعادة (١٧١/٢، ١٧٢)؛ كشف الظنون (١١٩٩/٢، ١٦٥٧)؛ شذرات الذهب (٤٨٨/٧، ٤٨٩)؛ الفوائد البهية (٣٠٢، ٣٠٣) ت (٣٩٢)؛ هدية العارفين (٢١١/٢)؛ الأعلام (٣٢٨/٦)؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة (١٧٩٠/٢، ١٧٩١).

(١١) انظر: الدرر الحكام (١٤٠/١).

(١٢) العلامة ابن الكمال: هو أحمد بن سليمان شمس الدين، الشهير بابن كمال باشا. تركي الأصل، قاضي من العلماء بالحديث ورحاله. أخذ العلم عن المولى لطفي الرومي، وخطيب زادة، ومعروف زاده وغيرهم. صنف في كثير من الفنون، من مصنفاته: «الإصلاح والإيضاح - خ»، و«تعليق على الغرر والدرر» ملا خسرو، و«شرح البداية» لم يكمله، و«مهمات المسائل في الفروع»، و«تغيير النقيح - ط»، و«مجموعة رسائل - ط»، و«طبقات الفقهاء». توفي بقسطنطينية سنة ٩٤٠ هـ.

انظر ترجمته في: الطبقات السنية (٣٥٥/١ - ٣٥٧) ت (١٩٩)؛ كشف الظنون (٤١/١، ١٠٩)؛ شذرات الذهب (٢٨٥، ٢٨٦)؛ الفوائد البهية (٤٢ - ٤٤) ت (٢٢)؛ هدية العارفين (١٤١/١، ١٤٢)؛ الأعلام (١٣٣/١)؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢٢٧/١، ٢٢٨).

(١٣) ((له)) ليست في (د).

(١٤) نهاية (ل ٣٤/ب) ب.

على الجواز من غير شرط ، وأُتْبِغَ فِيهَا وَابْدَغَ وَلَكِنَّهُ (١) من المفوائد أُوْدَغَ .
والحاصل أن حق التقديم (٢) في الجمعة للخليفة (٣) ، إلا أنه لا يقدر على إقامة ذلك بنفسه في كل الأمصار (٤)
فيقيمها نائبه ، والسابق في هذه النجاة في كل بلد الأمير الذي ولي عمل تلك البلدة ، ثم الشرطي ، (ثم القاضي (٥)
) ، ثم (٦) الذي ولاه قاضي القضاة . (وفي «العناية» ، عن ابن المبارك (٧) (٨) : الشرطي أولى من القاضي .
وفي «الحالية» : أخذت الإمام فقدم واحد (لا بتقديم (٩) أحد (١٠) لا يجوز (١١) صلاحهم خلفه ، وإن
قدمه أحد من جماعة السلطان ممن فوض إليه أمر العامة يجوز (١٢) . (١٣)

(١) في (هـ ، و) : ((والكثير)) .

(٢) في (ج ، د) : ((التقديم)) .

(٣) ((للخدمة)) زيادة من (ب ، ج ، د) .

(٤) زاد في (و) : ((ولم)) .

(٥) ((ثم القاضي)) ليس في (هـ) .

(٦) ((ثم)) ليست في (ج ، د) .

(٧) ما بين القوسين يقابله في (ج) : ((وفي العناية عن ابن الملك)) ، وفي (د ، و) : ((وفي العناية عن ابن المبارك)) .

(٨) ابن المبارك : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء ، المَرْوَزِي . ولد بمرو سنة ١١٨ هـ ، وقيل : سنة ١٢٨ هـ . أمه خوارزمية وأبوه تركي . كان جامعاً للعلم . صاحب أبا حنيفة وأخذ عنه ، حدث عن بقايا التابعين ، حديثه نحو (٢٠٠٠) حديثاً . حدث عنه حلق لا تحصى من الناس ، كثر المناقب والشمال ، أكثر من الترحال والتطواف إلى أن مات في طلب العلم وفي الغزو والتجارة . من مصنفاته : «الأربعين» في الحديث ، وكتاب «الجهاد» ، وكتاب «الزهد» ، وكتاب «السنن» في الفقه . توفي ببيت (على الفرات) منصوراً من غزو الروم سنة ١٨١ هـ ، وقيل : سنة ١٨٠ هـ .

• الحنظلي : بفتح الحاء وسكون النون وفتح الظاء ، هذه النسبة إلى بني حنظلة من أهل مرو .

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٨٠) ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي (١٠٧ ، ١٠٨) ؛ الأنساب (١٠٠/٢) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (٢٩٩/٢ ، ٣٠٠) ت (٢٩٩) ؛ البداية والنهاية (١٨٤/١٠ ، ١٨٥) ؛ الجواهر المضية (٢٢٤/٢ - ٢٢٦) ت (٢٢٠) ؛ (٤/٥١٠ ، ٥١١) ؛ امرأة الجنان (٣٧٨/١ - ٣٨٢) ؛ تهذيب التهذيب (٢٣٢/٣ - ٢٣٤) ؛ مفتاح السعادة (٤١٣٧) ؛ (٢/٢٢٢ - ٢٢٤) ؛ الطبقات السنية (١٨١/٤ ، ٢٠١) ت (١٠٧٦) ؛ شذرات الذهب (٤٧٤/١ - ٤٧٦) ؛ المفوائد البهية (١٧٥ - ١٧٧) ت (٢٢٣) ؛ هدية العارفين (٤٣٨/١) ؛ الأعلام (١١٥/٤) .

(٩) في (أ ، د) : ((بتقديم)) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١١) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : ((يجوز)) .

(١٢) في (ج ، د) : ((يجوز)) ، وفي (أ) أهمل الإصمام ، وفي (و) : ((لا يجوز)) .

(١٣) انظر : الفتاوى القاضي خان (٨٥/١) .

وإذا عرفت ^(١) هذا فيتمشى ^(٢) عليه مَا يَقَع في زماننا ^(٣) من أن ^(٤) إذن السلطان (في إقامة ^(٥)) ^(٦) الجمعة فيما يستجد ^(٧) من الجوامع مصحح لإذن رب الجامع لمن ^(٨) يقيمهُ خطيباً ، ولإذن ذلك الخطيب لمن عساه أن يستنيبه انتهى .

قال في « البحر » : وهو حسن لكن لم يستد فيه إلى ^(٩) نقل مع أن ظاهر كلامهم يدل عليه ؛ ففي « الولوالجية » ^(١٠) : الإمام إذا خطب و ^(١١) أمر من لم ^(١٢) يشهد الخطبة أن يجمع ^(١٣) بهم (فأمر ذلك الرجل من شهد الخطبة فجمع بهم) ^(١٤) جاز ؛ لأن ^(١٥) الذي لم يشهد الخطبة من أهل الصلاة فصَحَّ التفويض إليه لكنه ^(١٦) عجز لفقد شرط ^(١٧) الصلاة وهو سَمَاع الخطبة فملك ^(١٨) التفويض إلى الغير ، ولو جمع هو ولم يأمر غيره لا يجوز ^(١٩) ، بخلاف مَا لو ^(٢٠) شرع في الصلاة ثم استخلف من لم ^(٢١) يشهد ^(٢٢) الخطبة ^(٢٣) فإنه يجوز ، وكذلك ^(٢٤) إن

(١) في (هـ) : ((عرفت)) وهو تحريف .

(٢) في (هـ) : ((فيشئ)) .

(٣) ((زماننا)) ليست في (د) .

(٤) ((أن)) ليست في (د) .

(٥) ((إقامة)) ليست في (و) .

(٦) في (ج) تقدم وتأخير : ((إقامة)) .

(٧) في (ب) : ((يستحدث)) ، وفي (و) : ((يسجد)) وهو تحريف .

(٨) في (د) : ((ولن)) .

(٩) ((إلى)) ليست في (د) .

(١٠) في (أ) : ((الولوالجية)) .

(١١) في (ب) : ((أو)) .

(١٢) ((لم)) ليست في (د ، و) .

(١٣) في (ج) : ((تجمع)) ، وأهل الإجماع في (أ) .

(١٤) ما بين القوسين ساقط في (أ ، ب ، ج) .

(١٥) نهاية لـ (٩٣ / أ) .

(١٦) في (د) : ((لكن)) .

(١٧) ((شرط)) سقطت من متن (ب) واستلزكت في الهامش .

(١٨) في (أ) : ((فلك)) وهو تحريف .

(١٩) في (د) : ((تجوز)) .

(٢٠) في (ج ، و) : ((إذا)) .

(٢١) ((لم)) زيادة من (ب ، ج) وهي زيادة مهمة .

(٢٢) في (د) : ((شهد)) .

(٢٣) في (هـ) : ((الخبة)) وهو خطأ .

(٢٤) في (هـ) : ((كذلك)) .

تكلّم هذا المقدم فاستقبل بهم جاز ؛ لأنه إنما يؤدي الصلاة بالحرّة الأولى .^(١) ووجه دلالة^(٢) : أنه^(٣) إن^(٤) أراد بالإتمام نائب الوالي^(٥) وهو الخطيب فقد جوز له الاستنابة مطلقاً ، أو الوالي فقد جَوّزها لثانيه^(٦) كذلك . وقالوا : ليس للقاضي أن يستخلف بلا إذن بخلاف المأمور بإقامة^(٧) الجمعة . وتقيّد الشارح هذا بما إذا^(٨) سبقه الحدّث مما لا دليل عليه . وعبارته في "البدائع" : كل من ملك إقامة الجمعة ملك إقامة غيره^(٩) مقامه^(١٠) .^(١١) .^(١٢)

ولو أمّر^(١٤) صبي أو نصراني (على مصر)^(١٥) ليس هُما إقامتها^(١٦) ^(١٧) بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ إِلَّا بِأَمْرِ جَدِيدٍ ، خلافاً لمن قال : إنه لا^(١٨) يحتاج إليه .
ولو^(١٩) قيل : للنصراني إذا أسلمت فصلّ ، وللصبي إذا^(٢٠) بلغت فصلّ جاز هُما الإقامة ؛ لأن الإضافة في الولاية جاتزة .

(١) انظر : الفتاوى الولولجية ، مخطوط (ل ٢٨ / ب) .

(٢) في (و) : ((ولايته)) وهو تحريف .

(٣) في (د) : ((أن)) .

(٤) ((إن)) ليست في (أ ، د ، هـ) .

(٥) في (و) : ((الموالي)) وهو تحريف .

(٦) في (د) : ((الثاني)) .

(٧) في (أ) : ((بإقامته)) .

(٨) نهاية (ل ٣٥ / أ) ب .

(٩) ((إذا)) ليست في (ب) .

(١٠) في (د) : ((غيرها)) .

(١١) ((مقامه)) زيادة من (ب ، ج) .

(١٢) انظر : بدائع الصنائع (٢٦٦ / ١) .

(١٣) انظر : البحر الرائق (٢٥٤ / ٢) .

(١٤) في (د) : ((أقر)) .

(١٥) ما بين القوسين ساقط في (ب) .

(١٦) نهاية (ل ١٤١ / ب) د .

(١٧) في (د) : ((إقامة الجمعة)) .

(١٨) ((لا)) ليست في (أ) .

(١٩) في (ج) : ((وقد)) ، وفي (د) : ((وإذا)) .

(٢٠) ((إذا)) ليست في (د) .

ولو نفى السلطان عن التجميع^(١) صح فيه ، وقَّده أبو جعفر بما إذا^(٢) كان عن اجتهادٍ لا إن كان تعتاً أو إضراراً^(٣) ولهم أن يجتمعوا على رجلٍ ليصلي بهم .

وأشار المصنف إلى أن النائب لو غُزل قبل الشروع لا تصح إقامة ؛ لأنه لم يبق نائباً ، لكن شرطوا أن يأتيه الكتاب بعزله ، أو يقدم عليه الأمير الثاني قبل شروعه ، فلو حضر بعده مَضَى على صلاته .

ولو صلى صاحب شرط جاز ؛ لأن عُماهم على حاكمهم^(٤) حتى يعزلوا ، وبه علم أن نائب السلطنة بمصر لو عزل^(٥) لا يحتاج الخطباء إلى إذن من الثاني .

{ و } شرط أدائها أيضاً دخول { وَقْتُ الظُّهْرِ } فلا تصح قبله ؛ « لأنه عَلَيْهِ - الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لم يُصلِّها خارج الوقت ولا يُلَوِّنُ الخطبة » .^(٦)

{ فَتَبْتَطِلُ بِخُرُوجِهِ } تفريع على اشتراط الوقت لها ، وفيه إفادة أنها لا تصح بعده ؛ ولذا ذكره مع^(٧) تقدم^(٨) المسألة في^(٩) الاثني عشرية^(١٠) .

(١) نهاية (ل ١٠٧/١) و .

(٢) نهاية (ل ١١٢/ب) ج .

(٣) في (د) : ((اضطرارا)) .

(٤) في (ب) : ((حالة)) .

(٥) نهاية (ل ١٠٢/ب) هـ .

(٦) - أخرج البخاري في " صحيحه " (٢١٧/١) (١١) كتاب الجمعة (١٦) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ .

- أخرج مسلم في " صحيحه " (٥٨٩/١) (٧) كتاب الجمعة (٩) باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، رقم الحديث [٣١ - ٨٦٠] : عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ ؛ قَالَ : كُنَّا نَتَجَمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ . ثُمَّ تَزَجُّجُ نَبِيَّ النَّبِيِّ .

- أخرج البيهقي في " سننه " (٢٧٨/٣) كتاب الجمعة (٢٧) باب وجوب الخطبة ... ، رقم الحديث (٥٧٠١) : عن نافع ، عن ابن عمر قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُخْطِبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خُطْبَتَيْنِ بَيْنَهُمَا جَلِيسَةٌ .

(٧) في (ج) : ((بعد)) .

(٨) في (د) : ((يقدم)) .

(٩) ((في)) ليست في (ب) .

(١٠) المسائل الاثنتا عشرة لأبي حنيفة - رحمه الله - ، تقدمت في كتاب الصلاة ، قبيل مفسدات الصلاة .

وأطلقه فَمَمَّ اللاحق فلو اتبه بعد الوقت فسَدَتْ ، وفي « السراج » عن « النوادر » : لو لم (يَسْتَطِيع الرُكُوع والسُّجُود للزَّجَّة فأخبرها ^(١) إلى مَا بَعْد فراغ الإمام فدخل ^(٢) وقت العَصْر أتمَّ جَمْعَة . ^(٣) وحزم في « البحر » ^(٤) بضَعْفه ^(٥) ، إذ مقتضاه أن يتم في النوم أيضاً . ^(٦)

واعلم أن جعلهم الوقت من الشروط المختصة بالجمعة فيه (نظر ، بل) ^(٧) هو شرط لسانر الصلوات . والجواب : أن شرطية للجمعة ليس كشرطية ^(٨) ^(٩) لسانرها فإنه يخرج ^(١٠) الوقت ^(١١) لا تصح الجمعة ولا قضاء ^(١٢) ، بخلاف سائرهما .

{ و } شرط أدائها أيضاً إيقاع { الخطبة قبلها } ، أي قبل الجمعة (في وقت الظهر) ^(١٣) ، قال في « البحر » : ولو قاله لكان أولى . ^(١٤)

وأقول : الظاهر أن تقدم قوله : « وقت الظهر » أغناه عن ذلك ؛ لما أنه يومئ إلى اشتراطها ، وكونها فيه ليخرج ما لو خطب قبله وصلى فيه حيث لا يجوز .

(١) في (ب) : « فأخبرها » .

(٢) « فدخل » ليست في (أ ، هـ ، و) .

(٣) انظر : السراج الوهاج ، معطوط (ل ١٥٣ / ب) .

(٤) ما بين الفوسين ساقط في (هـ) .

(٥) في (هـ) : « يضعفه » .

(٦) انظر : البحر الرائق (٢٥٦ / ٢) .

(٧) في (د) : « تطويل » وهو تحريف .

(٨) في (و) : « كشرطية » .

(٩) غاية (ل ٣٥ / ب) ب .

(١٠) في (ج) : « بالخروج » .

(١١) « الوقت » ليست في (ج ، هـ ، و) .

(١٢) في (د) : « فضاها » .

(١٣) ما بين الفوسين تكرر في (هـ) .

(١٤) عبارة البحر الرائق (٢٥٦ / ٢) : « ولو قال : فيه ، أي في وقت الظهر لكان أولى ؛ لأنه شرط حتى لو خطب قبله وصلى فيه لم

نصح » .

ويكتفي فيها بحضور واحد ، ولو خطب وحده ففيه : روايتان ، ولو بحضور النساء وحدهن لم يجوز ، كذا في « خلاصة » .^(١) وهو خلاف ما يفيدُه ظاهر كلام الشارح حيث قال : بحضور جماعة تنعقد^(٢) بهم الجمعة وإن كانوا صماً أو نياماً .^(٣) وصحح في « الظهيرية » : « غنم الجواز فيما لو كان^(٤) وحده .^(٥) »

قال في « البحر » : وفي « فتح القدير » : المعتمد أنه لو خطب وحده جاز أخذاً من قوله : يشترط عنده^(٦) في السبيحة والتحميدة أن يقال^(٧) على وجه الخطبة . وفيه نظر ظاهر ؛ لأنه^(٨) لا يدل على ما ذكره^(٩) بشيء من أنواع الدلالات انتهى^(١٠) .

وأقول : هذا وهم فاحش وأنى ينسب إلى هذا^(١١) الإمام^(١٢) مثل هذا الفاسد من الكلام وهاتنا^(١٣) أذكر كلامه ليظهر مراهه ؛ قال : الأمر بالسعي إلى الذكر^(١٤) ، يقتضي أن الشرط إنما هو الذكر الأعم ، والحمد لله ونحوها تسمى^(١٥) خطبة لغة وإن لم تسم^(١٦) به^(١٧) عرفاً ، والخطاب القرآني إنما تعلقه^(١٨) باعتبار^(١٩) المفهوم

(١) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٥) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٨٩ / أ) .

(٢) في (و) : ((يتعقد)) .

(٣) انظر : تبيين الحقائق (٢٢٠ / ١) .

(٤) زاد في (د) : ((له)) .

(٥) انظر : الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٣ / ب) .

(٦) ((عند)) زيادة من (ب) .

(٧) في (د ، هـ) : ((يقال)) .

(٨) في (ج ، و) : ((إذ)) ، وليس في (د) .

(٩) في (د) : ((ذكره)) .

(١٠) في (ج) : ((شيء)) .

(١١) انظر : البحر الرائق (٢٥٧ / ٢) .

(١٢) ((هذا)) ليست في (د) .

(١٣) المراد به صاحب فتح القدير .

(١٤) في (و) : ((وهاتنا)) وهو تحريف .

(١٥) في قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ سورة الجمعة ، من الآية (٩) .

(١٦) في (أ ، ب) : ((يسمى)) .

(١٧) في (ج) : ((تسمى)) .

(١٨) ((به)) ليست في (و) .

(١٩) في (أ ، ب ، هـ) : ((تعلقه)) .

(٢٠) في (أ) : ((باختيار)) وهو تحريف .

اللغوي ، ولأن^(١) هذا العرف^(٢) إنما يعتبر^(٣) في^(٤) محاورات^(٥) الناس بعضهم لبعض^(٦) للدلالة على غرضهم^(٧) ، فأما فيما^(٨) بين العبد وبين ربه فيعتبر فيه حقيقة اللفظ لغة ، ثم يشترط عنده في السبحة والتحميدة أن يقال^(٩) على قصد الخطبة^(١٠) ، فلو حمد لعطاس^(١١) لا يجزئ^(١٢) عن الواجب ، ومقتضى هذا الكلام أنه لو خطب^(١٣) وحده من غير حضرة أحد أنه يجوز ، وهذا الوجه هو المعتمد لأي حنيفة فوجب اعتبار ما يفرع^(١٤) عنه^(١٥) انتهى^(١٥) .
وحاصله أن الدليل إنما دلّ على أن^(١٦) الشرط مطلق الذكر المسمى خطبة^(١٧) لغة غير مقيد^(١٨) بمحضرة أحد فيعتبر فيه حقيقة اللفظ ، وهذا^(١٩) ظاهر في اقتضائه صحتها وحده ؛ لأن^(٢٠) اشتراط^(٢١) قصد^(٢٢) التحميدة^(٢٣) ونحوها يقتضي أنه لو خطب^(٢٤) وحده جاز .

(١) في (د) : ((لأن)) .

(٢) في (و) : ((الفرق)) .

(٣) في (ج) : ((يتبع)) .

(٤) ((في)) ليست في (هـ) .

(٥) في (ب) : ((بمحاورات)) وهو تصحيف .

(٦) نهاية (ل ١٤٢) د .

(٧) في (ج ، د) : ((عرفهم)) .

(٨) ((فيما)) ليست في (د) .

(٩) في (أ ، ب ، ج ، د ، و) : ((يقال)) .

(١٠) نهاية (ل ٩٣ / ب) أ .

(١١) في (أ ، ب) : ((بعطاس)) ، وفي (ج) : ((العاطس)) ، وفي (د ، هـ ، و) : ((لعاطس)) .

(١٢) في (ب) : ((يكفي)) ، وفي (د ، هـ ، و) : ((تجزئ)) ، وفي (أ) ترك الاعصام .

(١٣) نهاية (ل ٣٦ / ب) ب .

(١٤) في (ج ، و) : ((عليه)) .

(١٥) انظر : فتح القدير (٥٩ / ٢ ، ٦٠) .

(١٦) ((أن)) ليست في (أ ، د ، و) .

(١٧) ((خطبة)) ليست في (هـ) .

(١٨) في (هـ) : ((مقيد)) .

(١٩) ((وهذا)) ليست في (ج) .

(٢٠) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((لا أن)) ، ويحتمل كذلك في (أ) .

(٢١) في (هـ) : ((اشترط)) .

(٢٢) في (أ) : ((قصر)) وهو تحريف .

(٢٣) في (ب) : ((التحميد)) .

لكن لقائل أن يقول : الأمر بالسَّعي (إلى الذكر) ^(١) ليس إلا لاستماعه ^(٢) والمأمور جَعَّ فإذا جازت وحده لم يفد الأمر فائدته ، وكان هذا هو ^(٣) وجه ما رجحه في « الظهيرية » ، وبه يرجح ما جزم به الشارح من اشتراط حضرة جماعة تعتقد بهم الجمعة ^(٤) على ما مرَّ . ^(٥)

واعلم أن أكثر شراح « الهداية » على أنها قائمة ^(٦) مقام ركعتين ، وأجابوا عن كونها مع ذلك شرطاً : بأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ، والجمعة إنما تقوم بأركانها لا بالخطبة ، وعدم اشتراط الاستقبال فيها يؤذن بشرطيتها . ^(٧)

لكن قال في « المضمرات » وتبعه الشارح : الأصحُّ أنها غير ^(٨) قائمة مقام ركعتين ؛ لعدم ^(٩) اشتراط الاستقبال والطهارة فيها . ^(١٠)

ثم هي شرط الانعقاد في ^(١١) حق من ينشئ ^(١٢) التحريمة للجمعة ^(١٣) ، لا في حق كل ^(١٤) من صلاحها ، واشتراط حضور الواحد أو الجمع لتحقيق ^(١٥) معنى الخطبة ؛ لأنها من النسيات ^(١٦) ؛ فلو ^(١٧) أخذت ^(١٨) الإمام فقدم من لم ^(١٩) يشهد بها جاز أن يصلي بهم ؛ لأنه بان تحريمه على تلك التحريمة ^(٢٠) (فإن قلت) ^(٢١) : لو أفسدها

(١) في (ب) : ((للذكر)) .

(٢) في (د) : ((استماعه)) .

(٣) ((هو)) ليست في (د ، هـ) .

(٤) نهاية (ل ١١٣ / أ) ج .

(٥) انظر : ما مر عن الظهيرية وتبيين الحقائق في بداية هذه المسألة .

(٦) نهاية (ل ١٠٧ / ب) و .

(٧) انظر : العناية مع الفتح (٥٧ / ٢) .

(٨) في (ج) : ((لا تكون)) ، وليست في (و) .

(٩) في (أ) : ((بعدم)) .

(١٠) انظر : جامع المضمرات والمشكلات ، مخطوط (ل ١٢٩ / أ) ؛ تبين الحقائق (٢٢٠ / ١) .

(١١) في (أ ، و) : ((وفي)) .

(١٢) في (د) : ((نسي)) .

(١٣) ((للجمعة)) ليست في (ب) .

(١٤) ((كل)) ليست في (د) .

(١٥) زاد في (و) : ((الخطية)) .

(١٦) في (ب) : ((النسيات)) ، في فتح القدير : ((النسيات)) .

(١٧) في (ج ، د) : ((ولو)) .

(١٨) في (هـ) : ((أحرم)) .

(١٩) ((لم)) ليست في (ج ، و) .

(٢٠) زاد في (د) : ((لبطان ذلك البناء)) ويبدو أنه سهو من الناسخ .

(٢١) في (د) : ((حتى)) .

الخليفة جاز استقباله فَمَا^(١) مع (بطلان ذلك البناء^(٢)) . قلت^(٣) : هذا^(٤) استحسان ؛ لأنه لما قام مقامه^(٥) فقد التحق به^(٦) حكماً ، ولا شك أن الأول لو^(٧) أفسدها جاز استقباله فكذا^(٨) الثاني ، ولو أحدث الأول^(٩) قبل الشروع فقدم من لم يشهد لها لا يجوز .^(١٠)

ولو تذكر فيها فائنة ولو وترأ حتى^(١١) فسدت واحتاج إلى القضاء ، أو^(١٢) أفسدها فاحتاج إلى إعادتها ، أو^(١٣) افصح التطوع بعد الخطبة ، أو خطب جنباً أعادها على وجه الأولوية وإن لم يعدها أجزأه ، كذا في « الفتح » .^(١٤)

هذا إذا لم يُطل الفصل بأجنبي^(١٥) ، فإن طال بأن ذهب إلى بيته بعدما خطب وتغدى^(١٦) أو جامع واغتسل استقبل ، كذا في « الخلاصة » .^(١٧) أي لزوماً^(١٨) لبطلان الخطبة ، كما في « السراج » .^(١٩) وفي « القنية » : اتحاد الخطيب والإمام ليس بشرط فيها على المختار .^(٢٠)

(١) في (و) : ((له)) .

(٢) ((البناء)) ليست في (ب) .

(٣) ما بين القوسين مثله في (د) : ((كونها شرطاً فإن)) .

(٤) نهاية ل ١٠٣ / ١ - هـ .

(٥) في (أ ، ب) : ((هو)) .

(٦) في (ج ، د ، و) : ((لو)) .

(٧) في (ب) : ((مقام)) .

(٨) في (أ) : ((له)) .

(٩) ((لو)) ليست في (أ) .

(١٠) في (د) : ((وكذا)) .

(١١) في (د) : ((الإمام)) .

(١٢) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٧ ، ٥٨) .

(١٣) ((حتى)) ليست في (ج ، د) .

(١٤) في (أ) : ((إذا)) ، وفي (و) : ((و)) .

(١٥) ((أو)) ليست في (ج) .

(١٦) انظر : فتح القدير (٢ / ٥٧) .

(١٧) نهاية ل ٣٦ / ب .

(١٨) في (أ) : ((وتغدى)) .

(١٩) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٥) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٨٩ / ب) .

(٢٠) في (د) : ((لزوماً)) .

(٢١) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٥٢ / ب) ؛ البحرورة النيرة (١١٥ / ١) .

(٢٢) لم أجد في النسخ التي لدي .

{ وَتَسْنُ خُطْبَتَانِ } خيفتان ^(١) قدر سورة من طَوَالِ المَفْصَلِ ^(٢) ، مشتملتان على ^(٣) (حمد الله) ^(٤) والثناء عليه ، والشهادتين ، والصلاة على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وتخصَّص ^(٥) الأولى ^(٦) بالوعظ المشتمل على الخوف والرجاء وقراءة سورة أو آية ؛ قال في «النجي» : وتاركها مُسيء ^(٧) .
والثانية بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات . وأما الدعاء للسلطان فيها ؛ ففي «السراج» : أنه غير مستحب ؛ وقد روي أن عطاء ^(٨) سئل ^(٩) عن ^(١٠) ذلك فقال : إنما كانت الخطبة تذكيراً وهذا محدث ^(١١) .
{ يَجْلِسَنِي } كاتبة { يَبْتَهِمَا } مقدار ثلاث آيات في ظاهر الرواية ، لا مقدار ما يمسُّ موضع جلوسه على المنبر كما قال الطحاوي ^(١٢) .

- (١) في (د) : ((خيفتا)) .
- (٢) المَفْصَلُ : هو الشَّعْبُ الأَخِيرُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةٍ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ ، وتبني بالمَفْصَلِ لكثرة الفصول بين سورته ، وهو على ثلاثة أنواع : طَوَالِ المَفْصَلِ : من سورة في سورة البروج . وأَوَسَاطِ المَفْصَلِ : من سورة البروج إلى سورة لم يكن . وقَصَارِ المَفْصَلِ : من سورة لم يكن إلى آخر المصحف . معجم لغة الفقهاء (٤١٦) .
- (٣) ((على)) ليست في (د) .
- (٤) في (ج) : ((الحمد لله)) .
- (٥) في (ب) : ((يختص)) ، وفي (د) : ((تخصص)) ، وفي (و) : ((تحفظ)) .
- (٦) في (ب) : ((الأول)) .
- (٧) انظر : البحر الرائق (٢٥٨/٢) نقلاً عن النجفي .
- (٨) غاية (ل ١٤٢ ب) د .
- (٩) عطاء : هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان ، القرشي بالولاء . ولد باليمن في أثناء خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - سنة ٢٧ هـ ونشأ بمكة . أحد كبار فقهاء التابعين الثقات ، انتهى إليه الإفتاء بمكة . روى عن : عائشة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير - رضي الله عنهم - ، وغيرهم . روى عنه : الزهري وحماد والأعمش وأبو حنيفة وغيرهم . توفي بمكة سنة ١١٤ هـ ، وقيل : سنة ١١٥ هـ .
- انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٤٦٧/٥ - ٤٧٠) ؛ ميزان الاعتدال (٧٠/٣) ت (٥٦٤٠) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (١/ ١٧٥) ت (٦٥٥) ؛ مرآة الجنان (٢٤٤/١) ؛ البداية والنهاية (٣١٧/٩ - ٣٢١) ؛ تهذيب التهذيب (١٢٣/٤ - ١٢٦) ت (٥٣٨٠) ؛ تقريب التهذيب (٣٣١) ت (٤٥٩١) ؛ طبقات الفقهاء للشرازي (٥٧) ؛ شذرات الذهب (٢٥٨/١ - ٢٥٩) ؛ الأعلام (٢٣٥/٤) .
- (١٠) في (أ ، د ، هـ ، و) : ((سأل)) .
- (١١) ((عن)) سقطت من (و) واستدركت في الماشي .
- (١٢) أخرج البيهقي في «سننه» (٣٠٧/٣) كتاب الجمعة (٥٢) باب ما يكره من الدعاء لأحد بعينه .. عن ابن جريح قال : قلت لعطاء الذي أرى الناس يدعون به في الخطبة يومئذ أبلغك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو عن بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟ قال : لا إنما أحدث إنما كانت الخطبة تذكيراً .
- (١٣) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٥٢ ب) .
- (١٤) انظر : البحر الرائق (٢٥٩/٢) نقلاً عن الطحاوي .

{ بَطْهَارَةٌ ^(١) } متعلق « بسن » ^(٢) والأظهر تعلقه بمحذوف ، أي يحطَّبُ ^(٣) خطبتين بَطْهَارَةً حَال ^(٤) كونه ^(٥) { قائماً } { مستقبلاً للقوم } ^(٦) بوجهه ، معوذاً ^(٧) في ابتدائها في نفسه ، مقلداً ^(٨) مَيْمًا ، في بلدة ^(٩) فُتحت عوة لا صلحاً ؛ إعلاماً ^(١٠) بأنكم متى رجعتن عن الإسلام فهذا السيف باق ، كذا ^(١١) في « المضمرة » . ^(١٢)

ولا ينافيه ما في « الحاوي القدسي » : إذا فرغ المؤذن قام الإمام والسيف ييساره وهو متكئ عليه . ^(١٣) لامكانه مع التقليد . قال في « الخلاصة » : ويكره أن يتكى على قوس أو عصا . ^(١٤)
ومن السنة في حقه ترك السلام (من خروجه إلى دخوله في الصلاة) ^(١٥) ، وقال الشافعي : إذا استوى على المنبر سلم ^(١٦) ، كذا في « المجتبى » . وجعله في « السراج » مستحباً عندنا ^(١٧) ، وهو غريب .
ومن السنة أيضاً جلوسه في محمده ^(١٨) على يمين المنبر ، وليس السواد اقتداء بالخلفاء وغيرهم . وصلاته في اغراب ^(١٩) قبلها مكروهة ^(٢٠) ، كذا في « الحاوي القدسي » ^(٢١) . ^(٢٢)

(١) في (د) : ((بجلسة)) ، ويبدو أنه سهو من الناسخ .

(٢) في (أ) : ((خطب)) ليس في المتن كلمة خطب ويبدو أنه سهو من الناسخ ، وفي (ب) : ((بجلسة)) ، وفي (د) : ((يسمن)) ، وليست في (هـ ، و) مكانها فقط (.) .

(٣) في (د) : ((ويخطب)) .

(٤) ((حال)) ليست في (د) .

(٥) في (د) : ((وكونه)) .

(٦) في (و) : ((مستقبل القوم)) .

(٧) في (ب) : ((منفردا)) ، وفي (د) : ((غير متعوز)) .

(٨) في (و) : ((مقلدا)) .

(٩) في (د) : ((بلد)) .

(١٠) في (د) : ((إما)) .

(١١) في (ج) : ((كما)) .

(١٢) انظر : جامع المصنرات والمشكلات ، مخطوط (ل ١٢٩ / ب) .

(١٣) انظر : الحاوي القدسي ، مخطوط (ل ١٨ / ب) .

(١٤) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٥) ؛ ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٨٩ / ب) .

(١٥) ما بين القوسين في (ج) : ((من دخوله إلى خروجه من الصلاة)) .

(١٦) انظر : الأئم (٢٠٠ / ١) ؛ الوسيط في المذهب (٢٨٣ / ٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٥٢٦ / ٤ ، ٥٢٧) .

(١٧) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٥٢ / أ) .

(١٨) المَحْذُوعُ : والجمع مَخَادَع ؛ البيت الصغير داخل البيت الكبير . معجم لغة الفقهاء (٣٨٥) .

(١٩) في (ب) : ((المرات)) .

(٢٠) في (د ، هـ ، و) : ((مكروه)) .

(٢١) ((القدسي)) سقطت من متن (و) واستدركت في الماش .

(٢٢) انظر : الحاوي القدسي ، مخطوط (ل ١٨ / ب) .

فروع : الترقية المتعارفة في ديارنا ^(٢٧) ينبغي أن ^(٢٨) تكون مكروهة على قول الإمام لا على قولهما . وما يفعلُه ^(٢٩) المؤذنون ^(٣٠) بعد الأذان حال الخطبة من الصلاة على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، والترضي عن الصحابة ، والدعاء للسلطان بالنصر فينبغي أن يكون مكروها اتفاقاً .

{ وَكَقْتُ } في الخطبة { تَحْمِيدُهُ } ، أي قوله : « الحمد لله » ، { أَوْ تُسَبِّحُهُ } ^(٣١) ، أي قوله : « سبحان الله » ، { أَوْ تَهْلِيلُهُ } ^(٣٢) ، أي قوله : « لا إله إلا الله » بشرط القصْد كما سبق ^(٣٣) وهذا عند الإمام ، وشرطاً ما يُسمى خطبة عُرفاً وأقله قدر التشهد الواجب ^(٣٤) ؛ « لأنه المأثور عنه - عليه الصلاة والسلام - » ^(٣٥) .

(١) نهاية (ل ٣٧ / ١) ب .

(٢) في (ج ، د ، هـ ، و) : « (زماننا) » .

(٣) زاد في (و) : « (لا) » .

(٤) في (و) : « (تفعله) » .

(٥) في (هـ) : « (المؤذن) » .

(٦) نهاية (ل ١١٣ / ب) ج .

(٧) نهاية (ل ٩٤ / أ) .

(٨) انظر : هذا السابق في مناقشته على « البحر » فيما نسبته إلى « فتح القدير » عند الكلام في شرط أداء الجمعة إتمام الخطبة قبلها .

(٩) وهو التشهد الأول ؛ من قوله : التحيات لله ... إلى قوله : عبيد ورسوله .

(١٠) في (هـ) : « (الصلوات) » .

(١١) أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يصل الجمعة بدون الخطبة . انظر : الحديث السابق عند قوله وشرط أدائها وقت الظهر ... إلخ .

وله ^(١) قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَعِذْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) من غير فصل ^(٣) كونه يسمى خطبة أو لا ، وغاية المأثور اختيار أحد الفردين ^(٤) ، والمواظبة ^(٥) إنما تفيذ الوجوب أو السنة ^(٦) لا أنه الشرط الذي لا يجزئ غيره ، إذ لا ^(٧) يكون بياناً ^(٨) لغتم الإجمال ^(٩) في (لفظ الذكر) ^(١٠) ، وعلم تنزيل المشروعات على حسب أدلتها ^(١١) .
فهذا ^(١٢) الوجه نفي ^(١٣) عن ^(١٤) قصة ^(١٥) عثمان ^(١٦) فإنها لم تعرف ^(١٧) في « كتب الحديث » بل في « كتب الفقه » ؛ وهي : أنه ^(١٨) لما أن خطب في ^(١٩) أول جمعة ولي الخلافة صعد المنبر ؛ فقال : « الحمد لله » ، فأرتج

(١) أي لأي حنية - رحمه الله - .

(٢) غاية (ل ١٠٨ / ١) و .

(٣) سورة الجمعة ، من الآية (٩) .

(٤) زاد في (د) : ((بين)) .

(٥) في (د) : ((الأمرين)) ، وفي (و) : ((العددين)) .

(٦) في (ج ، د) : ((الموعظة)) .

(٧) في (د) : ((السنة)) ، وفي (هـ) : ((السنة)) وهو تحريف .

(٨) « لا » ليست في (د) .

(٩) في (و) : ((ديناً)) .

(١٠) في (أ) : ((الاحتمال)) ، وفي (ب) : ((الإجمال)) .

(١١) في (ب) تقدم وتأخر : ((الذكر لفظ)) وعلى كلتا الكلمتين علامة (مـ) .

(١٢) وذلك باسئتان الخطبة المتعارفة لفظه عليه الصلاة والسلام تنزيلاً للمشروعات على حسب أدلتها . انظر البحر الرائق (٢٦١ / ٢) .

(١٣) في (د) : ((فني هنا)) .

(١٤) في (هـ) : ((بقي)) في فتح القدير : ((يعني)) وهو اللفظ الصحيح .

(١٥) ((عن)) ليست في (ج ، د ، هـ ، و) .

(١٦) في (هـ) : ((قضية)) .

(١٧) عثمان : هو أبو عبد الله وأبو عمرو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي . ولد بمكة في السنة السادسة بعد الفيل (٤٧ ق هـ) . أمير المؤمنين ؛ ثالث الخلفاء الراشدين ، ذو النورين ، من السابقين للإسلام ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى ، حيز نصف جيش العسرة بماله ، وأتم جمع القرآن ، وعمل على توسعة الحرمين ، وفي عهده استمدت الفتوحات الإسلامية ، وساقه وفضائله كثيرة وشهيرة ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٤٦) حديثاً ، قتل شهيداً في شهر ذي الحجة سنة ٣٥ هـ .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٥٣ / ٣ - ٨٤) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٦٩ / ٣ - ٨١) ؛ الكامل في التاريخ (٥٨ / ٣ - ٧٥) ؛ مرآة الجنان (٩٠ / ١ - ٩٤) ؛ البداية والنهاية (١٧٧ / ٧ - ٢٣٠) ؛ الإصابة (٤٦٢ / ٢ ، ٤٦٣) ؛ ت (٥٤٤٨) ؛ تلمذ التهذيب (٨٨ / ٤ - ٩٠) ؛ ت (٥٢٨٤) ؛ تقريب التهذيب (٣٢٦) ؛ شذرات الذهب (٧١ ، ٧٠ / ١) ؛ الأعلام (٢١٠ / ٤) .

(١٨) في (هـ) : ((نفرق)) .

(١٩) « أنه » ليس في (أ ، د) .

(٢٠) ((في)) ليست في (ج ، د) .

عليه ، فقال : إن ^(١) أبا بكر ^(٢) وعمر ^(٣) كانا يُعَذِّبانَ هَذَا المقامَ مَقَالًا ، وإنكم إلى إمامٍ (فَقَالَ أَخُوهُ) ^(٤) منكم إلى إمامٍ قَوْلًا ، وسَتَأْتِيكُمْ الخطب ^(٥) بعد استغفر الله لي ولكم . ونزل وصلى بهم ولم ينكر عليه أحد ^(٦) .
وَأُرْسِجَ حَقِّقًا عَلَى الْأَصَحِّ ، أي اسْتَغْلِقْ عليه الخطبة فلا يَقْدِرْ على إقامتها ، كذا في "المغرب" . ^(٧) (ولا يعني بقوله ^(٨) : إنكم ... إلى آخره) ^(٩) تفضيله على الشيخين ، بل عني ^(١٠) الخلفاء الذين يكونون بعد الراشدين فيهم يكونون على كسرة للمقال ^(١١) مرتكيون ^(١٢) لافتح القفال ^(١٣) .

- (١) في (هـ) : ((إنا)) .
(٢) أبو بكر : هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التيمي . ولد بمكة بعد عام الفيل بسنتين وستة أشهر (٥١ ق هـ) . أول الخلفاء الراشدين ، وأول من أسلم من الرجال ، من كبار الصحابة وعلمائهم ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، له مواقف مشهورة في احتمال الشلل وبذل الأموال في سبيل نصرة دين الله . ولي الخلافة سنة ١١ هـ فحارب المرتدين ، وفتح الفتوحات ، أحباره ومناقبه كثيرة مشهورة . له في كتب الحديث (١٤٢) حديثًا . توفي بالمدينة سنة ١٣ هـ .
انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (١٦٩/٣ - ٢١٣) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٢٤٣/٢ - ٢٥٧) ؛ الكامل في التاريخ (٢٦٧/٢ - ٢٧٤) ؛ امرأة الجنان (٦٥/١ - ٦٩) ؛ الإصابة (٣٤١/٢ - ٣٤٤) ت (٤٨١٧) ؛ تهذيب التهذيب (١٩٣/٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥) ت (٤٠١٧) ؛ تقريب التهذيب (٢٥٥) ت (٣٤٦٧) ؛ شذرات الذهب (٣٦/١ - ٣٨) ؛ الأعلام (١٠٢/٤) .
(٣) عمر : هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي . ولد بعد الفيل بـ ١٣ سنة (٤٠ ق هـ) . الفاروق ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمر المؤمنين ، من السابقين إلى الإسلام ، من كبار الصحابة اشتهر بالزهد والشجاعة والجرم والعدل ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، اتسمت في عهده رقعة الدولة الإسلامية ، وهو أول من دون القوانين ، واتخذ بيت مال للمسلمين ، ووضع التاريخ المحجري ، أحباره ومناقبه مشهورة . له في كتب الحديث (٥٣٧) حديثًا . قتله أبو لؤلؤة قبيز الفارسي غيلة سنة ٢٣ هـ .
انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٢٦٥/٣ - ٣٦٨) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٤٥٨/٢ - ٤٧٢) ؛ الكامل في التاريخ (٢/ ٤٤٦ - ٤٦١) ؛ امرأة الجنان (٧٨/١ - ٨٢) ؛ الإصابة (٥١٨/٢ ، ٥١٩) ت (٥٧٣٦) ؛ تهذيب التهذيب (٢٦٤/٤ ، ٢٦٥) ت (٥٧٢٠) ؛ تقريب التهذيب (٣٥٠) ت (٤٨٨٨) ؛ شذرات الذهب (٥٤/١ ، ٥٥) ؛ الأعلام (٤٥/٥ ، ٤٦) .
(٤) في (ب) : ((فقال أخرج)) وهو تحريف .
(٥) في (أ) : ((الخطيئة)) ، وفي (د) : ((الخطيب)) .
(٦) قال الخافظ الزيلعي في نصب الراية (١٩٧/٢) : ((قلت : غريب ... وذكره الإمام القاسم بن ثابت السرقسطي في "كتاب غريب الحديث" من غير سند)) .
(٧) انظر : المغرب في ترتيب المغرب (١٠٨) .
(٨) نهاية (ل ١٠٣/ب) هـ .
(٩) ما بين القوسين في (د) : ((ولا بعد من قوله : إن أبا بكر وعمر ... إلى آخره)) .
(١٠) في (ب) : ((على)) ، وليست في (ج) ، وفي (د) : ((عن)) .
(١١) في (ج) : ((مقال)) ، وفي (د) : ((المقال)) .
(١٢) في (و) : ((يرتكيون)) .
(١٣) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((الأفعال)) .

{ وَالْجَمَاعَةُ } ، أي وشرط ^(١) أدائها أيضاً ^(٢) الجماعة ؛ للإجماع على عدم صحتها من المفرد لأخذها ^(٣) من الاجتماع . ^(٤)

{ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ } ^(٥) { سوى الإمام ، ونبه بالتاء على أن المراد ثلاثة ^(٦) رجال تصح إمامتهم فيها ^(٧) } إذ المطلق ينصرف إلى الكامل ، فدخل القيد والمسافرون ^(٨) والصم ^(٩) والأُمَيُّون ^(١٠) والخرسان ^(١١) ، وخرج الصَّيَّان وهذا عندهما . وشرط الثاني في ^(١٢) اثنان سوى الإمام ؛ لأتمهما ^(١٣) معه جمع مطلق ^(١٤) ، كذا في « البحر » . ^(١٥)

والأولى أن يقال : إن مسمى الجماعة متحقق فيها والشرط إنما هو جماعة لا بشرط أن تكون ^(١٦) جمعاً وقد وجدت .

-
- (١) في (ج) : ((وشرط)) .
 (٢) نهاية (ل ١٤٣ / ١) د .
 (٣) في (ب) : ((لأخذها)) .
 (٤) أجمع العلماء على أن الجمعة لا تصح من مفرد ؛ لأن الجماعة شرط لصحتها . انظر : بدائع الصنائع (٢٦٦ / ١) ؛ بداية المجتهد (١ / ١٥٨) ؛ المجموع شرح المذهب (٥٠٨ / ٤) .
 (٥) في (هـ) : ((الثلاثة)) .
 (٦) في (ج) : ((ثلاث)) .
 (٧) نهاية (ل ٣٧ / ب) .
 (٨) في (د) : ((والمسافرين)) .
 (٩) الصم : البكم ، جمع الأصم ، وهو الذي لا يسمع ، والصمم : السدأ الأذن وتقل السمع . انظر : مادة (صمم) ؛ لسان العرب (٣٤٣ / ١٢) ؛ القاموس المحيط (١٤٨٨ / ٢) .
 (١٠) الأُمَيُّون : جمع الأُمَيِّ ، وهو الذي لا يكتب ، قيل للعرب الأُمَيُّون ؛ لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة أو عديمة . انظر : مادة (أُم) ، لسان العرب (٣٤ / ١٢) ؛ القاموس المحيط (١٤٢٠ / ٢) .
 (١١) الخرسان : يقال : خرّسَ خرّساً ، وهو أخرس ، والخرسُ بالتحريك : ذهاب الكلام عيًّا أو حلقّة . انظر : مادة (خرس) ، لسان العرب (٦٢ / ٦) ؛ القاموس المحيط (٧٤٣ / ١) .
 (١٢) ((في)) ليست في (ب ، ج ، د ، هـ) .
 (١٣) زاد في (هـ) : حرف ((ح)) وربما رمز به لكلمة (حيثنذ) .
 (١٤) في (د ، و) : ((مطلقاً)) .
 (١٥) انظر : البحر الرائق (٢٦٢ / ٢) .
 (١٦) في (أ ، ب) : ((يكون)) .

وهما قالوا : بل الشرط ذلك ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوُوا ﴾ ^(١) صيغة جمع ، فقد ^(٢) طلب الحضور مطلقاً بلفظ الجمع وهو الواو إلى ذكر مستلزم ^(٣) ذكراً ^(٤) ، فلزم كون الشرط جمعاً وهو ^(٥) مسمى لفظ الجمع مع الإمام وهو المطلوب .

{ فَإِنْ تَقَرَّرُوا } تفريع على كون الجماعة شرطاً ، فيه بيان ^(٦) أن هذا الشرط لا يلزم وجوده إلى آخره عندنا ؛ إلحاقاً ^(٧) له بالخطبة .

{ قِيلَ سَجُودِهِ } بعد شروعه مفع { بَطَلَتْ } الجمعة عند الإمام ، وقالوا ^(٨) : لا تبطل ؛ لأن الجماعة شرط الاعتقاد وقد وجدت . ولَهُ : أن تحقق ^(٩) تمامه موقوف على وجود ^(١٠) تمام الأركان ؛ لأن دخول الشيء في الوجودية بدخول جميع أركانه ، فما لم يسجد لا يصير مُصَلِّياً بل مفتحاً ، فكان ^(١١) ذهابهم قبله كذهابهم قبل التكبير .

قيد بما قبل السجود ؛ لأنه لو كان بعده لم تبطل اتفاقاً إلا عند زفر ^(١٢) (على ما) ^(١٣) مر ^(١٤) .
وليس الشرط ^(١٥) ذهاب الكل كما هو ظاهر كلامه بل واحد ، ولا عبرة ببقاء من ^(١٦) لا ^(١٧) يصلح إماماً فيها .

(١) جزء من آية (٩) سورة الجمعة .

(٢) في (ب) : ((قد)) ، وفي (د) : ((وقد)) .

(٣) في (ب) : ((ملزم)) .

(٤) في (د) : ((ذكراً)) .

(٥) في (أ ، ب ، ج ، هـ) : ((هو)) .

(٦) في (ب) : ((بيان)) .

(٧) في (هـ) : ((إلحاقاً)) وهو تعريف .

(٨) في (هـ) : ((وقال)) .

(٩) في (ج) : ((يحقق)) .

(١٠) ((ووجود)) ليست في (د) .

(١١) في (ب) : ((وكان)) .

(١٢) اتفاق الأئمة الثلاثة إلا زفر ؛ بناء على أن الجماعة شرط فيشترط دوامها إلى آخر الصلاة كالطهارة وسر العورة . انظر : تبين

الحقائق (٢٢١/١) ؛ البحر الرائق (٢٦٣/٢) .

(١٣) في (ج) : ((كما)) .

(١٤) على ما مر ذكره في نفس : فإن تفروا قبل سجوده .

(١٥) في (د) : ((بالشرط)) .

(١٦) في (ج ، و) : ((ما)) .

(١٧) في (و) : ((لم)) .

قال في «البحر»: ولا يخفى أن مراد المصنف أنهم نفروا قبله (ولم يعودوا قبله، / وإلا فلو نفروا / ^(١) قبله وعادوا إليه قبله) ^(٢) فلا فساد، كما في «الخلاصة» ^(٣) . ^(٤)

(واقول: هذا يفيد أنهم لو عادوا إليه بعد ما رفع رأسه من الركوع أنها تصح، وليس هذا في «الخلاصة» ^(٥))، بل المذكور فيها: أنهم لو جاءوا قبل أن يرفع رأسه من الركوع جاز. ^(٦) ولا بد منه؛ لأنهم لو لم يفتتحوا معه وإنما أدركوه في الركوع جاز وإلا لا، كما في «الشرح» ^(٧) ^(٨) وغيره فكذا ^(٩) هذا.

{ و ^(١٠) } شرط أذانيها أيضاً { الإذن العام } من الإمام، حتى لو أغلق ^(١١) بابه وصلّى باتباعه لا تجوز، ولو أذن للناس ^(١٢) بالدخول فيه جاز ويكره، فالإمام يحتاج إلى العامة في دينه ودينه ^(١٣) كاحتياج ^(١٤) العامة إليه، فسبحان ^(١٥) من توره عن ^(١٦) الاحتياج بل كل موجود إليه محتاج، وهذا الشرط لم يذكر في الظاهر ^(١٧) بل في رواية النوادر؛ ولذا حذفه في «الهداية».

-
- (١) ما بين الخططين المائلين ساقط في (و).
- (٢) ما بين القوسين ساقط في (د).
- (٣) عبارة خلاصة الفتاوى، مخطوط، رقم (١٢/يهودا) (١٠٨)؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ١/٩١)؛ ((ولو افتتح الإمام الجمعة ففر الناس منه وخرجوا من المسجد ثم جاءوا قبل أن يرفع رأسه من الركوع جاز)).
- (٤) انظر: البحر الرائق (٢٦٣/٢).
- (٥) ما بين القوسين ساقط في (هـ).
- (٦) انظر: خلاصة الفتاوى، مخطوط، رقم (١٢/يهودا) (١٠٨)؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ١/٩١).
- (٧) نهاية (ل ١/٣٨) ب.
- (٨) عبارة تبين الخفايا (٢٢١/١)؛ ((.. أحرم الإمام ولم يجزوا حتى قرأ وركع فأحرموا بعد ما ركع فإن أدركوه في الركوع صحت الجمعة لو حوّلوا المشاركة في الركعة الأولى وإلا فلا لعدمها، بخلاف المسبوق؛ لأنه تبع للإمام فيكتفي بالاتفاق في حق الأصل لكونه بائناً على صلته)).
- (٩) في (هـ)؛ ((وكذا)).
- (١٠) ((و)) ليس في (د) في مكانه بياض.
- (١١) في (ج، و)؛ ((غلق)).
- (١٢) نهاية (ل ١/١٤) ج.
- (١٣) ((ودنيه)) ليست في (أ، ب).
- (١٤) في (ج)؛ ((كما يحتاج))، وفي (و)؛ ((كما يحتاج)).
- (١٥) في (ج)؛ ((سبحان)).
- (١٦) في (و)؛ ((من)).
- (١٧) في (هـ)؛ ((ظاهر الرواية)).

{ وَشَرَطَ وَجُوبُهَا : الإِقامة } فلا تجبُ على مُسافر ، وقدعنا حكم السُّفر يوم الجمعة ^(١) .
 { وَالتَّكْوِيرُ } فلا تجبُ على المرأة ، ويُنَبِّه كونه الخُتنى المشكَّل ^(٢) كذلك .
 { وَالصَّحَّةُ } فلا تجبُ على مريضٍ ساءَ مزاجُه وأمكنَ في الأغلبُ علاجه ، فخرج المقعد والأعمى ، ولذا غَطَّفه عليه فلا تكرر في كلامه كما توهَّمه في « البحر » ^(٣) .
 وأما الشَّيخُ القاني فملحق بالمريض ، واختلفوا فيما إذا وجد ^(٤) ما يركُّبه كالأعمى يجذُّ القائد ^(٥) ؛ قيل : لا تجبُ ^(٦) عليه اتفاقاً . وقيل : تجبُ ^(٧) في قوفهم ، وهو الصحيح ، كذا في « القنية » ^(٨) . وسبَّاني خلافه ^(٩) .
 وأما المُمْرَضُ ^(١٠) فالأصحُّ أنه إن بقيَ المريض ضائعاً بخروجه لم تجبُ عليه أيضاً ^(١١) .
 { وَالْحُرِّيَّةُ } فلا تجبُ على ^(١٢) عَبْدٍ مُطْلَقاً ، وَصَحَّحَ في « السُّراج » وجوهاً على المكاتب ^(١٣) ومعتق البعض ، ولو أذن له مولاه وجبت ، وقيل : يتخير ^(١٤) انتهى ^(١٥) . وبالتالي جزم في « الظهيرية » ^(١٦) ، وهو الأليق بالقواعد والإطلاق .

-
- (١) في باب صلاة المسافر .
 (٢) الخُتنى : جمعه خَتَنَاتٍ وَخَتَنَاتٌ . وهو شخصٌ له فَرْجُ المرأة ودُكْرُ الرَّجُل ، ويُسمَّى الخُتنَى غَيْرَ المُشَكَّلِ ، أو ليس له شيءٌ مِنْهَا أصلاً ، ويسمَّى الخُتنَى المُشَكَّلُ . القاموس الفقهى (١٢٤) .
 (٣) قال في البحر الرائق (٢٦٥/٢) : « ولا حاجة إلى ذكر سلامة العينين والرجلين لدخولهما تحت الصحة ، كما وقع في كثير من الكتب » .
 (٤) نهاية (ل ١٠٨ ب) و .
 (٥) في (د) : « (قالدا) » .
 (٦) في (ب) : « (يجب) » ، وأهل الإعحام في (أ) .
 (٧) في (ب) : « (يجب) » ، وأهل الإعحام في (أ) .
 (٨) انظر : قية النية ؛ مخطوط ، رقم (٦٢٩/ب) يهودا (ل ٢٠) ؛ ورقم (٣٦٠٨/ب) يهودا (ل ٣٢/ب) .
 (٩) عند قوله : وسلامة العينين والرجلين .
 (١٠) في (د) : « (المريض) » .
 (١١) « (أيضاً) » ليست في (د) .
 (١٢) نهاية (ل ١٤٣ ب) د .
 (١٣) نهاية (ل ٩٤ ب) أ .
 (١٤) في (د) : « (يجز) » .
 (١٥) انظر : السراج الوهاج ، مخطوط (ل ١٥٣ ب) .
 (١٦) عبارة الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٣ ب) : « (والعبد إذا أذن له مولاه في أداء الجمعة يتخير العبد في الأداء والتارك ولا ينحتم عليه الأداء) » .

ولو حضر مع مولاه المسجد لحفظ ماله فالأصح أن له أن يصلّيها حيث لم يحلّ يحفظ ^(١) مال المولى ، ولو ذهب إليها بغير إذنه ^(٢) إن علم رضاه جاز وإلا لا ، كذا في «التحسيس» ^(٣).

{ وَسَلَامَةُ الْعَيْنَيْنِ } فلا تجب على الأعمى وإن وجد قائدا مُتَبَرِّعاً ، أو بأجرة ومعه ما ^(٤) يستأجر به عند الإمام ، خلافاً لما . وظاهر ^(٥) أن «أل» إذا دخلت على المثني ^(٦) أبطلت معنى التثنية ^(٧) كالجمع فلا يرد أنها تجب على ^(٨) الأعور .

{ وَالرَّجُلَيْنِ } فلا تجب على مُقْعَدٍ ^(٩) ولا على مقطوعهما ^(١٠) .

وبقي علم الحبس ، والخوف ، والمطر الشديد . وقول الشارح : «والعقل والبلوغ» ^(١١) زائد ^(١٢) إذ الكلام فيما ^(١٣) يخصّ الجمعة .

وأما الأخير فقل : إن للمستأجر منعه . وقال الدقاق ^(١٤) : لا ، غير أنه إن قُرِبَ لم يحط شيئاً ^(١٥) ، وإلا سقط عن المستأجر بقدر اشتغاله . وهذا بالقواعد أليق . ^(١٦)

(١) في (و) : ((يحفظ)) .

(٢) في (هـ) : ((إذن)) .

(٣) انظر : التحسيس والمريد ، مخطوط (ل ١/١٥٥) ، ب .

(٤) في (و) : ((من)) .

(٥) في (ج ، د) : ((فظاهر)) .

(٦) في (د) : ((للمثنى)) .

(٧) نهاية (ل ١/٤٠) هـ .

(٨) ((على)) سقطت من (ب) واستدركت في الهامش .

(٩) في (د) : ((المقعد)) .

(١٠) نهاية (ل ١/٨٣) ب .

(١١) انظر : تبين الحقائق (٢٢١/١) .

(١٢) في (د) : ((زاد)) .

(١٣) ((فيما)) ليست في (د) .

(١٤) الثَّقَافُ : هو أبو علي الثَّقَافُ الرَّازِيُّ . نفقه على موسى بن نصر الرازي . ونفقه عليه : أبو سعيد البرزنجي . له «كتاب الحيز» .

• الثَّقَافُ : يفتح الدال والألف بين القافين الأولى مشددة ، لَقَبُ نُحْبَةُ الشُّبَّةِ ، وهو نسبة إلى الدقيق وعمله وبيعه .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي (١٤٧) ؛ الجواهر المضية (٦٩/٤) (١٩٥٣) ؛ تاج التراجم (٣٣٧) ت (٣٤٣) ؛

الفوائد البهية (٢٣٧) ت (٢٨٥) . وانظر لقيه في : الأنساب (٢٣٦/٢) ؛ الجواهر المضية (٣٨٥/٤) .

(١٥) في (ب) : ((من الأشياء)) وأشار في الهامش فوق كلمة الأشياء كلمة (حر) .

(١٦) زاد في (ب) : ((وظاهر كلامي يفيد)) .

{ وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ } لقيام المرخص ^(١) كالمسافر ونحوه ^{(٢) (٣)} ، ولم يدخل الصبي بقوله : { إِنْ أَذَاهَا جَارَ عَنْ فُرْصِ الْوَقْتِ } ؛ لِأَنَّ السَّقُوطَ لِلتَّخْفِيفِ ، فَإِذَا ارْتَكَبُوا الْأَشْقَ جَازَ .
 وظاهر مَا فِي «الْمُهَذَّبَةِ» وشروحها ^(٤) : أَنَّ الظَّهْرَ هُمْ رَحْصَةُ ^(٥) ، فَيَقْضِي أَنَّ الْجُمُعَةَ ^(٦) فِي حَقِّهِمْ أَفْضَلُ ، لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ يَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ ، كَذَا فِي «الْبَحْرِ» ^(٧) .
 { وَلِلْمَسَافِرِ وَالْعَبِيدِ وَالْمَرِيضِ أَنْ يُؤْمَ فِيهَا } عِنْدَنَا ، خِلَافًا لَزُفَرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرَضَ عَلَيْهِ فَأَنْشَبَ الصَّبِي .
 قُلْنَا : إِنَّمَا سَقَطَتْ ^(٨) الْجُمُعَةُ عَنْهُمْ رَحْصَةً فَإِذَا أَذَاهَا وَقَعَتْ فَرَضًا ^(٩) كَالْمَسَافِرِ إِذَا صَامَ .
 { وَتَتَعَقَّدُ بِهِمْ } ، نَبَذَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَشْتَرُطُ فِي الْجَمَاعَةِ هَا ^(١٠) صَلَاحِيَّتُهُمْ لِلْإِمَامَةِ عَلَى مَا هُوَ ^(١١) ، وَقَدْ أَفَادَ صَلَاحِيَّتُهُمْ لَهَا ؛ فَلِذَا ^(١٢) انْعَقَدَتْ بِهِمْ .
 { وَمَنْ لَا عَقْرَ لَهُ } يَوْجِبُ عَدَمَ خُطَابِهِ بِهَا ، { لَوْ صَلَّى الظَّهْرَ قَبْلَهَا كَثْرَةً } تَعْرِيمًا مَا صَلَّاهُ ؛ قَالَ فِي «الْفَتْحِ» : لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْأَةُ حَرَمٌ ^(١٣) ؛ لِأَنَّهُ ^(١٤) تَرَكْنَا الْفَرَضَ الْقَطْعِيَّ بِاتِّفَاقِهِمْ الَّذِي هُوَ ^(١٥) أَكْثَرُ مِنَ الظَّهْرِ ، غَيْرَ أَنَّمَا تَقَعُ صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا ^(١٦) بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا ^(١٧) .

(١) فِي (ج ، و) : ((الْمَرْض)) وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٢) ((وَنَحْوُهُ)) لَيْسَتْ فِي (أ) .

(٣) كَالْمَرْأَةِ وَالْمَرِيضِ وَالْعَبِيدِ وَالْأَعْمَى .

(٤) انْظُرْ : الْمُهَذَّبَةُ (١١٤/٢) ؛ الْعَنَابَةُ مَعَ فَتْحِ الْقَدِيرِ (٦٢/٢) ؛ غَايَةُ الْبَيَانِ ، مَخْطُوطٌ ، رَقْمُ (٦٦٨٩) (ل ١٦٣/ب) .

(٥) الرَحْصَةُ فِي اللَّفْظِ : الْبَسْرُ وَالسَّهْوَةُ . وَفِي الشَّرِيعَةِ : اسْمٌ لِمَا شَرَعَ مُتَعَلِّقًا بِالْعَوَارِضِ ، أَيْ بِمَا اسْتَبَحَّ بَعْدَ مَعَ قِيَامِ الدَّلِيلِ الْمَحْرَمِ ، وَقِيلَ : هِيَ مَا بَنِيَ عَلَى أَعْذَارِ الْعِبَادِ - التَّعْرِيفَاتِ (١١٠) .

(٦) فِي (ب) : ((لِلْجُمُعَةِ)) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْجُمُعَةُ .

(٧) عِبَارَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ (٢٦٦/٢) : « ظَاهِرُ » الْمُهَذَّبَةِ « وَ » الْعَنَابَةِ « وَ » غَايَةُ الْبَيَانِ « أَنَّ الْأَفْضَلَ هُمْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ صَلَاةَ الظَّهْرِ هُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَحْصَةً فَدَلَّ أَنَّ الْعَزِيمَةَ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ ، وَبَنِي أَنْ يَسْتَنِي مِنَ الْمَرْأَةِ ، فَإِنْ صَلَّاهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ » .

(٨) زَادَ فِي (د) : ((وَالْمَرْأَةُ)) .

(٩) فِي (د) : ((شَرْطَتْ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(١٠) فِي (هـ) : ((فَرَضَ)) .

(١١) فِي (ج ، د) : ((بِهَا)) .

(١٢) مَا مَرَّ ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ تَقْسِيرِ « وَالْجَمَاعَةُ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ » .

(١٣) فِي (ج) : ((فَإِذَا)) ، وَفِي (د) : ((فَكَلَّا)) .

(١٤) فِي (ب) : ((عَدَمَ)) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (حَرَمٌ) .

(١٥) زَادَ فِي (د) : ((لَوْ)) .

(١٦) ((هُوَ)) لَيْسَتْ فِي (ج ، د) .

(١٧) فِي (هـ) : ((مَأْمُورٌ)) .

(١٨) انْظُرْ : فَتْحُ الْقَدِيرِ (٦٣/٢) .

ومنفه ^(١) في « البحر » : بأن تركَ الفرض إنما نشأ من ^(٢) ترك السَّعي لا من صَلاته ^(٣) الظَّهر ، كيف ^(٤) وقد صرَّحوا بلزوم السَّعي بَعْدَ الظَّهر فإذا تركَهُ فقد فوقها ^(٥) فحرم عليه ، وكره الظَّهر ^(٦) ؛ لأنه قد يكون سبباً للتركِ باعتماده عليه . ^(٧) وهو حسن .

وقال زفر : لا تصح ^(٨) ؛ بناءً على أن فرض الوقت إنما هو الجمعة والظَّهر بذل ^(٩) . وَعَكْسَتَا ^(١٠) ذلك للإجماع على أنه لو خرج وقتها صَلَّى الظَّهر ^(١١) بنية القضاء ، ولو لم يكن ^(١٢) الظَّهر أصلاً ^(١٣) لما نواه .

قال في « الفتح » : وَهَذَا الْوَجْهُ يَسْتَلْزِمُ وجوب الظَّهر أولاً ثم إيجاب إسقاطه بالجمعة ، وفائدة هذا الوجوب حينئذ جواز المصير إليه عند العجز عن الجمعة ، وإذا كان وجوب الظَّهر ليس إلا على هذا المعنى لم يلزم من وجوبها كذلك ^(١٤) صحتها (قبل تعدل الجمعة ، والفرض أن الخطاب) ^(١٥) قبل تعدلها لم يتوجه عليه ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) إلا بما ^(١٩) انتهى ^(٢٠) . ولقائلي منع هذا الحصر ، بل فائدته صحتها قبله أيضاً .

(١) في (ج) : ((وتعبه)) .

(٢) ((من)) ليست في (د) .

(٣) في (د) : ((صلاة)) .

(٤) في (هـ) : ((وكيف)) .

(٥) في (هـ) : ((فوقها)) وهو تصحيف .

(٦) ((الظَّهر)) ليست في (د) .

(٧) انظر : البحر الرائق (٢٦٧/٢) .

(٨) في (ج ، د) : ((يصح)) .

(٩) في (د ، هـ) : ((يدل)) وهو تصحيف .

(١٠) في (أ ، ب) : ((وعكسا)) ، وليست في (د) .

(١١) في (ب) : ((الفرض)) ويحتمل أن يكون (الظَّهر) .

(١٢) في (د) : ((يصل)) .

(١٣) في (د) : ((أيضاً)) ، وفي (هـ) : ((أملاً)) ويحتمل أن يكون (أصلاً) .

(١٤) غاية (ل ٣٩/أ) ب ، وغاية (ل ١١٤/ب) ج .

(١٥) في (د) : ((لذلك)) .

(١٦) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٧) في (د) : ((إليه)) .

(١٨) غاية (ل ١٤٤/أ) د .

(١٩) في (د) : ((إنما)) .

(٢٠) انظر : فتح القدير (٦٤/٢) .

وأثر الخلاف يظهرُ فيما لو نوى فرض ^(١) الوقت كان شارعاً ^(٢) في الظهر عندنا خلافاً له ، أما لو نواهما ^(٣) كان شارعاً فيها على الأصحّ ، كذا في « البرازية » ^(٤) .
 وفيما لو تذكر فاتحة لو صلاحها فاتحة الجمعة ^(٥) قضاءً ^(٦) وصلى الظهر بعد ذلك عندنا ، خلافاً له ^(٧) .
 { قَبْلَ سَقَى } ، أي مَنْ لا عذر له ، وجعله في « البحر » عائداً ^(٨) إلى مُصَلِّي الظهر ؛ لأنه ^(٩) لا فرق (في ذلك) ^(١٠) بين المعذور وغيره ، كما في « السراج » وغيره ^(١١) ^(١٢) . ^(١٣)
 وأقول : الضمير في « صلى » واقع على « مَنْ » فما فر منه وقع فيه ، غاية الأمر أنه سكّت عن المعذور .
 قيد ^(١٤) بالسقي ؛ لأنه لو كان جالساً في المسجد لم تبطل ^(١٥) إلا بالشروع اتفاقاً .

(١) في (ب) : ((الفرض)) .

(٢) في (د) : ((شاعراً)) وهو تحريف .

(٣) في (أ ، هـ) : ((نواهها)) .

(٤) عبارة الفتاوى البرازية مع الهندية (٧٦/٤) : « ولو قال اتدبّيت به في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما ، وفي « كتاب رزين » الأصح أنه يصير شارعاً في الجمعة ، ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا يصح إلا إذا كان عنده أن فرض الوقت الجمعة ، وعندنا الفرض الأصلي الظهر غير أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة كالعاصب رد القيمة واجب أصلي إلا أنه مأمور بإسقاط القيمة عن ذمته برد العين ؛ لما تقرر أن الواجب الأصلي ما يلزمه فضاؤه ، والظهر هو الذي يقضى » .

(٥) ((الجمعة)) ليست في (و) .

(٦) في (د) : ((فضلاها)) .

(٧) أي لزفر رحمه الله .

(٨) في (د) : ((عاملاً)) وهو تحريف .

(٩) في (د) : ((فإنه)) .

(١٠) سقط في (ج) .

(١١) نهاية (ل ١٠٩/١) و .

(١٢) في نسخة السراج الرواحي التي لدي سقط حتى صلاة الخوف ، انظر : الجوهرة البيرة (١١٦/١ ، ١١٧) ؛ غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٦٤/ب) (ل ١٦٥/أ) .

(١٣) عبارة البحر الرائق (٢٦٨/٢) : « ثم اعلم أن الضمير المستتر في قوله : « سعى » يعود إلى مصلي الظهر ، لا إلى من عذر له ليكون أئود وأتمثل ، فإنه لا فرق بين المعذور وغيره في بطلان ظهره بسعيه ، كما في غاية البيان والسراج الرواحي » .

(١٤) في (أ) : ((وقيد)) .

(١٥) في (ب) : ((يبطل)) .

وقيده^(١) بقوله : { لِيَهَيَّا } ؛ لأنه لو خرج^(٢) حاجة ، أو كان الإمام قد فرغ منها ، أو قارن^(٣) الفراغ (السعي ، أو)^(٤) لم يقمها أصلاً لا تبطل ، (وقيل : تبطل)^(٥) ، والأول أصح .
وهذا علم أن البطلان مقيّد بما إذا كان^(٦) يرجو^(٧) إدراكها ، أما إذا^(٨) كان لا يُدركها بُعْد المسافة ، فالأصح أنه لا يبطل^(٩) ، كذا في « السراج » .^(١٠)
{ بطل } الظاهر ، ولم يقل ما صلاه ؛ لأنها تتقلب نقلاً وهذا البطلان مقصور عليه ، فلو كان إماماً لم يبطل^(١١) ظهراً المقتدي ، كما في « المنقذ » . وهذا عند الإمام .
وقصره^(١٢) على الدخول معه في رواية ، وفي أخرى حتى يتمها ؛ لأنه دون الظاهر فلا ينقضه بُعد تمامه^(١٣) والجمعة فوقه فيبطل بما . وكذا :^(١٤) أن السعي من خصائصها فقول^(١٥) منزلها في حق ارتفاعه احتياطاً^(١٦) .
{ وكرة } تحريماً { للمعتذر والمسجون } ، من عطف الخاص على العام اهتماماً به^(١٧) للخلاف فيه ، { أداء الظاهر } قبل الجمعة وبُعْدَهَا { بجماعة } .

(١) في (د ، هـ ، و) : ((قيد)) .

(٢) في (د) : ((خرج)) .

(٣) في (د ، و) : ((قارب)) .

(٤) سقط في (د) .

(٥) سقط في (هـ) .

(٦) زاد في (و) ((أصلاً لا تبطل وقيل تبطل والأول أصح وبهذا علم)) ووضع في أولها وآخرها إشارة تدل على أنه سهو فهو تكرر .

(٧) في (هـ ، و) : ((يرجوا)) .

(٨) في (أ ، ب) : ((إن)) .

(٩) في (د ، هـ) : ((تبطل)) .

(١٠) انظر : الجوهرة النيرة (١١٧/١) .

(١١) أي الصحاح .

(١٢) نهاية (ل ١٠٤ / ب) هـ .

(١٣) أي لأبي حنيفة رحمه الله .

(١٤) في (د) : ((منزل)) .

(١٥) نهاية (ل ٣٩ / ب) ب .

(١٦) ((به)) ليست في (د) .

قيد بذلك ؛ لأن الأذان والإقامة غير ^(١) مكروهين ، كما في " السراج " معزياً إلى " جمع التواريخ " ^(٢) . ^(٣)
إلا أنه في " اللؤلؤة " قال : (ولا يصلي) ^(٤) يوم الجمعة جماعة ^(٥) (في مصر) ^(٦) ، (ولا يؤذن) ^(٧) ولا يقيم
في سجن وغيره لصلاة الجمعة ^(٨) . وهذا أولى .

{ في المصنوع } ، قيد به ؛ لأن أهل السواد لا تكره الجماعة في حقهم ، وذلك ؛ لأنه ^(٩) في المصر ربما
تطرق ^(١٠) غير المعذور إلى الاقتداء بهم ، وفيه أيضاً صورة معارضة للجمعة ^(١١) بإقامة غيرها .

قال في " البحر " : ولو حذف " المعذور " وزاد ^(١٢) " أو منفرداً قبل الإمام " لكان أولى ؛ لأن من فاتتهم
الجمعة ^(١٣) في المصر يكرههم الجماعة أيضاً ؛ كما في " الظهيرية " ^(١٤) . وفي " الخلاصة " : ويستحب
للمريض أن يؤخر الصلاة إلى أن يفرغ الإمام من الجمعة ، فإن لم يؤخره ^(١٥) يكره هو ^(١٦) الصحيح ^(١٧) . ^(١٨)

(١) نهاية (ل ٩٥ / أ) .

(٢) (التواريخ) ليست في (ج) .

(٣) قال في الجوهرة الثيرة (١١٧ / ١) : (.. مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة بأذان وإقامة ، قال عمد : هو حسن . وكذا
جماعة المرضى ، بخلاف أهل السجن فإنهم لا يباح لهم ذلك ؛ لأن المرضى عاجزون بخلاف المسجونين ؛ لأنهم إذا كانوا مظلمة قدروا
على إرضاء الخصوم ، وإن كانوا مظلومين أمكنهم الاستغالة وكان عليهم حضور الجمعة) .

(٤) في (ج) : ((ولن صلى)) ، وفي (و) : ((ولو صلى)) .

(٥) (جماعة) ليست في (أ) .

(٦) سقط في (ج) .

(٧) سقط في (د) .

(٨) في (ب) : ((الظهر)) .

(٩) انظر : الفتاوى اللؤلؤية ، مخطوط (ل ٢٩ / ب) .

(١٠) في (ب) : ((لأن)) .

(١١) في (د) : ((يطرق)) .

(١٢) في (و) : ((للجماعة)) .

(١٣) في (د) : ((زاد)) .

(١٤) في (ج ، و) : ((فانهم)) .

(١٥) (الجمعة) ليست في (و) .

(١٦) لم أجده في النسخة التي لدي من الفتاوى الظهيرية ، انظر : جامع المضمرات والمشكلات عن الظهيرية ، مخطوط (ل ١٣٠ / أ) .

(١٧) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : ((يؤخر)) .

(١٨) في (ج) : ((وهو)) .

(١٩) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط ، رقم (١٢ / يهودا) (١٠٨) ، ورقم (H / ٨٣٤) (ل ٩١ / ب) .

(٢٠) انظر : البحر الرائق (٢ / ٢٦٩) .

وأقول^(١) : فيه نظر ، أمّا الحذف كما ذكر فغير محتاج إليه ؛ لأنه معلوم بالأولى ، وأمّا الزيادة ؛ فلأنّها توهم^(٢) أن الكراهة فيها كالتى قبلها تحريمية وظاهر^(٣) « الخلاصة » يقتضى^(٤) أنها ترويبية .

{ وَمَنْ أَدْرَكَهَا } ، أى الجمعة { فِي التَّشَهُّدِ } منها^(٥) ، { أَوْ فِي سُجُودِ السَّهْوِ أَوْ جُمُعَةٍ } هذا عندهما ، وقال محمد ؛ يتمها ظهراً ؛ لأنّها جمعة من وجه (فيتعد على رأس الركعتين ، ظهر من وجه^(٦)) ؛ لفوات بعض الشروط في حقه ، غير أنه يقرأ في الكل ؛ لاحتمال النقلية .

وهُما : أنه مُدْرَكٌ للجمعة في هذه الحالة حتى تشترط^(٧) نية^(٨) (٩) الجمعة إجماعاً ، كما^(١٠) في « المضمرات » .^(١١) ولا وجه لما ذكره ؛ لأنهما يختلفان فأنى يبنى^(١٢) أحدهما على الآخر .

قيد بالجمعة ؛ لأنه لو أدركه في تشهّد العيد^(١٣) أمّته عيداً اتفاقاً ، (كما في « عيد فتح القدير » .^(١٤) لكن في « السراج » : أنه عند محمد لا يصير مدرّكاً له .^(١٥) وفي « الظهيرية » : الصحيح^(١٦) أنه يتمه^(١٧) عيداً اتفاقاً .^(١٨) (١٩)

-
- (١) في (ب) : ((فأقول)) .
 - (٢) ((أن)) ليست في (د) .
 - (٣) في (ب ، د ، هـ ، و) : ((فظاهر)) .
 - (٤) ((يقتضى)) ليست في (د) .
 - (٥) في (ب) : ((فيها)) .
 - (٦) ما بين القوسين ساقط في (د) .
 - (٧) في (ج ، د) : ((بشرط)) .
 - (٨) في (ب) : ((نية)) .
 - (٩) نهاية (ل ١١٥ / أ) ج .
 - (١٠) زاد في (د) : ((أنه)) .
 - (١١) انظر : جامع المضمرات والمشتكلات ، عطلوط (ل ١٣٠ / ب) .
 - (١٢) في (د) : ((يبنى)) .
 - (١٣) نهاية (ل ١٤٤ / ب) د .
 - (١٤) انظر : فتح القدير ، باب صلاة العيدين (٧٨ / ٢) .
 - (١٥) انظر : الجوهرة النيرة (١٢١ / ١) .
 - (١٦) ((الصحيح)) ليست في (ج ، د) .
 - (١٧) نهاية (ل ١٤٠ / أ) ب .
 - (١٨) انظر : الفتاوى الظهيرية الفصل الثاني في صلاة العيد ، عطلوط (ل ٤٥٠ / ب) .
 - (١٩) ما بين القوسين ساقط في (أ ، و) .

وفيهما عن «المنقى»: «مُسَافَرٌ أَذْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي التَّشَهُّدِ (يُصَلِّي^(١) أَرْبَعًا^(٢)) بِالْكِبَرَةِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مَعَهُ^(٣)». قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: وَهَذَا مُخَصَّصٌ «لِلْمَتُونِ» بِمَا إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ وَاجِبَةً، أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ فَإِنَّهُ يَتِمُّ ظَهْرًا^(٤).

وَأَقُولُ: الظَّاهِرُ^(٥) أَنَّ هَذَا مُخَرَّجٌ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ جَزَمَ بِهِ لِاخْتِيَارِهِ إِيَّاهُ، وَالْمَسَافِرُ مِثَالُ لَا قِيدَ^(٦).

{ وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ }، أَي صَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ، كَذَا فِي «الْمَعْرَاجِ» وَغَيْرِهِ^(٧)، وَعَلَيْهِ جَرَى الشَّارِحُ^(٨). وَفِي «السَّرَاجِ»: أَي^(٩) مِنَ الْمَقْصُورَةِ وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ، (وَقِيلَ: صَعَدَ الْمَنْبَرُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ لَمْ يَتْرَكُوا الْقِرَاءَةَ إِلَّا إِذَا قَامَ إِلَى الْخُطْبَةِ^(١٠)).

قَالَ^(١٢) فِي «شَرْحِ الْجَمْعِ»: وَالتَّعْبِيرُ بِالْخُرُوجِ جَرِيٌّ عَلَى غَاذَةِ الْقَرَبِ مِنَ اتِّخَاذِهِمُ الْإِمَامَ مَكَانًا يَخْرُجُ مِنْهُ إِذَا^(١٣) أَرَادَ الصُّعُودَ، تَعْظِيمًا لِسَانِهِ، وَالْقَاطِعُ فِي دِيَارِنَا هُوَ قِيَامُ الْإِمَامِ لِلصُّعُودِ^(١٤). وَهَذَا^(١٥) أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ^(١٦) فِي «السَّرَاجِ»: «إِلَى الْخُطْبَةِ» كَمَا لَا يَخْفَى.

{ فَلَا صَلَاةَ } جَائِزَةٌ نَفْلًا، وَقَدْ مَنَّا أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ وَهُوَ يُصَلِّي السَّنَةَ الْقَبْلِيَّةَ (يَكْمِلُهَا عَلَى الْأَصَحِّ، أَمَّا الْفُرُضُ فَإِنْ كَانَ قَائِمَةً وَالتَّرْتِيبُ لَمْ يَسْقُطْ فَيَجُوزُ^(١٧))؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ^(١٨) إِلَيْهَا لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَإِلَّا لَا.

(١) فِي (د): ((صَلَّى)).

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ تَكَرَّرَ فِي (و).

(٣) انْظُرْ: الْفَتَاوَى الظَّاهِرِيَّةَ، مَخْطُوطٌ (ل ٤٤٤/١، ب).

(٤) انْظُرْ: الْبَحْرَ الرَّائِقَ (٢٧٠/٢).

(٥) فِي (د): ((وَالظَّاهِرُ)).

(٦) فِي (و): ((لَا)).

(٧) انْظُرْ: جَامِعَ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمَشْكَلَاتِ، مَخْطُوطٌ (ل ١٣٠/ب).

(٨) انْظُرْ: تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ (٢٢٢/١).

(٩) ((أَي)) لَيْسَتْ فِي (ج).

(١٠) ((يَكُنْ)) لَيْسَتْ فِي (د).

(١١) انْظُرْ: الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةَ (١١٨/١).

(١٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (هـ).

(١٣) فِي (ب): ((لَوْ)).

(١٤) انْظُرْ: شَرْحَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ لِلْسَّاعَاتِي، مَخْطُوطٌ (ل ٤٧٧/١).

(١٥) فِي (ب): ((وَعَلَى)).

(١٦) فِي (و): ((قَوْلُهُ)).

(١٧) فِي (د): ((فَتَحْزُزْ))، وَلَيْسَتْ فِي (هـ).

(١٨) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (و).

{ ولا كلام } جائز أيضاً ، يريد به ما سوى النسيح ، وقيل : بل ^(١) كل ^(٢) كلام ، والأول أصح ، (كذا في « العناية ») ^(٣) وغيرها . ^(٤) قال في « البحر » : ويجب حمله على ^(٥) ما قبل الخطبة ، أما وقفها فيكره تحريماً ولو كان أمراً معروفاً أو ^(٦) تبليحاً أو غيره ، كما صرح به في « الخلاصة » . ^(٧)

وأقول ^(٨) : لم أجعل ذكر النسيح في « الخلاصة » ، وإنما عبارته : ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة ، حتى لا ينبغي له أن يأكل ويشرب والإمام في الخطبة ، ويحرم الكلام وسواء كان ^(٩) أمراً معروفاً ^(١٠) أو كلاماً ^(١١) آخر . ^(١٢) نعم ! في « البدائع » يكره الكلام حال ^(١٣) الخطبة ، وكذا قراءة القرآن ، وكذا الصلاة ، وكذا (كل ما) ^(١٤) يشغل عن سماع الخطبة من النسيح والتلهيل والكتابة ونحوها ، بل يجب ^(١٥) عليه أن يستمع ^(١٦) ويسكت . وهذا قول الإمام ، وقالوا ^(١٨) : لا تأمن ^(١٩) به إذا خرج قبل أن ^(٢٠) يخطب ، وإذا ^(٢١) نزل ^(٢٢) قبل أن يكر

-
- (١) ((بل)) ليست في (أ) .
 (٢) ((كل)) ليست في (ب) .
 (٣) في (د) : ((كما في العناية)) .
 (٤) انظر : العناية مع الفتح (٦٧/٢) .
 (٥) نهاية (ل ١٠٩/ب) و .
 (٦) في (د) : ((و)) .
 (٧) انظر : البحر الرائق (٢٧٢/٢) .
 (٨) في (ب) : ((فأقول)) .
 (٩) زاد في (ب ، د ، هـ) : ((الكلام)) .
 (١٠) في (ح ، و) : ((بالمعروف)) .
 (١١) في (د ، هـ) : ((كلام)) .
 (١٢) انظر : عبارة خلاصة الفناوى ، مخطوط ، رقم (١٢/يهودا) (١٠٥ ، ١٠٦) ؛ ورقم (٨٣٤/ H) (ل ٩٠/١) .
 (١٣) في (د) : ((حالة)) .
 (١٤) في (أ ، د) : ((كلما)) .
 (١٥) في (د) : ((تجب)) .
 (١٦) في (د) : ((يسمع)) .
 (١٧) انظر : بدائع الصنائع (٢٦٣/١) (٢٦٤) .
 (١٨) في (و) : ((وقال)) .
 (١٩) نهاية (ل ١٠٩/ب) ب .
 (٢٠) نهاية (ل ١٠٥/أ) هـ .
 (٢١) في (د) : ((فإذا)) .
 (٢٢) في (هـ) : ((ترك)) .

، وإذا جلسَ عند الثاني . قيل : الخلاف في إجابة المؤذن أمّا ^(١) غيره فيكره إجماعاً ، (وقيل : في كل كلام يعلق بالآخرة ، أمّا المتعلق بالدنيا فيكره إجماعاً) ^(٢) . ^(٣)

وشمل كلامه الخطيب أيضاً ، إلا أن يتكلم بما يشبه الأمر المعروف . ولا كلام في كراهة تسميت ^(٤) العاطس ورد السلام ، والصحيح أنه يحمد الله ^(٥) في نفسه ؛ لأنه ^(٦) لا يَشْغَلُهُ ^(٧) ، (كذا في « البدائع ») ^(٨) .
وفي « المنجي » : الاستماع ^(٩) إلى خطبة / النكاح والختم وسائر الخطب ^(١٠) واجب ^(١١) ، والأصح وجوب الاستماع إلى الخطبة / ^(١٢) من أولها إلى آخرها وإن كان فيها ذكر الولاية انتهى . ^(١٣)

(١) زاد في (و) : ((في)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٣) انظر : الجوهرية النيرة (١١٨/١) .

(٤) في (هـ) : ((تسميت)) .

(٥) ((الله)) ليست في (ج ، و) .

(٦) ((لأنه)) ليست في (هـ) .

(٧) في (و) : ((يشمله)) وهو غريب .

(٨) انظر : بدائع الصنائع (٢٦٤/١ ، ٢٦٥) .

(٩) في (د ، هـ) : ((الإجماع)) .

(١٠) الخطبة : كلام متور يُلقى على جمع من الناس ، تُذكر فيه البسمة والثناء على الله ، والصلاة والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وذكر الحاجة ؛ كخطبة النكاح وختم القرآن . انظر : معجم لغة الفقهاء (١٧٥) ، التعريفات الفقهية (٢٧٨) .

(١١) ما بين القوسين ساقط في (و) .

(١٢) ما بين الخططين المائلين ساقط في (د) .

(١٣) انظر : البحر الرائق (٢٧٢/٢) نقلا عن المنجي .

{ وَوَجَبَ السَّعْيُ } ، (أي لزوم) ^(١) ، { وَتَرَكَ } ^(٢) الْبَيْعُ { ^(٣) : أراد به كل عمل يتنافيه ، وخصه ^(٤) اتباعاً للآية ^(٥) ، وظاهر ^(٦) كلامه منعه أيضاً ولو مع السعي ، إلا أنه في « السراج » جزم بعدم كراهته إذا لم يشغله ^(٧) ، وينبغي ^(٨) التعويل على الأول ^(٩) . وقد قال في « المضمرات » : إنه في المسجد ^(١٠) أعظم ^(١١) وزراً ^(١٢) .

{ بِالْأَذَانِ الْأَوَّلِ } الواقع بعد الزوال ، رواه الحسن عن الإمام ، لأنه لو ^(١٤) اعتبر ^(١٥) الثاني لفاتته السنة وسامع الخطبة ، (وربما ^(١٦) فاتته ^(١٧) الجمعة) ^(١٨) إذا كان بيته بعيداً . ^(١٩)

(١) ((أي لزوم)) سقطت من متن (ح) واستدركت في الهامش .

(٢) في (د) ((ترك)) .

(٣) البيع لغة : مشترك بين إخراج الشيء عن الملك بمال وبين ضده وهو إدخال الشيء في الملك بمال ، وعلى كل منهما فهو لغة . وشرعاً : مبادلة المال بالمال . رسائل ابن نجيم الاقتصادية (٤٤٦) .

(٤) في (أ) : ((رخصة)) وهو تحريف .

(٥) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ لَا يَأْتِي الْكُفْرَ وَالْجَنَّةُ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذِكْرُهُ خَيْرٌ مِّنْ بَيْعِكُمْ إِلَىٰ كُفْرٍ كَثِيرٍ ۚ سَوَاءٌ لَّكُمْ أَلَّا تُذَكَّرُوا أَمْ لَا تُذَكَّرُونَ ۚ ﴾ سورة الجمعة ، الآية (٩) .

(٦) في (ب) : ((فظاهر)) .

(٧) انظر : الجوهرة الثيرة (١١٩/١) .

(٨) في (ب) : ((وينبغي)) وهو تحريف .

(٩) في (هـ) : ((الأول)) .

(١٠) في (أ ، و) : ((المسحدة)) .

(١١) في (د) : ((الأعظم)) .

(١٢) الوِزْرُ : الحِملُ الثقيل ، والوِزْرُ : الدُّنْبُ يَنْقَلِعُ ، وجمعها أَوْزَارٌ . لسان العرب (٢٨٢/٥) مادة (وزر) . وانظر : مختار الصحاح (٧١٨) .

(١٣) انظر : جامع المضمرات والمشكلات ، مخطوط (ل ١١٣٣/١) .

(١٤) ((لو)) سقطت من متن (و) واستدركت في الهامش .

(١٥) نهاية (ل ٩٥/ب) أ .

(١٦) في (أ ، ب) : ((وبما)) وهو تحريف .

(١٧) نهاية (ل ١٤٥/د) .

(١٨) ما بين القوسين ساقط في (ب) .

(١٩) انظر : المبسوط (١٣٤/١) .

واعتر بعضهم الثاني ؛ لأنه الذي كان في زمنه عليه - الصلاة والسلام - والشيخين بعده ^(١) ؛ قال ^(٢) البخاري ^(٣) : فلما ذكر الناس ^(٤) في زمن عثمان زادوا ^(٥) النداء على الزوراء . ^(٦) موضع بسوق المدينة ^(٧) ، وفي " البدائع " : هي ^(٨) منارة ^(٩) ^(١٠) ، أو حجر كبير ^(١١) .

- (١) ((بعد)) ليست في (هـ) .
- (٢) زاد في (هـ) : ((في)) .
- (٣) نهاية (لـ ١١٥ / ب) ج .
- (٤) ((الناس)) سقطت من متن (ب) واستدركت في هامشي .
- (٥) في (أ) : ((زدوا)) ، وفي (د) : ((ردو)) .
- (٦) - أخرج البخاري في " صحيحه " (٢١٩ / ١ ، ٢٢٠) (١١) كتاب الجمعة (٢١) باب الأذان يوم الجمعة : عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - فلما كان عثمان - رضي الله عنه - وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء .
- وأخرج أيضاً في (٢٥) باب التأذين عند الخطبة : عن الزهري قال : سمعت السائب بن يزيد يقول : إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - فلما كان في خلافة عثمان - رضي الله عنه - وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك .
- وأخرج أبو داود في " سننه " (٦٥٥ / ١ ، ٦٥٦) (٢) كتاب الصلاة (٢١٧ ، ٢١٩) باب النداء يوم الجمعة ، رقم الحديث (١٠٨٧) : عن ابن شهاب ، أخبرني السائب بن يزيد ، أن الأذان كان أوله حين يجلس الإمام على المنبر يوم الجمعة في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث فأذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك .
- وأخرج الترمذي في " سننه " (٣٩٢ / ٢) (٤) كتاب الجمعة (٢٠) باب ما جاء في أذان الجمعة ، رقم الحديث (٥١٦) : عن السائب بن يزيد قال : كان الأذان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر إذا خرج الإمام ، وإذا أقيمت الصلاة ، فلما كان عثمان - رضي الله عنه - زاد النداء الثالث على الزوراء . وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح .
- وأخرجه السائي في " سننه " (١٠٠ / ٣ ، ١٠١) (١٤) كتاب الجمعة (١٥) باب الأذان للجمعة ، رقم الحديث (١٣٩٠) : بنحو الرواية الثانية للبخاري .
- وأخرج ابن ماجه في " سننه " (٣٥٩ / ١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنه فيها (٩٧) باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ، رقم الحديث (١١٣٥) : عن السائب بن يزيد ؛ قال : ما كان لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا مؤذن واحد ، إذا خرج أذن وإذا نزل أقام ، وأبو بكر وعمر كذلك ، فلما كان عثمان ، وكثر الناس زاد النداء الثالث على من في السوق ، يقال لها الزوراء فإذا خرج أذن وإذا نزل أقام .
- وأخرج أحمد في " مسنده " (٤٤٩ / ٣ ، ٤٥٠) من حديث السائب بن يزيد - رضي الله عنه - .

(٧) انظر : هامش صحيح البخاري (٢١٩ / ١) .

(٨) في (أ) ، ب : ((هو)) .

(٩) في (و) : ((منارة)) وهو تصحيف .

(١٠) انظر : بدائع الصنائع (١٥٢ / ١) .

(١١) انظر : هامش صحيح البخاري (٢١٩ / ١) .

وجزم المصنف بالأول ؛ لأنه الأصَحُّ ^(١) . وفي «المعراج» : أكثر فقهاء الأمصار (على الثاني) ^(٢) . قال الغتاي ^(٣) : وهو المختار .

ويرد عليه : أنه لا سنة للجمعة حينئذ ؛ لأن بلالاً ^(٤) كان يأخذ في الأذان حين صعوده عليه - الصلاة والسلام - فإذا فرغ منه شرع عليه - الصلاة والسلام - في الخطبة ^(٥) ، فمضى كانوا يصلونها ! ومن ظن أنه بعد الفراغ من ^(٦) الأذان فهو من أجهل ^(٧) الناس .

والجواب : أن عروجه عليه - الصلاة والسلام - (بالضرورة ^(٨)) كان ^(٩) (^(١٠)) بعد الزوال ^(١١) فيجوز كثرة

(١) انظر : الكافي شرح الوافي ، مخطوط (ل ٥١/ب) . - وزاد : « والأصح أن كل أذان يكون قبل زوال الشمس فذلك غير معتبر ، والمعتبر أول الأذان بعد زوال الشمس سواء كان على المنبر أو على الزوراء » .

(٢) ((على الثاني)) ليست في (هـ) .

(٣) (ب) : ((العسلي)) وهو تحريف .

(٤) هو بلال بن رباح الحبشي ، أبو عبد الله ، أو أبو عبد الرحمن ، وقيل غير ذلك في كنيته . مولى أبي بكر الصديق ، ومؤذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وحازنه على بيت المال ، وأحد السابقين الأولين الذين غُذِبُوا في الله ، شهد المشاهد كلها ، شهد له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على التعيين بالجنة . بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - خرج مجاهدًا إلى الشام ، روى له البخاري ومسلم (٤٤) حديثًا . قيل في وفاته أنه توفي بدمشق ، وقيل بداريًا سنة ١٧ أو ١٨ أو ٢٠ أو ٢١ هـ .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٢٣٢/٣ - ٢٣٩) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (١٤١/١ - ١٤٤) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (٣٩/١) ت (٨٢) ؛ مرآة الجنان (٧٥/١ ، ٧٦) ؛ البداية والنهاية (١٠٤/٧ ، ١٠٥) ؛ الإصابة (١٦٥/١) ت (٧٣٦) ؛ تهذيب التهذيب (٣٧٤/١ ، ٣٧٥) ت (٩٣٢) ؛ تقريب التهذيب (٦٨) ت (٧٧٩) ؛ شذرات الذهب (٤٨/١) ؛ الأعلام (٧٣/٢) .

(٥) - أخرج النسائي في «سننه» (١٠١/٣) (١٤) كتاب الجمعة (١٥) باب الأذان للجمعة ، رقم الحديث (١٣٩٢) : عن السائب بن يزيد : قال : كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِذَا نَزَلَ أَقَامَ ثُمَّ كَانَ كَذَلِكَ فِي رَمَازٍ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - .

- وأخرج أحمد في «مسنده» (٤٤٩/٣) من حديث السائب بن يزيد - رضي الله عنه - قال : لم يكن لرسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا مؤذن واحد في الصلوات كلها في الجمعة وغيرها يؤذن ويقيم ، قال : كان بلال يؤذن إذا جلس رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على المنبر يوم الجمعة ويقيم إذا نزل ولأبي بكر وعمر - رضي الله تعالى عنهما - حتى كان عثمان .

(٦) في (هـ) : « عن » .

(٧) في (و) : ((الجهلي)) .

(٨) ((بالضرورة)) ليست في (و) .

(٩) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(١٠) زاد في (و) : ((بعلي)) .

(١١) زاد في (هـ) : ((أربعا)) .

بَعْدَمَا كَانَ يَصَلِّيهَا ، وَبِحُجْبِ الْحُكْمِ بِوُقُوعِهِ ^(١) لَعُمُومِ أَنَّهُ عَلَيْهِ - الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الزَّوَالِ أَرْبَعًا ^(٢) ، وَكَذَا فِي حَقِّهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ دُخُولَ ^(٣) الْوَقْتِ ، كَذَا فِي « فَتْحِ الْقَدِيرِ » . ^(٤)

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلَمْ يَجْعَلِ السَّعْيُ فَرْضًا مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ ؛ لِلْخِلَافِ فِي وَقْتِهِ أَهْوُ ^(٥) الْأَذَانِ الْأَوَّلِ أَمْ ^(٦) الثَّانِي ، أَوْ ^(٧) الْعِبْرَةَ لِدُخُولِ ^(٨) الْوَقْتِ ؟ . ^(٩)

وَأَقُولُ : وَقُوعُ الْخِلَافِ فِي وَقْتِهِ لَا يَمْنَعُ الْقَوْلَ بِفَرْضِيَّتِهِ وَكَفَاكَ بَوَقْتُ الْعَصْرِ شَاهِدًا . ^(١٠)

{ فَإِنَّ ^(١١) جَلَسَ { الْخَطِيبُ { عَلَى الْمِثْبَرِ لَدُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ { ، أَيْ الْخَطِيبُ ، { وَاقْبِمَ بَعْدَ تَمَامِ الْخُطْبَةِ { بِذَلِكَ جَرَى التَّوَارُثُ مِنْ فَعْلِهِ ^(١٢) عَلَيْهِ - الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ^(١٣) .

(١) خاتمة (٤١/أ) ب .

(٢) - أخرج الترمذي في « سننه » (٣٤٢/٢ : ٣٤٣ (٣) كتاب الوتر (١٦) باب ما جاء في الصلاة عند الزوال ، رقم الحديث (٤٧٨) : عن عبد الله بن السائب : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَقَالَ : إِنِّي سَاعَةٌ تَفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ فِيهَا عَمَلُ صَالِحٍ . وقال عنه : حديثُ عبد الله بن السائب حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

- وأخرج ابن ماجه في « سننه » (٣٦٥ / ١ : ٣٦٦ (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٠٥) باب في الأربع الركعات قبل الظهر ، رقم الحديث (١١٥٧) : عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ لَا يُفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ ، وَقَالَ : إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تَفْتَحُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ .

- وأخرج أحمد في « مسنده » (٤١١/٣) من حديث عبد الله بن السائب - رضي الله تعالى عنه - قال كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يصلي قبل الظهر بعد الزوال أربعا ، ويقول : إن أبواب السماء تفتح فأحب أن أقدم فيها عملاً صالحاً .

(٣) ((دخول)) ليست في (د) .

(٤) انظر : فتح القدير (٦٩/٢) .

(٥) في (ج) : « أَوْ هُوَ » .

(٦) في (ب) : « أَوْ » .

(٧) في (د) : « أَمْ » ، وفي (ج) : « وَ » .

(٨) في (ب) : « بِدُخُولِ » .

(٩) انظر : البحر الرائق (٢٧٤/٢) .

(١٠) أجاب ابن عابدين في منحة الخائف على البحر (٢٧٤/٢) : « وفيه نظر ؛ لأن مراد المؤلف [صاحب البحر] أن أصل السعي فرض ، وأما كونه عند الأذان الأول فهو واجب وليس بفرض للاختلاف فيه فأورث شبهة . وهذا بخلاف وقت العصر على أنه لا يتأثر القول بالوجوب هناك ولا يوصف الوقت بالواجب ولا بالعرض » .

(١١) في (ب) : « فَإِذَا » .

(١٢) في (د) : « قَوْلُهُ » .

(١٣) الأحاديث في هذا الباب كثيرة ، انظر الأحاديث الواردة عن السائب بن يزيد في صفحة (٣٦٢) .

خاتمة :

- يستحب لمن أرادَ حضورَهَا أن يَدَهْن^(١) ، وأن يَمْسُ^(٢) طيباً ، وأن يَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ؛ قال في « الدراية » :
ويستحب أن تكون بيضاء .
- وأن يقعد عند استماع^(٣) الخطبة كما في التشهد ، ولا يأْسَ بالاحتباء^(٤) (٥) .
- وينبغي له^(٦) أن يقرأ فيها كالتطهر^(٧) ، ولو قرأ في الأولى^(٨) بالجمعة أو^(٩) الأعلى ، وفي الثانية بالمنافقين أو

(١) في (و) : ((يذهب)) وهو تحريف .

(٢) في (و) : ((يلمس)) .

(٣) في (ج ، د ، هـ) : ((سماع)) .

(٤) في (ب) : ((بالاحتباء)) ، وفي (د) : ((بالاحتياط)) ، وفي (و) : ((بالاختيار)) .

(٥) الاحتباء : هو الجلوس بشكل ينصب فيه رجليه ويطرق ركبتيه بيديه . معجم لغة الفقهاء (٢٣) .

(٦) ((له)) ليست في (د) .

(٧) أي يقرأ سورة مقدار ما يقرأ في صلاة الظهر .

(٨) في (هـ) : ((الولي)) وهو تحريف .

(٩) في (د) : ((و)) .

- ولو سَمِعَ النداء وهو يأكل تركه إن خاف فوت الجمعة أو المكتوبة ^(١) لا الجماعة .
- والمختار أن السائل ^(٢) إن كان لا يمر بين يدي المصلي ولا ^(٣) يتخطى ^(٤) الرقاب ، ولا يسأل إلفافاً بل لأمر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع .

والله الموفق ^(٥) للصواب ^(٦)

(١) في (أ) : ((المكف به)) وهو تحريف .

(٢) في (هـ) : ((المسائل)) وهو تحريف .

(٣) في (هـ) : ((ولاد)) .

(٤) في (ب) : ((يتخطى)) .

(٥) في (د) : ((اعلم)) .

(٦) ((للصواب)) زيادة من (ج) .

باب صلاة العيدين

بابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

ذكرها ^(١) بعد الجمعة ؛ لاشتراكهما في الشرائط إلا ^(٢) الخطبة ، وقلمها لتبوقها بالكتاب ^(٣) ^(٤) . سمي عيداً ؛ لأن الله فيه عوائد الإحسان ، أو تفاؤلاً بعوده ^(٥) .

وجمعه أعياد ، ولم يجمع على أعواد مع أنه من ^(٦) العود ؛ للزوم الياء ^(٧) في المفرد ، أو للفرق ^(٨) بينه وبين عود الحشبة ^(٩) فإن جمعه عيدان ، وعود اللهو ^(١٠) أعواد ^(١١) .

(١) في (ج) : ((ذكرهما)) ، وفي (د) : ((ذكر)) .

(٢) في (ب) : ((لا)) .

(٣) نهاية (لـ ١١٠ / أ) و .

(٤) أي قدم صلاة الجمعة .

(٥) في (ج) : ((يعود)) .

(٦) في (و) : ((مع)) .

(٧) في (د ، و) : ((الباء)) وهو خطأ .

(٨) في (و) : ((للفرق)) .

(٩) نهاية (لـ ١٠٥ / ب) هـ .

(١٠) في (د) : ((للهو)) .

(١١) انظر : شرح العيني على الكز (٥٩ / ١) .

وشرعت في السنة (١) الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود (٢) (٣) (٤).

{ تَجِبُ (٥) صَلَاةُ الْعِيدِ (٦) } ؛ للمواظبة من غير ترك (٧) ، وهذا رواية الحسن عن الإمام ، وفي « الهداية » وغيرها : أنه المختار . (٨) وهو قول الأكثر ، كما في « المنجي » . (٩) وبدل عليه قوله في « الأصل » : ولا (١٠)

(١) ((السنة)) ليست في (د) .

(٢) نهاية (ل ٤١/ب) ب .

(٣) أبو داود : هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني ، أبو داود . ولد سنة ٢٠٢هـ . الحافظ إمام أهل الحديث في زمانه ، كان رأساً في الفقه ، طوَّف في الأفاق طلباً للحديث . سمع مسلم بن إبراهيم والقنعي وطيفتهما . وروى عن خلّاق ، وروى عنه جماعة منهم : ابنه أبو بكر عبد الله ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وأحمد بن سليمان النحار . له مصنفات منها : « السنن - ط » المشهورة جمع فيه (٤٨٠٠) حديث انتخبها من (٥٠٠٠٠٠) حديث ، وله « المراسيل - ط » ، وكتاب « الزهد - خ » . توفي بالصدرة سنة ٢٧٥هـ .

• السجستاني : بكسر السين والجيم ، وسكون السين الأخرى ، نسبة إلى سحستان ، وهي إحدى البلاد المعروفة بكابل .
انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء (١٧٢) ؛ الأنساب (٢١/٣) ؛ مرآة الجنان (١٨٩/٢ ، ١٩٠) ؛ البداية والنهاية (٥٨/١١ ، ٥٩) ؛ تذيب التهذيب (٣٩٠/٢ - ٣٩٢) ت (٢٩٦٥) ؛ تقريب التهذيب (١٨٩ ، ١٩٠) ت (٢٥٣٣) ؛ خدشات الذهب (٣٣٢ - ٣٣٠/٢) ؛ هدية العارفين (٣٩٥/١) ؛ الأعلام (١٢٢/٣) ؛ معجم المطبوعات العربية (٣٠٩/١) .

(٤) - أخرج أبو داود في « سننه » (٦٧٥/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٣٩) باب صلاة العيدين ، رقم الحديث (١١٣٤) : عن أنس ، قال : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا ، فَقَالَ : « مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ » ؟ قَالُوا : كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا : يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ » .

- وأخرجه النسائي في « سننه » (١٧٩/٣ ، ١٨٠) (١٩) كتاب صلاة العيدين ، رقم الحديث (١٥٥٤) : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمَانِ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَدِينَةَ قَالَ : « كَانَ لَكُمْ يَوْمَانِ تَلْعَبُونَ فِيهِمَا وَقَدْ أَبْدَلَكُمْ اللَّهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى » .

- وأخرجه البيهقي في « سننه » (٣٩٣/٣) ، كتاب صلاة العيدين ، رقم الحديث (٦١٢٣) : قال أنس بن مالك : قَدِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَدِينَةَ وَلَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا بِالْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَالَ : « قَدِمْتُ عَلَيْكُمْ وَلَكُمْ يَوْمَانِ تَلْعَبُونَ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ أَبْدَلَكُمْ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْحَرِّ وَيَوْمَ الْفِطْرِ » .

(٥) في (ج) : ((يجب)) .

(٦) في (ب) : ((العيدين)) .

(٧) قال الحافظ الربيعي في نصب الراية (٢٠٨/٢) : « حديث مواظبته - عليه السلام - على صلاة العيد من غير تركه مرة . قلت : هذا معروف » . وقال العلامة العسقلاني في الدراية (١٧٢/١) : « قوله : واطب عليها . لم أجده صريحاً » .

(٨) انظر : خلاصة الفتاوى ، عتق ط ، رقم (١٢/يهودا) (١٠٩) ، ورقم (H/٨٣٤) (ل ٩٢/١) . وفي الهداية (١٢٢/٢) : « أنه الأصح » .

(٩) انظر : البحر الرائق (٢٧٦/٢) نقلا عن المنجي .

(١٠) في (د) : ((فلا)) .

يصلى^(١) نافلة بجماعة إلا قيام رمضان والكسوف .^(٢)

وفي «الجامع الصغير»^(٣) : عيدان^(٤) : اجتماعا في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ، ولا يترك واحد منهما .^(٥) وهذا نص على السنة^(٦) يعني^(٧) المؤكدة^(٨) . قال في «المختار»^(٩) : وهو^(١٠) الصحيح^(١١) . وفي «غاية البيان» : أنه الأظهر .^(١٢)

وأيداه في «البحر»^(١٣) بوجهين : أحدهما : أن «الجامع» صنف بعد «الأصل» فما فيه هو المقول عليه .
الثاني : أنه صريح في السنة بخلاف ما في^(١٤) «الأصل» .^(١٥)

وأقول : فيه نظر ؛ أما أولا^(١٦) : فلأن «الجامع» وإن صنف بعد^(١٧) ، إلا أن قوله : «ولا يترك واحد منهما» يدل على الوجوب ، (إذ مثل هذا الكلام في الرواية يذكر في الواجب)^(١٨) غالبا ، كما في «المعراج» .
وأما ثانيا : فلأنه صرح في «الأصل» في موضع آخر بالوجوب ؛ ففي^(١٩) «المختار» : ذكر محمد في «الأصل» :

(١) في (ج) : ((تصلى)) .

(٢) انظر : الأصل (٣٩٥/١) .

(٣) بما أنه استثنى قيام رمضان والكسوف ولم يستثن ذلك أنه ليس من التوافل . انظر : بدائع الصنائع (٢٧٥/١) ؛ البحر الرائق (٢٧٦/٢) .

(٤) نهاية (١٤٥٠ ل / ب) د .

(٥) أي العيد والجمعة .

(٦) الجامع الصغير (١١٣) .

(٧) في (ج ، و) : ((السنة)) .

(٨) ((يعني)) ليست في (د) .

(٩) السنة المؤكدة : هي ما واطب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عليها ، مع الترك أحيانا ، وكانت مواظبته على سبيل العبادة وتكون إقامتها تكميلا للدين ، ويتعلق بتركها كراهة وإساءة . القاموس الفقهي (١٨٥) .

(١٠) في (ج) ((هو)) .

(١١) انظر : البحر الرائق (٢٧٧/٢) نقلا عن المختار .

(١٢) لم أجد هذا التصحيح ، فعبارة غاية البيان ، معطوط ، رقم (٦٦٨٩) (١٦٧ ل / ج) ، ورقم (١٨٤٠) (١٢٤ ل / ج) : ((قوله : وهذا تنصيص على السنة ، أي قوله : عيدان اجتماعا في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ، وهو قول الشافعي)) .

(١٣) ((ما في)) غير واضحة في (هـ) بسبب انتشار الحير .

(١٤) انظر : البحر الرائق (٢٧٦/٢)

(١٥) في (ج) : ((الأول)) .

(١٦) زاد في (ج) : ((الأصل)) .

(١٧) ما بين القوسين تكرر في (و) .

(١٨) في (و) : ((وفي)) .

أَرَأَيْتَ^(١) العبدین هل یجبُ الخروجُ فیهمَا علی أَهْلِ القری ، والجبال^(٢) ، والسواد ؟ . قال : إنما تجب علی أَهْلِ^(٣) الأمصار والمدائن .^(٤) فنصَّ علی الوجوب (انتهى . وهذا یستغنی عما^(٥) مرَّ مِنْ^(٦) أَنْ فی «الأصل» مَا یُذَلِّ علی الوجوب)^(٧) .

وفي «البدائع» : وتأویل مَا فی «الجامع» أَنهَا وَاجِبَةٌ^(٨) بالسُّنَّةِ ، أو هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَنهَا فی معنی الواجب^(٩) ، علی أَنَّ إطلاقَ^(١٠) اسمِ^(١١) السُّنَّةِ^(١٢) لا ینفی الوجوبَ بَعْدَ قِیامِ الدَّلِیلِ علی وجوبها ، وذكرَ أَبُو مُوسَى الضَّریر^(١٣) فی «مختصره» : أَنهَا فرضُ کفایةٍ . والصَّحِیحُ أَنهَا واجِبَةٌ انتهى^(١٤) .

وقیل فی المسألة : روايتان ، کذا فی «الظهيرية»^(١٥) .

(١) فی (ج) : ((رأيت)) .

(٢) غایة (ل ١١٦/١) ج .

(٣) ((أهل)) لیست فی (أ ، ب ، ج ، هـ) .

(٤) انظر : الأصل (٣٣٥/١) .

(٥) فی (ج ، هـ) : ((عن ما)) .

(٦) ((من)) لیست فی (ج) .

(٧) ما بین القوسین ساقط فی (د) .

(٨) فی (ج ، د ، هـ ، و) : ((وجبت)) .

(٩) غایة (ل ٩٦/١) أ .

(١٠) فی (ج) : ((الإطلاق)) .

(١١) ((اسم)) لیست فی (د) .

(١٢) فی (ج) : ((السنية)) .

(١٣) أَبُو مُوسَى الضَّریر : هو محمد بن عیسی بن أبی موسی الضَّریر البغدادي ، أَبُو العلاء أَبُو عبد الله ، ویعرف بأبی موسی الفقیه . من العلماء مذهب العرافین ، تولى القضاء ببغداد للمنتقی لله ثم عزله وأعادہ المستنکفی بالله . وتولى التدريس أيضاً . من مصنفاته : «الزیادات» ، و «الجامع الکبیر فی الفتاوی» ، و «الجامع الصغیر» ، و «شرح الجامع الکبیر» لمحمد بن الحسن ، وله فی أصول الفقه ثمانی مجلدات . وَحَدِّ مَفْتُولاً فی داره سنة ثَلَاثٍ وثلاثین وثلاثمائة ، وقيل سنة ٣٣٤ هـ .

انظر ترجمته فی : طبقات الفقهاء (١٤٩) ؛ الجواهر المضية (٢٩٥/٣ ، ٢٩٦) ت (١٤٥٧) ؛ ناح التراجم (٣٣٠ ، ٣٣١) ت

(٣٣٢) ؛ كشف الظنون (١١٥/١ ، ٥٦٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧١) ؛ هدية العارفين (٣٧/٢) .

(١٤) انظر : بدائع الصنائع (٢٧٥/١) .

(١٥) انظر : الفتاوی الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٥٥/١) .

فائدة :

سُمِّيَ «الأصل» أصلاً ؛ لأنه صنف أولاً ، ثم «الجامع الصغير» ، ثم «الجامع الكبير»^(١) ، ثم «الزيادات» ، كذا في^(٢) «غاية البيان» .

وذكر الحلبي في بحث^(٣) «السمع» : أن محمداً قرأها على أبي يوسف ، إلا ما كان فيه اسم الكبير ، كالمضاربة الكبير ، و «المزارة»^(٤) الكبير^(٥) ، و «الماذون الكبير» ، و «السير الكبير» .

وفي «عقد الفرائد» : أن «السير الكبير» هو آخر تأليف محمد رحمه الله تعالى .

{ عَلَى مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَشْرَأُ لِنَظْمِهَا } المتقدمة حتى الإذن^(٦) العام^(٧) ، { سِوَى الْخُطْبَةِ } فإنها سنة ولست بشرط ؛ لأنها تؤدي بعد الصلاة ، وشرط الشيء يسبقه أو يقارنه^(٨) . وتأخيرها إلى ما بعد صلاة العيد سنة ، كذا في «الظهيرية» .^(٩) وهذا يقتضي أنه لو خطب قبلها كان آتياً بأصلها^(١٠) ، وفيه توقف إذ لم ينقل ، ولو^(١١) تركها كان مُسْتِثْنًا .

واقضى كلامه أنها لا تجب على العبد وإن أذن له مَوْلَاهُ ؛ لأن منفعته لا تصير مملوكة له^(١٢) فحالُه بعده كحالِه قبله ، كذا في «المعراج» وغيره .^(١٤) وجزم في «السراج» بالوجوب^(١٥) .

(١) ((الجامع)) ليست في (ج ، د ، هـ ، و) وفي (أ) فرقها علامة تضبيب .

(٢) زاد في (د ، هـ ، و) : ((متن)) .

(٣) في (د) : ((ذكر)) .

(٤) لمابة (ل ٤٢/أ) ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٦) في (هـ) : ((الأذان)) .

(٧) ((العام)) ليست في (أ ، ب) .

(٨) انظر القاعدة في : موسوعة الفوائد الفقهية (٧٦/٧) .

(٩) انظر : الفناوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٥/أ) .

(١٠) في (هـ) : ((بأهلها)) وهو تحريف .

(١١) في (د) : ((فلو)) .

(١٢) في (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) : ((به)) .

(١٣) في (و) : ((بعد)) .

(١٤) انظر : الجوهرة الثيرة (١١٩/١) ؛ الذخيرة ، مخطوط (ل ١٠٠/أ) .

(١٥) عبارة الجوهرة الثيرة (١١٩/١) : ((.. فإنها تجب عليه [صلاة العيد] إذا أذن له مولاه)) .

(وفي «الطهريّة» (١) : قيل : يكره له التخلف مع الإذن . وقيل : لا . والأصح أن (٢) له أن يصليها)
 بلا إذن (٣) (٤) إذا حضر مع (٥) موله حيث لم يُجَلِّ بِحَفْظِ مَالِهِ . (٦) وظاهر أن الكراهة تحرّمية .
 { وَلَدِبَّ فِي الْفِطْرِ أَنْ يَطْعَمَ } ، أي يأكل قبل خروجه ، دلّ على ذلك قوله بعد : «ثم يتوجّه» (٧) ،
 ويندب أن يكون حلواً أو قرأ ، عدده وترأ (٨) ، ولو تركه لا إثم عليه ، ولو لم يأكل في ذلك اليوم ربما يعاقب ،
 كذا في «الدراية» .

(١) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

(٢) في (أ ، ج ، و) : « أنه » .

(٣) في (هـ ، و) : « (أذن) » .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٥) « مع » ليست في (أ ، و) .

(٦) انظر : الفتاوى الطهرية ، مخطوط (ل ٤٥ / ١ ، ب) .

(٧) أي قول مصنف «الكثر» بعد أن عدد مندوبات عيد الفطر : «ثم يتوجه إلى المصلى» .

(٨) - أخرج البخاري في «صحيحه» (٣ / ٢) (١٣) كتاب العيدين (٤) باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج : عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَقْدُرُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ . وَقَالَ مُرْجَأُ بْنُ رَحَاءٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسٌ عَنِ الشَّيْءِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَأُ .

- وأخرج الترمذي في «سننه» (٤٢٧ / ٢) (٤) كتاب الجمعة (٣٨) باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، رقم الحديث (٥٤٣) : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ الشَّيْءَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُفْطِرُ عَلَى تَمْرَاتٍ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَسْجِدِ » . وقال عنه : هذا حديث حسن غريب صحيح .

- وأخرج أحمد في «مسنده» (١٢٦ / ٣) من مسند أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، قال : كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا كان يوم الفطر لم يخرج حتى يأكل تمرات يأكلهن إفراداً .

- وأخرج الدارقطني في «سننه» (٤٥ / ٢) (٧) كتاب العيدين ، رقم الحديث (٩) عن أنس قال : كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً .

{ وَ } { أَنْ } { يَغْتَسِلَ } ^(١) عَلَى مَا مَرَّ ^(٢) ، وَأَعَادَ ذَكَرَهُ تَحَامِيًا عَنْ إِخْلَانِهِ ^(٣) (عَنْ مَحَلِّهِ) ^(٤) ، إِلَّا أَنْ الْأَصَحَّ مَا مَرَّ أَنَّهُ سُنَّةٌ ، وَسَمَاءُ مَدْنُوياً ؛ لِاشْتِمَالِ السَّنَةِ عَلَيْهِ ، وَلِذَا ^(٥) عَدَّ ^(٦) بَعْضُهُمْ سَائِرَ الْمَدْنُوِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ سُنَّةً ، كَذَا فِي «الْجَنِّي» ^(٧) .

{ وَيَسْتَاكَ وَيَطْطِيبُ } وَلَوْ مِنْ ^(٨) طِيبِ أَهْلِهِ بِنَا ^(٩) لَهُ رِيحٌ لَا لَوْنٍ كَلْبُكُ وَالْبُخُورُ ، كَذَا فِي «الدَّرَايَةِ»

(١) - أَخْرَجَ ابْنُ حَاجَةَ فِي «سُنَنِ» (٤١٧/١) (٥) كِتَابَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا (١٦٩) بَابَ مَا جَاءَ فِي الْإِغْتِسَالِ فِي الْعِيدَيْنِ ، رَقْمَ الْحَدِيثِ (١٣١٦) : عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُفَيْةَ عَنْ جَدِّهِ الْفَاكِهِ بْنِ سَعْدٍ ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ . وَكَانَ الْفَاكِيُّ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ .
فِي الزُّوَائِدِ : هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ . قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ : كَذَّابٌ ، خِيَّتْ ، زَنْدِيقٌ . قَالَ السَّنَدِيُّ : قُلْتُ : وَكَذَمَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ : كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ .

- وَأَخْرَجَهُ أَحَدٌ فِي «سُنَنِهِ» (٧٨/٤) حَدِيثَ الْفَاكِيِّ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - ، بَلْفَظٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ ، وَيَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : وَكَانَ الْفَاكِيُّ بْنُ سَعْدٍ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ .

- وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٧٧/١) (١٠) كِتَابَ الْعِيدَيْنِ (١) بَابَ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ الْعِيدَيْنِ .. ، رَقْمَ الْأَثَرِ (٢) : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُتْرَةَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يُغْتَوَّ إِلَى الْمُصَلَّى .

- وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ» (٣٩٣/٣) ، كِتَابَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ (١) بَابَ غَسْلِ الْعِيدَيْنِ ، رَقْمَ الْأَثَرِ (٦١٢٤) : عَنْ زَائِدَانَ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْغُسْلِ قَالَ : اغْتَسَلَ كُلُّ يَوْمٍ إِنْ شِئْتَ . فَقَالَ : لَا ، الْغُسْلُ الَّذِي هُوَ الْغُسْلُ . قَالَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ ، وَيَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ .

(٢) فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ .

(٣) فِي (ب) : ((الْإِحْلَالُ بِهِ)) .

(٤) سَاقَطَ فِي (أ ، ب) .

(٥) فِي (و) : ((وَكُنَّا)) .

(٦) فِي (د) : ((عَنْ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ -

(٧) انْظُرْ : الْبَحْرَ الرَّائِقَ (٢٧٧/٢) نَقْلًا عَنْ الْجَنِّي .

(٨) غَلَاةٌ (ل ١/٤٦) د .

(٩) فِي (د) : ((فِيهَا)) .

{ وَيَلَيْسَ أَحْسَنَ قِيَامِهِ } ، أي أجملها جديداً كان أو لا ؛ « لأنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يَلَيْسُ بِرَدِّ

(^{٦١}) حَبْرَةٍ (^{٦٢}) في كل عِدَةٍ . رواه البيهقي (^٤) . وهذا يقتضي عَدَمَ (^{٦٣}) الاختصاص بالأبيض .

والخلة (^{٦٤}) الحمراء : ثوبان من اليمَنَ فيهما (^{٦٥}) خطوطٌ حمراء وخضر لا أنهما أحمر تحت (^{٦٦}) ، فليكن

(١) خاية (ل ١١٠/ب) و .

(٢) في (ب) : ((بردة)) ، وفي (ج ، د ، هـ ، و) : ((بردا)) .

(٣) في (ب) : ((حمراء)) .

(٤) البيهقي : هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الحُسُورُجَرْدِي السَّيْهَنِي . ولد سنة ٣٨٤ هـ غسروجرده . من أئمة الحديث وفقهاء الشافعية ، نشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرها . أخذ الحديث عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري وغيره . وتفقه على أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي . من مصنفاته : « السنن الكبرى - ط » ، و « الصغرى » ، و « المبسوط في الفروع » ، و « المعارف » ، و « دلائل النبوة » ، و « مناقب الإمام الشافعي - خ » ، و « فضائل الصحابة » . توفي سنة ٤٥٨ هـ بنيسابور ونقل إلى بيهق ودفن بها .

• السَّيْهَنِي : يفتح الباء وسكون الياء ، نسبة إلى بيهق وهي قرى بمجموعة بناوحي نيسابور . الحُسُورُجَرْدِي : بضم الحاء وسكون السين وفتح الباء وسكون الواو وكسر الجيم وسكون الراء ، نسبة إلى حُسُورُجَرْدٍ من قرى بيهق ، وكانت قصبتها . انظر ترجمته في : الأنساب (٣١٩/١) ؛ (١٥٨/٢) ؛ معجم البلدان (٥٣٧/١ ، ٥٣٨) ؛ (٣٧٠/٢) ؛ الكامل في التاريخ (٨/ ٣٧٧) ؛ امرأة الجنان (٨١/٣ ، ٨٢) ؛ البداية والنهاية (١٠٠/١٢) ؛ مفتاح السعادة (١٢٦/٢) ؛ كشف الظنون (٩/١ ، ٥٣ ، ١٧٥ ، ٢٦١) ؛ شذرات الذهب (٤٨٧/٣ ، ٤٨٨) ؛ هدية العارفين (٧٨/١) ؛ الأعلام (١١٦/١) .

(٥) - أخرجه البيهقي في « سننه » (٣٩٧/٣) كتاب صلاة العيدين (٤) باب الزينة للعيد ، رقم الحديث (٦١٣٧) من طريق الشافعي . وانظر : الألف (٢٣٣/١) .

- وللبيهقي في رواية أخرى ، رقم الحديث (٦١٣٦) : عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة .

- وأخرج الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣٦٠/٥) رقم الحديث (٧٦٠٩) : عن ابن عباس : قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يلبس يوم العيد بردة حمراء » .

(٦) ((عدم)) ليست في (و) .

(٧) الخلة : كل ثوب جَدِّ جديد تلْبَسُه غليظٌ أو دقيق ، ولا يكون إلا ذا ثوبين وهو إزارٌ وِرْداء ، وقيل : رداء وقميص . وقيل لا يكون حلة حتى تكون ثلاثة أثواب قميص وإزار وِرْداء . انظر : مادة (حلل) ، مختار الصحاح (١٥١) ؛ لسان العرب (١٧٢/١) .

(٨) في (د) : ((فيها)) .

(٩) في (د) : ((يحب)) وهو تحريف .

(١٠) البحث : الصَّرف ، والمَحْضُ ، والمَخْلَصُ من كل شيء . يقال : خَيَّرْتُ بَحْثَ لَيْسَ مع أَدَمَ ، وشرابٌ بَحْثٌ غير ممزوج . انظر : مادة (بحث) ، مختار الصحاح (٤١) ؛ لسان العرب (٩/٢) .

محمل^(١) الردة أحدهما^(٢)، كذا في «فتح القدير»^(٣) (٤) (٥).
 وبقي من المدونيات : التخم^(٦)، كما في «النوازل». قال في «الدراية» : ومن كان^(٧) لا يتختم من
 الصحابة كان^(٨) يتختم يوم العيد .
 والتبكير^(٩) : وهو^(١٠) سرعة الانتباه^(١١) .
 والابتكار^(١٢) : وهو^(١٣) المسارعة إلى المصلّى .
 وصلاة الغداة في مسجد حيّه .
 والخروج ماشياً ، والرجوع من طريق أخرى .
 والتهنئة بقوله^(١٤) : تقبل الله منا ومنكم ، كذا في «القنية»^(١٥) . وإظهار البشاشة^(١٦) .
 والإكثار من الصدقة حسب الطاقة ، كذا في «الحاوي القدسي»^(١٧) .

-
- (١) في (هـ) : ((يحمل)) ، وفي (و) : ((تحمل)) .
 (٢) نهاية (ل ٤٢ / ب) .
 (٣) أي أحد التوبين اللذين هما الحلة ، أي فلا يعارض ذلك حديث النهي عن لبس الأحمر ، والقول مقدم على الفعل ، والحاضر على
 المبيح إذا تعارضا فكيف إذا لم يتعارضا بالحمل المذكور . رد المحتار (٥٥٦ / ١) .
 (٤) في (د) : ((الفتح)) .
 (٥) انظر : فتح القدير (٧١ / ٢ ، ٧٢) .
 (٦) في (هـ) : ((الختم)) .
 (٧) ((كان)) ليست في (هـ) .
 (٨) ((كان)) ليست في (د) .
 (٩) في (هـ) : ((التبكير)) .
 (١٠) في (آ : ب ، ج ، هـ ، و) : ((هو)) .
 (١١) نهاية (ل ١٠٦ / أ) هـ .
 (١٢) ((والابتكار)) ليست في (و) .
 (١٣) في (د) : ((هو)) .
 (١٤) في (د) : ((لقوله الله)) .
 (١٥) انظر : فنية المنية ، معطوط رقم (٦٢٩ / يهودا) (ل ٢٠ / ب) ، ورقم (٣٦٠٨ / يهودا) (ل ٣٣ / ب) .
 (١٦) في (هـ) : ((الشباشة)) وهو تحريف .
 (١٧) انظر : الحاوي القدسي ، معطوط (ل ١٩ / ب) .

{ وَيُؤَدِّي صَدَقَةَ الْفِطْرِ } ، عطف على يطعم ^(١) ، إذ الكلام في أدائها قبل الخروج إلى المصلى ، ولا شك في ندبه في هذه الحالة ؛ خير : « من أدّاها قبل الصّلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أدّاها بعد الصّلاة فهي صدقة من الصدقات » . ^(٢) ولأنه يندب له الأكل قبل الخروج ، فينبغي له ^(٣) أن يقدم ^(٤) للفقير (ما يأكل ليسترغ) ^(٥) قبله ^(٦) للصّلاة .

{ ثُمَّ يَتَوَجَّهْ إِلَى الْمُصَلَّى } بالرفع ؛ لأنه واجب لا مندوب ^(٧) ، كذا في « غاية البيان » . ^(٨) وقد يقال : ليس الكلام في مطلق التوجه ، بل إلى ^(٩) خصوص المصلى ولا شك في ندبه ؛ ففي « التجنيس » وغيره ^(١٠) :

(١) في (هـ) : ((بعم)) وهو تخريف .

(٢) - أخرجه أبو داود في « سننه » (٢٦٢/٢) (٣) كتاب الزكاة (١٨) باب زكاة الفطر ، رقم الحديث (١٦٠٩) : عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ ؛ قَالَ : « (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ النَّعْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسْكِينِ ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ) » .

- وأخرجه ابن ماجه في « سننه » (٥٨٥/١) (٨) كتاب الزكاة (٢١) باب صدقة الفطر ، رقم الحديث (١٨٢٧) : بلفظ أبي داود .

- وأخرجه الدارقطني في « سننه » (١٣٨/٢) كتاب زكاة الفطر ، رقم الحديث (١) : وأبدل : (فرض) - (قال) . وقال عنه : ((ليس فيهم [أي رواه] مخروح)) .

- وأخرجه الحاكم في « المستدرک » (٥٦٨/١) (١٤) كتاب الزكاة ، رقم الحديث (٦٢/١٤٨٨) : وزاد بعد ابن عباس : رضي الله عنهما . وأبدل (للصائم) - (للصيام) . وقال عنه : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه . وفي نصب الراية (٤١١/٢) : (وقال الشيخ في « الإمام » : لم يخرج الشيخان لأبي يزيد ، ولا لسيار شيئا » . وانظر : التعليق المغني على الدارقطني (١٣٨/٢) .

- وأخرجه البيهقي في سننه (٢٧٥/٤) كتاب الزكاة (١٠٥) باب الكافر يكون فيمن يموت فلا يؤدي عنه زكاة الفطر ، رقم الحديث (٧٦٩٢) : وأبدل (للصائم) - (للصيام) .

(٣) ((له)) ليست في (ج) .

(٤) ((يقدم)) ليست في (د) .

(٥) في (أ) : ((أن يأكل يستفرغ)) .

(٦) غاية (ل ١١٦ / ب) ج .

(٧) غير مصنف « الكو » الأسلوب بالعطف - « عم » ؛ لأن التوجه إلى المصلى واجب وليس بمستحب ، فما قبله من المعطوفات أختار إن منصوبة وهي مندوبات .

(٨) انظر : غاية البيان ، معطوط رقم (٦٦٨٩) (ل ١٦٧ / ب) .

(٩) في (ج) : ((في)) .

(١٠) ((وغيره)) ليست في (ج) .

الخروج إلى الجبانة^(١) لصلاة العيد سنة ، وإن كان يستهمهم المسجد الجامع عند عامة المشايخ .^(٢) وهو الصحيح عليه فالنصب أولى ، وغايير الأسلوب إيماء إلى تراخي هذا الفعل عما قبله .

وفي «الإخلاصة» : ولا يخرج^(٣) المنتر إلى الجبانة ، واختلف في كراهة بنائه فيها ؛ فقيل : يكره . وقيل : لا . وعن الإمام أنه لا بأس به ، واستحسنه خواهر زاده في زماننا .^(٤)

{ عَيِّنْ مُكَبَّرٌ } ، أي في الطريق جهراً ، دَلَّ على ذلك قوله بعد في الأضحية : «ويكره في الطريق جهراً»^(٥) ، وهذا رواية المعلى^(٦) عن الإمام^(٧) . وروى الطحاوي عن ابن أبي عمير^(٨) عن عمران البغدادي^(٩) عن الإمام : أنه يكره^(١٠) ، وهو قولهما .^(١١)

(١) في (د) : ((الجبابة)) وهو تصحيف .

(٢) الجبانة : المصلى العام في الصحراء . المغرب في ترتيب المغرب (٤٨) ؛ التعريفات الفقهية (٢٤٥) .

(٣) التحسين والمزيد ، مخطوط ل ١٥٦/ب . انظر : الفتاوى القاضي خان (٨٨/١) .

(٤) في (د) : ((خرج)) .

(٥) انظر : خلاصة الفتاوى ، مخطوط رقم (١٢ / يهودا) (١١٠) ؛ ورقم (٨٣٤ / H) (ل ٩٢ / أ ، ب) .

(٦) سيأتي في هذا الباب عند الكلام في أحكام الأضحية .

(٧) المعلى : هو مَعْلَى بن منصور الرُّزَّازي ، أبو يعلى ، وقيل : أبو يحيى . من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد ، روى عنهم الكتب والأمالى والنوادر . ثقة محدث وفقه ، أصله من الري ، سكن بغداد ، طُلب للقضاء فأبى . روى عن مالك والليث بن سعد وحامد وابن عيينة وغيرهم . وروى عنه ابن المديني والبخاري في غير «الجامع» ، وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجة . مات سنة ٢١١ هـ .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٤١/٧) ؛ ميزان الاعتدال (١٥٠/٤ ، ١٥١) ت (٨٦٧٦) ؛ الجواهر المضية (٤٩٢/٣ ، ٤٩٣) ت (١٦٨٠) ؛ تهذيب التهذيب (٤٧٨/٥ ، ٤٧٩) ت (٨٠١٨) ؛ تقريب التهذيب (٤٧٣) ت (٦٨٠٦) ؛ كشف الظنون (١٤٣٣/٢) ؛ شذرات الذهب (١١٢/٢) ؛ الفوائد البهية (٣٥٣ ، ٣٥٤) ت (٤٧٣) ؛ هدية العارفين (٤٦٦/٢) ؛ الأعلام (٢٧١/٧) .

(٨) لم أجده في النسخة التي لدي من نوادر معلى بن منصور . انظر : بدائع الصنائع (٢٧٩/١) .

(٩) ((أبي)) ليست في (د) .

(١٠) في (ج) : ((البغدادي)) وهو تحريف .

(١١) ابن أبي عمران البغدادي : هو أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى ، أبو حفص البغدادي . من أكابر الخفعية ، وقاضي الديار المصرية . ثقة على عهد بن سماعة ، وبشر بن الوليد ، وهو شيخ الإمام الطحاوي . حدث عن عاصم بن علي وطائفة ، روى الكثير من حفظه ؛ لأنه عمي في مصر . وثقه ابن يونس في «تاريخ مصر» . توفي بمصر سنة ٢٨٠ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء (١٤٦) ؛ الكامل في التاريخ (٣٧٦/٦) ؛ البداية والنهاية (٧٣/١١) ؛ شذرات الذهب (٢ / ٣٤٣) ؛ الفوائد البهية (٣٣) ت (١١) .

(١٢) في مختصر الطحاوي (٣٧) : «(إنه يغلو إلى مصلاه جاهراً بالكثير)» . ولم ينسبه إلى أحد .

(١٣) أي قول أبي يوسف ومحمد في عيد الفطر أن يكره جهراً . انظر : بدائع الصنائع (٢٧٩/١) .

واختلف المشايخ في الترجيح : فقال الرازي ^(١) : «الصحيح من قول أصحابنا ^(٢) ما رواه ابن أبي عمير ، وما رواه المولى لم ^(٣) يعرف عنهم . وفي «الخلاصة» والأصح ^(٤) ما رواه المولى ^(٥) ، كذا في «الدراية» . قال الرازي : «وَعَلَيْهِ مَشَاهِدُنَا» بما ^(٦) رواه النهر .

فالخلاف ^(١٠) في الجهر وعدمه ، كما صرح به في «التحسيس» ^(١١) ، وعليه جرى في «غاية البيان» ^(١٢) و «الشرح» ^(١٣) .

فما في «الخلاصة» من إيهام أن الخلاف في أصله ؛ قال في «فتح القدير» : ليس بشيء ، إذ لا يمنع من

(١) الرازي : هو أحمد بن علي ، أبو بكر الرازي المعروف بالخصاص . ولد سنة ٣٠٥ هـ . إمام الحنفية في عصره . سكن بغداد ، وتولى التدريس ، وشُوطب أن يلي القضاء فأبى . تفقه على : أبي الحسن الكرخي وتخرج به ، وعن أبي سهل الزجاجي . وثقته عليه : أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني شيخ القدوري ، وأبو الحسن محمد بن أحمد الزعفراني ، وجماعة . من مصنفاته : «شرح مختصر الكرخي» ، و «شرح مختصر الطحاوي» ، و «شرح الجامع الصغير» ، و «أحكام القرآن - ط » . توفي ببغداد سنة ٣٧٠ هـ .

• الخصاص : يفتح الجيم والصاد المشددة ، نسبة إلى العمل بالخص وتبيين الجدران .

انظر ترجمته في : الفهرست (٢٥٨) ؛ طبقات الفقهاء (١٥٠) ؛ مرآة الجنان (٣٩٤/٢) ؛ البداية والنهاية (٣١٧/١) ؛ الجواهر المنضية (٢٢٠/١ - ٢٢٤) ت (١٥٥) ؛ تاج التراجم (٩٦ ، ٩٧) ت (١٧) ؛ الطبقات السننية (٤١٢/١ - ٤١٥) ت (٢٦٨) ؛ شذرات الذهب (١٨٤/٣) ؛ الفوائد البهية (٥٣ ، ٥٤) ت (٣٩) ؛ هدية العارفين (٦٦/١) ؛ الأعلام (١٧١/١) . وانظر نسبه في : الأنساب (٤١٥/١) .

(٢) في (د) : ((علمائنا)) .

(٣) ((أبي)) ليست في (د) .

(٤) نهاية (ل٤٣/أ) ب .

(٥) في (هـ) : ((ما)) .

(٦) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((الأصح)) .

(٧) عبارة خلاصة الفتاوى ، مخطوط رقم (١٢ / يهودا) (١١٠) ؛ ورقم (H/٨٣٤) (ل ٩٢ / ب) : «ولا يكر يوم الفطر ، وعندهما يكر ويغتاف وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، والأصح ما ذكرنا أنه لا يكر في عيد الفطر» .

(٨) نهاية (ل٩٦/أ) ب .

(٩) في (د) : ((مما)) .

(١٠) في (ب) : ((والخلاف)) .

(١١) عبارة التحسيس والمزيد ، مخطوط (ل ١٥٦/ب) : «... ولا يكر في عيد الفطر جهراً عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافاً (محمد)

هما» .

(١٢) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل١٦٧/ب) ، ورقم (١/٨٤٠) (ل١٢٤/أ) .

(١٣) انظر : تبين الحقائق (٢٢٤/١) .

ذكر الله - تعالى ^(١) - بسائر الألفاظ في شيء من الأوقات ، بل من إيقاعه على ^(٢) وجّه البدعة . ^(٣)

ورده في « البحر » : بأن تخصيص وقت بعبادة ^(٤) لم يرد ^(٥) الشرع ^(٦) بها . ^(٧) ممنوع .

ومن ثم قال في « غاية البيان » من « المهر » ^(٨) : لا يكبر في طريق المصلي عند الإمام ، أي حكماً للعيد ، ولكن لو كبر ؛ لأنه ذكر الله - تعالى - ^(٩) يجوز ويستحب .

{ و { غير { متقبل قبلها } أطلقه ^(١٠) إيماء إلى أنه لا فرق بين المصلي والبيت ، ولا خلاف في المصلي ، واختلف ^(١١) في البيت ، والأصح الإطلاق ، كما في « الحانية » وغيرها . ^(١٢)

لا فرق في ذلك بين الضحى ^(١٣) وغيرها ، ولا بين ^(١٤) من يجب ^(١٥) عليه العيد وغيره ، حتى يكره للنساء أن يصلن الضحى يوم العيد قبل صلاة الإمام ، (كما في الخلاصة) ^(١٦) . ^(١٧)

(١) ((تعالى)) ليست في (د) .

(٢) في (هـ) : ((عن)) .

(٣) فتح القدير (٧٢ / ٢) . وزاد : ((فقال أبو حنيفة : رفع الصوت بالذكر بدعة يخالف الأمر من قوله تعالى : ﴿ واذكروا ربكم حيث أنشأكم الله عز وجل ﴾ [سورة الأعراف ، الآية (٢٠٥)] فيقتصر فيه على مورد الشرع ، وقد ورد به في الأضحية وهو قوله تعالى : ﴿ واذكروا الله يوم أسجدوا ﴾ [سورة البقرة ، الآية (٢٠٣)] جاء في التفسير أن المراد التكبير في هذه الأيام ..)) .

(٤) في (د) : ((العبادة)) .

(٥) ((يرد)) ليست في (و) .

(٦) في (د) : ((تشرع)) .

(٧) عبارة البحر الرائق (٢٧٩ / ٢) : ((وهو مردود ؛ لأن صاحب « الخلاصة » أعلم بالخلاف منه ، ولأن ذكر الله تعالى إذا قصد به التخصيص يوقت دون وقت ، أو بشيء دون شيء لم يكن مشروفاً حيث لم يرد الشرع به ؛ لأنه خلاف المشروع ، وكلامهم إنما هو فيما إذا خص يوم الفطر بالتكبير ... فالخاصل أن الجهر بالتكبير بدعة في كل وقت إلا في المواضع المستثناة)) .

(٨) في جميع النسخ (الجهر) ، وهو تحريف من ((المهر)) ، أي قال في « غاية البيان » من باب المهر عند ذكر التمتع .

(٩) ((تعالى)) زيادة من (د) .

(١٠) في (د) : ((إطلاقه)) .

(١١) نهاية (١٤٦ / ب) د .

(١٢) لم يصحح في الفتاوى القاضي خان أي من القولين ، إنما عبارته (٨٩ / ١) : ((فإن تطوع في بيته قبل الخروج إلى المصلي اختلفوا فيه ، قال بعضهم يكره)) . وضح في غاية البيان ، مخطوط رقم (٦٦٨٩) (ل ١ / ١٦٨) : ((واختلف مشايخنا في التطوع قبل الخروج إلى المصلي ، والأصح أنه يكره أيضاً كما يكره في المصلي ؛ لأنه - عليه السلام - لم يفعله)) .

(١٣) في (ج ، د) : ((الأضحية)) .

(١٤) ((بين)) ليست في (ج) ، وفي (هـ) : ((يجب)) .

(١٥) في (و) : ((تجب)) ، وفي (أ) أهمل الإصحاح .

(١٦) مابن القوسين ساقط في : (أ ، ب) .

(١٧) انظر : عبارة خلاصة الفتاوى ، مخطوط رقم (١٢ / يهودا) (١١٠) ، ورقم (H / ٨٣٤) (٢ ل ٩٢ / ب) .

وقيد ^(١) بالقبيلة ؛ لأنه ^(٢) بَعْدَهَا غير مكروه ، بل الأفضل أن يصلي أربعاً ، كما في «الخانية» . ^(٣) يعني في بيته ، أما في المصلى فيكره على ما عليه (العامة) ^(٤) .

{ وَوَقَّتْهَا مِنْ ارْتِقَاعِ الشَّمْسِ } قيد ^(٥) رَمَحَ أو رَمَحِينَ ، بكسر القاف ، أي قدره ؛ «لأنه عليه» ^(٦) - الصلوة والسلام - كان يُصَلِّيَهَا كَذَلِكَ . ^(٧) { إِلَى زَوَالِهَا } ، حَتَّى لَوْ دَخَلَ هُوَ فِيهَا فَسَدَتْ ، كما في

(١) في (د) : «وقيدها» .

(٢) «لأنه» ليست في (أ) .

(٣) زاد في (ب) : «(كما في الخلاصة) وهو سهو .

(٤) انظر : الفتاوى القاضي خان (٨٩/١) .

(٥) الأحاديث في التنفل قبل العيد وبعدة كثيرة ، منها : ما أخرجه السنة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس :

- أخرج البخاري في « صحيحه » (١١/٢ ، ١٢) (١٣) كتاب العيدين (٢٦) باب الصلاة قبل العيد وبعدها : « أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا يُعَدُّهَا وَمَعَهُ بِلَالٌ » .

- أخرج مسلم في « صحيحه » (٦٠٦/١) (٨) كتاب صلاة العيدين (٢) باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى ، رقم الحديث [١٣ - (٨٨٤)] : « أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ . فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا يُعَدُّهَا ... » .

- وأخرج أبو داود في « سننه » (٦٨٥/١ ، ٦٨٦) (٢) كتاب الصلاة (٢٤٧ ، ٢٥٠) باب الصلاة بعد صلاة العيد ، رقم الحديث (١١٥٩) : « خرج رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يوم فطر ، فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما ... » .

- وأخرج الترمذي في « سننه » (٤١٨/٢) (٤) كتاب الجمعة (٣٥) باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ، رقم الحديث (٥٣٧) : بنحو رواية البخاري . وقال عنه : « حديث ابن عباس حديث حسن صحيح » .

- وأخرج النسائي في « سننه » (١٩٣/٣) (١٩) كتاب صلاة العيدين (٢٩) الصلاة قبل العيدين وبعدها ، رقم الحديث (١٥٨٥) : « أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ يَوْمَ الْيَوْمِ الْيَوْمِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا يُعَدُّهَا » .

- وأخرج ابن ماجه في « سننه » (٤١٠/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٦٠) باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، رقم الحديث (١٢٩١) : « أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ فَصَلَّى يَوْمَ الْيَوْمِ الْيَوْمِ ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا يُعَدُّهَا » .

- وأخرج في رواية ثانية ، برقم (١٢٩٢) : عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ « أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ يُصَلِّي قَبْلَهَا وَلَا يُعَدُّهَا فِي عِيدٍ » في الروايات : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

(٦) في (د) : «(قدر)» .

(٧) الرَّمَحُ : من السلاح معروف ؛ وصفته : عود طويل رأسه حربة ، وجمعه الرماح . انظر : مادة (رمح) ، لسان العرب (٤٥٢/٢) ؛ والتعريفات الفقهية (٣١٠) . والرمح : الشا عشر شراً . رد المحتار (٥٥٨/١) .

(٨) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

(٩) في نصب الراية (٢١١/٢) : « روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي العيد والشمس على قيد رمح أو رمحين » . قال

الحافظ الزيلعي : «(حديث غريب » . وقال العلامة المسقلاني في الدراية (١٧٣/١) : «(لم أحله » . =

«السراج»^(١)؛ لما في «السنن» : «أن ركعاً شهدوا برؤية الهلال عنده عليه - الصلاة والسلام - بالأنفيس بعد الزوال فأمرهم بالفطر ، وأن يصلوا (من الغد)^(٢)» .^(٣) ولو بقي الوقت لما أخرت .

- وذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير (٨٣/٢) نقلاً عن «كتاب الأضاحي» للحسن بن أحمد البنا : من طريق وكيع عن الملقى بن هلال عن الأسود بن قيس ، عن حنبل قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحمين ، والأضحية على قيد رمح .

- أخرج أبو داود في «سننه» (٦٧٥/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٣٧ ، ٢٤٠) باب وقت الخروج إلى العيد ، رقم الحديث (١١٣٥) : عن يزيد بن حُجْر الرحي قال : خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحية ، فأنكر إبطاء الإمام ، فقال : إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه ، وذلك حين التسيب .
قال الإمام الشوكاني في نيل الأوطار (٢٩٣/٣) : «(ورجال إسناده عن أبي داود ثقات » .

- وأخرج ابن ماجه في «سننه» (٤١٨/١) (٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٧٠) باب في وقت صلاة العيدين ، رقم الحديث (١٣١٧) : بنحوه . الضاهد من الرواية ؛ قوله : «(إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه ، وذلك حين التسيب » يعني حين يصلي صلاة الضحى .

(١) عبارة الجوهره الثيرة (١٢٠/١) : «(وخروج الوقت في أثناء الصلاة يفلسها كالجمعة » .

(٢) في (ب) : «(بالغد » .

(٣) - أخرجه أبو داود في «سننه» (٦٨٥ ، ٦٨٤/١) (٢) كتاب الصلاة (٢٤٦ ، ٢٤٩) باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد ، رقم الحديث (١١٥٧) : عن أبي عمير بن أنس ، عن عمومة له من أصحاب رسول الله «(أن ركعاً جاؤوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأنف ، فأمرهم أن يفطروا ، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم » .

- وأخرجه النسائي في «سننه» (١٨٠/٣) (١٩) كتاب صلاة العيدين (٢) باب الخروج إلى العيدين من الغد ، رقم الحديث (١٥٥٥) : عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له «(أن قوماً رأوا الهلال فأتوا النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمرهم أن يفطروا بعد ما ارتفع النهار وأن يخرجوا إلى العيد من الغد » .

- وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٥٢٩/١) (٧) كتاب الصيام (٦) باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ، رقم الحديث (١٦٥٣) عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال : حدثني عمويتي من الأنصار من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قالوا : أقمي علينا هلالاً شوالاً فأمسحت صبيحاً فحاء ركبت من آخر النهار ، فشهدوا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - أنهم رأوا الهلال بالأنف ، فأمرهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يفطروا ، وأن يخرجوا إلى عيدين من الغد .

- وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١٧٠/٢) (١٢) كتاب الصيام ، باب الشهادة على رؤية الهلال ، رقم الحديث (١٤) : عن النظر بن شميل ، وأبي بشر قال : سمعت أبا عمير بن أنس يحدث عن عموته من الأنصار ، وقال النظر : عن عموته له من الأنصار «(أنهم كانوا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من آخر النهار ، فحاء ركب فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأنف ، فأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يفطروا ، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم » . وقال عنه : إسناده حسن .

- وأخرجه البيهقي في «سننه» (٤٤٢/٣) ، كتاب صلاة العيد (٤١) باب الشهود يشهدون على رؤية الهلال آخر النهار أفطروا ثم خرجوا إلى عيدين من الغد ، رقم الحديث (٦٢٨٣) : بنحو رواية ابن ماجه . وقال عنه : هذا إسناده صحيح . وقال : وعمومه أبي عمير من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يكونون إلا ثقات .

ويندب تعجيل الأضحية ، وتأخير الفطر ؛ « بذلك كتب عليه - الصلاة والسلام - إلى عمرو بن حزم ^(٢١) » . ^(٢٢)

{ وَيُصَلِّي } الإمام { رَكَعَتَيْنِ } بالإجماع ^(٢٣) ؛ « لأنه ^(٢٤) عليه - الصلاة والسلام - فعل كذلك » ^(٢٥) حال كونه { مثلياً } ، أي آتياً بالثبوت ^(٢٦) ^(٢٧) { قَبْلَ } التَكْرِاتِ { التَّوَكُّيدِ } ^(٢٨) ؛ لأنه شرع أول الصلاة فيقدم عليها

=
- قال ابن حجر في تلخيص الجبير (٨٧/٢) : في حديث أبي عمير بن أنس بن مالك : « (وصحبه ابن المنذر ، وابن السكن ، وابن حزم . وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث ، فقال ابن عبد البر : أبو عمير مجهول ، كما قال . وقد عرفه من صحح له » .
(١) عمرو بن حزم : هو أبو الضحاك ، عمرو بن حزم بن زيد بن كُوْدَان الأَصْصَارِي الخزرجي النخاري . شهد الخندق وما بعدها ، استعمله النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على بخران ، وكتب كتاباً بعته معه فيه الفرائض والسنن والصدقات والجروح والديبات . روى عنه ابنه محمد ، وزيد بن نعيم الحضرمي ، والنضر بن عبد الله السلمي ، وجماعة . توفي بالمدينة سنة ٥٣ هـ ، وقيل غير ذلك .
انظر ترجمته في : الاستيعاب مع الإصابة (٥١٧/٢) ؛ امرأة الختان (١٢٦/١) ؛ الإصابة (٥٣٢/٢) ت (٥٨١٠) ؛ تهذيب التهذيب (٣١٦/٤) ت (٥٨٧٩) ؛ تقريب التهذيب (٣٥٧) ت (٥٠١١) ؛ شذرات الذهب (١٠٤/١ ، ١٠٥) ؛ الأعلام (٥/٧٦) .

(٢) - أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (١٦١/٣) (٥) كتاب صلاة العيدين (٦) باب خروج من مضى والخطبة وفي بدء عصا ، رقم الحديث [(١٥٥٨) - ٥٦٦٨] : عن أبي الحويرث قال : كتب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى عمرو بن حزم حين وجهه إلى بخران : أن أخر الفطر ، وذكر الثأر ، وعجل الأضحية .

- وأخرج البيهقي في « سننه » (٣٩٩/٣) ، كتاب صلاة العيدين (٦) باب الغدو إلى العيدين ، رقم الحديث (٦١٤٩) : عن أبي الحويرث أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كتب إلى عمرو بن حزم وهو ببخران : عجل الأضحية ، وأخر الفطر ، وذكر الناس . وقال عنه : « هذا مرسل وقد طلبته في سائر الروايات بكتابه إلى عمرو بن حزم فلم أجده والله أعلم » . وقال ابن حجر في تلخيص الجبير (٨٣/٢) : « قلت : وضعيف أيضاً » .

- وفي شفاء العيبي (ترتيب مسند الشافعي) (٣١٥/١) (١٢) في صلاة العيدين ، رقم الحديث (٤٤٢) : عن ابن الحويرث الليثي أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كتب إلى عمرو بن حزم وهو ببخران أن عجل الأضحية وأخر الفطر وذكر الناس . وعلق عليه المحقق : مرسل ، إنساده ضعيف جداً .

(٣) إجماع أهل العلم . انظر : المجموع شرح المهذب (١٧/٥) ؛ المغني (٢٦٥/٣) ؛ الشرح الكبير مع المغني (٢٣٧/٢) .

(٤) نهاية (١/١١١) و .

(٥) انظر الأحاديث السابقة في التفل قبل العيد وبعده .

(٦) نهاية (٤٣/ب) ب .

(٧) أي دعاء الاستفتاح ، وهو قوله : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك .

(٨) سميت زوائد لزيادتها على تكبيرة الإحرام والركوع . رد المختار (٥٥٩/١) .

كما يقدم^(١) على سائر الأذكار . وسكت عن العوذ استغناءً بما مر^(٢) .

{ وَهَي } ، أي الزوائد : { ثَلَاثٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ } لا غير ، وهذا^(٣) رأي ابن مسعود^(٤) ، وبه أخذ الإمام ، وعن غيره أنها أزيد ، وأكثر ما روي ستة عشر في الركعتين ؛ فلو زاد عليها لم يتبع هذا إن سمعها من الإمام

(١) في (ج ، و) : ((تقدم)) .

(٢) وسكت في « الكثر » عن ذكر العوذ هنا استغناءً بما ذكره في « باب صفة الصلاة » في قوله : التناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرّاً . انظر : كثر الدقائق ، مخطوط رقم (١٧٩ / يهودا) (ل ١٠ / ب) ؛ والمهر المائق ، مخطوط رقم (٢١٩١) (٩٣) . ويأتي بالعوذ بعد التكريرات الزوائد . انظر : شرح العيني (٣٢ / ١) ؛ البحر الرائق (٥٤٢ / ١) .

(٣) في (أ ، ب ، هـ ، و) : ((هذا)) .

(٤) ابن مسعود : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي . من كبار علماء الصحابة ، ومن السابقين إلى الإسلام ، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وخدام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصاحب سره ، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته ، حدث عنه بالكثير ، له (٨٤٨) حديثاً ، هاجر المجرئين وشهد بئراً للمشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، تولى بعد وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيت مال الكوفة ، مناهجه حجة . توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (١٥٠ / ٣ - ١٦٦) (١٣ / ٦ ، ١٤) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٣١٦ / ٢ - ٣٢٤) طبقات الفقهاء (٢٤ ، ٢٥) ؛ مرآة الجنان (٨٧ / ١) ؛ البداية والنهاية (١٦٩ / ٧ ، ١٧٠) ؛ الإصابة (٣١٨ / ٢ - ٣٧٠) ت (٤٩٥٤) ؛ تهذيب التهذيب (٢٥٣ / ٣ ، ٢٥٤) ت (٤١٨٧) ؛ تقريب التهذيب (٢٦٥) ت (٣٦١٣) ؛ شذرات الذهب (٦٥ / ١) ؛ الأعلام (١٣٧ / ٤) .

(٥) - أخرج محمد بن الحسن في « الآثار » (٥٣) حديث (٢٠٢) : عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه كان قاعداً في مسجد الكوفة ، ومعه حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - ، وأبو موسى الأشعري - رضي الله عنه - ، فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ ، فقال : إن غداً عيدكم ، فكيف أصنع ؟ فقالا : أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع ؟ فأمره عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أن يصلي بغير آذان ولا إقامة ، وأن يكر في الأولى حساً ، وفي الثانية أربعاً ، وأن يوالي بين القرأتين ، وأن يخطب بعد الصلاة على راحلته .

- أخرج عبد الرزاق في « مصنفه » (١٦٧ / ٣) (٥) كتاب صلاة العيدين (١٠) باب التكبير في الصلاة يوم العيد ، رقم الحديث (٥٧٠٣ ، ٥٧٠٤) : عن علقمة والأسود بن يزيد ، أن ابن مسعود كان يكر في العيدين تسعاً تسعاً [أي في عيد الفطر تسعاً وفي عيد الأضحي تسعاً] ، أربعاً قبل القراءة ، ثم كبر فركع ، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع .

- وفي رواية أخرى قال : « كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعري ، فأسألهما سعيد بن العاص عن التكبير في الصلاة يوم الفطر والأضحي ؟ فحمل هذا يقول مثل هذا ، وهذا يقول مثل هذا ، فقال له حذيفة : سل هذا - لعبد الله بن مسعود - فسأله ، فقال ابن مسعود : يكر أربعاً ، ثم يقرأ ، ثم يكر فركع ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ، ثم يكر أربعاً بعد القراءة » . قال ابن حزم في المحلى : « هذا إسناد في غاية الصحة » . وقال العلامة المسفلاني في الدراية (١٧٣ / ١) : « قلت : كذا رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح » .

- وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٤٩٤ / ١) (٤٢٠) في التكبير في العيدين واختلافهم فيه ، رقم الحديث (٥٦٩٨ ، ٥٦٩٦) : عن مسروق قال : « كان عبد الله يعلنان التكبير في العيدين : تسع تكبيرات خمس في الأولى ، وأربع في الآخرة ويوالي بين القراءتين » - وفي رواية أخرى : عن حماد عن إبراهيم : فيها « ... فقال : يكر تسعاً : تكبيرة يفتح بها الصلاة يكر تكبيرة ثلاثاً ثم يقرأ سورة ثم يكر ثم يركع ثم يقوم فيقرأ سورة ثم يكر أربعاً ثم يركع لإحداهن » .

، وإن من المؤذن^(١) أتى به . وإن زاد^(٢) لجواز الغلط وينوي الافتتاح بكل^(٣) تكبيرة ، كذا في «الخط» .^(٤)
وصلاة الشيخين^(٥) علي^(٦) رأي ابن عباس^(٧) إماما هي^(٨) ؛ لأن أولاده^(٩) الخلفاء كانوا يأمرهم

(١) في (ج) : ((المأذون)) وهو تحريف .

(٢) في (ب) : ((جاوز)) .

(٣) في (د) : ((لكل)) .

(٤) انظر : المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (١١٠) ، ورقم (٤٥٢٨/ف) (ل ١٠٠/ب) .

(٥) نهاية (ل ١٠٦/ب) د .

(٦) أبو يوسف وعمد رحمهما الله .

(٧) ((علي)) تكررت في (ب) ، وفي (ج) : ((عن)) .

(٨) ابن عباس : هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي . الصحابي الجليل ، ولد بحكة سنة ٣ ق هـ ، ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لازمه وروى عنه (١٦٦٠) حديثاً ، ودعا له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، يسمى البحر والحبر لسمه علمه ، وأحد العادلة الأربعة ، وترجمان القرآن ، استعمله علي - رضي الله عنه - على البصرة ، وشهد مع علي الجمل وصفين ، أخذ عنه خلق من الصحابة والتابعين . ينسب إليه كتاب في «تفسير القرآن - ط» جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين . أخباره كثيرة . توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٦٥/٢ - ٣٧٢) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٣٥٠/٢ - ٣٥٧) ؛ طبقات الفقهاء (٣٠ ، ٣١) ؛ مرآة الختان (١٤٣/١) ؛ البداية والنهاية (٢٩٨/٨ - ٣٠٩) ؛ الإصابة (٣٣٠/٢ - ٣٣٤) ت (٤٧٨١) ؛ تهذيب التهذيب (١٧٠/٣ - ١٧٢) ت (٣٩٥٣) ؛ تقريب التهذيب (٢٥١) ت (٣٤٠٩) ؛ شذرات الذهب (١٣٧/١ - ١٣٨) ؛ الأعلام (٩٥/٤) .

(٩) - أخرج ابن أبي شيبة روايتين في «مصنف» (٤٩٤/١) (٤٢٠) في التكبير في العيدين واختلافهم فيه ، رقم الأثر (٥٧٠٠) ، (٥٧٠١) .

الرواية الأولى : ((عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يكر ثلاث عشرة تكبيرة)) .

الرواية الثانية : ((عن عطاء أن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة : سبعاً في الأولى وسأ في الآخرة)) .

- وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٤٧/٤) (٢٧) كتاب الريادات (١) باب صلاة العيدين ، رقم الأثر (٧٢٨١) : عن عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : ((أنه كان يكر يوم الفطر ثلاث عشرة تكبيرة ، سبعاً في الأولى قبل القراءة وسأ في الآخرة بعد القراءة)) .

وعن ابن عباس رواية أخرى :

- أخرج ابن أبي شيبة في «مصنف» (٤٩٦/١) (٥٧٢٣) : عن عمار بن أبي عمار أن ابن عباس كبر في عيد نثي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وحسباً في الآخرة .

- وأخرج البيهقي في «سنن» (٤٠٧/٣) ، كتاب صلاة العيد (١٢) باب التكبير في صلاة العيدين ، رقم الأثر (٦١٨٠) : ((عن عطاء قال : كان ابن عباس يكر في العيدين نثي عشرة تكبيرة سبع في الأولى وحسب في الآخرة)) . وقال عنه : هذا إسناد صحيح .

(١٠) في (د) : ((هو)) .

(١١) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((أولاده)) .

القضاء بذلك حتى كتبوه في مناشيرهم ^(١).

وقالوا ^(٢) : لو خشى المدرك في الركوع أن يرفع الإمام رأسه لو كبر قائماً أتى بها ^(٣) راکعاً ، ولو أذركه في القيام ^(٤) فلم يكبر حتى ركع ^(٥) لا يأتي به في الركوع على الأصح .

ولو ركع الإمام قبل أن يكبر لا يعود إلى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ، ولم أرَ ما إذا عَادَ وينبغي أن تفسد .

ومن فاته أول صلاة الإمام يكبر في الحال برأي نفسه . ^(٦)

{ وَيُؤَالِي } { الْإِمَامُ } { يَتَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ } ^(٧) ؛ اقتداءً بابن مسعود ^(٨) ، ولأن التكبير من أعلام الدين حتى يجهر به . والأصل فيه ضم بعضه إلى بعض ؛ لما أن الجنسية علة الضم فالخ في الركعة الأولى بتكبير الإحرام لقرئها ، وفي الثانية بتكبير الركوع فضم ^(٩) إليها . ولو لم يوال ^(١٠) فقد ترك الأولى .

وقالوا : إن المسبوق بركعة إذا قام إلى القضاء وكان على ^(١١) رأي ابن مسعود قرأ أولاً ^(١٢) ثم كبر . وفي ^(١٣) النوادر : أنه يكبر (أولاً .

(١) لما انتقلت الولاية إلى بني العباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم ، وكتبوا في مناشيرهم ، وهو تأويل ما روي عن أبي يوسف أنه قدم بغداد وصلى بالناس صلاة العيد ، وخلفه هارون الرشيد فكبر تكبيرات ابن عباس ، وروي عن محمد هكنا . شرح اللكوي على المحامدة (١٣٤/٢) .

(٢) في (هـ) : ((وقالو)) .

(٣) في (ج) : ((به)) .

(٤) غاية (ل ١١٧/١) ج .

(٥) في (هـ ، و) : ((رفع)) .

(٦) انظر : البحر الرائق (٢٨٢/٢) .

(٧) أي بأن يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءتها تالية لقراءة الركعة الأولى ، أما لو كبر في الثانية قبل القراءة أيضاً كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلاً بين القراءتين . رد المختار (٥٦٠/١) .

(٨) انظر : الآثار السابغة الواردة عن ابن مسعود رضي الله عنه في التكبيرات الزوائد .

(٩) في (د) : ((فيضم)) .

(١٠) في (ب ، ج ، هـ ، و) : ((بولي)) .

(١١) ((على)) ليست في (ج) .

(١٢) في (ب) : ((أولى)) .

(١٣) المراد نوادر الصلاة لأي سليمان الجوزجاني .

وجه الظاهر (١) : أن البدأة بالكبير (تؤدي إلى الموازنة بين التكبير) (٢) وهو خلاف الإجماع (٣) ، ولو بدأ بالقراءة وافق رأي علي (٤) . (٥)

وفي «النجي» : لو قدم المؤخر أو (٦) آخر المقدم ساهياً أو اجتهداً ، فإن كان (لم يفرغ) (٧) مما دخل فيه بعيد ، لا إن فرغ . (٨)

ولو كبر برأي ابن مسعود فضحول رأي (٩) إلى رأي ابن عباس بعد ما قرأ الفاتحة كبر ما بقي وأعاد (١٠) الفاتحة . وإن تحول بعد ضم السورة لا يعيد القراءة . (١١)

(١) ما بين القوسين في (و) : ((والوجه)) .

(٢) ما بين القوسين تكرر في (و) .

(٣) الموازنة بين التكبيرات لم يقل به أحد من الصحابة فكان إجماعاً . انظر : المسبوط (٤٠/٢) ، البحر الرائق (٢٨٢/٢) .

(٤) - أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٩٤/١) (٤٢٠) في التكبير في العيدين واختلافهم فيه ، رقم الأثر (٥٦٩٩) : ((حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه كان يكبر في الفطر إحدى عشر : ستاً في الأولى وخمساً في الأخيرة يبدأ بالقراءة في الركعتين ، وخمساً في الأضحية : ثلاثاً في الأولى وستين في الأخيرة يبدأ بالقراءة في الركعتين)) .

- وفي شرح معاني الآثار (٣٤٦/٤) (٢٧) كتاب الزيارات (١) باب صلاة العيدين ، رقم الأثر (٧٢٧٦ ، ٧٢٧٧) : حدثنا أبو بكر قال : حدثنا أبو داود الطيالسي ، قال : حدثنا زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يكبر في النحر خمس تكبيرات ثلاثاً في الأولى ، وستين في الثانية ، لا يوالي بين القراءتين ، فهكذا كان علي - رضي الله عنه - يكبر في النحر ، وقد كان يكبر في الفطر ، خلاف ذلك .

- عن الحارث ، عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يكبر يوم الفطر إحدى عشرة تكبيرة ، يفتتح بتكبيرة واحدة ، ثم يقرأ ، ثم يكبر خمساً : يركع بإحدها ، ثم يقوم فيقرأ ، ثم يكبر خمساً ، يركع بإحدها ، ثم ذكر عنه فيما كان يكبر في الأضحية ، نحواً مما ذكره أبو بكر فهكذا كان علي - رضي الله عنه - يكبر في الفطر .

(٥) انظر : فتح القدير (٧٨/٢) .

(٦) في (ب ، د) : ((و)) .

(٧) في (د) : ((مما فرغ)) .

(٨) انظر : البحر الرائق (٢٨٢/٢) نقلاً عن المحتج .

(٩) غاية (ل ٤٤/١) ب .

(١٠) في (د) : ((وقرأ)) .

(١١) انظر : فتح القدير (٧٨/٢) .

{ وَرَفَعَ } مَصْلَى الْعِيد { يَدَيْهِ فِي الزَّوَانِدِ } هذا أولى من قول القدوري في تكبيرات (١١) العيدين (١) ؛
لشموله تكبير الركوع الثاني إذ قد أُلْحِقَ بِمَا حَقَّ قَلْنَا بِوُجُوهِهِ أَيْضاً مع أنه لا رفعَ (٢) فيه (٤) ، ومن ثم قال في
الهداية : يريد به (٥) (٦) ما (٧) سوى تكبير الركوع . (٨)

وهذا الإطلاق مقيدٌ بما إذا (٩) لم يُدركهُ رَاكِعاً (١٠) وقد حُشِيَ قُوتُ الرُّكُوعِ معه ، فإن أدركهُ كذلك كَبَّرَ
رَاكِعاً من غيرِ رَفْعٍ ؛ لأن أخذَ (الرَكْبَتَيْنِ بِالْيَدَيْنِ) (١١) سنة في (١٢) محله (١٣) (والرفعُ في غير محله) (١٤) . وقيل :
يرفعُ ، وربما يَوْمِي إليه الإطلاق . وجرم في "الفتح" بالأول (١٥) ، وهو الأولى .

(١) في (ب) : ((تكبيرة)) ، وفي (د) : ((تكبير)) .

(٢) قال القدوري في "المختصر" (٤١) : ((.. ويرفع يده في تكبيرات العيدين)) . لم يميز بين التكبيرات الزوائد والأصلية في رفع الأيدي .

(٣) في (د) : ((يرفع)) .

(٤) ((فيه)) ليست في (ج) .

(٥) ((به)) ليست في (أ ، ب ، هـ) .

(٦) أي الإمام القدوري رحمه الله .

(٧) نهاية (١٤٧/١) د .

(٨) انظر : الهداية (١٢٥/٢) .

(٩) ((إذا)) ليست في (ج) .

(١٠) في (هـ) : ((رُكْعاً)) .

(١١) في (أ ، د) : ((اليدين بالركبتين)) .

(١٢) زاد في (د) : ((غير)) .

(١٣) نهاية (١٤٧/١) أ .

(١٤) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٥) عبارة فتح القدير (٧٨/٢) : ((وإن حُشِيَ قُوتُ رُكُوعِ الْإِمَامِ رُكْعٌ وَكُفْرٌ فِي رُكُوعِهِ خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ وَلَا يُرْفَعُ بِهِدِهِ لِأَنَّ الْوَضْعَ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ سَنَةٌ فِي عَمَلِهِ وَالرَّفْعُ يَكُونُ سَنَةً لَا فِي عَمَلِهِ)) .

قيل ^(١) : الرفع في الروائد قولهما ، وعن الثاني لا يرفع ^(٢) ^(٣) ، وادعى الإمام حميد الدين ^(٤) شذوذه عنه ، ونازعَه الإِثْنائِي ^(٥) .

ويستك ^(٦) بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيبحات ^(٧) ، قال السرعسي : وليس هذا التقدير ^(٨) بلازم ، بل يخلف بحسب قلة الزحمة وكثرتها ، لأن المقصود منه إزالة الاشتباه ^(٩) .
وفي كلامه إيماءٌ إلى ^(١٠) أنه لو لم يرفع إمامه رفع .

(١) في (ج ، د) : ((وقيل)) .

(٢) في (و) : ((ترفع)) .

(٣) انظر : المبسوط (٣٩/٢) ؛ بدائع الصنائع (٢٧٧/١) .

(٤) الإمام حميد الدين : هو علي بن محمد بن علي ، نجم العلماء ، حميد الدين ، حميد الملة ، الضَّيِّر ، الرَّاشِدِيَّ البُخَارِي . انتهت إليه رئاسة العلم في عصره بما وراء النهر . تنفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي . وتلقه عليه : حافظ الدين عبد الله ابن أحمد النسفي ، وأبو الهامد محمود بن أحمد البخاري ، وحلال الدين محمد بن أحمد الصاعدي ، وغيرهم . من مصنفاته : « الفوائد الفقهية في شرح الهداية » ، و « شرح المنظومة النسفية » ، و « المنافع في فوائد النافع - خ » ، و « شرح الجامع الكبير » . توفي سنة ٦٦٦ هـ ، وقيل : ٦٦٧ هـ .

• الرَّاشِدِيَّ : بفتح الراء وضم الميم ، نسبة إلى رَأَشٍ قرية من أعمال بخارى .

انظر ترجمته في : الخواهر المضية (٥٩٨/٢) ت (١٠٠٠) ؛ تاج التراجم (٢١٥) ت (١٧٧) ؛ كشف الظنون (٢٠٣٢/٢) ، ٢٠٣٣ ؛ الفوائد البهية (٢١١) ت (٢٦٨) ؛ إيضاح المكنون (٦١٦/٢) ؛ هدية العارفين (٧١١/١) ؛ الأعلام (٣٣٣/٤) . وانظر نسبه في : الأنساب (٢٨٤/٢) ؛ معجم البلدان (١٧/٣) .

(٥) جواب الإِثْنائِي في غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٦٩٩ ب) ، ورقم (١/٨٤٠) (ل ١٢٥٥ ب) : « قال الإمام حميد الدين الضري : روي عن أبي يوسف رواية شاذة أنه لا يرفع يديه في تكبيرات العيد . وفيه نظر ، لأنها ليست برواية شاذة ألا ترى أن الشيخ أبا الحسن الكرخي قال في « مختصره » : قال أبو حنيفة ومحمد : يرفع يديه في التكبيرات الروائد في العيدين . وقال ابن أبي ليلى : لا يرفع يديه ، وهو قول أبي يوسف . كذا ذكره الإمام القدوري في « شرح مختصر الكرخي » أيضا ، وكذا ذكر الشيخ أبو بكر الرازي والشيخ أبو نصر البغدادي وصاحب « التنحفة » ، وقد ذكر الحاكم الجليل الشهيد - رحمه الله - في « مختصره » الكافي « حكاية أبي عصمة عن أبي يوسف - رحمه الله - أنه لا يرفع يديه في شيء منها . قال أبو بكر الرازي في شرحه « لمختصر الطحاوي » : « وأبو يوسف لا يرى رفع اليدين في شيء من تكبيرات العيد بعد افتتاح الصلاة ، وهو قول ابن أبي ليلى - إلى هنا لفظ أبو بكر الرازي - وكيف يُسمى الرواية شاذة وقد روى عنه السلف الثقات أن قوله كذلك » .

(٦) في (أ ، ب) : ((وسكت)) .

(٧) انظر : المبسوط (٣٩/٢) .

(٨) في (ج ، هـ) : ((التقرير)) .

(٩) لم أجده في نسخة المبسوط التي لدي .

(١٠) (إلى) ليس في (ب) .

{ وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا } ، أي الصلاة { خُطْبَتَيْنِ } ؛ اقتداءً به عليه - الصلاة والسلام - ^(١) ، ولو خطب قبلها (صح و) ^(٢) كره ؛ لأنه لو تركها صحت فإن أتى بها قبلها أولى .

ويندب أن يفتح الأولى بتسع ^(٣) تكبيرات ترا ^(٤) والثانية بستع ، وإن يكبر قبل أن يول من المنبر أربعة عشر ، وإذا صعد عليه ^(٥) لا يجلس عندنا ، كذا ^(٦) في «المعراج» .

{ يُعَلِّمُ } الثاس { فِيهَا أَحْكَامَ صِنَقَةِ الْفِطْرِ } الخمسة ، أعني ^(٧) : على من تجب ، (ولكن تجب) ^(٨) ، ومتى تجب ، وكم تجب ، (ومم) ^(٩) تجب ^(١٠) . ^(١١)

فإن قلت : إذا ندب أداؤها قبل الخروج كما مر ^(١٢) فلا فائدة لهذا التعليم . قلت ^(١٣) : يمكن أن تظهر ^(١٤)

(١) ورد في الخطبة بعد صلاة العيد أحاديث كثيرة بطرق وألفاظ متعددة منها :

- أخرج البخاري في «صحيحه» (٤/٢ ، د) (١٣) كتاب العيدين (٧) باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة .. : عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ) .

- وأخرج أيضاً (٨) باب الخطبة بعد العيد : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : (شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبَى يُكَبِّرُ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) .

- وأخرج مسلم في «صحيحه» (٦٠٣/١) (٨) كتاب صلاة العيدين ، رقم الحديث [٣ - (٨٨٥)] : عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : (إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ، فَلَمَّا فَرَغَ ثَبَّيْتُ اللَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَزْلَ ، وَاجَى النَّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ ...) .

(٢) ((صح و)) سقط من متن (و) واستدرك في الهامش .

(٣) في (أ) : ((بسبع)) وهو خطأ .

(٤) في (د) : ((ونرا)) .

(٥) في (أ ، ب ، ج) : ((إليه)) ، وليست في (و) .

(٦) في (د) : ((وكنا)) .

(٧) في (ج) : ((أي)) .

(٨) ساقط في (د) .

(٩) في (د) : ((بمن)) .

(١٠) ساقط في (ب) .

(١١) تجب على الحر المسلم المالك للنصاب ، وتجب للفقراء والمساكين ، وتجب بطلوع الفجر ، ومقدارها نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب ، وتجب من هذه الأصناف الأربعة ومن سواها فبالقيمة . انظر : البحر الرائق (٢٨٣/٢) .

(١٢) عند قوله : ويؤدي صدقة الفطر

(١٣) في (ب) : ((فلنا)) .

(١٤) في (ج ، د) : ((يظهر)) .

في حق مَنْ أَمَى بِهَا فِي الْعَامِ الْقَابِلِ ، أَوْ ^(١) في حق من لم يؤدّها قبل الصّلاة . ^(٢)

ولم يذكر لها أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ ؛ لِأَنَّهُ ^(٣) لم يقبل ^(٤) .

{ وَلَمْ تُقْتَضَ { صَلَاةُ الْعِيدِ مُنْفَرِدًا } إِنْ ^(٥) قَاتَلَتْ } ، أَيِ الصَّلَاةِ ^(٦) .

وقوله : { مَعَ الْإِمَامِ } قيد للفاعل لا للفعل ؛ لِأَنَّهُ ^(٨) الصَّلَاةُ بِهَذِهِ ^(٩) ^(١٠) الصفة لم تعرف قرينة إلا بشرائط لا تتم ^(١١) بالمفرد ^(١٢) .

قال في « البحر » : أطلقه فشمل ما إذا كان في الوقت أو خرج الوقت ، وَمَا إذا لم يدخل مع الإمام أصلاً أَوْ دَخَلَ مَعَهُ وَأَفْسَدَهَا . ^(١٣)

(١) في (ب) : ((و)) .

(٢) أحاب ابن عابدين في منحة الخائف (٢٨٥/٢) : ((ولا يخفى ما فيه فإن من العام إلى العام ينسى العام فضلاً عن العوام ، وظهور الثمرة في حق من لم يؤدّها فقط بعيد إذ المقصود تذكير الأحكام للعام على أنه لا يظهر)) .

(٣) في (و) : ((لأنها)) .

(٤) في (هـ ، و) : ((تنقل)) .

(٥) أخرج البخاري في « صحيحه » (٥/٢) (١٣) كتاب العيدين (٧) باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة وبغير أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ : ((عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : لَمْ يَكُنْ يُؤَذَّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى)) . وأخرجه مسلم أيضاً (٦٠٤/١) (٧) كتاب صلاة العيدين ، رقم الحديث [٥ - (٨٨٦)] .

- أخرج مسلم في « صحيحه » (٦٠٤/١) (٧) كتاب صلاة العيدين ، رقم الحديث [٧ - (٨٨٧)] : عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ » .

قال ابن قدامة في المغني (٢٦٧/٣) : ((ولا تعلم في هذا خلافاً ممن يبعد بخلافه ، إلا أنه روي عن ابن الزبير أنه أذّن وأقام . وقيل : أوّل من أذّن في العيد ابن زياد . وهذا دليل على انعقاد الإجماع قبله)) .

وقال الإمام الشوكاني في نيل الأوطار (٢٩٥/٣) : ((أحاديث الباب تدل على عدم شرعية الأذان والإقامة في صلاة العيدين . قال العراقي : وعليه عمل العلماء كافة)) .

(٦) في (ج) : ((فإن)) .

(٧) غاية (ل ٤/٤) ب .

(٨) في (د) : ((لأنه)) .

(٩) غاية (ل ١١/١) ب . و .

(١٠) في (ج) : ((لهذا)) .

(١١) زاد في (ج) : ((إلا)) .

(١٢) أراد بالشرائط ، هي الشرائط المحصورة بصلاة العيد من الجماعة وال سلطان والمصر . والمفرد عاجز عن ذلك . البناء (١٤٠/٣) .

(١٣) انظر : البحر الرائق (٢٨٣/٢) .

وأقول : الأولى أن يُراد بالقضاء الأداء مجازاً ^(١) ، ويُعلم منه ما إذا خرج الوقت بالأولى .

ولو قدر بعد الفوت مع الإمام ^(٢) على إدراكها مع غيره (فعل للاتفاق) ^(٣) على جواز تعددها ، فإن ^(٤) أحب قضاءها ^(٥) مفرداً صلى أربعاً ، يقرأ في الأولى بالأعلى ^(٦) ، وفي الثانية بالضحي ، وفي الثالثة بما بعدها ، وكذا ^(٧) في ^(٨) الرابعة ؛ بذلك جاء الخبر ^(٩) .

{ وثَوَّخَرُ } ^(١٠) صلاة العيد { يَغْتَرُّ } كَمَطَرُ ^(١١) ونحوه ، ومنه ^(١٢) : مَا إِذَا غَمَّ الْهَلَالُ ^(١٣) .

(١) يستعمل كل من الأداء والقضاء مكان الآخر بطريق المجاز ؛ لوجود تسليم الواجب فيهما . وفي استخدام عبارة القضاء في الأداء مجازاً ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ [سورة الجمعة ، الآية (١٠)] ، وقال : ﴿ فَإِذَا قُضِيََتِ مَسَاجِدُكُمْ ﴾ [سورة البقرة ، الآية (٢٠٠)] . وفي استخدام عبارة الأداء في القضاء مجازاً ؛ مثل أن يقال : أدى ما عليه من الدين ؛ والدينون نفضي بأشغالها ، فأداء الدين نفسه محالٌ فيكون القضاء مراداً مجازاً . ويراد بالقضاء الأداء مجازاً هنا ؛ لأن الوقت باقٍ ، ولم يخرج وقت صلاة العيد . انظر : أصول السرخسي (٤٥/١) ؛ كشف الأسرار مع شرح نور الأنوار على المنار (٦٥/١) .

(٢) نهاية (١٠٧/١) .

(٣) في (و) : ((نفل الاتقاني)) وهو تحريف .

(٤) في (د) : ((كان)) .

(٥) في (و) : ((قضاؤها)) .

(٦) في (د) : ((بالأعلى)) .

(٧) ((كذا)) ليست في (و) .

(٨) ((في)) ليست في (هـ) .

(٩) لم أشر على خبر بهذا المعنى . وأورد العيني في البداية (٣/١٣٩ ، ١٤٠) خبراً نفلًا عن السخاوي أنه روي عن ابن مسعود أنه قال : من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات ، يقرأ في الركعة الأولى ﴿ مسح اسمك بالأعلى ﴾ [سورة الأعلى ، الآية (١)] ، وفي الثانية ﴿ والشمس وضحاها ﴾ [سورة الشمس ، الآية (١)] ، وفي الثالثة ﴿ والليل إذا يشئ ﴾ [سورة الليل ، الآية (١)] ، وفي الرابعة ﴿ والفصحى ﴾ [آية (١)] . وقال : قلت : قال ابن المنذر : لا يصح فيه حديث ابن مسعود رضي الله عنه . وانظر : الفتاوى النافسي خان (٨٩/١) .

- وأخرج عبد الرزاق في " مصنفه " (١٧٢/٣) (٥) كتاب صلاة العيدين (١٥) باب من صلاها غير متوضئ ومن فاتته العيدين ، رقم الأثر (٥٧٣٠) : عن الشعبي قال : قال عبد الله : من فاتته العيدين فليصل أربعاً .

- وأخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " (٤/٢) (٤٢٩) الرجل تنوته الصلاة في العيد كم يصلي ، رقم الآثار (٥٧٩٨ ، ٥٧٩٩) :

- عن الشعبي عن عبد الله قال : يصلي أربعاً

- عن مسروق قال : قال عبد الله : من فاتته العيد فليصل أربعاً .

(١٠) نهاية (١١٧/ب) ج .

(١١) في (ب ، ج) : ((كمرض)) .

(١٢) في (أ ، ب) : ((منه)) .

(١٣) انظر : غريب حديث أبي عمر المتقدم في وقت صلاة العيد صفحة (٣٨٢) .

قيد به ؛ لأنه لو أخرها بلا عذر لم يصلها بعد بخلاف عيد ^(١) الأضحى ، كذا في « الدراية » معزياً إلى « الختبي » . ^(٢)

{ إلى الغد } ، يعني إلى الزوال منه ، وأطلقه إحالة على ما مر ^(٣) . { فقط } ؛ لأن الأصل فيها عدم القضاء كالجمعة ^(٤) غير أنا تركناه بما ^(٥) روينا من ^(٦) أنه عليه - الصلاة والسلام - أخرها (إلى اليوم الثاني) ^(٧) ، فبقي ما وراءه ^(٨) على الأصل .

وجعل الطحاوي هذا قول الثاني ، وعند الإمام لا تؤخر ^(٩) مطلقاً ^(١٠) (^(١١)) ، كذا في « الختبي » . ^(١٢) والظاهر ضعف هذا الخلاف ولذا أهملوه .

{ وهي } ، أي الأحكام المذكورة للفطر { أحكام الأضحية } صفة ، ووقتاً ، وشرطاً ، وندباً ، { لكن } ، أي إلا ^(١٣) أنه { هنا يؤخر الأكل } ليأكل بعد الصلاة ؛ اقتداء به - صلى الله عليه وسلم - ^(١٤) ^(١٥) . ولو أكل لم

(١) ((عيد)) ليست في (أ) .

(٢) انظر : البحر الرائق (٢٨٥/٢) نقلاً عن الختبي .

(٣) ما مر ذكره في مسألة وقت صلاة العيد . انظر صفحة (٣٨١) .

(٤) في (هـ) : ((بالجمعة)) .

(٥) في (د) : ((لا)) .

(٦) ((من)) ليست في (د) .

(٧) انظر : الأحاديث الواردة في تأخير العيد إلى الغد لعذر صفحة (٣٨٢) .

(٨) في (ب ، ج ، د ، و) : ((رواه)) .

(٩) في (د) : ((يؤخر)) .

(١٠) انظر : شرح معاني الآثار (٣٨٧/١) .

(١١) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .

(١٢) انظر : البحر الرائق (٢٨٤/٢) نقلاً عن الختبي .

(١٣) ((لا)) ليست في (و) .

(١٤) في (أ ، ب) : ((عليه الصلاة والسلام)) ، وفي (د) : ((عليه السلام)) .

(١٥) - أخرج الترمذي في « سننه » (٤٢٦/٢) (٤) كتاب الجمعة (٣٨) باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، رقم الحديث

(٥٤٢) : عن بريدة : قال : ((كَانَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَصَلِّيَ)) .

وقال عنه : حديث بريدة بن خَصِيبٍ الْأَسْلَمِيُّ حديث غريب .

- وأخرج البيهقي في « سننه » (٤٠١/٣) كتاب صلاة العيدين (٨) باب يترك الأكل يوم النحر حتى يرجع ، رقم الحديث

(٦١٦١) : عن بريدة قال : ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا كَانَ يَوْمَ الْفِطْرِ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَأْكُلَ شَيْئاً وَإِذَا كَانَ

الْأَضْحَى لَمْ يَأْكُلْ شَيْئاً حَتَّى يَرْجِعَ وَكَانَ إِذَا رَجَعَ أَكَلَ مِنْ كَبِدِ أَضْحِيَّتِهِ)) .

يكرهه في المختار ، أي تحريماً .^(١)

وطاؤه يعم ما إذا لم يُصَحَّ ، وقيل : لا يؤخر ، وَمَا^(٢) في « غاية البيان » من تقييده بالمصري ، أمّا القروي فلا يؤخر^(٣) (٤) يناسب القول الثاني .

{ و } أن { يُكَبَّرُ } في حالة ذهابه { في الطريق جهراً } ؛ اقتداء به عليه الصلاة والسلام^(٥) .

وفيه^(٦) إيحاء إلى أنه يقطعه^(٧) حين ينتهي إلى المصلى ، وهي^(٨) رواية ، وبها^(٩) جزم في « البدائع »^(١٠) ، وفي أخرى : حتى يشرع في الصلاة ؛ وعليها في « المحيط » : بأنه^(١١) وقت تكبير ؛ لأنه يكبر عقب الصلاة جهراً .^(١٢) وعمل الناس (اليوم عليها)^(١٣) . وظاهر^(١٤) كلامه أنه لا يندب في البيت .

(١) قال ابن عابدين في منحة الخالق (٢٨٤/٢) : « والظاهر أنه غير صحيح لقول « الثبيني » بعد : « ولكن يستحب أن يأكل » . وهو يعطى نفى التوجيه كما لا يخفى ، قاله الشيخ إسماعيل فليتأمل . والأحسن الاستدلال بما قاله في « البدائع » : « وأما في عيد الأضحى فإن شاء ذاق وإن شاء لم يذق ، والأدب أن لا يذوق شيئاً إلى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناوله من القرائين » . فإن هذا التعبير يفيد نفى الكراهة أصلاً » .

(٢) « ما » ليست في (د) .

(٣) نهاية (ل ١٤٧/ب) د .

(٤) عبارة غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٧٠/ب) ، ورقم (١/٨٤٠) (ل ١٢٦/أ) : « فاستحب تأخير الأكل إلى ما بعد الصلاة ، وهذا في حق المصري ، أمّا القروي فإنه يذوق من حين أصبح ولا يمسك كما في عيد الفطر ؛ لأن الأضحية تذبح في القرى من الصباح بخلاف المعصر حيث لا تذبح فيه إلى الفراغ من الصلاة » .

(٥) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٢٠٩/٢) في التكبير في الأضحية : « قلت : لم أجد له شاهداً » .

— أخرج الفاروق في « سننه » (٤٤/٢) (٧) كتاب العيدين ، رقم الأثر (٤) : عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج للعيدين من المسجد فيكر حتى يأتي المصلى ، ويكر حتى يأتي الإمام .

— وأخرج السيوفي في « سنه » (٣٩٤/٣) ، كتاب صلاة العيدين (٢) باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر وإذا غدوا إلى صلاة العيدين ، رقم الأثر (٦١٢٩) : عن نافع عن ابن عمر كان يغدو إلى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكبير حتى يأتي المصلى ويكر حتى يأتي الإمام .

(٦) في (ج) : « وفيما » .

(٧) زاد في (هـ) : « من » .

(٨) في (أ ، ب ، ج ، د ، و) : « وهو » .

(٩) في (ج) : « وبه » .

(١٠) عبارة بدائع الصنائع (٢٧٩/١) : « يغتو إلى المصلى جاهراً بالتكبير في عيد الأضحية ، فإذا انتهى إلى المصلى ترك ؛ لما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يكر في الطريق » .

(١١) نهاية (ل ٤٥/ب) .

(١٢) انظر : المحيط الرضوي ، مخطوط ، رقم (٥١٤٨) صفحة (١١١) ، ورقم (٤٥٢٨/ف) (١٠١/ل) .

(١٣) في (ج) تقدم وتأخير : « عليها اليوم » .

(١٤) في (د) : « فظاهر » .

{ وَ } أن { يُعَمَّر } الناس أحكام { الأضحية وتكبير التشريق في الخطبة } ؛ لما ألغى شرعت لذلك ،
هكذا ذكرنا مع أن ^(١) تكبير التشريق يحتاج إلى تعليمه قبل يوم عرفه ، فينبغي له أن يفعل ذلك في الجمعة التي قبل
العيد ، كذا في « البحر » . ^(٢) وقدما ما يسغى به عن ذلك فارجع إليه . ^(٣)
{ وَتَوَخَّرُ } ^(٤) صلاة الأضحية { يعتذر } من الأعذار السابقة { إلى ثلاثة أيام } ؛ لأنها مؤقته بوقت
الأضحية فتجوز ^(٥) ما بقي وقتها .

قيد بالعذر ؛ (لأن تأخيرها عن اليوم ^(٦) الأول بغير عذر ^(٧) مكروه) ^(٨) ، وفي « البحر » عن « المجيب »
: (قيد بالعذر ؛ لأنه ^(٩) لو ^(١٠) تركها في اليوم الأول بغير عذر لم يُصلِّها بعد ^(١١) ، كذا في « صلاة الجلاي »
^(١٢) . وهو ^(١٤)) ^(١٥) من غرابه انتهى ^(١٦) .

-
- (١) ((أن)) ليست في (د) .
(٢) انظر : البحر الرائق (٢٨٥/٢) .
(٣) ما قدمه هو قوله في عطية صلاة النضر : ((يمكن أن تظهر في حق من أتى بها في العام القابل أو في حق من لم يؤدها قبل الصلاة)) .
(٤) في (ج) : ((ويؤخر)) .
(٥) في (و) : ((فيجوز)) .
(٦) ((اليوم)) ليست في (د) .
(٧) ((عذر)) ليست في (د) .
(٨) ما بين القوسين مثله في (ب) : ((لأنه لو تركها في اليوم الأول بغير عذر فهو مكروه)) .
(٩) زاد في (أ) : ((وفي « البحر » عن « المجيب » : قيد بالعذر لأن تأخيرها عن اليوم الأول بغير عذر مكروه)) وهو تكرار ويبدو أنه
سهو من الناسخ .
(١٠) في (أ ، هـ) : ((لأن)) .
(١١) ((لو)) ليست في (أ ، هـ) .
(١٢) ((بعد)) ليست في (د) .
(١٣) الْحَلَالِي : هو طاهر أبو محمد ، صاحب كتاب « الصلاة » المنسوبة إليه .
● الجلاي : نسبة إلى جلاب ، وهي بلدة من آمد ، وقيل قرية منه .
انظر : الجواهر المضية (١٧٥/٤) ت (٢٠٣٥) ؛ كشف الظنون (١٠٨١/٢) .
(١٤) ((هو)) ليست في (د) .
(١٥) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .
(١٦) انظر : البحر الرائق (٢٨٥/٢) .

وأقول^(١) : الذي^(٢) في «المعراج» عن «النجي» ما قدمناه^(٣) وهو الموافق لكلامهم ، والظاهر أن ما في «البحر» سهو^(٤).

{ والتعريف } هذا اللفظ جاء لعان : الإعلام ، والتنطيط^(٥) من العرف وهو الريح ، وإنشاد^(٦) الضالة ، والوقوف بعرفة^(٧) ، (والتشبيه^(٨) بأهل عرفة^(٩) وهو المراد^(١٠) ، كذا في «الدراية» . ولذا قال في «الهداية» : الذي يصنعه^(١٢) الناس^(١٣) . (١٤) وكأنه استغنى عن ذلك بجعله «آل»^(١٥) للعهد .

{ ليس يشيء } ، أي في حكم الوقوف ، كقول محمد : دم السمك ليس بشيء^(١٦) ، أي في حكم الدماء ؛ وهذا لأنه شيء حقيقة ، إلا أنه لما^(١٧) لم يكن معتبراً نفى عنه^(١٨) التشبيه^(١٩) ؛ لأن الوقوف لما كان عبادة مخصوصة بمكان لم يجر فعله إلا في ذلك المكان كالطواف وغيره ، ألا ترى أنه لا يجوز الطواف حول سائر البيوت تشبهاً^(٢٠) ، كذا في «غاية البيان»^(٢١).

(١) ((وأقول)) ليست في (د) .

(٢) في (د) : ((والذي)) .

(٣) يعني من قوله في صلاة الفطر : ((لو أخرها بلا عذر لم يصلها بعد بخلاف عيد الأضحى)) .

(٤) أحاب ابن عابدين في منحة الخالق (٢٨٥/٢) : « قلت : الذي رأيته في «النجي» عين ما ذكره المؤلف [أي صاحب البحر] فلا ينبغي الحكم عليه بالسهو بدون مراعاة له كما هو مقتضى نقله عن «المعراج» » .

(٥) في (هـ) : ((والتنطيط)) .

(٦) في (د) : ((والاشاد)) وهو تحريف .

(٧) نهاية (ل ٩٧/ب) أ .

(٨) انظر : مادة (عرف) ، مختار الصحاح (٤٢٧) .

(٩) في (هـ ، و) : ((والتشبيه)) ويحتمل كذلك في (أ) .

(١٠) انظر : المغرب في ترتيب المغرب (١٧٥) . وقال عنه : إنه تعريف مُحَدَّث . أي أنه معنى للتعريف استحدث .

(١١) وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبهاً بالواقفين بعرفة . تبين الحقائق (٢٢٦/١) .

(١٢) في (ج) : ((يصنعه)) وهو تصحيف .

(١٣) عبارة النهاية (١٢٧/٢) : ((والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء)) .

(١٤) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(١٥) ((آل)) ليست في (د) ، وفي (هـ) : ((آل)) .

(١٦) انظر : الأصل (٨٤/١) .

(١٧) في (د) : ((ما)) ، وليست في (هـ) .

(١٨) في (د) : ((عن)) .

(١٩) في (أ ، هـ ، و) : ((التشبيه)) ، وفي (د) : ((التشبيه)) .

(٢٠) في (ب ، ج ، و) : ((تشبيها)) .

(٢١) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم ، (٦٦٨٩) (ل ١٧٠/أ ، ١٧١/ب) ، ورقم (١٨٤٠) (ل ١٢٦/ب) .

وهذا ظاهر في أنه يكره تحريماً ، وصرح في « المعراج » : بأنه لو طاف حول مسجد سوى الكعبة يحشى عليه الكفر .

وفي « الفتح »^(١) : ظاهر هذا اللفظ ، يعني ليس بشيء : أنه مطلوب الاجتناب . وفي « النهاية » : ليس بشيء يتعلق^(٢) به الثواب ، وهو يصدق بالإباحة^(٣) .^(٤) .^(٥)

وعن (أبي يوسف ومحمد)^(٦) في غير رواية الأصول (أنه لا يكره) لما روي أن ابن عباس فعل ذلك^(٧) بالبصرة^(٨) ، وهذه المقاسمة^(٩) تفيد أن مقابله من^(١٠) رواية الأصول^(١١) الكراهة انتهى^(١٢) .^(١٣)

(١) في (ج ، و) : ((فتح القدير)) .

(٢) ((هذا)) ليست في (أ) .

(٣) نهاية (ل ٤٥ / ب) ب .

(٤) في (و) : ((بالإحالة)) وهو تحريف .

(٥) نسختي من النهاية ناقصة تنتهي إلى باب سجود التلاوة .

(٦) ما بين القوسين في (ب) تقدم وتأخير : ((محمد وأبي يوسف)) .

(٧) ((ذلك)) زيادة من (ب ، د ، هـ) .

(٨) - أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢٨٩ / ٤) (١٢) كتاب المناسك (١) باب فضل أيام العشر والتعريف في الأمصار ، رقم الأثر (٨١٥٢) : عن قتادة قال : قال عدي بن أرطاة للحسن : ألا تخرج بالناس فتعرف بهم ؟ وذلك بالبصرة ، قال : فقال الحسن : إنما المعروف بعرفة . قال : وكان الحسن يقول : أول من عرف بأرضنا ابن عباس .

- وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢٧٥ / ٣) (٨) كتاب الحج (٢٤٣) باب في التعريف من قال : ليس إلا بعرفة ، رقم (١٤٢٦٣) . وفي (٣٤) كتاب الأوائل (٢٧٢ / ٧) (١) باب أول ما فعل ومن فعله ، رقم الأثر (٣٦٠٠٧) : عن الحسن قال : أول من عرف بالبصرة ابن عباس .

- وأخرج البيهقي في « سننه » (١٩١ / ٥) كتاب الحج (١٨٨) باب التعريف بغير عرفات : عن قتادة عن الحسن قال : أول من صنع ذلك ابن عباس .

(٩) في (ب) : ((المقاسمة)) وهو تحريف .

(١٠) ((من)) تكررت في (د) الأولى في نهاية السطر والثانية في بداية السطر التالي .

(١١) ما بين القوسين ساقط في (ج ، و) .

(١٢) في (و) : ((انتهى)) وهو تحريف .

(١٣) انظر : فتح القدير (٧٩ / ٢ ، ٨٠) .

وبذلك صرح الشارح حيث قال بعد ^(١) ما ذكر أنه ^(٢) لا يكره في ^(٣) غير ^(٤) رواية الأصول : وجه ^(٥) ^(٦) الظاهر : أن الوقوف عرف ^(٧) عبادة مختصة بمكان فلا يكون عبادةً دونه كسائر المناسك . وما عن ^(٨) ابن عباس يحتمل ^(٩) أنه خرج للدعاء والاستسقاء ^(١٠) . ^(١١) وحلته في « النهاية » ^(١٢) وغيرها : على أنه ما كان للتشبه ^(١٣) ، بل للدعاء ^(١٤) والتضرع ^(١٥) .

وهذا يقتضي أن الكراهة مُعلقة ^(١٦) به والأولى ^(١٧) إطلاقها ، إذ نفس الوقوف وكشف الرأس يستلزم التشبه ^(١٨) وإن لم يقصد ^(١٩) ، نعم ! لو عرض ما يوجب الوقوف في ذلك اليوم ^(٢٠) كالاستسقاء لم يكره ، والحاصل أن عباراتهم فاطمة ^(٢١) بترجيح الكراهة وشذوذ غيره . والله الموفق .

(١) في (د) : « (بعيد) » ، وليست في (و) .

(٢) « (أنه) » ليست في (ج) .

(٣) « (في) » تكررت في (هـ) الأولى في نهاية السطر والثانية في بداية السطر التالي .

(٤) « (غير) » ليست في (د) .

(٥) نهاية (ل ١١٢ / ١) و .

(٦) في (هـ) : « (ووجه) » .

(٧) في (أ ، ب ، د) : « (بعرفة) » ، وفي (ج) : « (عرفة) » .

(٨) في (ج) : « (من) » ويحتمل أن يكون (عن) .

(٩) في (أ) : « (محتمل) » .

(١٠) في (ب) : « (وللإستسقاء) » .

(١١) انظر : تبيين الحقائق (٢٢٦ / ١ ، ٢٢٧) .

(١٢) نهاية (ل ١١٨ / ١) ج .

(١٣) في (ب ، ج ، هـ ، و) : « (للتشبه) » .

(١٤) في (ب) : « (الدعاء) » .

(١٥) نسخني من النهاية نالسة تنتهي إلى باب سحود التلاوة .

(١٦) في (د) : « (متعلقة) » .

(١٧) نهاية (ل ١٠٧ / ب) هـ .

(١٨) في (و) : « (التشبه) » .

(١٩) زاد في (د) : « (وإن) » .

(٢٠) « (اليوم) » ليست في (ب) .

(٢١) في (أ) : « (فاطمة) » .

{ وَنَسْنُ } مؤكداً ، قيل : الأصح وجوبه ^(١) ، للأثر به ^(٢) ، ولفظ السنة ^(٣) لا يناهي الوجوب ؛ لأنها الطريقة ^(٤) المرضية ^(٥) ، وكل واجب هذا صفته ، لكن هذا مجاز ولا بد له من قرينة ^(٦) . وجعلها الشارح قوله ^(٨) بعد : « وبالإقتداء يجب » ^(٩) .

{ بَعْدَ } ، أي عقب { فُجِّرَ عِرْقَةً } بيان لأوله ، قال (في « السراج ») ^(١٠) : ولا خلاف فيه . ^(١١) وفيه نظر ؛ فني « غاية البيان » عن الثاني : إن ^(١٢) أول وقته الظهر ، وهو ^(١٣) قول ابن عباس ، وابن عمر ^(١٤) ، وزيد

(١) في (هـ) : « (وجوبه) » .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مَذَكَّتْ ﴾ [سورة البقرة ، الآية (٢٠٣)] ، وقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ اللَّهُ اسْمَهُ فِي كِتَابِهِ مَذَكَّتْ ﴾ [سورة المرح ، الآية (٢٨)] .

(٣) في (ج) : « (السنة) » .

(٤) في (ج) : « (الطريق) » .

(٥) السنة في اللغة : الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية . وفي الشريعة : هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب ، وهي ما واطب عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يترك إلا نادراً ، أو واطب عليه الصحابة كذلك ، فإن تعلقت بتركها كراهة وإساءة فهي سنة الهدى وتسمى سنة مؤكدة ، وإن لم تتعلق بتركها كراهة وإساءة تسمى سنن الزوائد والغير مؤكدة . انظر : كشف اصطلاحات الفنون (٧٠ / ٤) ؛ جامع العلوم (١٨٤ / ٢) .

(٦) نهاية (١ / ٤٨٨) د .

(٧) وإلا انصرف إلى المعنى الحقيقي وهو السنة .

(٨) « قوله » ليست في (د) .

(٩) عبارة تبين الحقائق (٢٢٧ / ١) : « وقوله في الكتاب [أي كثر الدقائق] « وسن » لا يناهي الوجوب ، لأن اسم السنة ينطلق على الواجب لأنها عبارة عن الطريقة المرضية ؛ وهذا قال [الإمام النسفي] فيما بعد « وبالإقتداء يجب » ، ولولا أنه واجب لما وجب بالإقتداء » .

(١٠) في (و) : « (الشارح) » .

(١١) عبارة الجوهرة النيرة (١٢٢ / ١) : « (لا خلاف بين أصحابنا) » .

(١٢) « (إن) » ليست في (ب) .

(١٣) في (أ ، ب ، ج ، هـ ، و) : « (هو) » .

(١٤) ابن عمر : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي . ولد في مكة في السنة ١٠ ق هـ ، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم ، نشأ في الإسلام وحاجر قبل أبيه . كان شديد الورع والاتباع لآثار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، استصر في أحد ثم شهد الخندق وبيعة الرضوان والمشاهد بعدلها . وشهد فتح مصر وأفريقية . عرف بشدة التحري والاحتياط في الفتوى ، أمق الناس في الإسلام ٦٠ سنة ، له في كتب الحديث (٢٦٣٠) حديثاً ، مناقبه كثيرة . وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة سنة ٧٣ هـ ، وقيل ذلك .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (١٤٢ / ٤ - ١٨٨) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٣٤١ / ٢ - ٣٤٦) ؛ امرأة الحنان (١٥٤ / ١) ، (١٥٥) ؛ البداية والنهاية (٥ / ٩) ؛ الإصابة (٣٤٧ / ٢ - ٣٥٠) ؛ تهذيب (٤٨٣٤) ؛ تهذيب (٢٠١ / ٣ ، ٢٠٢) ؛ تقريب التهذيب (٢٥٦ ، ٢٥٧) ؛ شذرات الذهب (١٤٩ / ١) ؛ الأعلام (١٠٨ / ٤) .

بن ثابت ^(١) (٢). (نعم ! المشهور عن الأصحاب ما في «الكتاب» ^(٣) . ^(٤)

وذلك كلامه أنه يأتي به ^(٥) عقب الصلاة بلا تراخ ^(٦) (٧) ، حتى لو خرج من المسجد ، أو جاوز الصفوف في الصحراء ، أو أتى بما يمنع البناء لا يأتي به .

(١) زيد بن ثابت : هو أبو خازنة وأبو سعيد - وقيل غير ذلك في كتيبه - زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لؤذان النخاري الأنصاري الخزرجي . ولد بالمدينة سنة ١١ ق هـ ونشأ بمكة . هاجر مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو ابن ١١ سنة . من علماء الصحابة وكبرائهم ، ومن كبار الوحي كان رأساً بالمدينة في القضاء والفنوى والقراءة والفراسة ، أجازته رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الخندق فكانت أول مشاهدته وشهد ما بعدها ، وأحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - من الأنصار وعرضه عليه ، وهو الذي جمع القرآن في مصحف لابي بكر ، ثم لعثمان حين جهز المصاحف إلى الأمصار . له في كتب الحديث (٩٢) حديثاً . مناقبه كثيرة رضي الله عنه . توفي سنة ٤٥ هـ وقيل غير ذلك .
انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٥٨/٢ - ٣٦٢) ؛ الاستيعاب مع الإصابة (٥٥١/١ - ٥٥٤) ؛ مرة الخنا (١٢١/١ ، ١٢٢) ؛ البداية والنهاية (٣٠٠/٥ ، ٣٠١) ؛ (٣١/٨) ؛ الإصابة (٥٦١/١ ، ٥٦٢) ؛ (٢٨٨٠) ؛ تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٨) ؛ (٢٤٨٤) ؛ تقريب التهذيب (١٦٢) ؛ (٢١٢٠) ؛ شذرات الذهب (٩٣/١) ؛ (٥٧/٣) .
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٨٩/١) ، (٤١٤) التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة ، أرقام الآثار (٥٦٣٦ ، ٥٦٣٨ ، ٥٦٣٩) :
- عن زيد بن ثابت : أنه كان يكرر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق .
- عن ابن عباس : أنه كان يكرر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق .
- عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكرر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يعني الأول .
وأخرج الدارقطني في «سننه» (٥١ ، ٥٠/٢) (٧) كتاب العيدين ، رقم الأثر (٣٢) :
- عن زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر : أقم كانوا يكررون في صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق ، يكررون في الصبح ولا يكررون في الظهر .
وأخرج البيهقي في «سننه» (٤٢٧/٣) كتاب صلاة العيدين (٣٧) باب من قال : يكرر في الأضحية خلف صلاة الظهر من يوم النحر .. ، أرقام الآثار (٦٢٦٨ ، ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٠) :
- عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكرر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الفجر من آخر أيام التشريق .
- عن ابن عباس : بلفظ رواية ابن أبي شيبة .
- عن زيد بن ثابت : أنه كان يكرر من صلاة الظهر يوم النحر إلى آخر أيام التشريق .

(٣) أي مختصر كثر الدقائق .

(٤) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٧١/١) ، ورقم (١/٨٤٠) (ل ١٢٦٦/ب) .

(٥) في (هـ) : ((ها)) .

(٦) في (و) : ((نزاع)) وهو تحريف .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (د) .

وقالا ^(١) : إلى ثلاث وعشرين صلاة ، وهو قول عمر ^(٢) ^(٣) وعلي ^(٤) ، وهذا ^(٥) أحوط ، كما في «
السرّاج» . ^(٦) (وفي غيره) ^(٧) . وبه يفتى . ^(٨) وفي «المنجي» ^(٩) : والعمل والفتوى في عامة الأمصار (وكافة
الأعصار) ^(١٠) على قولهما ^(١١) . ^(١٢)

- (١) في (و) : ((وقال)) .
(٢) في (ج ، و) : ((ابن عمر)) .
(٣) أخرج الحاكم في «المستدرک» (٤٣٩/١) (٦) كتاب صلاة العيدين ، رقم الأثر (٢٥/١١١٢) : عن عبيد بن عمر قال : ((كان
عمر بن الخطاب يكر بعد صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق)) . وصححه .
(٤) أخرج ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٤٨٨/١) (٤١٤) التكميل من أي يوم هو إلى أي ساعة ، أرقام الآثار (٥٦٣٠ ، ٥٦٣١) :
- عن عاصم بن شقيق ، وعن علي بن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن عن علي : أنه كان يكر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة
العصر من آخر أيام التشريق ويكر بعد العصر .
- عن عمر بن سعيد عن علي : أنه كان يكر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق .
وأخرج الحاكم في «المستدرک» (٤٤٠/١) (٦) كتاب صلاة العيدين ، رقم الأثر (٢٦/١١١٣) : عن عاصم بن شقيق قال : ((
كان علي يكر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ، ثم لا يقطع حتى يصلي الإمام من آخر أيام التشريق ، ثم يكر بعد العصر)) . وصححه .
وأخرج محمد بن الحسن في «الآثار» (٥٤) ، باب التكميل في أيام التشريق ، رقم الأثر (٢٠٨) : عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم
عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : أنه كان يكر من صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق .
(٥) في (ج) : ((وهو)) .
(٦) لم أجد في الجوهرة الثروة . انظر : الفتاوى الولولجية ، مخطوط (ل ٣١/١) .
(٧) في (ج ، و) : ((وغيره)) .
(٨) قال في الفتاوى السراجية (١٨) : ((وعليه الفتوى)) .
(٩) في (د) : ((المحيط)) .
(١٠) ما بين القوسين ساقط في (هـ) .
(١١) قال العلامة الشافعي في إعلائه السنن (١٥٢/٨) : ((وأما ما روي عن ابن مسعود أنه كبر إلى عصر يوم النحر . فإنه وإن كان
رواية ثقات ، ولكنه شاذ مخالف لعمل الجمهور من الصحابة فلا يقبل ، لاسيما وقد ثبت عن ابن مسعود ما يوافقهم فهو الأول
بالقول)) .
أخرج الحاكم في «المستدرک» (٤٤٠/١) (٦) كتاب صلاة العيدين ، أرقام الآثار (٢٨/١١١٥ ، ٢٩/١١١٦) :
- عن عمر بن سعيد قال : قدم علينا ابن مسعود فكان يكر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق .
- أنبا العباس بن الوليد بن مزبد ، حدثنا أبي قال : سمعت الأوزاعي وسئل عن التكميل يوم عرفة فقال : يكر من غداة عرفة إلى آخر
أيام التشريق كما كبر علي وعبد الله .
(١٢) انظر : البحر الرائق (٢٨٨/٢) نقلا عن المختار .

{ مَرَّةً } واحدة بدل من المُسْتَر في «سَن» ^(١) { اللهُ أَكْبَرُ ... إلى آخره } ^(٢) ، ولم يقل تكبير التشريق ؛ لما أن المتبادر منه تشريق اللحْم ^(٣) .

ومبدؤه ^(٤) اليوم الثاني من النحر ، وذا لا يتأتى إلا على قولهما ، لكن اختار في «الفتح» ^(٥) أن الإضافة بيانية فيأتى على قول الكل ^(٦) . وقد جاء إطلاق التشريق على التكبير ^(٧) عن الخليل وغيره ^(٨) .

{ يَشْرُطُ إِقَامَةَ } فلا يكبر مُسَافِر ، ولو صلى المسافرون جماعةً ؛ ففيه ؛ روايتان ، والأصح أَنَّهُمْ لا يكبرون ، كما في «الخلاصة» ^(٩) .

(١) بدل من الضمير المستتر في قوله «سَن» ، أو فاعل لقوله «سَن» بتقدير القول ؛ لأن الجملة لا تقع فاعلاً ، فالتقدير : يس قول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . شرح العيني (٦١/١) .

(٢) والتكبير أن يقول مرة واحدة : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد .

(٣) التشريق في اللغة يأتي بعمان :

- تشريق اللحم : تقطيعه وتقديده وَيَسْطُ ؛ ومنه سُمِّيَتْ أَيَّامُ التشريق ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر ؛ لأن لحوم الأضاحي تُشْرِقُ فيها أي تُشْرِقُ في الشمس . وقيل : سميت بذلك ؛ لأن المأذني والضحايا لا تُنَحَّرُ حتى تُشْرِقَ الشمس ، أي تطلع . وقيل : سميت بذلك ؛ لأنها كانوا يقولون في الجاهلية : اشْرِقْ بُيْرُ كَيْمًا مُعَرٍ ، الإغارة ؛ الدفع ، أي ندفع للشر .
- التشريق : الخروج إلى المشرقة للصلاة ، وهي المكان الذي شرقت عليه الشمس ، أي طلعت وهو المشرق ؛ للمصلي .
- التشريق : صلاة العيد ، من شَرَقَتِ الشمس شُرُوقاً إذا طلعت ، أو من اشْرَقَتْ إذا أضاءت ؛ لأن ذلك وقتها .
- التكبير .

انظر : طلبة الطلبة (٨٧) ؛ المغرب (١٤٤) ؛ مختار الصحاح (٣٣٦) ؛ لسان العرب (١٧٦/١٠) .

(٤) في (أ) : ((ومبادرة)) ، وفي (ب ، د) : ((ومبلاؤة)) ، وفي (هـ ، و) : ((ومبلؤة)) .

(٥) في (ج ، و) : ((فتح القدير)) .

(٦) عبارة فتح القدير (٨٠/٢) : ((والإضافة بيانية ، أي التكبير الذي هو التشريق ، فإن التكبير لا يسمى تشريقاً إلا إذا كان بتلك الألفاظ في شيء من الأيام المخصوصة فهو حينئذ متفرع على قول الكل)) .

(٧) في (أ) : ((بالتكبير)) .

(٨) قال الحافظ الزيلعي في نصب الرابة (٢٢٤/٢) : « قلت : لم أجده مأثوراً عن الخليل [عليه السلام] » . وفي فتح القدير (٨٢/٢) : « لم يثبت عند أهل الحديث » .

أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٩٠/١) (٤١٥) كيف بُكِّرَ يوم عرفة ، رقم الأثر (٥٦٥٠ ، ٥٦٥٢) :

- عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ((أنه كان يكبر أيام التشريق ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله الحمد)) .

- عن شريك قال : قلت لأبي إسحاق : كيف كان يكبر علي وعبد الله قال : كانا يقولان : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد .

(٩) عبارة خلاصة الفتاوى ، معطوط ، رقم (١٢/يهودا) (١١١) ، ورقم (H/٨٣٤) (ل ٩/١٣) : ((والمسافرون إذا صلوا جماعة في المصر : فيه روايتان ، والأصح أنه ليس عليهم التكبير)) .

{ وَمِصْرُ } فلا يَكْبُرُ أَهْلُ الْقَرْيِ . { وَمَكْتُوبَةٌ } فلا يَكْبُرُ عَقَبُ ^(١) الواجب كالوتر والعيدين ، وذكر أبو الليث في «مبسوطه» : أنه لا بأس به عَقَبُ ^(٢) الْعِيدِ ^(٣) ؛ لأنَّ الْمُسْلِمِينَ ^(٤) توارثوه فوجب إتياعهم . ^(٥) وعليه البلخيون ^(٦) . وقال أبو جَعْفَرٍ : مشايخنا يرون التكبير في أيام التشريق فلا تمتنع العامة منه ^(٧) . ^(٨) وبه نأخذ ، كذا في «المنجي» ^(٩) . ^(١٠)

ولا خفاء ^(١١) في دخول الجمعة في المكوبة ^(١٢) ، وخروج الجنازة ؛ لانصرافها إلى ما كتب علينا من الخمس

{ وَجَمَاعَةٌ } فلا يَكْبُرُ المنفرد { مُسْتَحَبَّةٌ } فلا يَكْبُرُ النِّسْوَةُ لو صلين جماعة في المصر ، فلو ^(١٣) كبرن كان بدعة ، كذا في «غاية البيان» ^(١٤) .

وفي «جامع قاضي خان» : وإذا ثبت اختصاص التكبير بالمصر علم أنه من الشعائر بمنزلة الخطبة فيشترط ^(١٥) لَهُ مَا يَشْرَطُ لِلْجَمْعَةِ ، إلا مَا سَقَطَ اعتباره من السلطان ، و ^(١٦) الحرية ^(١٧) في الأصح ، والخطبة ، كذا في «المعراج» . وعليه جرى الشارح ^(١٨) .

(١) في (هـ) : ((عقيب)) .

(٢) في (هـ) : ((عقيب)) ، وفي (و) : ((وعقب)) . .

(٣) في (ج) : ((العيدين)) .

(٤) في (د) : ((المسلمون)) .

(٥) انظر : البحر الرائق ٢٨٩/٢) نقلا عن مبسوط أبي الليث .

(٦) ذهب البلخيون إلى : التكبير عقب صلاة العيد ؛ لأنها تؤدي بجماعة ، فأشبه الجمعة . مشايخ بلخ من الحنفية (٣٥٩/١) .

(٧) ((منه)) ليس في (ب) .

(٨) انظر : الفتاوى الظهيرية ، مخطوط (ل ٤٦٤ /) .

(٩) في (ب ، ج) : ((كما)) .

(١٠) انظر : البحر الرائق ٢٨٩/٢) نقلا عن المنجي .

(١١) في (د) : ((خفي)) .

(١٢) لأن الجمعة بدل للظهير .

(١٣) في (د) : ((ولو)) .

(١٤) انظر : غاية البيان ، مخطوط ، رقم (٦٦٨٩) (ل ١٧٢ /) ، ورقم (١ / ٨٤٠) (ل ١٢٧ /) .

(١٥) في (د) : ((يشترط)) .

(١٦) في (د) : ((في)) .

(١٧) عبارة شرح الجامع الصغير لقاضي خان ، مخطوط (٨١) : ((وإذا ثبت اختصاص التكبير بالمصر علم أنه من الشعائر بمنزلة الجمعة فيشترط له ما يشترط للجمعة ، إلا ما سقط اعتباره بالدليل وهو السلطان والحرية)) .

(١٨) عبارة تبيين الحقائق (٢٢٧/١) : ((.. فحاصله أن شروط [أي التكبير] شروط الجمعة غير الخطبة والسلطان والحرية في رواية وهو الأصح)) .

قال في «البحر»: وليس يصحح، إذ ليس الوقت والإذن العام من شروطه ^(١).

وأقول: بل ^(٢) هو صحيح إذ من شرائطه الوقت، أعني أيام التشريق، حتى لو فاتته صلاة في أيامه فقطاً غير ^(٣) أيامه، (أو في أيامه) ^(٤) من ^(٥) القابل لا يكر، بخلاف ^(٦) ما إذا قضاها في أيامه من تلك السنة ^(٧) حيث ^(٨) يكر ^(٩)؛ لأنه لم يفت عن وقته من كل وجه.

وإذا لم يشترط السلطان أو نائبه فلا معنى لاشتراط الإذن العام، وكأنهم ^(١٠) استغنوا بذكر السلطان عنه، على أنا قدمنا ^(١١) أن الإذن العام لم يذكر في الظاهر، نعم! بقي أن يقال: ^(١٢) من ^(١٣) شرائطها الجماعة التي هي جمع، والواحد هنا مع الإمام جماعة، فكيف صح أن يقال: إن شروطه شروط ^(١٤) الجماعة؟ ^(١٥).

وهذا كله قول ^(١٦) ^(١٧) الإمام ^(١٨)، وقالوا: هو على كل من يصلي ^(١٩) المكتوبة؛ لأنه تبع لها، والفتوى على قولهما ^(٢٠) في هذا أيضاً، (كما في «السراج»). ^(٢١) ^(٢٢).

(١) انظر: البحر الرائق (٢٨٩/٢).

(٢) ((بل)) ليست في (ج، د، و).

(٣) في (و): ((آخر)).

(٤) ما بين القوسين ساقط في (هـ).

(٥) في (و): ((في)).

(٦) نهاية (ل٤٦/ب) ب.

(٧) نهاية (ل٩٨/أ).

(٨) في (د): ((حتى)).

(٩) في (ب، د): ((لا يكر)).

(١٠) في (هـ): ((وكانوا)).

(١١) تقدم في «باب الجمعة»، أن من شرط أدائها الإذن العام من الإمام، وأن هذا الشرط لم يذكر في الظاهر، بل في رواية النوادر.

(١٢) زاد في (د): ((إن)).

(١٣) نهاية (ل١٤٨/ب) د.

(١٤) زاد في (و): ((الجماعة)).

(١٥) أجاب ابن عابدين في منحة الخالق (٢٩٠/٢): «والجواب: أن المراد الاشتراك في اشتراط الجماعة فيهما لا من كل وجه وإلا انتقض ما أجاب به، وإلا فإن الشرط في الجمعة وقت الظهور فالاشتراك في اشتراط الوقت فيهما مطلقاً فكذا الجماعة تدبر».

(١٦) في (و): ((قوم)) وهو تعريف.

(١٧) نهاية (ل١١٨/ب) ج.

(١٨) نهاية (ل١١٢/ب) و.

(١٩) في (ج): ((صلى)).

(٢٠) ما بين القوسين ساقط في (هـ).

(٢١) ما بين القوسين ساقط في (د).

(٢٢) انظر: الجوهرة النيرة (١٢٣/١).

{ وَيُالْقِدَاءُ }^(١) ، أي بسبب الإقْدَاءِ مِنْ يَجِبُ^(٢) عليه ، { يَجِبُ^(٣) عَلَى (الْمَرْأَةِ وَالْمُسَافِرِ) }^(٤) بطريق التبعية ، إلا أن المرأة تخافت^(٥) .

وكذا يَجِبُ^(٦) عَلَى الْمُسْتَوْقِ لَكِنَّهُ لَا يَكْبِرُ مَعَهُ^(٧) ، بَلْ (بَعْدَ قِضَاءِ)^(٨) مَا فَاتَهُ ، وَلَوْ تَابَعَهُ فِيهِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ^(٩) .

ويبدأ الغرم بالتكبير ثم بالتلبية .

ولو تركه الإمام أتى به المقتدي ؛ قال يعقوب : صليت بهم المغرب يوم عرفة فَنَسِيتُ^(١٠) أَنْ أَكْبِرَ فَكَبَّرَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ^(١١) . وهذا لِأَنَّهُ^(١٢) لَا^(١٣) يُؤْدِي فِي^(١٤) حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فَلَمْ^(١٥) يَكُنْ الْإِمَامُ فِيهِ حَتْمًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْدُوبٌ .

(١) فِي (وَ) : ((بِالْإِقْدَاءِ)) .

(٢) فِي (د ، هـ) : ((نَجِب)) ، وَفِي (أ) أَهْلُ الْإِعْحَامِ .

(٣) فِي (هـ ، وَ) : ((نَجِب)) ، وَفِي (أ) أَهْلُ الْإِعْحَامِ .

(٤) فِي (هـ) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ : ((الْمُسَافِرُ وَالْمَرْأَةُ)) .

(٥) لِأَنَّ صَوْنَهَا عَوْرَةً . الْبَحْرُ الرَّائِقُ (٢٩٠ / ٢) .

(٦) فِي (د ، هـ) : ((نَجِب)) ، وَفِي (أ) أَهْلُ الْإِعْحَامِ .

(٧) نَهَايَةُ (ل ١٠٨ / ١) هـ .

(٨) فِي (ب) : ((بَعْدَمَا قُضِيَ)) .

(٩) ((صَلَاتُهُ)) زِيَادَةٌ مِنْ (ب) .

(١٠) فِي (وَ) : ((وَنَسِيتُ)) .

(١١) الْمُرَادُ بِهِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١٢) ((لِأَنَّهُ)) لَيْسَتْ فِي (د) .

(١٣) ((لَا)) لَيْسَ فِي (هـ) .

(١٤) فِي (د) : ((لِلَّي)) .

(١٥) فِي (وَ) : ((وَلَمْ)) .

(وفي الحكاية ^(١) : جلالة كل من الأستاذ وتلميذه عند الآخر ، أما التلميذ فلتقديمه ^(٢) ، وأما الأستاذ فلائن ^(٣) التلميذ نسي ما لا ^(٤) ينسى عادة لما علم أنه خلفه ؛ وهذا لأن العادة إنما هي نسيان الأول لا ^(٥) بعد توالي ثلاثة أوقات يكرر فيها .

والله الموفق بحنه ^(٦) وبمنه ^(٧) آمين ^(٨) (والله أعلم) ^(٩)

(١) ما بين القوسين ساقط في (د) .

(٢) في (د ، هـ) : ((فلتقدمه)) .

(٣) زاد في (د) : ((الإمام)) .

(٤) في (د) : ((يلان)) ، وفي (هـ) : ((فلا)) وكلاهما تحريف .

(٥) في (و) : ((ليس)) .

(٦) ((لا)) ليست في (أ) وفي (و) : ((لا)) .

(٧) في (هـ) : ((بحنه)) .

(٨) في (ب) : ((وكرمه)) .

(٩) ((آمين)) زيادة من (د) .

(١٠) ((والله أعلم)) زيادة من (هـ) .

باب الكسوف

بَابُ الْكُسُوفِ (١)

قرنه بالعيد ؛ لأنهما يؤديان بالجماعة ، وقدم العيد ؛ لوجوبه . يقال (٢) : كسفت الشمس كسوفاً ، وكسفها الله كسفاً (٣) . قال جرير (٤) : يرثي عمر بن عبد العزيز (٥) (رحمه الله تعالى) (٦) :
الشمس (٧) طالعة ، ليست بكاسفة ... تبكي عليك نجوم الليل (٨) والقمر (٩)

(١) الكُسُوفُ : اختِصَابُ نُورِ الشَّمْسِ كُلِّهِ ، أَوْ بَعْضًا ، بِوُقُوعِ الْقَمَرِ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْأَرْضِ . الْقَامُوسُ الْفَنِّي (٣١٩) . انظر : معجم لغة الفقهاء (٣٤٩) .

(٢) ((يقال)) ليست في (٥) .

(٣) انظر : مادة (كسف) ، مختار الصحاح (٥٧١) ؛ لسان العرب (٢٩٨/٩) .

(٤) هو جرير بن عطية الحطفي (وهو حذيفة) بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن ترموع ، أبو حَزْرَةَ ، من عجم . ولد باليمامة سنة ٢٨ هـ وقيل ٣٠ هـ ، نشأ فقيراً ، كان شاعراً مطبوعاً ، فاق أقرانه في الغزل والرثاء والمجاء ، نقاضه مع الفرزدق والأحطل مشهورة ، امدح يزيد بن معاوية والخلفاء من بعده ، وكان ديناً عفيفاً ، توفي باليمامة سنة ١١٠ هـ ، وقيل : سنة ١١٤ هـ وقيل : ١١٥ هـ .

انظر ترجمته في : الأغاني (٥/٨ - ٣٢) ؛ المؤتلف والمختلف (٧١) ت (١٧٦) ؛ تهذيب سير أعلام النبلاء (١٦٧/١) ت (٦٤) ؛ مرآة الحنان (٢٣٤/١ - ٢٣٨) ؛ البداية والنهاية (٢٧١/٩ - ٢٧٦) ؛ شذرات الذهب (٢٤٨/١) ؛ الأعلام (٢/١١٩) ؛ تاريخ الأدب العربي (٦٦٤/١ - ٦٧٧) .

(٥) عمر بن عبد العزيز : هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي . الخليفة العادل ، أمير المؤمنين ، خامس الخلفاء الراشدين ، تابعي حليل ، روى عن الصحابة وكثير من التابعين ، وروى عنه جماعة من التابعين . ولد بالمدينة سنة ٦١ هـ ، وقيل : سنة ٦٣ هـ وقيل : ٥٩ هـ ونشأ بها ، وولي إمارتها للوليد ، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام ، وولي الخلافة بعده من سليمان سنة ٩٩ هـ . مناقبه وفضائله وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة مشهورة . توفي سنة ١٠١ هـ بدير سمعان من أرض المصرة ، قيل في سبب وفاته إنه كان مسلولاً ، وقيل : دس له السم .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٣٠/٥ - ٤٠٨) ؛ الكامل (٣٢٦/٤ - ٣٣١) ؛ مرآة الحنان (٢٠٨/١ - ٢١١) ؛ البداية والنهاية (٢٠٠/٩ - ٢٢٥) ؛ تهذيب التهذيب (٢٨٦/٤ - ٢٨٨) ت (٥٧٨٦) ؛ تقريب التهذيب (٣٥٣) ت (٩٤٠٠) ؛ شذرات الذهب (٢١٥/١ - ٢١٦) ؛ الأعلام (٥٠/٥) .

(٦) ما بين القوسين زيادة من (و) ، وزاد في (ج) : (رضي الله تعالى عنه) .

(٧) في (هـ) : ((والشمس)) .

(٨) في (أ ، د ، هـ ، و) : ((الشمس)) ، المثبت بوافق الديوان .

(٩) البيت في ديوان جرير (٣٧١) ، قصيدة « الشمس كاسفة » :

حُمِلَتْ أُمراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتُ لَهُ ... وَوَقُتَتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ ، بِأَعْمَرَا
فَالشَّمْسُ كَسَافَةً لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ ... تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

علق شارح الديوان على البيت : ((أضحى هذا البيت مرحباً بضربه البائتون متلاً على التعقيد اللفظي . والمراد : أن الشمس تبكي عليك وقد عثيت عليها بالبقاء ، فضعف نورها ، فلم تكشف النجوم والقمر)) .

روي ينصب نجوم على أنه ^(١) معمول لكاسفة ، أي لم ^(٢) تَكْشِفْ ^(٣) ضوءهما ^(٤) مع طلوعها ^(٥) ؛ لقلة ضيائها ^(٦) ^(٧) ببيائها ^(٨) عليك ، ويجوز أن يكون معمولاً لتبكي من باكيتها فبكيتها ^(٩) ؛ غلبته في البكاء ، ورفقها على أنه فاعل تبكي والقمر منصوب على المعية ^(١٠) ، وألفه للإطلاق ^(١١) ^(١٢) . وسببها الكسوف ؛ لأنها تضاف إليه ^(١٣) .

وهي سنة ، وقيل : واجبة ، واختاره في « الأسرار » ، كذا في « العناية » ^(١٤) . وهكذا ^(١٥) في « البدائع » ؛ وأجاب ^(١٦) عما ^(١٧) مرَّ عن ^(١٨) « الأصل » ^(١٩) : بأن تسميتها ^(٢٠) نافلة لا ينفي الوجوب ؛ لأنها الزيادة ، وكل واجب على ^(٢١) الفرائض زائد ^(٢٢) ^(٢٣) .

- (١) نهاية (ل ٤٧ / أ) ب .
- (٢) ((لم)) ليست في (د) .
- (٣) في (أ) : ((يكشف)) ، وفي (ج ، د ، هـ ، و) : ((يكسف)) .
- (٤) في (ج) : ((ضوئها)) ، وفي (د ، هـ ، و) : ((ضوءها)) .
- (٥) في (أ) : ((طلوعهما)) .
- (٦) في (أ) : ((ضيائهما)) ، وفي (ج) : ((ضوئها)) .
- (٧) زاد في (ج) : ((بل)) .
- (٨) ((ببيائها)) ليست في (أ) .
- (٩) في (د) : ((وبكيتها)) ، وليست في (هـ ، و) .
- (١٠) فعلى الرفع فالواو في (والقمر) معنى مع .
- (١١) في (أ) : ((الإطلاق)) .
- (١٢) أي ألف (القمر) ألف الإطلاق التي تلحق القوافي المطلقة للإشباع . انظر : فتح القدير (٨٤ / ٢) .
- (١٣) أي سبب هذه الصلاة المخصوصة الكسوف ؛ لأنها تضاف إليه أي « صلاة الكسوف » .
- (١٤) انظر : العناية مع فتح القدير (٩٠ / ٢) .
- (١٥) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((هكذا)) .
- (١٦) ((وأجاب)) ليست في (ج) وفي مكانها علامة تصحيح تشير إلى إضامش ، ولا توحد في الضامش .
- (١٧) في (ب) : ((كما)) ، وفي (ج) : ((عن ما)) .
- (١٨) في (د) : ((في)) .
- (١٩) انظر : الأصل (٣٩٥ / ١) .
- (٢٠) في (ب) : ((تسميتها)) ويحتمل أن يكون (تسميتها) .
- (٢١) في (د) : ((عن)) .
- (٢٢) انظر : بدائع الصنائع (٢٨٠ / ١) وزاد : « ألا ترى أنه قرئها بقيام رمضان وهو التراويح وأنها سنة مؤكدة وهي في معنى الواجب » .

(٢٣) رد ابن عابدين على جواب صاحب البدائع في منحة الخالق (٢٩٢ / ٢) : « قلت : لي فيه نظر ؛ فإنه إذا كان المراد من النافلة الرائد على الفرائض يلزم عليه خروج العيد مع أنها لا تصلي بدون جماعة . وفي « العناية » : .. والعامة ذهبت إلى كونها سنة ؛ لأنها ليست من شعائر الإسلام فإنها توجد بعارض لكن صلاحها التي - صلى الله تعالى عليه وسلم - فكانت سنة والأمر للندب » .

{ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ } ، بَيَانٌ لِأَقَلِّ مِقْدَارِهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَرْبَعًا ، أَوْ أَكْثَرَ ، كُلُّ رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَتَيْنِ ^(١) ، أَوْ كُلُّ أَرْبَعٍ ، كَذَا فِي ("الْمُخْتَصَرِّ" ، "وَالْبَدَائِعُ") ^(٢) (٣) .

{ كَالنَّقْلِ } فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ^(٤) ، وَإِطَالَةُ الْقِيَامِ بِالْقِرَاءَةِ ^(٥) وَالْأَدْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ خَصَائِصِ النَّافِلَةِ ، وَعَدَمُ الْأَذَانِ ، وَعَدَمُ جَوَازِهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ^(٦) ، وَبِنَادِي الصَّلَاةِ ^(٧) جَمَاعَةً ؛ لِيَجْتَمِعُوا إِنْ لَمْ يَكُونُوا اجْتَمَعُوا . وَاحْتِزَّ بِهِ عَنْ قَوْلِ الثَّانِي : أَمَّا كَالْعِيدِ .

{ لِإِمَامِ الْجُمُعَةِ } ، فِيهِ ^(٨) إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ شُرَاطِطِ الْجُمُعَةِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا الْخُطْبَةَ ، كَذَا فِي "السَّرَاجِ" ^(٩) .

وَرَدَّهِ فِي "الْبَحْرِ" بِمَا فِي الْإِسْبَاجِيِّ : وَيَسْتَحِبُّ ^(١٠) فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ ^(١١) (١٢) ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : الْإِمَامَ ، وَالْوَقْتَ ، وَالْمَوْضِعَ ، أَمَّا الْإِمَامُ : فَالسُّلْطَانُ ، أَوْ ^(١٤) مَنْ لَهُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَأَمَّا الْوَقْتُ : فَهُوَ الَّذِي يَبَاحُ فِيهِ الطَّرْعُ ، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ : فَهُوَ ^(١٥) الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْعِيدُ ، أَوْ الْمَسْجِدُ الْجَامِعُ . ^(١٦) إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الْوَقْتُ مِنَ الْمُسْتَحَبَاتِ لَا يَصِحُّ انْتِهَى ^(١٧) .

وَأَقُولُ : مَعْنَى كَوْنِهِ لَا بَدَّ مِنْ شُرَاطِطِ ^(١٨) الْجُمُعَةِ ^(١٩) ، أَيْ فِي تَحْصِيلِ ^(٢٠) كَمَالِ السَّنَةِ ، نَعَمْ ! ظَاهِرُ مَا قَالَهُ الْإِسْبَاجِيُّ يَفِيدُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّاهَا عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ صَحَّتْ فَتْدِيرُهُ .

(١) فِي (د) : ((بِتَسْلِيمَةٍ)) .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي (هـ) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ : ((الْبَدَائِعُ وَالْمُخْتَصَرُّ)) .

(٣) انْظُرْ : بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ (٢٨١/١) . وَانْظُرِ الْبَحْرَ الرَّائِقَ (٢٩١/٢) نَقْلًا عَنِ الْمُخْتَصَرِّ .

(٤) فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعٌ وَاحِدٌ وَسُجُودَتَيْنِ .

(٥) فِي (هـ ، و) : ((كَالْقِرَاءَةِ)) .

(٦) فِي (ج) : ((الْمَكْرُوهَةِ)) .

(٧) فِي (د) : ((بِالصَّلَاةِ)) .

(٨) ((فِيهِ)) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي مَعْنَى (ج) ، وَالتَّاسِخُ إِعَادَتُهَا فِي الْمَاهِشِ .

(٩) انْظُرْ : الْجَوْهَرَةُ النُّبَرَاءُ (١٢٣/١) .

(١٠) فِي (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) : ((يَسْتَحِبُّ)) .

(١١) ((فِي)) لَيْسَتْ فِي (د) .

(١٢) ((الشَّمْسُ)) لَيْسَتْ فِي (هـ) .

(١٣) زَادَ فِي (د) : ((إِلَى)) .

(١٤) فِي (أ ، ج) : ((وَ)) .

(١٥) ((فَهُوَ)) لَيْسَتْ فِي (د) .

(١٦) انْظُرْ : شَرْحُ مَخْتَصَرِّ الطَّحَاوِيِّ لِلْإِسْبَاجِيِّ ، مَخْطُوطٌ (ل ١/٧٠) .

(١٧) انْظُرْ : الْبَحْرَ الرَّائِقَ (٢٩١/٢ ، ٢٩٢) .

(١٨) فِي (د) : ((شُرَاطِطُهُ)) .

(١٩) ((الْجُمُعَةُ)) لَيْسَتْ فِي (ج) .

(٢٠) نَهَايَةُ (ل ١/١٤٩) د .

وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول : لكل إمام مسجد أن يصلي بجماعته ^(١) في مسجده ، والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيمها ^(٢) إلا الإمام الذي يصلي بالناس الجمعة ، كذا في "البدائع" . ^(٣)

{ يلا جهراً } تصريح بما علم من قوله : " كالنفل " ؛ لأن ^(٤) النهاري لا يكون جهراً ، كذا في "البحر" . ^(٥) واستفيد ^(٦) النهاري من أن ^(٧) الكلام في الكسوف ، وهو ^(٨) لا يكون إلا نهاراً .

لكن لك ^(٩) أن تقول : أن ^(١٠) قوله : " إمام الجمعة " ربما أشعر بالجهر فيه ، ففاه صريحاً رداً لقولهما ^(١١) : من أنه يجهر ؛ لحديث : « عائشة (ر) من ^(١٢) أنه عليه - الصلاة والسلام - جهر بالقراءة فيه » . ^(١٣)

(١) في (ج) : « بجماعة » .

(٢) نهاية (ل ٤٧ / ب) ب .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٢٨١ / ١) .

(٤) « لأن » ليست في (د) .

(٥) انظر : البحر الرائق (٢٩٢ / ٢) .

(٦) زاد في (و) : « (من) » .

(٧) « إن » ليست في (د) .

(٨) في (أ ، ب) : « (فهو) » .

(٩) « لك » ليست في (أ) .

(١٠) في (ج ، و) : « (في) » .

(١١) أي الشيخان أبو يوسف ومحمد وجمهما الله .

(١٢) « من » ليست في (أ ، د ، هـ) .

(١٣) - أخرجه البخاري في " صحيحه " (٣١ / ٢) (١٦) كتاب الكسوف (١٩) باب الجهر بالقراءة في الكسوف : عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - « جَهَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَائَتِهِ فَإِذَا قَرَأَ مِنْ قِرَائَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ » .

- وأخرجه مسلم في " صحيحه " (٦٢٠ / ١) (١٠) كتاب الكسوف (١) باب صلاة الكسوف ، رقم الحديث [٥ - (٩٠١)] : عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَائَتِهِ ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ » .

- وأخرجه أبو داود في " سننه " (٧٠٢ / ١) (٣) كتاب صلاة الاستسقاء (٥) باب القراءة في صلاة الكسوف ، رقم الحديث (١١٨٨) : عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً فَجَهَرَ بِهَا . يعني في صلاة الكسوف .

- وأخرجه الترمذي في " سننه " (٤٥٢ / ٢) (٤) كتاب الجمعة (٤٥) باب ما جاء في صفة القراءة في الكسوف ، رقم الحديث (١٥٣٢) : عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا » . وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح .

وله^(١) : قوله عليه - الصلاة^(٢) والسلام - : « صلاة النهار عجماء^(٣) » . (٤) (٥) وذاك^(٦) محمول على الجهر بالآية والآيتين^(٧) ، دل^(٨) على ذلك قولها^(٩) : « فَحَزَزْتُ^(١٠) قِراءته ، فإذا هو قرأ سورة البقرة »^(١١) . ولو جهر لَسَمِعَتْ^(١٢) .

(١) لأبي حنيفة رحمه الله .

(٢) نهاية (ل ١/١٩) ج .

(٣) العجماء : البهيمة ؛ سميت به لأنها لا تتكلم ، وكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم ومستمع ، والأعجم أيضاً : الذي لا يفصح ولا يبين كلامه . وسميت صلاة النهار عجماء ؛ لإخفاء القراءة فيها ، أي لا يجهر فيها بالقراءة . انظر : مادة (عجم) ، مختار الصحاح (٤١٥ ، ٤١٦) ؛ لسان العرب (٣٨٩/١٢) .

(٤) لم أجد حديثاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا ؛ قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (١/٢ ، ٢) في حديث : « صلاة النهار عجماء ، قلت : غريب . وقال أيضاً نقلاً عن النووي في «الخلاصة» : حديث «صلاة النهار عجماء» باطل لا أصل له . وقال الحافظ المسقلاني في الدراية (١١٨/١) : « لم أجده » . وإنما هناك آثار :

أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٢٥/٢) (٣٠٢) باب ترديد الآية في الصلاة ، وباب قراءة النهار ، أرقام الآثار (٤٢١٠ ، ٤٢١١ ، ٤٢١٢) :

- عن ابن جريح قال : أخبرني عبد الكريم الجزري عن الحسن قال : صلاة النهار عجماء ، لا يرفعها الصوت إلا الجمعة والصبح ، وما يرفع .

- عن ابن جريح قال : قال مجاهد : صلاة النهار عجماء .

- عن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : سمعت أبا عبيدة يقول : صلاة النهار عجماء .

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٠/١) (٣) كتاب الصلوات (١٣٩) في قراءة النهار كيف هي في الصلاة ، رقم الآثار (٣٦٦٥ ، ٣٦٦٤) :

- عن حفص عن هشام عن الحسن قال : صلاة النهار عجماء ، وصلاة الليل تُسمع أذنك .

- عن شريك عن عبد الكريم قال : صلى رجل إلى جنب أبي عبيدة فحجر بالقراءة فقال له : إن صلاة النهار عجماء ، وصلاة الليل تُسمع أذنك .

(٥) ما بين الفوسين ساقط في (د) .

(٦) في (ج ، و) : «(وذلك)» .

(٧) أي ذلك الحديث الذي استدلل به القائلون بالجهر عمول على الجهر بالآية والآيتين في الصلاة السرية للتعليم ، فيظن الراوي البعيد أن كل القراءة جهراً وهو لم يسمع . انظر : إغلاء السنن (١٧١/٨) .

(٨) ((دل)) غير واضحة في (ب) ويحتمل أن تكون (دل) .

(٩) في (ب ، ج) : «(قوله)» .

(١٠) في (و) : «(فحززت)» وهو تصحيف .

(١١) الحَزَزَ : الثَّقَبُ والمَحْرَضُ ، يقال : حَزَزَ الشيءَ يَحْزِرُهُ وَيَحْزِرُهُ حَزْراً : قَدَّرَهُ بِالْحَسَنِ . انظر : مادة (حز) مختار الصحاح (١٣٣) ؛ لسان العرب (١٨٥/٤) ؛ القاموس المحيط (٥٣٢/١) .

(١٢) - أخرج أبو داود في «سننه» (٧٠٢ ، ٧٠١/١) (٣) كتاب الاستسقاء (٥) باب القراءة في صلاة الكسوف ، رقم الحديث (١١٨٧) : عن عروة عن عائشة ؛ قالت : «كسفت الشمس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلي بالناس فقام فحزرت قراءته فأريت أنه قرأ بسورة البقرة ، وساق الحديث ، ثم سجد سجدتين ، ثم قام فأطال القراءة في فحزرت قراءته فأريت أنه قرأ بسورة آل عمران » .

وفي «البدائع» : عامة الروايات على أن محمداً مع الإمام .^(٢)

{ و } بلا { حُطْبَةٍ } ؛ « لأنه عليه - الصلاة والسلام - أمر بالصلاة وسكت عن الخطبة »^(٣) ، والمقام مقام البيان ، وخطبته^(٤) عليه - الصلاة والسلام - لما كسفت الشمس يوم موت^(٥) سيدنا إبراهيم^(٦) ، ليست إلا للرد على من توهم أنها كسفت لموته .

- وأخرجه البيهقي في «سننه» (٤٦٦/٣) كتاب الكسوف (٧) باب من قال يسر بالفراة في خسوف الشمس ، رقم الحديث (٦٣٤٣) : عن عروة عن عائشة قالت : « كسفت الشمس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلى بالناس ، فحزرت قراءته فأريت أنه قرأ سورة البقرة ، ثم سجد سجدتين ، ثم قام فأطال القراءة ، فحزرت قراءته ، فأريت أنه قرأ سورة آل عمران » .

- وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤٨٢/١) (١١) كتاب الكسوف ، رقم الحديث (١٢/١٢٣٩) : عن عروة عن عائشة قالت : « كسفت الشمس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلى بالناس فال : فحزرت قراءته فأربت أنه قرأ سورة البقرة ، ثم سجد سجدتين ، ثم قال : فأطال القراءة ، فحزرت قراءته ، فأربت أنه قرأ سورة آل عمران » . وقال عنه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم .

(١) المصنف يرجع قول أبي حنيفة - رحمه الله - في عدم الجهر .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢٨١/١) .

(٣) - أخرج البخاري في «صحيحه» (٣٤/٢ ، ٢٥) كتاب الكسوف (٢) باب الصدقة في الكسوف : عن عروة عن عائشة أنها قالت : حسفت الشمس في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : فصلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالناس ... [فوصفت صلاته ، ثم قالت : ثُمَّ انصرف ، وقد انحلت الشمس ، فخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَأَدْعُوا اللَّهَ ، وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَحَدَّقُوا . ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُزَيَّنِي عَبْدُهُ أَوْ تُزَيَّنِي أُمَّتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أُعْلِمَ لَصَحَّحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَّيْتُمْ كَثِيرًا .

- وأخرج مسلم في «صحيحه» (٦١٨/١) (١٠) كتاب الكسوف (١) باب صلاة الكسوف ، رقم الحديث [١ - (٩٠١)] : بنحو رواية البخاري .

(٤) نهاية (١١٣/١) و .

(٥) ((الصلاة)) ليست في (٥) .

(٦) في (ب) : ((مات)) .

(٧) هو إبراهيم بن محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأمه مارية القبطية ، ولد في السنة (٨) هـ ، لما ولد - رضوان الله عليه - بشر به أبو رافع النبي - صلى الله عليه وسلم - فوهب له عبداً ، وقال : ولد لي ولد فسميته باسم أبي إبراهيم . وسر به ، وعق عنه بشاة يوم سابعه وحلق رأسه وتصدق بزنة شعره فضة وأمر بشعره فدفن . توفي في السنة (١٠) هـ وله سنة ونصف وحزن عليه - صلى الله عليه وسلم - ؛ وقال : « لعين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضي الرب وإنا بفراقك يا إبراهيم غزونون » .

انظر ترجمته في : زاد المعاد (١٠١/١) ؛ مرآة الجنان (١٦/١ ، ١٧) ؛ البداية والنهاية (٢٦٤/٥) ؛ شذرات الذهب (١/٢٥) .

{ ثُمَّ يَدْعُو ^(١) } بَعْدُ الصَّلَاةِ ^(٢) جَالِساً مُسْتَقْبِلَ ^(٣) الْقِبْلَةِ ، أَوْ قَائِماً يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ ، وَالْقَوْمُ يُؤْمِنُونَ ، قَالَ الْخُلَوَانِي ^(٤) : وَهَذَا أَحْسَنُ . وَلَوْ اعْتَمَدَ عَلَى قَوْسٍ ^(٥) أَوْ عَصَا كَانَ حَسَنًا . وَلَا يَصْنَعُ الْمَنِيرُ لِلدَّعَاءِ ، وَلَا يَخْرُجُ ، كَذَا فِي «الْخِطِّ» ^(٦)

{ حَتَّى تَنْجَلِي ^(٧) } ؛ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ^(٨) : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ ^(٩) لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا ، حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ» ^(١٠) .
{ وَإِلَّا } ، أَيْ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِمَامُ الْجُمُعَةِ ، { صَلُّوا فَرَادَى ^(١١) } فِي مَنَازِلِهِمْ ؛ تَحْزِناً عَنِ الْفِتْنَةِ ^(١٢) لِمَا

(١) فِي (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((يَدْعُوا)) .

(٢) غَايَةُ (٩٨/ب) أ .

(٣) فِي (د ، هـ) : ((مُسْتَقْبِلٌ)) .

(٤) فِي (د) : ((الْخُلَوَانِي)) ، وَفِي (هـ ، و) : ((الْخُلَوَانِي)) وَيَتِمُّ أَنْ يَكُونَ (الْخُلَوَانِي) .

(٥) غَايَةُ (١٠٨/أ) هـ .

(٦) انظر : الْخِطْبُ الرِّضْوِيُّ ، مَخْطُوطٌ ، رَقْمُ (٥١٤٨) صَفْحَةُ (١١٥) ، وَرَقْمُ (٤٥٣٨/ف) (ل ١٠٤/ب) .

(٧) فِي (ج) : ((يَنْجَلِي)) وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

(٨) فِي (ج ، د ، هـ ، و) : ((عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)) .

(٩) فِي (ج) : ((لَا يَكْسِفَانِ)) .

(١٠) - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٠/٢) كِتَابُ الْكُسُوفِ (١٥) بَابُ الدَّعَاءِ فِي الْخُسُوفِ : عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ : اُنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ الثَّمَالُ اُنْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْجَلِيَ .

- وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣٠/١) (١٠) كِتَابُ الْكُسُوفِ (٥) بَابُ ذِكْرِ الدَّعَاءِ بِصَلَاةِ الْكُسُوفِ «الصلوة جامعة» ، رَقْمُ الْحَدِيثِ [٢٩ - (٩١٥)] : عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ : ((اُنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَسِفَ)) .

- وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٩٦/١ ، ٦٩٧) (٣) كِتَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ (٤) بَابُ مَنْ قَالَ : أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١١٧٨) ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَقَالَ النَّاسُ : إِنَّمَا كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ... [ثُمَّ وَصَفَ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ] ، فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ - عز وجل - لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ بَشَرٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى تَنْجَلِيَ .

- وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٤٥/٣ ، ١٤٦) (١٦) كِتَابُ الْكُسُوفِ (١٦) نَوْعُ آخِرٍ ، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٤٨٨) : عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ .

- وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣١٨/٣ ، ٣٤٩ ، ٣٧٤) بِالْفَاقَطِ مُخْتَلَفَةٌ .

(١١) فِي (هـ) : ((فَرَدَى)) .

(١٢) أَيْ فِتْنَةُ الْمَنَازَعَةِ فِي اخْتِيَارِ الْإِمَامِ .

أما تقام بجمع عظيم ، { كَالْخُسُوفِ } ^(١) ، أي كما يصلون فرادى في خسوف القمر ؛ لأنه خسف مراراً في زمنه - صلى الله عليه وسلم - ^(٢) ، ولم ينقل أنه جمع له . ^(٣)

(١) الخسوف : خَسَفَ القمر يَخْسِفُ خُسُوفاً : ذهب ضَوْؤُهُ . والكسوف للشمس ، والخسوف للقمر ؛ وهذا أجود وأفصح ، وقيل : الخسوف لكليهما ، والكسوف للشمس . وقيل : يستعملان في كليهما . وقيل : الكسوف ذهاب بعض الضوء والخسوف ذهاب جميعه . انظر : مادة (خسف) مختار الصحاح (١٧٥) ؛ لسان العرب (٦٧/٩) .

(٢) في (أ ، ب ، هـ) : « (عليه الصلاة والسلام) » ، وفي (د) : « (عليه السلام) » .

(٣) خسوف القمر هل يصلى له بجماعة ؟ اختلف فيه :

● يرى الحنفية والمالكية أنه لا يصلى بجماعة ، وإنما يصلي الناس له أفذاً كسائر الصلوات النافلة .

واجب الحنفية :

١. أن الصلاة بجماعة في خسوف القمر لم تنقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، مع أن خسوفه كان أكثر من كسوف

الشمس .

٢. ولأن الأصل في التطوعات أن لا تؤدى بجماعة ، إلا إذا ثبت بالدليل كما في العيدين ، وقيام رمضان ، وكسوف

الشمس .

٣. ولأن الاجتماع بالليل يشق على الناس ، وسبباً في الوقوع في الفتنة في تقدم وتقدم الإمام .

● ويرى الشافعية والحنابلة أنه يصلى بجماعة على نحو ما يصلى في كسوف الشمس .

واحتجوا :

١. بالأحاديث الصحيحة في التسوية بين الكسوفين ، وإطلاق الأمر بهما . [انظر ما سبق تخريجه من أحاديث هذا الباب] .

٢. ولأنه أحد الكسوفين فأشبهه كسوف الشمس .

٣. وما روى الشافعي عن إبراهيم قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن عن ابن عباس :

أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة ، فخرج ابن عباس فضلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ، ثم ركب فخطبنا فقال : إنما

صليت كما رأيتم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي ، وقال : « (إنما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت

أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم شيئاً منهما حاسفاً فليكن فزعكم إلى الله) » [أخرجه البيهقي في « سننه » (٤٧٠/٣) كتاب صلاة

الخسوف (١٠) باب الصلاة في خسوف القمر ، رقم الأثر (٦٣٥٨) . جاء في تلخيص الحبير (٩١/٢) رقم (٧٠٤) : « (

ورأبراهيم ضعيف ، وقال الحسن لا يصح ، فإن الحسن [أي البصري] لم يكن بالبصرة لما كان ابن عباس بها ، وقيل : إن هذا

من تدليساته » . [

● سبب الخلاف : اختلافهم في مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : « (إن الشمس والقمر آيتان من آيات ...) » . فمن فهم

من الأمر بالصلاة معنى واحداً ، وهي الصفة التي فعلها عليه - الصلاة والسلام - في كسوف الشمس رأى الصلاة فيها جماعة . ومن

فهم معنى مختلفاً ، لأنه لم يرو عنه عليه - الصلاة والسلام - أنه صلى في خسوف القمر مع كثرة وقوعه ، قال : إن أقل ما لا ينطلق

عليه اسم صلاة في الشرع وهي النافلة فذاً ، وكان قائل هذا القول يرى أن الأصل : أن يحمل اسم الصلاة في الشرع إذا ورد

الأمر بها على أقل ما ينطلق عليه هذا الاسم في الشرع إلا أن يدل الدليل على غير ذلك ، فلما دلّ فعله عليه - الصلاة والسلام - في

كسوف الشمس على غير ذلك بقي المفهوم في كسوف القمر على أصله .

● الترجيح : أقوى أدلة الحنفية على أن خسوف القمر لا يصلى بجماعة عدم النقل ، أي وجود دليل يكون نصاً فيه . ولكن

عدم النقل ليس دليلاً على عدم الشرعية ، فالنصوص التي شلت الكسوفين في الأمر بالصلاة والدعاء والصدقة إن لم تكن نصاً

ظاهراً فيه ، فهي تشير إلى معنى وهو عدم التفریق بين الكسوفين ، فيؤدون على صفة واحدة ، وهذا أولى ، كما أن إلقاء

خسوف القمر بكسوف الشمس أقرب إلى حسنه من إلحاقه بالوافل فيأخذ أحكامه والله أعلم .

{ وَالظُّلْمَةُ ^(١) } الهائلة هَارًا ، { وَالرَّيْحُ ^(٢) } الشديدة ^(٣) ، والزلازل ، والصواعق ، وانتشار الكواكب ، والضوء الهائل ليلاً ، و ^(٤) التلج ^(٥) ، والأمطار الدائمة ، وعموم الأمراض ^(٦) ، والخوف الغالب من ^(٧) العدو ، ونحو ذلك .

وقد علمت ^(٨) الخلاف في صفة الصلاة في الكسوف ، ولم أره في الحسوف ونحوه ، وقال ^(٩) العمري : أطلق الشيخ ^(١٠) الحكم فيهما ، والتفصيل ^(١١) فيه : أن صلاة الكسوف سنة أو واجبة ، وصلاة الحسوف حنة ^(١٢) ، وكذا البقية انتهى ^(١٣) . وفي "الاحتج" في خسوف القمر : قيل : الجماعة (جائزة عندنا) ^(١٤) لكنها ليست بسنة / ^(١٥) .

= انظر تفصيل المسألة في : الحجة على أهل المدينة (٣٢٣ ، ٣٢٢/١) ؛ المبسوط (٧٦/٢) ؛ بدائع الصنائع (٢٨٢/١) ؛ رد المحتار (٥٦٦/١) ؛ المدونة الكبرى (١٦٥ ، ١٦٤/١) ؛ الكافي في فقه أهل المدينة (٨٠) ؛ بداية المجتهد (٢١٤/١) ؛ قوانين الأحكام الشرعية (٨٥) ؛ حاشية الدسوقي (٤٠٢/١) ؛ جواهر الأكليل (١٠٤/١) ؛ فتح العزيز مع المجموع (٥ / ٧٤ ، ٧٥) ؛ المجموع شرح المهذب (٤٤/٥) ؛ معني المحتاج (٣١٨/١) ؛ المغني لابن قدامة (٣٢٢ ، ٣٢١/٣) ؛ الشرح الكبير (٢٧٣/٢) ؛ شرح الزركشي (٢٥٥/٢) ؛ كشف القناع (٦١/٢) .

(١) في (د) : ((والظلم)) .

(٢) في (ب ، ج ، د ، هـ ، و) : ((الشديد)) .

(٣) في (هـ) : ((أو)) .

(٤) ((والتلج)) ليست في (و) .

(٥) غاية (ل ٤٨/أ) ب .

(٦) في (و) : ((عن)) .

(٧) زاد في (د) : ((أن)) .

(٨) في (ج) : ((قال)) .

(٩) الشيخ : المراد به الإمام النسفي صاحب من الكثر رحمه الله . انظر ترجمته في قسم الدراسة .

(١٠) في (د) : ((والفضل)) وهو تصحيف .

(١١) قال في إعلاء السنن (١٦٤/٨) : ((وأما كون صلاة الحسوف حنة غير سنة فلا تصح ؛ لما ثبت من مواظبه - صلى الله عليه - وسلم)) .

(١٢) وسلمه - عليها . وفي رد المحتار (٥٦٦/١) : ((حنة : الظاهر أن المراد بها الندب)) .

(١٣) انظر : شرح العمري على الكثر (٦١/١) .

(١٤) في (ج) تقدم وتأخير : ((عندنا جائزة)) .

(١٥) ما بين الخطين المائلين سابق في (أ) .

(١٦) انظر : البحر الرائق (٢٩٣/٢) نقلا عن المحتج .

واعلم أن كلمتهم^(١) متفقة^(٢) على أنهم يصلون فرادى ، ويدعون في عموم الأمراض ، وهو شامل للطاعون^(٣) ؛ لأن الوباء اسم لكل مرض عام^(٤) (لكل طاعون)^(٥) ، ولا يتعكس^(٦) .
وأن الدعاء برفعه^(٧) ، كما يفعل الناس في الجبل مشروع ، وليس دعاء برفع^(٨) الشهادة ؛ لأنها^(٩) أثره لا عينه^(١٠) .

- (١) ما بين القوسين سقط من متن (هـ) واستدرك في إمامش .
- (٢) أي اتفقت كلمة مشايخ للذهب في خسوف القمر على أنها تصلى فرادى وليست بجماعة ، وقياساً عليها سائر الآيات السابقة الذكر ونحوها ، وكذلك اتفقوا على الدعاء في عموم الأمراض .
- (٣) الطاعون : من الطعن ، يقال : طُعِنَ طُعُوناً وطُعِين : أصابه الطاعون ، والجمع الطواعين . انظر : مادة (طعن) ، لسان العرب (٢٦٧/١٣) .
- وهو على وزن فاعول من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء . فتح الباري (١٨٠/١٠) .
- وبين الوباء والطاعون عمومًا وخصوصاً ، فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعوناً ، وكذلك الأمراض العامة أعم من الطاعون فإنه واحد منها . زاد المعاد (٣٥/٤ ، ٣٦) .
- (٤) انظر : مادة (وبأ) ، مختار الصحاح (٧٠٦) ؛ لسان العرب (١٨٩/١) .
- (٥) ساقط في (د) .
- (٦) أي كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون .
- (٧) في (أ ، ج ، هـ) : ((يرفعه)) .
- (٨) في (هـ) : ((يرفع)) .
- (٩) ((لأنها)) ليست في (د) .
- (١٠) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ)) . أخرجه البخاري في " صحيحه " (٢٢/٧) (٧٦) كتاب الطب (٣٠) باب ما يذكر في الطاعون . ومسلم في " صحيحه " (١٥٢٢/٢) (٣٣) كتاب الإمامة (٥١) باب بيان الشهادة ، رقم الحديث [١٦٦ - (١٩١٦)] .
- أحمر الرسول - عليه السلام - أن المطعون شبيهاً ، وبالتالي الدعاء برفع الطاعون دعاءً برفع الشهادة التي هي منزلة عالية ومئة من الله سبحانه وتعالى ، وحل المصنف هذا الإشكال مبيناً أن الشهادة أثر مترتب على الإصالة بالطاعون وليست عينه ، وبالتالي الدعاء برفع الطاعون لا يناقض الشهادة . وذكر ابن حجر في فتح الباري (١٣٣/١٠) نحو ذلك حيث قال : ((استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء ؛ لأنه يتضمن الدعاء برفع الموت ، والموت حتم مقضي فيكون ذلك عبثاً . والجواب : بأن ذلك لا ينافي التبعيد بالدعاء ؛ لأنه قد يكون من جملة الأسباب لرفع المرض وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام وسوى الأسقام ، فمن ينكر التداعي بالدعاء يلزمه أن ينكر التداعي بالعقاقير ولم يقل بذلك إلا شذوذ ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم . وفي الانتحاء إلى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداعي بغيره لما فيه من الخضوع والتذلل للرب سبحانه ، بل منع الدعاء من جنس ترك الأعمال الصالحة اتكالاً على ما قدر فيلزم ترك العمل جملة ، ورد البلاء بالدعاء كرد السهم بالترس ، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتترس من رمي بهم)) .

وعلى هذا فما ^(١) قاله ابن حجر ^(٢) : من أن ^(٣) الاجتماع للدعاء برفعه بدعة ^(٤) ، يعني حسنة ، فإذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بها ^(٥) رفعه . وهذه المسألة من حوادث الفتوى .

والله الموفق (مجته وعينه) ^(٦)

(١) في (ب ، د) : ((ما)) .

(٢) ابن حجر : هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ، الحافظ شهاب الدين ابن حجر الكنائى العسقلاني الشافعي . ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣ هـ ، ونشأ بها . من أئمة العلم والتاريخ ، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث ، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ . تفقه على : البلقيني وابن الملقن وغيرهما . ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل . تصانيفه كثيرة منها : " بلوغ المرام من أدلة الأحكام - ط " ، و " فتح الباري في شرح صحيح البخاري - ط " ، و " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - ط " ، و " الدراية في منتخب أحاديث الهداية - ط " ، و " الإصابة في تمييز أسماء الصحابة - ط " . توفي بالقاهرة سنة ٨٥٢ هـ .

• العسقلاني : بفتح العين وسكون السين وفتح القاف ، نسبة إلى عسقلان : مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين . ابن حجر : لقب لبعض آباه .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٣/٢ - ٤٠) ت (١٠٤) ؛ شذرات الذهب (٧/٤٠٧ - ٤٠٩) ؛ البدر الطالع (١٠٣ - ١٠٧) ت (٥١) ؛ هدية العارفين (١٢٨/١ - ١٣٠) ؛ الأعلام (١٧٨/١ ، ١٧٩) . وانظر نسبه في : الأنساب (٣/٣٤١) ؛ معجم البلدان (١٢٢/٤) .

(٣) ((أن)) سقطت من متن (ب) واستدركت في الهامش ، وليست في (ج ، د) .

(٤) انظر : بذل الماعون (٢٠٤) .

(٥) في (ج ، د ، هـ ، و) : ((هما)) .

(٦) ((مكته وعينه)) زيادة من (د) .